جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً

Population and Human Development in a Number of Selected Arab States with Special Reference to Syria -Present and Future

أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، إعداد: رولا محمد فيصل خضري، إشراف: أ.د. هيثم أحمد عيسى، عام 2026

مقدمة: ظهر مفهوم التنمية البشرية كرد فعل للتجارب التنموية التي ركزت على النمو الاقتصادي، وأغفلت الكثير من الأبعاد الإنسانية للتنمية. والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق. والتنمية البشرية هي من حيث المضمون تنمية الناس، أي الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق؛ ومن حيث الناتج تنمية من أجل الناس، أي كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً؛ ومن حيث الوسيلة تنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة في التنمية؛ وذلك باعتبار البشر عنصراً من عناصر الإنتاج، بل العنصر الأهم والثروة الحقيقية للأمم، وباعتبار أن التنمية السوية هي التنمية التي تتيح لكل إنسان في المجتمع فرصة المشاركة في اتخاذ قراراتها وتحديد مساراتها.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أنّ التقدم الإجمالي في مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية، ومن بينها سورية، تتسم بالبطء النسبي، وباختلال التوازن بين مكونات التنمية البشرية فيها، كما أنّ حجم المدخلات أعلى بكثير من حجم المخرجات.

أهداف البحث:

1- تقديم مراجعة نقدية لمفهوم ومضمون التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجه الاختلاف بينه وبين (النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية، إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، الرفاهية البشرية، الاحتياجات الأساسية)، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، وعلاقة مفهوم التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر).

2- دراسة أبعاد التنمية البشرية (الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية) ومؤشراتها في الدول العربية.

3- قياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية وسورية خلال المدة 1990-2022 من خلال تتبع تطور قيم كل من دليل حالة السكان ودليل التنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها؛ وتحليل أثر كل من الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل على التنمية البشرية باستخدام المقاييس التكميلية للتنمية البشرية؛ وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة)، والأكثر تأثيراً في قيمة دليل حالة السكان (الزواج والأسرة، الإنجاب، الوفيات، التركيب العمري للسكان)؛ ودراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات حالة السكان في الدول العربية؛ وقياس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011- 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تحدث الأزمة.

4- تحديد الإستراتيجية والسياسات السكانية والتنموية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية في الدول العربية بشكل عام، وسورية بشكل خاص.

منهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في توضيح مفهوم التنمية البشرية، وأبعادها، وطرق قياسها، وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية؛ والمنهج الاستقرائي، حيث تم تجميع البيانات المطلوبة عن متغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية الإحصائية خاصةً عند إجراء قياس حالة السكان والتنمية البشرية؛ وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لدراسة مدى الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل) وبين مؤشرات حالة السكان؛ وذلك بالاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel 2011، وبرنامج SPSS For Windows version 30 للتحليل الإحصائي.

أهم النتائج:

1- على الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في اتجاه تحسين الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية (السكان والصحة والتعليم والتشغيل والدخل) خلال المدة 1990-2022، ما زالت بعض الدول العربية، خاصة الدول الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر)، تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الفقر، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها خاصة بين الشباب، وارتفاع معدل الأمية، وتردي نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، وضعف تمكين المرأة وتدني معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وعدم توفر الخدمات الصحية بالقدر المناسب من حيث الكم والكيف وبخاصة في الريف، الأمر الذي أثر سلباً على التنمية البشرية، وأدى إلى عدم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية.

2- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.877)، (الشكل (1)).

3- تتصف الدول العربية التي حققت مستوى متقدماً من التنمية البشرية ومن العدالة والمساواة بين الجنسين في الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة، وأحرزت تقدماً في التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد، بانخفاض مستوى الولادات، وانخفاض مستوى الوفيات لدى كل الأعمار، وانخفاض مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بارتفاع مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع المستوى الصحي. والعكس صحيح.

4- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري خلال المدة 2011-2022 إلى تراجع قيمة دليل حالة السكان.

5- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة والتعليم والدخل خلال المدة 2011-2022 إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية، (الشكل (3))؛ وتسجل سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم، يليه بعد الدخل، ثم بعد الصحة؛ وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ ويعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير؛ ويشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية أنّ سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية.

تفرض هذه الأوضاع على الدول العربية، ومن بينها سورية، تبني استراتيجية تضم مجموعة متضافرة من السياسات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع؛ من أهمها حفز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات، وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، وإصلاح نظم التعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي؛ باعتبار أنّ هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر.

شكل (1): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عدد من الدول العربية في عام 2022

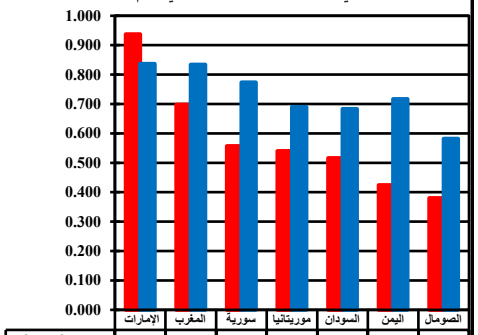

	الإمارات	المغرب	سورية	موريتانيا	السودان	اليمن	الصومال
دليل التنمية البشرية	0.937	0.698	0.557	0.540	0.516	0.424	0.380
دليل حالة السكان	0.837	0.834	0.773	0.690	0.683	0.717	0.582

شكل (2): تطور دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990-2022

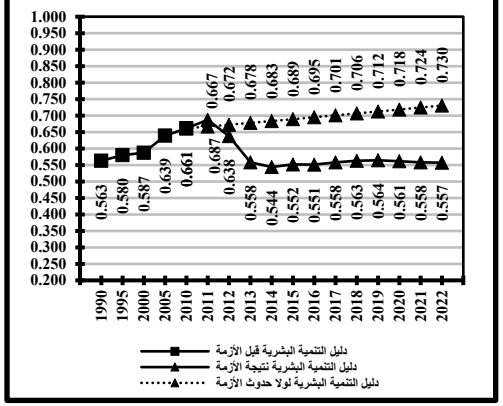

المراجع:

1-UNDP (United Nations Development Programme). (2024a). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. NewYork: UNDP.

2- UNDP (United Nations Development Programme). (2024b). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock Reimagining cooperation in a polarized world: DATA LINKS Complete composite indices time-series with components (1990-2022). NewYork: UNDP. Retrieved May 8, 2024 From https://hdr.undp.org/sites/default/files/2023-24_HDR/HDR23-24_Composite_indices_complete_time_series.csv

3- World Bank. (2024, September 3). World Development Indicators (WDI). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/WDI_EXCEL.zi p

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية حاضراً ومستقبلاً

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

رولا محمد فيصل خضري

إشراف

الأستاذ الدكتور هيثم أحمد عيسى

2026

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتنمية

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم / 2156 / تاريخ 6 / 4 / 2026، المتضمن الموافقة على تأليف لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد التي أعدتها الطالبة رولا محمد فيصل خضري بعنوان:

((السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً))

نحيطكم علماً أنه تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

د. رانية الدروبي الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. رسلان خضور الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. هيثم عيسى الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً
د. محمد أكرم القش الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق	عضواً
د. مدين علي المدرس في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً

وقد تمت المناقشة العلنية لرسالة الدكتوراه بتاريخ 8 / 6 / 2026

دمشق 10 / 8 / 2026

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان: (السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً) لم يُسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مُقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

الطالبة

رولا محمد فيصل خضري

2026

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الاطروحة هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة رولا محمد فيصل خضري، بإشراف أ. د. هيثم أحمد عيسى الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية في كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
وأن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الاطروحة، وحسب ورودها في النص.

الطالبة	المشرف العلمي
رولا محمد فيصل خضري	أ. د. هيثم احمد عيسى

2026

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

بداية أتوجه بالشكر العميق لله عز وجل على توفيقي في طلب العلم والمثابرة عليه والذي أنعم علي بفضله لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه أ. د. رانية الدروبي وأ. د. رسلان خضور وأ. د. هيثم عيسى وأ. د. محمد أكرم القش وأ. د. مدين علي؛ ولأعضاء لجنة القراءة أ. د. رانية الدروبي وأ. د. فادي الخليل وأ. د. زياد عربش؛ على اهتمامهم وتعاونهم وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءة أطروحة الدكتوراه وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة التي كان لها بالغ الأثر على محتواها موضوعاً ومنهجاً.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحيم بوادقجي على كل ما قد قدمه لي من عون وإرشادات وملاحظات قيمة طوال سنوات إشرافه على أطروحة الدكتوراه، وعلى نبل أخلاقه وعطاءه اللامحدود؛ وإنني على يقين أن التنويه بشكره يظل قاصراً.

وأتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور هيثم عيسى لتفضله بقبول الإشراف على أطروحة الدكتوراه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لأسرة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ممثلة بالسيد عميد كلية الاقتصاد أ. د. علي كنعان، والنائب العلمي أ. د. عبد الرزاق حساني، ورئيس قسم الاقتصاد والتنمية أ. د. أحمد صالح، ورئيس قسم التمويل والمصارف أ. د. عفيف صندوق، ولـ أ. د. شفيق عربش، وأ. د. عبد القادر عزوز، ولكل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والتنمية وكلية الاقتصاد؛ على تعاونهم واهتمامهم، لهم مني كل المحبة والاحترام والتقدير، وأتمنى لهم دوام التقدم والتوفيق.

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية
مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً

فهرس المحتويات

الملخص	15
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	17
أولاً– المقدمة	17
ثانياً– مشكلة البحث	19
ثالثاً– فرضيات البحث	19
رابعاً– أهداف البحث	20
خامساً– أهمية البحث	21
سادساً– الدراسات السابقة	21
1– الدراسات باللغة العربية	21
2– الدراسات باللغة الأجنبية	24
سابعاً– ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	28
ثامناً– منهج البحث وأدواته	29
الفصل الثاني: مفهوم التنمية البشرية	30
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور مفهوم التنمية البشرية	32
أولاً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين	35
ثانياً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد الستينيات من القرن العشرين	38
ثالثاً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين	40
رابعاً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين	43
المبحث الثاني: معنى التنمية البشرية	50
أولاً– تعريف التنمية البشرية	50
ثانياً– أبعاد التنمية البشرية	53
ثالثاً– أوجه الاختلاف بين التنمية البشرية والنظريات الاقتصادية التقليدية	59
المبحث الثالث: علاقة التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر)	65
أولاً– التنمية البشرية والتنمية الإنسانية	65
ثانياً– التنمية البشرية والتنمية المستقلة	68
ثالثاً– التنمية البشرية والعولمة	71

رابعاً– التنمية البشرية والأمن البشري	74
خامساً– التنمية البشرية والفقر	76
الفصل الثالث: أبعاد التنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية	81
المبحث الأول: الأبعاد الديمغرافية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية	83
أولاً– حجم السكان ومعدل النمو السكاني في الدول العربية	83
ثانياً– تركيب السكان في الدول العربية	98
1– التركيب العمري والنوعي للسكان في الدول العربية	99
2– التركيب الإقليمي للسكان في الدول العربية	105
المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية	110
أولاً– الدخل في الدول العربية	110
ثانياً– التشغيل في الدول العربية	131
المبحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية	138
أولاً– الصحة في الدول العربية	138
ثانياً– التعليم في الدول العربية	147
الفصل الرابع: قياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية	162
المبحث الأول: قياس حالة السكان	163
أولاً– دليل حالة السكان PI (Population Index)	163
ثانياً– العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل حالة السكان PI	165
ثالثاً– دليل حالة السكان PI في الدول العربية	170
رابعاً– دليل حالة السكان PI في سورية	171
المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية	180
أولاً– دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)	180
ثانياً– العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية HDI	182
ثالثاً– دليل التنمية البشرية HDI في الدول العربية	182
رابعاً– دليل التنمية البشرية HDI في سورية	185
خامساً– دراسة العلاقة المتبادلة بين التنمية البشرية وحالة السكان في الدول العربية	193
1– دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الصحة وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية	193
2– دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر التعليم وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية	195
3– دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الدخل وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية	197
4– دراسة العلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية	199

المبحث الثالث: مقاييس تكميلية للتنمية البشرية	209
أولاً– دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index)	209
1– العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI	210
2– دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI في الدول العربية	211
3– دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI في سورية	213
ثانياً– دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI (Gender Human Development Index)	219
1– العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI	219
2– دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI في الدول العربية	221
3– دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI في سورية	222
ثالثاً– دليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index)	226
1– دليل الفوارق بين الجنسين GII في الدول العربية	226
2– دليل الفوارق بين الجنسين GII في سورية	228
رابعاً– دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI (Multidimensional Poverty Index)	230
1– دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI في الدول العربية	233
2– دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI في سورية	240
– النتائج	247
– المقترحات	252
– المراجع المعتمدة	259
– الملحق الفني	285
ملحق فني (4–1) طريقة حساب دليل حالة السكان PI	285
ملحق فني (4–2) طريقة حساب دليل التنمية البشرية HDI	288
ملحق فني (4–3) طريقة حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI	292
ملحق فني (4–4) طريقة حساب دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI	295
ملحق فني (4–5) طريقة حساب دليل الفوارق بين الجنسين GII	299
ملحق فني (4–6) طريقة حساب دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI	302
– الملحق الإحصائي	305
– البوستر	329
– ملخص البحث باللغة الفرنسية	330
– ملخص البحث باللغة الإنكليزية	331

فهرس الجداول

جدول (2–1): أبعاد التنمية البشرية كما تحددها تقارير التنمية البشرية ووفق المفهوم البديل	54
جدول (2–2): معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والبشري	55
جدول (3–1): عدد السكان ومعدل النمو السكاني (%) وعدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان والكثافة السكانية في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	87
جدول (3–2): معدل الخصوبة الكلية (مولود لكل امرأة) ومعدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	91
جدول (3–3): معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	94
جدول (3–4): معدل الزيادة الطبيعية (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	96
جدول (3–5): التركيب العمري للسكان (فئات العمر الموسعة) (% من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	101
جدول (3–6): معدل الإعالة العمرية (%) ومعدل الإعالة الاقتصادية (فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل) في الدول العربية في عام 2023	104
جدول (3–7): نسبة سكان الريف والحضر (% من جملة السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023	107
جدول (3–8): نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) ونسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (%) حسب خط الفقر الوطني وخطوط الفقر الدولية في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة	112
جدول (3–9): هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي (%) ومقاييس اللامساواة (%) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة	118
جدول (3–10): مؤشرات قوة العمل في الدول العربية في عام 2022	132
جدول (3–11): مؤشرات البطالة في الدول العربية في عام 2023	134
جدول (3–12): مؤشرات الإنفاق على الصحة في الدول العربية في عام 2022	141
جدول (3–13): العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات في الدول العربية في عام 2022	142
جدول (3–14): السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية (%) في الدول العربية في عام 2022	145
جدول (3–15): السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم (%) في الدول العربية في عام 2022	146

جدول (3–16): معدل القيد الإجمالي والصافي في مرحة التعليم الأساسي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022	150
جدول (3–17): معدل القيد الإجمالي والصافي في مرحة التعليم الثانوي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022	151
جدول (3–18): معدل الأمية بين البالغين (15 سنة وما فوق) ومعدل الأمية بين الشباب (15–24 سنة) ودليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية ومعدلات التسرب (%) في الدول العربية في عام 2022	152
جدول (3–19): متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع في الدول العربية في عام 2022	154
جدول (3–20): معدل القيد الإجمالي في مرحة التعليم العالي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022	156
جدول (3–21): مؤشرا الإنفاق على التعليم (%) في الدول العربية لعامي 2010 و2022	159
جدول (4–1): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل حالة السكان بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022	166
جدول (4–2): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022	182
جدول (4–3): توزيع دول العالم (193 دولة) حسب الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عام 2022	204
جدول (4–4): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بالنسبة لدول العالم (169 دولة) في عام 2022	210
جدول (4–5): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لدى الذكور بالنسبة لدول العالم (182 دولة) في عام 2022	220
جدول (4–6): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لدى الإناث بالنسبة لدول العالم (182 دولة) في عام 2022	220

فهرس الأشكال

شكل (3–1): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الأردن للأعوام 1992 و1997 و2002 و2006 و2008 و2010.	123
شكل (3–2): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات لعامي 2013 و2018.	123
شكل (3–3): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في تونس للأعوام 1995 و2005 و2015 و2021.	123
شكل (3–4): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر لعامي 1995 و2011.	123
شكل (3–5): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جزر القمر لعامي 2004 و2014.	124
شكل (3–6): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جيبوتي للأعوام 2002 و2012 و2013 و2017.	124
شكل (3–7): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في السودان لعامي 2009 و2014.	124
شكل (3–8): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية للأعوام 1996 و2003 و2006 و2009 والمتوقع في عام 2025 وفق إسقاطات السيناريو التنموي (a) والسيناريو المرجعي (b).	124
شكل (3–9): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في العراق لعامي 2006 و2012.	124
شكل (3–10): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين للأعوام 2004 و2007 و2009 و2011 و2016.	124
شكل (3–11): منحنى لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الكويت لعام 2000.	125
شكل (3–12): منحنى لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في لبنان لعام 2011.	125
شكل (3–13): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مصر للأعوام 1990 و1995 و2008 و2012 و2017 و2019.	125
شكل (3–14): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المغرب للأعوام 1990 و1998 و2000 و2006 و2013.	125
شكل (3–15): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا للأعوام 1993 و2000 و2008 و2014 و2019.	126

شكل (3–16): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في اليمن للأعوام 1998 و2005 و2014.	126
شكل (3–17): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات وموريتانيا ومصر وتونس.	126
شكل (3–18): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جزر القمر وفلسطين وجيبوتي والإمارات.	126
شكل (3–19): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في العراق والمغرب والسودان واليمن.	126
شكل (3–20): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية والأردن والجزائر ولبنان.	126
شكل (3–21): منحنيات تأثير النمو GIC في الأردن.	127
شكل (3–22): منحنى تأثير النمو GIC في الإمارات.	127
شكل (3–23): منحنيات تأثير النمو GIC في تونس.	128
شكل (3–24): منحنيا تأثير النمو GIC في الجزائر.	128
شكل (3–25): منحنى تأثير النمو GIC في جزر القمر.	128
شكل (3–26): منحنيات تأثير النمو GIC في جيبوتي.	128
شكل (3–27): منحنى تأثير النمو GIC في السودان.	128
شكل (3–28): منحنيات تأثير النمو GIC في سورية.	128
شكل (3–29): منحنى تأثير النمو GIC في العراق.	129
شكل (3–30): منحنيات تأثير النمو GIC في فلسطين.	129
شكل (3–31): منحنيات تأثير النمو GIC في مصر.	129
شكل (3–32): منحنيات تأثير النمو GIC في المغرب.	129
شكل (3–33): منحنيات تأثير النمو GIC في موريتانيا.	129
شكل (3–34): منحنيات تأثير النمو GIC في اليمن.	129
شكل (4–1): الأدلة الفرعية لحالة السكان حسب مناطق العالم في عام 2022.	167
شكل (4–2): الأدلة الفرعية لحالة السكان حسب مناطق العالم الرئيسية في عام 2022.	167
شكل (4–3): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول حسب تصنيفات التنمية البشرية في عام 2022.	168
شكل (4–4): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول حسب تصنيفات الدخل في عام 2022.	168
شكل (4–5): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول المتقدمة والدول النامية في عام 2022.	168

شكل (4–6): الأدلة الفرعية لحالة السكان في دول منظمة الاقتصادي والتنمية والدول الأقل نمواً والعالم في عام 2022.	168
شكل (4–7): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الآسيوية في عام 2022.	168
شكل (4–8): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأفريقية في عام 2022.	168
شكل (4–9): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأوروبية في عام 2022.	169
شكل (4–10): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأمريكية في عام 2022.	169
شكل (4–11): الأدلة الفرعية لحالة السكان في دول أوقيانوسيا في عام 2022.	169
شكل (4–12): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	169
شكل (4–13): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	169
شكل (4–14): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	169
شكل (4–15): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	170
شكل (4–16): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	170
شكل (4–17): تطور دليل الأسرة في سورية خلال المدة 1990–2022.	172
شكل (4–18): تطور دليل الإنجاب في سورية خلال المدة 1990–2022.	173
شكل (4–19): تطور دليل الوفيات في سورية خلال المدة 1990–2022.	174
شكل (4–20): تطور دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) في سورية خلال المدة 1990–2022.	175
شكل (4–21): تطور دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في سورية خلال المدة 1990–2022.	176
شكل (4–22): تطور دليل التركيب العمري في سورية خلال المدة 1990–2022.	177
شكل (4–23): تطور دليل حالة السكان في سورية خلال المدة 1990–2022.	178
شكل (4–24): تطور دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية خلال المدة 1990–2022.	187
شكل (4–25): تطور دليل التعليم في سورية خلال المدة 1990–2022.	188
شكل (4–26): تطور دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990–2022.	190
شكل (4–27): تطور دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990–2022.	191
شكل (4–28): تطور الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في سورية خلال المدة 1990–2022.	192
شكل (4–29): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان حسب مناطق العالم في عام 2022.	205
شكل (4–30): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان حسب مناطق العالم الرئيسية في عام 2022.	205
شكل (4–31): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في دول العالم حسب تصنيفات التنمية البشرية في عام 2022.	206

شكل (4–32): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول المتقدمة والدول النامية والدول الأقل نمواً ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2022.	206
شكل (4–33): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في دول العالم حسب تصنيفات الدخل في عام 2022.	206
شكل (4–34): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عدد من دول العالم في عام 2022.	207
شكل (4–35): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	207
شكل (4–36): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022.	207
شكل (4–37): تطور دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005–2022.	215
شكل (4–38): تطور دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005–2022.	216
شكل (4–39): تطور دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005–2022.	217
شكل (4–40): تطور دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005–2022.	218
شكل (4–41): تطور دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية خلال المدة 1990–2022.	223
شكل (4–42): تطور دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية خلال المدة 1990–2022.	224
شكل (4–43): تطور دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية خلال المدة 1990–2022.	225
شكل (4–44): تطور دليل الفوارق بين الجنسين في سورية خلال المدة 1990–2022.	229
شكل (4–45): السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (%) والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (%) والسكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد (%) في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي.	241
شكل (4–46): دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي.	242
شكل (4–47): حصة أبعاد الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد (%) في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي.	243

فهرس جداول الملحق الإحصائي

جدول (4–1): دليل حالة السكان ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022	305
جدول (4–2): دليل حالة السكان ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990–2022	307
جدول (4–3): دليل التنمية البشرية ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022	309
جدول (4–4): دليل التنمية البشرية ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990–2022	311
جدول (4–5): دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022	312
جدول (4–6): دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ومؤشراته في سورية خلال المدة 2005–2022	313
جدول (4–7): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022	314
جدول (4–8): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990–2022	316
جدول (4–9): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022	318
جدول (4–10): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990–2022	320
جدول (4–11): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012–2022.	322
جدول (4–12): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته (ريف، حضر) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012–2022.	325
جدول (4–13): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018.	328

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية
مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً

الملخص

يهدف البحث إلى تقديم مراجعة نقدية لمفهوم ومضمون التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجه الاختلاف بينه وبين (النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية، إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، الرفاهية البشرية، الاحتياجات الأساسية)، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، وعلاقة مفهوم التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر)؛ ودراسة أبعاد التنمية البشرية (الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية) ومؤشراتها في الدول العربية؛ وقياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية وسورية خلال المدة 1990–2022 من خلال تتبع تطور قيم كل من دليل حالة السكان ودليل التنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها، وتحليل أثر كل من الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل على التنمية البشرية باستخدام المقاييس التكميلية للتنمية البشرية (دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، دليل التنمية البشرية حسب الجنس، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر متعدد الأبعاد)، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة) والأكثر تأثيراً في قيمة دليل حالة السكان (الزواج والأسرة، الإنجاب، الوفيات، التركيب العمري للسكان)، ودراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات حالة السكان في الدول العربية، وقياس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011– 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تحدث الأزمة؛ وتحديد الإستراتيجية والسياسات السكانية والتنموية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية قي الدول العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص. وفي سبيل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي؛ وتم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لدراسة مدى الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل) وبين مؤشرات حالة السكان.

تبين من خلال البحث أن مفهوم التنمية البشرية ظهر كرد فعل للتجارب التنموية التي ركزت على النمو الاقتصادي، وأغفلت الكثير من الأبعاد الإنسانية للتنمية. وأن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق. وأن التنمية البشرية هي من حيث المضمون تنمية الناس، أي الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق؛ ومن حيث الناتج تنمية من أجل الناس، أي كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً؛ ومن حيث الوسيلة تنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة في التنمية؛ وذلك باعتبار البشر عنصراً من عناصر الإنتاج، بل العنصر الأهم والثروة الحقيقية للأمم، وباعتبار أن التنمية السوية هي التنمية التي تتيح لكل إنسان في المجتمع فرصة المشاركة في اتخاذ قراراتها وتحديد مساراتها.

توصل البحث إلى العديد من النتائج من أبرزها أنه على الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في اتجاه تحسين الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية في الدول العربية خلال المدة 1990–2022، ما زالت بعض الدول العربية، خاصة الدول الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر)، تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الفقر، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها خاصة بين الشباب، وضعف تمكين المرأة وتدني معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدل الأمية، وتردي نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وتدني مستوى خدمات الرعاية الصحية وبخاصة في الريف، الأمر الذي أثر سلباً على التنمية البشرية، وأدى إلى عدم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية؛ كما أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022 (معامل الارتباط 0.877)؛ وبالنسبة لسورية أدى الأثر السلبي للأزمة على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري خلال المدة 2011–2022 إلى تراجع قيمة دليل حالة السكان؛ كما أدى الأثر السلبي للأزمة على الصحة والتعليم والدخل خلال المدة 2011–2022 إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية؛ وتسجل سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم، يليه بعد الدخل، ثم بعد الصحة؛ وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و53 مرتبة عالمياً. ويعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير؛ ويشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية أنّ سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية.

تفرض هذه الأوضاع على الدول العربية، ومن بينها سورية، تبني استراتيجية تضم مجموعة متضافرة من السياسات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع؛ من أهمها رفع معدل النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات، وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، وإصلاح نظم التعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي؛ باعتبار أنّ هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر، وتعميق مستويات العمل المشترك والتكامل فيما بين الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، السكان، الدخل، التشغيل، الصحة، التعليم، أدلة التنمية البشرية، الدول العربية، سورية.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

أولاً- المقدمة:

كانت، وما زالت، العلاقة بين السكان والتنمية موضع جدلٍ فكري عميق في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تراوحت الآراء حول طبيعة تلك العلاقة بين ثلاث رؤىً متباينة، فوجهة النظر التشاؤمية ترى أنّ هذه العلاقة هي علاقة سالبة، بمعنى أنّ الزيادة السكانية تؤثر سلباً على جهود التنمية الاقتصادية، في حين يؤكد فريق آخر متفائل أنّ الزيادة السكانية تمثل عاملاً من عوامل التنمية وليست عائقاً أمامها، بينما يتبنى فريقٌ ثالث نظرةً محايدة مفادها أن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة غير مباشرة ويتوقف اتجاه هذه العلاقة إلى حدٍّ بعيد على العديد من السياسات والظروف الأخرى في المجتمع محل الدراسة[4].

اكتسبت النظرة التشاؤمية لطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية التي عادةً ما تعزى إلى كتابات الاقتصادي الشهير روبرت مالتوس Robert Malthus زخماً كبيراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك الفترة نمواً سريعاً في عدد السكان نتيجة انخفاض معدلات الوفيات بصورةٍ ملحوظة مع استمرار معدلات المواليد عند مستوياتها المرتفعة، الأمر الذي أدى إلى زياداتٍ غير مسبوقة في معدلات النمو السكاني في العديد من المناطق التي تتميز بضعف إمكاناتها الاقتصادية خاصةً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. استدعت هذه الأحداث المتسارعة إلى الأذهان ما حذّر منه مالتوس في كتاباته من أنّ الزيادة السكانية تتم وفقاً لمتوالية هندسية في حين تنمو الموارد الطبيعية والغذاء وفقاً لمتوالية حسابية، الأمر الذي يهدد بانخفاض نصيب الفرد من الحاجات الأساسية (خاصةً الغذاء) إلى مستويات أدنى من حد الكفاف. بناءً على هذه الافتراضات، توقع مالتوس أن يفضي الأمر في النهاية إلى حدوث مجاعات وكوارث إنسانية يصعب السيطرة على عواقبها الوخيمة على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية[5].

يوصي مؤيدو هذه النظرة عادةً بضرورة تبني برامج سكانية محددة تحد من الزيادة السكانية المضطردة، بحيث يتم توجيه قدرٍ أكبر من الموارد المتاحة لتحسين مستوى المعيشة في المجتمع من خلال تخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية المتاحة التي تتميز بالمحدودية النسبية، وتوجيه مزيدٍ من الموارد إلى استثماراتٍ منتجة تزيد من نصيب العامل من رأس المال وتوفر مزيداً من فرص العمل الحقيقية، بدلاً من توجيهها إلى إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان (عثمان، فرج، رجاء، والعربي، 2006، ص.1).

غير أنّ عقد الثمانينيات من القرن العشرين وما شهده من تعالي الأصوات التي تنادي بإعطاء أولوية متقدمة للتطور التكنولوجي وللاستثمار في رأس المال البشري كمدخلين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، قد أدى إلى تراجع أفكار مالتوس وأتباعه، خاصةً في ظل ما أوضحته التجارب العملية من إمكانية تحقيق تحسن ملموس

---

[4] انظر (بوادقجي والحريري، 2005، ص ص.279-289) و(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص ص.33-35) و(شكوري، 2004، ص.3-4).

[5] لمزيد من التفصيل انظر (بوادقجي والحريري، 2005، ص ص.203-216) و(زكي، 1984، ص ص.21-44).

في مستويات المعيشة وفي مستويات الدخل الفردي في العديد من المجتمعات رغم ما شهدته تلك المجتمعات من تزايد مستمر في أعداد سكانها (عثمان، فرج، رجاء، والعربي، 2006، ص.1).

من هنا انتشرت الآراء التي ترى أنّ للزيادة السكانية آثار إيجابية على النمو والتنمية الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل، تزيد في معظم الأحوال عن الآثار السلبية قصيرة الأجل لتلك الزيادة. وتتمثل أهم الآثار الإيجابية المحتملة للزيادة السكانية في توسيع حجم السوق، ومن ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير بما يسمح بإطلاق القدرات البشرية ويحفز على الإبداع والتطور التكنولوجي، وبما يؤدي في النهاية إلى تحسن مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية. غير أنّ مؤيدي هذه النظرة التفاؤلية يؤكدون دائماً على أن المحصلة النهائية لأثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي تتوقف إلى حدٍّ بعيد على مدى كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقدرة البناء المؤسسي للدولة على التكيف مع التطورات الدولية والإقليمية والمحلية المتلاحقة (عثمان، فرج، رجاء، والعربي، 2006، ص.1-2)

شجعت هذه الكتابات على ظهور فريق من الاقتصاديين يرى بأنّ العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي هي علاقة محايدة، بمعنى أنّه لا توجد علاقة ارتباطٍ مباشر بين المتغيرين، وإنما يرتبط اتجاه هذه العلاقة بالعديد من العوامل الأخرى مثل مساحة البلد، ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، والمستوى التعليمي والصحي للسكان، وكذلك درجة التمدن أو التحضر، ومستوى الديمقراطية، واحترام الحقوق الأساسية للسكان. ويمكن القول أنّ أصحاب هذه الآراء المحايدة من الاقتصاديين يميلون فكرياً بدرجة أكبر إلى ما طرحه آدم سميث Adam Smith في كتابه حول أسباب ثروة الأمم في عام 1776 من أهمية التخصص وتقسيم العمل كمدخلٍ أساسي لزيادة الإنتاجية، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. فالعبرة ليست في حجم السكان في حدّ ذاته، وإنما في كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الثروة البشرية المتاحة. وقد سادت وجهة النظر هذه في أدبيات السكان والتنمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، واكتسبت زخماً متزايداً خاصة في ضوء ما لوحظ من عدم ارتباط نفاد الموارد الطبيعية في بلدٍ ما بحجم سكانها، فالتقدم التكنولوجي وحماية البيئة والتخصيص الأمثل للموارد كلها عوامل تساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية. كذلك لم تؤكد الدراسات العملية على وجود علاقةٍ عكسية بين النمو السكاني ومعدل الادخار، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي. كما أنّ الزيادة السكانية وإن كانت تؤدي إلى تحويل الموارد المتاحة إلى الإنفاق على العديد من البنود الاجتماعية مثل التعليم والصحة ورعاية الأطفال بدلاً من استثمارها في تكوين رأس المال المادي المولد لفرص عمل منتجة بما لها من عائد مرتفع وأثر مباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أنّ ظهور نظريات النمو الحديثة التي أكدت على أنّ الإنفاق على التعليم والصحة وبناء القدرات البشرية ليس مجرد إنفاق اجتماعي وإنما استثمار في رأس المال البشري له عائدٌ قد يفوق العائد من الاستثمار في رأس المال بمعناه المادي التقليدي خاصة في الأجل الطويل[6].

والواقع أنّ تزايد أعداد المؤيدين لهذه النظرة المحايدة في الآونة الأخيرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد ساهم في التراجع الشديد في حجم المعونات والمنح الموجهة لبرامج تنظيم الأسرة في الدول النامية، والذي يتوقع أن تزداد حدته في الفترة المقبلة (عثمان، فرج، رجاء، والعربي، 2006، ص.2).

---

[6] لمزيد من التفصيل انظر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005).

يمكن القول أنّ مدى صحة أيٍّ من النظريات الثلاث السابقة يتوقف إلى حدٍّ بعيد على التركيب العمري للسكان. فالأثر الاقتصادي للنمو السكاني في مجتمع يغلب على هيكله الأطفال دون سن العمل يختلف تماماً عن الأثر الاقتصادي للنمو السكاني في مجتمع ترتفع فيه نسبة السكان في سن العمل. فمن المعروف أنّ لكل شريحة عمرية من السكان احتياجاتها الخاصة، وسلوكها المتميز. فصغار السن يحتاجون إلى طعام ولباس ورعاية صحية وتعليم جيد، وهي البنود التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الإنفاق على الأطفال ومن هم دون سن العمل، في حين أنّ الأفراد في سن العمل غالباً ما يعملون مقابل أجر نقدي ويرتفع لديهم الميل الحدي للادخار، أما فئة كبار السن فيتطلعون إلى رعاية صحية مكثفة وعادة ما يكون معدل الادخار بالنسبة لهذه الشريحة من السكان سالباً، بمعنى أنهم يبدؤون في صرف معاش شهري مقابل ما تم اقتطاعه من أجورهم أثناء مراحل عملهم السابقة، ومن ثم يعيشون على هذا المعاش بالإضافة إلى مساعدات ذويهم أو ما توفره الدولة لهم من خدمات ورعاية خاصة. وباختلاف السلوك الإنساني مع اختلاف الشريحة العمرية، يصبح من المنطقي أن تختلف أيضاً الآثار الاقتصادية للنمو السكاني باختلاف التركيب العمري للسكان. ومن ثم تصبح مهمة صانعي السياسات أن يأخذوا هذا البعد الديمغرافي الهام في اعتبارهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية سواء الحالية أو المستقبلية. فالدول التي ترتفع فيها نسبة صغار السن حالياً عليها أن تفكر بجدية في كيفية تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة للاستغلال الأمثل لهؤلاء الأفراد عندما يكبرون ويدخلون سوق العمل، وإلا سيمثل هؤلاء إضافة جديدة للقوة العاطلة عن العمل والتي يشكل تنامي أعدادها تحدياً رئيسياً أمام جهود التنمية في المجتمع. كذلك فإنّ المجتمعات التي تتميز بارتفاع نسبة السكان في سن العمل حالياً، عليها أن تخطط للاحتياجات المستقبلية لهؤلاء السكان عندما يكبرون ويتقاعدون عن العمل، خاصة تلك الاحتياجات المتعلقة بالرعاية الصحية والاجتماعية بصفة عامة (عثمان، فرج، رجاء، والعربي، 2006، ص.2-3).

ثانياً- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنّ التقدم الإجمالي في مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية، ومن بينها سورية، تتسم بالبطء النسبي، وباختلال التوازن بين مكونات التنمية البشرية فيها، كما أنّ حجم المدخلات أعلى بكثير من حجم المخرجات، إضافة إلى الآثار السلبية للأزمة السورية منذ عام 2011 على التنمية البشرية، الأمر الذي تحاول دراستنا هذه بيان الأسباب.

ثالثاً- فرضيات البحث:

1- هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر وتتأثر بالتنمية البشرية في الدول العربية، وتؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق مستويات متقدمة من التنمية.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البشرية وبين حالة السكان في الدول العربية؛ ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفروض الفرعية:

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الصحة وبين حالة السكان في الدول العربية.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وبين حالة السكان في الدول العربية.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل وبين حالة السكان في الدول العربية.
د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في الدول العربية.
3- أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري للسكان وأدت إلى تراجع دليل حالة السكان.
4- أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم والدخل وأدت إلى تراجع دليل التنمية البشرية.
5- أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم والدخل لدى الذكور والإناث وأدت إلى تراجع دليل التنمية البشرية حسب الجنس.
6- أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل وأدت إلى ارتفاع دليل الفوارق بين الجنسين.
7- أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وأدت إلى ارتفاع دليل الفقر متعدد الأبعاد.

رابعاً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:
1- تقديم مراجعة نقدية لمفهوم ومضمون التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجه الاختلاف بينه وبين (النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية، إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، الرفاهية البشرية، الاحتياجات الأساسية)، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، وعلاقة مفهوم التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر).
2- دراسة أبعاد التنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية.
أ- دراسة الأبعاد الديمغرافية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية.
ب- دراسة الأبعاد الاقتصادية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية.
ج- دراسة الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية.
3- قياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية وسورية خلال المدة 1990-2022 من خلال:
أ- تتبع تطور قيم كل من دليل حالة السكان ودليل التنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها خلال المدة 1990-2022.
ب- تحليل أثر كل من الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل على التنمية البشرية باستخدام المقاييس التكميلية للتنمية البشرية.
ج- تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل حالة السكان (الزواج والأسرة، الإنجاب، الوفيات، التركيب العمري للسكان).
د- تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة).
هـ- دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات حالة السكان.
و- قياس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011- 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم

تحدث الأزمة، حيث أن الفرق ما بين هذه المؤشرات يمثل تقديراً لحجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمة.

4- تحديد الإستراتيجية والسياسات السكانية والتنموية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية قي الدول العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص، والتخفيف من الآثار السلبية للأزمة الحالية التي تمر بها سورية وتجاوزها والخروج منها.

خامساً- أهمية البحث:

يتزايد الاهتمام بالجانب الإنساني في عملية التنمية منذ أن أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التنمية البشرية، بمعنى توسيع خيارات الناس. ويبرز الاهتمام بالتنمية البشرية كرد فعلٍ على انصباب معظم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية على الجانب الاقتصادي، وعدم إعطاء الجانب الاجتماعي منها المستوى نفسه من الأهمية.

وتعزز هذا الاهتمام أكثر مع بروز ظاهرة العولمة التي باتت تشكل تحدياً كبيراً للنمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم، وتؤثر بشكل أو بآخر في حياة غالبية الناس. ومع مرور الزمن، تبين أن التقدم البشري لا يحصل تلقائياً بواسطة النمو الاقتصادي.

وبالتالي، بدأت تبرز أهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي من التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الدخل القومي والادخار والاستثمار، إلى التنمية البشرية التي تركز على تنمية البشر، انطلاقاً من أنّ النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل، وذلك بتكوين قدراتهم وتنميتها، ومن ثم تحسين مستوى انتفاعهم من قدراتهم سواء في العمل، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو قضاء أوقات الفراغ.

سادساً- الدراسات السابقة:

يوجد الكثير من الدراسات التي تطرقت لموضوع التنمية البشرية نذكر منها ما يلي:

1- الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة القرني، علي بن معيض أحمد. (2024). التغيرات الديمغرافية لسكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلاقتها بالتنمية البشرية فيها. المجلة الجغرافية العربية، 55 (84)، 163-213.

تناولت الدراسة التغيرات الديمغرافية لسكان دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقتها بالتنمية البشرية خلال المدة 1970-2022 بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وتم تقدير عدد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل حتى عام 2050 باستخدام ثلاث طرق (النموذج الخطي البسيط CACR، نموذج ARMA متوسط متحرك متكامل ذاتي الانحدار، التنعيم (الانسياب) الأسي البسيط Simple Exponential Smoothing). وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة وثيقة بين التغيرات الديموغرافية والتنمية البشرية، حيث تؤثر الأولى على الثانية بشكل مباشر وغير مباشر؛ فمن ناحية تتطلب التغيرات الديموغرافية استثمارات كبيرة في البنية التحتية

والخدمات الاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ ومن ناحية أخرى، تؤثر التنمية البشرية على سلوك الأفراد وقراراتهم المتعلقة بالإنجاب والعمل والهجرة، مما يؤثر بدوره على التغيرات الديمغرافية المستقبلية.

2- دراسة عبد العالي، مصعب، وحسين، ثامر. (2024). تحليل وقياس مؤشرات التنمية البشرية في العراق وأثرها على النمو الاقتصادي للمدة 2003-2021. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 81، 52-63.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة، الدخل) وأثرها على معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2003-2021، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الطريقة الاستقرائية في تحليل بيانات الدراسة نظرياً، واستخدام المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فعندما تنحرف نسبة مؤشرات التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي خلال المدى القصير فإنه يتصحح خلال 42% من هذا الانحراف في العام، من أجل الوصول إلى المستوى التوازني؛ وأن ضعف مؤشرات التنمية البشرية كانت عائقاً أمام ضعف نمو الدولة الاقتصادي، إذ أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة، متوسط دخل الفرد العراقي السنوي) كان تحسناً رقمياً فقط ولم يترجم إلى تحسن حقيقي فعلي ينسجم مع الإيرادات المالية المتأتية من النفط الخام في مخصصات الموازنة العراقي.

3- دراسة أمينة، فداوي. (2024). تقييم مؤشرات التنمية البشرية في الهند خلال الفترة 1990-2022. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 8 (2)، 146-161.

تناولت الدراسة مؤشرات التنمية البشرية في دولة الهند خلال المدة 1990-2022، وذلك من خلال التطرق لمفهوم التنمية البشرية وأهدافها، وأبعادها الرئيسية ومؤشرات قياسها، ثم التطرق لتقييم التجربة الهندية في تحقيق التنمية البشرية. وتوصلت الدراسة إلى أن تحسن مؤشر التنمية البشرية في الهند خلال المدة المدروسة يرجع لعدة استراتيجيات ناجحة أهمها الاهتمام بتحسين التعليم الأساسي الإلزامي في الهند، وتطوير القطاع الصحي، والزيادة التدريجية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع إنشاء صناعات صغيرة الحجم بأعداد كبيرة، مما أدى لاستمرار تحسن التنمية البشرية في الهند، وهي اليوم تنتمي إلى مجموعة القوى الاقتصادية سريعة النمو.

4- دراسة سليمان، حيان، ونعامة، مجد. (2022). تطور دليل التنمية البشرية ومؤشراته الفرعية في سورية خلال الفترة 2010-2020. مجلة جامعة تشرين للعلوم البيولوجية، 44 (6)، 35-46.

تناولت الدراسة دليل التنمية البشرية ومؤشراته الفرعية وتطورها في سورية خلال المدة 2010-2020، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة الدليل (التعليم، الصحة، الدخل). وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وحساب دليل التنمية البشرية على مستوى سورية باستخدام الجداول والمتوسطات الحسابية والمعادلات الرياضية وتقدير معامل الارتباط Person ومعنويته بين مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الفرعية المرتبطة به (الصحة والتعليم والدخل). وبينت نتائج الدراسة أن سورية تقع ضمن المستوى المتوسط وفق دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل التعليم خلال المدة 2010-2020، وهذا يدل على مستوى الرعاية الصحية الجيدة والاهتمام بصحة الإنسان، والاهتمام بالتعليم وخاصة بعد إصدار قانون إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية؛ بالمقابل جاءت

سورية في المستوى المنخفض وفق دليل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وظروف الحرب التي تعرضت لها سورية خلال المدة المدروسة والتي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي؛ كما شغلت مستوى متوسط وفق دليل التنمية البشرية خلال المدة المدروسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى الأهمية النسبية المرتفعة لدليل التعليم في تحديد قيمة دليل التنمية البشرية 65% في سورية خلال المدة المدروسة، مقابل 17% لدليل العمر المتوقع عند الولادة، و0.2% لدليل الدخل؛ وإلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليلي (العمر المتوقع عند الولادة والناتج المحلي الإجمالي) ودليل التنمية البشرية؛ وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التعليم ودليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 2010–2020.

5– دراسة محمود، يوسف، قابقلي، ابتهال، وأسعد، بسام. (2020). مؤشر التنمية البشرية HDI في سورية خلال فترة الأزمة 2011–2018. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 42 (6)، 519–536.

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم قراءة في مؤشر التنمية البشرية HDI الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال مدة الأزمة في سورية بين عامي 2011–2018، وتسليط الضوء على المنعكسات والأثار السلبية للحرب على أبعاد مؤشر التنمية البشرية المتمثلة بالصحة والتعليم والدخل. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات التي تتناول موضوع التنمية البشرية. وتبين من خلال الدراسة أن التنمية البشرية تتأثر بشكل كبير بظروف المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والظروف الدولية ومناخ السياسية العالمية وبالحروب والنزاعات التي تنشأ. وقد توصلت الدراسة إلى أن الظروف التي شهدتها سورية خلال فترة الأزمة كان لها انعكاسات سلبية على قضايا الإنسان والتنمية البشرية بشكل مباشر وسيستمر تأثير هذه الانعكاسات على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع اختلاف شدة التأثير بين القطاعات، كما أن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد السوري خلال الحرب لم تقتصر فقط على الخسائر المادية بل طالت كافة المؤشرات التنموية كالمكتسبات الاجتماعية التي تراكمت عبر سنوات طويلة والتي تحتاج لفترات زمنية طويلة من أجل إعادة بناءها.

6– دراسة الجابري، رزق سعد الله. (2019). سكان الوطن العربي دراسة في مستويات التنمية البشرية (من منظور جغرافي). مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، 16 (1)، 217–242.

هدفت الدراسة إلى تحليل سكان الوطن العربي من زاوية التنمية البشرية خلال المدة 1990–2013، ورصد التحولات وإبراز الاختلافات بين الدول العربية في مستويات التنمية البشرية، والوقوف على مستوى التنمية البشرية ومقابلته بغيره من المناطق، وتبيان وضع الدول في سلم التنمية البشرية. واعتمدت الدراسة على عدة مناهج: المنهج التاريخي الذي يسمح بتتبع الظاهرة خلال مدد تاريخية؛ ومنهج تحليل التباين الذي يمكن من تحليل مستوى التفاوت وعمل مقارنات بين الدول العربية ببعضها البعض، وكذلك بينها وبين المناطق الجغرافية في العالم؛ والمنهج الاستقرائي الذي يسمح باستقراء حقائق الواقع دون تحيز تجاه دولة أو مجموعة دول. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها زيادة الفجوة التنموية بين الدول العربية وبقية المناطق الجغرافية في العالم، فظهرت الدول العربية في دليل التنمية البشرية في جميع المستويات (المرتفع جداً، والمرتفع، والمتوسط، والمنخفض)، بل إن بعضها وضع

تنموياً في مستوى الدول الفاشلة؛ كما ركزت الدراسة على إظهار تلك التباينات، لعلها تسهم في تصحيح مسار التنمية البشرية في المنطقة العربية، ومن ثم ارتفاع تصنيفها تنموياً إلى مراتب متقدمة.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

1- Aboud, D.A. (2025, April). Demographic Changes in Arab Societies. Central Asian Journal of Literature, Philosophy, and Culture, 6 (2), 58-69. https://cajlpc.centralasianstudies.org/index.php/CAJLPC

التغيرات الديموغرافية في المجتمعات العربية.

تناولت الدراسة التغيرات الديموغرافية في الدول العربية وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم تحليل معدلات الخصوبة والهجرة والتركيبة العمرية للسكان في خمس دول عربية (السعودية، ومصر، والعراق، وتونس، ولبنان). تبين من خلال الدراسة أن الدول ذات معدلات الخصوبة المرتفعة تواجه ضغوطاً على الموارد والعمالة، بينما تعاني الدول ذات معدلات الخصوبة المنخفضة من ظاهرة شيخوخة السكان والضغوط على أنظمة الرعاية الصحية؛ كما سلطت الدراسة الضوء على دور الهجرة في تشكيل التوزيع السكاني، حيث تشهد بعض الدول هجرة الكفاءات بينما تستفيد دول أخرى من العمالة الوافدة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات شاملة لإدارة التغيرات الديموغرافية، مع التركيز على التعليم وسوق العمل والرعاية الصحية لتحقيق التنمية المستدامة.

2- Alimoradi, Z., Griffiths, M.D., & Alijanzadeh, M. (2025, April 24). Predicting the role of socio-economic indices for the Human Development Index based on a multivariate regression model. Discover Public Health, 22: 182, 1-11. https://doi.org/10.1186/s12982-025-00587-6

التنبؤ بدور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في مؤشر التنمية البشرية بناءً على نموذج الانحدار متعدد المتغيرات.

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية HDI والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. شملت الدراسة 6 مؤشرات للتنمية البشرية، وهي (معامل جيني، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ونسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل وفيات الرضع، ومؤشر التنمية حسب الجنس) في 189 دولة موزعة على ست قارات؛ تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات. تبين من خلال الدراسة أن متوسط مؤشر التنمية البشرية في دول العالم بلغ 0.72 (بانحراف معياري ± 0.14)، وسُجّل أعلى مؤشر في أوروبا (0.87 ± 0.06؛ $p < 0.001$)؛ كما سجلت أوروبا أعلى مؤشرات في البحث والتطوير (1.34 [بانحراف معياري ± 1.02]؛ $p < 0.001$) ومؤشر التنمية البشرية الإجمالي (0.98 [بانحراف معياري ± 0.02]؛ $p < 0.001$)؛ وسجلت أفريقيا أعلى معدل وفيات الرضع (41.62 [بانحراف معياري ± 18.93]؛ $p < 0.001$) وأعلى مؤشر للاستهلاك (0.230 [بانحراف معياري ± 0.166]؛ $p < 0.001$)؛ وسجلت أمريكا أعلى مؤشر للدخل العالمي (44.10 [بانحراف معياري ± 6.27]؛ $p < 0.001$). تشير النتائج إلى أن الدول ذات مؤشر التنمية البشرية الأعلى تتمتع بمؤشرات اجتماعية واقتصادية أفضل ($p < 0.001$)؛ وأن هناك ارتباط بين جميع المؤشرات المختارة ومؤشر التنمية البشرية؛ وقد لوحظ أن أعلى ارتباط (سلبي) كان بين معدل وفيات الرضع ومؤشر التنمية البشرية ($r = -0.885$). وأظهر نموذج الانحدار متعدد المتغيرات أن معدل وفيات الرضع ومؤشر الأداء متعدد الأبعاد كانا

مؤشرين مهمين للتنبؤ بمؤشر التنمية البشرية، حيث فسّرا 84.7% من التباين. وخلصت الدراسة إلى أن مؤشري وفيات الرضع ومؤشر الأداء متعدد الأبعاد يعدان مؤشرين جيدين للتنبؤ بمؤشر التنمية البشرية في أي بلد.

3- Dahia, A. (2025, June). Requirements for Activating Scientific Research Strategies in Arab Universities and Their Impact on Human Development. Journal of legal and social studies, 10 (2), 86-102

متطلبات تفعيل استراتيجيات البحث العلمي في الجامعات العربية وأثرها على التنمية البشرية.

هدفت الدراسة إلى توضيح معاناة الباحثين في الجامعات العربية وما يعيق تحقيق التنمية البشرية. تناول المحور الأول من الدراسة أزمة البحث العلمي في الجامعات العربية، بينما أوضح المحور الثاني العقبات التي تحول دون فعالية البحث العلمي في التنمية البشرية في العالم العربي، أما المحور الثالث فقد خصص لتوضيح تطور البحث العلمي في الجامعات العربية لتحقيق التنمية البشرية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن التنمية تتطلب تعاون القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات، إلا أن الأخيرة تتحمل المسؤولية الرئيسية، لأنها الأداة الأهم والأكثر فعالية في عملية التنمية، فعليها يقع عبء تطوير مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، والتعليم بشكل عام؛ وأن الدول العربية خسرت ما يقارب 200 مليار دولار أمريكي بسبب هجرة كفاءاتها الفكرية إلى الخارج؛ كما أدت هجرة العقول إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة ذات التكنولوجيا المتطورة والدول العربية التي لا تزال في حالة بدائية؛ بالإضافة إلى غياب البيئة المشجعة للبحث العلمي في العالم العربي. أوصت الدراسة بوضع استراتيجيات علمية عربية واضحة بمشاركة باحثين من مختلف أنحاء المنطقة العربية، وإنشاء مراكز بحثية افتراضية، وتعزيز دور المؤسسات والجمعيات العلمية غير الحكومية، وتشجيع الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا، وإصلاح مناهج التعليم العالي لتتماشى مع احتياجات المجتمع في ضوء التحولات الجارية.

4- Nedjar, M. (2025, November). The Impact of Social Spending on Inclusive Growth in Arab Countries: An Econometric Study for the Period 2000-2022 using panel data model. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, 8 (3), 124-132. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/612/8/3/277708

أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الشامل في الدول العربية: دراسة اقتصادية قياسية للمدة 2000–2022 باستخدام نموذج البيانات اللوحية (Panel Data Model).

هدفت الدراسة إلى فحص آثار النمو الاقتصادي، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على التعليم على التنمية البشرية، كما يقيسها مؤشر التنمية البشرية HDI، وذلك عبر مجموعة من الدول خلال المدة 2000–2022. أظهرت نتائج تحليل الانحدار ذي التأثيرات الثابتة أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، وإن كان طفيفاً، على مؤشر التنمية البشرية، مما يُبرز الأهمية المستمرة للنمو الاقتصادي كمحرك للتنمية البشرية. في المقابل، كانت معاملات الإنفاق على التعليم والصحة سلبية وغير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي وحده لا يؤدي تلقائياً إلى تحسينات في نتائج التنمية البشرية؛ كما أظهر التحليل الإحصائي أن النموذج يُطابق البيانات بشكل جيد عموماً، حيث تتطابق القيم الفعلية والمقدرة لمؤشر التنمية البشرية بشكل كبير في معظم المشاهدات، مع ذلك، يُشير وجود قيم متبقية ملحوظة في بعض الدول والسنوات إلى أن عوامل أخرى مثل كفاءة الإنفاق، وجودة المؤسسات، أو الظروف الخاصة بكل دولة قد تلعب أيضاً دوراً حاسماً في تشكيل نتائج

التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أنه في حين أن النمو الاقتصادي ضروري، إلا أنه ليس كافياً بحد ذاته، وتعتمد فعالية الإنفاق الاجتماعي إلى حد كبير على كيفية تخصيص الموارد وإدارتها.

5- Sfar, K. (2025, November). The Nexus Between Demographic Factors and Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Cultural Analysis and Social Change, 10 (2), 3351-3360. https://doi.org/10.64753/jcasc.v10i2.2104

العلاقة بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

تناولت الدراسة أثر العوامل الديموغرافية (نمو السكان والتعليم والصحة والتوظيف ومشاركة المرأة في القوة العاملة) على التنمية الاقتصادية خلال المدة 2000–2023. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن مؤشر التنمية البشرية، ومشاركة المرأة في القوة العاملة، ومعدل انتشار الإنترنت (الذي يُعدّ مؤشراً للتقدم التكنولوجي)، تؤثر بشكل إيجابي وكبير على النمو والتنمية الاقتصادية، مما يؤكد أهمية التنمية البشرية، وإدماج المرأة، والاتصال الرقمي؛ في المقابل، يُظهر معدل البطالة علاقة ذات دلالة إحصائية هامشية مع الناتج المحلي الإجمالي؛ لذلك ينبغي لواضعي السياسات إدراك دور العوامل الديموغرافية كعنصر حيوي في تخطيط التنمية الاقتصادية، وتعزيز التنمية البشرية، ودعم المساواة بين الجنسين، وتحسين البنية التحتية الرقمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

6- Singh, A., & Mahajan, C. (2025, January). Comparative analysis of human development in India and the United Arab Emirates: insights, progress, and policy lessons. Journal of Social Review and Development, 4 (1) ,16-23. https://doi.org/10.54660/.JAES.2025.4.1.16-23

تحليل مقارن للتنمية البشرية في الهند والإمارات العربية المتحدة: رؤى، وتقدم، ودروس في السياسات.

تناولت الدراسة تحليلاً مقارناً للتنمية البشرية في دولتي الإمارات والهند، اللتان اتبعتا مسارين تنمويين مختلفين تماماً منذ عام 1990، باستخدام مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدمج مؤشرات الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقعة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معدلاً وفقاً لتعادل القوة الشرائية). توصلت الدراسة إلى أن دولة الإمارات، بفضل ثروتها النفطية وحوكمتها المركزية، حققت تقدماً سريعاً إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث احتلت المرتبة 17 عالمياً بمؤشر تنمية بشرية بلغ 0.937 في عام 2022؛ ويُعزى هذا النجاح إلى التنويع الاقتصادي الاستراتيجي، والاستثمارات الكبيرة في الرعاية الصحية والتعليم، والتنفيذ الفعال للسياسات. في المقابل، شهدت الهند، التي تحتل المرتبة 134 بمؤشر تنمية بشرية يبلغ 0.644، تحسناً مطرداً، وإن كان بوتيرة أبطأ، مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت التحرير الاقتصادي، وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية على مستوى القاعدة الشعبية؛ ومع ذلك، لا تزال الهند تواجه تحديات تتمثل في عدم المساواة في الدخل، والتفاوتات الإقليمية، وصعوبة الوصول إلى خدمات عامة عالية الجودة. وخلصت الدراسة إلى أنه في حين يمكن للهند الاستفادة من الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات وكفاءة سياساتها، يمكن لدولة الإمارات الاستفادة من نهج الهند الشامل والتشاركي في التنمية الاجتماعية.

7- Balouza, M. (2019). The Impact of Information and Communication Technologies on the Human Development in the Gulf Cooperation Council Countries: An Empirical Study. Management Studies and Economic Systems (MSES), 4 (2), 79-113.

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تجريبية

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بحث أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً أثر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المكونات الرئيسية الثلاثة للتنمية البشرية: الدخل، والصحة، والتعليم خلال المدة 2005–2014. واستناداً إلى الإطار النظري الموضح في الأدبيات، تم اختبار فرضية الدراسة الرئيسية باستخدام تحليل الانحدار اللوحي لتفسير وجود علاقة بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية. أظهرت نتائج الدراسة تبايناً في النتائج، حيث تراوحت بين علاقة إيجابية وسلبية وغير ذات دلالة إحصائية، مما يعكس التعقيد الذي قد يرتبط بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق التنمية. أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي موارد مالية ضخمة لتطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب عدم التوافق بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافر رأس المال البشري الماهر، ونظام التعليم الكافي، والوعي العام بأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا، لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها أن تُحسّن التنمية البشرية، ما لم تُوظّف ضمن سياق أوسع واستراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد على الاستفادة القصوى من هذه الأدوات والتقنيات. أوصت الدراسة صانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي بتغيير منظورهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بتحويل تركيزهم من نشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحليل وفهم التكاملات الديناميكية التي قد تشكل الدور المحتمل لهذه التقنيات.

8- Benhaddad, N. A., Zizia, H., & Medjoub, R. (2025, Juin). Éducation, Genre Et Inégalités De Revenus: Étude Comparative Entre L'Algérie, L'Egypte, Le Liban Et La Tunisie. Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 22 (1), 295-317.

التعليم، والنوع الاجتماعي، وعدم المساواة في الدخل: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ولبنان وتونس

هدفت الدراسة إلى تحديد ومقارنة تأثير الاستثمار في رأس المال البشري، والنوع الاجتماعي، وخصائص سوق العمل على عدم المساواة في الدخل بين مختلف فئات الشباب العاملين في أربع دول عربية (الجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان)؛ اعتمدت الدراسة على نتائج مسح صحة الشباب لعام 2016. أظهرت النتائج الرئيسية، في جميع الدول المدروسة، أثراً واضحاً للاستثمار في رأس المال البشري على الدخل، وكان هذا الأثر أكثر وضوحاً في لبنان وتونس. وعندما تتساوى مستويات رأس المال البشري، يكون الشباب اللبنانيون هم الأعلى أجراً. كما أن التفاوتات التعليمية المرتبطة بالأصل الاجتماعي لها تأثير مؤكد على الاستثمار في التعليم، لا سيما في مصر ولبنان. وتتجلى آثار عدم المساواة بين الجنسين بوضوح على الرغم من استثمار النساء أكثر من الرجال في رأس المال البشري: فمع تساوي مستويات التعليم والخبرة، يقل دخل المرأة بنسبة 54% في المتوسط عن دخل الرجل. ويزداد هذا التفاوت وضوحاً في الجزائر ومصر. أظهرت الدراسة تدني ترتيب الجزائر من حيث إنتاجية رأس المال البشري

والمساواة في الدخل بين الجنسين؛ ولعل صعوبة دمج ذوي التعليم العالي في سوق العمل، والنهج الاجتماعي المتبع في التوظيف، وغياب سياسة أجور واضحة في القطاع الخاص، كلها عوامل تُفسر هذا التفاوت في الدخل.

9- Zaoui, S., & Louadi, T. (2025, Mars). Les critères démographiques qui définissent la classe sociale pauvreté ou richesse selon l'indice de bien-être et l'indice multidimensionnel de pauvreté. Science, Education and Innovations in the context of modern problems, 8 (1), 181-199.

المعايير الديموغرافية التي تحدد الطبقة الاجتماعية: الفقر أو الثراء وفقاً لمؤشر الرفاه ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد

بينت الدراسة أن مؤشر الرفاه ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد يلعبان دوراً حاسماً في تقييم الفقر، إذ يتجاوزان مجرد قياس الدخل؛ وتُعدّ المعايير الديموغرافية أساسية في تحديد الطبقات الاجتماعية، سواء أكانت فقيرة أم غنية، في أفريقيا والجزائر؛ وتُشكّل ظروف السكن والحصول على التعليم والصحة والخدمات الأساسية (مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي) عوامل رئيسية في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد؛ وغالباً ما تتأثر الأسر الريفية بالفقر، نظراً لمحدودية حصولها على التعليم والرعاية الصحية؛ في أفريقيا، تُسهم عوامل مثل النمو السكاني السريع والبطالة وعدم كفاية البنية التحتية في تفاقم الفقر؛ أما في الجزائر، ورغم التقدم المُحرز في التنمية البشرية، لاتزال أوجه عدم المساواة الإقليمية والإقصاء الاجتماعي قائمة، لاسيما في المناطق الريفية.

هذا بالإضافة إلى تقارير حالة السكان وتقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية، العالمية والإقليمية والقطرية.

سابعاً- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية هي امتداد للبحوث والدراسات السابقة لكنها تتميز عنها في أمور عديدة أنها:

1- تتناول جانب نظري نقدي لمفهوم التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجانب تحليلي لدراسة حالة السكان والتنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها الأساسية في الدول العربية ومنها سورية.

2- تقدم منهجية لقياس حالة السكان تختلف عن منهجية تقرير حالة السكان في مصر لعام 2005 وتقرير حالة سكان سورية.

3- تدرس تأثير التنمية البشرية على حالة السكان، والعكس، من خلال معرفة شدة الارتباط بين مؤشر التنمية البشرية وبين مؤشر حالة السكان بالنسبة لدول العالم ككل (193 دولة) في عام 2022، وبالنسبة للدول العربية (22 دولة)، وبالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (69 دولة)، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (49 دولة)، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (42 دولة)، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (33 دولة).

4- تقيس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011- 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تحدث الأزمة، حيث أن الفرق ما بين هذه المؤشرات يمثل تقديراً لحجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمة.

ثامناً– منهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في توضيح مفهوم التنمية البشرية، وأبعادها، وطرق قياسها، وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية؛ والمنهج الاستقرائي، حيث تم تجميع البيانات المطلوبة عن متغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية الإحصائية خاصةً عند إجراء قياس حالة السكان والتنمية البشرية؛ وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لدراسة مدى الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل) وبين مؤشرات حالة السكان؛ وذلك بالاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel 2011، وبرنامج SPSS For Windows version 30 للتحليل الإحصائي؛ وتم الاعتماد على احصائيات الأمم المتحدة United Nations، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والبنك الدولي World Bank، وصندوق النقد العربي، والمكتب المركزي للإحصاء في سورية.

الفصل الثاني: مفهوم التنمية البشرية

ذاع استخدام مصطلح التنمية البشرية Human Development كثيراً منذ أن تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (United Nations Development Programme)، بمضمون محدد، وتركيب مقياس للتنمية البشرية[7]، هو دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)، ومنذ أن دأب هذا البرنامج على إصدار تقريرٍ سنوي عن أحوال التنمية البشرية في العالم اعتباراً من عام 1990. ومع ذلك فمن الخطأ تصوّر أن مصطلح التنمية البشرية ومفهومها كانا غائبين عن أدبيات التنمية، أو أنهما كانا مجهولين لدى بعض مفكري التنمية قبل عام 1990. والحق أن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى تراثٍ ثقافي تراكم عبر سنوات طوال من التفاعل بين الفكر التنموي وبين الممارسة التنموية، يؤكد مكانة الإنسان في التنمية ودوره فيها. كما أنّ هذا المفهوم يعد ثمرةً لتطور فكري امتد عبر ما يقرب من نصف قرن، اتجه إلى توسيع مفهوم التنمية وتعميقه، وإلى جعله أكثر شمولاً وأكثر تركيباً، وأكثر اهتماماً بالبشر ومجمل علاقات الإنسان بالتنمية، وإن لم يكن هذا الاتجاه هو الذي ساد الفكر التنموي في كل الفترات (Ministry of National Economy, 2004, p.23).

أسفرت جهود الباحثين في أصل مفهوم التنمية البشرية عن العثور على إشارات قيّمة حول علاقة الإنسان بالتنمية في كتابات بعض الرواد الذين أسسوا الفكر التنموي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي. كما ظهر الاهتمام بالإنسان في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات من القرن الماضي، عندما شاع الحديث عن الاستثمار في البشر وتنمية الموارد البشرية، وإن كان هذا الاهتمام مقصوراً على جانبٍ واحد من جوانب العلاقة المركبة بين الإنسان والتنمية، وهو جانب البشر كمدخل من مدخلات عملية الإنتاج والتنمية (Ministry of National Economy, 2004, p.23)

يمكن تفسير كثيرٍ من الإسهامات التي قدمت منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين حول إعادة التوزيع للدخل القومي مع النمو، وحول إشباع الحاجات الأساسية، وحول مفهوم الاعتماد على الذات أو التنمية المستقلة، على أنها من قبيل رد الاعتبار إلى الإنسان في إطار السعي لتحقيق التنمية، وإعادة التأكيد على كون الإنسان وسيلة التنمية والهدف منها في مقابل الاهتمام بالنمو الاقتصادي الذي طغى على التيار السائد في الفكر التنموي في الخمسينيات وجانب من الستينيات من القرن العشرين (بشور، 1995، ص.1).

غير أن الاهتمام بالإنسان كمحورٍ تدور حوله جهود التنمية ولا تصح التنمية إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله، قد تجدد من خلال الحملة التي شنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقاريره حول التنمية البشرية التي توالى صدورها منذ عام 1990، وكذلك من خلال الأنشطة التي يرعاها البرنامج حول هذا الموضوع في عددٍ من الدول النامية (بشور، 1995، ص.1)، ومنها الدول العربية، التي بدأت في إصدار تقريرٍ سنوي عن التنمية البشرية سار على نفس نهج التقرير الدولي. حيث تبنت هذه المنظمة موضوع التنمية البشرية كنتيجة طبيعية لتزايد الاهتمام بالعنصر البشري في الفكر التنموي باعتباره ليس فقط أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية،

---

[7] لا ريب في أن مقياس التنمية البشرية HDI يعد تقدماً هائلاً بالمقارنة بالمؤشر التقليدي للتنمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والذي تبلور توافق على قصوره كمقياس للتنمية الاقتصادية، ناهيك عن التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.18).

ولكن أيضاً باعتباره الغاية والهدف النهائي لهذه التنمية، خاصة في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من القرن العشرين (العربي، 1998، ص.180).

ليس المهم أصـــل المفهوم بل التحولات المهمة الحادثة أو التي ينتظر أن تحدث في الرؤية العالمية لمسألة الإنسان في التنمية، ومسألة الإحباط الذي رافق استراتيجيات التنمية، سواء تلك التي نجحت على مستوى النمو على الأقل، أو التي لم تنجح حتى على هذا المستوى (وديع، عبد الله، دشتي، ونصار، 1997، ص.92).

كان طرح مفهوم التنمية البشـرية باعثاً على إثارة كثيرٍ من التسـاؤلات حول طبيعة هذا المفهوم وعلاقته بما هو موجود أصـلاً من مفاهيم مثل تنمية رأس المال البشـري وتنمية الموارد البشـرية، والحاجات الأسـاسـية، ونوعية الحياة ...الخ، بل وحول علاقته بمفهوم التنمية الذي كان قد اكتسـب درجة من الشـمول جعلت الكثيرين يحجمون عن إضافة أوصاف له مثل الاقتصادية أو الاجتماعية (عبد الله، 1994، ص.1).

كذلك فإن تقديم مقياسٍ للتنمية من قبل تقارير التنمية البشـرية، وهو دليل التنمية البشـرية، يقيس مدى تقدم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء في تحقيق التنمية البشرية، ويسمح بتصنيفٍ جديد للدول لا يعتمد على متوسط دخل الفرد فقط، ثم ترتيب الدول وفق إنجازاتها في هذا المجال (دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة)، أعطى دفعةً جديدة للعمل في مجال قياس التنمية. وهو مجالٌ بذلت فيه جهود كبيرة منذ أوائل السـتينيات من القرن العشـرين تحت مسـمياتٍ مختلفة مثل قياس المؤشـرات الاجتماعية ومسـتوى المعيشـة ونوعية الحياة وقياس التنمية بوجه عام... إلخ. لكن لم يقدر لأي من هذه المقاييس التي سبق صياغتها الانتشار مثلما قدر لدليل التنمية البشرية، ربما لعدم تبني هذه المقاييس من جانب منظمة دولية تحرص على إعدادها ونشـرها سـنوياً كما حدث في تقارير التنمية البشرية (عبد الله، 1994، ص.1-20-21-22).

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور مفهوم التنمية البشرية

تعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أنّ التنمية البشرية هي جزء من كل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها (القصيفي، 1997، ص.36). ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقدٍ إلى آخر مع تطور الأصل، وكان في كل مرحلة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماماً كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد، خلال مدةٍ محددة، أكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية (القصيفي، 1995، ص.81).

يبدو أنّ الفكر التنموي الحديث، بعد أكثر من أربعة عقود من النقاش عاد ليكتشف الحقيقة البديهية وهي «أنّ البشر، وهم صانعو التنمية، يجب أن يكونوا هدفها»[8]، تماماً كما اكتشف فلاسفة اليونان ذلك من قبل، وخصوصاً أرسطو Aristotle حين نادى بأنّ تحقيق صالح البشرية يجب أن يكون هو مقياس تقييم الأوضاع الاجتماعية، وحذّر من الحكم على المجتمعات بأشياء لا تطلب لذاتها بل كوسيلة إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الدخل والثروة (UNDP, 1990, p.9)، عندما قال: «من الواضح أنّ الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى لتحقيقها، فهي مفيدة فحسب بقصد الحصول على شيء آخر» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص.14). وطالب أرسطو بتبين الفارق بين الأوضاع السياسية الجيدة والأوضاع السياسية السيئة، من مدى النجاح أو الفشل في تمكين الناس من الوصول إلى حياةٍ مزدهرة (UNDP, 1990, p.9).

كثيراً ما تردد في كتابات الفلاسفة الأوائل أنّ البشر هم الغاية الحقيقية لجميع الأنشطة. فقد كتب إيمانويل كانْت Emmanuel Kant يقول: «لنتصرف في تعاملنا مع البشر، سواء في أنفسهم أو في غيرهم، كغاية وليس كوسيلة فقط» (UNDP, 1990, p.9).

وهذا ما أكد عليه ابن خلدون Ibn Khaldoun في مقدمته بقوله: «إنّ الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له» (عبد الله، 1994، ص.35)، و«إنّ ثروة شعبٍ ما هي سكانه المحبون للعمل، المجيدون له، المبدعون فيه» (شعبان، 1993، ص.219). لقد خصص ابن خلدون فصلاً كاملاً في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأنّ الكسب هو قيمة الأعمال البشرية. واعتبر أنّ مكاسب الإنسان المتأتية عن عمله وسعيه تكون له معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، أما إن زادت عن الضرورة والحاجة فتعتبر رياشاً ومتمولاً. كذلك ميّز ابن خلدون بين الكسب الذي تعود منفعته على الإنسان وبين الكسب الذي لا يحصل له به منتفع. أما الأول فهو ما ينفق في مصالح الإنسان وحاجاته ويسميه الرزق مقتدياً بحديث نبوي شريف «إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت» (ابن خلدون، 1998، ص.421)، ومقتبساً فلسفة المعتزلة الذين اشترطوا في تسمية الكسب رزقاً أن يكون مكتسباً بصورة شرعية ولذلك أخرجوا الغصوبات والحرام كله عن أن يسمى شيء منه رزقاً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص.14). وربط ابن خلدون الكسب بالعمل البشري وأنه لابد من

---

[8] عُني الفكر البشري بهذه المقولة منذ القدم، فلم يكن النمو الاقتصادي قط هدفاً في حدّ ذاته، بل وسيلة لتحسين حياة الإنسان والوصول بها إلى مراحل أرقى وأكثر تقدماً (بقجه جي، 1995، ص.31).

الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول (عبد الله، 1994، ص.36). بل ربط التقدم الحضاري (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية بقوله: «اعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بإنقاص العمران تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية» (ابن خلدون، 1998، ص.423).

بالمثل، وُجد اهتمام مماثل في كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمي أمثال وليم بيتي William Petty، وغريغوري كينغ Gregory King، وفرانسوا كيسناي François Quesnay، وأنطوان لافوازييه Antoine Lavoisier، وجوزيف لاغرانج Joseph Lagrange، وهم الذين ساهموا في بلورة الأفكار الخاصة بالناتج القومي الإجمالي GNP (Gross National Product) والناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross Domestic Product)؛ كما يبدو الاهتمام نفسه واضحاً أيضاً في كتابات علماء الاقتصاد السياسي أمثال آدم سميث Adam Smith، وديفيد ريكاردو David Ricardo، وروبرت مالتوس Robert Malthus، وكارل ماركس Karl Marx، وجون ستيوارت مل John Stuart Mill، وألفرد مارشال Alfred Marshall...الخ (UNDP, 1990, p.9) و(UNDP, 1996, p.45).

ولا شك أنّ آدم سميث Adam Smith قد أرسى مفهوم التنمية البشرية – وإن لم يسمها بذلك الاسم– عندما أعلن في كتابه الشهير «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» أنّ إجمالي العائد القومي منتج من العمل. إذ يقول: «إنّ العمل السنوي لكل أمة إنما هو رصيدها الذي يمدها أصلاً بما تستهلكه من ضروريات الحياة ونوافلها». ثم يتدرج إلى القول «بأنّ محصلة العمل تعتمد على مهارة العاملين وعلى التنظيم الاجتماعي». فهو بهذا التأكيد المبدئي يعلن التصفية النهائية لوهم التجاريين المتمثل في أنّ امتلاك الذهب والفضة هو ثروة الأمة (عبد الله، 1994، ص.47). واعتبر أن تحسين مهارات العمال مصدرٌ رئيس للتقدم الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية. كما أوضح كيف يؤثر الاستثمار في رأس المال البشري ومهارات سوق العمل على دخول الأفراد وهيكل الأجور (جامعة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، ص.2).

من الجدير بالذكر أنّ الفكر الاشتراكي هو أول من اهتم وعبر عما يؤدي إليه النظام الرأسمالي الصناعي من استلاب لإنسانية الإنسان، وعن تغريب العمل البشري[9].

إذن، لم تكن الثروة دائماً هدف علم الاقتصاد ومنتهاه، ولم يكن منذ البداية أسير النظرة الأحادية التي تختزل الإنسان ببعده الاقتصادي اليومي كما هو الآن. وإذا كان التوجه السائد في علم الاقتصاد وفي كثيرٍ من المؤسسات الاقتصادية الدولية اليوم مازال ينحى عامةً بهذا الاتجاه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.1)، فإن ألفرد مارشال Alfred Marshall، أحد أهم علماء الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والمؤسس الفعلي للمدرسة المهيمنة على علم الاقتصاد اليوم المعروفة بالنيوكلاسيكية-Neo classicism، قال في مؤلفه مبادئ الاقتصاد، أنّ «أنفس رأسمال هو الذي يثمر في البشر» (المعهد العربي

---

[9] تجدر الإشارة أنّ المعالجة النسقية للعلاقة الجدلية بين الإنسان والتطور الاقتصادي لا نجدها أخذت حقها من الاهتمام والتعمق بقدر ما أخذته عند المفكرين الاشتراكيين. ففي رأي كارل ماركس، لاسيما في كتاباته المبكرة، أنّ العمل هو في الأصل فعلٌ خلاق يعبر به الإنسان عن ذاته، ويتصل من خلاله بالطبيعة وبالمجتمع. (انظر (عبد الله، 1994، ص.37)).

للتخطيط، 1980، ص.364). واعتبر أنّ إنتاج الثروة مجرد وسيلة للقيام بأود الإنسان ولتلبية حاجاته ولتطوير طاقاته الجسدية والعقلية والمعنوية. فالإنسان عنده هو في الآن عينه الوسيلة الأساس لإنتاج الثروة والهدف النهائي لها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.1). كما أكد على الطبيعة الطويلة الأجل للاستثمار في رأس المال البشري ودور الأسرة في تنفيذه (جامعة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، ص.2). أما الاقتصاديون الأوائل منذ آدم سميث وقبله فقد اعتبروا الإنسان هدف الاقتصاد والثروة وليس العكس، وهو ما يمكن اعتباره البذرة الأولى في علم الاقتصاد لمنهج التنمية البشرية الذي يلتزم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.1).

على الرغم من قِدم الفكرة الداعية إلى جعل البشر هدف التنمية، وبديهية هذه المقولة، ورغم أنّ جذور التنمية البشرية ترجع إلى مراحل مبكرة من التاريخ الإنساني، إلا أنّه خلال القرن العشرين فقط أصبحت العلوم الاجتماعية معنيةً بدرجةٍ متزايدة بعلم الاقتصاد، في حين أصبح علم الاقتصاد معنياً بالاقتصاد دون المجتمع، وبالثروة دون الناس، وبزيادة الدخل إلى أقصى حد وليس بتوسيع الفرص أمام الناس (UNDP, 1994, p.14). وبعد الحرب العالمية الثانية تركز محور اهتمام التنمية في النمو الاقتصادي والناتج القومي ونصيب الفرد منه. بعبارةٍ أخرى، توارت خلال تلك المرحلة مسألة الاهتمام بالإنسان ورفاهيته، كما تمّ نسيان مسألة التوزيع كليةً حيث افترض أنّ الرفاهية ستأتي تلقائياً في أعقاب النمو الاقتصادي. وتستند رؤية التنمية هذه إلى منطق أن هذا النمو (الكلي) سيؤثر إيجابياً على المستويات الجزئية فيزيل التخلف البشري أو يخفف من حدته، وبالتالي فإنّ التنمية البشرية – في هذه الحالة – ينظر إليها من ناحية تأثيرها في ذلك النمو الاقتصادي، أما العكس، أي التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي في التنمية البشرية فهو أمرٌ غير مهم (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.1).

يجد المتتبع لمسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها، كما طُرح في أدبيات الأمم المتحدة عموماً وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصوصاً، أنّ هذا المفهوم ارتبط أصلاً بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإنّ مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد (القصيفي، 1997، ص.36). ففي المراحل الأولى، لم يلق البعد البشري الاهتمام المناسب حيث انصب الاهتمام على تراكم رأس المال المادي وإحداث النمو الاقتصادي بمعدلاتٍ متسارعة حتى تستطيع الدول المتخلفة اللحاق بركب الدول المتقدمة (العربي، 1998، ص.179)؛ وتمّ التركيز خلال خمسينيات القرن العشرين على نواحي الرفاهية الاجتماعية للبشر؛ لينتقل بعد ذلك مركز الثقل إلى التعليم والتدريب خلال ستينيات القرن العشرين، بعد أن اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر، وظهر في تلك المرحلة مفهوم تنمية الموارد البشرية مع أصوله الاقتصادية الواضحة؛ ومن ثم إلى التركيز، خلال سبعينيات القرن العشرين على عدالة توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر. غير أنّ هذا الاهتمام بالبعد البشري في الفكر الاقتصادي قد تم إغفاله لاحقاً في ثمانينيات القرن العشرين، حين أصبح التركيز على برامج وسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي (القصيفي، 1995، ص.83–84)، وهي البرامج ذات الطبيعة الانكماشية المنحازة لمصلحة رأس المال التي تضعف من دور الدولة، في حين يفترض أنّ الهدف الأول لبرامج الإصلاح الاقتصادي هو تحسين أحوال الناس في كافة نواحي الحياة وليس مجرد تحقيق الاستقرار الاقتصادي. بعبارةٍ

أخرى، انصـــب التركيز خلال هذا العقد على تحقيق التوازنات المالية والنقدية على حســـاب اختلال حياة الناس (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.1-2)، ومن هنا أطلق على عقد الثمانينيات من القرن العشرين عقد التنمية الضائع (بقجه جي، 1995، ص.32).

غير أنّه لم ينته عقد الثمانينيات من القرن العشـرين إلا وظهرت نماذج النمو الاقتصـادي الحديثة، التي أكدت على الدور الحيوي الذي يؤديه العنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي النابع من الداخل والقادر على الاطراد في الأجل الطويل. وقد أرجعت هذه النماذج جزءاً كبيراً من تخلف البلدان النامية وعدم تدفق الاسـتثمارات من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة (كما توقعت النظرية النيوكلاســـيكية) بل وحدوث التدفق في الاتجاه المعاكس، إلى النقص الشـــديد الذي تعاني منه تلك الدول النامية من حيث المهارات والطاقات البشـــرية ذات المستوى العالي من المعرفة والتي بدونها يصبح العائد على الاستثمار المادي منخفضاً للغاية (العربي، 1998، ص.180).

وتأكيداً على البعد البشـري في العملية التنموية الذي لم يلقَ الاهتمام اللازم من قبل، شـرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ منتصـــف الثمانينيات من القرن العشـــرين في التركيز، من جديد، على ضـــرورة أن يكون الإنسان هو صلب عملية التنمية، قلباً وقالباً (بقجه جي، 1995، ص.32). ومع صدور أول تقرير له عن التنمية البشرية عام 1990، أعيدت صياغة مفهوم التنمية البشرية، فقدم تعريفاً لها متوازناً وديناميا يركز من ناحية على أهمية تشكيل القدرات البشرية، ومن ناحية أخرى على أهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، بحيث أعيد التوازن إلى طرفي المقولة الداعية إلى «أنّ الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها» (القصيفي، 1995، ص.99).

تنتقل الدراسة الآن إلى استعراض تطور مضمون التنمية البشرية أو معالجة البعد البشري للتنمية في الفكر التنموي خلال العقود الأربعة التي تسبق عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي ترافق مع التبدل المستمر في النظرة إلى دور البشر في عملية التنمية، وذلك من خلال استعراضٍ سريع لأهم نظريات التنمية ونماذج النمو الاقتصادي وكيفية تعاملها مع التنمية البشرية أو ارتباطها بالبعد البشري للتنمية، وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة.

أولاً- مضمون التنمية البشرية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين:

ارتبط مضـمون التنمية البشـرية خلال خمسـينيات القرن العشـرين بنظريات التنمية ومقارباتها التطبيقية التي ارتبطت بنماذج النمو الاقتصـــادي[10] التي كان جوهرها فجوتي التمويل، الداخلية والخارجية، حيث جرى

[10] ارتبطت بدايات الفكر التنموي بنماذج النمو التي تركز على نمو الدخل وعلى أثر الاختلال في هيكل الموارد، لاســـيما العلاقة بين البشر الذين يشكلون مصدراً غير محدود لعنصر العمل، وعنصر من صنعهم يحده تواضع مستوى الدخل هو رأس المال، وما يؤدي إليه ذلك من السعي إلى الحصول على مصادر إضافية للتمويل، ومن اهتمام بالمشروعات الاستثمارية. ومن ثم تأثرت خطط التنمية بما أحرزته الدول المتقدمة من مستويات للدخل ومن هياكل اقتصادية تحدد تناسبات معينة بين الموارد المختلفة. وهكذا كان رائد جهود التنمية تقليص الفجوات؛ الفجوة الأولى هي تلك التي تقوم بين الادخار والاســـتثمار أو الفجوة الداخلية، ونظيرتها الخارجية بين الصـادرات والواردات؛ والفجوة الثانية تلك التي تفصـل الدول النامية عن المتقدمة، سـواء في متوسـط الدخل أو العناصـر الفاعلة في النمو، وفي مقدمتها التقانة ورأس المال وما يتصـل بهما أو يتوقف عليهما من مسـتويات مرتفعة للإنتاجية والرفاهية. وقد كان مفهوماً أن تسـود هذه النظرة خلال خمسـينيات القرن العشـرين، حيث اجتذبت عمليات إعادة التعمير في أوروبا (وما أدت إليه من سـرعة

التركيز على أحد عناصر الإنتاج وهو رأس المال، نظراً إلى الافتراضات التي سادت، صراحة أو ضمناً، بأنّ الطبيعة هي من قبيل المعطيات، بينما العمل (البشر) لا يشكل عنصراً مقيداً، إذ إن عرضه غير محدود على حدّ قول آرثر لويس Arthur Lewis. وهكذا بُنيت معظم نماذج النمو الاقتصادي والنماذج التخطيطية حول تكوين رأس المال. وتميزت هذه النماذج بأنّها دينامية، بمعنى أنّ ناتج مرحلة معينة يحدد حركة المتغيرات في المراحل التالية. وكان هذا طبيعياً باعتبار أنّ رأس المال هو العنصر الذي يتم إنتاجه، والذي يدخل في الوقت نفسه في إنتاج المنتجات الأخرى بما فيها رأس المال نفسه (الإمام، 1995، ص.391). ومن أشهر تلك النماذج نموذج هارود – دومار Harrod-Domar Model، ونموذج آرثر لويس Arthur Lewis Model، ونظريات النمو المتوازن Balanced Growth والنمو غير المتوازن Unbalanced Growth[11].

اعتبر آرثر لويس Arthur Lewis على سبيل المثال أنّ التنمية الاقتصادية توسع دائرة الاختيار أمام الإنسان، إذ قال: «إنّ رفع متوسط الدخل المطلوب يؤدي إلى توسيع اختيارات الناس» (مبيض، 2000ب، ص.360–361). كما بيّن أنّ «ميزة النمو الاقتصادي ليست لأنه يزيد الثروة بل لأنه يزيد طيف الخيار البشري، إنّ حالة النمو الاقتصادي تعطي المرء سيطرةً أكبر على محيطه وبذلك تزيد حريته، والنمو الاقتصادي يعطي الحرية في خيار أكبر لأوقات الفراغ» (وديع، عبد الله، دشتي، ونصار، 1997، ص.93). وميّز بين أثر التقدم الاقتصادي على الرجل والمرأة، فإنّه بالنسبة للمرأة يؤمن لها العمل الذي يحررها من عزلة الأسرة ويوفر لها الفرصة لتكون كائناً بشرياً كاملاً تعمل عقلها ومواهبها بالطريقة نفسها كالرجال (وديع، عبد الله، دشتي، ونصار، 1997، ص.93). بعبارة أخرى، حدد آرثر لويس في عام 1955 القصد من التنمية بأنّه توسيع نطاق الخيار الإنساني، وهو ما فعله أيضاً أول تقرير من تقارير التنمية البشرية في عام 1990، كما سيرد لاحقاً. والاختلاف هو أنّ لويس كان يميل إلى مساواة الخيار الأوسع بالدخل الأكبر فحسب، وكان إيمانه أكبر بأنّ النمو الاقتصادي سيؤدي حتماً إلى تنمية بشرية. وكان الإيمان بالنمو مستنداً إلى افتراض أنّ فوائده ستنتشر حتماً على نطاقٍ واسع. ففي المراحل الأولى كان واضعو السياسات في الاقتصادات الأكثر ليبراليةً يقبلون احتمال أن يزداد ثراء الأغنياء واحتمال أن يكون لزاماً على الفقراء شد الأحزمة، ولكنهم كانوا يأملون أن تؤدي مكافأة الأغنياء على هذا

استعادة رأس المال المادي الذي خربته الحرب، ومساهمة المعونات الخارجية ممثلة في مشروع مارشال)، أنظار الدول النامية المتطلعة إلى إعادة بناء اقتصادياتها بعد أن استردت استقلالها. (انظر (الإمام، 1993، ص.257–258)).

[11] ترى تلك النماذج والنظريات الاقتصادية، بأنّ تحقيق التنمية في الدول النامية لا يحتاج سوى إلى تمويلٍ خارجي ضخم، وأنّ توفير هذا التمويل هو السبيل الوحيد لتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص التشغيل في تلك الدول، وأنّ التراكم المستمر في رأس المال المادي سينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً، على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل الأثر التساقطي، كما أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية سينطوي ضمناً على تحقيق الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادي، وإحداث تغيرٍّ جذري في البنيان الاقتصادي، من خلال رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وتقليل مساهمة القطاعات الأولية الزراعية والاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، بالإضافة إلى الوصول إلى بنيانٍ اقتصادي ناضج ومتكامل يحقق حالة التنويع الاقتصادي. فضلاً عن أنّ تحقيق التنمية سيؤمن تحقيق تقدمٍ مستمر في معدلات إنتاجية العمل وسيرفع من مستوى المهارات والقدرات التكنيكية. (لمزيد من التفصيل حول هذه النماذج والنظريات الاقتصادية انظر (حبيب، 1992، ص ص.185–204، ص ص.290–300) و(خوري وسليمان، 1994، ص ص.192–200، ص ص.225–248)).

النمو إلى حفزهم على الابتكار والادخار وتكديس رأس المال، وأنّ ذلك سيعود بالفائدة على الفقراء في نهاية الأمر (UNDP, 1996, p.46).

على الرغم من تأثر شـــومبيتر Schumpeter بالنظرية الماركســـية، فإنّ نموذجه أحدث قفزةً نوعية في مفهوم التنمية «عندما ذكر بأنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسود المجتمع تؤثر في نموه الاقتصادي» (قفطان، 1984، ص.258)، وبذلك يكون قد أكد على أهمية الجانب الاجتماعي وأثره في التنمية (العاني، 2002، ص.10-11). ومع أنّ أوســكار لانكه في نموذجه الثوري للتنمية الاقتصـــادية أكد أهمية زيادة إنتاجية العمل في تحقيق التنمية (قفطان، 1984، ص.269)، إلا أنّه أهمل دور العنصـر البشـري في تحقيق هذه الزيادة (العاني، 2002، ص.11).

كما عدّت نظرية الدفعة القوية لروزنشـــتاين عام 1957 التنمية بأنّها «عمليةٌ مضـــنية تدعو إلى إجراء تغييرات شاملة في المجتمع المتخلف، وتنقله من مستوىً معيشي منخفض إلى مستوى أعلى، إضافة إلى عدد من الإجراءات أهمها إحداث تغييرٍ قوي وجارف في عقلية الإنســان نفســه وفي تفكيره وثقافته ووضــعه الحضــاري» (قفطان، 1984، ص.287)، وبذلك تمّ تأكيد أهمية العنصر البشري صراحةً (العاني، 2002، ص.11).

عموماً كان التفكير السائد منذ خمسينيات القرن العشرين، هو أنّ التنمية تحتاج إلى تمويلٍ ضخم للموارد من الخارج. ينطبق هذا على الدول المتقدمة التي كانت مصـــابة بنقصٍ فادح في الموارد بســـبب الحرب العالمية التي دمرت معظم مرافقها، وأكدت هذه الحقيقية السرعة التي اتضـحت بها نتائج مشـروع مارشـال، وينطبق أيضـاً على الدول المتخلفة التي حدّ الاســتعمار من إمكانياتها، والتي تأثرت بالعلاقات الدولية غير المتكافئة. وســاد في الوقت نفســه اعتقادٌ بأن تحقيق هذا الشــرط اللازم يعتبر بحدّ ذاته كافياً لتوفير المكاســب الاجتماعية. فمن ناحية كان المجتمع العالمي مشــغولاً بقضــية تعطل أعدادٍ هائلة من العمال بســبب مخلفات الحرب والاســتعمار، فكان توفير رأس المال هو السـبيل إلى خلق فرصٍ كافية للعمل. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ توظيف المتعطلين يحقق زيادة في الإنتاج ويوفر دخولاً إضافية تجعل توزيع الدخل أكثر عدالة (الإمام، 1995، ص.391).

باختصــار، ســاد في خمســينيات القرن العشــرين النموذج الاقتصــادي المتمحور حول تكوين رأس المال والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساساً إلى تمويل خارجي، وأن من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً، على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضـــل الأثر التســـاقطي Trickling down Effect. وعلى ضوء هذا النموذج تم إعمار أوروبا الغربية واليابان التي دمرتها الحرب من خلال مشروع مارشال. أما في البلدان النامية، فقد أصـــاب الفشـــل الجهود التنموية حيثما طبق هذا النموذج، ذلك أن التمويل الخارجي جاء، في حالة أوروبا واليابان، يدعّم قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً أصـــلاً ومجتمعاً ذا مســـتوى تعليمي مرتفع، فجاءت الأموال لتوفر التشغيل لقوى عاملة ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً. ضمن هذا النموذج تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية، وتم إغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاســب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة (القصـــيفي، 1995، ص.83). أي بحجة أن النمو الاقتصادي يفضي إلى الرفاه الاجتماعي (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2000، ص.5).

ثانياً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد الستينيات من القرن العشرين:

شهدت بداية الستينيات من القرن العشرين تحولاتٍ مهمة في الفكر التنموي أدت، من خلال التعليم، إلى إعداد البشر وإكسابهم موقعاً مهماً في معالجة العوامل المحددة للتنمية. يمكن تلخيص هذه التحولات تحت ثلاثة عناوين رئيسة: أولها الانتقال من معالجة البعد التراكمي لرأس المال العيني إلى البعد الجاري لاستخدامه، أي من الاستثمار إلى عملية الإنتاج ذاتها، وتناول مختلف محدداتها، أي مكونات دالة الإنتاج ودور البشر فيها. ثانيها هو التمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للبشر، وهو ما أدى إلى الحديث عن رأس المال البشري، وعن الاستثمار في البشر، وربط هذا الاستثمار بالتنمية. وثالثها هو ظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد التطبيقي هو اقتصاديات التعليم (الإمام، 1995، ص.391). أي أنّ الاهتمام بالبشر انصب في تلك المرحلة على كونهم أداة من أدوات الإنتاج مثلهم مثل رأس المال المادي (العربي، 1998، ص.179).

دلت بعض الدراسات التطبيقية التي قام بها كِندريك Kendrick وشولتز Schultz وكوزنتس Kuznets على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي (القصيفي، 1995، ص.83). ففي البداية اتجه التفكير إلى أثر التغير التقني في توسيع الإنتاج. وحتى يستبعد التأثر الراجع إلى ما ينطوي عليه ذلك التغير من تزايد في استخدام رأس المال، عمد الاقتصادي المعروف روبرت سولو Robert Solow في دراسته إلى افتراض أنّ التغير التقاني محايد، بمعنى أنّه لا يؤدي تلقائياً إلى تغيير معدل الإحلال بين رأس المال والعمل. وبنى تحليله على افتراض دالة خطية متجانسة للإنتاج، فتوصل إلى أنّ نحو 87% من الزيادة في الإنتاجية يرجع إلى عوامل أخرى غير الزيادة في رأس المال (Solow, 1957, pp.312-320).

طبّق ماسيل Massell في دراسته أسلوب سولو Solow على بيانات الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1915–1955، فوجد أنّ هناك زيادة فائضة أو متبقية في الإنتاج تفوق ما يفسره التغير الذي ترتب على زيادة رأس المال تعادل 90% تقريباً من الزيادة في إنتاجية العامل في الساعة (Massell, 1960, pp.182-188). وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين وجد كوزنتس Kuznets أيضاً في دراسته عن النمو في الدول المتقدمة، أنّ هذه النسبة الأخيرة تنطبق أيضاً على النمو الذي حققته الدول الصناعية عامةً في الماضي، حيث إنّ 90% من التنمية التي حدثت في الماضي في الدول الرأسمالية لم تكن راجعة إلى إضافات لرأس المال، بل إلى تحسينات في قدرات البشر ومهاراتهم، والمعرفة والإدارة ... إلخ. فالقدرة البشرية، وليس رأس المال، هي العنصر الدافع رقم واحد في التنمية (Kuznets, 1966). وبدأ الحديث عن العنصر المتبقي في التنمية Residual Factor، الذي يعود إلى صفات لا تلحظها دوال الإنتاج بصيغتها التقليدية (الإمام، 1993، ص.278).

أدت هذه الدراسات إلى سرعة الاستجابة للدعوة التي وجهها شولتز Schultz بأن يعامل التعليم على أنّه استثمار في رأس المال البشري. ففي أوائل الستينات لفت الاقتصادي شولتز الانتباه إلى أنّ التعليم لا يجوز أن يعامل كمجرد خدمة استهلاكية، إذ هو في حقيقته استثمار بشري ومن ثم يؤدي دوراً رئيساً في عملية التنمية إلى جانب الاستثمار المادي (Schultz, 1961, pp.1-17). كما أنّه في معرض انتقاده البلدان النامية في إعطائها رأس المال المادي موقع الأولوية في ميدان التنمية، أكد شولتز أنّ الاستثمار في رأس المال البشري يشكل لب

التنمية الاقتصادية ومحركها الحقيقي، وأنّ البلدان النامية في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا الاستثمار البشري لتكوين الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية اللازمة جداً لاستيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة (خوري وسليمان، 1994، ص.237). وتحولت بذلك النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعاً كباقي القطاعات الخدمية، تخصص له استثماراتٌ تقاس فاعليتها بما تضيفه إلى ناتج القطاع، إلى اعتبار نشاطه، ومن ثم ناتجه، بمثابة استثمار له مردوده على مستقبل التنمية. وفتح هذا باباً جديداً لاقتصاديات التعليم، مما أثرى بداية عقد الستينيات من القرن العشرين بالعديد من الدراسات في هذا المجال الجديد. واتجهت الدراسات إلى إجراء قياسات لأثر المستويات التعليمية المختلفة في الإنتاج. ومن أهم الدراسات التي سعت لقياس مساهمة كل من العناصر المختلفة في تطور الإنتاج تلك التي قام بها دنيسون Denison (1962) عن الاقتصاد الأمريكي، التي أتبعها بدراسةٍ أخرى (1964) عن مساهمات الأنواع والمستويات التعليمية المختلفة. واعتبرت هذه الدراسات محاولاتٌ للقياس المباشر لإسهام الارتقاء بالعنصر البشري عن طريق التعليم، الذي كان يطلق عليه اسم العنصر المتبقي (الإمام، 1995، ص.392). فقد وجد كل من دينسون Denison وسولو Solow أنّ أكثر من نصف الزيادة في الناتج الذي تحقق خلال الفترات الماضية يعزى من الناحية الإحصائية إلى التغييرات التي تحدث في عوامل الإنتاج غير التقليدية، أو ما يسمى بالعوامل المتبقية، التي تشمل تحسين قدرات قوة العمل نتيجة التعليم والتدريب، أو إلى اقتصاديات الحجم الكبير. بل إنّ أبحاث دينسون توصلت إلى نتائج منها أنّ التعليم أسهم في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% خلال المدة 1930–1960. كما أسهم بنسبة 15% تقريباً في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، و25% في كندا خلال المدة اللاحقة لعام 1950[12]. ثم أجرى كِنْدريك Kendrick محاولةً أخرى لقياس هذا العنصر المتبقي من البيانات الأمريكية للمدة 1889–1957، فوجد أنّ معدل نمو القياس التجميعي للمدخلات بلغ 1.9% سنوياً في المتوسط، بينما نما الناتج بمعدل 3.5%، وهو ما ترك مقداراً متبقياً يبلغ 1.6% أطلق عليه اسم الزيادة في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، أي إنّها زيادة تبلغ 46% من الزيادة في الناتج. وإذا نسبت تلك الزيادة إلى الزيادة في إنتاجية العامل، والمقدرة بنحو 2% سنوياً، فإنّها تعادل 80% منها. وهكذا تتوزع زيادة الإنتاجية بين 20% عائدة إلى رأس المال، و80% إلى هذا العامل المتبقي (Kendrick, 1961, p.79).

ساعدت الدراسات السابقة على إيضاح حقيقةٍ مهمة، هي أنّ عائد التعليم لا يقتصر على الفرد، بل يعود على المجتمع في مجمله. والملاحظ أنّ كثيراً من الحوارات التي تدور حالياً حول إخضاع التعليم (فيما يتجاوز مرحلة التعليم الأساسي) لمعايير السوق، يعني بالتوازن اللحظي الذي يعادل بين ما يتكلفه الفرد والقيمة الحالية لسلسلة فروق الدخول التي تتحقق من تحصيل نوعٍ إضافي من التعليم، وهو ما يتجاهل الوظيفة المجتمعية التي تتحقق في الأجل الطويل. وبدأت تتضح نواحي التداخل بين البعدين الفردي والمجتمعي، وبين الإنتاجية والعائد من التنمية (الإمام، 1995، ص.393).

---

[12] لمزيد من التفصيل انظر (جلال الدين، 1993، ص.12–13) و(طبارة، 1989، ص.235) و(Denison, 1962) و(Solow, 1962, pp.76-86).

من الجدير بالذكر أنّ التركيز المنهجي على قدرات الإنسان جاء من خلال أبحاث شولتز Schultz عندما اكتشف على هامشها دور الخبرة والمهارات المكتسبة كعاملٍ مستقل في نمو إنتاجية العمل، وهي ما أصبح يعرف فيما بعد برأس المال البشري[13]، أي زيادة الإنتاج المتأتية من المؤسسات والبرامج التعليمية وغيرها التي تسهم بزيادة إنتاجية العامل أو الموظف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.1). إنّ هذه الومضة الفكرية التي قدمها شولتز دفعت إلى الاهتمام بدور الإنسان في عملية التنمية والاهتمام بالوسائل الكفيلة بتجديد وتطوير طاقاته الإنتاجية، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس (الربيعي، 2006). ولا شك أنّ هذا الاهتمام برأس المال البشري على الصعيد الأكاديمي ترافق في الصناعة مع التحول إلى التكنولوجيا المتطورة، وما تحتاجه من عمالة ماهرة متخصصة، ومن استثمار رأسمالي مكثف في تطوير القدرات البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.1). إنّ هذا التحول الفكري دفع الدول المتقدمة إلى رفع مستوى استثماراتها في رأس المال البشري بجميع أشكاله، التي أصبحت أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي، وهو ما شكّل المقدمة الضرورية للتحوّل باتجاه ما يعرف اليوم بالاقتصاد المعرفي أو التكنولوجي. وقد مهد هذا التطور الفكري وما تبعته من إضافات وتعديلات أخرى إلى ظهور مفهوم تنمية الموارد البشرية، ويهتم هذا المفهوم بجانب الطلب على عنصر العمل كعنصرٍ من عناصر الإنتاج، وبكيفية إعداد البشر لأداء وظائف تحددها لهم دوال الإنتاج الاقتصادية (الربيعي، 2006). وهكذا يتضح أنّ مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في ستينيات القرن العشرين، قد أولى البشر عنايةً خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة إنتاجهم ورفع إنتاجيتهم. بيد أنّ هذا المفهوم بقي بعيداً عن النظر إلى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي (القصيفي، 1995، ص.83-84).

ثالثاً- مضمون التنمية البشرية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين:

عالج الفكر التنموي في سبعينيات القرن العشرين مسألتين مهمتين: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة (القصيفي، 1995، ص.84)، للتأكيد على أهمية إدماج البشر في التنمية، وذلك كرد فعلٍ لما شاب عملية التنمية في الواقع من تشوهات همّشت دور الإنسان وتجاهلت حقوقه الأساسية من ناحية أخرى (Ministry of National Economy, 2004, p.23). ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين ثار التساؤل التالي: هل تقتصر النظرة إلى البشر على أنهم مجرد العنصر المتبقي فقط في التنمية أم أنّهم الغاية المنشودة منها؟ وقد عالجت هذه القضية مجموعة من المفكرين في معهد سَسِكس Sussex Institute في بريطانيا، في محاولة للرد على النظريات القائلة إنّ الواجب الأول على الدول النامية أن تقوم برفع مستوى ناتجها القومي، وإلا فإنّها لن تجد ما تعيد توزيعه سوى الفقر. وظلت هذه المجموعة تعمل بتمويلٍ من البنك الدولي لمدة سنتين برئاسة تشينري Chenery وعضوية عددٍ

---

[13] يقصد بمفهوم رأس المال البشري عمليات الإنفاق على إعداد البشر لأداء الوظائف من خلال المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنياً وعقلياً ومهارياً، من طفولته حتى بلوغه سن العمل، وتشمل الإنفاق على الصحة والتغذية والتدريب والتعليم، ويقيّم رأس المال البشري بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ومن ثم يحكم على مدى جدواه الاقتصادية من خلال المقارنة بين معدل العائد على الاستثمار البشري ومعدل تكلفة عملية بناء رأس المال البشري (الربيعي، 2006).

من كبار المفكرين، مثل ريتشارد جولي وددلي سييرز وهانز سينجر ومحبوب الحق وآخرين. وجرى التأكيد على قضايا التوزيع العادل لثمار التنمية وعدم جدوى الركون إلى فكرة تساقط منافع النمو على الفقراء[14]. فقد رأت هذه المجموعة أنّ زيادة الإنتاجية أمرٌ لا بد منه، غير أنّ السؤال هو: إنتاجية من؟ ولصالح من؟ هل يمكن أن تكون إنتاجية الغالبية بالجمع بين سياسات التنمية والتوزيع؟ إذا صح هذا، فإنّ قضية إعادة توزيع الأصول والخدمات العامة تحتاج إلى مراجعة (Chenery, Ahluwalia, Bell, Duloy, & Jolly, 1974). أدى قيام هذه المجموعة بإثبات إمكان التنمية من خلال إعادة التوزيع، إلى قيام صانعي السياسات القطرية بإعادة صياغة استراتيجيات خطط التنمية. ودخلت قضايا قياس مدى انتشار الفقر وتفصيل إجراءات زيادة إنتاجية الفقراء جنباً إلى جنب مع نمو الناتج القومي. وقام روبرت مكنمارا Robert Mcnamara بحمل لواء الدعوة الجديدة، ووجّه سياسات البنك الدولي ومساعداته نحو رفع إنتاجية الفقراء. وأمكنه بذلك أن يؤثر في تفكير المؤسسات الدولية الأخرى، وتفكير العالم أجمع (الإمام، 1995، ص.393).

وبينما اتجهت جهود نادي روما إلى التنبيه للمحددات المادية للتنمية، فحذرت من تقلص قاعدة الموارد، وبوجهٍ خاص مصادر الطاقة والغذاء وتدهور البيئة بسبب التلوث، في مواجهة تسارع معدلات النمو السكاني، فإنّ الفكر في الدول النامية رأى أنّ محددات النمو ليست الاعتبارات المادية بقدر ما هي الأساليب المتبعة لتحقيق التنمية والمتأثرة بالأنماط السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية وبشبكة العلاقات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها تلك الدول (الإمام، 1995، ص.393). فجاءت مجموعة باريلوتشي Parilotchi الأمريكية اللاتينية بتفسير مغاير مؤداه أنّ صلب عملية التنمية هو التوجه إلى إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs Fulfillment of، وأنّ تحقيقها يتطلب تطويراً في الأطر المؤسسية السياسية والاجتماعية يتيح مشاركةً شعبية أوسع، وأنّ المقياس الأجدر بالاعتبار والتعظيم هو العمر المتوقع عند الولادة (Herrera & International Development Research Centre, 1976, p.53)، الذي يعكس مدى إشباع الحاجات الأساسية وكذلك مستوى الدخل. ويلاحظ أنّ تركيز مجموعة باريلوتشي Parilotchi كان على إقامة مجتمعٍ جديد وليس اقتصادٍ جديد، ومن ثم كان محور الاهتمام في النموذج هو البشر (الإمام، 1995، ص.393).

حظي التوجه نحو تلبية الحاجات الأساسية باهتمام عدد من المنظمات الدولية، خاصة منظمة العمل الدولية ILO (International Labour Organization) التي عممته في تقريرها المشهور عام 1976 الذي يحمل عنوان «التوظيف والنمو والحاجات الأساسية» (ILO, 1976)، وباهتمام عدد من المنظمات غير الحكومية التي دعت إلى تنميةٍ بديلة أو تنمية أخرى (Ministry of National Economy, 2004, p.23). وكذلك البنك الدولي World Bank بقيادة روبرت مكنمارا Robert Mcnamara الذي أكد «أنّ إهمال جانب التوزيع انتظاراً لكي يؤدي الأثر التساقطي للزيادة في الإنتاج والدخل دوره، قد حدّ من بلوغ التنمية المنشودة» (القصيفي، 1995، ص.84). ووجّه الأنظار إلى وجوب نبذ هدف تقليص الفجوة الدخلية بين مجموعتي الدول المتقدمة والنامية الذي شغل مسؤولي التنمية في السابق كونه هدفاً غير واقعي، والتحول إلى هدفٍ آخر يعنى

---

[14] وذلك من خلال كتابات أبرزها كتاب محبوب الحق Mahboub UlHaq ستار الفقر Curtain of Poverty، وكتاب تشنيري Chenery إعادة التوزيع مع النمو Redistribution with Growth (Ministry of National Economy, 2004, p.23).

بالنهوض بما أطلق عليه نوعية الحياة Quality of Life (الإمام، 1995، ص.394)، معرّفاً إياها بأنّها تشمل التغذية والقراءة والكتابة وتوقع الحياة والبيئة الطبيعية والاجتماعية (الإمام، 1993، ص.260). يتبين أنّ جانب «البشر هم هدف التنمية» قد بدأ يتضح أكثر فأكثر، وإن بقي الأمر مقتصراً على توزيع الثمار المادية للتنمية من دون التطرق إلى النواحي السياسية والثقافية والروحية (القصيفي، 1995، ص.84).

كما ظهرت في عقد السبعينات من القرن العشرين الدعوة إلى التنمية المعتمدة على الذات Self-Reliant Development، التي هي في حقيقتها تنمية معتمدة على البشر، تبدأ بهم وتنتهي إليهم، كما سيرد معنا لاحقاً، وكذلك الدعوة إلى الاهتمام بنوعية الحياة[15] والتحذير من مخاطر النمو الاقتصادي بلا حدود أو ضابط (حدود النمو). كذلك وجهت جهودٌ بحثية في نطاق الأمم المتحدة وغيرها الأنظار إلى المؤشرات الاجتماعية للتنمية، في مقابل التركيز الخاطئ على مؤشرات النمو الاقتصادي وحدها (Ministry of National Economy, 2004, p.23).

وشهد عقد السبعينات من القرن العشرين انعقاد أول مؤتمرٍ عالمي للسكان، وأول مؤتمرٍ عالمي للبيئة، وكلاهما يصب في خانة التنبيه إلى المحددات المادية والطبيعية للنمو الاقتصادي، والتحذير من تآكل قاعدة الموارد الطبيعية، ومن اختلال التوازنات في الأنساق البيئية، ومن مخاطر تلوث البيئة، والتحذير بالتالي من الخطر على حياة البشر في الحاضر والمستقبل (Ministry of National Economy, 2004, p.23).

كما أنّ مصطلح التنمية البشرية قد تواتر في وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بعقود التنمية[16]، لاسيما في عقد التنمية الثاني 1970 الذي عبّر عن جوهر المفهوم المستعمل في تقارير التنمية البشرية عندما نظر إلى التنمية باعتبارها إتاحة فرصٍ أوسع للبشر من أجل حياةٍ أفضل. وهذا هو مفهوم توسيع الخيارات المتاحة للبشر (Ministry of National Economy, 2004, p.23). فقد نصّ البند (18) من القرار رقم (2626) الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة، في 1970/10/24 على أنّه: «نظراً إلى أنّ الهدف النهائي للتنمية هو إتاحة فرصٍ أوسع للبشر لحياةٍ أفضل، فإنّه لا بد من تحقيق توزيعٍ أكثر عدالةً للدخل والثروة من أجل ترسيخ كلٍّ من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ومن ثم رفع مستوى التوظيف بشكلٍ ملموس، ومن توفير درجة أعلى من أمن الدخل، ومن التوسع في التعليم والصحة والتغذية والإسكان والرفاهة الاجتماعية وتحسين تسهيلاتها، ومن حماية البيئة. وبناء عليه لا بد أن تسير التغييرات النوعية والهيكلية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي السريع، كما يتعين إحداث تضييقٍ ملموس في التباينات القائمة، إقليمية كانت أم قطاعية أم اجتماعية. هذه الأهداف هي في آنٍ واحد عوامل محددة للتنمية ونواتج تترتب عليها. ومن ثم يجب النظر إليها على أنّها أجزاءٌ

---

[15] مفهوم نوعية الحياة يتعدى مسألة الحاجات الأساسية إلى ما يمكن أن نسميه المستويات الأعلى من الرفاه الإنساني أو التنعم، ولاسيما بعدما تبين أنّ إشباع الحاجات الأساسية لا يؤدي إلى الإحساس بالرفاه الإنساني أو الاجتماعي. وبهذا فإنّ المفهوم يشمل مسائل تتعلق بالتعليم والصحة والسكن وما شابه، أي ما اصطلح على تسميته بالحاجات الأساسية، بالإضافة إلى مسائل كالحرية والجمال والاطمئنان والمساواة ... إلخ (فرجاني، 1997، ص.28).

[16] لمزيد من التفصيل حول معالجة البعد البشري للتنمية في عقود التنمية الدولية، ودور المنظمات الدولية في بلورة الاهتمام نحو قضايا التنمية البشرية انظر (الإمام، 1993، ص ص.257–282) و(الإمام، 1995، ص ص.396–410) و(المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2000، ص ص.11–13).

متكاملة للعملية الدينامية نفسها، وهو ما يدعو إلى تبني مقارباتٍ موحدة لعددٍ من القضايا» (الإمام، 1995، ص.399).

في عام 1977 صدر عن جامعة الأمم المتحدة United Nations University كتاباً بعنوان «مؤشرات للتنمية البشرية والاجتماعية». كما نفذت هذه الجامعة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين مشروعاً بحثياً كبيراً بعنوان «مقاصد وعمليات ومؤشرات التنمية» انطلق من فكرةٍ أساسية لصيقة بمفهوم التنمية البشرية، وهي تنمية الإنسان، كل الإنسان، وكل الناس (Ministry of National Economy, 2004, p.23-24).

رابعاً– مضمون التنمية البشرية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين:

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين تغيراتٍ عديدة جاءت مخيبةً للآمال، بحيث اعتبر العقد الضائع بالنسبة إلى الفقراء في الدول النامية (World Bank, 1990, p.1). ويمكن تلخيص هذه التغيرات في عددٍ من العناوين الرئيسة[17]:

1– العودة مرّة أخرى إلى المقاربات الاقتصادية لعملية التنمية، وتغليب جانب تمويلها في ظل تفجر أزمة المديونية في بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين.

2– التركيز على التغييرات المؤسسية في النواحي السياسية والاقتصادية، وتصاعد الحملات الداعية إلى التفريد أو ما يسمى التخصيصية، وإلى الليبرالية كمدخلٍ إلى الديمقراطية بالمفهوم الغربي.

3– إحياء تحذيرات نادي روما من التلوث البيئي، وانشغال العالم بقضايا البيئة والموارد المادية.

4– اعتبار قضايا محاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية بمثابة شروط للتصرف في ناتج التنمية التي لا يرجى لها أن تتحقق إلا من خلال إتباع سياساتٍ اقتصادية عالية الحساسية لقوى السوق، وهو ما يعطي الأولوية لبرامج التثبيت وإعادة الهيكلة على خطط التنمية، وترك الإدارة المباشرة للتنمية تطبيقاً لما يسمى بالتخطيط التأشيري المبني على أساليب الإدارة غير المباشرة للتنمية.

5– تعميم مبدأ التواصل في التنمية، سواء بتواصل الموارد المالية والبشرية أو الأطر البيئية.

6– يقترن كل ما تقدم بسعيٍ حثيث نحو ترسيخ مفاهيم العولمة والتقليل من النزعات الوطنية وما تتضمنه من إعلاء شأن الدولة القطرية، ومحاولة اقتحام التكتلات الإقليمية وإسقاط الحدود أمام حركة الأموال والسلع والخدمات، بما يتيح فرصاً أوسع أمام الاقتصاديات الأقوى.

---

[17] خلفت اضطرابات الاقتصاد العالمي خلال سبعينيات القرن العشرين عواقب وخيمة على الدول النامية، فجرت قضية المديونية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وانتهت بتداعي اقتصاديات الدول الاشتراكية ونظمها السياسية في أواخرها. وبدلاً من العودة إلى الأبعاد الإنسانية للتنمية، غلبت الأبعاد المادية التي ترجمتها قضايا المديونية إلى التضحية بالكثير سعياً إلى سدّ فجوة تمويل رأس المال العيني. (لمزيد من التفصيل حول التغيرات التي أثرت على التنمية، وما تعرضت له مفاهيم التنمية من تغيرات انظر (الإمام، 1993، ص ص.255–287) و(الإمام، 1995، ص.395) و(العربي، 1998، ص.179–180)).

7– في ظل هيمنة المدخل الاقتصادي يتراجع البعد البشري مرةً أخرى حتى لا يقف عائقاً في سبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية بل يستفيد من عائدها. وفي هذا عودة إلى مقولات إعادة التوزيع على رغم اتهامها بإعادة توزيع الفقر، واتهامها كذلك بنفي نتائج الأبحاث والدراسات التي أوضحت أنّ عدالة التوزيع أداة للتنمية وليست قيداً عليها.

مما لا شك فيه أنّ الأزمة الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، قد استوجبت إحداث تغييرات أساسية في توجيه إستراتيجية التنمية الدولية، وقد تبلور هذا التوجه في برامج التكيف الهيكلي الذي استهدف في جوهره تقليص دور الدولة وإعطاء دور أكبر للسوق في تقرير طبيعة ومسار النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إجراءاتٍ داعمة أخرى. وباختصار، يمكن اعتبار التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بمثابة استجابةٍ تكتيكية للصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية للاقتصاد الكلي (البستاني، 1996، ص.12).

لكن سجل التجربة يؤكد أنّ استراتيجيات التكييف الهيكلي التي طبقت منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين قد فشلت تماماً في تحقيق أهدافها على كلا الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فمن الناحية الاقتصادية، تقلص الإنفاق التنموي العام، عقب أزمة المديونية، مما كان له آثار مدمرة في البنى الأساسية. كما أنّ الدول النامية لم تعد قادرةً على خلق فرص عملٍ كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، في حين أنّ معالجة أزمة البطالة المستفحلة والقضاء على الفقر يتطلبان مستوياتٍ من الاستثمارات لا تستطيع توفيرها. وينطبق هذا بصورةٍ خاصة على جوانب التنمية البشرية حيث أدت سياسات التكييف إلى تحجيم آفاقها وبالتالي أصبح من اللازم تغيير تلك البرامج بصورة جذرية. أما من الناحية الاجتماعية، فإنّ المؤشرات الاجتماعية شهدت تدهوراً شاملاً، كما يدل على ذلك تزايد البطالة والفقر وانخفاض الإنتاجية. كما أنّ تقليص الإنفاق العام كان على حساب الخدمات الاجتماعية، والحاجات الأساسية للسكان، فجاءت نتائج التنمية مخيبة للآمال (البستاني، 1996، ص ص.13–15).

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أنّ سياسات التكيف هذه قد ركنت البشر في الصف الثاني، وأصبح الهم منصباً من جديد على النمو الاقتصادي بحدّ ذاته دون النظر إلى آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة (القصيفي، 1995، ص.84)، مما دعا إحدى الطاولات المستديرة التي أقامها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية إلى الطلب إلى صندوق النقد الدولي IMF (International monetary Fund) أن يعطي اهتماماً أكبر للنواحي البشرية، عند المساعدة في وضع برامج التكيف، بحيث يتم التخفيف من وطأة هذه البرامج خصوصاً على الفئات الأكثر استضعافاً (UNDP & Society for International Development, 1987).

أخيراً، وكرد فعلٍ لما أسفرت عنه برامج التكيف الهيكلي من آثار سلبية على التنمية الاجتماعية عموماً، وعلى أحوال الفقراء خصوصاً، رفعت منظمة اليونيسيف UNICEF في عام 1987 شعار التكيف بوجه إنساني، وذلك سعياً إلى تضمين البعد الإنساني في برامج التكيف الهيكلي[18].

---

[18] نشرت اليونيسيف UNICEF تقريراً بعنوان "التكيف ذو الوجه الإنساني". وقد دعت اليونيسيف في هذا التقرير إلى إيلاء مزيدٍ من الاهتمام للفقر والاهتمامات الإنسانية. وطالبت، ضمن مجموعة واسعة من المقترحات، بالحفاظ على الخدمات الأساسية الدنيا، لاسيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً، وبتقاسم عبء التكيف على نحو أكثر عدلاً. ولكن المبدأ الأساسي كان يتمثل في أنّ الاهتمامات الإنسانية

وطيلة تلك المدة عززت أعمال أمارتيا سـن Amartya Sen النظرية، ومفهومه الرئيس المتعلق بتعزيز القدرات البشرية تعزيزاً هائلاً قضية الفقراء، والحاجة إلى التركيز على الشواغل الإنسانية. فهو يرى أنّ مستوى معيشة أي مجتمع لا ينبغي الحكم عليه من خلال متوسط الدخل، وإنما من خلال قدرات الناس على أن يحيوا الحياة التي يقدرونها. ولا ينبغي تقييم السلع في حدّ ذاتها، بل ينبغي بالأحرى أن تعتبر وسائل لتعزيز هذه القدرات، مثل الصحة والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة بنشاط في الحياة المجتمعية. وأكد أمارتيا سن أيضاً أن حرية الاختيار هي لب رفاه الإنسان. فكل من الراهب الصائم عن الطعام والفقير الذي يتضور جوعاً قد يكون جائعاً، والفارق هو أن أحدهما يمارس حرية الاختيار والآخر لا يفعل ذلك. وينطوي توسيع القدرات البشرية على زيادة حرية الاختيار حتى يتمكن الناس من استكشاف مجموعة أوسع من الخيارات يجدون أنها جديرة بالاستكشاف (UNDP, 1996, p.49).

مع منتصف ثمانينات القرن العشرين بدا واضحاً وجود تيارين رئيسين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة إلى موقفهما بخصوص التنمية البشرية. الأول، وقد حمل لواءه صندوق النقد الدولي، يركز على النمو الاقتصادي أساساً، إذ إنّه في غياب هذا النمو، لا يمكن توزيع سوى الفقر بحسب اعتقاده، وبالتالي فإنّه يرجئ الاهتمامات البشرية كافة إلى مرحلة لاحقة، والثاني، وقد حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحاول جاهداً أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية[19]. ففي عام 1985 عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية، أربع طاولاتٍ مستديرة صدر عنها أربعة إعلانات هي: إعلان اسطنبول عام 1985 حول «التنمية: البعد البشري»[20]، وإعلان سالزبورغ عام 1986 حول «التكيف والنمو مع التنمية البشرية»[21]، وإعلان بودابست عام 1987 حول «التنمية في عالم متغير»[22]، وإعلان عمان عام 1988 حول «التنمية البشرية:

ينبغي ألا تضاف فحسب إلى مجموعة عناصر سياسات تكيف لا تتغير بغير ذلك. فقد رأت اليونيسيف أنّه ينبغي، بالأحرى، دمج هذه الاهتمامات في إطارٍ متكامل جديد للتنمية الطويلة الأجل المتمحورة حول الناس. (انظر (Ministry of National Economy, 2004, p.24) و(UNDP, 1996, p.49)).

[19] في هذا السياق لابد من تسجيل الملاحظات الرئيسة التالية: أ- إنّ الغلبة في الواقع الملموس ما زالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساساً قروض التنمية المقدمة إلى الدول النامية؛ ب- إنّ الفكر المطبق في الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر بحيث يدور الكلام اليوم على تكيف هيكلي بوجه إنساني؛ ج- إن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مازال بحاجة إلى تدعيم ومساندة وخصوصاً لجهة إسماع صوت الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، بصورة أوضح (القصيفي، 1995، ص.84-85).

[20] عقد في اسطنبول (1-1985/9/4) وأكد على ضرورة العناية بأمر طال إهماله، وهو التنمية البشرية كأداة وكهدف في آن معاً للتنمية. (لمزيد من التفصيل انظر (UNDP & Society for International Development, 1985)).

[21] عقد في سالزبورغ (7-1986/9/9)، حيث نوقش فيه ما يترتب على سياسات التكيف من تضحية بالعديد من جوانب التنمية البشرية، وجرى التأكيد على صياغة سياسات التكيف بما يتفق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. (لمزيد من التفصيل انظر (UNDP & Society for International Development, 1986)).

[22] عقد في بودابست (6-1987/9/9) حول القضايا طويلة الأجل لإدارة التنمية في إطار دولي متغير. وأسفر هذا اللقاء عن توصيات بتضافر الجهود في مجالات التعليم وسياسات القوى العاملة، وإدارة الأعمال. والمؤشرات الاجتماعية، والتمويل، عملاً على تقليص

الأهداف والإســـتراتيجيات لعام 2000»[23]، بالإضـــافة إلى خطة جاكارتا حول «العمل في مجال تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك»، ورؤى ومقررات لجنة تخطيط التنمية التابعة لشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة حول «تنمية الموارد البشرية: البعد المهمل في إســتراتيجية التنمية» (مركز دراســات الوحدة العربية، 1995، ص.17). كذلك ورد في أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توصيةٌ تدعو إلى «إصدار تقريرٍ دوري حول حالة الوضع البشري، يغطي تغير الواقع البشري في كافة أرجاء العالم». ولقد دعا التقرير نفســه إلى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يصــبح مركز الثقل لإجراء الأبحاث التنموية حول مواضـــيع الموارد البشـــرية (UNDP & Society for International Development, 1985, p.14-24).

يبدو أن تركيز تنمية الموارد البشـــرية على التعليم والتدريب بقي على حاله خلال ســـبعينيات القرن العشرين، إلا أن المضمون توسع كثيراً خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، حيث أضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب، شـــملت تعزيز دور المرأة وتحســـين إدارة القطاع العام والتخطيط الكفء للموارد البشرية، وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية للبشر (القصيفي، 1995، ص ص.85–87). بيد أنه بقيت هناك اختلافاتٌ ظاهرة بين مضـــمون وآخر، عاكســـة بذلك غياب التعريف المتفق عليه جماعياً لتنمية الموارد البشـرية. فالبنك الدولي World Bank مثلاً يعطي تعريفاً أكثر اتسـاعاً لتنمية الموارد البشـرية لا تشـمل فقط مجالات التعليم والتدريب وتحسـين الصـحة والتغذية، بل تشـمل التنمية السـكانية بأبعادها المختلفة وعلى رأسـها خفض الخصـوبة، كما تشـمل القدرات الريادية الإدارية والبحث والتقانة (جلال الدين، 1993، ص16). ويلخص التقرير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريف تنمية الموارد البشـرية بأنّه تعظيم القدرات الكامنة للبشـر، وكذلك تطوير استخدامها إلى أقصى حدٍّ ممكن لإحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتمّ تجميع قضايا الموارد البشرية في مجالات التعليم والتدريب والتشغيل والمشاركة وإدارة القطاع العام وتخطيط الموارد البشرية (United Nations & Governing Council of The United Nations Development Programme, 1986, p.5). ويذهب إعلان الطاولة المستديرة في اسطنبول في عام 1985 إلى أنّ مفهوم تنمية الموارد البشرية يتضمن التعليم والتدريب، والتغذية والصـحة، وتعزيز دور المرأة، واكتسـاب التقانة الجديدة (UNDP & Society for International Development, 1985, p.4). ويرى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي للأمم المتحدة أنّ مفهوم تنمية الموارد البشرية يشمل التعليم والتدريب وتوفير المهارات، والتغذية، والإلمام بالقراءة والكتابة، والصحة، والمســـكن، والتقانة الملائمة (United Nations Economic and Social Council, 1987. P.6). أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فترى أنّ مفهوم تنمية الموارد البشـــرية يتضـــمن بالإضـــافة إلى التعليم والتدريب،

الفجوات التي تتسـع على نحو خطير، بين الرجل والمرأة، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الشـمال والجنوب. (لمزيد من التفصـيل انظر (UNDP & Society for International Development, 1987)).

[23] عقد في العاصـمة الأردنية عمان (3–1988/9/5) بمشـاركة منتدى الفكر العربي ليناقش الغايات والإسـتراتيجيات المتعلقة بالتنمية البشرية حتى عام 2000، وأوصى بعدد من السياسات القطرية والدولية اللازمة لتحقيق الغايات التي أسفر عنها لقاء بودابست، حرصاً على ألا يضاف إلى الفجوات التي تفصل الجنوب عن الشمال في مجالات الناتج القومي والتجارة والتقانة فجوة أخرى أكبر هي الفجوة في القدرات الإنسانية. (لمزيد من التفصيل انظر (UNDP & Society for International Development, 1988)).

الخدمات الصحية وتوفير المياه، والأمن الغذائي وسياسات التغذية (United Nations General Assembly, 1989, p.2). ويذهب باحثون آخرون ومنظماتٌ دولية إلى مفاهيم أكثر اتساعاً تشمل العلوم والتكنولوجيا ونوعية الحياة والاعتبارات البيئية وإدماج قضايا المرأة، كما تشمل القدرات الطبيعية غير المكتسبة والدافعية والإنجاز... إلخ (جلال الدين، 1993، ص.16).

ومن الجدير بالذكر أنّه مع نهاية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين تزايد اهتمام مفهوم تنمية الموارد البشرية بالبشر على اعتبارهم ليس فقط وسيلة التنمية بل وغايتها أيضاً، وإن بقي هذا الاهتمام على المستوى النظري ولم يبلور في مضمون عملي (القصيفي، 1995، ص.85).

ولقد ترافق هذا الاهتمام بتوسيع مضمون تنمية الموارد البشرية مع الإخفاقات التي منيت بها برامج التكيف الهيكلي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي أهملت إلى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية، كما أشرنا سابقاً (القصيفي، 1995، ص.87).

كذلك ترافق مع هذا الاهتمام وضع الجزء، وهو تنمية الموارد البشرية، ضمن الكل وهو التنمية البشرية، كما جرى التأكيد على ضرورة النظر إلى مختلف جوانب السياسة الاجتماعية بشكلٍ متكامل، ففي تقرير للجمعية العامة صدر عام 1988 ورد أنّه «... من المتفق عليه الآن على نطاقٍ واسع أنّ تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية. إنّ هذه المقاربة تركز على البعد البشري وتؤكد أنّ البشر هم في المرتبة الأولى» (United Nations General Assembly, 1989, p.1). بيد أنّ عملية وضع الجزء ضمن إطار الكل هذه لم تتبلور بشكلٍ كامل إلا بعد التسعينيات مع إصدار تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أعيدت صياغة مفهوم التنمية البشرية، وتم التأكيد على أنّ التنمية هي عملية تشكيل القدرات البشرية، وهي كذلك عملية الانتفاع بهذه القدرات أيضاً (بقجه جي، 1995، ص32).

مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990 حصلت قفزةٌ نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية. فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، فإنّ مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية (القصيفي، 1995، ص.88-89)، على أساس أنّ الإنسان هو صانع التنمية وغايتها (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.2). فما دام الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة، وأنّ هدف وغاية التنمية هي مصلحة هذا الإنسان، فإنّه ينبغي توفير البيئة الملائمة ليتمتع بحياةٍ طويلة خالية من العلل (UNDP, 1990, p.9). وهكذا أعيد التوازن إلى مفهوم التنمية، فاعتبر الإنسان هدفاً للتنمية لا مجرد وسيلة لها (بقجه جي، 1995، ص.32). وبالإضافة إلى عملية إعادة التوازن هذه، التي تمت صياغتها بشكل مرن وخلّاق، فقد تُرك الباب مفتوحاً للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال مفهوم الانتفاع بهذه القدرات، بحيث يتم الارتقاء من مستوىً معين إلى مستوى آخر أكثر تقدماً، مما يضفي على العملية التنموية صبغتها الدينامية (القصيفي، 1995، ص.89).

إذن، شكّلت كل هذه المفاهيم مقدمات غير مكتملة لنظرية التنمية البشرية التي تضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية. بيد أنّ الواقع ساهم بدوره في بلورة هذه النظرية أيضاً، خاصة من خلال تجربة الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية مثل كوريا، أو تجربة الدول التي دمرت مواردها في الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان، التي تمكنت في الحالتين، بفضل تركيزها على بعض عناصر التنمية البشرية، من تبوء مقامٍ عالٍ في الاقتصاد العالمي. أما التجارب المختلفة التي تعكس سعي الشعوب الحثيث في مختلف أرجاء العالم للمشاركة في تقرير شؤونها العامة، فقد أكدت على دور المشاركة الشعبية في التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.2-3).

وقد اتخذت نظرية التنمية البشرية شكلاً مؤسسياً مع تبنيها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[24]. وصارت تعبر عن نفسها وتمارس تأثيراً عالمياً من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنوياً، بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية الإقليمية والقطرية في الدول المختلفة. ومنذ عام 1990 وحتى الآن أصبح منظور التنمية البشرية ذا وزنٍ في العالم يتبناه كثيرٌ من المنظمات غير الحكومية أو الدولية. وهو ولو لم يفرض نفسه في ساحات القرار الاقتصادي الدولي بعد، فقد نجح على الأقل بكسر احتكار النهج الليبرالي الجديد للخطاب الاقتصادي، فشكل بذلك منظومةً فكرية جذابة لتناول قضايا البلدان النامية بأفقٍ مختلف أكثر إنسانيةً ولكنه لا يقلل من أهمية النمو الاقتصادي نفسه، بل يضعه ضمن سياقٍ جديد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.3).

ولقد اعتنى منظرو التنمية البشرية بربطها بالنمو الاقتصادي، فأكدوا على الاستثمار في رأس المال البشري، وعلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ودولياً، وعلى إعطاء النفقات الاجتماعية حقها من الاهتمام باعتبارها الأساس المادي للتنمية البشرية، وعلى تعزيز الفرص في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصةً بالنسبة للمجموعات المحرومة من السكان مثل المرأة. ولذلك لم يكن غريباً أن ينتقد منظرو التنمية البشرية قسوة برامج التصحيح الهيكلي التي طبقت في كثيرٍ من البلدان النامية تحت رعاية المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن يطالبوا ببرامج بديلة لا تحقق التوازن الاقتصادي على حساب الفئات الأكثر حرماناً من السكان أو على حساب التنمية البشرية. وقد اقترب البنك الدولي مثلاً بضع خطوات باتجاه منهج التنمية البشرية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، ولو ظل بعيداً عن تبنيه في الجوهر. فالبنك الدولي ما زال يعتبر التوازنات الاقتصادية الحجر الأساس في الوقت الذي يلحق بعض المؤشرات البشرية بها، بينما يقوم منهج التنمية البشرية على التعامل مع الاقتصاد كجزء من كل أكبر لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن خارجه. والمسألة في النهاية

---

[24] من الجدير بالذكر، أنّ نظرية التنمية البشرية وضعت في البداية على يد الباحثين محبوب الحق Mahbub Ul Haq (اقتصادي باكستاني) وأمارتيا سن Amartya Sen (اقتصادي هندي) خلال عملهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقول أمارتيا سن، أنّ محبوب الحق هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشرية. وبالرغم من ذلك، فإن أبحاث أمارتيا سن تبقى مرجعاً لا غنى عنه لنظرية التنمية البشرية، خاصة ما وضعه عام 1990 حول مفهوم تطوير المقدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003د، ص.2).

هي: هل يكون الإنســـان في خدمة تراكم المال أم يكون الاقتصـــاد في خدمة الإنســـان؟ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.7).

ويمكن إجمالاً تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود الأربعة التي تسبق عقد التسعينات من القرن العشــرين بالقول: أنّها ركزت خلال الخمســينيات على مســائل الرفاه الاجتماعي، وفي الســتينيات اعتُبرت التنمية البشــرية العنصــر المتبقي للتنمية، وفي الســبعينيات تمّ التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، في حين كانت التنمية البشرية في الثمانينات تمثل الجانب المهمل في التنمية. أما عقد التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن فقد سمي بـــ «عقد التنمية البشرية» وهو ما يتطلب توضيحاً تفصيلياً سيرد أدناه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

المبحث الثاني: معنى التنمية البشرية

التنمية البشرية Human Development هي التنمية الشاملة التي لا تركز على جانب دون آخر من جوانب حياة البشر، والتي لا تهتم بعنصر دون آخر من عناصر تقدم الأمم ونهضتها. فهي تنميةٌ معنية بكل جوانب الحياة الإنسانية وشاملة لكل عناصر التقدم المجتمعي. والغرض من نعت التنمية بالبشرية هو في حقيقة الأمر التركيز المستمر بأهمية إضفاء البعد الإنساني على التنمية، وذلك باعتبار أنّ التنمية الحقة هي تنمية الناس، بواسطة الناس، ومن أجل الناس (Ministry of National Economy, 2004, p.24).

أولاً- تعريف التنمية البشرية:

انطلاقاً من أنّ الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آنٍ واحد، وأنّ «الناس هم الثروة الحقيقية للأمم»[25]، تُعرّف التنمية البشرية بأنّها «عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإنّ هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنّه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي: أن يحيا الناس حياةً طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإنّ الـ كثيراً من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال. بيد أنّ التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها كثيرٌ من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته» (UNDP, 1990, p.10). وهو ما أسماه آدم سميث Adam Smith بالقدرة على مخالطة الآخرين دون الشعور بالخجل (UNDP,1990,p.10). كما أنّ مصطلح التنمية البشرية يعني «مستوى ما حققه الناس من رفاهية» (UNDP, 1990, p.10).

على ضوء هذا المفهوم للتنمية البشرية، يتضح أنّ الدخل ليس إلا خياراً واحداً يحرص الناس على توافره، لأهميته نسبةً إلى الخيارات الأخرى. إذن، فالتنمية هي أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة، لأن اهتمامها في المقام الأخير هو الناس (UNDP, 1990, p.10).

إنّ ربط التنمية البشرية بزيادة الخيارات المتاحة أمام البشر قد أضفى على هذا المفهوم دينامية، إذ أن الخيارات البشرية غير محدودة وتتطور باستمرار (القصيفي، 1995، ص.89).

ولكن ماذا يعني توسيع هذه الخيارات عملياً[26]؟

- ❖ توفير خدماتٍ صحية أساسية للجميع وتسهيل الوصول إليها، وتوفير عناية صحية للنساء الحوامل والأطفال خلال السنوات الأولى من الولادة، وتوفير تغذيةٍ صحية متكاملة للناس بأسعار معقولة ... إلخ.
- ❖ توفير خدماتٍ تعليمية أساسية ذات نوعية مناسبة ومرتبطة بالتطورات التكنولوجية في العالم، وعلى أن تكون هذه الخدمات متوفرة لجميع الفئات، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية مختلفة داخل وخارج الإطار المدرسي وفي أماكن العمل، مع المحافظة على القيم الإنسانية وتراث المجتمع.

---

[25] تعود العبارة في الأساس إلى كتاب فردريك هاربسون F.Harbison (الموارد البشرية كثروة للأمم). (انظر (Harbison, 1973)).

[26] انظر (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.2).

❖ توفير فرص عملٍ للقادرين على العمل وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشةٍ لائق، وتطوير الإنتاج الفعلي والنوعي، وتوفير الوسائل الكفيلة لضمان عدالة توزيع الموارد، وكذلك تطوير وتوظيف المهارات والقوى البشرية، والحفاظ على المصادر الطبيعية وتجديدها.

❖ تشجيع جميع فئات الناس على التعبير عن آرائهم في كافة المجالات وضمان حقوقهم الإنسانية، وتوفير فرص الخلق والإبداع للجميع.

حسب مصطلح التنمية البشرية، لا يمكن اعتبار الدخل بديلاً للخيارات الإنسانية المتنوعة. كما أنّ توافر الدخل لا يسمح بالضرورة بممارسة جميع هذه الخيارات، وذلك لأسباب عدة منها:

1- إنّ الدخل وسيلة وليس غاية. وهو بهذه الصفة قد يستخدم للحصول على الغذاء أو على دواءٍ ضروري فيزيد بذلك مستوى الرفاه البشري. كما قد يستخدم للحصول على مخدرات فيؤثر سلباً في هذا الرفاه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.5). بعبارةٍ أخرى، إنّ مستوى الرفاهية يعتمد على استخدامات الدخل، وليس على مستوى الدخل ذاته (UNDP, 1990, p.10).

2- تدل تجارب كثيرٍ من البلدان على إمكانية تحقيق مستوياتٍ عالية من التنمية البشرية رغم تواضع مستويات الدخل فيها، وتشير تجارب بلدان أخرى إلى تواضع مؤشرات التنمية البشرية رغم الارتفاع النسبي لمستويات الدخل فيها. فارتفاع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي في كثير من البلدان النامية سريعة النمو لم يحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كبيرة من السكان. كما أنّ الدخل المرتفع في البلدان الصناعية لم يحميها من سرعة انتشار عددٍ من المشكلات مثل المخدرات، وإدمان الكحوليات، ومرض فقدان المناعة (الإيدز)، والتشرد، والعنف، وانهيار العلاقات الأسرية. وفي الوقت نفسه فإنّ بعض البلدان منخفضة الدخل قد برهنت عملياً أنّه من الممكن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية بالاستخدام الماهر للوسائل المتاحة لها لتوسيع نطاق القدرات البشرية الأساسية (UNDP,1990, p.10).

3- أدت برامج التكيف التي استهدفت تحسين النمو الاقتصادي، في كثيرٍ من الحالات، إلى التحجيم القاسي لجهود التنمية البشرية في عددٍ من البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.5).

4- إنّ مستوى الدخل الحالي لبلد ما قد لا يعطي فكرةً كافية عن احتمالات النمو في المستقبل. فإذا كان هذا البلد قد خصص جزءاً كبيراً من استثماراته لتنمية ثروته البشرية، فإنّ دخله المستقبلي سيكون أعلى بكثير مما يشير إليه مستوى الدخل الحالي، والعكس صحيح (UNDP,1990, p.10).

5- تدل المشاكل الإنسانية المتزايدة في كثيرٍ من الدول الصناعية الغنية على أنّ تحقيق الدخول المرتفعة لا يعتبر بالضرورة ضماناً لتحقيق التقدم البشري، وحقيقة الأمر هي أنّه لا توجد صلة تلقائية بين نمو الدخل والتقدم البشري، لذا فإنّ أهم ما ينبغي أن تحرص عليه تحليلات التنمية هو كيف يتم خلق هذه الصلة وتعزيزها (UNDP, 1990, p.10).

التنمية البشرية هي أيضاً «عملية توسيع للقدرات والطاقات البشرية، بما في ذلك القدرات الاقتصادية التي تجعل الخيارات والفرص الأوسع في متناول الناس. إنّها ليست مجرد تنمية للموارد البشرية، بل هي تنمية

متكاملة وشـــاملة لكل ما يســـعى إليه الإنســـان من تقدم ولكل ما تســـعى إليه المجتمعات والأمم من رقي» (Ministry of National Economy, 2004, p.25).

هنا لا بد من الإشـارة إلى أن التنمية البشـرية تتمحور حول تطوير المقدرة البشـرية من خلال سـياسـات وبرامج اقتصـادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسـان على تحقيق ذاته. ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السـياق بتنمية الإنسـان كهدف ووسـيلة، أو بتنمية قدرات الإنسـان على تلبية حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية. وإذ تتركز اسـتراتيجيات تحقيق التنمية البشـرية على إحداث تغييراتٍ في البيئة القانونية والمؤسـسـية التي يعيش في كنفها البشـر، فإن الأسـاس في ذلك يبقى دائماً توسـيع خيارات الإنسـان وبالتالي توسـيع فضـاء حريته، وهو ما يتضمن، ولكن لا يقتصر، على البعد الاقتصادي للتنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003د، ص.3).

تتألف المقدرة البشـــرية من مجموعة من الحالات زائد وســـائل تحقيقها. ومن هذه الحالات ما يكون ذا مسـتوىً أدنى، مثل تمكين الإنسـان من الحد الأدنى من الغذاء اللازم له أو من المأوى الملائم أو اللباس أو من تجنب الأذى والأوبئة، ومنها ما يكون أكثر تركيباً وذا وظائف اجتماعية مثل تحقيق احترام الذات أو المشاركة في تقرير شـؤونه العامة أو القدرة على الظهور في العلن دونما شـعور بالعار أو حرية الاختيار. كما تتألف المقدرة البشـرية من درجة كفاية هذه الحاجات (أو الحالات إذا تحققت) البشـرية المختلفة بالإضـافة إلى امتلاك الإنسـان للوسـائل اللازمة لتحقيقها من خلال نشـاطه الفردي أو الاجتماعي، مما يتضـمن بالضـرورة حرية وإمكانية القيام بهذا النشـاط سـواء أكانت الحرية في هذه الحالة هدفاً قيماً بحد ذاته أم وسـيلةً لبلوغ الأهداف الأخرى أو الاثنين معاً. فالمقدرة البشرية تشترط بالضرورة حرية الإنسان على العمل، وحقه بالمساهمة في صنع مصيره، خاصةً في إطار العملية التنموية. أما التنمية فهي توسيع قدرة الإنسـان على بلوغ أقصـى ما يمكنه بلوغه كفرد وكمجتمع من خلال زيادة إمكانياته التي تشكل القدرات الاقتصادية مجرد جانب منها. ومن هنا فإنّ السياسات التنموية لا بد أن تكون بالضرورة متعددة الآفاق، لا اقتصادية فحسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003د، ص.3-4).

وعلى الرغم من أنّ مجموعة الحاجات/ الحالات التي يصـبو الإنسـان إليها قد تختلف حسـب المجتمع والظروف، فإنّ ذلك لا يقلل من أهمية مفهوم المقدرة البشـــرية بل يعطيه مرونةً عالية تضـــفي عليه بعداً عالمياً تاريخياً. إذ أن مبدأ المقدرة البشـرية كهدف ووعاء للبرامج التنموية يبقى صـحيحاً سـواء أكانت الأولوية هي محو الأمية أم حل مشكلة البطالة أم تحسين وضع المرأة أم غير ذلك حسب ما تفرضه ظروف الزمان والمكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ب، ص.5).

إنّ هذه الجدلية بين القدرات والخيارات تعيدنا إلى الموقف من قضية التنمية بوجه عام. فهناك شبه اتفاق ضـمني على أنّ التنمية تعني الجهود التي تستهدف زيادة القدرات الاقتصـادية للمجتمع. غير أنّ تقدير مدى قبول ما ينجم عن هذه الجهود يؤدي إلى أنماط مختلفة من التنمية، فهناك تنمية مشـــوهة تتم في إطارٍ من التبعية، وأخرى جديرة بالاعتبار لأنها تتم في إطارٍ من الاعتماد على النفس، فهي تنميةٌ مسـتقلة. ثم هناك اسـتراتيجيات للتنمية يتم الاختيار بينها وفقاً لمعيار أو آخر. وإذا كانت المعايير التي يتبناها مجتمع ما تســتند في نهاية الأمر إلى الغايات التي يرتضيها، فإن عملية صياغة الأهداف ذاتها ليست من قبيل المعطيات التي لا تخضـع لمناقشة

علمية. فمعظم الانتقادات التي وجهت إلى خطط التنمية أكدت عدم ملائمة الأهداف، بقدر ما أظهرت قصـــور أجهزة التنفيذ عن أداء الواجبات التي حددتها الخطط (الإمام، 1995، ص.415).

ثانياً– أبعاد التنمية البشرية:

يتضـمن مفهوم التنمية البشـرية بعدين أسـاسـيين، وذلك من زاوية القدرات البشـرية، لا يجوز أن يوجه الاهتمام لأحدهما دون الآخر، لأنّ الاهتمام بأحدهما دون الآخر يؤدي إلى اختلال في التوازن الإنمائي دون تحقيق مزيد من التقدم (UNDP, 1995, p.11). ويتم التأكيد في تقارير التنمية البشـرية على ضـرورة أن يكون هناك توازن إنمائي، أي تحقيق مزيد من التنمية البشرية ومزيد من النمو الاقتصادي في عملية تتصف بالاستمرار والاسـتدامة، وأي اهتمام بجانب دون آخر سـيؤثر سـلباً على الجانب الذي كان الاهتمام به أقل (النجفي والدعمة، 2001، ص.77). ويتمثل هذان الجانبان في:

1– بناء أو تشـكيل القدرات البشـرية وتنميتها، لاسـيما من خلال تحسـين مسـتوى الصـحة والمعرفة والمهارات (UNDP, 1990, p.10)، وتوفير المحيط الطبيعي والاجتماعي والسـياسـي والمؤسـسـي الملائم لتمكين الفرد والمجتمع من الرفع المتواصـــل لإنتاجية العمل، وهو أمرٌ في غاية الأهمية، وذلك بالنظر إلى أنّ جوهر التخلف هو في نهاية المطاف ضعف إنتاجية البشر (Ministry of National Economy, 2004, p.25).

2– اسـتخدام الناس لهذه القدرات وتمكينهم من الانتفاع بها سـواء في الأغراض الإنتاجية أو أي خياراتٍ مفيدة كالمساهمة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية وما إليها (UNDP, 1990, p.10-11)، وهو ما يساعد على تحقيق مستويات مطردة من الرفاه الإنساني (Ministry of National Economy, 2004, p.25).

فإذا تحقق هذان البعدان تحققت التنمية البشرية والعكس صـحيح، وذلك لأنّ الغرض من التنمية البشرية هو زيادة جميع خيارات البشر وليس زيادة الدخل فقط (UNDP, 1995, p.11).

مع هذه المقولة نتعرف إلى طرفي المعادلة الداعية إلى «أنّ الإنسان هو صانع التنمية»، وهذا ما تعكسه أساساً مسألة تشكيل القدرات والاستثمار في البشر، وكذلك «الإنسان هو هدف التنمية»، وهذا ما تعكسه أساساً مسألة انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة (القصيفي، 1995، ص.89).

كذلك لا بد أيضـاً من مشـاركة الناس في أمور حياتهم وتحقق لهم مزيداً من الفرص باعتبار مشـاركتهم تشكل بعداً ثالثاً للتنمية البشرية (النجفي والدعمة، 2001، ص.73).

3– مشـاركة الناس في تحقيق التنمية البشـرية: لقد أكدت تقارير التنمية البشـرية كثيراً على هذا البعد، وأشـارت إلى الحكومات الوطنية أن تسـمح للناس بأن تمارس تأثيراً كبيراً في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ورغم ذلك فقد اختلفت الآراء حول الوسيلة اللازمة لتحقيق ذلك والكيفية التي تؤثر بها في التنمية البشرية، خاصـةً في ظل تقلب الظروف السياسية واختلاف النظرة إلى المشاركة السياسية من قبل الأنظمة (النجفي والدعمة، 2001، ص.76). لذلك، يرى سـتريتن Streeten (1994, p.236) أنّ الحرية ليسـت شـرطاً ضـرورياً للتنمية البشـرية، ولا يمكن تعريفها بشكلٍ محدد. والتنمية البشرية في حالة وصولها درجةٍ معينة ستؤدي بشكلٍ حتمي إلى مطالبة الناس بها. إضـافة إلى ذلك فقد أثار الخلاف حول هذا الموضـوع كثيرٌ من الدول، مما أدى إلى اتخاذ قرارٍ في الأمم المتحدة يدعو إلى عدم التطرّق إلى هذا البعد (عمار، 1998، ص.70–71).

يعتمد مفهوم التنمية البشـــرية على مبدأ جعل التنمية في خدمة الناس بدلاً من وضـــع الناس في خدمة التنمية (بانوري، جوما، هايدن، وريفيرا، 1995، ص.7). وبناءً عليه تحددت الأبعاد الثلاثة للتنمية البشـــرية: أن يكون الناس هم موضـــوع التنمية، وأن تتم التنمية بواســطتهم، ومن أجلهم؛ وبذلك يكون الإنســان أســاس التنمية ووسيلتها وغايتها (عيسى، 1997، ص.12-13).

وفي ضـــوء ما تقدم يمكن تصـــوير موقف تقارير التنمية البشـــرية من أبعاد التنمية البشـــرية على النحو المبين في الجدول (2-1).

جدول (2-1): أبعاد التنمية البشرية كما تحددها تقارير التنمية البشرية ووفق المفهوم البديل

أبعاد التنمية البشرية	مفهوم تقارير التنمية البشرية		المفهوم البديل
	محتوياتها	متطلباتها	
التنمية بالناس	وضع إستراتيجيات ملائمة	المشاركة في إدارتها	النهوض بالعطاء البشري
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر	تطوير التنظيم المجتمعي
التنمية من أجل الناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع	الارتقاء بنوعية الحياة

المصدر: (الجابري والإمام، 1996، ص.102-107).

فمكونات التنمية البشـــرية هي تنمية الناس من خلال تنمية الموارد البشـــرية، ليحققوا تنمية اقتصـــادية توصـــف بأنها من أجل الناس إذا اســـتوفت شـــرط عدالة التوزيع، وحتى يحدث ذلك لا بد من أن تكون التنمية بالناس، فيشاركوا في وضع إستراتيجيتها وإدارتها (الجابري والإمام، 1996، ص.103).

وعلى الرغم من أن هذا التوصـيف يكفل للتنمية مردوداً على البشـر، كل البشـر، إلا أنه يشـكل منهجاً مركباً ولكنه ليس بالضـرورة مترابطاً. فالاسـتثمار في البشـر قد يحدث ولكنه لا يكفل، تلقائياً، مشـاركة أوسـع أو عدالة أفضـل. والمشـاركة قد تتم دون أن يضـمن ذلك بالضـرورة نوعية أرقى للحياة، وهكذا. وفضـلاً عن هذا فإن شرط الإستدامة يظل شرطاً خارجياً، لا ينبع من تشابكات مفردات الجدول السابق. وكل أمر من الأمور المذكورة أثير، على نحو أو آخر، في أدبيات التنمية التقليدية. فقد كانت عبارة "التنمية هي تنمية بالناس وللناس" تعتبر ديباجة أي حديث عن التنمية. غير أن المقصـــود من كونها بالناس كان ينصـــب على أن الناس هم الفاعلون للتنمية، بمختلف أنواع الجهد الذي يبذلونه، وهو ما كان يُشتق من صفتهم كموارد إنتاجية. أي أن الاهتمام بتنمية الموارد لم يكن نتيجة لكون الناس هم موضـوع التنمية، بل باعتبارهم أدوات تحقيقها، حيث يظل موضـوعها الذي تقرر في ضـوئه الجوانب المختلفة هو الاقتصـاد الوطني. أما قضـية المشـاركة التي يفسـرها التقرير على أنها المقصـود من "التنمية بالناس" فكانت تثار دائماً في حوارات المخططين ودراسـاتهم باعتبارها شـرطاً لازماً لسـلامة العملية التخطيطية، وســـعياً للحد من محاولات أجهزة تخطيط التنمية الانفراد بالتدبير لعملية التنمية. أما البعد الثالث والأخير والخاص بأن "التنمية من أجل الناس" فكان ينطوي في الغالب على مفردات مســـتوى المعيشـــة، ولكنه بدأ مؤخراً يتسع ليشمل أبعاد نوعية الحياة. وقد كان محبوب الحق يميل إلى الأخذ بالمفهوم المألوف، حيث قال في محاضـــرته الشـــهيرة: «نحن نعيد اكتشـــاف الحقيقة الواضـــحة، وهي أن الناس هم أداة التنمية وهدفها... وعندما نتحدث عن أدوات التنمية ينصـــرف حديثنا في الغالب إلى رأس المال الاســـتثماري... بيد أن رأس المال

البشري الذي يشكل الفيصل بين المجتمعات المختلفة لا يجري قياسه، لا كمياً ولا نوعياً، ولا يلقى الاهتمام الذي يستحقه». ثم مضى يعدد الجوانب البشرية التي بدأت تشغل التفكير في العقد الأخير، مشيراً إلى أننا بدأنا ندرك البديهية القائلة أن «رفاهية الناس وليست أرقام الدخل القومي هي الهدف النهائي للتنمية. وعلى الرغم من ذلك فإنه نجد تحليلاً متسقاً وشاملاً لكيفية إدماج الناس في التنمية كوسيلة وكهدف» (Ul Haq, 1988).

وبناءً عليه فإن هناك حاجة إلى التوفيق بين المفاهيم والمصطلحات. وعلينا أن نميز بين أبعاد العملية التنموية، من ناحية، والإجراءات التي تتخذ لتحقيقها، من ناحية أخرى، وهو ما يقتضي إعادة الصياغة كالآتي:

1- التنمية بالناس، يقصد بها أن الناس هم الأدوات أو الموارد البشرية التي تسهم في تحقيق التنمية، على نحو يزيد من إنتاجيتهم القائمة على الخلق والإبداع.

2- التنمية من أجل الناس، يقصد بها أن ناتج التنمية يجب أن يصل إلى الناس، كل الناس، وأن يؤدي إلى النهوض بنوعية الحياة.

3- التنمية هي تنمية الناس، وهنا يكمن جوهر الاختلاف بين المنهج البشري للتنمية والمنهج التقليدي. فكما أشار تقرير التنمية ذاته عند التفرقة بين المنهج الاقتصادي الذي ساد خلال القرن العشرين وما سبقه، أصبح الاقتصاد الوطني هو المقصود بالتنمية بدلاً من المجتمع. وبالتالي فإننا عندما نثير البعد المجتمعي فإننا نحاول استرداد البعد الذي غيبَّه الانغلاق في نطاق علم الاقتصاد في أمر يمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية (الجابري والإمام، 1996، ص.103).

وكان السبيل إلى توضيح الفارق بين المنهجين هو تحليل الأبعاد الثلاثة على النحو المبين في الجدول(2-2).

جدول (2-2): معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والبشري

الأبعاد	التنمية الاقتصادية	التنمية البشرية
* المدخلات البشرية : - وحدة قياسها - إعدادها	العمل بمختلف فصائله - فرد / ساعة - ناتج حدي - استثمار في البشر	الطاقات البشرية الإبداعية - العطاء البشري - مخرجات التنمية البشرية ذاتها
* آلية التحويل (موضوع التنمية)	البنيان الاقتصادي	التنظيم الاجتماعي (التنظيم المجتمعي)
* المخرجات: - أداة تقييمها	مكونات مستوى المعيشة - دالة المنفعة الفردية	مكونات نوعية الحياة - دالة المنفعة الاجتماعية
* حافز الفرد والمجتمع	تعظيم العائد المادي	تعظيم الرفاه الاجتماعي
* المنهج العلمي المتبع	علم الاقتصاد	علم مجتمعي شامل

المصدر: (الإمام، 1993، ص.283) و(الإمام، 1995، ص.417) و(الجابري والإمام، 1996، ص.105).

فالنظرة المألوفة إلى العنصر البشري في النماذج الاقتصادية للتنمية، أو بالأحرى في دوال الإنتاج، هي أن جانب المدخلات يتكون من عنصر العمل بمختلف فصائله، يدوياً كان أم عقلياً. ويستخدم في قياسه عادة وحدات هي عبارة عن عدد الأفراد المستخدمين، أو الرجل/ ساعة تعبيراً عن كثافة الاستخدام. وخلال إيجاد

شـروط التوازن تسـتخلص مسـاهمات عناصـر الإنتاج، بما فيها العمل، عند التوازن بالإنتاجية الحدية التي تحدد مسـتوى اسـتخدام العنصـر، وتتعادل قيمتها مع الأجر المدفوع، وفق دالة الإنتاج التي يعتبرها علم الاقتصـاد من المعطيات (الإمام، 1995، ص.417–418). هذه المدخلات تدخل في المنشآت، أي وحدات البنيان الاقتصادي الذي يمثل آلية تحويلها إلى مخرجات، ومن ثم فهو المحدد لاســـتخدام المدخلات ولمحتوى المخرجات لذلك فهو يشكل موضوع التنمية وفقاً لهذا المنهج. أي أن المنهج الاقتصادي للتنمية ينصب على تطوير البنيان الاقتصادي وتكييف البشر، كموارد (مدخلات) وكمستهلكين (لما ينجم عنه من مخرجات) وفقاً لمتطلبات هذا التطوير. وتتحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات عبر الدخل (الجابري والإمام، 1996، ص.104). ووفق المنظور الاقتصادي، فإن هذه المخرجات هي مجموعة السلع والخدمات المنتجة التي تدخل في تكوين مستوى معيشة السكان. والذي يتحدد نصيب كل فرد منها وفق عائده من مساهمته في العملية الإنتاجية، مصححاً بنتائج عمليات إعادة التوزيع، أخذاً في الاعتبار دالة المنفعة الفردية التي يعتبرها علم الاقتصـــاد من المعطيات أيضـــاً (الإمام، 1995، ص.418). ونظراً لأن التركيز في هذا النوع من التحليل يجري على الكفاءة الاقتصادية، فإن عملية إعادة التوزيع تلعب عند هذه النقطة دوراً مهماً يعالج الخلل الذي يقوم بين توزيع البشـــر في طرفي جهاز التحويل، أي دورهم كمنتجين وكمستهلكين. ويتحدد تصرف الفرد في الحالين، الإنتاج والاستهلاك، وفق حافز فردي مبني على تعظيم العائد المادي الحالي. ولا يعني هذا إغفال النظرات المســـتقبلة، بل يجري التعبير عنها بموجب القيم الحالية للتدفقات المســـتقبلية محســـوبة وفق معدل خصـــم يتفق مع متطلبات التوازن الجاري (الجابري والإمام، 1996، ص.104).

أما التحليل المبني على منهج التنمية البشرية، فيهتم بقدرة البشر على الخلق للمستقبل وليس على مجرد قيام البشـــر باســـتيعاب المعارف الســـابقة وترجمتها إلى جهد يســـهم في إنتاج مادي يترك للأفراد تحويله إلى استخدامات وفق الميول التي تعبر عنها دوال المنفعة الخاصة بهم. لذلك فإن المدخلات تتخذ شكل عطاء بشري تفرزه الطاقات الإبداعية للبشـــر، التي يجري إعدادها من خلال مخرجات التنمية البشـــرية ذاتها، تحقيقاً للصـــفة الديناميكية التي يتسم بها النموذج التنموي البديل (الإمام، 1995، ص.418). ومن المهم في هذا الصدد التمييز بين وظيفة إدارة الاقتصـــاد ووظيفة تنمية الاقتصـــاد. فالإدارة تســـتخدم المعطيات الأخرى، بما فيها المعارف التي تحدد معالم دوال الإنتاج والمنفعة، بغرض التوصل إلى أفضل القرارات بشأن تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع يقبله الجميع فيتحقق توازن يعبر عنه عزوف جميع الفواعل الاقتصـــادية عن إحداث تغير فيه (الجابري والإمام، 1996، ص.105). أما التنمية فتنطلق من رفض القيود التي تفرضـها المعطيات المتولدة من مسـيرة سـابقة، بما في ذلك رفض اعتبار الموارد ـــ وعلى رأسها الموارد البشرية ـــ معطاة، لذا تسعى إلى تطويرها. ومن هنا تصبح القضـية الأولى هي تنمية الموارد قبل أن تكون تخصـيصـها (الإمام، 1973، ص ص.871–923). ونظراً لأن تنمية الموارد البشـــرية تعني تغيير طاقاتها الإنتاجية[27] فإن الأمر يقتضـــي ألا تكون مخرجات عملية التنمية هي

[27] يقترح إسماعيل صبري عبد الله الارتقاء بالإنتاجية كمدخل يقود علم الاقتصاد إلى التنمية البشرية، باعتبار أن جوهر التخلف هو تدني إنتاجية العمل، وذلك بعد أن أوضح الرابطة الوثيقة بين الإنتاجية وبين تحرر الإنسان في كافة أبعاد حياته، ويضيف: «وهكذا

السلع والخدمات، بل موارد متجددة، سواء كانت رأسمالاً عينياً جديداً، يضاف إلى التراكم القائم وفق مفهوم النظرية الاقتصادية السائدة، أو رأسمالاً بشرياً قوامه المعارف الجديدة التي تتطور من خلال العطاء البشري، أو رأسمالاً اجتماعياً ينطوي على تنظيم أفضل للمجتمع، أو عناصر طبيعية وبيئية أقدر على إدامة الحياة البشرية ولا تحد منها استخدامات تهدد إمكان بقائها في خدمة حاجات البشر (الجابري والإمام، 1996، ص.105). وواضح أن العنصر الحاكم في هذا هو المعرفة، ولكنها المعرفة المستقبلية وليست المعرفة الماضية المتوارثة عن الأجيال السابقة التي انشغل بها الاقتصاديون منذ زمن طويل (الإمام، 1995، ص.418).

وعلى الطرف الآخر، يكون ناتج عملية التنمية البشرية نوعية أفضل لحياة البشر، وهو ما يوسع نطاق الخيارات ليس بمعنى إمكانية الاختيار بين عدد أكبر من الأدوات لإشباع الحاجات نفسها، بل بالامتداد بعملية الاختيار التي تعنى بها العملية التنموية إلى مختلف جوانب الحياة الإنسانية، لتشمل إلى جانب ما يحصل عليه الفرد لنفسه مباشرة، وفق المفهوم التقليدي لمستوى المعيشة، الأبعاد التي تحددها العلاقات والأطر الاجتماعية والبيئية التي تحيط بالإنسان (فرجاني، 1992) و(عمار، 1992). ويصبح من المنطقي أن تحل محل دالة المنفعة الفردية دالة أخرى مجتمعية. ومن ثم فإن العبرة لا تكون بالبنيان الاقتصادي، بل هي في التنظيم الاجتماعي الذي يستوعب النظم السياسية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية. ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين عملية التنمية بمعناها الضيق وعملية التطور، أو بالأحرى التطوير التي تخرج عن النطاق الاقتصادي المحدود. ويعني هذا أن التنمية البشرية بتوسيعها نطاق النظرة إلى التنمية تُدرج عمليات وإجراءات تُركت حتى الآن خارج التنمية الاقتصادية والتخطيط لها، فافتقدت الرابطة بها، وسمح ذلك للسلطات السياسية في الدول النامية بالتصرف فيها على نحو كثيراً ما تضارب مع تحقيق متطلبات التنمية وتسبب بتبعثرها. من جهة أخرى، فإن هذه النظرة تتيح إدراج الدول التي ينظر إليها على أنها متقدمة بمعيار النمو الاقتصادي، ضمن مجال نظرية التنمية. فالبشرية جمعاء تظل في سعي دائب للتنمية الشاملة. ويظل التقدم غاية منشودة، أياً كان المستوى الذي أمكن إدراكه (الإمام، 1995، ص.419–420).

يتضح مما تقدم أن تقارير التنمية البشرية في دفاعها عن منهج التنمية البشرية ركزت اهتمامها على مقياس هذه التنمية وبينت أفضليته على مقياس دخل الفرد، وهو ما يعيدنا إلى الجدل القديم حول النمو والتنمية والقائم حول ما إذا كانت التنمية تعني أكثر من مجرد نمو الدخل (فضلاً عن التمييز بين التلقائية والعمدية). فكل المحاولات السابقة لتجاوز النمو إلى التنمية أتت في الواقع بشروط يتوجب أن تحققها التنمية. وفي هذا السياق ظهرت قضايا ضعف الأثر التساقطي التلقائي وما أدى إليه من تفشي فقر الغالبية على الرغم من غنى المجموع، وهو ما أثار دعاوي عدالة التوزيع، ومن بعدها النمو مع التوزيع، في محاولة لإزالة التناقص الظاهري بين اعتبارات العدالة ومتطلبات الكفاءة. كذلك ظهرت مقولة أن الناتج الإجمالي قد يزيد ولكن مكوناته لا تلبي الحاجات الأساسية للجماهير، وهو ما يرتبط أيضاً بقضية التوزيع، وإن كان الاهتمام هنا بالنوع أكثر مما هو بالكم. وقد انشغل الاقتصاديون بمتطلبات تحقيق القدرة الذاتية على مواصلة النمو، وارتبط هذا إلى حد كبير

نعود إلى ما كتبه آدم سميث عن تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاجية، ولكن في إطار جديد يجمع المهارات المتعددة ويجدد المكتسب منها ويتجاوز نطاق المصنع إلى المجتمع بأسره». (انظر (عبد الله، 1994، ص ص.17–21)).

بالتراكم وتوليد قدر من المدخرات المحلية يكفي لتمويل رأس المال المادي بدرجة أكبر من الاعتماد على النفس. وبعض الكتاب طوروا مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس إلى مفهوم التنمية المستقلة، التي أضافت النهوض بباقي الموارد الإنتاجية وفي مقدمتها الموارد البشرية، دون الوقوف عند حد الموارد الرأسمالية. غير أن هذه المحاولات جميعاً أضافت شروطاً كان على التنمية أن تلبيها، دون أن تغير من جوهرها الذي بقي هو النهوض بالاقتصاد الوطني، ونسج البشر حوله (الجابري والإمام، 1996، ص.106).

فإذا كنا نريد أن ننسج التنمية حول البشر فإن موضوع التنمية يتحول من البنيان الاقتصادي إلى التنظيم المجتمعي الذي يمثل كافة أوجه حياة البشر، وعند ذلك تستقيم الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وفقاً للمفهوم السليم لهذه التنمية. وفي الوقت نفسه تصبح الاشتراطات التي سلمت المناهج المختلفة للتنمية بها جزءاً لا يتجزأ من بناء التنظيم المجتمعي ذاته، بينما تسترد الأبعاد الثلاثة معانيها التي توحي بها تسمياتها، وتكتسب التنمية البشرية الخاصية الأساسية التي أدى غيابها عن المقاربات الترميمية لمصطلح التنمية إلى استمرار البحث عن منهج بديل قادر على التواصل، وهي الخاصية الديناميكية الذاتية للنموذج التنموي (الجابري والإمام، 1996، ص.106).

وقد نجح المنهج الاقتصادي الذي ركز على مفهوم النمو في اكتساب الخاصية الديناميكية بقدر تعلق الأمر بالجانب المادي. فالمدخلات من رأس المال المادي تتحول من خلال البنيان الاقتصادي إلى منتجات بعضها رأسمالي يعود في دورة تالية إلى الانخراط ضمن المدخلات الرأسمالية، وهكذا يتحول النموذج إلى نموذج ديناميكي مغلق، بمعنى أن ناتج فترة يتحول إلى مدخلات فترة تالية. ومثل هذا النموذج يظل متقبلاً لدفعات إضافية من خلال تعزيز المدخلات الرأسمالية، من مصادر خارجية، بتحويل أصول خارجية إلى الداخل، سواء كانت ملكاً لمواطنين أو لأجانب يقدمون قروضاً أو استثمارات مباشرة. وهذه الإضافات الرأسمالية ترتقي بقدرة الاقتصاد التنموية، غير أنها ليست العامل الحاسم. فكما سبقت الإشارة أظهرت الدراسات التي أجريت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أهمية العنصر المعرفي للبشر، وهو ما قاد إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. غير أن النموذج الأساسي بقي على حاله. وجرى تطويره في موضوعين الأول هو التأكيد على أهمية التعليم والتدريب في منطقة المدخلات وهو ما تحول إلى استثمار في البشر على نحو ما هو مبين في الجدول (2–2). أما الموضوع الثاني، فهو تعزيز البنيان الاقتصادي ليكون قادراً على النهوض بالبحث والتطوير ذاتياً أو بواسطة النقل، وتوظيف ناتجهما في رفع انتاجية البشر. وأضيف بعد ذلك تعديل آخر بجعل المخرجات المكونة لمستوى المعيشة تلبي الحاجات الأساسية للجماهير، مع اشراكها في قرارات التنمية. ولكن هذه الإضافات ظلت خارجة عن النموذج الأساسي، الذي ظل الاهتمام فيه مركزاً على الهيكل الاقتصادي. وهذا الأسلوب الذي طُرحت به التنمية البشرية يقع في نفس الخطأ (الجابري والإمام، 1996، ص.106–107).

والمخرج من هذه المشكلة هو جعل التنظيم المجتمعي بمختلف أوجهه محور التنمية. فعندئذ، يشارك المجتمع، كل المجتمع، في تحديد المخرجات التي تمثل نوعية للحياة تتجاوز مفردات مستوى المعيشة من السلع والخدمات، لتشمل أيضاً المعنويات، وفي مقدمتها الحريات. فهذه الأمور تعجز دوال الاختيار الفردية عن تحقيقها، لأنها في الأساس اختيارات مجتمعية. فإذا تحققت هذه النوعية على النحو الملائم، هيأت للأفراد، كل الأفراد، فرصة العطاء. بذلك تصبح المدخلات البشرية إبداعاً ذاتياً وليست أنماط حركة تلقن من خلال التعليم

والتدريب، وهو ما يجعل النموذج ديناميكياً من وجهة نظر رأس المال البشـــري، فضـــلاً عن رأس المال المادي. ومؤدى كل هذا، إعادة تعريف الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، (الجدول (2-1))، على النحو التالي:

«1- التنمية بالناس، تعني أن يكون الناس قادرين على العطاء بمعناه الواسع.

2- تنمية الناس، عن طريق تطوير التنظيم المجتمعي، وهو ما يتجاوز الفرد والاقتصاد في آن واحد.

3- التنمية للناس، بما يفرزه التنظيم المجتمعي من نوعية للحياة تعزز العطاء المســـتقبلي» (الجابري والإمام، 1996، ص.107).

والخلاصة الأساسية لما تقدم هي أن التحول من تنمية الموارد البشرية إلى التنمية البشرية لا يتحقق إلا إذا وضـــعت الأولى في رحاب التنظيم المجتمعي بدلاً من ربطها بمتطلبات تطوير البنيان الاقتصـــادي (الجابري والإمام، 1996، ص.110).

ثالثاً- أوجه الاختلاف بين التنمية البشرية والنظريات الاقتصادية التقليدية:

تختلف الطريقة الســـابقة في تحليل التنمية البشـــرية عن النظريات التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصـــادي، وتكوين رأس المال البشـــري، وتنمية الموارد البشـــرية، والرفاهية البشـــرية، والاحتياجات الأســـاســـية البشرية. لذا فإنه من الضروري تحديد الفروق بين هذه النظريات بوضوح لتجنّب أي لبس:

1- تتناول **نماذج النمو الاقتصـــادي Economic Growth Models** زيادة الناتج القومي الإجمالي بدلاً من إثراء حياة الإنسان (UNDP, 1995, p.11). أي أنّ منهج الدخل ينظر للنمو الاقتصادي على أنّه حدوث زيادة في متوســـط الدخل الحقيقي. ومن الواضـــح أنّ هذا المنهج يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية (عطية، 2000، ص.49). أما منهج التنمية البشرية فهو يوافق على أهمية النمو الاقتصـادي المستمر، غير أنّه لا يوافق النموذج الاقتصـادي الذي يرى في هذا النمو هدفاً بحد ذاته، بحيث يكون الأثر التســاقطي كفيلاً بتوزيع ثمار التنمية على أوســع الفئات الاجتماعية، بل يعتبر هذا النمو بمثابة الشرط الضروري وغير الكافي (القصيفي، 1995، ص.89).

وهكذا فإن حدوث النمو الاقتصـــادي (أي الزيادة في متوســـط الدخل الفردي الحقيقي)، وإن كان من المقومات الأساسية للتنمية، ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية، فهو مجرد وسيلة وتبقى الغاية هي رفاه الإنسان (عيسى، 1997، ص.13). وبيان ذلك كالتالي:

أ- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصـادي سـريع، بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تســبقها في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤســســـية والثقافية والسـياسـية والاقتصـادية، التي تعمل على انطلاق الطاقات البشـرية والقدرات الإبداعية للناس، وتسـاعد المجتمع على كسب قدراتٍ جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

ب- ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصـــادي ســـريع ولا تحدث تنمية عندما ينشـــأ عدم توازن بين تطور الاقتصـــاد واحتياجات المجتمع متمثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً)، وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة)، وفي توزيع الدخول والثروات بين

الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيء للتكنولوجيا مثلاً).

ج- ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين. هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدفٍ في حدّ ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عمليات إعادة البناء الوطني.

د- يقال إن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبط به. بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من أسر التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة (العيسوي، 2000، ص.18-19).

2- ركزت **إستراتيجية النمو المتوازن Balanced Growth وإستراتيجية النمو غير المتوازن Un Balanced Growth** على زيادة الدخل أكثر مما ركزت على زيادة خيارات الناس بما يثري حياتهم. فإستراتيجية النمو المتوازن في جميع القطاعات كانت موجهة للداخل للوفاء بالطلب المحلي وذلك على حساب الإنتاجية، أما إستراتيجية النمو غير المتوازن، فقد ركزت على الاستثمار في رأس المال المادي لزيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى، واختزلت هاتان الإستراتيجيتان التنمية في النمو، ونُظِرَ إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي - أكثر من عملية التوزيع واستخدام هذا الناتج في زيادة قدرات الناس وتوسيع خياراتهم - على أنّه محور التنمية. كما أنّ تركيز الاهتمام على خبرات الدول الأخرى دفع الدول النامية إلى التخلي عن نسق التقاليد والمعرفة المحلية (جامعة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، ص.1-2).

3- تتوجه **نظريات تكوين رأس المال البشري Theories of Human Capital Formation وتنمية الموارد البشرية Human Resource Development**[28]، كما سبقت الإشارة، إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية. ولا تهتم هذه النظريات إلا بجانب العرض، أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع.

---

[28] تجدر الإشارة إلى أن مفهوم تنمية الموارد البشرية أوسع من مفهوم رأس المال البشري. فتنمية الموارد البشرية تتضمن معالجة المشاكل المتعلقة بالقضايا الديمغرافية والبطالة والعناية الصحية والتغذية والسكن والتوسع العمراني والبيئة والتعليم والتدريب المهني، بما يتجاوز القضايا المتعلقة بالإنسان التي تمس الإنتاجية بشكل مباشر كما هو دأب مفهوم رأس المال البشري. والفرق بين المفهومين أن مفهوم الموارد البشرية يتناول القوة العاملة من وجهة نظر اجتماعية شاملة، بينما يتناول مفهوم رأس المال البشري القوة العاملة من وجهة نظر الناتج الحدي أو الإضافي للعامل أو الشركة أو القطاع الصناعي نتيجة الاستثمار في العلم والتدريب وما شابه. فالمفهوم الأول يرتبط بالتنمية، أما الثاني فبالربحية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.2).

ويُقصد بوجهة النظر هذه أن البشر هم أكثر عوامل الإنتاج نشاطاً، لكنهم ليسوا سلعاً إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى، فهم الهدف الأسمى للعملية الإنتاجية والمنتفعون بها (UNDP, 1995, p.11).

ويعنى مفهوم المقدرة البشـرية بقدرتها على إحداث التغيير الاجتماعي بقدر ما يعنى بقدرتها على إحداث التغيير الاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ب، ص.4)، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن ارتفاع المستوى التعليمي عند الإناث يخفض الفروق في توزيع الدخل ضمن العائلات، كما أنه يخفض معدل الخصوبة وبالتالي معدل التزايد السكاني. أما توسع التعليم الأساسي في بلد ما فإنه سيرفع من درجة مشاركة الجماهير في مناقشة القضايا العامة. ومثل هذه الانجازات وغيرها قد لا تكون لها فوائد محددة من الناحية الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يقلل من فائدتها الاجتماعية والسياسية. هذا فضلاً عن أن النظر لهذه الفوائد من منظور اجتماعي سيجعل محاولة تحقيقها مسؤولية عامة تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، أما الاقتصار على الفوائد الإنتاجية للتعليم والصحة، فيجعلها من مسؤولية الأفراد والشركات المستفيدة منها، ما يقلل الإنفاق عليها إلى درجة أقل بكثير مما يلزم اجتماعياً (الربيعي، 2006).

ولكن لا بد من الإشارة هنا أن التنمية البشرية تعتبر منقوصة إذا تمكنت من تعزيز قدرات الإنسان دون التمكن من إيجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام هذه القدرات بشكل فعال. فالتعليم قد يتحول إلى بطالة عند أصحاب الشهادات إذا لم يترافق مع مشروع تنموي متكامل. وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي في نظرية التنمية البشرية. ولكنه أيضاً الأمر الذي يؤكد على سعة وشمول مفهوم المقدرة البشرية كمفهوم يتجاوز رأس المال البشري. إذ أن تطوير المقدرة البشرية ليس عملية أحادية البعد معزولة عن سياقها، بل يأتي كنتيجة لمشروع التنمية البشرية بأسره الذي يجعل المقدرة البشرية هدفاً ووسيلة، والذي يضعها ضمن سياق سياسات متكاملة تستهدف الاقتصاد والمجتمع، أي تعزيز البيئة التي يوجد فيها الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ب، ص.5-6).

والفرق هنا بين مفهوم رأس المال البشري من جهة، ومفهوم المقدرة البشرية من جهة أخرى، لا يكمن فقط في مدى التركيز على الفوائد غير الاقتصادية للاستثمار بالإنسان بكافة أشكالها، بل في نمط الاستثمار في الإنسان، وفي طريقة النظر لدور البشر في عملية التنمية. فالتنمية البشرية تدعو لتنمية تهدف لتطوير المقدرة البشرية، بمعنى العمل على خلق بيئة من خلال سياسات واعية تمكن الإنسان من تحقيق ذاته للحد الأقصى وهو ما يتضمن بالضرورة أن يؤدي الإنسان دوراً فاعلاً في صنع وتنفيذ السياسات التنموية. والتنمية البشرية في هذا السعي لا تهمل على الإطلاق أهمية العوامل المادية، ولكنها تجعلها جزءاً من كل متفاعل يشكل البشر محوره في الهدف والوسيلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ب، ص.6).

ومن الممكن أيضاً أن يختلف المنهج الذي يتخذه كل من التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالتعليم. فكلاهما يؤيدان التعليم الأساسي وحساب الأعداد، ولكنهما قد يختلفان كثيراً فيما يتعلق بالتعليم الأعلى من ذلك. فتنمية الموارد البشرية ترى في التعليم وسيلة لجعل الناس صالحين للعمل، ومن ثم فهي تؤيد التعليم التقني أو المهني. أما التنمية البشرية، على العكس من ذلك، فهي تعتبر التعليم له قيمة في حدّ ذاته. ومن ثم فهي، إلى جانب تشجيعها للعلوم التطبيقية، تعطي قيمة للعلوم الإنسانية كوسيلة لتعميق فهم العالم الطبيعي

والاجتماعي. ومن الممكن أيضـاً أن تتخذ الاثنتان مواقف مختلفة فيما يتعلق بالصـحة والتغذية. فالتنمية البشـرية ترى أن هذه القدرات غايات في حد ذاتها، وقد تنادي بتوظيف اسـتثمارات معينة في الصـحة والتغذية حتى إذا كانت المعدلات الاقتصادية التقليدية لعائد تلك الاستثمارات صفراً (UNDP, 1996, p.54-55).

وفي نهاية الأمر فإن التمييز الجوهري هو التمييز بين الوسائل والغايات. فبالنسبة لتنمية الموارد البشرية تتمثل الغاية في إنتاج السـلع والخدمات، بينما تمثل القدرات بالنسـبة للتنمية البشـرية غاية في حدّ ذاتها. ومن المؤكد أنّ القدرات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل، ولكن هذه الإنتاجية وهذا الدخل لا تكون لهما قيمة إلا إذا أضيفا حقاً إلى رفاه الإنسان. فالتنمية البشرية تحدد الأولويات تحديداً سليماً (UNDP, 1996, p.55).

4- تنظر **مناهج الرفاهية البشـرية Human Welfare Approaches** إلى الناس كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشـاركين فيها. وتهتم هذه المناهج بسـياسـات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج (UNDP, 1990, p.11). أي أنّ مناهج الرفاهية البشرية تركز أساساً على الانتفاع بالقدرات البشرية المكتسبة، وتغفل جانب اكتساب القدرات وعملية الاستثمار في البشر (القصيفي، 1995، ص.90). ومن ثم فإنّ التنمية وفقاً لهذا المنهج تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة. وبالطبع فهي يمكن أن تحدث عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على الصـحة والتعليم والتغذية (عطية، 2000، ص.51). بعبارةٍ أخرى، يعتمد منهج الرفاهية البشـرية على تدخل الدولة في الإنفاق العام لتحقيق رفاه الناس ودعم مسـتوى معيشـتهم من خلال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية العامة ومن خلال التأمين ضـد البطالة والعجز والشـيخوخة ... إلخ (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.6).

يلاحظ وجود فرقين أساسيين بين منهج الرفاهية البشرية ومنهج التنمية البشرية. فمنهج الرفاهية البشرية ينظر للأفراد كمسـتفيدين فقط من عملية التنمية، أما منهج التنمية البشـرية فينظر إليهم كأهداف لعملية التنمية وكوسـائل لها، فهي لهم وبهم. ومن ناحية أخرى، قد تعني التنمية من وجهة نظر منهج الرفاهية البشـرية زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية. لكن الأسئلة المطروحة من وجهة نظر منهج التنمية البشرية ليست هي كم من المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم والصـحة؟، أو ما كمية الإنتاج من الغذاء؟؛ وإنما ما هو مقدار الزيادة في نسبة المتعلمين في المجتمع؟، وهل يعيش الأفراد حياة أطول بصحة أفضل؟، وهل تمّ القضاء على سوء التغذية؟، فقد تكون نسـب الإنفاق الحكومي مرتفعة غير أن فاعليتها من وجهة نظر الصـحة والتعليم والتغذية محدودة (عطية، 2000، ص.51).

5- يركز **منهج الاحتياجات الأساسية Basic Needs Approach** على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات السـكان المحرومة بدلاً من زيادة خيارات الإنسـان في جميع الميادين (UNDP, 1995, p.12). أي أنّ هذا المنهج يحد الخيارات البشـرية ويُفقد عملية التنمية ديناميتها (القصـيفي، 1995، ص.90). فمفهوم أو منهج الاحتياجات الأساسية يرى ضـرورة الوصـول للفقراء كفئةٍ مستهدفة بغرض إمدادهم بضـروريات الحياة، في حين يدافع مفهوم التنمية البشـرية عن الفقراء ويركز على دور البشـر باعتبارهم كائناتٍ فاعلة وليس كفئةٍ مستهدفة من خلال تدخلات ذات طبيعة خيرية. وبالرغم من ذلك، فإنّ كلا المفهومين يتضـمنان تلبية الاحتياجات الأسـاسـية للحياة من خلال توجيه جزءٍ كبير من مصـروفات الدولة إلى القطاعات الاجتماعية لتسـاهم في تخفيف معاناة

الشـرائح الفقيرة وتحسـين مسـتويات معيشـتهم (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.5–6). تشـتمل هذه الخطوة على مكوناتٍ ثلاثة أولها زيادة الدخل من خلال الإنتاج الكفء كثيف العمالة، وثانيها الدور الحيوي لخدمات التعليم والصـحة وغيرها في خفض مسـتوى الفقر، وثالثها مشـاركة الناس في التنمية (UNDP, 1996, p.47). كما أن النمو الاقتصـادي يوسـع القاعدة المادية لتلبية الاحتياجات الأساسـية بالاعتماد على توزيع أو إعادة توزيع الموارد بين الناس وتوسـيع الفرص، وهو ما يتطلب اسـتثمارات واسـعة النطاق في التعليم والصـحة وتوفير الغذاء ليصـبح السكان أصـحاء ومتعلمين وبالتالي قادرين على أن يكونوا أكثر إنتاجية (UNDP, 1996, p.66). غير أن مفهوم التنمية البشرية يركز أيضـاً على الخيارات البشرية، أي على ما ينبغي أن يكون متاحاً للناس وما ينبغي أن يكونوا وما ينبغي أن يفعلوا لكي يكون بوسـعهم ضـمان أسـباب معيشـتهم. وهذه الخيارات تشـمل المشـاركة الديناميكية للناس في مختلف المجالات (UNDP, 1990, p.11). كما يتميز مفهوم التنمية البشـرية عن مفهوم الاحتياجات الأسـاسـية في أنه يؤكد على أهمية إجراءات التخفيف من حدة الفقر عندما يُعاق توسـيع اختيارات الناس بسـبب النوع أو في حال عدم توازن التنمية الإقليمية أو عند ظهور الفروق الاجتماعية والثقافية، أي أنّ الهدف من تخفيف حدة الفقر هو إزالة أية عقبات أمام توسـيع اختيارات الناس (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.6). وبالتالي، فإنه وفي الواقع العملي يقتصـر تطبيق منهج الاحتياجات الأساسـية على الخدمات العامة فقط مهملاً تمكين الفقراء اقتصـادياً من خلال عدم تأكيده على حصـول الفقراء على الأصـول الإنتاجية وعلى الائتمانات، مما أدى إلى أن يصـفه البعض بمنهج "حدّد عدد الفقراء، حدّد تكلفة الخدمات، ثم قدمها للفقراء" (UNDP, 1996, p.47).

وهكذا يبدو واضـحاً أن التنمية البشرية، حسب التعريف الموضوع لها، أوسع كثيراً من النظريات التقليدية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وتشمل كثيراً من المناهج السابقة، فهي تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها وبين توسيع القدرات البشـرية والانتفاع بها. كذلك تركز التنمية البشـرية على الخيارات، أي على ما ينبغي أن يكون متاحاً للناس، وما ينبغي أن يكونوا، وما ينبغي أن يفعلوا لكي يكون بوسعهم ضمان أسباب معيشتهم. علاوة على ذلك، لا تهتم التنمية البشرية بإرضاء الاحتياجات الأساسية فحسب بل تهتم أيضاً بعملية المشاركة الدينامية (UNDP, 1990, p.11). وهي تحلل جميع القضـايا في المجتمع – سواء كانت النمو الاقتصـادي، أو التجارة، أو العمالة، أو الحرية السياسية، أو القيم الثقافية – من منظور الناس (UNDP, 1995, p.11-12).

وهذا يعني أن التنمية البشرية تستوعب كل هذه النظريات أو المناهج أو المفاهيم وغيرها، وتتجاوزها لتشمل المجال الكامل لحاجات البشر وطموحاتهم، وتحيط بكل جوانب الحياة الإنسانية المعقدة. إذ تحمل للبشر كل البشر: للنساء كما الرجال، للأجيال الحاضرة كما للأجيال القادمة، في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، في الحضر كما في الريف، تحمل إليهم معاني[29]:

---

[29] لمزيد من التفصـيل انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.7–8) و(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003د، ص.3) و(UNDP, 1995, p.12) و(UNDP, 1996, p.55-56) و(UNDP & MDGD, 1997a, p.10-11-54) و(UNDP & MDGD, 1997b, p.7-8).

1- التمكين Empowerment: عن طريق توسيع خيارات الناس وقدراتهم التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم والموافقة عليها أو رفضها.

2- العدالة أو الإنصاف Equity: في توزيع الدخل والثروة وإتاحة فرص متكافئة في كل المجالات، دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

3- التعاون Cooperation: تعاون الناس ليعيشوا داخل شبكة اجتماعية تبدأ من الأسرة لتصل إلى الدولة مما يعطي الفرد إحساساً بالوجود وبمعنى الحياة والرفاهية، ومن ثم، فإنّ التنمية البشرية مهتمة بإيجاد السبل التي توفر التعاون والتفاعل لأفراد المجتمع.

4- الاستدامة Sustainability: ألا تكون التنمية للجيل الحاضر على حساب الأجيال المقبلة لا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا بيئياً، أي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

5- الأمن Security: منع التهديدات والاعتداءات بكل أشكالها المادية والنفسية التي قد يتعرض لها البشر في مختلف جوانب حياتهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وهنا يتم التركيز على أمن البقاء على قيد الحياة، وتجاوز أخطار الأوبئة والأمراض والقمع السياسي أو الأحداث التي تصدع الحياة اليومية وتؤدي إلى الاضطرابات والتشرد.

اليوم أصبح كثيرٌ من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء يدرك أنّ الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ومكون أساسي من مكونات التنمية، خاصة في البلدان ما بعد الصناعية التي يقوم نجاحها على تبلور الاقتصاد المعرفي في الإنتاج (تحسين نوعية القوة العاملة) وفي الاستهلاك (درجة تطور أذواق المستهلكين في السوق). ومن هنا فإن نظرية التنمية البشرية تطيح بمقاييس الدخل القومي المختلفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي، كمؤشر أعلى لنوعية الحياة، وتضع إلى جانبها مقياس التنمية البشرية HDI (Human Development Index)، الذي سيتم التطرّق إليه في المبحث الثاني من الفصل الرابع. ولكن حتى عند أعلى مستويات الدخل، فإنّ هناك حدوداً لقدرة زيادة الإنتاج على تعزيز المقدرة البشرية. ومن ناحية السياسات الاقتصادية، فإنّ نظرية التنمية البشرية ساهمت بتحدي الفرضية السائدة بأنّ طريق التنمية هو الاستثمار في رأس المال المادي، مثل المصانع والمعدات، لا بل أنها تجاوزت مفهوم رأس المال البشري، فذهبت إلى أنّ الاستثمار في الكائنات البشرية بجميع أشكاله هو استثمار منتج، سواء كان يهدف لزيادة الناتج القومي أو لتوسيع الطاقات البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003أ، ص.5-6).

المبحث الثالث: علاقة التنمية البشـرية بمفاهيم (التنمية الإنسـانية، التنمية المسـتقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر)

ترتبط التنمية البشـرية Human Development في مفهومها ومضـمونها، بكثير من المفاهيم مثل مفهوم التنمية الإنسانية Human Development، ومفهوم التنمية المستقلة Independent Development، ومفهوم العولمـة Globalization، ومفهوم الأمن البشـري Human Security، ومفهوم الفقر Poverty. ويؤدي هذا الارتباطـ في حدود معينة وبقدر أو بآخر إلى تداخل وتشابك فيما بين تلك المفاهيم من ناحية، وإلى تعارض وتناقض فيما بينها نتيجة لتطور كل منها أو بعضـها من ناحية أخرى. لذلك لا يمكن التطرق إلى مفهوم التنمية البشرية دون عرض تلك المفاهيم، ابتداءً بمفهوم التنمية الإنسانية، ومروراً بمفهوم التنمية المستقلة، ومفهوم العولمة، ومفهوم الأمن البشري، وانتهاءً بمفهوم الفقر في علاقتها بالتنمية البشرية.

أولاً– التنمية البشرية والتنمية الإنسانية:

في إطار الجهود المستمرة لتطوير مفهوم التنمية البشرية، استحدثت مجموعة من المثقفين العرب مفهوم التنمية الإنسـانية كبديل له، وجعلت من المفهوم الجديد عنواناً لأول تقرير عن التنمية الإنسـانية في نطاق الوطن العربي، تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصـداره في عام 2002[30]. وقام منطق إحلال "الإنسـاني" محل "البشـري" في عنوان التقرير على أسـاس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية التي تشمل بين ما تشمل البعد الخاص بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، أو ما أطلق عليه التقرير الحكم الصالح، ووضع المرأة في المجتمع ومدى تمتعها بحقوقها داخله (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2011).

من وجهة نظر أولئك المثقفين العرب (من وجهة نظر تقرير التنمية الإنسـانية العربية)، أنه رغم شـيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الإنكليزي Human Development، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع تسـعينيات القرن الماضـي، ومثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أنّ التنمية الإنسانية، تعريب أصدق يعبر عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، كما سيتضح بعد قليل، مع الإبقاء على مصطلح التنمية البشرية بدلالة أضيق، تقابل تقريباً ما أصطلح عليه في وقت سابق بعبارة تنمية الموارد البشرية، الأمر الذي يسـمح به ثراء اللغة العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي، 2003، ص.17). في حين تستعمل كلمتا "البشرية" و"الإنسانية" تبادلياً في العربية[31]، يمكن إنشاء تفرقة، دقيقة، ولكن دالة، بين الأولى، كمجموعة من الكائنات، والثانية، كحالة راقية من الوجود البشـري (فرجاني، 1999، ص.1). وحيث يتصـف كائن بشـري بالرقي، يوسـم بأنّه إنسـان (فرجاني، 2002، ص.66). فلفظة

---

[30] انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002).

[31] بينما تستعمل لفظتا "الإنسانية" و"البشرية" تبادلياً بالعربية، يشـي التعريف المعجمي بقرابة للأولى، للمعاني المقصـودة في حالتنا، حيث (الإنسان): الكائن الحي المفكر، والإنسان الراقي ذهناً وخلقاً. و(الإنسانية): خلاف البهيمية. وجملة الصفات التي تميز الإنسان أو جملة أفراد النوع البشري التي تصـدق عليها هذه الصـفات. (لمزيد من التفصـيل انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي، 2003، ص.17) و(مبيض، 2000أ، ص ص.205–212) و(مجمع اللغة العربية، 1985، ص.30–60)).

الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري[32]، وهذه التفرقة هي أساس تفضيل مصطلح التنمية الإنسانية بالعربية. وعلى صعيد آخر، استقر بالعربية استخدام مصطلح رأس المال البشري كتعريب لمصطلح Human Capital، بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد، أساساً من خلال التعلم والتدرب والخبرة العملية. وبحسب رأي أولئك المثقفين العرب، إنّ مفهوم رأس المال الذي يتسق مع التنمية الإنسانية أوسع كثيراً من رأس المال البشري على المستوى الفردي، وهو بعد أرحب على المستوى المجتمعي. لذلك اقترحوا اعتماد مصطلح رأس المال المجتمعي ليعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعي، والسياسي، والفكري، والثقافي، في رأس مال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي، وعائده. وعندما يتم الجمع بين مفهومي رأس المال المجتمعي، الذي يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسسات[33]، بما في ذلك مجتمعات بكاملها، ورأس المال البشري، الذي يتعامل معهم كأفراد، يكتمل مفهوم رأس المال الإنساني، الذي اعتبروه جديراً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.17-18).

ويقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخيارات؛ كما أن التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، من قبل الناس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص.13-14).

وتمثل التنمية الإنسانية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً ولكنه ينطوي على دلالاتٍ بعيدة الأثر:

«1- تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. ولا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً لضمان التوازن المناسب بينهما، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

2- ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على أنّه وسيلة، وإن كانت هامة، وليس بوصفها هدفاً نهائياً للتنمية.

3- يهدف مفهوم التنمية الإنسانية، بتركيزه على الخيارات، إلى الإشارة ضمناً إلى أنّه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحسين نتائجها» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص.13-14).

«للبشر إذاً، في فلسفة التنمية الإنسانية، ولمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم، مادياً ومعنوياً، جسداً ونفساً وروحاً. ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

---

[32] يستخدم لفظ الإنسان في القرآن الكريم في مواضع المسؤولية والتكريم بينما يستعمل لفظ البشر لوصف مجموعة من المخلوقات. راجع مثلاً ﴿خلق الإنسان*علمه البيان﴾. (القرآن الكريم، الرحمن: 3-4). ومن محاسن لفظة إنسان في اللغة العربية أنها تجمع النوعين الذكر والأنثى في صنف واحد، وهي تعد أيضاً مثنى إنس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.17).

[33] يقصد بالمؤسسة، في العلم الاجتماعي، نسق مستقر من العلاقات الاجتماعية (فرجاني، 2002، ص.67).

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية، بداية، أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتقد.

الثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.18).

«وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.18).

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 إلى أن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من أي من مقاييسه. ونوه إلى أن كل المعلومات الكمية عن التنمية الإنسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها تكون ما يسمى النظام المحاسبي للتنمية الإنسانية، وأنه حينما يركز مقياس التنمية البشرية بمؤشراته الثلاثة (العمر المتوقع عند الولادة والتعليم والدخل)، كما سيرد لاحقاً، على ما هو مادي بالأساس فإنه إنما يمثل البعد المحدود للنظام المحاسبي، بينما تمثل كل البيانات والمعلومات عن مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية البعد الواسع لهذا النظام. ولذلك يعتبر التقرير أن مقياس التنمية البشرية محدود، ولا يستطيع تقديم صورة كاملة للتنمية الإنسانية، ولا يعبر عن خصوصية الواقع العربي الذي يعاني من عجز الحريات وعجز المعرفة وعجز في تمكين المرأة. ولابد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة للحصول على رؤية شاملة، وهذه المؤشرات هي الحرية وتمكين المرأة والاتصال بشبكة الإنترنت وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الذي يعبر عن المساهمة في الإضرار بالبيئة. فضلاً عن المؤشرات التقليدية: مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ومؤشر التعليم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص15-18).

تعرض مفهوم التنمية الإنسانية، كما عرضه تقرير التنمية الإنسانية، لمجموعة من الانتقادات أهمها[34]:

1- أنّ التمييز بين ما هو بشري وما هو إنساني تمييز تعسفي ولا سند له في الترجمة اللاتينية، فكلا المفهومين العربيين يترجم إلى Human في اللاتينية.

2- أن تعريف التنمية الإنسانية بعملية توسيع الخيارات وأنها تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس، تعريف سبق لتقارير التنمية البشرية العالمية أن اعتمدته منذ سنة 1990.

3- أنّ استبعاد مؤشر الدخل لا مبرر له، فعدم كفايته لا يستدعي إلغاءه وإنما إضافة مؤشرات إلى جانبه، ولا يمكن بأي حال التعرف على مستوى معيشة الفرد سوى عن طريق قياس دخله.

---

[34] لمزيد من التفصيل انظر (العيسوي، عبد الله، عوض، قنديل، أمين، مطر، وآخرون، 2003) و(المركز العربي للدراسات الإستراتيجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

4- أنّ الاتصال بشبكة الإنترنت الذي أولاه التقرير عناية فائقة، ليس المصدر الوحيد للمعرفة، فضلاً عن أنّ استعمال هذه الشبكة لا يتم دائماً بدافع معرفي.

ثانياً- التنمية البشرية والتنمية المستقلة:

ظهر مفهوم التنمية المستقلة Independent Development ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف (عارف، 2004).

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أنّ الخروج من التبعية لا يعني - ويجب ألا يترتب عليه - التقوقع والانعزال عن العالم أو الاكتفاء الذاتي. وإنما المعنى المقصود بالتخلص من التبعية أو فك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي هو تحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام البلدان النامية بغية الوصول فيما بعد إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون المثمر والنفع المتبادل. وفك الروابط ليس معناه الانسلاخ الكامل من شبكة المبادلات الدولية، وإنما هو يعني إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضعٍ أفضل للبلدان النامية في تقسيم العمل على النطاق الدولي (العيسوي، 2000، ص.25).

عموماً فإنّ مصطلحات مثل كسر التبعية وفك الروابط تشير إلى ما يراد الخلاص منه ولا تخبرنا بشيء عن ماهية البديل المزمع إقامته. ولذا فإنّ البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدق عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة أي المعتمدة على الذات. فهي تحمل عدداً من المعاني المهمة والدلالات الواضحة بشأن المسار البديل للتبعية. فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال، ولكن دون نفي لإمكانية التعاون مع الآخرين. والاتساق المنطقي يقضي بألا يؤدي التعاون مع الآخرين إلى إهدار معنى الاستقلال وضرب إمكانيات التطور الذاتي المستمر (العيسوي، 2000، ص.25).

إنّ استقلالية التنمية لا تعني الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التي يشهدها العالم، ولا الاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والدائمة للاقتصاد الوطني. فمثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولا ممكنة في عالم اليوم. ولذا فالمقصود باستقلالية التنمية هو أن تكون البوصلة الموجهة للعمل التنموي هي المصلحة الوطنية، وأن تتوافر للمجتمع الحرية في اتخاذ القرارات دون استسلام أو إذعان للضغوط والمصالح الخارجية، وأن تتهيأ أوسع الفرص لإعمال الإرادة الوطنية المعبر عنها ديمقراطياً في تحديد مسارات التنمية ومحتوياتها (العيسوي، 2000، ص.25-26).

والاستقلالية في عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هي أمرٌ نسبي بالضرورة. فهي لا تعني الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى. وإنما تعني الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطني من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الإيجابي، وأن يتحول من مرحلة التأثر والانقياد للقوى الخارجية إلى مرحلة التأثر والتأثير في الآخرين. بعبارةٍ أخرى، تستهدف التنمية المستقلة إحداث تغيير جوهري في الوضع غير المتكافئ للدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي

والعلاقات السياسية الدولية، بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متقاربة (العيسوي، 2000، ص.26).

وجوهر الأمر في ذلك هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حدّ مستطاع في تحقيق التنمية، مع الحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادي. وبقدر ما تتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية، بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية، وبقدر ما تتعاظم قدرة الدولة على الأخذ والعطاء المتكافئ أو المتقارب مع الدول والكيانات الدولية الأخرى. وكلما سار المجتمع قدماً على طريق تنمية عناصر قواه الذاتية، ازداد مركزه في النظام العالمي قوة، وازدادت فرصه في جني المكاسب من العلاقات الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي (العيسوي، 2000، ص.26).

والاعتماد على الذات ينطوي على معنى هام آخر ودلالة إيجابية ذات شأن عظيم. فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (أو ما يسميه البعض التنمية المتمحورة حول الذات)، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن إفساح أوسع مجال ممكن لحركة الجماهير ومشاركتها في صنع التقدم، وأيضاً حصولها على نصيبٍ عادل من ثمرات التقدم ورسم سياسات التنمية انطلاقاً من احتياجاتها الفعلية، أي بالتركيز على الاحتياجات الأساسية (العيسوي، 2000، ص.26-27).

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج، فإنّ استقلالية التنمية تعني – ضمن ما تعني – اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. وفي مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية (العيسوي، 2006، ص.36). كما يتعين السعي لتخفيض نسبة المكون الأجنبي في المنتجات المحلية من ناحية، والتقريب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، بحيث لا تنعزل الصادرات عن الطلب المحلي، وإنما تكون امتداداً طبيعياً له، من ناحية أخرى[35].

ينبغي تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج. فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات، حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادي أو صنواً لمستوى متواضع من النمو والتنمية. أما المعنى الإيجابي للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد في استخدامات الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية، ويقوي القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية. فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى.

---

[35] الفكرة هنا ليست مجرد تقليل مخاطر الاعتماد على تصدير سلع لا يوجد عليها طلب محلي أو لا يمثل نسبة كبيرة من إنتاجها، مما يهدد الأوضاع الاقتصادية بخطر شديد حال ركود الصادرات. ولكنها تنصب أساساً على دفع مخاطر الازدواجية في الهيكل الاقتصادي (قطاع إنتاج للسوق المحلي وقطاع إنتاج للسوق الخارجي لا علاقة بينهما، أو تقوم بينهما علاقة واهية) والسعي لإزالة ما يترتب عليها من عراقيل قوية أمام فرص التنمية المعتمدة على الذات. وقد اقترح البعض اعتبار السلع التي لا يزيد ما يوجه منها للطلب المحلي عن 15% في موقف حرج، بمعنى أنها تفتقر إلى قاعدة محلية (العيسوي، 1984، ص.254-255).

فالقضية التي تواجه الدول النامية لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع، وإنما هي قضية مزدوجة: بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على إنجاز التنمية في الوقت ذاته (العيسوي، 2006، ص.36).

أخيراً، فإنّ مفهوم الاعتماد على الذات يتسع لأكثر من البعد القطري، وهذا أمر مهم. ذلك أنّ مسعى التنمية المستقلة لن يتحقق بالاعتماد على الذات محلياً أو قطرياً فحسب، بل هو يتطلب أيضاً الاعتماد على الذات على النطاق الإقليمي بل وعلى صعيد الدول النامية ككل، وهو ما يطلق عليه الاعتماد الجماعي على الذات. فكسر التبعية والخلاص من أسر النظام الرأسمالي العالمي قد لا يتحقق إلا من خلال تعاون وتساند أكثر من بلد من البلدان النامية، وقد لا يتمكن قطر واحد من إنجاز هذا الهدف بمفرده إلا إذا كان قطراً كبير الحجم متنوع الموارد، وفي الغالب سوف يتعين عليه تحمل تكاليف ضخمة ومواجهة مخاطر كبيرة[36].

إن انطلاق التنمية المستقلة من أن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتها يعني أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك – منطقياً – أمران مهمان[37]:

1– ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية. ومن المهم أن ندرك أن هذا لا يعني توجيه طاقات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وإهمال بناء الصناعات غير الاستهلاكية. وإنما يعني هذا تكوين هيكل صناعي (بالمعنى الواسع للصناعة) تتكامل فروعه ومكوناته المختلفة على نحو متعاظم، بما يمكن من السير بخطى حثيثة نحو هدف الاعتماد على الذات في إشباع حاجات البشر.

2– ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها.

فالإنسان في مفهوم التنمية المستقلة ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج شأنه شأن الأرض أو الآلة، كما أنه ليس مجرد وسيلة للتنمية. ولكنه . بالإضافة إلى ذلك . غاية التنمية وهدفها. وإذا كان من الممكن الحصول من الأفراد على جهد كبير وتحميلهم تضحيات كبيرة لبعض الوقت في غيبة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تحدد حاضرهم ومستقبلهم وتوزيع ثمار عملهم، فليس من الممكن السير على هذا المنوال فترات طويلة إلا باللجوء إلى أساليب القمع والإرهاب. وفي كل الأحوال يكون ذلك على حساب فتور همم الناس وتراخي جهودهم وتضاؤل استعدادهم للتضحية. وتكون النتيجة خسارة مزدوجة: خسارة فادحة في الإنتاج والتطوير الاقتصادي من جهة، وخسارة أفدح في بناء الإنسان والعلاقات الإنسانية في المجتمع من جهة أخرى (العيسوي، 2000، ص.28–29).

مما تقدم نجد أن التنمية المستقلة تعتمد على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك. وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسين هما: الإمكانات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه. ونوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها (السيد علي وفتح الله، 1994، ص.53).

---

[36] لمزيد من التفصيل انظر (صايغ، 1986) و(عبد الله، 1986) و(العيسوي، 2000، ص.27).

[37] انظر (العيسوي، 2000، ص.27–28) و(عمران، 1991، ص.200–201).

ثالثاً– التنمية البشرية والعولمة:

العولمة **Globalization** هي سـمة هذا العصـر ولا ريب. وهذه حقيقة قائمة. والمهم فيها ليس واقع وجودها، وإنما ما تكشـف عنه من تباين صـارخ بين مجموعات الدول المختلفة. فالدول الصـناعية المتقدمة هي التي تقوم بالدور الرائد، وهي التي تجني معظم الفوائد. أما الدول النامية، فهي على النقيض من ذلك محكومة بقواعد العولمة وتتحمل ثقل أعبائها. فلقد تبين أنّ الاعتماد المتبادل ما هو إلا غطاء للعولمة التي هي عملية احتوائية شـاملة للدول النامية في النظام الاقتصـادي والسـياسـي الدولي وقواعده غير المتوازنة في توزيع المنافع. وأنه على الصعيد المالي تبلغ معاناة هذه الدول أقصاها (البستاني، 1996، ص.72).

والعولمة[38] هي «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية» (عبد الله، 1997، ص.5). فالعولمة تعني، حسـب قاموس وبسـتر Webster، «إكسـاب الشـيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً» (Webster's, 1991, p.521).

ظهر مصـطلح العولمة منذ بداية التسـعينات وترافقت مع تغيرات جيوسـياسـية اقتصـادية علمية سـريعة وعاصـفة، أدت إلى انهيار الدول الاشـتراكية، وانتهاء توازن القوى الذي يرتكز على القطبية الثنائية وهيمنة القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية، وترافقت هذه المتغيرات مع الثورة العلمية التكنولوجية الثالثة ثورة الاتصـالات والمعلومات والجينات. وانتهاء الحرب الباردة التي ارتكزت على الصـراع الإيديولوجي بين الشـرق والغرب (مبيض، 2000ج، ص.963).

العولمة ليسـت في حد ذاتها شـكلاً طارئاً من أشـكال التطور البشـري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسـياسـي والمعرفي والاقتصـادي لعملية التطور الرأسـمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصـراع والتوسـع والنمو، المتسـارع والبطيء، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشـر، إلى مرحلة نشـوئها في القرن الثامن عشـر، ومن ثم تطورها إلى شـكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسـع عشـر. هذه المرحلة التي وصـل فيها النظام الرأسـمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسـعى – اسـتناداً إلى منطق إرادة القوة الوحشـية – إلى العودة بشـعوب العالم إلى جوهر وقواعد مرحلة النشـوء الأولى للرأسـمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسـة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعاً، بالقوة العسـكرية والاحتلال المباشـر أو عبر أنظمة التبعية والخضـوع أو كلاهما معاً ضـد مقدرات شـعوب العالم الفقيرة باسـم الخصـخصـة والانفتاح والليبرالية الجديدة تحت سـتار زائف من الشـكل الأحادي الديمقراطي الليبرالي وحقوق الإنسـان، هدفه الضـغط على دول العالم عموماً، والدول النامية على وجه الخصـوص، للأخذ بالشـروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف (مبيض، 2000ج، ص.367).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرّف العولمة بأنّها «أحد المواضـيع الاقتصـادية التي فرضـت نفسها خلال فترة التسعينيات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة، وتحديد مبادئها. أما الوصف فهو تعبير عن اتسـاع التدفقات الدولية وعمقها في مجالات التجارة والمعلومات والمال في سـوق عالمية واحدة متكاملة. أما

---

[38] يفضل إسماعيل صبري عبد الله استخدام مصطلح الكوكبة بدلاً من العولمة.

المبادئ فهي تحرير الأســـواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأنّ التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر» (UNDP, 1997, p.82).

إن مقتضـــيات العولمة لابد من أن تتعارض ومبادئ التنمية البشـــرية. فانفتاح الأســـواق على بعضـــها البعض، وتحرير جميع المبادلات في الســـلع والخدمات، وإزالة كافة أنواع الحماية المباشـــرة أو غير المباشـــرة في الأسواق المحلية، يؤديان إلى إقفال العديد من المؤسسات الإنتاجية التي ليس لها الإنتاجية الكافية لتحمّل المنافسة الدولية دون حماية، أو إلى تســـريح كثيرٍ من العمال والموظفين في القطاع العام والخاص، وهذا بدوره ســـينعكس سلباً على تحقيق التنمية البشرية، إذ تزداد نسبة البطالة، وتزداد معها نسبة الفقراء. ومما لا شك فيه أنّ المنافسة الدولية المتشـددة بين أقطاب النظام الاقتصـادي الدولي أصـبحت تؤثر على الشـركات المتعددة الجنسـيات لزيادة ربحيتها وقدرتها في التنافس الدولي، مما يؤدي إلى حركة واســـعة النطاق لإعادة تنظيم تلك الشـــركات وتخفيض عدد العاملين فيها وإقفال أو بيع الفروع غير المنتجة بشـــكلٍ كاف. ومن هنا يترتب على العولمة عواقب وخيمة على صـعيد التنمية البشـرية، إذ إنها تلغي المكاسـب العمالية، وتضـغط على الرواتب باتجاه تخفيضـها، وتهمش المزيد من القوة البشـرية، وتقسـم العالم بين قلة مسـتفيدة من العولمة تزداد قدرة وثراء، من جهة، وغالبية خاسـرة ومهمشة ومبعدة عن قنوات الإنتاج والرفاه، من جهة أخرى (قرم، 1997، ص ص.24-26).

تؤكد تقارير التنمية البشـــرية أنّ النتيجة الحتمية للعولمة تتجلى في زيادة المنافســـة أمام الصـــناعة والمنتجات الوطنية التي كانت تتحصن بدرجةٍ أو بأخرى خلف الحماية الجمركية، وكذلك في زيادة عدد المتعطلين عن العمل، وتردي المستويات المعيشية لغالبية الناس نتيجة انخفاض مستوى الأجور والدخول، كما أنها لن تكون في صـالح التنمية البشـرية لأنها تنطلق من تقليص الإنفاق الاجتماعي العام على التعليم والصـحة ومياه الشـرب والصـرف الصـحي والكهرباء والإسـكان والاتصـالات. وما لم تتخذ التدابير اللازمة لرفع مسـتوى الأداء والقدرة التنافسـية لاقتصـاديات الدول النامية، مع مراعاة فترات انتقالية مناسـبة، فإنّ إزالة الحواجز الجمركية سـتؤدي إلى تقليص موارد الدولة، مما يمكن أن يضـــعف قدرتها على الإنفاق الجاري والاســـتثماري وخاصـــة في المجالات الاجتماعية، كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.37-38).

ومن ناحية أخرى، يفتقر الجدال الدائر حول العولمة إلى إثارة بعض المفاصـل الأسـاسـية لمعنى التنمية والتطور الاقتصـادي وللأبعاد الاجتماعية للأنشـطة الاقتصـادية. في هذا الإطار يبالغ أنصـار العولمة في تحديد الإنجازات التي تحققت وما هو متوخى منها باعتبار أن العولمة ســـتحقق بطبيعتها مكاســـب للجميع وأن هذه المكاسب تتأتى بالضرورة عن الفائض الناتج عن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى تفجير الطاقات المبدعة والاســـتعمال الأفضـــل للتكنولوجيا. إن هذه العوامل مجتمعة ســـتؤول حكماً إلى زيادة في الإنتاجية وإلى ترشـيد اسـتخدام الطاقات والمصـادر المحدودة. بغض النظر عن صـحة هذه الاجتهادات أو عدمها يربط دعاة العولمة ومنظريها نجاحها حصـــراً بتحقيق النمو الاقتصـــادي والتطور المادي. إن هذه الرؤية تفتقد إلى تعيين معايير النجاح بصـورة أكثر اتسـاعاً وشـمولاً وربطها بمفهوم التنمية البشـرية الذي يتعدى التفسـير الاقتصـادي الأحادي الجانب لعملية التنمية (قبرصي، 2000، ص.26-27).

ولكن إلى أي مدى تساهم العولمة في توسيع دائرة الخيارات البشرية؟ أو بالأحرى إلى أي مدى تساعد العولمة في توفير شروط البيئة المساعدة على تحقيق الإنسان لذاته واتساع حاجاته المتنوعة وإطلاق قدراته على الإبداع؟

إن الفارق الأساسي بين ربط النجاح بالنمو الاقتصادي وربطه بالتنمية البشرية، هو أنّ الأولى تركز على توسيع الخيار الإنساني في مجال واحد ألا وهو الدخل، بينما تركز التنمية البشرية على توسيع جميع الخيارات الإنسانية بما فيها الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. صحيح أن زيادة الدخل بإمكانها توفير توسيع الخيارات الإنسانية في مجالات عدة، غير أن ذلك ليس شرطاً كافياً أو حتمياً، فأصحاب الدخول المحدودة تضيق دائرة خياراتهم، غير أن زيادة الدخل لا تعني بالضرورة زيادة هذه الخيارات. وذلك يعود لتداخل الخيارات الفردية بالخيارات المجتمعية، فهناك خيارات أساسية لا علاقة لها بمستوى الدخل كخيار المجتمع، وبين تنمية عادلة أو تنمية منوطة بالنخبة، أو الخيار بين مجتمع سلطوي ومجتمع مشاركة، أو الخيار بين مجتمع يعتمد على الحرية والديمقراطية ومجتمع تعسفي. فاستعمال الدخل يوازي أهمية إنتاجه حيث أن التمتع بمستوى عال من الدخل في مجتمع بعيد عن الممارسة الديمقراطية يتدنى قيمة عن التمتع بقيمة دخل أقل في مجتمع تسوده الحرية. فهناك شبكة خيارات بشرية غير ذات صلة بالدخل أو بالثروة إذ أنه من الممكن أن يحقق المجتمع قدراً من الديمقراطية دون أن يكون ثرياً وبإمكان المجتمع أن يحقق العدالة والمساواة بين مواطنيه بالرغم من فقره. كما أن العلاقة السببية بين ارتفاع الدخل وتوسيع الخيارات البشرية ترتبط أصلاً بكيفية توزيع الدخل، وليست حصراً بمستواه المطلق. ذلك أنّ عملية تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة لا يتأتى عن قوى العرض والطلب في السوق الحرة، بل إنّ العكس هو الصحيح، فإنّ تحقيق توزيع عادل للدخل والثروات تمليه سياسات اقتصادية تحكم نهج الدولة في تدخلها في السوق (قبرصي، 2000، ص.27).

على ضوء ما تقدم تطالعنا خمس مكونات أساسية للتنمية البشرية في عصر العولمة[39]:

1– العدالة أو الإنصاف: وهي ليست قصراً على توزيع الدخل والثروة فقط بل إنها تتجاوز ذلك إلى توفير الفرص المتكافئة للجميع بدون استثناء. فالعولمة بمسارها الذي تحدثنا عنه بدأت تولد تشوهات جذرية في توزيع الدخل والثروة بين الأمم والمناطق والشرائح الاجتماعية أدى إلى تهميش مجموعاتٍ بشرية واسعة في جميع أنحاء العالم وخاصة في الجنوب.

2– الاستدامة في التنمية وما تستهدفه من تأمين قدرات وطاقات ومصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً. فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبينه وبين الأجيال اللاحقة. في هذا الإطار تتناقض العولمة مع مفهوم التنمية المستدامة ذلك أن استباحتها لمخزون المصادر الطبيعية واستنزافها لمصلحة الأجيال الحاضرة، أمسى على حساب الأجيال اللاحقة وانتهاكاً لمصالحها واحتياجاتها.

---

[39] لمزيد من التفصيل انظر (قبرصي، 2000، ص.28–29) و(UNDP, 1995, p.12) و(UNDP, 1996, p.55-56) و(UNDP, 1999, pp.3-5, pp.25-44) و(UNDP, 2002, pp.51-61).

3– الديمقراطية وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة، فقد أصبحت الديمقراطية اليوم مدخلاً أساسياً لعملية التنمية، فالحرية السياسية والحقوق الإنسانية والمشاركة الجماعية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين وحماية حقوق الأقلية، هي مكونات أساسية للديمقراطية وإذا أصاب الضعف أياً من هذه المكونات شلت العملية الديمقراطية بمجملها. فالعولمة وما تقتضيه مصالح القوى المسيطرة عليها سلبت المواطن قدرته على تحقيق خياراته وتقرير مصيره.

4– الإنتاجية: إنّ ندرة المصادر في تلبية الحاجات البشرية هي أساس المعضلة الاقتصادية، فزيادة الإنتاجية وترشيد استعمال المصادر المحدودة هي في صلب التنمية البشرية دون رفع هذا الاستهداف إلى مراتب أعلى من الاعتبارات الإنسانية الأخرى، فزيادة الإنتاجية تبقى في النهاية وسيلة على الرغم من أهميتها. ففي المجتمعات التي تقل فيها الندرة يصبح بمقدورها الوفاء بقسم أكبر من حاجات البشر والحد من التنازع على المصادر والسلع.

5– تفعيل القدرة البشرية (التمكين): لا يمكن ترك الوفاء بالحاجات البشرية إلى عمل خيري، ذلك أنّ التبعية الناشئة عن هذا الاعتماد تهمش البشر وتنتقص من إنسانيتهم وتعطل فيهم حوافز الاعتماد على النفس إذ ليس هناك أكثر سوءاً من أن تتخلى الشعوب عن مهمات النهوض بمسؤولياتها والمشاركة في تأمين حاجاتها من النمو والارتقاء. فمفهوم التنمية البشرية ينطلق أساساً من تفعيل القدرة البشرية وتأهيلها للمشاركة الكاملة والمسؤولة في السيادة على مواردها والإمساك بالقوى التي سترسم مستقبلها وتحدد مصيرها.

رابعاً– التنمية البشرية والأمن البشري (أمن الإنسان):

ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على أنّه أمن الأراضي وحدود الدول من العدوان الخارجي، أو أنّه حماية المصالح القومية للدولة في السياسة الخارجية، أو أنّه أمن عالمي من حدوث حرب نووية، وضمان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح. ولكن عقب انتهاء الحرب الباردة كان النظام العالمي حافلاً بالاضطراب وتضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سلامة الدول. فقد حلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية، من بينها التلوث البيئي، والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة، ونظاٌم مالي عالمي متداع، فضلاً عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر. أما التهديدات الداخلية فتمثلت بضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جراء شيوع الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة. وهذا ما استوجب تحول الاهتمام من حماية سلامة الدولة إلى حماية أرواح المواطنين القاطنين في أراضيها. ومن هذا التحول، ينبثق مفهوم الأمن البشري[40] Human Security، الذي أعاد تعريف الأمن ليكون أمن البشر وليس أمن الأراضي فقط[41]، وهو يعني «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.25).

وللأمن البشري جانبان رئيسان: الأول يتعلق بسلامة الناس من التهديدات المزمنة، مثل الجوع، والمرض، والاضطهاد؛ والثاني هو حماية الناس من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية، سواء

---

[40] وهو ما يشار إليه أيضاً بالأمن الإنساني وأمن الإنسان، وكلها اجتهادات في ترجمة المصطلح الإنكليزي Human Security.

[41] انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009، ص.1-2-20) و(محمد،2006، ص ص.6-20) و(UNDP, 1994, p.3-22).

في البيوت، أم في الأعمال، أم في المجتمعات المحلية. وهذه التهديدات يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية في أي بلد (UNDP, 1994, p.23).

يشدد مفهوم الأمن البشري على وجوب أن يكون الناس قادرين على رعاية أنفسهم: إذ ينبغي أن تكون لدى جميع الناس فرصة تلبية احتياجاتهم الأساسية، وكسب عيشهم، فهذا يجعلهم أحراراً، ويساعد على تأمين قدرتهم على الإسهام على نحو كامل في التنمية، تنمية أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم والعالم. فالأمن البشري عنصرٌ حيوي من عناصر التنمية القائمة على المشاركة. ومن ثم فإنّ الأمن البشري ليس مفهوماً دفاعياً فقط، كما هو الحال بالنسبة لأمن الأراضي أو الأمن العسكري، بل هو مفهومٌ تكاملي. فهو يعترف بشمولية مطالب الحياة، وهو مترسخ في فكرة التضامن بين الناس، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القوة فقط، ولا يمكن أن يحدث إلا إذا اتفقنا على أن التنمية يجب أن تشمل جميع الناس (UNDP, 1994, p.24).

ومن المهم عند تعريف الأمن عدم معادلة الأمن البشري بالتنمية البشرية. فالتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقاً لأنه عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس (UNDP, 1990, p.10)، كما أشرنا سابقاً. أما الأمن البشري فمعناه تمكّن الناس من ممارسة خياراتهم بأمان وبحرية، وأن يكون في وسعهم أن يثقوا نسبياً بأن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غداً (UNDP, 1999, p.36). ويعتبر التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة محورين مفصليين في هذا الفهم لأمن الإنسان. ويشكل الأمن الاقتصادي المكوّن الرئيس للتحرر من الحاجة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.99).

وفكرة أمن الإنسان تتلاءم بشكل جيد مع التنمية البشرية وحقوق الإنسان، ولكنها تضيف أيضاً شيئاً جوهرياً. فأمن الإنسان والتنمية البشرية معنيان كلاهما أساساً بحياة البشر، أي بطول العمر، والتعليم، وفرص المشاركة، وكلاهما معنيان بالحريات الأساسية التي يتمتع بها الناس. ولكن نظرتهما إلى الأهداف المشتركة تختلف. فالتنمية البشرية تتعلق بالناس، وتتعلق بتوسيع نطاق خياراتهم لكي يحيوا حياة يقدرونها، وهي تنطوي على خاصية تفاؤلية. بالنظر إلى أنها تركز على توسيع فرص الناس لكي يصبح التقدم منصفاً أي "النمو مع الإنصاف". ويكمل أمن الإنسان التنمية البشرية بتركيزه عمداً على المخاطر المصاحبة للانتكاس. فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وتهدد استمرار الحياة اليومية، وتهدد كرامة الإنسان. وحتى في البلدان التي شجعت النمو مع الإنصاف، كما هو الحال في بعض البلدان الآسيوية، تصبح حياة الناس مهددة عندما تحدث انتكاسات اقتصادية. وقد هددت الانتكاسة التي حدثت في الأرجنتين حياة الكثيرين في ذلك البلد على نحو مماثل (لجنة أمن الإنسان، 2003، ص.10).

بناءً على ذلك، يعد أمن الإنسان الركيزة الأساسية للتنمية البشرية. وفيما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم، أو تجنبها. كما أن التنمية البشرية بطبيعتها، لا تقف عند حدود معينة، فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة ومع إمكانات متباينة. ولكن يبقى أنّه في الأوضاع التي تكتنفها الأخطار الجسيمة، ينبغي أن يتمتع الناس كافةً بحدٍّ أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم، بحيث يشكل ذلك نقطة الانطلاق إلى الأمام. أما أمن الإنسان، فإنه يركز، وكأولوية، على الحقوق والقدرات

والإجراءات الوقائية الضـرورية في حالات الأخطار الجسـيمة التي تتهدد الحياة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.2-22).

وأمن الإنسان، من ناحية، هو مستلزمٌ أساسي لتحقيق التنمية البشرية، بما أنّ منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسـع إلا إذا كانوا في وضـع يضـمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة دخولهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية التي تفضي، بالنتيجة، إلى المزيد من أمن الإنسان. من هنا، فإن أمن الإنسان والتنمية البشرية مترابطان كل الترابط، ويرفد أحدهما الآخر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.22-23). يضـاف إلى ذلك أنّ لأمن الإنسان علاقة بحقوق الإنسان، لأنّ احترام حقوق الإنسان الأساسية هو الذي يمهد السبيل لخلق ظروف مواتية لتحقيق أمن الإنسـان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.2). وفي ضـوء ما سـبق، فإن أمن الإنسـان يكمل أمن الدولة ويعزز حقوق الإنسـان ويقوي التنمية البشـرية. ومن ثم يجمع أمن الإنسـان بين عناصر الأمن والحقوق والتنمية المتعلقة بالإنسان (لجنة أمن الإنسان، 2003، ص.2).

تندرج التهديدات الكثيرة للأمن البشري التي تؤثر في أو تنعكس سلباً على التنمية البشرية في تسع فئات رئيسـة مترابطة هي: تردي أو اختلال (الأمن الاقتصـادي- الأمن العسـكري- الأمن الغذائي- الأمن الصـحي- الأمن الثقافي- الأمن السياسي- الأمن الشخصي- الأمن المجتمعي (أمن المجتمع المحلي) - الأمن البيئي)[42].

أخيراً، لن يتسنى لأي مجتمع أن يحقق أياً من أهدافه الرئيسة -لا السلام، ولا حماية البيئة، ولا حقوق الإنسان أو الديمقراطية، ولا خفض معدلات نمو السكان أو خفض معدلات الخصوبة، ولا التكامل الاجتماعي- إلا في سياق تنميةٍ بشرية مستدامة تفضي إلى الأمن البشري (UNDP, 1994, p.1).

خامساً- التنمية البشرية والفقر:

تعتبر قضية الفقر Poverty قضية كل العصور، منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنّه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أنّ اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص.1).

يُعرّف الفقر في أشـكال وصـور تتجاوز عدم كفاية الدخل. والتعريف العام المتفق عليه للفقر سـابقاً هو «عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية» (Fields, 1993, p.3) أو وجود الفقر باعتباره «انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة» (اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا، 1993، ص.50). أو أنّ الفقر هو «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مسـتوى المعيشـة» (World Bank, 1990, p.26). إلا أنّ الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعادٍ متعددة: اقتصـادية واجتماعية وسـياسـية وثقافية وبيئية ... إلخ. وهو «حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض اسـتهلاك الغذاء، وتدني الأوضـاع الصـحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصـول عليه، وتدني أحوال الإسكان، وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات» (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997، ص.11).

---

[42] انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009) و(UNDP, 1994, pp.24-34).

إلى جانب الحرمان المادي، يشخص البعض أوجهاً أخرى للفقر، منها: الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وفقدان القدرة على الاتصال نتيجةً للجهل أو اختلاف اللغة أو الحرمان من وسائل وتسهيلات الاتصال. ومن الأوجه الأخرى للفقر الاعتمادية، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وعدم ممارسة حرية الاختيار، وعدم التصرف بالأصول الإنتاجية، وعدم مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وعدم الشعور بالأمان تجاه التعرّض للعنف الجسدي المرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية أو نوع الجنس أو الدين أو العرق (باقر، 1996، ص.1).

ومع ظهور تقرير التنمية البشرية في عام 1990، فتحت آفاق جديدة لظهور مفهومٍ للفقر يتعدى معيار الدخل والحاجات الأساسية، خاصةً إذا ما اقترن المفهوم بالتنمية البشرية (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2002، ص.19). فإذا كانت التنمية البشرية هي «عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس» (UNDP, 1990, p.10)، فإنّ الفقر يعني «الحرمان من أهم الفرص والخيارات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشةٍ لائق، وبالحرية، والكرامة، واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين» (UNDP, 1997, p.15).

تعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشري أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية. أحد هذين الأسلوبين هو المنظور الاندماجي، وهو يركز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في كل مجتمعٍ محلي، من الأغنياء إلى الفقراء. ويقابل هذا الأسلوب وجهة نظرٍ بديلة تتمثل في المنظور الحرماني، الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمعٍ محلي. ويتناول الاهتمام بعملية التنمية هذين المنظورين، ولقد اهتمت تقارير التنمية البشرية المتعاقبة بكلا الأسلوبين في النظر إلى التقدم (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص.11).

من خلال هذا المفهوم بدا جلياً بأنّ الفقر لا يمكن تقليصه في بُعدٍ واحد من أبعاد الحياة البشرية (الدخل) رغم أهميته، فالدخل يركز على أحد الأبعاد المهمة للفقر، إلا أنّه لا يعطي إلا صورةً جزئية للعديد من السبل التي يمكن أن تبتلى بها حياة البشر، ففقر الحياة والفرص أو الفقر البشري ذو طابع متعدد الأبعاد، كما أنّ محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد (UNDP, 1997, p.16).

والفقر بهذا المعنى رغم أنّه يشتمل ضمنياً في عناصره منظور الدخل Income Perspective، ومنظور الحاجات الأساسية Basic Needs Perspective، إلا أنّه يستند بشكلٍ خاص إلى منظور القدرة Capability Perspective التي تعني «عدم الاقتصار على حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضاً في عدم توفر الفرص الحقيقية لكي يعيش حياة لها قيمة، وذلك بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية» (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2002، ص.20).

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أنّ مفهوم الفقر يُنظر إليه من ثلاثة مناظير:

1- منظور الدخل Income Perspective: لا يكون الشخص فقيراً إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد[43]. وقد اعتمدت بلدانٌ كثيرة خطوطاً للفقر لرصد التقدم المحرز في معدل انتشار الفقر. وغالباً ما يحدد خط الفقر الشامل من حيث الحصول على الدخل الكافي من أجل كمية محددة من الغذاء (UNDP, 1997, p.16).

وخط الفقر Poverty Line هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنّها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنّها غير فقيرة (بدران، 2004ب، ص.2). ويحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة (باقر، 2005أ، ص.4). وهنالك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها:

أ- خط الفقر المدقع أو حد الكفاف Abject Poverty Line: يُعرّف خط الفقر المدقع، الذي يطلق عليه تسمية خط الفقر الشديد أيضاً، بأنّه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية (بدران، 2004ب، ص.3).

ب- خط الفقر المطلق أو حد الكفاية Absolute Poverty Line: يُعرّف خط الفقر المطلق، الذي يطلق عليه تسمية خط الفقر العام أيضاً، بأنّه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات (بدران، 2004ب، ص.3).

ج- خط الفقر النسبي Relative Poverty Line: يعتمد خط الفقر النسبي على أنّ من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، واختلف في تحديد هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشر الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي (بدران، 2004ب، ص.3). وفيما يتعلق بالدخل، يعتبر الشخص فقيراً فقراً مطلقاً إذا كان دخله أقل من خط فقر الدخل المحدد، في حين يعتبر فقيراً فقراً نسبياً إذا كان ينتمي إلى واحدة من أدنى فئات الدخل (مثل أفقر نسبة 10%) (UNDP, 1997, p.13). ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنّ خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنّه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين (علي، 2002، ص.3).

---

[43] يمكن تعريف خط الفقر Poverty Line من وجهة نظر اقتصادية بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة، لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وهو مستوى الدخل (الإنفاق) اللازم لمواجهة الاحتياجات الغذائية، وغير الغذائية الضرورية لحياة الإنسان، حيث إن تصور الدخل عند هذا المستوى سيؤثر سلباً في كفاية الإنسان في العمل والإنتاج، كما أنّ ذلك سيؤدي إلى تدهور حالته ومستواه الصحي والنفسي مستقبلاً، مما يباعد بينه وبين المتطلبات الدنيا للإنسان الذي يستطيع القيام بدور إيجابي في المجتمع، وهذا الأسلوب هو الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو الأسلوب المعتمد من قبل البنك الدولي (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2005أ، ص.7).

د- خط الفقر الاجتهادي Subjective Poverty Line: يعتمد خط الفقر الاجتهادي على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقاً لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأنّ دخلهم أو إنفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعياً. وتوجد طرائق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة (بدران، 2004ب، ص.4).

هـ- خط الفقر الدولي (خط الفقر المستخدم في المقارنات الدولية): يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنات الدولية، ويعتبر البنك الدولي أنّ خط الفقر المدقع هو ما يعادل إنفاق 2.15 دولار أمريكي للفرد في اليوم (أو مقدار الغذاء البالغ أقل من 2100 سعرة حرارية في اليوم[44])، وكذلك 3.65 دولار في اليوم، و6.85 دولار في اليوم (World Bank, 2024d, 2024e)، ويتم تقييم الدولار مستخدمين تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017[45]. وبناءً على ذلك يتم تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقهم دون خط الفقر (فقراء) ومن يقع فوق خط الفقر (غير فقراء) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص.31).

2- منظور الاحتياجات الأساسية[46] Basic Needs Perspective: الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية. وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان، يتجاوز كثيراً الافتقار إلى الدخل الشخصي. وهو يتضمن الحاجة إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع المحلي للحيلولة دون سقوط الناس في وهدة الفقر. وهو يسلم أيضاً بالحاجة إلى توفير فرص العمل والمشاركة (UNDP, 1997, p.16).

3- منظور القدرة Capability Perspective: يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء، ولا تتاح للشخص فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء وتتراوح صور الأداء ذات الصلة بهذا التحليل بين تلك ذات الطابع المادي مثل الحصول على الغذاء الجيد، والكساء والمأوى الملائمين، وتجنب الاعتلال الذي يمكن الوقاية منه، وتلك الأكثر تعقيداً المتعلقة بالمنجزات الاجتماعية مثل المشاركة في حياة المجتمع المحلي. ويوفق نهج القدرة بين فكرتي الفقر المطلق Absolute Poverty والفقر النسبي Relative

---

[44] انظر (UNDP & UNDDSMS, 1997, p.12).

[45] تعادل القوة الشرائية (بالدولار) هو القوة الشرائية لعملة البلد أي عدد الوحدات اللازمة من هذه العملة لشراء نفس سلة السلع والخدمات التي يشتريها الدولار الأمريكي (وهو العملة المرجعية) في الولايات المتحدة (أو سلة مماثلة من السلع والخدمات). وبعبارة أخرى يشير تعادل القوة الشرائية إلى سعر الصرف الذي يأخذ في الاعتبار فروق الأسعار بين الدول، مما يتيح إجراء مقارنات لحجم الإنتاج والقيم الحقيقية للدخل والفقر وعدم المساواة وأنماط الإنفاق بين الدول. وباستخدام تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، يتمتع الدولار الأمريكي الواحد بقوة شرائية في الاقتصاد المحلي تعادل دولاراً أمريكياً واحداً في الولايات المتحدة الأمريكية. (انظر (UNDP, 1998, p.220) و(UNDP, 2001, p.135) و(UNDP, 2009, p.212)).

[46] الاحتياجات أو الحاجات الأساسية للإنسان Basic Human Needs هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حياً وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة (بدران، 2004ب، ص.1).

Poverty[47] حيث إنّ الحرمان النسبي من حيث الدخول والسلع يمكن أن يؤدي إلى حرمان مطلق في القدرات الدنيا (UNDP,1997, p.16).

يقوم مفهوم الفقر في التنمية البشرية على كل منظور من هذه المناظير لكنه يستند بوجهٍ خاص إلى منظور القدرة. ففي مفهوم القدرة لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضاً في عدم توفر فرصة حقيقية له ـــ بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية ـــ لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمتها، كما أشير أعلاه. وفي مفهوم القدرة يكون التركيز على الوظائف التي يمكن أو لا يمكن لأي شخص أن يؤديها في ضوء ما لديه من فرص. وتشير هذه الوظائف إلى مختلف الجوانب القيمة التي يمكن للشخص أن يحققها أو يمثلها، ومن بينها الحياة الأطول، والصحة الجيدة، والتغذية السليمة، وحسن الاختلاط مع الآخرين في المجتمع المحلي وما إلى ذلك. ويركز مفهوم القدرة على توظيف المعلومات، التي تقترن، حيثما أمكن، بالنظر في الخيارات التي كانت متاحة للمرء لكنه لم يشأ الاستفادة فيها. وعلى سبيل المثال، يمكن التمييز بين حالة الشخص الغني الذي يتمتع بصحة جيدة والذي يصاب بسوء التغذية بسبب الصوم، وحالة الشخص الذي يضطر إلى الإصابة بسوء التغذية بسبب ضيق ذات اليد أو نتيجة لإصابته بمرض طفيلي (UNDP, 1997, p.16). وعليه فإنّ الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل. فالأهم من ذلك أنّ الفقر يعني قصور القدرة الإنسانية (UNDP & UNDDSMS, 1997, p.5).

وهكذا نجد أن معالجة التنمية البشرية وإستراتيجيتها تعرضت إلى تغيرات من عقد إلى آخر:

1- في خمسينيات القرن العشرين كان هناك تركيز على نواحي الرفاهية الاجتماعية للبشر.

2- في ستينيات القرن العشرين عومل البعد البشري على أنه العنصر المتبقي للتنمية، ولم تتعرض إستراتيجية هذا العقد إلى تغيرات في هدف التنمية البشرية حيث كان التركيز على الأبعاد الاقتصادية.

3- في سبعينيات القرن العشرين صار التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، على الرغم من أن التطور الذي شهده الفكر في الستينيات دفع إستراتيجية العقد الثاني إلى تخصيص قسم خاص للتنمية البشرية.

4- في ثمانينيات القرن العشرين اكتفت إستراتيجية العقد الثالث بمعالجتها ضمن قطاعات التنمية الاجتماعية، ومع ذلك فشلت الإستراتيجية في أهدافها المتواضعة وأصاب هذا البعد الإهمال تحت وطأة المصاعب الاقتصادية.

5- شهدت تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن تأكيداً جديداً على الأبعاد الاقتصادية، ومن ثم على قضايا الموارد البشرية والسكان والفقر، واعتبر العنصر البشري ليس فقط أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية، ولكن أيضاً الغاية والهدف النهائي لهذه التنمية.

---

[47] الفقر المدقع Abject Poverty هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية. والفقر المطلق Absolute Poverty هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً. أما الفقر النسبي Relative Poverty فقد عرفه البعض باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيراً فقراً نسبياً، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل (بدران، 2004أ، ص.7).

الفصل الثالث: أبعاد التنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية

سبق الإشارة في المبحث الثاني من الفصل الثاني على أن التركيز الأساسي للتنمية البشرية يتضمن بعدين، الأول منها: يعبر عن تشكيل القدرات البشرية للسكان، من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارة، أما الثاني: هو تمكن الأفراد من الانتفاع بقدراتهم المكتسبة للارتقاء بنوعية حياتهم في المجالات المختلفة، وهنا يكون لبناء القدرات وتغيير الخصائص السكانية الاعتبار الأساسي في برامج التنمية البشرية، وكذلك لتمكين البشر وإتاحة الفرص من خلال الهياكل الملائمة، للمشاركة في اتخاذ القرار وإشباع الاحتياجات وتحسين نوعية الحياة كعناصر مهمة في هذا المجال (العربي، 1997). ومن الناحية الإجرائية تعني التنمية البشرية تحسين مستويات الصحة والتعليم والتدريب والمهارة، وتوسيع فرص المشاركة، والحصول على العمل، والاندماج في الحياة الاجتماعية العامة في المجتمع (الخضوري، 2002، ص.2).

علاوة على ذلك، يمكن الوقوف على أوضاع التنمية البشرية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، التي تقوم على الأرقام والنسب الإحصائية، وكذلك بعض المؤشرات الكيفية، التي توضح الأوضاع الراهنة. ورغم الاختلاف بين الباحثين على تحديد المؤشرات التي تكشف عن التنمية البشرية فإنه من الثابت وجود اتفاق على بعض المؤشرات العامة ذات الطبيعة الموضوعية، خاصة في الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية. وأحياناً يستخدم مؤشر واحد للدلالة على جانب واحد من جوانب التنمية البشرية، ولكن جرت العادة على استخدام مجموعة من المؤشرات للدلالة على حالة التنمية البشرية في مجتمع معين. ورغم أهمية الاستعانة بهذه المؤشرات فإن هناك حاجة إلى إبراز صور التفاعل والتداخل القائم بينها، وتحديد الوزن النسبي لكل منها، ولذلك غالباً ما يستخدم الدليل التركيبي للتنمية البشرية، وما يتضمنه من مؤشرات (عامر، 2000، ص.642).

ودون الدخول في تفاصيل حول بناء الدليل المركب للتنمية البشرية، الذي سنتطرق إليه في الفصل الرابع، فإن هناك مجموعة من المؤشرات العامة تضم ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق. ويتم التعبير عن التقدم أو التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الولادة، وعن المعرفة بمتوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع. أما الدخل أو مستوى المعيشة اللائق فيتم تحديده من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) (UNDP, 2024c, p.1-3-4).

وبغض النظر عن الجدل الدائر في مدى قدرة هذه المؤشرات الثلاثة على الإفصاح عن حالة التنمية البشرية فإن هناك اتجاه قوي للاعتماد على مؤشرات متعددة اقتصادية وصحية وتعليمية واجتماعية وثقافية وسياسية، يمكن استخدامها بطرق متباينة للكشف عن أوضاع التنمية البشرية أو جانب من جوانبها في مجتمع معين (الخضوري، 2002، ص.5).

على ضوء ذلك، يمكن تحديد أبعاد التنمية البشرية على النحو التالي:

- البعد الديمغرافي (السكاني).
- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.

والتي سنكتفي بدراستها أدناه.

وهناك أيضاً البعد السياسي، والبعد الثقافي، والبعد البيئي.

تترابط هذه الأبعاد المختلفة معاً لتحقيق التنمية البشرية التي تحقق الاستدامة والاعتماد على الذات، وترتبط كذلك بالتأثير المباشر على الأوضاع السكانية واتجاهات تطورها وديناميات حركتها. وتظهر من خلال مؤشرات متعددة، يمكن قياسها والتعرف عليها بصورة إجرائية في الواقع العملي في شكل أرقام ونسب تعبر عن أوضاع التنمية البشرية في مجتمع معين (الخضوري، 2002، ص.4). ولكل مؤشر أهمية خاصة بالنسبة للتنمية البشرية خاصة في مجال انعكاسها على الأوضاع السكانية، التي تمثل محور اهتمام البحث الراهن، والتي سوف نسعى إلى تفصيلها أدناه.

المبحث الأول: الأبعاد الديمغرافية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية

يقصد بالأبعاد الديمغرافية للتنمية البشرية حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم وخصائصهم في المجتمع. وتظهر التنمية البشرية في صورة مكونها السكاني من خلال مدى ملائمة حجم السكان في استغلال الموارد المتاحة وكذلك في مدى التوازن في الكثافة السكانية والمناطق المختلفة[48].

تتضمن المؤشرات السكانية حجم السكان، ومعدل النمو السكاني، ومعدل الزيادة الطبيعية، والكثافة السكانية، ومعدل المواليد الخام، ومعدل الوفيات الخام، ومعدل الخصوبة الكلية، ومعدل خصوبة المراهقات، ومعدل التكاثر الصافي، ونسبة توزيع السكان بين الريف والحضر، والتركيب العمري والنوعي للسكان، ومعدل الإعالة، واتجاهات الهجرة...الخ (الخضوري، 2002، ص.5).

ويمكن تحليل هذه الأبعاد الديمغرافية وانعكاساتها في التنمية البشرية فيما يلي[49]:

أولاً- حجم السكان ومعدل النمو السكاني في الدول العربية:

يشير حجم السكان[50] إلى إجمالي عدد السكان في المجتمع عند نقطة زمنية معينة، وهو عدد مطلق تظهر دلالته بالمقارنة مع المساحة الجغرافية أو الإقليم وأهميته الإستراتيجية والموارد المتاحة، ومدى استغلالها، وطبيعة هذه الموارد، وقدرتها على إشباع الاحتياجات السكانية. ويظهر حجم السكان في أي مجتمع عادة عن طريق إجراء التعدادات السكانية، ويوضح التغيرات التي طرأت على حجم السكان التي حدثت عبر الزمن، ومعدلات الزيادة أو النقص. ويؤثر في حجم السكان ثلاثة مؤشرات هامة ذات دلالة في أوضاع التنمية البشرية في المجتمع وهي معدلات المواليد، والوفيات الخام والنوعية، واتجاه ومعدلات الهجرة من وإلى المجتمع. ومن المعروف أن زيادة المواليد مع انخفاض الوفيات يؤدي إلى النمو السريع في الزيادة السكانية، كذلك يؤدي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة إلى دفع السكان للهجرة من المجتمع للبحث عن فرص عمل في مجتمعات أخرى، وكذلك يرتبط انخفاض معدل الوفيات الخام والنوعية بالتحسن في الخدمات الطبية ومستوى المعيشة بصفة عامة. ويمكن من خلال تتبع أوضاع النمو السكاني في مجتمع ما الوقوف على بعض مؤشرات التنمية البشرية في هذا المجتمع واتجاهات تطوره (الخضوري، 2002، ص.6).

تعتبر العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية، حيث يؤثر عدد سكان الدولة ومعدلات نموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي على إمكانات التنمية بوجه عام، وعلى فرص تحسين نوعية الحياة والحد من الفقر بشكل خاص (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.هـ). وهذه العلاقة التفاعلية بين السكان والتنمية جعلت

---

[48] لمزيد من التفصيل حول المكون السكاني ودوره في التنمية الاجتماعية بصفة عامة، والبشر على وجه الخصوص انظر (عبد الحكيم وغلاب، 1998) و(Uraga, 1999, pp.773-779).

[49] في مجال المؤشرات الاجتماعية انظر (Colin, 1994, p.28-29).

[50] يمثل مفهوم حجم السكان مقولة سكانية واسعة الشمول، تمتد لتغطي جميع الأبعاد الكمية والنوعية للموارد البشرية، وتعد الأساس في حساب واستنباط الكثير من المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويشير معدل النمو السكاني إلى السرعة التي يتزايد فيها عدد السكان، ويلخص كل التغيرات الكمية والنوعية الطارئة على خصائصهم وتركيبهم (علي، أبو الشامات، المبيض، الضرير، وخليفة، 2001، ص.4-5).

من الصعب على العديد من الدول الخروج من الحلقة المفرغة حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى ضعف التنمية وزيادة معدلات الفقر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البيئة التي تغيب فيها التنمية ويزداد فيها الفقر ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية (عثمان، 2006، ص.14). والواقع أن النظرية الاقتصادية لم تنجح حتى الآن في حسم الجدل الدائر حول طبيعة العلاقة بين السكان والتنمية، كما ذكرنا سابقاً. فهناك فريق من الاقتصاديين يرى أن الزيادة السكانية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بمعنى أنه كلما زاد معدل النمو السكاني انخفض معدل النمو الاقتصادي، في حين يرى فريق آخر أن الزيادة السكانية هي سبب من أسباب النمو الاقتصادي وليست عائقاً أمامه، بينما يؤكد فريق ثالث على عدم وجود علاقة واضحة بين النمو السكاني من جانب وبين النمو الاقتصادي من جانب آخر، وإنما يتوقف اتجاه العلاقة بينهما على محددات أخرى، يأتي في مقدمتها خصائص السكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم الجغرافي، وكذلك البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد محل الدراسة. وبعيداً عن الجدل الفكري، نجد أن تجارب الدول المختلفة قد أكدت على أن الزيادة السكانية – مثلها مثل العديد من الظواهر الطبيعية – تحمل في طياتها تحديات وفرص، ومن ثم تصبح مهمة صانعي السياسات ومتخذي القرارات هي كيفية تدنية الخسائر وتعظيم المكاسب الناجمة عن الزيادة السكانية (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.ه).

وتمثل الموارد البشرية جوهر عملية التنمية ومحور ارتكازها، حيث تدور عجلتها من أجل إشباع متطلباتهم وتحسين أحوالهم المعيشية، كما يعتبر العنصر البشري هو الأداة الفاعلة والواعية المسؤولة عن صناعة التنمية واستخدام وتوظيف مختلف مواردها الأخرى للحصول على المنافع المتولدة عنها من السلع والخدمات ضمن العمليات والأنشطة الإنتاجية المختلفة. ومع ما حققته البشرية من تطورات علمية وتكنولوجية كبيرة في شتى المجالات، لم تعد الكتلة السكانية وحدها هي العامل الأكثر أهمية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والحضاري، وإنما أصبحت الاعتبارات النوعية للسكان وخصائصهم ومستوياتهم المعرفية والتعليمية، ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بين العوامل البالغة الأثر في تكوين قدرة الشعوب على الإبداع والابتكار ومن ثم تحديد حظوظهم من الرقي والتقدم. في هذا الإطار فإن الكتلة البشرية في أي مجتمع من المجتمعات، بما تتميز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكل عاملاً دافعاً للتنمية أو عاملاً مثبطاً ومعيقاً لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في الدول النامية عامة، وفي الدول العربية على وجه الخصوص. وتعتبر كفاءة الموارد البشرية، وليس حجمها، إحدى الركائز الأساسية للاقتصاديات الصاعدة (صندوق النقد العربي، 2019، ص.36). وتتجلى مظاهر محدودية الاهتمام بالتخطيط لرفع كفاءة الموارد البشرية العربية في عدم الاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة العربية المتاحة بسبب ارتفاع البطالة وخاصة بين المتعلمين، إضافة إلى هجرة بعض التخصصات العلمية والمهنية النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2016، ص.44).

ويعتبر السكان ركيزة رأس المال البشري والذي يعرف بأنه مجموع المهارات، والمؤهلات، والخبرات المتراكمة بالإضافة إلى الصحة والقدرات البدنية والعقلية المتوفرة لدى كل شخص على حدة ثم لدى مجتمع ما، وهي التي تحدد كفاءته وقدرته على العمل والإنتاج لذاته أو للآخرين. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يعد رأس المال البشري

أهم عوامل النمو والإنتاج (صندوق النقد العربي، 2020، ص.40–41). وقد بين مانكيو Mankiw ورومر Romer وويل Weil (1992) أن التفاوت في رأس المال البشري عبر البلدان – إلى جانب رأس المال العيني ونمو السكان – مسؤول بالدرجة الأولى عن الكثير من الاختلافات في النمو الاقتصادي، إلا أن تقديرهم لرأس المال البشري لبلد ما بالاعتماد على نسبة سكانه الذين حصلوا على تعليم ثانوي يظل موضع انتقادات حادة خاصة بعد الثورة الرقمية والمعرفية التي عرفها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي. وقد أوجد البنك الدولي مؤشراً جديداً أسماه مؤشر رأس المال البشري HCI (Human Capital Index) تتراوح قيمته بين 0 و1، ويحسب الفجوة بين الواقع المعاش في بلد ما والحالة المثلى في مجال الصحة والتعليم. وبعبارة أخرى، يقدر هذا المؤشر مجمل المهارات والكفاءات والصحة البدنية والعقلية، مقارنة بالحالة المثلى، التي يمكن لطفل ما أن يكون قد حصل عليها عند وصوله سن الثامنة عشرة بالنظر لمستوى أداء وكفاءة نظامي الصحة والتعليم في البلد الذي سيتربى فيه (صندوق النقد العربي، 2020، ص.41). وتتصدر سنغافورة مؤشر رأس المال البشري لعام 2020، حيث جاءت في المرتبة الأولى (على مستوى 174 دولة) وبقيمة 0.879، بينما تحتل أول دولة عربية، وهي الإمارات، الترتيب 43 وبقيمة 0.673، تليها البحرين في المرتبة 46 وبقيمة 0.652، ثم قطر وعمان والسعودية والكويت في المراتب 49، و64، و84، و88 على التوالي، وبقيم 0.638، و0.608، و0.576، و0.563 على الترتيب، في حين جاءت الأردن والجزائر وتونس ولبنان والمغرب ومصر والعراق وجزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن في المراتب 90، و98، و102، و104، 110، و115، و143، و145، و157، و160، و161 على التوالي، وبقيم 0.553، و0.535، و0.517، و0.515، و0.504، و0.494، و0.408، و0.405، 0.382، و0.377، و0.373 على الترتيب (World Bank, 2024h). وتساعد نظرية رأس المال البشري، والتي ساهمت بشكل كبير في تجديد اقتصاديات التنمية، في فهم السبب الكامن وراء تباين معدلات النمو في دول لا تختلف كثيراً من حيث الموارد الطبيعية والبنى التحتية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لا تزال تعاني من تدني مستويات الإنتاجية فيها وضعف ترتيبها في المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالابتكار والمعرفة، وهو ما يؤكد على ضرورة الاعتناء برأس المال البشري فيها والسعي إلى القفز بمستوياته عبر سياسات محكمة في مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي والصحة وتشجيع التميز (صندوق النقد العربي، 2020، ص.41).

للمنطقة العربية ملامح ديمغرافية غير متجانسة، إذ يمر كل بلد بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي. ويعود ذلك إلى مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل بلد (Tabutin & Schoumaker, 2012)، بالإضافة إلى التحركات السكانية بين بلدان المنطقة وإلى خارجها. وتتفاوت بلدان المنطقة في الوقت الراهن تفاوتاً ملحوظاً من حيث أحجام السكان ومعدلات النمو السكاني والتركيبات السكانية، بما في ذلك حسب العمر ونوع الجنس. ويحدد هذه السمات تطور ثلاثة من مكونات التغير الديمغرافي الرئيسية، هي الخصوبة والوفيات والهجرة الخارجية، بما في ذلك هجرة اليد العاملة ونزوح السكان المتأتي عن النزاعات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.17).

ويعتبر فهم التغير الديمغرافي من المنظور السياساتي أمراً بالغ الأهمية، لأنه يؤثر على كافة جوانب الحياة تقريباً وله تداعيات هامة على سوق العمل والنمو الاقتصادي واحتياجات الإسكان والطلب على التعليم

والصحة والخدمات الاجتماعية. وقد اتبعت التحولات الديمغرافية في المنطقة العربية النمط الاعتيادي، نمط انخفاض سريع في معدل الوفيات، يعقبه انخفاض متأخر في الخصوبة. وقد بدأ انخفاض معدل الوفيات في ستينات القرن الماضي، وبعد عقدين تقريباً، بدأت الخصوبة في الانخفاض في عدة بلدان (Rashad, 2000). وأدى التفاوت في سرعة التحول الديمغرافي بين البلدان، بالتضافر مع أنماط فريدة في الهجرة، تشمل الهجرة الجماعية للقوى العاملة والنزوح القسري للسكان، إلى نوع من الاستقطاب في الملامح الديمغرافية، وإلى فوارق كبيرة في معدلات النمو السكاني بين بلد وآخر. فالمنطقة تضم في الواقع إحدى أدنى وأعلى معدلات النمو السكاني الوطني في العالم (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.18).

يؤلف الوطن العربي وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة بالإضافة إلى الشعور القومي عند أبنائه بالانتماء إلى الأمة العربية والوطن العربي الواحد؛ وهذه الوحدة الاقتصادية الاجتماعية ترتكز على بنية سكانية متوازنة تجمع خصائص الدول العربية ويصبح التمايز بينها تمايزاً في نطاق الكل. فقد ارتفع حجم سكان الوطن العربي من نحو 226 مليون نسمة في عام 1990 إلى نحو 364 مليون نسمة في عام 2010 حتى وصل إلى نحو 473 مليون نسمة في عام 2023، (جدول (3-1)).

نتيجة لهذه الزيادة الكبيرة، أصبح العرب في عام 2023 يمثلون نحو 5.90% من سكان العالم، بعد أن كانوا يمثلون نحو 4.27% في عام 1990[51]، في الوقت الذي تشكل فيه المساحة الجغرافية نحو 9% من إجمالي المساحة الجغرافية العالمية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2025ب). وبذلك يحتل الوطن العربي ككل المرتبة الثالثة بين المجموعات السكانية العالمية، إذ يأتي في الترتيب بعد الهند (1429 مليون نسمة) والصين (1411 مليون نسمة) في عام 2023، بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة عالمياً في عام 1990 بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية[52]، وذلك بسبب ارتفاع معدلات نمو سكان الوطن العربي مقارنة مع معظم دول العالم، وخاصة المتقدمة؛ مع العلم أن الوطن العربي يشكل ثاني مساحة جغرافية في العالم بعد دولة روسيا[53].

---

[51] حسبت بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024h).

[52] انظر (World Bank, 2024h).

[53] تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 13.43 مليون كم^2؛ والوطن العربي بهذا، أكبر من مساحة الصين (9.39 مليون كم^2)، ومن الولايات المتحدة الأمريكية (9.15 مليون كم^2). ويعادل نحو ثلاثة أمثال مساحة الاتحاد الأوروبي (4 مليون كم^2)، ونحو أربعة أمثال مساحة الهند (2.97 مليون كم^2)، ونحو 38 مثل مساحة ألمانيا (0.35 مليون كم^2)، ولا تفوقه من حيث المساحة سوى روسيا الاتحادية (16.38 مليون كم^2) ((المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2025ب) و(World Bank, 2024h)).

جدول (3–1): عدد السكان ومعدل النمو السكاني (%) وعدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان والكثافة السكانية في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	عدد السكان (ألف نسمة)			معدل النمو السنوي للسكان (%)		عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان*	الكثافة السكانية (نسمة/كم^2)*	
		1990	2010	2023	2013-2023	2022-2023	2013-2023	العامة 2023	الفيزيولوجية 2023
تنمية بشرية مرتفعة جداً									
17	الإمارات	1900	8482	9517	1.76	4.26	39	127	11605
34	البحرين	517	1214	1486	2.33	3.41	30	2041	19605
40	السعودية	16005	29412	36947	1.89	3.56	37	15	192
41	قطر	442	1714	2716	3.04	1.73	23	257	4026
49	الكويت	1675	2943	4310	2.2	8.1	32	272	3226
59	عمان	1805	2882	4644	2.97	4.68	23	17	225
تنمية بشرية مرتفعة									
92	ليبيا	4237	6492	6888	1.93	1.7	36	4	403
93	الجزائر	25518	35856	45606	1.98	1.73	35	19	112
99	الأردن	3481	6931	11337	3.56	1.89	19	129	1125
101	تونس	8440	10895	12458	0.84	0.19	83	75	246
105	مصر	57215	87252	112717	2.2	1.51	32	105	1491
109	لبنان	3594	4996	5354	-0.99	-2.48		550	856
111	فلسطين	1978	3786	5166	2.39	2.39	29	871	4508
تنمية بشرية متوسطة									
121	المغرب	24571	32465	37840	1.04	0.96	67	53	429
128	العراق	17658	31265	45505	2.13	2.54	33	103	907
152	جزر القمر	431	656	852	2	1.79	35	380	639
157	سورية	12409	22338	23227	-0.4	2.37		128	388
تنمية بشرية منخفضة									
164	موريتانيا	2006	3419	4863	2.43	2.38	29	5	12
170	السودان	21091	33740	48109	2.88	2.64	24	26	53
171	جيبوتي	577	919	1136	1.47	1.18	47	50	38431
186	اليمن	13375	24744	34450	2.6	2.29	27	62	2246
193	الصومال	6999	12027	18143	3.51	3.1	20	29	42
الدول العربية		225923	364428	473272	2.02	2.13	34	35	170

* حسبت من قبل الباحثة

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2025ب) و(صندوق النقد العربي، 2025، ص.347-348) و(World Bank, 2024h).

ويتصف توزع السكان في الوطن العربي بالتركز الشديد حيث يمثل السكان في خمس دول، وهي مصر والسودان والجزائر والعراق والمغرب نحو 61.23% من مجمل سكان الوطن العربي في عام 2023، في حين أن سكان مصر بمفردها يمثلون نحو 23.82%، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 113 مليون نسمة، ويفوق عدد السكان في

ست دول العشرين مليون نسمة لكل منها، وهي الجزائر والسودان والعراق والمغرب والسعودية واليمن. أما الدول التي لا يتعدى سكانها 2 مليون نسمة فهي البحرين وجيبوتي وأقل من مليون جزر القمر، (جدول (3–1)).

إلا أن هذا التزايد السكاني في الوطن العربي لا يعني كثافة سكانية مرتفعة، حيث أن ما يميز المنطقة العربية ضعف الكثافة السكانية عموماً، بالمقارنة مع سائر الأقاليم الأخرى في العالم، كما يغلب عليها تشتت التجمعات السكانية الريفية وصغر حجمها (صندوق النقد العربي، 2025، ص.54). ففي عام 2023 وصلت الكثافة السكانية (الكثافة العامة) في الوطن العربي إلى 35 نسمة/كم² في عام 2023، بينما بلغت 37 نسمة/كم² في الولايات المتحدة الأمريكية، و152 نسمة/كم² في الصين، و475 نسمة/كم² في الهند، و239 نسمة/كم² في ألمانيا، وذلك في عام 2023 (World Bank, 2024h). وتتميز البحرين بأعلى كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغت في عام 2023 نحو 2041 نسمة/كم²، تليها لبنان 550 نسمة/كم²، ثم جزر القمر 380 نسمة/كم²، والكويت 272 نسمة/كم²، وقطر 257 نسمة/كم²، بينما لا تتجاوز الكثافة العامة 5 نسمة/كم² في موريتانيا، و4 نسمة/كم² في ليبيا، (جدول (3–1)).

وفي حال استبعاد المناطق الصحراوية الجافة وشبه الجافة (أقل من 100 ملم سنوياً) في الوطن العربي ومساحتها وسطياً 900 مليون هكتار، ترتفع الكثافة السكانية إلى 105 نسمة/كم² في عام 2023. وإذا نسبنا إجمالي السكان إلى إجمالي الأراضي القابلة للزراعة، ومساحتها نحو 273 مليون هكتار في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2025ب)، ترتفع الكثافة السكانية (الكثافة الفيزيولوجية) مرة أخرى لتصل إلى نحو 170 نسمة/كم² في عام 2023؛ ونجد أن جيبوتي تتميز بأعلى كثافة فيزيولوجية بين الدول العربية، حيث بلغت نحو 38431 نسمة/كم²، تليها البحرين 19605 نسمة/كم²، ثم الإمارات 11605 نسمة/كم²، وقطر 4026 نسمة/كم²، والكويت 3226 نسمة/كم²، واليمن 2246 نسمة/كم²، بينما بلغت الكثافة الفيزيولوجية في ليبيا 403 نسمة/كم²، وفي السودان 53 نسمة/كم²، وفي الصومال 42 نسمة/كم²، وفي موريتانيا 12 نسمة/كم²، وذلك في عام 2023 (جدول (3–1)).

يعتبر معدل النمو السكاني في المنطقة العربية، والبالغ نحو 2.02% خلال المدة 2013–2023، ونحو 2.13% بين عامي 2022 و2023، مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة، عدا أفريقيا جنوب الصحراء. وبالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني لجملة الدول العربية، فإنه يلاحظ أنه انخفض من 3.19% خلال المدة 1970–1980 إلى 3.02% خلال المدة 1980–1990، ثم إلى 2.42% خلال المدة 1990–2000، وإلى 2.41% خلال المدة 2000–2010، حتى وصل إلى 2.03% خلال المدة 2010–2023؛ علماً أنه بلغ 2.75% خلال المدة 1960–1970. وتزيد هذه المعدلات كثيراً على المعدلات المماثلة لسكان دول العالم، باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء، والدول ذات الدخل المنخفض، والدول الأقل نمواً (World Bank, 2024h). ويرجع انخفاض معدل النمو السكاني في الوطن العربي إلى أسباب كثيرة من بينها تحسن مستويات التعليم، ومستويات المعيشة، وتطبيق برامج لتخطيط الأسرة، وارتفاع نسبة التحضر، بدرجة ارتفع معها الميل نحو الأسر ذات الحجم الصغير، بالإضافة إلى تحسن مستويات تعليم المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي خارج المنزل...الخ (صندوق النقد العربي، 1999، ص.19).

حققت الكويت أعلى معدل نمو سكاني بين الدول العربية بين عامي 2022 و2023 بنحو 8.10%، كما ارتفع معدل النمو السكاني خلال نفس المدة في الإمارات والصومال والسعودية والبحرين وعمان عن 3%، بينما حققت بعض الدول العربية مثل السودان وسورية والعراق وفلسطين وموريتانيا واليمن معدلات نمو أقل بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، حيث تراوح النمو السكاني فيها بين 2.29% و2.64%. وتراوح بين 1.2% و1.9% في كل من جيبوتي ومصر وليبيا والجزائر وقطر وجزر القمر والأردن، ووصل إلى أدنى مستوياته في تونس والمغرب ولبنان، حيث بلغ 0.19% و0.96% و-2.48% على التوالي، (جدول (3-1)). وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لبعض الدول (تونس والمغرب) لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها، وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما يترتب على ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة العمرية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.43). ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية مجتمعة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في بعض هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية الأخرى. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتعود معدلات النمو السكاني المرتفعة، بالأساس، إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة الخارجية (صندوق النقد العربي، 2025، ص.54) نتيجة تدفق المزيد من العمالة الوافدة (صندوق النقد العربي، 2017، ص.55).

يعتبر معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً أحد التحديات الرئيسية التي تواجه غالبية الدول العربية، ويحد من قدرتها للوصول إلى تركيبة سكانية مواتية للتنمية من حيث الحجم والهيكل العمري. ويسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، وارتفاع الطلب على الخدمات العامة، مما يشكل عبئاً متزايداً على تنمية الاقتصادات العربية وينعكس سلباً على قدراتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم (صندوق النقد العربي، 2009، ص.32)؛ كما يسهم معدل النمو السكاني المرتفع في زيادة معدلات البطالة والفقر (صندوق النقد العربي، 2008، ص.29).

وفي حال استمرار معدل النمو السكاني المذكور في المنطقة العربية، والبالغ 2.02% خلال المدة 2013-2023، لعقود أخرى قليلة مقبلة، فإن ذلك سيعني مضاعفة عدد السكان كل 34 عاماً، وهي مدة قصيرة جداً حيث يحتاج عدد سكان العالم إلى 66 عاماً. وتختلف الدول العربية فيما بينها في هذا الصدد، وذلك انعكاساً لتباين معدل النمو السكاني بها بطبيعة الحال، وتتراوح المدة اللازمة لمضاعفة السكان في الدول العربية بين 19 عاماً في الأردن و83 عاماً في تونس، (جدول (3-1))؛ الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تخطيط برامج التنمية، ومقدار ما يلزم توفيره لهم من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وثقافية.

وبالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الدول العربية لخفض معدل نمو السكان من خلال نشر أساليب التخطيط الأسري، وتوفير البدائل في أساليب منع الحمل، وحملات التوعية المكثفة، فإن هنالك عدداً من العوامل تدفع هذا المعدل إما إلى الثبات بمستواه المرتفع أو إلى زيادته. وأهم هذه العوامل ارتفاع معدلات الخصوبة، مع انخفاض معدلات الوفيات أو ثباتها النسبي، والهجرة الخارجية. وسوف يتم مناقشة هذه العوامل.

1- ارتفاع معدلات الخصوبة:

تعتبر الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني، وهي تشير إلى طبيعة السلوك الإنجابي في المجتمع، وتلعب دوراً أساسياً في زيادة حجم السكان وتغيير خصائصهم وتركيبهم المتوقع. وظاهرة الإنجاب (وإن كانت ظاهرة بيولوجية) إلا أنها تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، كالتركيب العمري، معدلات الزواج، السن عند الزواج، مدة الحياة الزواجية، المستوى التعليمي، مستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، العادات والتقاليد، ...الخ. وتدل المعلومات الإحصائية على أن معدل الخصوبة الكلية Total Fertility Rate في المنطقة العربية انخفض إلى 3.10 مولود حي لكل امرأة في عام 2022، بعد أن كان 3.50 مولود حي لكل امرأة في عام 2010، و5.15 مولود حي لكل امرأة في عام 1990 (جدول (3-2)).

وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلا أنه ما زال مرتفعاً مقارنة بالمعدلات العالمية، إذ بلغ في عام 2022 2.26 مولود لكل امرأة في العالم ككل، و2.43 مولود حي لكل امرأة في الدول النامية، و1.53 مولود حي لكل امرأة في الدول المتقدمة، و1.50 مولود حي لكل امرأة في الدول ذات الدخل المرتفع، و1.59 مولود حي لكل امرأة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و2.65 مولود حي لكل امرأة في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و2.16 مولود حي لكل امرأة في الدول ذات الدخل المتوسط، و1.49 مولود حي لكل امرأة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و1.66 مولود حي لكل امرأة في أوروبا وآسيا الوسطى، و1.84 مولود حي لكل امرأة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و2.22 مولود حي لكل امرأة في جنوب آسيا، و1.56 مولود حي لكل امرأة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و1.45 مولود حي لكل امرأة في دول الاتحاد الأوروبي، في حين بلغ 3.93 مولود حي لكل امرأة في الدول الأقل نمواً، و4.55 مولود حي لكل امرأة في الدول ذات الدخل المنخفض، و4.53 مولود حي لكل امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا نظرنا إلى كل دولة عربية على حدة، فإننا نجد اختلافات كبيرة في معدل الخصوبة الكلية فيها في عام 2022، حيث يتراوح معدل الخصوبة الكلية من دون مستوى الإحلال أو قريب منه (2.1 مولود حي لكل امرأة) في الإمارات وقطر والبحرين وتونس ولبنان والكويت، إلى أكثر من 4 أطفال لكل امرأة في موريتانيا والسودان والصومال، (جدول (3-2)).

كما يلاحظ تراجع معدلات الخصوبة الكلية في الدول العربية سواء التي اتبعت سياسة سكانية محددة أم لم تتبع. وهذا يعني أن ثمة عوامل أخرى غير السياسات السكانية قد أثرت على معدل الخصوبة وأدت إلى تراجعه. ومن هذه العوامل، زيادة الوعي في السلوك الإنجابي، تزايد تعليم المرأة، زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وغير ذلك (الكفري والأشقر، 1997، ص.128).

من الجدير بالذكر أن كل من مصر وتونس انخفض فيها معدل الخصوبة بشكل ملموس، وذلك نتيجة لوجود سياسة سكانية معلنة وصريحة تهدف إلى خفض معدل الخصوبة والحد من تزايد السكان. أما انخفاض معدلات الخصوبة في بعض دول شبه الجزيرة العربية مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات، (جدول (3-2))، فليس هناك من الدلائل ما يشير إلى إتباع هذه الدول سياسة لخفض الخصوبة، بل على العكس من ذلك، إن هذه الدول ذات سياسة غير معلنة تهدف إلى تشجيع التكاثر وزيادة السكان ومعدل النمو السكاني بكافة الوسائل (الكفري والأشقر، 1997، ص.151-152)، فخصوبة السكان الأصليين في هذه الدول لا تختلف في نمطها ومستواها عن

مثيلتها في باقي دول شبه الجزيرة العربية ومعظم الدول العربية الأخرى، ولكن وجود نسبة عالية من السكان الأجانب من العرب وغيرهم، وهم قطاع من المهاجرين العاملين في القطاعات المختلفة، يتصفون بانخفاض مستويات الخصوبة وذلك بسبب ظاهرة الانتقاء العمري النوعي التي تتصف به الهجرة، ومن ثم ينعكس ذلك على متوسط المعدل القومي في الدولة التي يكون سكانها الأصليين أقل من السكان المهاجرين (أبو عيانة، 1993، ص.444).

جدول (3–2): معدل الخصوبة الكلية (مولود لكل امرأة) ومعدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل الخصوبة الكلية (مولود حي لكل امرأة)			معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)		
		1990	2010	2022	1990	2010	2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	4.54	1.79	1.44	25.92	13.67	9.89
34	البحرين	3.76	2.05	1.80	27.36	15.85	11.45
40	السعودية	5.83	2.85	2.39	34.41	21.89	16.92
41	قطر	4.18	2.09	1.78	24.50	10.80	9.09
49	الكويت	3.32	2.26	2.09	22.16	21.20	9.73
59	عمان	6.61	2.94	2.57	36.59	23.42	17.71
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	4.97	2.60	2.40	29.48	23.56	17.30
93	الجزائر	4.56	2.84	2.83	30.76	24.46	20.57
99	الأردن	5.48	3.78	2.79	36.92	28.61	21.62
101	تونس	3.47	2.11	2.06	26.43	18.21	15.60
105	مصر	4.48	3.21	2.88	33.21	27.16	22.11
109	لبنان	3.30	2.13	2.08	27.84	17.57	14.58
111	فلسطين	6.78	4.38	3.44	45.22	33.73	27.69
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	4.02	2.59	2.30	29.23	21.40	17.16
128	العراق	5.88	4.43	3.45	39.41	34.29	27.04
152	جزر القمر	6.50	4.76	3.91	41.99	33.92	28.89
157	سورية	5.38	3.40	2.70	35.93	28.68	20.53
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	6.06	5.04	4.34	40.61	36.77	32.95
170	السودان	6.17	5.02	4.38	43.09	37.50	33.03
171	جيبوتي	5.98	3.39	2.76	38.75	26.12	21.91
186	اليمن	8.61	4.86	3.72	50.64	35.79	29.92
193	الصومال	7.44	7.30	6.20	49.01	47.70	43.09
حسب المناطق							
الدول العربية		5.15	3.50	3.10	35.37	28.11	23.34
أوروبا وآسيا الوسطى		1.96	1.73	1.66	14.88	12.69	10.72
شرق آسيا والمحيط الهادئ		2.60	1.85	1.49	21.56	13.78	9.64
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		3.26	2.19	1.84	27.14	18.38	14.56
جنوب آسيا		4.33	2.81	2.22	33.38	22.98	18.16
أفريقيا جنوب الصحراء		6.30	5.30	4.53	44.41	39.27	34.21
العالم		3.31	2.55	2.26	26.05	20.00	16.65
حسب المجموعات							
الدول ذات الدخل المرتفع		1.86	1.69	1.50	14.12	11.70	9.40
الدول ذات الدخل المتوسط		3.54	2.51	2.16	28.28	20.27	16.26
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		2.81	1.93	1.59	23.22	15.09	10.88
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		4.55	3.15	2.65	34.46	25.55	21.26
الدول ذات الدخل المنخفض		6.50	5.39	4.55	45.49	38.88	34.27
دول الاتحاد الأوروبي		1.64	1.57	1.46	12.16	10.45	8.69
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		2.01	1.79	1.56	15.87	12.67	10.25
الدول الأقل نمواً		5.97	4.57	3.93	42.66	34.88	30.96

المصدر: (World Bank, 2024h).

وانخفض معدل التكاثر الصافي Net Reproduction Rate[54] في الوطن العربي إلى 1.34 مولودة حية لكل امرأة في عام 2022، بعد أن كان 1.56 مولودة حية لكل امرأة في عام 2010، و2.31 مولودة حية لكل امرأة في عام 1990؛ بينما بلغ هذا المعدل في عام 2022 1.04 مولودة حية لكل امرأة في العالم ككل، و1.08 مولودة حية لكل امرأة في الدول النامية، و0.71 مولودة حية لكل امرأة في الدول المتقدمة، و0.72 مولودة حية لكل امرأة في الدول ذات الدخل المرتفع، و0.71 مولودة حية لكل امرأة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و1.17 مولودة حية لكل امرأة في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، مقابل 1.77 مولودة حية لكل امرأة في الدول الأقل نمواً، و2.01 مولودة حية لكل امرأة في الدول ذات الدخل المنخفض؛ وتراوح هذا المعدل في عام 2022 بين 0.56 مولودة حية لكل امرأة في الإمارات و2.39 مولودة حية لكل امرأة في الصومال (UNDESA, 2024a).

بناء على ما سبق، يدل معدل الخصوبة الكلية ومعدل التكاثر الصافي، إلى أنهما ما زالا مرتفعان في المنطقة العربية قياساً بالمعدلات العالمية، على الرغم من تراجعهما، وهذا ما يرفع من معدل المواليد الخام، وبالتالي يكون أثرهما مباشراً على رفع معدلات النمو السكاني. فقد انخفض معدل المواليد الخام Crude Birth Rate في المنطقة العربية من 35.37‰ في عام 1990 إلى 28.11‰ في عام 2010، ثم إلى 23.34‰ في عام 2022. بينما بلغ هذا المعدل في عام 2022 16.65‰ في العالم ككل، و18.19‰ في الدول النامية، و30.96‰ في الدول الأقل نمواً، و9.49‰ في الدول المتقدمة، و9.40‰ في الدول ذات الدخل المرتفع، و10.88‰ في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و21.26‰ في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و16.26‰ في الدول ذات الدخل المتوسط، و34.27‰ في الدول ذات الدخل المنخفض، و16.51‰ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و8.69‰ في دول الاتحاد الأوروبي، و10.25‰ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و9.64‰ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و10.72‰ في أوروبا وآسيا الوسطى، و14.56‰ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و18.16‰ في جنوب آسيا، و34.21‰ في أفريقيا جنوب الصحراء (World Bank, 2024h). ويتباين معدل المواليد الخام ما بين دولة عربية وأخرى في عام 2022، مسجلاً أعلى مستوى له في الصومال 43.09‰، وأقل مستوى له في قطر 9.09‰، (جدول (3–2)).

يرجع ارتفاع مستوى الخصوبة في الدول العربية إلى عدة عوامل متشابكة تدخل في معظمها في إطار ما يعرف بالعوامل الوسيطة والتي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية السائدة. وعلى العموم فإن السلوك الإنجابي للمرأة في مختلف الدول العربية متشابه إلى حد كبير، ففي معظم الدول تكون الخصوبة عالية وذلك للسن المبكرة عند الزواج وما يترتب على ذلك من إطالة مدة الإنجاب التي تمتد فيزيولوجياً عند المرأة من عمر 15–49 سنة؛ وكذلك تفضيل إنجاب الذكور وتزايد حجم الأسرة (أبو عيانة، 1993، ص.446).

ويبقى تنظيم الأسرة وبالتالي انتشار وسائل منع الحمل أمراً قاصراً على نحو 70% من النساء المتزوجات ممن هم في سن الإنجاب 15–49 عاماً في المنطقة العربية، مقابل 78% في العالم ككل، و88% في شرق آسيا

---

[54] تجدر الإشارة إلى أن معدل الخصوبة الكلية يشمل المواليد الذكور والإناث، ومعدل التكاثر الكلي يشمل المواليد الإناث فقط، أما معدل التكاثر الصافي فهو عبارة عن معدل التكاثر الكلي مطروحاً منه عدد الأمهات اللاتي يحتمل وفاتهن خلال سنوات الإنجاب. (لمزيد من التفصيل انظر (بوادقجي والحريري، 2005، ص ص.113–117).

والمحيط الهادئ، و83% في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و74% في أوروبا وآسيا الوسطى، و73% في جنوب آسيا، و53% في أفريقيا جنوب الصحراء، و59% في الدول الأقل نمواً، وذلك خلال المدة 2016–2021 (UNICEF, 2023, p.143). وبلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات ممن هم في سن الإنجاب 15–49 عاماً خلال المدة 2016–2021 71% في المغرب، و59% في مصر، و57% في فلسطين، و55% في لبنان، و54% في كل من الجزائر وسورية، و53% في كل من البحرين والعراق، و52% في الأردن، و51% في تونس، و38% في قطر، و34% في اليمن، و30% في عمان، و28% في كل من ليبيا والسعودية، و20% في جزر القمر، و19% في جيبوتي، و14% في موريتانيا، و13% في السودان، و10% في الصومال، (World Bank, 2024h). وبلغ معدل الطلب على وسائل منع الحمل الحديثة للنساء المتزوجات ممن هم في سن الإنجاب 15–49 خلال المدة 2016–2021 80% في مصر، و77% في الجزائر، و72% في المغرب، و69% في قطر، و63% في تونس، و61% في فلسطين، و57% في الأردن، و54% في العراق، و53% في سورية، و41% في اليمن و40% في عمان، و30% في كل من السودان وموريتانيا، و29% في جزر القمر، و24% في ليبيا (UNICEF, 2023, pp.140-143).

2– انخفاض معدلات الوفيات:

تعتبر الوفاة ثاني أهم عوامل النمو السكاني، وقد أدى التقدم الصحي وتطور وسائل الوقاية من الأمراض وتحسن مستوى الخدمات الصحية وغيرها، إلى انحسار الأمراض والتغلب على الكثير منها، وبالتالي انخفاض الوفيات عامة، ومعدل وفيات الرضع الذي يمثل أهم المؤشرات الصحية الحساسة، التي تعكس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وقد شهدت الدول العربية، كغيرها من الدول النامية، انخفاضاً في مستوى الوفيات يرجع إلى عدة عوامل منها: التحسينات التي حدثت في الصحة العامة (المياه والصرف الصحي)، والتكنولوجيا الطبية (أمصال ومضادات حيوية)، مع ارتفاع نسبة التعليم ومستويات المعيشة (كالن، 1996، ص.270)، حيث هبط معدل الوفيات الخام Crude Death Rate في المنطقة العربية من 8.37‰ في عام 1990 إلى 5.55‰ في عام 2010، حتى وصل إلى 5.63‰ في 2022، في حين بلغ 7.82‰ في الدول النامية، و8.38‰ في العالم ككل (World Bank, 2024h). ويعد الهبوط في معدل الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تزايد معدل النمو السكاني وتضخم السكان بدرجة فاقت الموارد المستغلة في كثير من دول الوطن العربي (أبو عيانة، 1993، ص.446). وقد تباينت الدول العربية في نسبة هبوط الوفيات بها، كما يبين (جدول (3–3))، ففي عمان مثلاً هبط معدل الوفيات الخام من 4.54‰ في عام 1990 إلى 3.28‰ في عام 2022؛ وفي الإمارات هبط معدل الوفيات الخام من 2.70‰ في عام 1990 إلى 1.87‰ في عام 2022[55]، ويعد من أدنى معدلات الوفيات في العالم؛ وفي الكويت من 2.70‰ في عام 1990 إلى 2.61‰ في عام

[55] من الجدير بالذكر أن الانخفاض الشديد لمعدلات الوفيات في معظم الدول الخليجية يرجع إلى التركيب العمري للسكان الناجم عن هجرة القوة العاملة إلى هذه الدول، والمعروف أن الهجرة تحمل من فئات السن المتوسطة الداخلة في قوة العمل أكثر بكثير مما تحمل من أطفال وشيوخ، بالإضافة طبعاً للعوامل الأساسية من تقدم العلوم الطبية وارتفاع المستوى العلمي والثقافي...الخ. (انظر (كالن، 1996، ص.32)).

2022؛ أما في الصومال، فقد هبط معدل الوفيات الخام من 18.01‰ في عام 1990 إلى 11.01‰ في عام 2022؛ وفي اليمن هبط معدل الوفيات الخام من 11.20‰ في عام 1990 إلى 6.82‰ في عام 2022 (World Bank, 2024h).

جدول (3-3): معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	1990	2010	2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً				
17	الإمارات	2.70	0.80	1.87
34	البحرين	3.21	1.88	2.48
40	السعودية	4.85	2.50	2.75
41	قطر	2.24	1.26	1.08
49	الكويت	2.70	1.83	2.61
59	عمان	4.54	2.59	3.28
تنمية بشرية مرتفعة				
92	ليبيا	4.66	4.51	5.95
93	الجزائر	5.73	4.75	4.33
99	الأردن	4.35	3.60	3.96
101	تونس	5.50	5.33	7.60
105	مصر	8.19	6.02	6.39
109	لبنان	7.85	4.07	8.86
111	فلسطين	6.72	3.48	3.85
تنمية بشرية متوسطة				
121	المغرب	7.71	5.97	5.77
128	العراق	10.57	5.85	4.43
152	جزر القمر	12.81	9.46	8.53
157	سورية	4.78	3.70	5.05
تنمية بشرية منخفضة				
164	موريتانيا	9.61	8.33	7.20
170	السودان	14.83	7.65	6.68
171	جيبوتي	11.71	9.11	8.96
186	اليمن	11.20	5.60	6.82
193	الصومال	18.01	15.36	11.01
حسب المناطق				
الدول العربية		8.37	5.55	5.63
أوروبا وآسيا الوسطى		10.15	10.14	10.84
شرق آسيا والمحيط الهادئ		6.88	7.12	7.83
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		6.83	6.25	7.58
جنوب آسيا		10.83	7.30	8.38
أفريقيا جنوب الصحراء		16.23	10.97	8.82
العالم		9.26	7.88	8.38
حسب المجموعات				
الدول ذات الدخل المرتفع		9.09	8.99	10.29
الدول ذات الدخل المتوسط		8.77	7.42	8.00
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		7.03	7.03	7.77
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		10.89	7.82	8.22
الدول ذات الدخل المنخفض		16.75	9.63	7.71
دول الاتحاد الأوروبي		10.33	9.84	11.51
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		8.50	8.00	9.55
الدول الأقل نمواً		15.61	9.11	7.27

المصدر: (World Bank, 2024h).

غير أنه نظراً لتأثر معدل الوفيات الخام بالتركيب العمري للسكان، فقد لا تصلح دلالته في مقارنة مستويات الوفيات بين المجتمعات ذات الهيكل الديمغرافي المختلف، ومن جهة ثانية، فإن استخلاصه من بيانات غير موثوق بها، كما هي الحال في الدول النامية، تبقيه منخفضاً في أغلب الأحيان وغير ممثل للواقع. ومع ذلك، فقد يكون معدل الوفيات الخام وسيلة مقبولة في التعبير عن اتجاه ظاهرة الوفاة خلال مدة زمنية محددة على المستوى المحلي، أو في التعبير عن الاختلافات القائمة في أجزاء مختلفة من الدولة الواحدة (الأمم المتحدة، 1985، ص.211). ولإيضاح ذلك بوسعنا المقارنة، على سبيل المثال، بين معدل الوفيات الخام والعمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy at Birth في كل من الدول العربية والدول المتقدمة في عام 2022. فلدى مقارنة معدل الوفيات الخام نجده قد بلغ 5.63‰ في الدول العربية ككل، مقابل 11.54‰ في الدول المتقدمة، في حين أن العمر المتوقع عند الولادة، وهو مؤشر إحصائي صافٍ يدل بدقة على مستوى الوفاة (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 1990، ص.37)، بلغ في الدول المتقدمة 78.56 عاماً للجنسين معاً، مقابل 71.31 عاماً للجنسين معاً في الدول العربية، أي أن المواطن في الدول المتقدمة يعيش في المتوسط نحو 7 أعوام إضافية عن المواطن في الدول العربية. ويعود ارتفاع معدل الوفيات الخام في الدول المتقدمة إلى تعمير (شيخوخة) السكان، إذ نجد أن 18.90% من السكان هم من فئة العمر 65 عاماً فأكثر، حيث تكون معدلات الوفيات مرتفعة، بينما بلغت نسبة تلك الفئة العمرية في الدول العربية 4.55% من السكان في عام 2022؛ كما أن العمر الوسيط للسكان[56] Median Age في عام 2022 بلغ في الدول العربية 25 عاماً، مقابل 41 عاماً في الدول المتقدمة. وهذا ما يفسر لنا ارتفاع معدل الوفيات الخام في الدول المتقدمة عن الدول العربية (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h).

وبشكل عام يلاحظ أن معظم الدول العربية قد نجحت في تخفيض معدلات الوفيات، في وقت انخفضت فيه معدلات الخصوبة بنسبة أقل، مما يعني ضرورة التركيز في الفترة المقبلة على تخفيض معدلات الخصوبة؛ كما أن نجد أن الارتباط بين معدلي المواليد والوفيات هو الذي يؤدي إلى تغير حجم السكان بصفة أساسية وذلك لأن الفرق بين هذين المعدلين، والذي يعبر عنه بالزيادة الطبيعية، هو العامل الأساسي في نمو السكان.

لقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية Rate of Natural Change في المنطقة العربية 17.71‰ في عام 2022، بعد أن كان 22.56‰ في عام 2010، و26.99‰ في عام 1990؛ بينما بلغ 8.27‰ في العالم ككل، و10.37‰ في الدول النامية، و−2.04‰ في الدول المتقدمة، و−0.89‰ في الدول ذات الدخل المرتفع، و8.26‰ في الدول ذات الدخل المتوسط، و3.11‰ في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و13.04‰ في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و0.70‰ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و−2.82‰ في دول الاتحاد الأوروبي، و−0.13‰ في أوروبا وآسيا الوسطى، و1.81‰ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و6.98‰ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و9.78‰ في جنوب آسيا، مقابل 23.70‰ في الدول الأقل نمواً، و26.57‰ في الدول ذات الدخل المنخفض، و25.39‰ في أفريقيا جنوب الصحراء (World Bank,

[56] العمر الوسيط هو ذلك العمر الذي يقسم مجموع السكان إلى قسمين متساويين بحيث يزيد عمر نصف السكان على العمر الوسيط في حين يقل النصف الآخر عن العمر الوسيط. ويأخذ العمر الوسيط في الارتفاع تدريجياً لانخفاض معدلات الوفيات في فئات الأعمار جميعاً، كما يتأثر ذلك العمر بمعدلات الوفيات والمواليد والهجرة (علي، حسين، النعيمي، والجاعوني، 1997، ص.61).

2024h)؛ ويتراوح معدل الزيادة الطبيعية في الدول العربية في عام 2022 ما بين 5.72‰ في لبنان و32.07‰ في الصومال، (جدول (3–4)).

جدول (3–4): معدل الزيادة الطبيعية (لكل 1000 من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	1990	2010	2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً				
17	الإمارات	23.22	12.87	8.02
34	البحرين	24.16	13.96	8.98
40	السعودية	29.56	19.40	14.17
41	قطر	22.26	9.54	8.01
49	الكويت	19.46	19.37	7.12
59	عمان	32.05	20.84	14.43
تنمية بشرية مرتفعة				
92	ليبيا	24.82	19.05	11.34
93	الجزائر	25.03	19.70	16.24
99	الأردن	32.58	25.00	17.66
101	تونس	20.93	12.88	8.00
105	مصر	25.01	21.14	15.72
109	لبنان	20.00	13.50	5.72
111	فلسطين	38.50	30.24	23.84
تنمية بشرية متوسطة				
121	المغرب	21.52	15.44	11.40
128	العراق	28.84	28.44	22.60
152	جزر القمر	29.18	24.47	20.36
157	سورية	31.14	24.97	15.48
تنمية بشرية منخفضة				
164	موريتانيا	30.99	28.45	25.75
170	السودان	28.26	29.85	26.35
171	جيبوتي	27.04	17.01	12.95
186	اليمن	39.44	30.19	23.10
193	الصومال	31.00	32.34	32.07
حسب المناطق				
الدول العربية		26.99	22.56	17.71
أوروبا وآسيا الوسطى		4.73	2.55	-0.13
شرق آسيا والمحيط الهادئ		14.68	6.66	1.81
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		20.31	12.13	6.98
جنوب آسيا		22.56	15.67	9.78
أفريقيا جنوب الصحراء		28.18	28.29	25.39
العالم		16.79	12.13	8.27
حسب المجموعات				
الدول ذات الدخل المرتفع		5.02	2.72	-0.89
الدول ذات الدخل المتوسط		19.51	12.85	8.26
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		16.19	8.06	3.11
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		23.57	17.73	13.04
الدول ذات الدخل المنخفض		28.73	29.25	26.57
دول الاتحاد الأوروبي		1.84	0.61	-2.82
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		7.37	4.66	0.70
الدول الأقل نمواً		27.05	25.77	23.70

المصدر: حسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (جدول (3-2) و(3-3))

3- الهجرة الخارجية:

قد تحدث الهجرة الخارجية أثراً بالغاً على حجم السكان وتركيبتهم من حيث العمر والجنس والظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ولكن، رغم أهمية قضية الهجرة الخارجية في المنطقة العربية، تبقى البيانات والأدبيات المتاحة حولها قليلة للغاية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص.14).

وتعد الهجرة والنزوح سمتين بارزتين في الدول العربية التي تحتضن في عام 2017 ما يقارب 15% من أعداد المهاجرين، والبالغ عددهم 258 مليون مهاجر، بمن فيهم المهاجرون من داخل تلك الدول ومن خارجها (ESCWA & IOM, 2019, p.9-13). وقد ارتفع عدد المهاجرين في المنطقة العربية حسب آخر إحصائيات متوفرة من 14.17 مليون نسمة في عام 1990 (يشكلون 9.30% من أعداد المهاجرين) إلى 28.56 مليون نسمة في عام 2010 (يشكلون 12.91% من أعداد المهاجرين)، ثم إلى 34.76 مليون نسمة في عام 2015 (يشكلون 14.30% من أعداد المهاجرين) (World Bank, 2024h)، وإلى 38.10 مليون نسمة في عام 2017 (ESCWA & IOM, 2019, p.13-14)، بسبب النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية وارتفاع هجرة العمال خاصة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (صندوق النقد العربي، 2020، ص.40).

ومن بين هؤلاء المهاجرين، يشكل العمال نسبة كبيرة منهم، لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. أما المهاجرون المنتشرون في المنطقة العربية، فمنهم تسعة ملايين لاجئ قصدوا هذه المنطقة التماساً للحماية من بينهم 3.7 مليون لاجئ حسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين. كذلك، أدت النزاعات والضغوط البيئية إلى نزوح أكثر من 15 مليون شخص داخل بلدانهم، لاسيما في سورية والسودان والصومال والعراق واليمن (ESCWA & IOM, 2019, p.9).

وتعتبر أعداد المهاجرين كبيرة نسبياً في معظم دول المنطقة العربية. وتظهر بيانات عام 2020 أن السعودية والإمارات تضمان العدد الأكبر من المهاجرين، يليهما الأردن. ويشكل المهاجرون أكثر من 80% من السكان في الكويت والإمارات، وأكثر من 40% في البحرين وعمان وقطر؛ ويعتبر عدد المهاجرين كبير نسبياً في الأردن ولبنان والسعودية (World Bank, 2024h). ومع ذلك، وخلافاً لبلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن المهاجرين إلى الأردن يفدون إلى حد كبير من الدول العربية المجاورة، ولا سيما من سورية والعراق وفلسطين ومصر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.29).

وتشير تقديرات اتجاهات الهجرة الخارجية إلى حدوث زيادة كبيرة في أعدد المهاجرين في المنطقة العربية، نحو 158% تقريباً بين عامي 2000 و2020. فقد ازداد عدد المهاجرين أكثر من ضعفين في كل من مصر والكويت ولبنان واليمن والسعودية والمغرب والعراق والأردن وتونس والسودان والصومال، وأكثر من ثلاثة أضعاف في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر وموريتانيا (World Bank, 2024h). وتضم بلدان مجلس التعاون الخليجي أعداداً كبيرة نسبياً من المهاجرين، ومعظمهم عمال وافدون من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.12-29-30).

وكانت معدلات الهجرة الصافية Net Migration Rate المقدرة لكل 1000 شخص (عدد المهاجرين الوافدين The Number of Immigrants ناقص عدد المهاجرين المغادرين The Number of Emigrants لكل 1000 شخص) في عام 2021 إيجابية لدولتين فقط من الدول العربية. فقد سجلت سورية والأردن أعلى معدلين إيجابيين بلغا 10 و1.29 مهاجراً لكل 1000 نسمة على التوالي؛ في المقابل، سجل لبنان أعلى معدل سلبي، بلغ −20.38 مهاجراً لكل 1000 نسمة (UNDESA, 2022a). في حين تقلبت المعدلات إلى حد ما بين عامي 2015 و2021، كان الاتجاه العام في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي هو انخفاض الهجرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.30). بينما نلاحظ أنه خلال المدة 2010−2015 سجلت كل من عمان وقطر أعلى المعدلات الإيجابية، حيث بلغت على التوالي 59 و49 مهاجراً لكل 1000 نسمة؛ وعلى العكس من ذلك، سجلت سورية أعلى معدل سلبي، حيث بلغ 16 مهاجراً لكل 1000 نسمة. وفي حين شهدت هذه المعدلات بعضاً من التقلب بين عامي 1990 و2010، إلا أن الاتجاه استمر في الارتفاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كالإمارات والبحرين وقطر والكويت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص.15).

ومن المعروف على نطاق واسع أن المنطقة العربية تضم أكبر عدد من اللاجئين Refugees والنازحين Displaced Populations في العالم؛ وأن اللاجئين الفلسطينيين هم أكبر وأقدم مجموعة. وحسب بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA يوجد أكثر من مليون لاجئ في كل من الأردن والسودان وفلسطين ولبنان خلال المدة 2012−2016، ولأعداد اللاجئين الكبيرة في لبنان والأردن، مقارنة بسكانهما المواطنين، آثار هامة على أسواق العمل فيهما وعلى قدرتهما على توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية كافية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، ص.30).

ثانياً− تركيب السكان في الدول العربية:

يعد التركيب السكاني مظهراً هاماً من المظاهر الديمغرافية ذلك لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به، ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والتركيب الإقليمي والتركيب الاقتصادي والتركيب التعليمي. وتفيد بيانات التركيب السكاني في نواح ديمغرافية أخرى حيث تصف المتغيرات الديمغرافية مثل العمر والنوع والحالة المدنية وغيرها. وتلك المتغيرات تعد أساساً لتحليل العمليات الديمغرافية الكبرى مثل الخصوبة (المواليد) والوفيات والهجرة والنمو، كذلك فإنه في حالة عدم توفر بيانات دقيقة عن العمليات الحيوية فإن بيانات التركيب − خاصة العمري والنوعي − تهيئ وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفاة ومدى تأثيرها على حركة السكان في المستقبل (أبو عيانة، 1993، ص.289).

وسنقسم أنماط التركيب السكاني إلى نمطين رئيسين: التركيب العمري والنوعي والتركيب الإقليمي، وسنوضح علاقتها بالتنمية البشرية في الدول العربية. أما التركيب الاقتصادي للسكان[57]، والتركيب التعليمي للسكان[58] فسوف ندرسها لاحقاً في المبحث الثاني والثالث عند الحديث عن القوة العاملة والتعليم في الدول العربية.

1- التركيب العمري والنوعي للسكان في الدول العربية:

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان على قدر كبير من الأهمية، ذلك لأنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع، من ولادات ووفاة وهجرة، وبالتالي النمو السكاني، كما أنها تحدد الفئات المنتجة فيه، والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده (بوادقجي والحريري، 2005، ص.161). كذلك فإن التركيب العمري هو نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة، والتي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر، بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين. ولذا فإن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليمي وغير ذلك (أبو عيانة، 1985، ص.205). كما تحتل دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان أهمية كبيرة في التعرف على واقع السكان في لحظة معينة ورسم صورة لتطوره في المستقبل؛ حيث تساعد معرفة التركيب العمري للسكان على تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات فتية أو هرمة، حيث تمثل الأولى المجتمعات النامية وتمثل الثانية المجتمعات المتقدمة (علي، 1994، ص.21).

يساعد التركيب العمري في تحديد حجم العمالة، ومعرفة خصائصها، خاصة ما يتعلق منها بمعدلات النشاط الاقتصادي الخاصة بالعمر، وكذلك تحديد معدلات الإعالة. حيث تمكن هذه المعدلات من التعرف على مدى استخدام القوة البشرية المتاحة، وتمكن من التعرف على مدى إسهام بعض فئات السكان بالنشاط الاقتصادي مثل الأطفال (10–15 سنة) وكبار السن 65 سنة فأكثر (علي، 1995، ص.48). ويلاحظ أنه كلما ارتفع معدل إعالة صغار السن، زادت الميزانية اللازمة لذلك، وهذا عبء آخر من أعباء التضخم السكاني، إذ يزيد فيه استعمال الأموال لأغراض استهلاكية بدلاً من استعمالها في الاستثمار والتنمية (عمران، 1988، ص.143). وإذا اقترنت دراسة التركيب العمري بالتركيب النوعي للسكان خصوصاً لقوة العمل أمكن التعرف على مدى إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام (علي، 1995، ص.48). فنسبة الذكور العالية بالنسبة للإناث تدل على قلة اشتراك المرأة في قوة العمل، وهذا يميز المجتمعات الزراعية أو التقليدية (عمران، 1988، ص.143). ومن المعروف أن نسبة النوع تشير إلى عدد الذكور لكل 100 أنثى، سواء بالنسبة للمجتمع ككل، أو لكل إقليم أو فئة على حدة. ولهذه النسبة أهميتها خاصة في المجتمعات غير الطبيعية، سواء الجديدة، أو التي تشهد تحركات سكانية واسعة النطاق (داخلية أو خارجية)، ولها تأثيرها الواضح في مجال العلاقة بين الرجل والمرأة ومكانة المرأة ودورها في المجتمع. وتتزايد أهميتها بصفة خاصة في مجتمعات الخليج العربي، وذلك نظراً لتأثير هجرة العمالة الوافدة

---

[57] حجم القوة العاملة ونسبتها وخصائصها المتعددة، ومعدلات البطالة وتوزيعها حسب العمر والنوع وغير ذلك.

[58] توزيع السكان الذين بلغوا سن الخامسة عشر فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (أمي – ملم بالقراءة والكتابة – متعلم)، وتوزيع السكان حسب درجة التحصيل العلمي (مرحلة التعليم الأساسي – مرحلة التعليم الثانوي – مرحلة التعليم الجامعي).

ومن هنا كانت نسبة النوع أحد المؤشرات الدالة في التنمية البشرية في المجتمع، لما لها من دلالة وتأثير على معدلات الخصوبة، ومكانة المرأة (شتا، 1998، ص.30).

يدل التركيب العمري للسكان كذلك على النمط السائد للحالة الصحية بالمجتمع، فالمجتمع السكاني الفتي يصاحب عادة النمط المتخلف للحالة الصحية حيث تشيع فيه الأمراض المعدية وأمراض نقص التغذية وأمراض الأطفال والأمراض المصاحبة للحمل والولادة، وهذه أيضاً أسباب رئيسية للوفيات. ولما كانت هذه الأمراض تؤدي إلى الوفاة في سن مبكرة عادة، فإن العمر المتوقع عند الولادة يكون قصيراً نسبياً. أما المجتمع السكاني الهرم فهو دلالة على النمط المتقدم للحالة الصحية الذي تحل فيه أمراض القلب والسرطان والأمراض الانتكاسية وأمراض الشيخوخة محل الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للوفاة. ولما كانت هذه الأمراض تسبب الوفاة في سن متأخرة عادة، فإن العمر المتوقع عند الولادة في هذه المجتمعات يكون طويلاً (عمران، 1988، ص.141).

كما أن التركيب العمري للسكان أداة لا غنى عنها للمخططين في الميادين المختلفة، لأنها تمكن من الموازنة بين حاجات كل فئة عمرية والإمكانيات والموارد المتاحة لسد تلك الحاجات؛ فالحاجة إلى المدارس والمعلمين والمستوصفات والمستشفيات والأطباء تبنى أساساً على دراسات التركيب العمري للسكان (علي، حسين، النعيمي، والجاعوني، 1997، ص.57) و(الكسواني، 1986، ص.37).

ولا شك أن التركيب العمري لأي دولة أو منطقة يتأثر بعدة عوامل منها الولادات والوفيات وحركة الهجرة وكذلك ما مر من أحداث تاريخية مثل الأزمات الاقتصادية والحروب والمجاعات لأن مثل هذه الأحداث لها تأثيراتها على معدلات الزواج والولادات والوفيات والهجرة وبالتالي على فئات الأعمار وأخيراً على مجمل الخصائص للتركيب العمري (الخفاف ومومني، 1994، ص.98).

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15–65 سنة) ارتفعت في عام 2023 إلى نحو 62.71% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، بعد أن كانت 53.55% في عام 1990، بينما بلغت هذه النسبة في عام 2023 64.95% في دول العالم ككل، و64.66% في دول أوروبا وآسيا الوسطى، و67.94% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، و67.65% في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و68.15% في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و64.74% في الدول ذات الدخل المرتفع، و64.38% في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و64.67% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و63.77% في دول الاتحاد الأوروبي. وتتجاوز نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15–65 سنة) 70% في كل من الإمارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية وعمان، وتتراوح بين 58% و67% في باقي الدول العربية، وتنخفض إلى 50.39% في الصومال، وإلى 55.64% في موريتانيا، وإلى 55.72% في السودان، وذلك في عام 2023، (جدول (3–5)).

جدول (3-5): التركيب العمري للسكان (فئات العمر الموسعة) (% من السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023

(أكثر من 65 سنة)			(15-65 سنة)			(أقل من 15 سنة)			الدول	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)
2023	2010	1990	2023	2010	1990	2023	2010	1990		
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
1.87	0.18	1.04	82.92	86.08	69.29	15.22	13.74	29.68	الإمارات	17
4.03	2.14	2.14	76.09	77.41	64.04	19.88	20.45	33.82	البحرين	34
3.05	2.15	2.58	71.35	68.37	56.06	25.60	29.48	41.36	السعودية	40
1.61	0.86	1.10	82.70	85.32	71.65	15.69	13.82	27.25	قطر	41
5.44	1.80	1.52	74.43	75.17	59.64	20.13	23.02	38.84	الكويت	49
2.81	2.53	2.49	70.19	70.56	53.66	27.00	26.91	43.85	عمان	59
تنمية بشرية مرتفعة										
4.97	3.96	2.84	67.32	66.18	56.38	27.71	29.86	40.78	ليبيا	92
6.61	4.83	3.11	62.94	67.60	54.04	30.45	27.57	42.85	الجزائر	93
3.98	3.43	2.36	64.52	59.93	51.85	31.50	36.65	45.80	الأردن	99
9.32	6.80	4.38	66.00	69.40	57.50	24.68	23.80	38.12	تونس	101
4.91	4.14	4.23	62.47	62.58	54.62	32.62	33.28	41.15	مصر	105
10.28	6.12	4.18	62.45	68.12	59.13	27.27	25.77	36.69	لبنان	109
3.59	2.82	2.04	58.05	54.74	48.57	38.36	42.44	49.39	فلسطين	111
تنمية بشرية متوسطة										
8.03	5.15	3.03	65.69	65.91	56.40	26.28	28.93	40.57	المغرب	121
3.39	3.07	3.75	59.28	55.74	51.39	37.33	41.20	44.86	العراق	128
4.30	4.25	4.06	57.94	53.74	49.37	37.76	42.01	46.57	جزر القمر	152
4.72	3.40	2.97	65.61	60.15	50.55	29.67	36.44	46.48	سورية	157
تنمية بشرية منخفضة										
3.21	3.52	2.99	55.64	53.18	51.71	41.15	43.30	45.30	موريتانيا	164
3.57	2.40	2.66	55.72	55.48	49.56	40.71	42.11	47.78	السودان	170
4.59	3.71	3.02	65.36	60.18	53.26	30.04	36.11	43.72	جيبوتي	171
2.65	2.76	2.84	58.28	53.61	46.17	39.07	43.63	50.99	اليمن	186
2.55	2.47	3.05	50.39	49.26	50.18	47.05	48.27	46.77	الصومال	193
حسب المناطق										
4.65	3.61	3.33	62.71	62.37	53.55	32.64	34.02	43.12	الدول العربية	
17.59	14.51	11.58	64.66	67.93	65.74	17.75	17.56	22.68	أوروبا وآسيا الوسطى	
13.41	8.87	5.57	67.94	70.45	64.65	18.64	20.67	29.78	شرق آسيا والمحيط الهادئ	
9.45	6.87	4.74	67.65	65.47	58.95	22.90	27.66	36.31	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
6.60	4.83	3.97	66.63	62.68	56.96	26.77	32.48	39.08	جنوب آسيا	
3.05	2.93	3.02	55.40	53.38	51.45	41.55	43.69	45.53	أفريقيا جنوب الصحراء	
10.03	7.65	6.11	64.95	65.26	60.98	25.02	27.09	32.92	العالم	
حسب المجموعات										
19.25	15.15	11.89	64.74	67.80	66.86	16.02	17.05	21.25	الدول ذات الدخل المرتفع	
8.68	6.17	4.56	66.19	65.85	59.85	25.13	27.98	35.60	الدول ذات الدخل المتوسط	
11.68	7.77	5.12	68.15	70.02	63.05	20.17	22.21	31.82	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	
5.92	4.54	3.86	64.38	61.61	55.93	29.70	33.86	40.21	الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	
3.19	3.04	2.97	55.32	52.83	51.89	41.49	44.13	45.13	الدول ذات الدخل المنخفض	
21.53	17.66	13.60	63.77	66.93	66.99	14.69	15.41	19.42	دول الاتحاد الأوروبي	
18.33	14.42	11.36	64.67	66.55	65.74	17.00	19.03	22.90	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
3.70	3.27	3.18	57.80	55.09	52.19	38.50	41.63	44.63	الدول الأقل نمواً	

المصدر: (World Bank, 2024h).

بينما تمثل نسبة السكان (أقل من 15 سنة) في الدول العربية نحو 32.64% في عام 2023، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الكلية إلى نحو 3.10 مولود لكل امرأة عام 2023. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40% في كل من الصومال وموريتانيا والسودان واليمن، ويتراوح بين 20% إلى 38% في باقي الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات وقطر، حيث بلغت 15.22%، و15.69% في كل منهما على التوالي. ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلاتها في دول أوروبا وأسيا الوسطى 17.75%، ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ 18.64%، ودول أمريكا اللاتينية 22.90%، ودول جنوب آسيا 26.77%، ودول العالم ككل 25.02%، والدول ذات الدخل المرتفع 16.02%، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض 29.70%، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع 20.17%، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 17%، ودول الاتحاد الأوروبي 14.69%؛ إلا أنها أقل من دول أفريقيا جنوب الصحراء 41.55%، والدول الأقل نمواً 38.50%، والدول ذات الدخل المنخفض 41.49%، (جدول (3–5)).

وتشكل نسبة كبار السن (أكثر من 65 سنة) في عام 2023 أقل من 5% من السكان في الدول العربية كافة باستثناء لبنان وتونس والمغرب والجزائر والكويت. وتسجل كل من قطر والإمارات أدنى نسبة من كبار السن، 1.61%، و1.87% فقط من السكان على التوالي؛ بينما تسجل كل من لبنان وتونس والمغرب والجزائر أعلى نسبة من كبار السن، 10.28%، و9.32%، و8.03%، و6.61% من السكان على التوالي، (جدول (3–5)). ومن الجدير بالذكر أنه في اليابان تصل نسبة كبار السن ممن هم فوق 65 عاماً إلى 30.07% في عام 2023، لأن المجتمع هنالك أشيخ مجتمع في العالم، إذ لا تبلغ فيه نسبة الأطفال الأقل من 15 عاماً سوى 11.47% في العام نفسه، نظراً للانخفاض الشديد في الخصوبة 1.26 مولود لكل امرأة في عام 2023؛ ويصل العمر المتوقع عند الولادة في اليابان إلى 84 عاماً في عام 2023، بينما لا يتجاوز هذا المتوسط في المنطقة العربية 71.23 عاماً في عام 2023 (World Bank, 2024h).

وتظهر بيانات (UNDESA, 2024a) أن متوسط العمر الوسيط في الدول العربية مجتمعة (22 دولة عربية) هو 25 عاماً فقط، مقارنة بالمتوسط العالمي 30 عاماً، والدول النامية 28 عاماً، والدول المتقدمة 42 عاماً، والدول ذات الدخل المرتفع 41 عاماً، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع 36 عاماً، والدول ذات الدخل المتوسط 30 عاماً، بينما بلغ 25 عاماً في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و18 عاماً في الدول ذات الدخل المنخفض، و19 عاماً في الدول الأقل نمواً. ويتفاوت العمر الوسيط فيما بين الدول العربية، إذ يبلغ 15 عاماً في الصومال، و17 عاماً في موريتانيا، و18 عاماً في كل من السودان واليمن، و20 عاماً في كل من فلسطين والعراق وجزر القمر، و22 عاماً في سورية، و24 عاماً في كل من الأردن ومصر وجيبوتي، و27 عاماً في ليبيا، و28 عاماً في كل من الجزائر ولبنان، و29 عاماً في كل من السعودية وعمان والمغرب، و31 عاماً في الإمارات، و32 عاماً في تونس، و33 عاماً في كل من البحرين وقطر، و34 عاماً في الكويت، وذلك في عام 2023 (UNDESA, 2024a).

أما بالنسبة للتركيب النوعي للسكان، فقد بلغت نسبة النوع 105% في عام 2000، ارتفعت إلى 107% في عام 2023، في حين بلغت في عام 2023 101% في العالم ككل، و102% في الدول النامية، و95% في

الدول المتقدمة، و98% في الدول ذات الدخل المرتفع، و100% في الدول ذات الدخل المنخفض، و103% في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و101% في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و97% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و96% في دول الاتحاد الأوروبي، و99% في الدول الأقل نمواً، و100% في الدول ذات الدخل المنخفض. ولا تختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً في الهرم العمري النوعي لسكانها، باستثناء الدول النفطية، والتي تؤثر الهجرة الوافدة إليها تأثيراً شديداً في تركيبها السكاني، فقد تميزت هذه الدول بتركيب نوعي فاق الحد المعروف (105–106) ذكراً لكل 100 أنثى منها قطر، وقد سجلت نسبة غريبة لم تحققها أية دولة في العالم، وهي 261%، تأتي بعدها الإمارات 224%، ثم البحرين 162%، والكويت 154%، وعمان 154%، والسعودية 135%، والأردن 107%؛ وعلى العكس من ذلك نجد أنه في كل من لبنان وموريتانيا وتونس وجيبوتي المعروفة بالهجرة منها بحثاً عن أسواق العمل تميزت بتركيب لصالح الإناث بفعل هجرة الذكور حيث بلغت 94%، 96%، 97%، 98% في كل منها على التوالي، وذلك في عام 2023 (World Bank, 2024h).

لقد أدى التركيب العمري الفتي لسكان المنطقة العربية إلى ارتفاع معدل الإعالة الكلية إلى 60.82% في عام 2023 (جدول (3–6))؛ في حين بلغ 55.09% في العالم ككل، و53.49% في الدول النامية، و56.37% في الدول المتقدمة، و74.94% في الدول الأقل نمواً، و54.89% في الدول ذات الدخل المرتفع، و51.83% في الدول ذات الدخل المتوسط، و46.86% في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و56.40% في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و54.83% في أوروبا وآسيا الوسطى، و47.42% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و47.96% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و50.50% في جنوب آسيا، و56.92% في دول الاتحاد الأوروبي، و54.96% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك في عام 2023 (World Bank, 2024h).

ويعتبر معدل إعالة صغار السن مرتفعاً بدرجة كبيرة عند مقارنته بالأرقام العالمية إذ نجده يبلغ 52.05% في المنطقة العربية، مقابل 41.03% في الدول النامية، و24.72% في الدول المتقدمة، و38.52% في العالم ككل؛ أما معدل إعالة كبار السن فهو أقل في المنطقة العربية حيث لا يزيد على 7.42%، مقابل 15.45% في العالم ككل، و12.46% في الدول النامية، و31.65% في الدول المتقدمة، وذلك في عام 2023 (World Bank, 2024h). وعلى ذلك يمكن القول أن عبء الإعالة الكلية مرتفع في الدول العربية، وفي الدول النامية، عما هو في الدول المتقدمة، والمعنى واضح بالنسبة للعالم ككل، وهو أن الدول القادرة على الإعالة تحظى بعبء إعالة منخفض، بينما الدول النامية ومعظمها محدودة الدخل، فإنها تواجه أعباء إعالة عالية. وبالنسبة للدول العربية، فتختلف فيها القدرة على مواجهة عبء الإعالة العالي حسب الدخل، فالدول الغنية تستطيع التكفل بهذا العبء، بينما تنأى تحته الدول العربية محدودة الدخل. ويتفاوت معدل الإعالة الكلية فيما بين الدول العربية وفقاً لبيانات عام 2023، حيث تراوح ما بين 20.60% في الإمارات و98.44% في الصومال. ويعود انخفاض هذا المعدل في الإمارات إلى وجود عدد كبير من الوافدين ضمن فئة العمر 15–64 عاماً، كما يفسر ارتفاع هذا المعدل في الصومال إلى وجود 49.61% من السكان خارج تلك الفئة معظمهم دون سن الخامسة عشرة من العمر وفقاً لبيانات عام 2023، (جدول (3–6)).

جدول (3-6): معدل الإعالة العمرية (%) ومعدل الإعالة الاقتصادية (فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل) في الدول العربية في عام 2023

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل إعالة صغار السن (%)	معدل إعالة كبار السن (%)	معدل الإعالة الكلية (%)	معدل الإعالة الاقتصادية (فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل)
تنمية بشرية مرتفعة جداً					
17	الإمارات	18.35	2.25	20.60	1.43
34	البحرين	26.13	5.29	31.42	1.74
40	السعودية	35.87	4.28	40.15	2.18
41	قطر	18.97	1.95	20.92	1.33
49	الكويت	27.04	7.32	34.36	1.75
59	عمان	38.47	4.00	42.47	2.01
تنمية بشرية مرتفعة					
92	ليبيا	41.16	7.38	48.54	2.87
93	الجزائر	48.38	10.50	58.88	3.40
99	الأردن	48.83	6.17	54.99	3.70
101	تونس	37.39	14.12	51.51	2.80
105	مصر	52.22	7.86	60.08	3.37
109	لبنان	43.66	16.46	60.12	3.02
111	فلسطين	66.08	6.19	72.27	3.72
تنمية بشرية متوسطة					
121	المغرب	40.01	12.22	52.24	3.08
128	العراق	62.97	5.72	68.69	3.85
152	جزر القمر	65.17	7.41	72.58	3.63
157	سورية	45.22	7.19	52.42	3.68
تنمية بشرية منخفضة					
164	موريتانيا	73.97	5.77	79.74	4.13
170	السودان	73.05	6.41	79.46	3.54
171	جيبوتي	45.96	7.03	52.99	4.45
186	اليمن	67.04	4.55	71.59	5.01
193	الصومال	93.37	5.07	98.44	5.54
حسب المناطق					
الدول العربية		52.05	7.42	60.82	3.25
أوروبا وآسيا الوسطى		27.46	27.20	54.83	2.17
شرق آسيا والمحيط الهادئ		27.44	19.74	47.42	1.88
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		33.84	13.97	47.96	2.08
جنوب آسيا		40.18	9.91	50.50	2.50
أفريقيا جنوب الصحراء		75.01	5.50	81.25	2.57
العالم		38.52	15.45	55.09	2.21
حسب المجموعات					
الدول ذات الدخل المرتفع		24.74	29.73	54.89	1.98
الدول ذات الدخل المتوسط		37.98	13.11	51.83	2.23
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		29.59	17.14	46.86	2.00
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		46.13	9.20	56.40	2.49
الدول ذات الدخل المنخفض		75.01	5.76	81.85	2.65
دول الاتحاد الأوروبي		23.04	33.76	56.92	2.03
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		26.28	28.35	54.96	1.98
الدول الأقل نمواً		66.61	6.41	74.94	2.57

المصدر: (World Bank, 2024h).

إلا أن معدلات الإعالة السابقة، والتي تتحدد فقط بحدود الفئات العمرية، هي في الواقع معدلات خام نظرية إلى حد كبير، لأنها تعتبر كل السكان بين سن 15–64 عاماً مشاركين في النشاط الاقتصادي وباقي السكان معالين، وبالتالي يعتمدون على القطاع المنتج الداخل في هذه القوة، لذلك فإن معدل الإعالة الحقيقية (الفعلية) أو معدل الإعالة الاقتصادية[59] يصل إلى 324.98% في عام 2023 (3.25 فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل، بمعنى أن كل شخص عامل (مشتغل) عليه أن يعيل نفسه و3 أشخاص أخرين)، وليس 60.82% في عام 2023، كما يدل على ذلك معدل الإعالة العمرية الكلية النظرية، (جدول (3–6)). وتعد هذه النسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية (1 معيل مقابل 2 معالين) (القش، 2018، ص.135).

ولكن على الرغم من انخفاض معدل الإعالة الفعلية (الاقتصادية)، إلا أنه يعتبر مرتفعاً بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية وكثير من دول العالم، فقد بلغ 2.21 فرد في العالم ككل، و2.17 فرد في أوروبا وآسيا الوسطى، و1.88 فرد في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و2.08 فرد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و2.50 فرد في جنوب آسيا، و2.57 فرد في أفريقيا جنوب الصحراء، و2.57 فرد في الدول الأقل نمواً، و1.98 فرد في الدول ذات الدخل المرتفع، و2.23 فرد في الدول ذات الدخل المتوسط، و2 فرد في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و2.49 فرد في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و2.65 فرد في الدول ذات الدخل المنخفض، و2.03 فرد في دول الاتحاد الأوروبي، و1.98 فرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك في عام 2023[60]، الشيء الذي ينعكس بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية إذ يعتبر عاملاً من عوامل استنزاف الفائض الاقتصادي. وبطبيعة الحال يختلف معدل الإعالة الاقتصادية بين الدول العربية التي تعتمد على الزراعة وتلك التي يكون البترول عصب اقتصادها مثل دول الخليج العربي وليبيا، حيث تراوح هذا المعدل ما بين 1.33 فرد في قطر و5.53 في الصومال، وذلك في عام 2023، (جدول (3–6)).

يفرض هذا الواقع الديمغرافي على المنطقة العربية مجموعة من التحديات، أهمها الضغوط على المنظومة التعليمية المتمثلة في ضرورة استيعاب أفواج متزايدة جديدة من الطلاب، وهو ما يحد من قدرتها على الارتقاء بنوعية التعليم وتنويع المؤسسات التعليمية، لتشمل التخصصات الفنية والتقنية لتوفير فرص تعليمية تواكب متطلبات سوق العمل وتقلل من مستويات إقصاء من هم في سن التعليم والتكوين (صندوق النقد العربي، 2019، ص.37). كما يؤدي اتساع حجم الفئة العمرية (15 سنة فأقل) من السكان إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتوسع في برامج رعاية الشباب وخلق فرص العمل الملائمة لهم، مع توفير السكن اللائق وسائر الخدمات الاجتماعية الأخرى (صندوق النقد العربي، 2025، ص.54–55).

2– التركيب الإقليمي للسكان في الدول العربية:

يعتبر التركيب الإقليمي من أهم الظواهر الديموغرافية التي شغلت المهتمين بالسكان والبيئة والاقتصاد في نهاية القرن العشرين، لما له من أثر في إظهار شكل الاقتصاد السائد في المجتمع زراعياً أم صناعياً، وتوزيع

---

[59] تعني الإعالة الاقتصادية العبء الذي يتحمله الأفراد في قوة العمل لإعالة الأفراد الذين لا يعملون، سواء أكانوا أطفالاً أم مسنين أو حتى في سن العمل وهم خارج قوة العمل (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2011، ص.102).

[60] حسبت بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024h).

الخدمات بين الريف والحضر، وأثره على تلوث البيئة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية وما تشكله من ضغط على الحاجات الاستهلاكية. ويقصد به توزيع السكان حسب الإقامة في الريف أو المدينة، ويطلق عليه أحياناً بالتوزيع الجغرافي أو تركيب السكان حسب البيئة (مدينة، ريف). ويعتقد الكثيرون من الكتاب بأن دارس السكان يجب أن يهتم بدراسة سكنى الريف والحضر باعتبارها الخاصة الثالثة للسكان (بعد التركيب النوعي والعمري). ويعود السبب في ذلك إلى أن الخصائص والظواهر الديمغرافية للأفراد الذين يعيشون في الريف تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي تميز سكان المدن سواء أكان في أسلوب الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومستوى الحياة الثقافية، أم في طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يمارسها غالبية السكان، أم كذلك فيما يتعلق بالظواهر الديمغرافية كالتركيب العمري والنوعي ومستويات الوفيات ونسب انتشار الأمراض والأوبئة وكذلك مستويات الخصوبة والزواج وغيرها. وهكذا فإن تقسيم سكان المجتمع الواحد إلى سكان ريف وسكان حضر (مدن) مفيد لقياس درجة التحضر [61] أو درجة الريفية (بوادقجي والحريري، 2005، ص.178–179).

بلغت نسبة سكان الحضر في عام 2022 نحو 59.83% من إجمالي سكان الدول العربية، بعد أن كانت 50.07% في عام 1990 (World Bank, 2024h). وتعتبر نسبة سكان الحضر في الدول العربية عالية مقارنة مع متوسط الدول النامية 54.28%؛ علماً بأن متوسط الدول المتقدمة يبلغ نحو 80.16% (UNDESA, 2025). وتزيد نسبة سكان الحضر في الدول العربية عن دول جنوب آسيا 36.31%، ودول أفريقيا جنوب الصحراء 42.91%، والدول ذات الدخل المنخفض 35.02%، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض 40.96%، والدول النامية 54.28%، والدول الأقل نمواً 36.38%، ودول العالم ككل 57.34%؛ إلا أنها تقل عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 81.87%، ودول أوروبا وآسيا الوسطى 73.31%، ودول شرق أسيا والمحيط الهادئ 62.99%، والدول ذات الدخل المرتفع 81.15%، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع 68.71%، والدول المتقدمة 80.16%، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 81.68%، ودول الاتحاد الأوروبي 75.71%، وذلك في عام 2023 (World Bank, 2024h). وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، ويمثل هذا تحدياً تنموياً آخر يجبر الدول العربية على السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي والمتسارع على البنى التحتية الحضرية، وعلى إيجاد فرص عمل للوافدين الجدد على المدن (صندوق النقد العربي، 2022، ص.47) و(صندوق النقد العربي، 2017، ص.56).

تشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في كل الدول العربية، عدا جزر القمر والسودان واليمن ومصر والصومال. ويلاحظ أن معظم سكان الكويت وقطر يعيشون في المدن، وتتجاوز نسبة سكان الحضر 80% في كل من الأردن والبحرين ولبنان وعمان والإمارات والسعودية وليبيا، وتنخفض النسبة بشكل كبير في اليمن 39.83%، والسودان 36.34%، وجزر القمر 30.13%، ويقارن ذلك بنحو 83.30% في الولايات

[61] التحضر مصطلح أطلق على سكان المدن بشكل عام. ووفقاً لتوصيات الأمم المتحدة تعرف المناطق الحضرية بناء على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تميزها عن المناطق الريفية. ويستخدم عدد السكان في أغلب الدول للتمييز بين التجمعات الحضرية والريفية. والمناطق الحضرية في سورية هي مراكز المحافظات ومراكز المناطق الإدارية وكل تجمع سكاني 20 ألف نسمة فأكثر (علي، أبو الشامات، المبيض، الضرير، وخليفة، 2001، ص.13).

المتحدة، و77.46% في تركيا (World Bank, 2024h). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت شبه ثابتة في مصر منذ عام 2010، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى، (جدول (3–7)).

جدول (3–7): نسبة سكان الريف والحضر (% من جملة السكان) في الدول العربية للأعوام 1990 و2010 و2023

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	نسبة سكان الريف (%)			نسبة سكان الحضر (%)		
		1990	2010	2023	1990	2010	2023
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	20.95	15.91	12.22	79.05	84.09	87.78
34	البحرين	11.86	11.37	10.13	88.14	88.63	89.87
40	السعودية	23.42	17.92	15.05	76.58	82.08	84.95
41	قطر	7.21	1.50	0.65	92.79	98.50	99.35
49	الكويت	2.03	0.00	0.00	97.97	100	100
59	عمان	33.90	24.84	11.60	66.10	75.16	88.40
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	24.28	21.95	18.39	75.72	78.05	81.61
93	الجزائر	47.92	32.46	24.73	52.09	67.54	75.27
99	الأردن	26.71	13.91	7.98	73.29	86.09	92.02
101	تونس	42.05	33.34	29.46	57.95	66.66	70.54
105	مصر	56.52	56.98	56.90	43.48	43.02	43.10
109	لبنان	16.88	12.67	10.57	83.12	87.33	89.43
111	فلسطين	32.29	25.85	22.42	67.71	74.15	77.58
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	51.61	41.98	34.88	48.39	58.02	65.12
128	العراق	30.29	30.90	28.40	69.71	69.10	71.60
152	جزر القمر	72.13	72.03	69.87	27.87	27.97	30.13
157	سورية نتيجة الأزمة	51.07	44.40	42.59	48.93	55.60	57.41
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	60.68	53.41	42.30	39.32	46.59	57.70
170	السودان	71.39	66.91	63.66	28.61	33.09	36.34
171	جيبوتي	24.04	23.00	21.45	75.96	77.00	78.55
186	اليمن	79.07	68.22	60.17	20.93	31.78	39.83
193	الصومال	70.34	60.69	52.08	29.66	39.31	47.92
حسب المناطق							
الدول العربية		49.93	43.62	40.17	50.07	56.38	59.83
أوروبا وآسيا الوسطى		32.41	29.24	26.69	67.59	70.76	73.31
شرق آسيا والمحيط الهادئ		66.02	48.05	37.01	33.98	51.95	62.99
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		29.31	21.43	18.13	70.69	78.57	81.87
جنوب آسيا		74.92	69.14	63.69	25.08	30.86	36.31
أفريقيا جنوب الصحراء		72.49	63.98	57.09	27.51	36.02	42.91
العالم		57.00	48.42	42.66	43.00	51.58	57.34
حسب المجموعات							
الدول ذات الدخل المرتفع		26.35	21.22	18.85	73.65	78.78	81.15
الدول ذات الدخل المتوسط		65.36	53.57	45.76	34.64	46.43	54.24
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		60.06	42.15	31.29	39.94	57.85	68.71
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		71.82	65.20	59.04	28.18	34.80	40.96
الدول ذات الدخل المنخفض		75.49	69.96	64.98	24.51	30.04	35.02
دول الاتحاد الأوروبي		30.63	27.03	24.29	69.37	72.97	75.71
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		26.96	21.02	18.32	73.04	78.98	81.68
الدول الأقل نمواً		78.50	70.54	63.62	21.50	29.46	36.38

المصدر: (World Bank, 2024h).

وتختلف طبيعة التحضر في أوروبا والدول المتقدمة عنها في المنطقة العربية، ففي الأولى نجد التحضر موازياً للتحديث والتقدم الحضاري (السعدي، 1999، ص.74)، بينما يكون في الدول العربية نتيجة للتضخم في حجم المدن أكثر منه تغيراً موازياً في درجة التحديث (عمران، 1988، ص.272).

لقد أدت الظروف المعيشية الصعبة ومحدودية الموارد وفرص العمل في غالبية المناطق الريفية في الكثير من الدول العربية، وتوقعات توفر فرص عمل أفضل في المدن وارتفاع الأجور النسبي فيها إلى تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر، مما أدى إلى نمو القوة العاملة في الحضر بمعدلات تجاوزت الزيادة في فرص العمل المتوفرة في المدن. وقد ترتب على ذلك تزايد معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة بالمدن مما أضعف من كفاءتها وتطلب المزيد من الاستثمارات لصيانتها وتوسعة طاقاتها لتستوعب تلك الزيادة السكانية. كما أدت هجرة العمالة بين الدول العربية، والتي تتشكل في معظمها من هجرة سكان الريف في الدول غير النفطية، خاصة الفقراء منهم، إلى الدول النفطية، إلى التأثير سلباً على أنشطة الزراعة والتنمية الريفية في الدول المصدرة للعمالة، حيث انخفضت القوة العاملة الماهرة في الزراعة، مما أدى إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية المتبقية في الريف بسبب محدوديتها وزيادة الطلب عليها، وكذلك زيادة مساهمة النساء في النشاط الزراعي. ولا يقلل هذا من أهمية الآثار الإيجابية للهجرة فيما بين الدول العربية، خاصة وأن معظم المهاجرين من الفقراء الذين استفادوا من دخولهم من الدول النفطية في التخفيف من وطأة ومعدلات فقر الدخل في بلدانهم (صندوق النقد العربي، 2002، ص.34) و(صندوق النقد العربي، 2025، ص84).

من العرض السابق نجد أن المنطقة العربية مقبلة على، بل وربما دخلت فعلاً، مرحلة التحول الديمغرافي[62]، وتشهد معدلات لنمو السكان النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) أسرع من معدلات نمو الفئة المعالة اقتصادياً (أقل

---

[62] التحول الديمغرافي هو التغير في أنماط النمو السكاني، من ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات إلى انخفاضها. وفي المرحلة الأولى من هذا التحول، تبدأ معدلات وفيات الرضع والأطفال بالانخفاض، مما يزيد عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة. وفي المرحلة الوسيطة، تبدأ معدلات الخصوبة بالانخفاض، ويزداد حجم السكان في سن العمل (15–64 عاماً) وينخفض حجم السكان المعالين. وانخفاض معدلات الخصوبة الذي يتزامن مع بطء في نمو السكان المسنين ينشئ ما يعرف بفرصة النافذة الديمغرافية، وذلك لفترة محدودة، تنخفض فيها نسبة الأطفال عن 30%، ونسبة المسنين عن 15%، ويؤدي ذلك إلى نسب إعالة مواتية، ويتراجع حجم الاستثمارات اللازمة لتلبية احتياجات الفئات السكانية المعالة. ونتيجة لذلك، تزداد الموارد المتاحة للاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، ورأس المال المادي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيتحقق العائد الديمغرافي. وفي المرحلة النهائية من التحول الديمغرافي، تصل معدلات الوفيات والخصوبة إلى مستويات متدنية. وتتضافر ثلاث آليات رئيسية لدعم تحقيق العائد الديمغرافي، هي الإمداد باليد العاملة، والادخار، ورأس المال البشري. وبما أن السكان في سن العمل يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان خلال مرحلة التحول الديمغرافي المتوسطة، فإن المعروض من اليد العاملة وفير، ولاسيما مع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وتقلص حجم الأسر. ويؤثر صغر حجم الأسرة على مستوى مدخراتها، التي تزداد نتيجة لزيادة توفر الموارد فيها. ويزداد الادخار أيضاً عندما تكون النسبة الأكبر من السكان في سن العمل. وزيادة المدخرات تحفز الاستثمار. أما رأس المال البشري، فالاتجاه هو في زيادة استثمار الآباء والأمهات في صحة أطفالهم وتعليمهم، بسبب انخفاض عددهم وارتفاع متوسط العمر المتوقع. أما الإنتاجية فترتفع عندما ترتفع مستويات التعليم والصحة بين القوة العاملة، ويزداد الدخل أيضاً، بسبب العلاقة الإيجابية بين التعليم والأجور. ويمكن أن يدوم العائد الديمغرافي خمسة عقود أو أكثر، لكن جني فوائده ليس تلقائياً، بل يعتمد على عوامل شتى، بما في ذلك سرعة انخفاض الخصوبة ومستوى العمالة ومستوى الإنتاجية. وعلى صانعي السياسات توفير البيئة الصحيحة في مجالات عدة، منها الحوكمة والبنى التحتية والسياسات حول العمل والتجارة حتى

من 15 سنة)؛ هذا التباين في معدلات النمو السكاني للفئات المذكورة الذي أصبح يعرف بالهبة الديمغرافية، يتيح للدول فرصة تعجيل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. يرتبط تحويل العبء الديمغرافي الناجم عن الزيادة السكانية إلى هبة ديمغرافية بقدرة الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل، أي زيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل. ويمكن للدول العربية الاستفادة من مرحلة التحول الديمغرافي برفع نسب المشاركة، وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى أسواق العمل، بانتهاج سياسات اقتصادية حصيفة على المستوى الكلي والجزئي وضمن إمكاناتها المتاحة، وتمكين الشباب والنساء من الحصول على فرص العمل المجزية، وكذلك تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمعات من فرص عمل حقيقية تضمن تحسين نوعية حياتهم.

تستفيد البلدان من فرصة النافذة الديمغرافية التي نتجت عن التغير في الهيكل العمري للسكان. ويؤدي انخفاض معدلات الخصوبة في نهاية المطاف إلى تراجع معدل نمو القوة العاملة، إلا في حال انضمام أعداد كبيرة من المهاجرين إليها. ويتزايد نمو فئة السكان المسنين نتيجة للانخفاض في معدلات وفيات المسنين وتقدم عمر السكان الذين ولدوا خلال الطفرة الإنجابية الكبيرة السابقة، ما يؤدي إلى نمو نصيب الفرد من الدخل بشكل أبطأ وإلى إغلاق فرصة النافذة الديمغرافية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، ص.11-12).

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف العليا للتنمية البشرية، وأحد وسائل تحقيقها. وذلك لوجود ارتباط وثيق بين مستوى الدخل ومستويات إشباع الحاجات والخصائص السكانية. وإن توسيع فرص الحصول على العمل وزيادة الدخل، والناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نصيب الفرد من هذا الناتج، وتحسين توزيع الدخل وسائل تكفل خلق بيئة تيسر للأفراد حياة معيشية أفضل، تمكنهم من الارتقاء بنوعية الحياة. ومن هنا ترتبط التنمية البشرية بالمؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة في نوعية الحياة، خاصة في مجال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفرص الحصول على العمل، ومعدلات البطالة فضلاً عن مستويات التدريب والمهارة، باعتبارها مؤشرات دالة في التنمية البشرية (الخضوري، 2002، ص.3).

وتتضمن المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالأوضاع السكانية، والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الدخل القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، حجم القوة العاملة، التركيب المهني لقوة العمل، معدل البطالة، معدلات الادخار والاستثمار، معدلات التضخم، إجمالي الدين العام، موازين الصادرات والواردات؛ وهي جميعها مؤشرات دالة في قدرة المجتمع على الإنتاج والاستخدام الكفء للموارد، وتوفير السلع والخدمات اللازمة للارتقاء بنوعية الحياة (العربي، 1997، ص.28).

أولاً- الدخل في الدول العربية:

تتمثل علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية (والعكس أيضاً) في أن التنمية الاقتصادية، ومن ثم النمو الاقتصادي، شرط ضروري للتنمية البشرية، ولكنه شرط غير كافٍ. ذلك أن اهتمام التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية، وبصفة عامة بالنمو الاقتصادي، لا ينفصل عن نمط توزيع ثمار هذا النمو. إن أحد أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية إتاحة موارد تمكن الناس من حياة كريمة والذي يرتبط بالتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي، أي التوزيع العادل للدخل والثروة (وزارة التخطيط والتنمية، 1998، ص.2).

ولذلك يعتبر بعد الدخل بجانبيه (حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي وتوزيع الدخل) شديد الأهمية في حسابات قيمة الدليل المركب للتنمية البشرية، إذ يحل الدخل وتوزيعه في دليل التنمية البشرية محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية التي لا تنعكس في الحياة المديدة والصحية وفي المعرفة (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص.205).

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) في الدول العربية ككل من 9984 دولار في عام 1990 إلى 14391 دولار في عام 2022؛ في حين بلغ 44958 دولار في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، و15484 دولار في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، و46318 دولار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و49723 دولار في الدول المتقدمة، و48205 دولار في الدول ذات الدخل المرتفع، مقابل 19763 دولار في أوروبا وآسيا الوسطى، و16138 دولار في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و15109 دولار في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و6972 دولار في جنوب آسيا، و3666 دولار في أفريقيا جنوب الصحراء، و6444 دولار في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة،

و3186 دولار في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، و15657 دولار في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و6329 دولار في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، و10949 دولار في الدول ذات الدخل المتوسط، و1793 دولار في الدول ذات الدخل المنخفض، و11125 دولار في الدول النامية، و3006 دولار في الدول الأقل نمواً، و17254 دولار في العالم ككل (UNDP, 2024a, 2024b). ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) بين 1072 دولار في الصومال و95944 دولار في قطر، وذلك في عام 2022 (UNDP, 2024a, pp.274-277)، (ملحق جدول (4-3)).

وإذا عرفت التنمية على أنها توسيع خيارات الفرد في المجتمع، فإن فقر الدخل[63] يعتبر أحد العوامل المحددة لآفاقه وخياراته لاسيما مقدرته على الحصول على حاجاته الأساسية من غذاء، ولباس، ومأوى، ورعاية صحية وتعليم، وغيرها من الحاجات الضرورية اللازمة لعيش كريم للإنسان. ويتوقف تخفيف الفقر على عنصرين رئيسيين هما النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. فكلما زاد متوسط معدل النمو الاقتصادي مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، أو كلما تحسن توزيع الدخل وأصبح أكثر عدالة، مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، كلما انخفضت مستويات الفقر (صندوق النقد العربي، 2008، ص.26).

تفيد البيانات أنه بعد تحقيق الدول العربية تقدماً ملحوظاً في الحد من فقر الدخل (الفقر المدقع)، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل مقوماً بـ 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) في عام 2010 إلى نحو 6.21% من دول المنطقة التي توفرت عنها بيانات[64]، بعد أن كانت 8.06% في عام 2000، و11.11% في عام 1991، وهذا بفضل التقدم الذي أحرزته الأردن وسورية ومصر (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013، ص3)؛ عادت تلك النسبة للارتفاع من جديد إلى 7.87% في عام 2015، ثم إلى 9.27% في عام 2020، وإلى 10.51% في عام 2022[65] حسب تقديرات البنك الدولي (World Bank, 2024g)، (جدول (3-8))، وذلك بسبب موجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة العربية منذ عام 2011، والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول، وأثرت على الاستثمار والإنتاج والتشغيل (صندوق النقد العربي، 2014، ص28)؛ فضلاً عن عدم تحقيق تقدم ملموس في جانب رفع الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد التي هي اللبنة الأولى لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه

---

[63] يحدد فقر الدخل مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم، (يعرف فيه رفاه الفرد بما يتوافر له من سلع وخدمات وذلك بناء على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.112).

[64] تمثل هذه الدول، والبالغ عددها 14 دولة عربية، نحو 82% من إجمالي سكان الوطن العربي في عام 2010 (حسبت النسبة من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024h).

[65] توجد أكبر معدلات فقر الدخل في الدول العربية الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن حسب تصنيف البنك الدولي) بمعدل متوسط بلغ في عام 2022 حسب تقديرات البنك الدولي نحو 23.81% وفق خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017)؛ ونحو 49.72% وفق خط الفقر الدولي 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017)؛ ونحو 79.43% وفق خط الفقر الدولي 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017)؛ ونحو 38.08% وفق خط الفقر الوطني الأدنى. (حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (صندوق النقد العربي، 2024، ص.271) و(World Bank, 2024g, 2024h)).

الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين والإناث (صندوق النقد العربي، 2015، ص.34-35).

جدول (3-8): نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) ونسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (%) حسب خط الفقر الوطني وخطوط الفقر الدولية في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة)	نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (%)					
			وفق خط الفقر الوطني الأدنى		وفق خط الفقر الدولي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017)			
		2022	سنة المسح	القيمة	سنة المسح	2.15 دولار في اليوم	3.65 دولار في اليوم	6.85 دولار في اليوم
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
17	الإمارات	74104			2018	0.00	0.00	0.38
34	البحرين	48731	2003	11.00				
40	السعودية	50620						
41	قطر	95944						
49	الكويت	56729						
59	عمان	32967						
تنمية بشرية مرتفعة								
92	ليبيا	19752						
93	الجزائر	10978	2019	5.50	2011	0.46	4.02	36.57
99	الأردن	9295	2018	15.70	2010	0.04	0.38	8.18
101	تونس	10297	2021	16.60	2021	0.27	2.02	16.18
105	مصر	12361	2019	29.70	2019	1.47	17.62	68.76
109	لبنان	12313	2012	27.40	2011	0.00	0.06	1.68
111	فلسطين	6936	2016	29.20	2016	0.50	3.09	20.53
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	7955	2018	4.80	2013	1.44	9.76	42.10
128	العراق	9092	2018	18.90	2012	0.09	2.44	24.73
152	جزر القمر	3261	2014	42.00	2014	18.64	39.52	68.60
157	سورية	3594	2019	71.00	2022	24.84	66.95	96.05
تنمية بشرية منخفضة								
164	موريتانيا	5344	2019	31.80	2019	5.35	25.83	67.99
170	السودان	3515	2009	46.50	2014	15.26	49.72	86.21
171	جيبوتي	4875	2017	21.10	2017	19.08	43.80	78.49
186	اليمن	1106	2014	48.60	2014	19.80	54.35	85.38
193	الصومال	1072	2002	43.20	2014	70.73		
حسب المناطق								
الدول العربية					2022	10.51	24.95	50.35
شرق آسيا والمحيط الهادئ					2022	1.05	6.31	29.19
أوروبا وآسيا الوسطى					2022	0.46	1.72	8.62
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي					2022	3.45	8.89	25.19
جنوب آسيا					2022	9.74	39.01	79.17
أفريقيا جنوب الصحراء					2022	36.70	63.90	87.30
العالم					2022	8.95	22.67	45.48
حسب المجموعات								
الدول ذات الدخل المرتفع					2022	0.30	0.50	1.50
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع					2022	1.40	5.40	25.00
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض					2022	12.60	38.80	75.00
الدول ذات الدخل المنخفض					2022	44.50	71.60	91.70

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.346) و(OPHI & UNDP, 2024) و(World bank, 2024g, 2024h).

ويعتبر متوسط معدل الفقر المدقع في المنطقة العربية، والبالغ 10.51%، مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع نظيره في بعض الدول والمناطق الأخرى في العالم، حيث بلغ 0.46% في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و1.05% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و3.45% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و9.74% في منطقة جنوب آسيا، و1.40% في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، و0.30% في الدول ذات الدخل المرتفع، و8.95% في العالم ككل، (جدول (3–8)).

ووفقاً لتقديرات منظمة الإسكوا، شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في معدل الفقر مقارنة بالسنوات ما قبل جائحة كوفيد–19، من 31.5% في عام 2019 إلى 35.4% في عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى 35.1% في عام 2025. وفي المقابل تشير توقعات نفس المنظمة إلى تعافي معدلات الفقر في البلدان متوسطة الدخل تدريجياً من ذروتها خلال سنوات الجائحة، لتنخفض من 24.4% في عام 2022 إلى ما يقدر بنحو 24.1% بحلول عام 2025؛ وفي الدول العربية المرتفعة الدخل، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر من 11.4% في عام 2019 إلى 10.3% في عام 2023، وإلى 9.7% في عام 2025؛ أما في الدول العربية المنخفضة الدخل والدول المتأثرة بالصراعات، فقد قفزت معدلات الفقر على التوالي من 56.7% و45.5% في عام 2019، إلى 63.5% و50.3% في عام 2023، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب أكثر بحلول عام 2025 إلى 63.7% و50.4%. وجرت الحرب على قطاع غزة جميع سكانه وهم نحو 2.3 مليون فلسطيني، إلى نسب قياسية من الفقر. وتشير التقديرات في أحدث تقرير مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الإسكوا إلى أن من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر من 38.8% إلى 60.7% إذا امتدت الحرب إلى تسعة أشهر، وسيزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بمقدار 1.86 مليون شخص إضافي. وينذر ما صاحب تلك الحرب من عدوان إسرائيلي على المنطقة الجنوبية من لبنان إلى ارتفاع مستويات الفقر بين سكانه (صندوق النقد العربي، 2025، ص.67–68).

وتتفاوت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل[66] مقوماً بـ 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) بين الدول العربية، إذ تبلغ أقل من 2% في كل من لبنان والأردن والعراق وتونس والجزائر وفلسطين والمغرب ومصر، و5.35% في موريتانيا، مقابل 15.26% في السودان، و18.64% في جزر

[66] تمثل مؤشرات نسبة الفقر Poverty headcount ratio، وفجوة (عمق) الفقر Poverty Gap، وحدة الفقر Squared Poverty Gap أكثر مؤشرات الفقر استخداماً في أدبيات التنمية، وتقع قيمها بين الصفر والواحد الصحيح (أو 100%)، ويدل ارتفاعها على زيادة مستويات الفقر. وبقيس مؤشر نسبة الفقر (أو مؤشر تعداد الرؤوس) نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بينما يقيس مؤشر فجوة (عمق) الفقر متوسط الفرق بين دخل الفقراء وخط الفقر، ويقيس مؤشر حدة الفقر متوسط مربعات نفس ذلك الفرق. وتكمن أهمية مؤشري فجوة (عمق) الفقر، وحدة الفقر في أنهما يوليان أهمية أكبر لوضع الفقراء ومدى ابتعاد دخلهم عن خط الفقر؛ حيث أن فجوة وحدة الفقر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنسب الفقر، فإنها تكون مرتفعة متى كانت نسب الفقر مرتفعة، وبالعكس (صندوق النقد العربي، 2016، ص.49). على هذا الأساس، فإن جزر القمر واليمن وجيبوتي والسودان هي من أكثر الدول العربية التي ينتشر فيها الفقر المدقع، بينما تمثل كل من لبنان والأردن وتونس والجزائر من أقل الدول العربية انتشاراً للفقر، وذلك وفق خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) (World Bank, 2024g)، (جدول (3–8)).

القمر، و19.08% في جيبوتي، و19.80% في اليمن، و24.84% في سورية، و70.73% في الصومال، وذلك حسب أحدث بيانات متوفرة، (جدول (3–8)).

وفي المقابل، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) في المنطقة العربية 24.95% في عام 2022، بعد أن كانت 19.61% في عام 2010، و24.50% في عام 2000، و29.69% في عام 1990 حسب تقديرات البنك الدولي، وتتراوح هذه النسبة بين 0.06% في لبنان و66.95% في سورية؛ بينما بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) في المنطقة العربية 50.35% في عام 2022، بعد أن كانت 48.18% في عام 2010، و55.32% في عام 2000، و61.51% في عام 1990 حسب تقديرات البنك الدولي، وتتراوح هذه النسبة بين 1.68% في لبنان و96.05% في سورية، (World Bank, 2024g) و(جدول (3–8)).

وبصفة عامة، وبالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، فإن الدول العربية حافظت على مستويات منخفضة للفقر بفضل نظام التكافل الاجتماعي الذي يدعمه عوامل الدين وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى عاملين اقتصاديين هامين هما تحويلات العاملين بالخارج والتوظيف الحكومي، واللذان ساهما في التخفيف من وطأة أثر تقلبات الأداء الاقتصادي على الطبقات الفقيرة في المجتمع وإلى ارتفاع مستوى الدخل في دول الخليج، إلا أن هذه العوامل وإن ساهمت إيجابياً في السابق في التخفيف من حدة الفقر حتى في وقت أزمات النمو، فهي لا تعتبر حلولاً جذرية للقضاء على الفقر (صندوق النقد العربي، 2008، ص.26–28).

إلا أن تحليل وضع الفقر في الدول العربية باستخدام خط الفقر الدولي، رغم أهميته من منطلق المقارنة بين دول ومناطق العالم، لا يعكس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدة (صندوق النقد العربي، 2010، ص25). وتشير مؤشرات الفقر استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية حسب أحدث بيانات متوفرة[67]، (جدول (3–8))، إلى وجود تباين كبير بين الدول العربية، حيث ينتشر الفقر بشكل كبير بمعدلات تفوق 30% من السكان في الدول العربية الأقل نمواً والأقل دخلاً، وأيضاً في الدول التي تعيش ظروفاً داخلية صعبة، كما هو الحال في موريتانيا وجزر القمر والصومال والسودان واليمن وسورية؛ بينما تتراوح معدلات الفقر بين 10% و30% في كل من الأردن وتونس وجيبوتي والعراق ولبنان وفلسطين ومصر؛ وتنخفض إلى أقل من 10% في كل من المغرب والجزائر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رغم عدم توفر بيانات حديثة عن نسب الفقر في تلك الدول (صندوق النقد العربي، 2017، ص.49). وتفيد آخر بيانات متوفرة حول مؤشرات فقر الدخل في الدول العربية أن نسب الفقر قد ارتفعت في كل من الأردن وتونس وسورية والعراق وفلسطين واليمن، وانخفضت في باقي الدول العربية، (World Bank, 2024h).

---

[67] بما أن مؤشرات الفقر تعتمد بشكل رئيسي على مسوحات ميزانية الأسرة، والتي تقام بشكل دوري مرة كل خمس سنوات تقريباً لكن ليس بالتزامن في كل الدول العربية، فإنه يمكن مقارنة أحدث النتائج مع بعضها. في المقابل يمكن تحليل تطور مستويات الفقر وربطها بالأداء الاقتصادي وتوزيع الدخل في المسوح المتتالية في نفس البلد (صندوق النقد العربي، 2011، ص.29).

ويتوقع أن تكون معدلات الفقر قد زادت في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، بعد أن سجلت تحسناً خلال المدة 1995–2010، نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول العربية المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي، والأوضاع الداخلية[68]، ونزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سورية والعراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى[69] (صندوق النقد العربي، 2017، ص.32–49).

ويأخذ الفقر في أغلب الدول العربية المتوفر عنها بيانات، طابعاً ريفياً، حيث أن معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى من معدلات الفقر في المناطق الحضرية وفق خطوط الفقر الوطنية. ويندرج في فئة الفقراء في معظم الدول العربية المزارعون الذين لا يملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول. وينتشر الفقر وسط الأسر الزراعية التي ترأسها نساء، والأميين والمتسربين من المدارس، والبدو والرعاة الذين يعيشون في المناطق الحدية والمتدهورة بيئياً (صندوق النقد العربي، 2018، ص.55). أما في المدن، فغالباً ما يكون الفقراء من فئة العمال ذوي المهارات المحدودة الذين يعملون في أعمال هامشية مساعدة في مشاريع الإنتاج أو النقل أو البناء أو الخدمات، أو من ذوي المهارات المحدودة الذين يعملون لحسابهم في مهن حرة في القطاع غير الرسمي، وغالباً ما تعمل هذه الفئة الأخيرة في أعمال تجارية صغيرة. ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار بدأت ظاهرة الفقر تنتشر أيضاً بدرجات أكبر بين العاملين بأجور ثابتة، كما يعاني من الفقر العاطلين عن العمل لمدة طويلة. وتزيد احتمالات الفقر بزيادة حجم الأسرة، وارتفاع معدل الإعالة، أي ارتفاع عدد أفراد الأسرة غير النشطين

---

[68] وإذ ترتبط نسب الفقر بمستوى التنمية في كل دولة بدلالة متوسط دخل الفرد (صندوق النقد العربي، 2019، ص.33)، إلا أن الظروف الداخلية غير المواتية للنمو الاقتصادي، كما في سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق والسودان، تعتبر أحد أهم الأسباب في زيادة نسبة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2018، ص36). ونتيجة لتلك الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، زاد عدد اللاجئين والنازحين، حيث تقدر بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن عدد اللاجئين في عام 2015 قد بلغ نحو 5.2 مليون في فلسطين، و3.9 مليون في سورية، و1.1 مليون في الصومال، و0.7 مليون في السودان، و0.4 مليون في العراق. وقدر عدد النازحين بنحو 7.6 مليون في سورية، و3.6 مليون في العراق، و2.2 مليون في السودان، و1.1 مليون في الصومال، و0.4 مليون في ليبيا، و0.3 مليون في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد اللاجئين من سورية قد تزايد بسرعة كبيرة خلال المدة 2013–2017، حيث كان الأطفال النازحين يمثلون نحو 32% من إجمالي السكان المتضررين من الأوضاع السائدة (صندوق النقد العربي، 2017، ص36). وبلغ معدل الفقر في العراق نحو 22.5% في عام 2014، ويقدر أن هذا المعدل قد يصل إلى حدود 40% بين النازحين (Ianchovichina, Mottaghi, & Devarajan, 2015). وفي ظل الوضع الحالي في اليمن، فإنه يصعب حصول اليمنيين على الخدمات الأساسية مما أسهم في زيادة الفقر بين السكان، حيث يقدر أن معدل الفقر وصل إلى نحو 80% من السكان، باستخدام خط الفقر الدولي المحدث المقدر بقيمة 1.90 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2017) (Mottaghi, 2016) و(World Bank, 2024g). وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية كمجموعة تساهم بقرابة نصف اللاجئين في العالم، رغم أن حصتها لا تتجاوز نسبة 6% من سكان العالم (صندوق النقد العربي، 2020، ص.38).

[69] في هذا الخصوص، تقدر أعداد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بنحو 6.6 مليون في سورية، و3.2 مليون في العراق، و2.5 مليون في اليمن، و0.4 مليون في ليبيا (Atlantic Council - Rafik Hariri Center For the Middle East & United States Institute of Peace, 2016).

اقتصادياً. وينتشر الفقر بصفة خاصة بين الأميين وذوي التعليم المحدود، وكذلك العجزة الذين لا معيل لهم، والأرامل والنساء المعيلات (صندوق النقد العربي، 2002، ص.32-33).

ويرتبط تطور نسب الفقر بشكل وثيق بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة وبتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو الاقتصادي، والفقر، وتوزيع الدخل (صندوق النقد العربي، 2009، ص.28). إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا يؤدي حتماً إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. فسوء توزيع الدخل يثبط النمو، ويؤثر سلباً على معدلات الفقر (صندوق النقد العربي، 2011، ص.30). وبعبارة أخرى، يمكن لمعدلات نمو اقتصادي موجبة أن تقود إلى زيادة معدلات الفقر، إذا ما ترافق ذلك مع توزيع للدخل متحيز ضد الفقراء؛ لذلك فإن النمو يكون مناصراً للفقراء إذا ما صاحبه ارتفاع في متوسط دخل الفقراء، وبالعكس فإن النمو يكون غير مناصر للفقراء إذا ما ترافق ذلك النمو مع توزيع للدخل لغير صالح الفقراء بما يزيد من معدلات الفقر (صندوق النقد العربي، 2015، ص.35). لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو مناصراً للفقراء[70].

---

[70] تعددت تعريفات ومقاييس النمو المناصر للفقراء، وبالتالي معايير تقييم أثر الأداء الاقتصادي على الفقراء. وينقسم تعريف النمو المناصر للفقراء إلى تعريفين الأول مطلق والثاني نسبي. ففي التعريف المطلق الذي ينسب إلى البنك الدولي، يتسم النمو الاقتصادي بأنه مناصر للفقراء إذا كان له أثر إيجابي مطلق على معدلات الفقر، بدلالة أي من مقاييس الفقر المعتمدة. أما في التعريف النسبي الذي ينسب إلى مجموعة من الباحثين على رأسهم كاكواني، فيتسم النمو الاقتصادي بأنه مناصر للفقراء إذا ارتفع دخل الفقراء كيف ما عرفوا، بمعدل أكبر من دخل غير الفقراء، وهذا يعني أن النمو لكي يكون مناصراً للفقراء يجب أن يؤثر إيجابياً على توزيع الدخل لفائدة الفقراء. وحتى في حالة النمو السالب، فإن هذا النمو، وفقاً للتعريف النسبي، يعتبر مناصراً للفقراء إذا انخفض دخل الفقراء بنسبة أقل من دخل غير الفقراء. وفيما يعطي التعريف المطلق أهمية أكبر للفقر منها لتوزيع الدخل، يعطي التعريف النسبي وزناً أكبر لتوزيع الدخل، حيث لكي يكون النمو مناصراً للفقراء، يجب أن يصاحب تراجع معدلات الفقر تحسن في توزيع الدخل لفائدة الفقراء. ويتميز التعريف النسبي عن التعريف المطلق بأنه يشترط في أن يكون النمو أكثر عدالة، وهو تعريف يستبعد الحالة التي تنمو فيها حصة الفقراء من الدخل أو الإنفاق أقل من نمو حصة غير الفقراء. وتسمى هذه الحالة بالنمو الانكماشي Trickle down growth. وتعبر هذه الحالة عن التفكير الذي كان سائداً في نظريات التنمية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي الذي يفترض أن الأثرياء هم الذين يجنون ثمار النمو أولاً ثم يأتي الفقراء في المرتبة الثانية بعد أن ينفق الأثرياء هذه الثمار، مما يعني أن دخل الأغنياء سينمو أكثر من دخل الفقراء في نفس الوقت الذي تنخفض فيه نسب الفقر. وانتقد هذا التفكير على أساس أن النمو حتى ولو كان بمعدلات عالية يمكن أن يقود إلى ارتفاع في نسب الفقر، إذا تزامن النمو مع تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل، وتسمى هذه الحالة النمو المبئس Immiserizing growth. ويترتب عن اختلاف التعريفين المطلق والنسبي اختلافاً كبيراً على مستوى السياسات الاقتصادية التي يجب إتباعها. فالبنك الدولي مثلاً، الذي وجدت دراساته أن دخل الفقراء في أكثر من 80 دولة نما في المتوسط خلال الأربع عقود التي سبقت بداية الألفية الثالثة بنفس معدل النمو العام، لا يجد ضرورة في إتباع سياسات نمو مناصرة للفقراء ويرى أن المهم هو تعظيم معدلات النمو مع تفادي معدلات التضخم المرتفعة وإتباع سياسات مالية منضبطة. أما أنصار التعريف النسبي، فيرون أهمية التدخل على مستوى سياسات توزيع الدخل. ويعاب على التعريف النسبي أنه يولي أهمية كبيرة لتوزيع الدخل على حساب النمو. وفي الحقيقة يجب الموازنة بين السياسات التي تعظم النمو والسياسات التي تعيد توزيع الدخل لفائدة الفقراء، لأن النمو وحده غير كاف لتخفيف الفقر خاصة وأن دراسات عديدة قد بينت أن الفقر يستجيب بشكل أسرع لسياسات توزيع الدخل أكثر منها لسياسات النمو. لكن هذا لا يعني التركيز على عدالة توزيع الدخل على حساب النمو الاقتصادي الذي يظل المحدد الرئيسي للفقر في المدى البعيد (صندوق النقد العربي، 2009، ص.29).

وتشير البيانات المتاحة إلى أنه في حالة المغرب خلال المدة 2006–2013، والجزائر خلال المدة 1995–2011، وجيبوتي خلال المدة 2013–2017، والإمارات خلال المدة 2019–2018 ترجم النمو الإيجابي في متوسط إنفاق الفرد إلى تحسن في توزيع الدخل[71] وتراجع في مستويات الفقر؛ وفي بعض الحالات التي كان فيها نمو متوسط إنفاق الفرد سالباً مثل موريتانيا خلال المدة 2014–2019 والسودان خلال المدة 2009–2014، فإن الأثر السلبي لتراجع النمو كان وقعه على الفقراء أقل من وقعه على غير الفقراء، وهذا يعني أن النمو كان مناصراً للفقراء في هذه الحالات. ولم يكن النمو مناصراً للفقراء في حالات كل من الأردن خلال المدة 2008–2010، والعراق خلال المدة 2006–2012، وذلك لأن النمو الإيجابي في متوسط إنفاق الفرد تزامن مع تراجع في حالة توزيع الدخل لصالح غير الفقراء[72] (World Bank, 2024g).

وتفيد بعض التقارير والدراسات الدولية بارتفاع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروات في العديد من دول العالم نتيجة لعدة عوامل أهمها تحول الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في النمو، حيث تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة لصالح قطاعي الصناعة والخدمات، وانحياز التطورات التقنية الحديثة لفائدة ذوي المهارات العالية على حساب ذوي المهارات المتدنية، وتركز مصادر النمو في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية[73] (صندوق النقد العربي، 2013، ص34). وفي المقابل تعتبر الدول العربية، نسبياً، من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل والإنفاق، حيث يقدر متوسط معامل جيني Gini Coefficient[74] في هذه الدول بنحو 32% في عام 2023[75] (World Bank, 2024g)، بعد أن كان 39.50% في عام 2005، و38.50% في عام 2000،

---

[71] علماً بأن حالة توزيع الدخل تقاس بمعامل جيني Gini Coefficient (صندوق النقد العربي، 2009، ص.28).

[72] انظر (صندوق النقد العربي، 2009، ص.28–29) و(World Bank, 2024g).

[73] انظر (OECD, 2008).

[74] يقيس معامل جيني Gini Coefficient مدى عدالة توزيع الإنفاق أو الدخل. وكلما زادت قيمته زادت درجة عدم العدالة وبالعكس، بحيث تتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر (حالة العدالة الكاملة أو المساواة) والواحد الصحيح أو 100% (حالة عدم العدالة القصوى أو اللامساواة). ولكن الأمر الهام الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أن معامل جيني يعكس تفاوت الدخل والاستهلاك وليس الفقر، وهو متحيز بطبيعته وفق منتقديه للفئات الدخلية الوسطى بالدرجة الأولى، وبالتالي لا يعكس التحولات التي تحدث عند قمة أو قاع التوزيع. وبعبارة أخرى، فإن معامل جيني، يعطي وزناً أكبر للتغيرات التي تحدث في مركز التوزيع ذاته مقارناً بالتحولات التي تحدث عند أطراف التوزيع، أي أنه متحيز نحو التحسن الذي يطرأ على أوضاع الفئات الدخلية الوسطى. ولكن تفاوت الإنفاق أو الدخل تتمفصل في مثل حالة سورية مع استشراء الفقر، ومع تكديح الفئات الوسطى في آن واحد. وتختلف قيمة معامل جيني باختلاف نوع البيانات، إنفاق أم دخل، وباختلاف صيغة الفئات، فئات أسرة أم فرد، وباختلاف مؤشر توزيع السكان، أفراد أم أسر. وعليه لا تصلح مقارنة قيم معامل جيني المحسوبة من بيانات مختلفة من حيث النوع أو صيغة الفئات أو مؤشر توزيع السكان إذ قد تؤدي إلى استنتاجات مضللة. (لمزيد من التفصيل انظر (باقر، 2005ب، ص.4) و(صندوق النقد العربي، 2010، ص.27) و(عبد الفضيل، 2005، ص.13) و(هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009أ، ص.377)).

[75] يوجد تباين لمعامل جيني ضمن المنطقة العربية، حيث تعاني الدول المنخفضة الدخل عدم المساواة بنسبة 33.8%، والدول المتوسطة الدخل بنسبة 30.7%، والدول المرتفعة الدخل بنسبة 37%، والدول المتأثرة بالصراعات بنسبة 32% (صندوق النقد العربي، 2025، ص.69).

و37.60% في عام 1990[76] (Bibi & Nabli, 2010, p.37). وهو يعتبر مقبولاً لو تمت مقارنته مثلاً ببعض الدول الآسيوية مثل ماليزيا 40.70%، والفلبين 40.70%، وإندونيسيا 38.30%، والصين 37.10%، وببعض دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل 52%، والمكسيك 43.50%، والأرجنتين 40.70%، (World Bank, 2024h). مع العلم أنه يفوق الـ 40% في العديد من الدول النامية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء 45.90%، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 48.90%، في حين بلغ 38.90% في شرق آسيا، و36.80% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و34.50% في أوروبا وآسيا الوسطى، و32.70% في جنوب آسيا (Bibi & Nabli, 2010, p.37). ويتراوح معامل جيني الذي يقيس درجة المساواة في توزيع الدخل/الإنفاق حسب أحدث بيانات متوفرة عن الدول العربية بين 25.97% في الإمارات و45.33% في جزر القمر، (جدول (3-9)).

جدول (2-9): هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي (%) ومقاييس اللامساواة (%) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدولة	سنة المسح	هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي					مقاييس اللامساواة				
			أفقر 20% من السكان	ثاني 20% من السكان	ثالث 20% من السكان	رابع 20% من السكان	أغنى 20% من السكان	معامل جيني (%)	نسبة بالما (%) (نسبة أغنى 20% إلى أفقر 40% من السكان)	نسبة أغنى إلى أفقر 10% من السكان	نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان	معامل كوزنتز (%)
تنمية بشرية مرتفعة جداً												
17	الإمارات	2018	9.22	13.75	18.35	23.88	34.81	25.97	0.87	5.02	3.78	20.76
تنمية بشرية مرتفعة												
93	الجزائر	2011	9.36	13.66	17.47	22.28	37.22	27.62	0.99	5.65	3.98	21.67
99	الأردن	2010	8.20	12.11	15.84	21.45	42.41	33.66	1.35	7.95	5.17	26.80
101	تونس	2021	7.66	12.30	16.44	21.94	41.65	33.72	1.35	8.75	5.43	26.21
105	مصر	2019	8.98	12.75	16.08	20.83	41.35	31.89	1.26	7.16	4.60	25.07
109	لبنان	2011	7.86	12.69	16.98	22.52	39.96	31.83	1.21	8.02	5.09	24.98
111	فلسطين	2016	7.29	11.89	16.60	23.16	41.06	33.69	1.31	8.69	5.63	26.91
تنمية بشرية متوسطة												
121	المغرب	2013	6.70	10.75	14.69	20.87	47.00	39.55	1.83	11.81	7.01	31.65
128	العراق	2012	8.80	13.13	17.07	22.49	38.51	29.54	1.08	6.44	4.38	23.34
152	جزر القمر	2014	4.47	9.08	13.91	22.18	50.35	45.33	2.48	20.92	11.26	36.35
157	سورية	2009	6.26	10.29	14.82	21.43	47.20	40.39	1.91	12.08	7.55	32.23
تنمية بشرية منخفضة												
164	موريتانيا	2019	7.85	12.50	16.81	22.86	39.98	32.00	1.21	7.85	5.09	25.38
170	السودان	2014	7.83	12.07	16.10	21.64	42.37	34.24	1.40	8.75	5.41	26.72
171	جيبوتي	2017	5.40	10.42	15.05	21.54	47.59	41.59	2.04	16.64	8.82	32.63
186	اليمن	2014	7.29	11.47	15.30	21.23	44.70	36.71	1.57	9.80	6.13	29.25

المصدر: حسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (World bank, 2024d, 2024g, 2024h).

[76] يدل تراجع معامل جيني في الدول العربية على انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل، بالمقارنة مع الدول المتقدمة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي سجلت ارتفاعاً في تفاوت توزيع الدخل خلال المدة 1985-2005، حيث زاد معامل جيني لها بنسبة بلغت 0.02 أي 7% من قيمة المعامل في أول المدة (صندوق النقد العربي، 2016، ص.42) و(OECD, 2008).

ويمكن تصنيف الدول العربية (16 دولة عربية) من حيث درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب أحدث بيانات متوفرة[77]، (جدول (3–9))، إلى:

أ– دول عربية ذات مستوى منخفض من عدم المساواة (وهي الدول التي يقل فيها معامل جيني عن 33.11%): وتضم كل من الإمارات[78] والجزائر والعراق ولبنان ومصر وموريتانيا على الترتيب.

ب– دول عربية ذات مستوى متوسط من عدم المساواة (وهي الدول التي يكون فيها معامل جيني 33.11% ولكن أقل من 42.02%): وتشمل كل من الأردن وفلسطين وتونس والسودان واليمن والمغرب وسورية وقطر وجيبوتي على الترتيب.

ج– دول عربية ذات مستوى مرتفع من عدم المساواة (وهي الدول التي يكون فيها معامل جيني 42.02% أو أعلى): وتضم جزر القمر فقط.

ورغم عدم توفر بيانات حديثة، إلا أن التقديرات تشير بأن مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق في المنطقة قد ازداد في بعض الدول العربية خاصة بسبب الأوضاع التي تشهدها (صندوق النقد العربي، 2018، ص38).

وبشكل عام، توضح بيانات تطور معامل جيني عبر الزمن تحسناً في توزيع الدخل بين أول وأحدث مسح متوفر في كل من الأردن والإمارات[79] وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان وفلسطين ولبنان[80] ومصر وموريتانيا واليمن، بينما ارتفع هذا المعامل بعض الشيء أو ظل مستقراً في كل جيبوتي والكويت[81] والعراق واليمن والمغرب وقطر[82]. وبمقارنة أحدث مسح متوفر مع المسح الذي قبله، نلاحظ ارتفاع معامل جيني في كل الأردن والعراق واليمن وتونس ومصر، مما يشير إلى زيادة تفاوت توزيع الدخل في تلك الدول[83]، (World Bank, 2024g).

---

[77] تجدر الإشارة إلى أنه على أساس أن معاملات جيني لا تتغير بصورة ملحوظة مع الزمن، يمكن إجراء مقارنة بين الدول خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (League of Arab States & UNDP, 2009a, p.24)، وبالتالي خلال المدة 2010–2022.

[78] قيمة معامل جيني في الإمارات محسوبة من بيانات توزيع الدخل، وليس من بيانات توزيع الإنفاق الاستهلاكي مثل باقي الدول العربية.

[79] انخفضت قيمة معامل جيني في الإمارات من 38.30% في عام 2007 إلى 32.51% في عام 2013، ثم إلى 25.97% في عام 2018، (صندوق النقد العربي، 2022، ص.301) و(World Bank, 2024g).

[80] انخفضت قيمة معامل جيني في لبنان من 36% في عام 2004 إلى 31.83% في عام 2011 (صندوق النقد العربي، 2022، ص.301) و(World Bank, 2024g).

[81] ارتفعت قيمة معامل جيني في الكويت من 34.70% في عام 1987 إلى 36% في عام 1999 (صندوق النقد العربي، 2022، ص.301).

[82] ظلت قيمة معامل جيني في قطر مستقرة بين عامي 2007 و2013، إذ بلغت 41.10% (صندوق النقد العربي، 2022، ص.301).

[83] وجدت دراسة مسحية حديثة شملت 28 دولة من بينها 12 دولة عربية في فترات مختلفة لمعرفة تطور تفاوت الدخل في الدول العربية وهيكله عبر الزمن، أن قيمة معامل جيني تراوحت بين 32% أو أقل في كل من ليبيا ومصر فيما ارتفعت قيمة المؤشر لنحو 40% في موريتانيا وتونس واليمن. ووجدت نفس الدراسة أن من أهم العوامل المفسرة للتفاوت في الإنفاق والدخل في الدول العربية تتمثل في المستوى التعليمي لرب الأسرة، وتفاوت الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى حجم الأسرة، مما يستدعي مواصلة الجهود

وبصفة عامة، وباعتبار اختلاف طريقة المعاينة في نفس البلد بين مسح وآخر، وباعتبار أخطاء المعاينة التي تشوب عادة مثل هذه المسوح، فإن تغيرات معامل جيني في الدول العربية المذكورة تبقى محدودة، ويمكن القول على ضوئها أن هيكل توزيع الدخل في هذه الدول لم يتغير، أو على الأقل لم يسوء، بشكل معنوي أو لافت، وهو الشيء الذي يعكس إلى حد كبير تمسك الدول العربية بالعدالة الاجتماعية كما تتجلى في توزيع الدخل أو الإنفاق كمبدأ راسخ في سياساتها التنموية (صندوق النقد العربي، 2011، ص.31).

إلا أن معامل جيني يعطي فقط مؤشراً عاماً عن مدى التفاوت في توزيع الدخل/الإنفاق، ولا يعبر عن كيفية توزيع الدخل/الإنفاق بين مختلف شرائح الدخل/الإنفاق في المجتمع (صندوق النقد العربي، 2020، ص.39). لذلك يعتبر مؤشر جيني وحده غير كاف للتعبير عن درجة اللامساواة في توزيع الدخل/الإنفاق، لذلك يتم في كثير من الأحيان اللجوء إلى مؤشرات إضافية أو مقاييس أخرى للاامساواة[84] مثل معامل كوزنتز Kuznets Coefficient، ونسبة بالما Palma Ratio، ونسب الدخل/الإنفاق بين الأكثر ثراء والأكثر فقراً ضمن شرائح المجتمع، ومنحنى لورنز Lorenz Curve، ومنحنى تأثير النمو GIC (Growth Incidence Curve). وحسب أحدث بيانات متوفرة، (جدول (2−9))، بلغ متوسط معامل كوزنتز Kuznets Coefficient[85] في الدول العربية 26.43%،

لزيادة مستويات عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة، وتخفيف تفاوت الدخل بين المناطق المختلفة داخل نفس البلد. انظر (Belhaj Hassine, 2015, pp.532-556).

[84] تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مقياس وحيد غير متحيز يلخص لنا درجة العدالة (أو التفاوت) في توزيع الدخول أو الإنفاق، إذ أن كلاً من هذه المقاييس والمؤشرات العامة التلخيصية إنما يتأثر بالأوزان المختلفة للفئات الدخلية التي تقع في قمة، أو وسط، أو قاع التوزيع. وهذا يقتضي بدوره الحذر في تفسير نتائج بعض المقارنات الإحصائية حول درجة التحسن في توزيع الدخل التي تستند إلى معامل جيني، كما تميل معظم الأبحاث المتداولة في هذا المجال (عبد الفضيل، 2005، ص.14).

[85] يقيس معامل كوزنتز Kuznets Coefficient شدة التباين في توزيع الإنفاق أو الدخل، حيث يستخدم في حالة بيانات الإنفاق أو الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد. ويستند على فكرة حصص نسب معينة من السكان. إلا أنه في هذا المعامل لا تؤخذ حصتي أعلى وأدنى فئتين وإنما حصص جميع الفئات. ويحسب معامل كوزنتز باستخدام الحصص لكل 10%، أي حسب التقسيمات العشرية، من السكان وفق القانون التالي: معامل كوزنتز=[∑|D_i−10|÷180]، حيث أن D_i هي النسبة المئوية للإنفاق أو الدخل المتحقق للفئة العشريةi. وإن |D_i-10| هي القيمة المطلقة (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة) للمقدار D_i-10، ويلاحظ أنه عندما يكون توزيع الإنفاق أو الدخل متساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الإنفاق أو الدخل لأنها تتضمن 10% من الأسر أو الأفراد، وبالتالي فإن D_i-10 تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية للصفر، أما في أقصى حالة سوء التوزيع للإنفاق أو للدخل فإن كل الإنفاق أو الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة أي أن قيمة D_i تكون صفراً لكل الفئات العشرية عدا الفئة العشرية الأخيرة، حيث تكون واحد أو 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر ما بين الصفر (حالة المساواة التامة في التوزيع) والواحد أو 100% (حالة عدم المساواة التامة في التوزيع). وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الإنفاق أو الدخل (اللامساواة في التوزيع) أشد. وبذلك فمعامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث المدى الذي تتراوح فيه قيمته العددية، ومن حيث دلالته في أنه يعكس زيادة التفاوت مع زيادة القيمة العددية للمعامل. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن قيمة معامل جيني لا تساوي قيمة معامل كوزنتز لنفس المجموعة من البيانات. ويحسب معامل كوزنتز باستخدام تقسيمات أخرى للسكان مع تعديل مقام قانون الحساب حيث أنه في حال اعتماد فئات تتضمن كل منها 5% من السكان بدلاً عن 10%، يصبح القانون: معامل كوزنتز=[∑|D_i−5|÷190]. (لمزيد من التفصيل انظر (باقر، 2005ب، ص.6−7) و(المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2000، ص.51−52) و(المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2005أ، ص.6)).

وتتراوح قيمة هذا المعامل بين 20.76% في الإمارات و36.35% في جزر القمر؛ وبلغ متوسط نسبة بالما Palma Ratio[86] (نسبة أغنى 10% إلى أفقر 40% من السكان) 1.34% في الدول العربية، وتتراوح هذه النسبة بين 0.87% في الإمارات و2.48% في جزر القمر، (جدول (3-9)).

ونظراً لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل داخل كل قطر، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي الذي يستقى من مسوحات ميزانية الأسرة[87]. ويفيد هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حديثة (14 دولة عربية)[88]، بأن خمس السكان الأكثر فقراً (أفقر 20% من السكان) يحصل في المتوسط على 7.74% من الإنفاق الاستهلاكي العائلي، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراء (أغنى 20% من السكان) نحو 41.66%؛ وأن عشر السكان الأكثر فقراً (أفقر 10% من السكان) يحصل في المتوسط على 3.16% من الإنفاق الاستهلاكي العائلي، بينما تبلغ الحصة المقابلة لعشر السكان الأكثر ثراء (أغنى 10% من السكان) نحو 26.62%. ونلاحظ وجود تباين بين الدول العربية من حيث تحسين المستوى المعيشي ودخل/إنفاق مختلف فئات المجتمع، ففي حين استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل /إنفاق كل الفئات الدخلية في المجتمع، كان نمو الدخل/الإنفاق سالباً بالنسبة لكل أو لمعظم الفئات الدخلية في بعض الدول العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، عند إجراء مقارنة بين أول وأحدث مسح متوفر للإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية نجد ارتفاعاً في نسبة (أفقر 10% من السكان) ونسبة (أفقر 20% من السكان) في كل الدول العربية، ما عدا كل من جيبوتي وفلسطين والعراق؛ وبمقارنة أحدث مسح متوفر مع المسح الذي قبله نجد ارتفاعاً في نسبة (أفقر 10% من السكان) ونسبة (أفقر 20% من السكان) في كل الدول العربية، ما عدا كل من الأردن وفلسطين والعراق وتونس واليمن، (World Bank, 2024g).

وبناءً عليه، بلغت حصة العشر الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 10% من السكان) في الدول العربية 8.42%، وتتراوح هذه النسبة بين 5.02% في الإمارات و20.92% في جزر القمر؛ وبلغت حصة الخمس الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان) في الدول العربية نحو 5.38%، بينما تتجاوز هذه النسبة 11.71% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و10.17% في أفريقيا جنوب الصحراء، و6.57% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و6.48% في شرق آسيا، مقابل 4.56% في جنوب آسيا، و4.28% في أوروبا وآسيا الوسطى (Bibi & Nabli, 2010, p.37). ورغم أن نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان في الدول

---

[86] نسبة بالما Palma Ratio هي حصة أغنى 10% من السكان من الدخل القومي الإجمالي مقسومة على حصة 40% الأفقر منهم. وتستند النسبة إلى بيانات من بالما Palma (2011)، التي توضح أن دخل الطبقة الوسطى يشكل نصف الدخل القومي الإجمالي تقريباً في أغلبية الحالات ويتوزع النصف الثاني على شريحة 10% الأغنى و40% الأفقر، غير أن حصة هاتين الشريحتين تختلف إلى حد كبير بين البلدان. (لمزيد من التفصيل انظر (Palma, 2011, pp.1-65)).

[87] يفضل استخدام الإنفاق على استخدام الدخل كمؤشر لتوزيع الرفاه في المجتمع لعدة أسباب منها أن الدخل لا يصرف كله، بالإضافة إلى أنه يصعب تقدير الدخل لبعض الأعمال للحساب الخاص ودخل الفقراء الذي يتسم بالموسمية والتقلب الشديد، ونظراً لعدم إدلاء المستجوبين في المسوح بدخولهم الحقيقية (صندوق النقد العربي، 2011، ص.30).

[88] باستثناء الإمارات لأن قياس درجة اللامساواة في توزيع الدخل/الإنفاق أو الرفاه اعتمد على بيانات توزيع الدخل، وليس على بيانات توزيع الإنفاق الاستهلاكي مثل باقي الدول العربية، كما أشرنا سابقاً.

العربية تقل عن المتوسط في بعض مناطق العالم الأخرى، إلا أنها لا تعبر عن تطور توزيع الدخل والفقر النسبي في المجتمع، ولا تعبر عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وعدم تكافؤ الفرص في التمتع بحياة كريمة، ولا تعبر أيضاً عن الشعور باللامساواة Perception of Inequality وهي مؤشرات، كما ذكر سابقاً، أقرب للتعبير عن درجة التماسك الاجتماعي (صندوق النقد العربي، 2013، ص34). وتتراوح هذه النسبة في الدول العربية بين 3.78% في الإمارات و11.26% في جزر القمر، (جدول (3–9)).

ويمكن تصنيف الدول العربية (15 دولة عربية) من حيث حصة الخمس الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان) حسب أحدث بيانات متوفرة، (جدول (3–9))، ضمن ثلاث مجموعات:

1– دول عربية تقل فيها حصة الخمس الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان) عن 5%: وتضم كل من الإمارات والجزائر والعراق وسورية ومصر على الترتيب.

2– دول عربية تتراوح فيها حصة الخمس الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان) بين 5%–10%: وتشمل كل من لبنان وموريتانيا والأردن والسودان وتونس وفلسطين واليمن والمغرب وجيبوتي على الترتيب.

3– دول عربية تتجاوز بها حصة الخمس الأكثر ثراء للأكثر فقراً (نسبة أغنى إلى أفقر 20% من السكان) 10%: وتضم جزر القمر فقط.

وبشكل عام، تفيد البيانات المتوفرة بتحسن درجة المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية بين آخر مسحين متوفرين، بدلالة معامل جيني ومعامل كوزنتز ونسبة بالما والحصص النسبية المئوية من الإنفاق الأكثر ثراء مقارنة بالعشر أو بالخمس الأكثر فقراً، باستثناء كل من الأردن وتونس والعراق واليمن ومصر، (World Bank, 2024g)، مما يعني تطور هيكل توزيع الدخل في هذه الدول لفائدة شرائح الدخل المرتفعة على حساب شرائح الدخل المنخفضة (صندوق النقد العربي، 2019، ص.36).

وبناء على بيانات (World Bank, 2024g) يمكن تمثيل اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بيانياً بمنحنى لورنز Lorenz Curve[89] في الدول العربية المتاح عنها بيانات (15 دولة عربية)، (شكل (3–1) وحتى

[89] يصور منحنى لورنز Lorenz Curve مدى عدالة توزيع الإنفاق أو الدخل بيانياً، ويوضح العلاقة غير الخطية بين الحصة التراكمية للسكان والحصة التراكمية المقابلة للإنفاق الاستهلاكي أو الدخل الذي يتمتعون به. حيث يتم ترتيب الأفراد من الأفقر إلى الأغنى. باعتبار أن الإحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد أو الأسر المقابلة للفئات الدخلية، وأن الإحداثي العمودي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق أو الدخل ضمن تلك الفئات. ويرسم عادة مع المنحنى المذكور ما يسمى بخط المساواة (خط التوزيع المتساوي). وتتساوى في هذا الخط حصة إنفاق كل فئة من إجمالي الإنفاق مع حصتها من السكان. وعلى هذا كلما كان منحنى لورنز أقرب إلى خط المساواة كان توزيع الإنفاق أو الدخل أكثر عدالة، والعكس كلما زاد انحناء أو تحدب منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع. ويعتبر توزيع الإنفاق أو الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطاً مستقيماً بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى. (لمزيد من التفصيل انظر (باقر، 2005ب، ص.1–2) و(الفارس، 2001، ص.102–103) و(المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2005ب، ص ص.1–3) و (League of Arab States & UNDP, 2009a, p.23) و(World Bank, 2005, p.280-281)).

(3-20))[90]، ومنها يتضح انخفاض تحدب أو انحناء منحنى لورنز واقترابه من خط المساواة في كل الدول العربية خلال المسوحات المتوفرة، باستثناء كل من العراق واليمن، مما يدل على انخفاض درجة اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في معظم الدول العربية. وكذلك يلاحظ اقتراب منحنى لورنز في كل من الإمارات والجزائر والعراق ولبنان ومصر وموريتانيا من خط المساواة مقارنة بمنحنى لورنز في كل من الأردن وفلسطين وتونس والسودان واليمن والمغرب وسورية وجيبوتي وجزر القمر وفقاً لآخر مسح متوفر. وهذا يدل على أن توزيع الإنفاق الاستهلاكي أكثر عدالة في كل من الإمارات والجزائر والعراق ولبنان ومصر وموريتانيا من باقي الدول العربية.

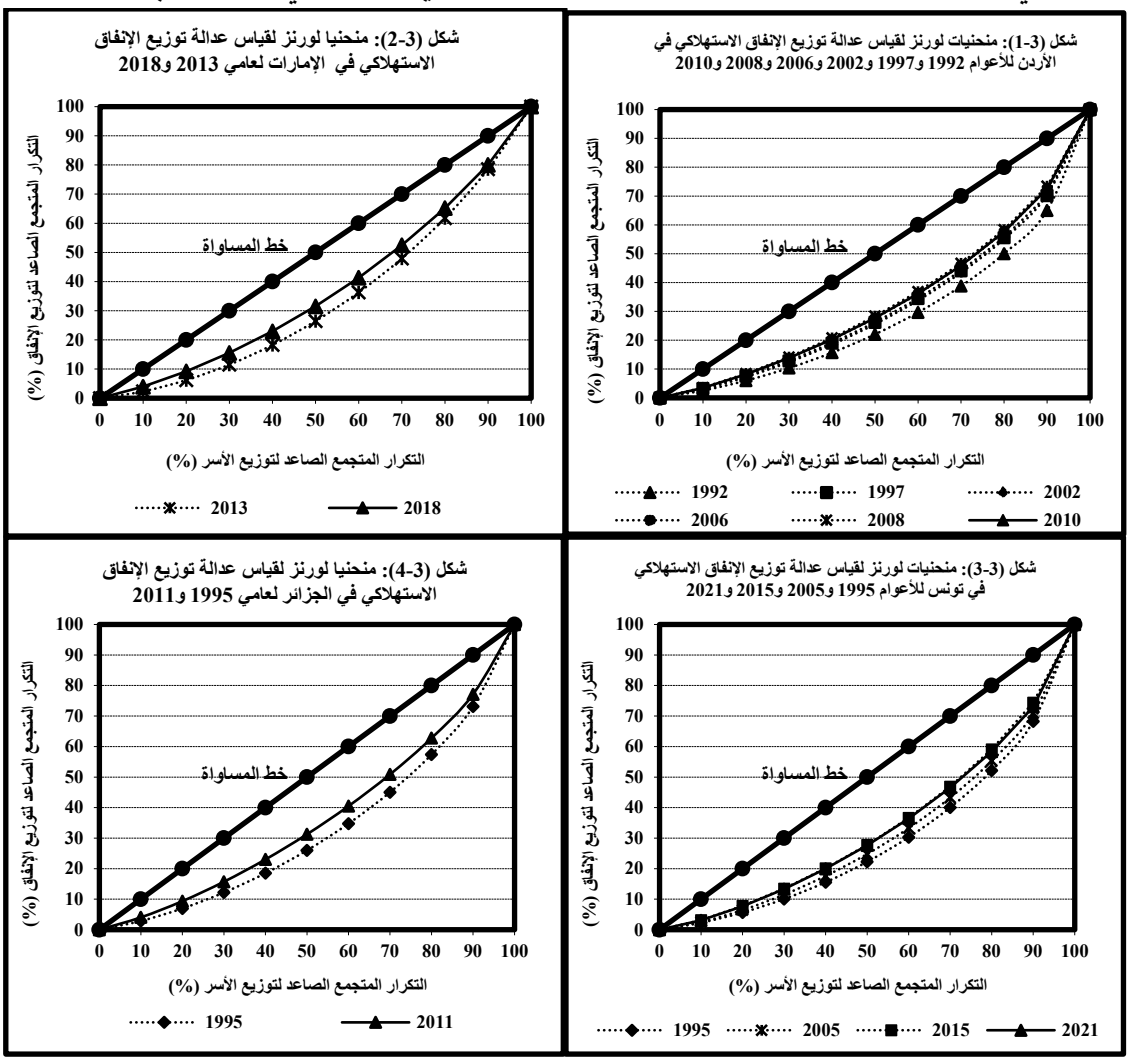

[90] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024g) وبيانات (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009أ)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (3-5): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جزر القمر لعامي 2004 و2014

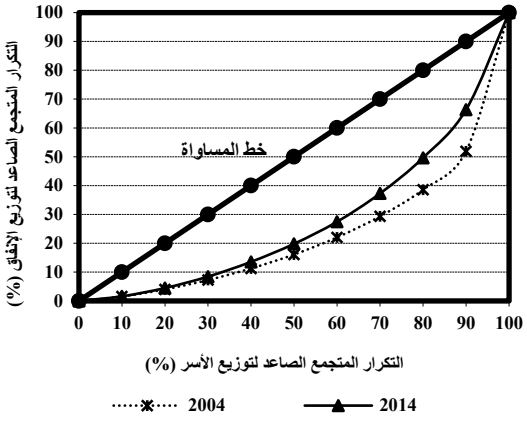

شكل (3-6): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جيبوتي للأعوام 2002 و2012 و2013 و2017

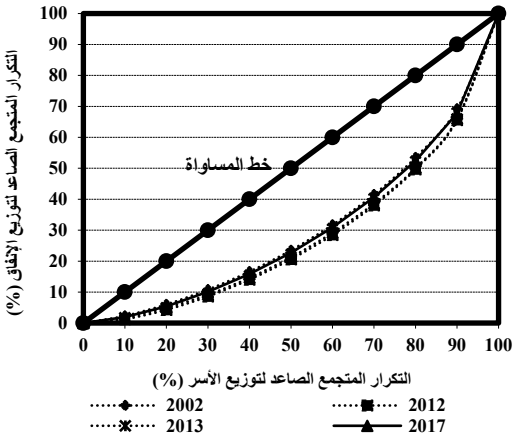

شكل (3-7): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في السودان لعامي 2009 و2014

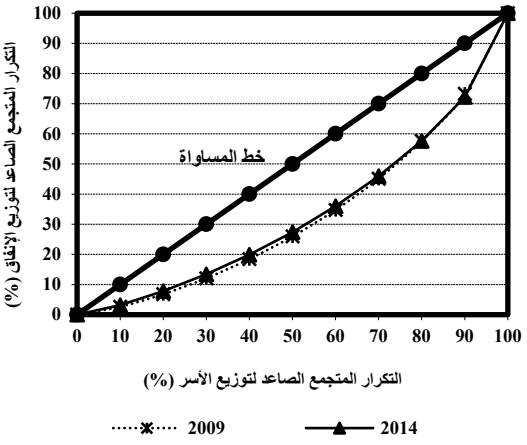

شكل (3-8): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية للأعوام 1996 و2003 و2006 و2009 والمتوقع في عام 2025 وفق إسقاطات السيناريو التنموي (a) والسيناريو المرجعي (b)

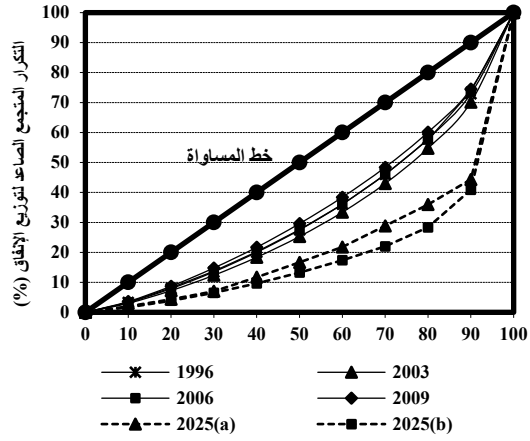

شكل (3-9): منحنيا لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في العراق لعامي 2006 و2012

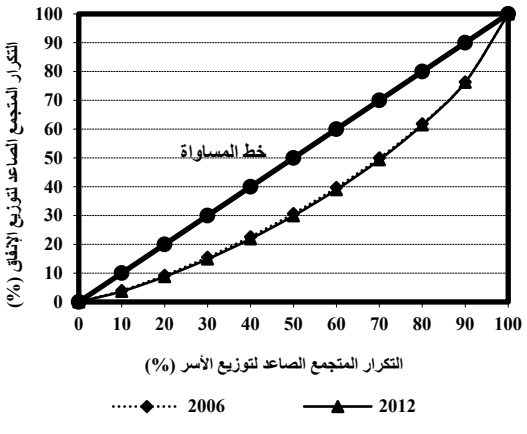

شكل (3-10): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين للأعوام 2004 و2007 و2009 و2011 و2016

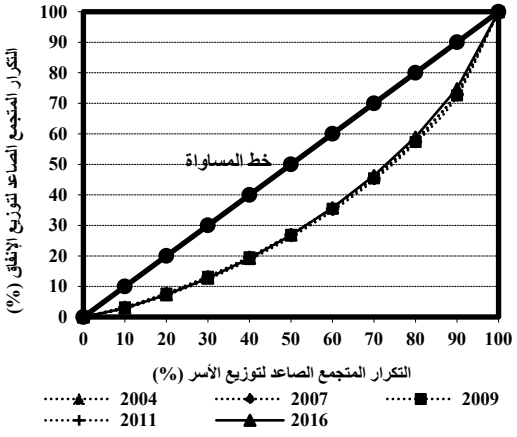

شكل (3-11): منحنى لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الكويت لعام 2000

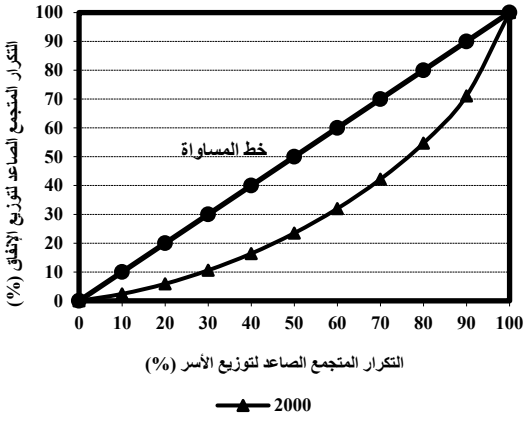

شكل (3-12): منحنى لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في لبنان لعام 2011

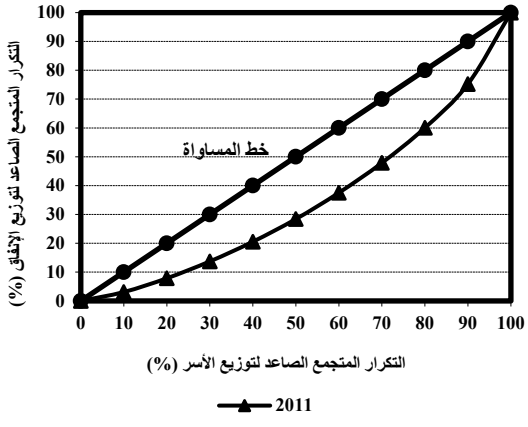

شكل (3-13): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مصر للأعوام 1990 و1995 و2008 و2012 و2017 و2019

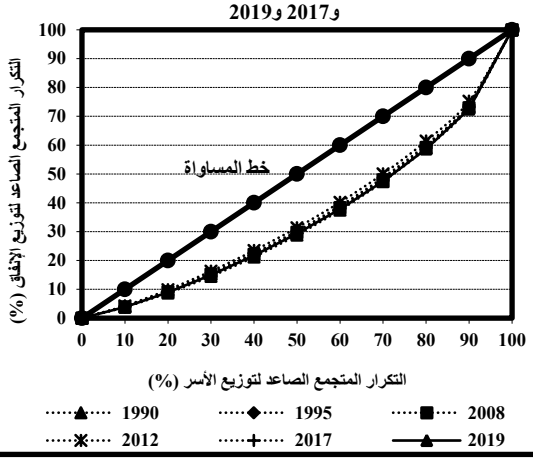

شكل (3-14): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المغرب للأعوام 1990 و1998 و2000 و2006 و2013

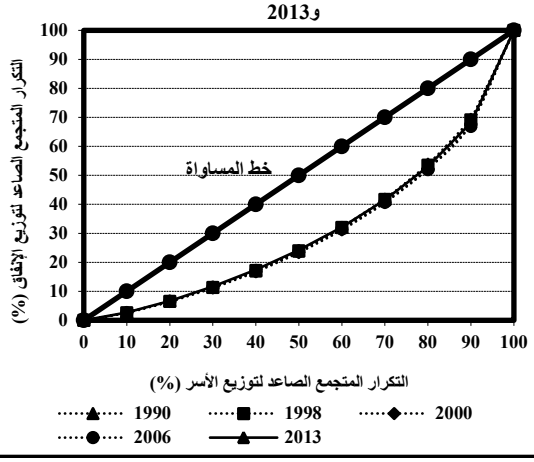

شكل (3-15): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا للأعوام 1993 و2000 و2008 و2014 و2019

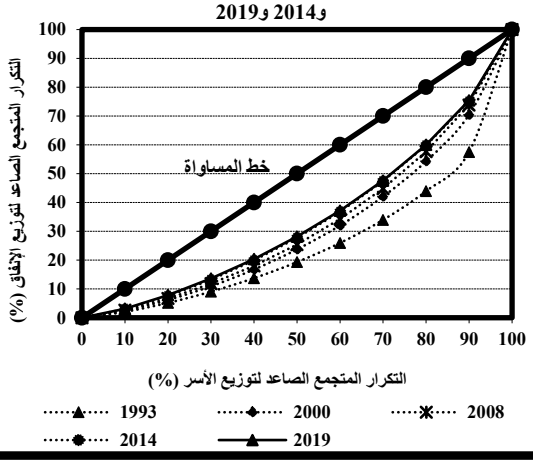

شكل (3-16): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في اليمن للأعوام 1998 و2005 و2014

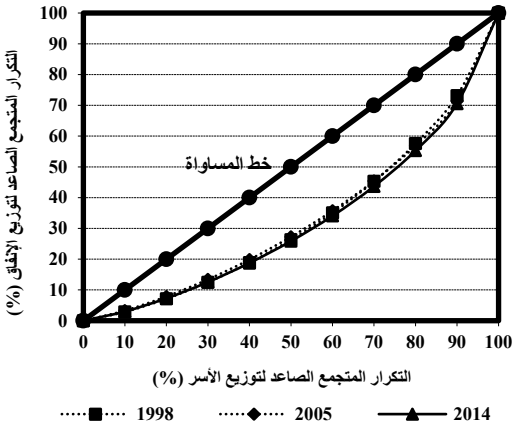

شكل (3-17): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات وموريتانيا ومصر وتونس

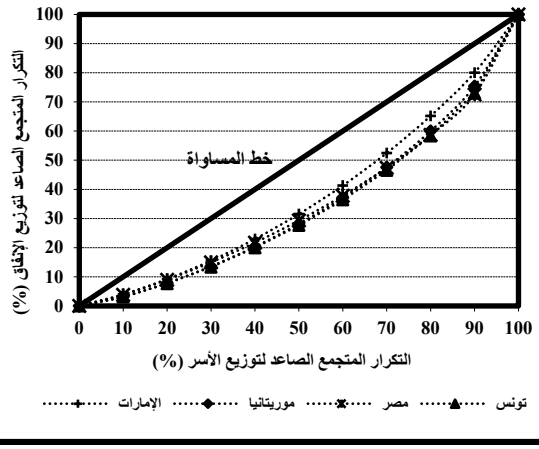

شكل (3-18): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جزر القمر وفلسطين وجيبوتي والإمارات

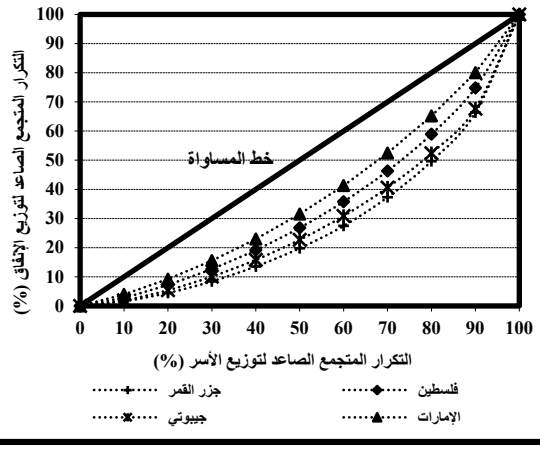

شكل (3-19): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في العراق والمغرب والسودان واليمن

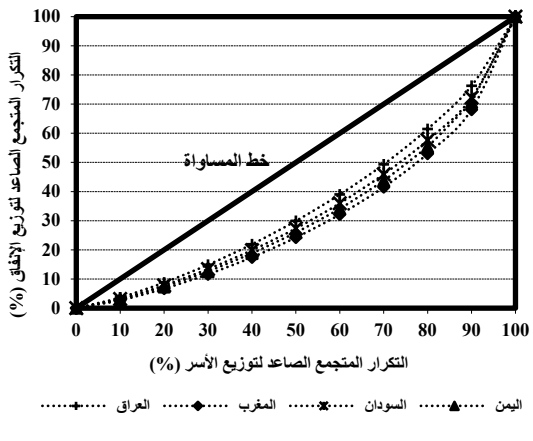

شكل (3-20): منحنيات لورنز لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية والأردن والجزائر ولبنان

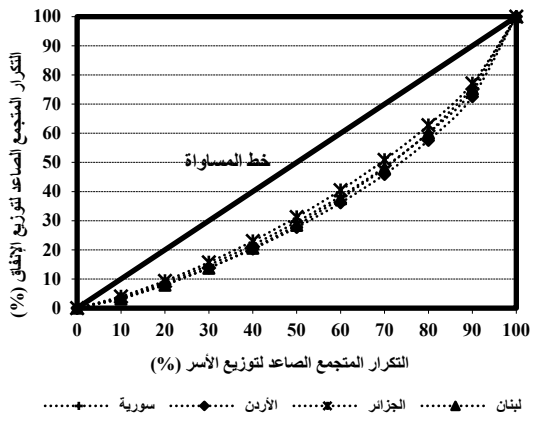

ورغم أهمية معامل جيني إلا أنه لا يعطي صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف شرائح الدخل، كما أشرنا سابقاً، إذ تستخدم عادة وسائل ومؤشرات تحليلية أخرى للتعرف على كيفية تطور توزيع الدخل أو الإنفاق داخل الشرائح المختلفة. ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك الخصوص منحنى تأثير النمو GIC (Growth Incidence Curve)[91] والذي يمكن من تحليل نمو دخل أو إنفاق الفرد داخل الشرائح الدخلية وشرائح الإنفاق المختلفة لعشيرات الدخل المختلفة. كما يمكن منحنى تأثير النمو GIC من التعرف على كيفية تغير دخل أو إنفاق الطبقات الفقيرة في المجتمع سواء بالمقارنة مع الطبقات الثرية أو بالمقارنة مع تطور متوسط الدخل أو الإنفاق في المجتمع ككل (صندوق النقد العربي، 2015، ص35).

وقد تم احتساب ورسم منحنيات تأثير النمو GIC في 14 دولة عربية، وهي الأردن والإمارات وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وسورية والسودان والعراق وفلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، (شكل (3-21) وحتى (3-34))[92]. وقد بينت تلك المنحنيات التباين في قدرة الدول العربية على جعل النمو مناصراً للفقراء. إلا أن عدم توفر بيانات مسوح جديدة في بعض الدول لا يتيح احتساب منحنيات محدثة تعكس تطور هيكل توزيع الدخل/الإنفاق في هذه الدول (صندوق النقد العربي، 2013، ص34).

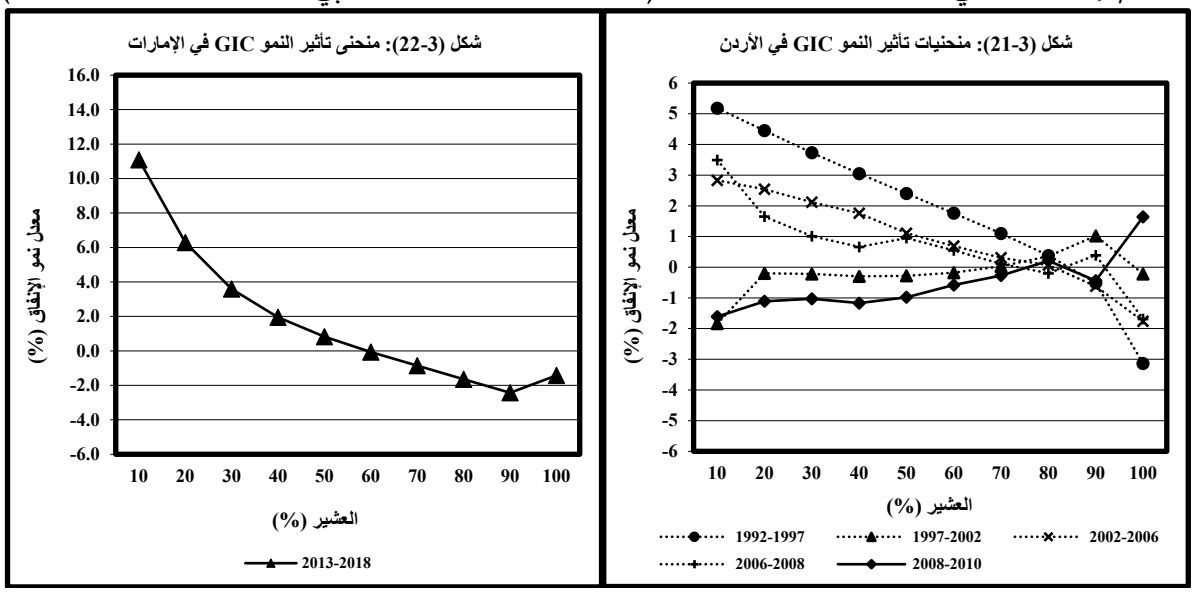

[91] يقيس منحنى تأثير النمو GIC (Growth Incidence Curve) نمو الدخل/الإنفاق لمختلف شرائح الدخل/الإنفاق بين نقطتين من الزمن تمثل عادة كل نقطة سنة من سنوات إجراء مسح إنفاق الأسرة (صندوق النقد العربي، 2013، ص.34). ولمزيد من التفصيل عن منهجية منحنى تأثير النمو GIC انظر (Shorrocks & Wan, 2008, pp1-25) و(Ravallion, 2004, pp.1-36) و(Ravallion & Chen, 2001, pp.2-11) و(Ravallion & Chen, 2003, pp.93-99).

[92] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024g) وبيانات (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009أ)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (3-23): منحنيات تأثير النمو GIC في تونس

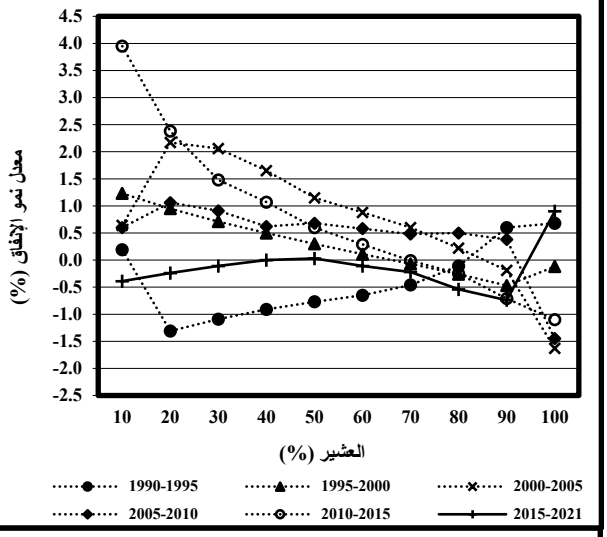

شكل (3-24): منحنى تأثير النمو GIC في الجزائر

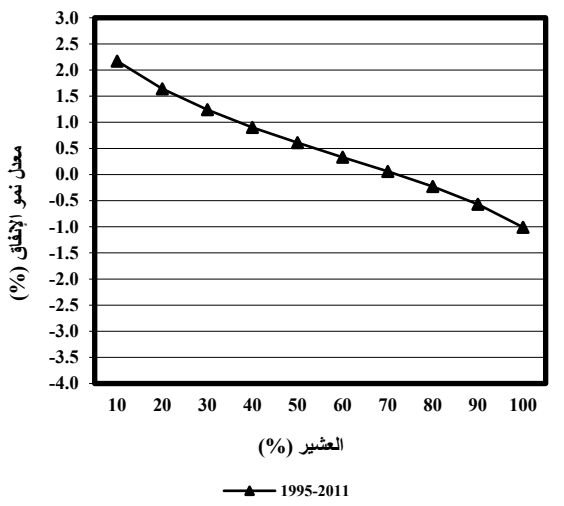

شكل (3-25): منحنى تأثير النمو GIC في جزر القمر

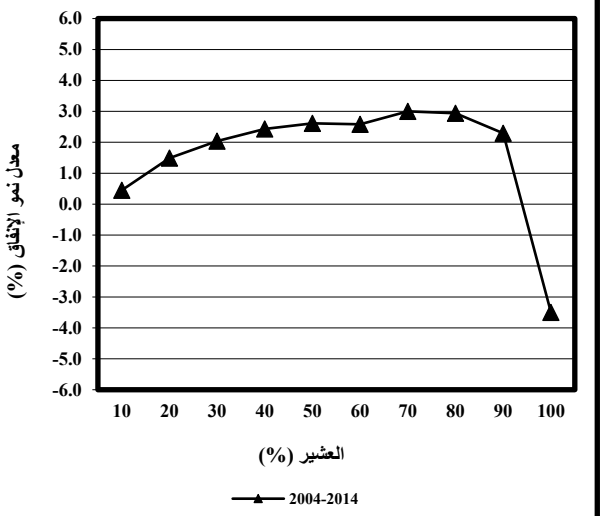

شكل (3-26): منحنيات تأثير النمو GIC في جيبوتي

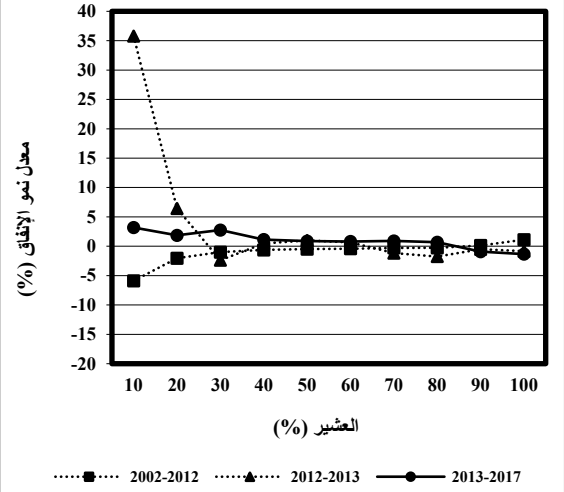

شكل (3-27): منحنى تأثير النمو GIC في السودان

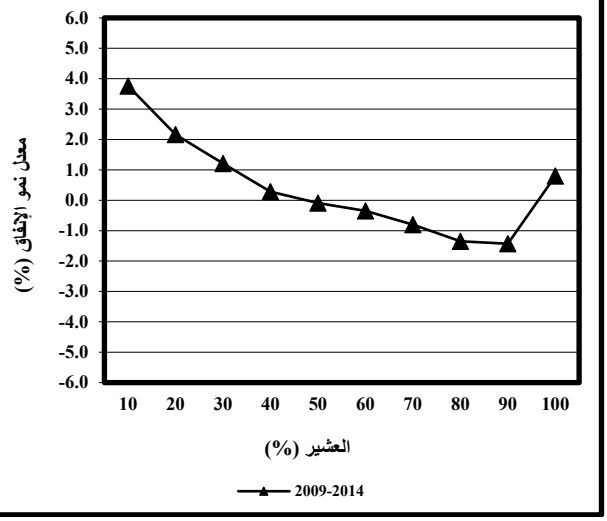

شكل (3-28): منحنيات تأثير النمو GIC في سورية

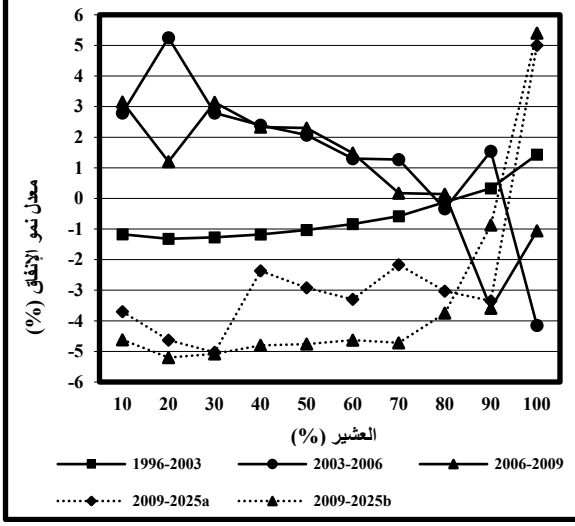

شكل (3-29): منحنى تأثير النمو GIC في العراق

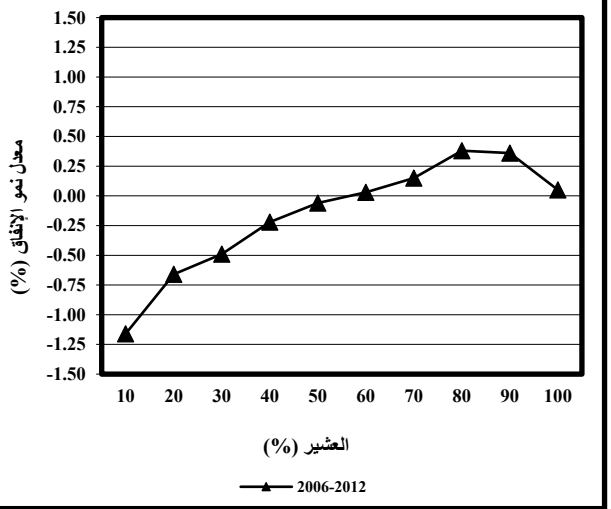

شكل (3-30): منحنيات تأثير النمو GIC في فلسطين

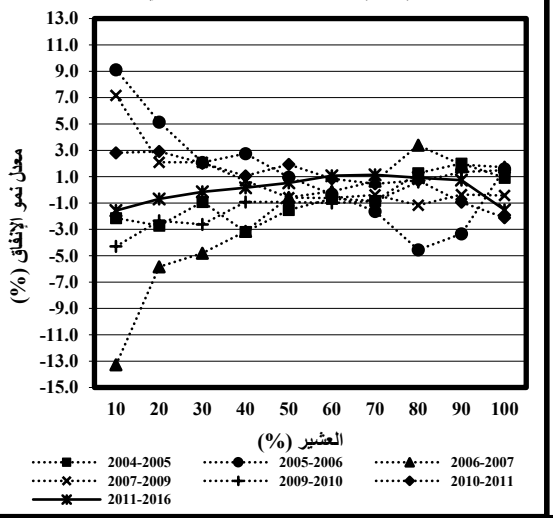

شكل (3-31): منحنيات تأثير النمو GIC في مصر

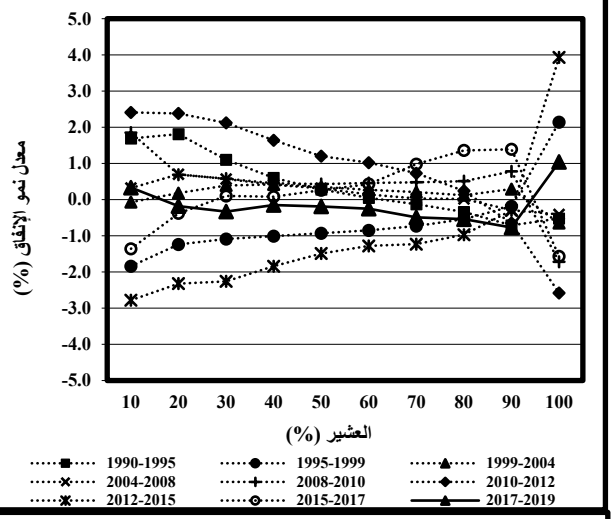

شكل (3-32): منحنيات تأثير النمو GIC في المغرب

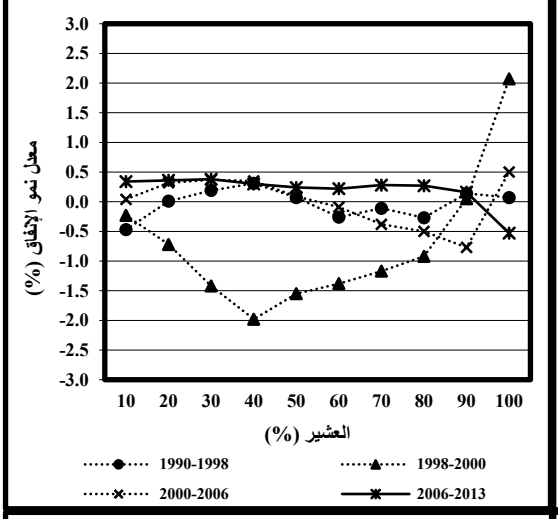

شكل (3-33): منحنيات تأثير النمو GIC في موريتانيا

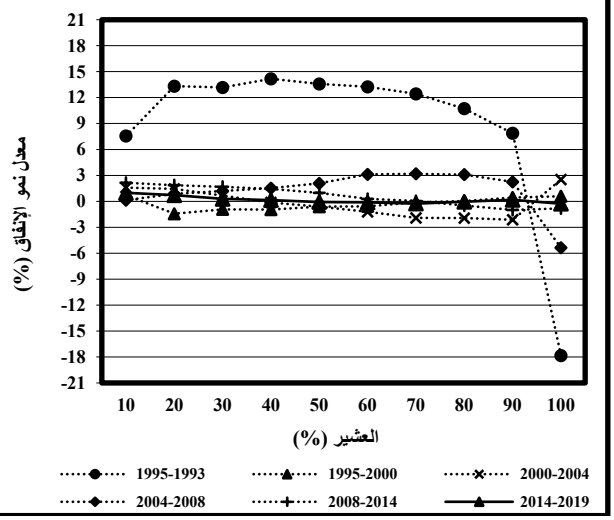

شكل (3-34): منحنيا تأثير النمو GIC في اليمن

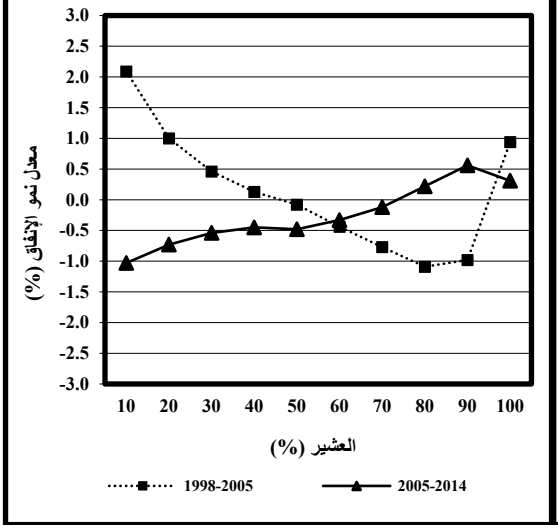

وبناء على بيانات المسوحات الحديثة المتوفرة عن بعض الدول العربية، فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق الاستهلاكي باستخدام المكافئ الشرائي للدولار الثابت لعام 2017 وباستخدام خط الفقر الدولي المقدر بنحو 2.15 دولار للفرد باليوم، يمكن تحليل نمو الإنفاق بين آخر مسحين متوفرين حسب عشيرات الدخل/الإنفاق من خلال منحنى تأثير النمو GIC، (شكل (3–21) وحتى (3–34)). وتظهر تلك البيانات أو المنحنيات أن الجزائر وجيبوتي والإمارات وجزر القمر والمغرب استطاعت بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترات المبينة من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع[93]، ما عدا فئات الدخل المرتفع؛ أما في الأردن والعراق وتونس ومصر وموريتانيا وفلسطين وتونس والسودان، فكان نمو الدخل/الإنفاق سالباً بالنسبة لكل أو معظم الفئات الدخلية؛ وفي اليمن، انخفض دخل كل الفئات الدخلية خلال المدة 2005–2014، ما عدا فئات الدخل المرتفع؛ ومن الملاحظ أن معدل نمو إنفاق الفرد ضمن عشيرات الإنفاق الدنيا أعلى من معدل النمو العام للإنفاق في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي، مما يعني تحسن وضع الفقراء (أي أن النمو الاقتصادي المحقق في هذه الدول كان مناصراً للفقراء)؛ بينما كان أدنى من معدل النمو للإنفاق العام في المغرب. وبالنظر إلى منحنيات تأثير النمو GIC، يبرز أن الاتجاه التنازلي لهذا المنحنى يدل على نمو دخل فئات الدخل المحدود بمعدلات أكبر من معدلات نمو دخل الفئات الأخرى، خاصة في حالة الجزائر وجيبوتي والمغرب والسودان والإمارات، وهذا يعني أن النمو المحقق كان مناصراً للفقراء في هذه الحالات بشكل أوضح من الحالات الأخرى (صندوق النقد العربي، 2011، ص.32) و(World Bank, 2024g).

من العرض السابق، نجد وجود تباين بين الدول العربية من حيث تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع. ففي حين استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، كان نمو الدخل سالباً بالنسبة لكل أو لمعظم الفئات الدخلية في بعض الدول العربية الأخرى.

وأخيراً، ينبغي الإشارة إلى أن عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة خاصة عندما يقترن بعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد بينت الشواهد التاريخية أن التفاوت المفرط في الدخل والثروة قد اقترن بالاضطرابات وحلقات العنف وعدم الاستقرار الناتجة عن شعور الفرد بعدم الرضا تجاه مناحي عديدة من حياته ووضعه بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع. ولا يخفى أن بعضاً من الاضطرابات والصراعات التي يشهدها عدد من دول المنطقة مرجعه الشعور بعدم تكافؤ الفرص، والتهميش وتراجع نوعية الخدمات العامة. فعدم تكافؤ الفرص هو أحد أهم الأسباب التي تفسر عدم العدالة في توزيع الدخل والتحصيل التعليمي والنفاذ إلى الخدمات الأساسية. ورغم الانخفاض النسبي في درجة التفاوت في الدخل بالدول العربية بالمقارنة مع دول العالم، إلا أنه يعتقد أن التفاوت في الثروة وفي الأصول أكبر من ذلك. من ناحية أخرى، فإن قياس درجة تفاوت الدخل أو الإنفاق المعتمدة على المسوح بالعينة، يشوبه عدد من أوجه القصور بما في ذلك عدم موثوقية تقدير دخل وإنفاق شرائح الدخل المرتفعة وعزوف الأفراد من هذه الشرائح على المشاركة في تلك المسوح، ووجود قطاع غير رسمي هام في دول المنطقة (صندوق النقد العربي، 2020، ص.39–40).

---

[93] أي أن متوسط معدل نمو الإنفاق السنوي للفرد للطبقات الفقيرة ضمن عشيرات الدخل الدنيا كان موجباً في هذه الدول، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي المحقق كان مناصراً للفقراء.

ويستوجب رفع تحدي التخفيض من الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة في الدول العربية تنفيذ البرامج الهادفة لتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية وموارد للرزق، لاسيما من خلال دعم النشاط الإقراضي الموجه إلى هذه الطبقة من المجتمع التي تجد صعوبة في النفاذ للتمويل من خلال القنوات الرسمية. وقد بينت الدراسات أن ضعف الشمول المالي يؤثر سلباً على جهود القضاء على الفقر وتحسين درجة العدالة في الدخل والثروة، من خلال تأثير ذلك على قدرة الفقراء للادخار والاستثمار في المشاريع المدرة للدخل[94]. وعلى هذا الأساس فإن تحسين الشمول المالي يعد أحد الوسائل الهامة المتاحة لتخفيف معدلات الفقر وتخفيض التفاوت في الدخل والثروة في دول المنطقة (صندوق النقد العربي، 2020، ص.40).

ثانياً- التشغيل في الدول العربية:

تحتل قضية التشغيل مكانة مرموقة في منهج التنمية البشرية. فهذا المنهج لا يهتم فقط بتنمية القدرات البشرية من خلال اكتساب المعارف والمهارات وزيادة الإنتاجية. ولكنه يعنى أيضاً بتمكين البشر من استعمال هذه القدرات استعمالاً مفيداً في الإنتاج، ومن ثم في توليد دخول تفي باحتياجات الأفراد المختلفة. وإذا كان النمو الاقتصادي شرط لا غنى عنه للتنمية البشرية، فإن النمو الاقتصادي المستحب من زاوية التنمية البشرية هو النمو الذي يتيح فرصاً كافية لتشغيل قوة العمل الوطنية، لا النمو الذي تزداد معه البطالة، والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد ومال في تكوين الطاقات البشرية وتنمية رأس المال البشري (Ministry of National Economy, 2004, p.121).

ومن المعروف أن العنصر البشري هو أساس كل عملية تنموية وأن القوة العاملة بحجمها ومؤهلاتها وخصائصها المختلفة هي أهم عوامل الإنتاج. ومن المعروف كذلك أن كثيراً من الدول النامية لا تعاني في تنميتها من نقص الموارد الطبيعية أو المالية بقدر ما تعاني من خلل في تركيب القوة العاملة ولاسيما ما يتعلق بنقص الكوادر الفنية والمهنية القادرة على إدارة عجلة التنمية بكفاءة وفاعلية. ومن الملاحظ أن النمو السكاني الكبير يترك آثاراً عميقة ليس على حجم القوة العاملة فحسب بل على نوعيتها ومستوى كفاءتها مما ينعكس سلباً على عمليات الإنتاج القائمة والمستقبلية (الأشقر، 1996، ص.57-58).

تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو القوة العاملة تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بعاملين: تغيير الهرم العمري للسكان، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال (صندوق النقد العربي، 2025، ص.62).

---

[94] يعرف الشمول المالي بكونه إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تأمين، الخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة. ويأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشرة التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل (صندوق النقد العربي، 2020، ص.191). لمزيد من التفصيل عن الشمول المالي في الدول العربية انظر (صندوق النقد العربي، 2020، ص ص.191-215).

ويقدر عدد القوة العاملة في الدول العربية مجتمعة بنحو 145 مليون نسمة في عام 2022، وهو ما يمثل نحو 49.4% من إجمالي عدد السكان (15 سنة فأكثر) في نفس العام (جدول (3–10))، مقارنة بنحو 60% على مستوى العالم ككل (World bank, 2024h). ويرجع انخفاض هذه النسبة، مقارنة مع مثيلاتها في باقي أقاليم العالم، إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة النساء في سوق العمل رغم سياسات تمكين المرأة التي تبنتها معظم الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.50).

جدول (3–10): مؤشرات قوة العمل في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	القوة العاملة (ألف نسمة)	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (+15)	معدل النمو السنوي للقوة العاملة (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فأكثر) كنسبة من مجموع القوة العاملة	نسبة القوة العاملة (%)		
						الزراعة	الصناعة	الخدمات
		2022	2022	2022-2015	2022	2022	2022	2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
17	الإمارات	6589	82.30	0.80	54.10	1.39	29.58	69.03
34	البحرين	844	71.00	1.40	40.90	0.90	34.82	64.28
40	السعودية	16617	61.60	3.30	35.00	2.88	16.88	80.23
41	قطر	2011	88.60	1.50	63.70	1.30	40.03	58.67
49	الكويت	2422	71.50	1.00	47.40	1.95	25.16	72.89
59	عمان	2261	67.70	-0.50	31.20	6.07	46.89	47.05
تنمية بشرية مرتفعة								
92	ليبيا	2327	47.60	1.60	34.20	9.21	22.77	68.02
93	الجزائر	13023	41.80	0.70	16.30	9.74	30.85	59.41
99	الأردن	3009	39.30	3.70	13.60	3.18	18.24	78.57
101	تونس	4360	46.90	0.10	26.30	14.01	33.36	52.63
105	مصر	32614	43.80	0.50	16.20	18.66	28.36	52.98
109	لبنان	1813	45.50	-3.40	27.40	3.52	20.43	76.05
111	فلسطين	1389	45.00	2.60	18.90	6.22	32.61	61.17
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	12183	44.30	0.60	19.60	30.75	23.96	45.29
128	العراق	11356	41.00	1.60	11.00	8.37	27.52	64.12
152	جزر القمر	229	44.10	2.20	33.00	34.63	14.97	50.40
157	سورية	5816	38.30	3.40	13.90	15.50	22.66	61.84
تنمية بشرية منخفضة								
164	موريتانيا	1135	41.00	2.40	26.20	33.05	14.70	52.25
170	السودان	13450	48.60	3.10	28.70	40.41	14.54	45.04
171	جيبوتي	250	32.00	1.80	18.40	1.16	5.98	92.86
186	اليمن	6663	32.70	3.10	5.00	29.26	11.71	59.03
193	الصومال	3163	34.00	3.50	21.10	25.92	17.81	56.28
الدول العربية		143524	49.40	1.60	19.60	16.04	24.58	59.38

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.359) و(World Bank, 2024h).

ويتراوح المعدل السنوي لنمو القوى العاملة، خلال المدة 2015–2022، ما بين نحو 0.1% في تونس و3.7% في الأردن، ويزيد عن 3% في كل من السعودية والسودان وسورية والصومال واليمن، بينما تراجعت القوى العاملة بنحو 3.4% و0.5% في لبنان وعمان على الترتيب (جدول (3–10)). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوة

العاملة في الدول العربية ككل إلى استمرار النمو السكاني وزيادة معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، وهو ما يتطلب توفير فرص أكبر للعمل وإلا فسوف تتزايد معدلات البطالة عن أوضاعها المخيفة الحالية (صندوق النقد العربي، 2025، ص.63).

ولا تزال مشاركة المرأة العربية في أسواق العمل منخفضة، إذ لا تتجاوز حصة النساء من القوة العاملة في الدول العربية مجتمعة نحو 19.6% عام 2022، (جدول (3–10)). وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، حيث بلغ المتوسط العالمي نحو 47.8%، وفي الدول النامية 52%، وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء 60.5% (World Bank, 2024h)، يمكن إرجاع بعض مسببات هذا التدن إلى عوامل تاريخية واجتماعية، وكذلك إلى منهجية إنتاج الإحصائيات المتوفرة التي لا تأخذ في الاعتبار بالضرورة جميع جوانب مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية (صندوق النقد العربي، 2025، ص.63).

لقد تدنت حصة مشاركة المرأة في أسواق العمل في عام 2022، بشكل كبير في اليمن حيث لم تتجاوز نحو 5%، بينما ارتفعت إلى 63.7% في قطر، و54.1% في الإمارات، و47.4% في الكويت، و40.9% في البحرين، و35% في السعودية، و34.2% في ليبيا، وزادت قليلاً عن الربع في كل من السودان وتونس ولبنان وموريتانيا، (جدول (3–10)). وتجدر الإشارة إلى أنه، حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، ما زال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ لا تجد المرأة في الأغلب فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات المماثلة (صندوق النقد العربي، 2024، ص.51).

ومن جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة ليست صغيرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و14 سنة ما زالت تلِج سوق العمل، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه التشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع باقي التأثيرات السلبية على تعليم هؤلاء الأطفال وأوضاعهم الصحية (صندوق النقد العربي، 2013، ص.45). وتصل هذه النسبة إلى 44% في الصومال، وإلى 31% في السودان، وإلى 16% في اليمن، وإلى 15% في موريتانيا (World Bank, 2024h).

ويبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2022 أن أكثر من 69% من إجمالي القوة العاملة العربية تتركز في ست دول، هي مصر والسعودية والسودان والجزائر والمغرب والعراق. ويستحوذ قطاع الخدمات في عام 2022 على النسبة الأكبر من القوة العاملة العربية 59.38%، يليه قطاع الصناعة 24.58%، بينما استوعب قطاع الزراعة 16.04%[95]، (جدول (3–10)). ويدل تدن حصة القطاع الزراعي من القوة العاملة في الدول العربية على هجرة العديد منها إلى المدن نظراً لما تتمتع به المدينة من عوامل جذب وتواجد قطاعات بإمكان العاملين فيها الحصول على دخل مرتفع مقارنة بالقطاعات الريفية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.51). ومن الملاحظ أن التقسيم القطاعي للقوة العاملة في الدول العربية لايزال يدل على عدم تنوع اقتصاداتها وعدم ولوجها بصفة كافية حقل اقتصاد المعرفة، وكذلك إلى وجود اختلالات تحد من كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تكوين ما يكفي من الأجيال المؤهلة لمواجهة المنافسة الدولية بجدارة (صندوق النقد العربي، 2025، ص.62–63).

---

[95] تجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من نحو 31.50% في عام 1991 إلى نحو 27.96% في عام 2000، ثم إلى نحو 21.03% في عام 2010، لتصل إلى نحو 16.04% في عام 2022 (World Bank, 2024h).

ومن ناحية أخرى، قدرت منظمة العمل الدولية أن 17.5 مليون شخص في المنطقة العربية يريدون العمل ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة، مما أدى إلى ارتفاع معدل فجوة الوظائف لتبلغ 23.7%، ومن ثم بقي معدل البطالة في المنطقة العربية مرتفعاً عند 11% في عام 2023، أي أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، مما يعكس عوامل مختلفة تؤثر على أسواق العمل في المنطقة، منها التجزئة، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والأزمات الاقتصادية، وضعف القطاع الخاص، والضغوط الديموغرافية، فتعافي سوق العمل بعد الجائحة يبقى متخلفاً عن التعافي الاقتصادي، ولا تزال الوظائف اللائقة للقوة العاملة المتنامية نادرة في عام 2023 (صندوق النقد العربي، 2025، ص.34). ويمثل مجموع عدد العاطلين في كل من السودان ومصر والعراق والجزائر واليمن نحو 61.2% من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية الذي بلغ نحو 15.9 مليون عاطل خلال عام 2023. وتتصدر الترتيب من حيث معدلات البطالة فلسطين 30.7%، تليها جيبوتي 26.3%، ثم السودان 20.8%، والصومال 19.2%، والأردن 19.1%، وليبيا 18.5%، واليمن 18%، والعراق 15.6%، وتونس 15.6%، وسورية 13.5%، والجزائر 12.3%، ولبنان 11.7%، وموريتانيا 10.6%، والمغرب 9.8%، ومصر 7%، وجزر القمر 5.7%، وكانت معدلات البطالة أقل من 5% في كل من السعودية والإمارات والكويت وعمان والبحرين وقطر، (جدول (3-11)).

جدول (3-11): مؤشرات البطالة في الدول العربية في عام 2023

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل البطالة	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة) (%)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
17	الإمارات	3	6668	197	117	80	2.2	6.5	40.6	19.8	57.9	76.6	
34	البحرين	1.3	855	11	3	8	0.5	4.1	69.2	35	70.3	89	74.4
40	السعودية	4	16934	745	276	470	2.1	12.8	79	38.4	47.1	72.9	40
41	قطر	0.1	2246	3	1	1	0.1	0.4	48.2	35.5	39.8	86.7	22.2
49	الكويت	1.1	3005	33	19	14	0.9	1.6	42.2	31.6	14.2		17.7
59	عمان	1.5	2316	35	15	20	0.8	5.2	57.8	41.9	36.9	80.2	
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	18.5	2398	444	231	213	15	24.7	48	23.3		98	
93	الجزائر	12.3	13425	1645	1081	564	10	21.5	34.3	27.8	30.2	50.2	65.4
99	الأردن	19.1	3063	583	450	134	17.7	25.6	22.9	38.9	32.6	39.5	46.7
101	تونس	15.6	4096	638	378	261	13.8	22.2	40.8	21.8	34.2	59.4	70.1
105	مصر	7	30969	2169	1228	941	4.8	17.3	43.4	34.4	48.4	53.9	45.5
109	لبنان	11.7	1771	207	123	84	10.2	14.9	40.5	36.5	36.6	46	33
111	فلسطين	30.7	1451	446	301	144	20.1	40.8	32.4	34.8	43.7	61.8	25.6
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	9.8	12284	1201	890	311	9.3	11.2	25.9	30.9	28.2	50.5	74.4
128	العراق	15.6	11811	1838	1340	498	13.2	30.4	27.1	41.8			
152	جزر القمر	5.7	234	13	8	6	5.2	6.5	42.6	17		47.6	
157	سورية	13.5	6315	852	557	294	10.8	25.3	34.6	52.1	11.8	66.1	
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	10.6	1179	125	65	61	8.2	15.4	48.4	37.3			
170	السودان	20.8	13590	2828	1456	1372	15.2	34.1	48.5	33.5	22.9	60.7	56
171	جيبوتي	26.3	256	67	40	27	22.1	36.3	40.4	34.2			
186	اليمن	18	6883	1207	1047	160	16.5	29.8	13.2	42.6	12.2		
193	الصومال	19.2	3277	629	374	255	16.6	24.9	40.5	31.6			

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.360) و(World Bank, 2024h).

ومع مواجهة الدول العربية للتحدي المزدوج المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل اللائق لقوتها العاملة المتنامية، هناك حاجة لتكثيف الجهود لتنويع الاقتصاد، لا سيما في الدول النفطية والمعرضة لتقلبات أسعار النفط، والعمل على خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الأكثر مرونة، وخاصة في البلدان المتضررة من الصراعات. وفي الواقع أنه يعمل أكثر من نصف العمال في الدول العربية في وظائف غير منظمة وغير آمنة، دون حماية اجتماعية ودون العديد من المزايا الأخرى. وفي عام 2023، أثر فقر العمل على 7.1 مليون عامل، أو 12.6% من إجمالي العمالة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد تحديات كبيرة على جانب العرض، فعدم ملائمة أنظمة التعليم وتنمية المهارات أدت إلى عدم التوافق بين المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل وتلك التي يمكن للعمال تقديمها. وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، حتى بين ذوي مستويات التعليم العالي. كذلك لا يزال الشباب والنساء والعمال المهاجرين محرومين بشكل خاص في سوق العمل، وزاد من حدة المشكلة أزمة اللاجئين في المنطقة، والتي تشكل تحد كبير لأسواق العمل. وكذلك فإن تصاعد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات مثيرة للقلق. وتواجه سوريا واليمن والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة أزمات نزوح داخلي كبيرة (صندوق النقد العربي، 2025، ص.34-35).

ويبين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 استمرار تراجع النسبة المئوية لساعات العمل الضائعة في عام 2022 مقارنة بالفترة قبل بداية جائحة كوفيد-19 في كل الدول العربية، مع معدل فجوة يقدر بنحو 1.8% بالمقارنة بساعات العمل في الربع الرابع من عام 2019 (آخر ربع قبل بداية الجائحة). ويشار إلى التباين الكبير بين الدول العربية، ففي حين ارتفعت ساعات العمل في فلسطين ومصر بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الجائحة، تراوحت نسبة ساعات العمل الضائعة بين 3% و5% في تونس وجيبوتي والجزائر والسعودية ولبنان والمغرب، وقلت عن 2.5% في باقي البلدان العربية. ويرجع ذلك إلى تباين قدرات الدول العربية على تنفيذ سياسات مالية توسعية لتنشيط الاقتصاد، حيث تتعرض أغلب الدول غير المصدرة للنفط لضيق الحيز المالي وارتفاع الدين العام، وللتأثر السلبي لصادراتها من السلع كثيفة العمالة، بتراجع اقتصادات شركائها التجاريين نتيجة للتطورات الدولية الراهنة (صندوق النقد العربي، 2024، ص.52-53).

وتعتبر البطالة في الدول العربية بطالة هيكلية نتجت عن عدة عوامل تتعلق بقلة التنويع الاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية غير مجددة وذات قيمة مضافة متدنية، وتدني كفاءة البيئة المؤسسية لأسواق العمل وضعف ارتباطها بالمنظومة التعليمية (Chemingui & Ayadi, 2003) و(صندوق النقد العربي، 2024، ص53). وتتطلب معالجة هذه المعضلة القيام بإصلاحات هيكلية متكاملة من أجل معالجة العوائق المستفحلة في أسواق العمل، والمتعلقة بجانبي الطلب والعرض وبالبيئة المؤسسية المصاحبة لتيسير التوافق بينهما (صندوق النقد العربي، 2025، ص.66). وفي ظل هذه العوائق الهيكلية:

- ترتفع نسبة البطالة لدى الشباب، فوفق آخر البيانات المتوافرة (جدول (3-11))، بلغ متوسط حصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً نحو 34.2% من إجمالي العاطلين في الدول العربية في عام 2023، وتتراوح النسبة بين 19.8% في الإمارات و52.1% في سورية. وبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة نحو 60% من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، وتتراوح النسبة بين 39.5%

في الأردن و98% في ليبيا، (جدول (3-11)). وتضعف فرص الإناث في الحصول على العمل اللائق بالمقارنة مع الذكور؛ فقد بلغ متوسط معدل بطالة الإناث نحو 19.5%، في حين بلغ متوسط البطالة عند الذكور نحو 10.1% (صندوق النقد العربي، 2025، ص.64).

- ❖ تزيد نسبة البطالة في كثير من الدول العربية لدى الحاصلين على شهادة جامعية، الذين يفضلون العمل في القطاع العام أو الهجرة للعمل بالخارج، نظراً لعدم توفر فرص عمل في القطاع الخاص، تتناسب مع مؤهلاتهم أو مع مستوى أجرهم الاحترازي Reservation Wage (صندوق النقد العربي، 2024، ص.53). ويمثل خريجو الجامعات نحو ثلث العاطلين عن العمل (صندوق النقد العربي، 2025، ص.64)، وتتراوح النسبة بين 11.8% في سورية و70.3% في البحرين، (جدول (3-11)).
- ❖ يصبح العمل في القطاع غير المنظم، وفي المهن الهشة، الملاذ الأخير للحصول على فرصة اقتصادية ولو في ظروف عمل صعبة، وترتفع معدلات الهجرة غير المنظمة. وتتغذى مظاهر الوهن هذه، من ارتفاع عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم، العمل أو التدريب NEET (Not in Education, Employment, or Training) الذين هم خارج قوة العمل ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب، ومن ضمنهم المتسربين من المؤسسات التعليمية والعازفون عن سوق العمل (ILO, 2015). ويقدر متوسط نسبة الشباب خارج قوة العمل أو التعليم أو التدريب NEET نحو 29% من جملة الشباب العربي، بينما يقدر المتوسط العالمي بنحو 21.7%، ويتراوح بين 10% في الإمارات و44.8% في اليمن. ويبلغ متوسط نسبة الشباب من الإناث غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب نحو ضعفي متوسط النسبة للذكور. وترتفع حصة الإناث إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حصة الذكور في كل من اليمن والإمارات (3.2)، والجزائر (2.9)، ومصر (2.5)، وتتراوح في بقية الدول الأخرى بين 0.9 في تونس و2.4 ضعف في العراق (صندوق النقد العربي، 2025، ص.64-65).

وفي ظل الثورة الرقمية ظهرت في أسواق العمل عوامل جديدة تؤثر على خاصيات العرض والطلب. فالذكاء الاصطناعي الذي يمثل أحد أهم محركات الثورة الرقمية، يطور من أنظمة الإنتاج والخدمات ويمكن من تحسين الإنتاجية وتبسيط العمليات مما يعزز من كفاءة المؤسسات والشركات. ولكن يتطلب من الشركات توفير موارد بشرية تتقن التكنولوجيات الرقمية. ونتيجة لذلك برزت في بعض البلدان فجوة رقمية بين مهارات الباحثين عن العمل والوظائف الرقمية المستحدثة في مختلف المجالات. حيث يتطلب استخدام التقنيات الحديثة مهارات جديدة تركز على التفاعل مع التكنولوجيا والقدرة على تحليل البيانات والابتكار، وتتطلب الوظائف الحديثة قدرات عقلية عالية مثل التحليل وحل المشكلات والتفكير النقدي. وعلى المدى البعيد يتوقع أن يزيد تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، ومن المتوقع ظهور تطبيقات جديدة ومبتكرة في مختلف المجالات مما من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة للابتكار وتحسين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وللتقليل من الفجوة الرقمية في أسواق العمل العربية من ناحية والاستفادة من الفرص المتاحة من ناحية أخرى، من الضروري أن تواكب البرامج التعليمية والتدريب والتكوين على مدى الحياة المتطلبات الجديدة للوظائف المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، بتطوير قدرة الشباب العربي على استيعاب التكنولوجيات الرقمية والابتكار فيها وتوظيفها لتطوير الهيكل الاقتصادي العربي.

ومن شأن السياسات العمومية النشطة في هذا المجال والمتناغمة مع استراتيجيات تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، أن تقلص من البطالة الهيكلية لدى الشباب العربي. ومن الضروري في نفس الوقت، مرافقة العمال ذوي المهارات المنخفضة من أجل تقليص الأمية الرقمية لديهم ومحاولة تثبيتهم في وظائفهم. أما بالنسبة إلى أولئك الذين سيفقدون وظائفهم لا محالة، والذين من المتوقع أن يقع تعويضهم بالآلات والروبوتات والبرمجيات الذكية، فلا بد من إدماجهم في أنشطة اقتصادية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[96] وتكوينهم في مجال التجارة الرقمية لما لها من دور في تسهيل ولوج منتوجات صغار الحرفيين والفلاحين إلى الأسواق وتحسين علاقاتهم التعاقدية مع الوسطاء (صندوق النقد العربي، 2025، ص.66).

[96] يعتبر الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي القطاع الاقتصادي الثالث إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص، وهو يعتمد خاصة على الجمعيات، والتعاونيات، والتعاضديات التي تدار في إطار ديمقراطي وتشاركي بين منخرطيها (صوت لكل عضو)؛ ويسخر هذا الاقتصاد إمكانياته لخدمة غايات اجتماعية في المقام الأول بدلاً من التركيز على تحقيق الأرباح. وعلى سبيل المثال يوجد في البرازيل أكثر من 22 ألف مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد التضامني يعمل فيها أكثر من 1.7 مليون شخص (لمزيد من التفصيل عن الاقتصاد التضامني انظر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2014)).

المبحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية ومؤشراتها في الدول العربية

يعد تكوين القدرات البشرية من الأمور اللازمة لتحقيق التنمية البشرية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وأهمية هذا الموضوع ثبتت من خلال الدراسات والأبحاث الكثيرة والتي أظهرت أن تكوين القدرات البشرية ساهم فيما لا يقل عن 80% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية في الأجل الطويل. ولا بد أن يكون الآن بمستوى يفوق المستوى الذي كان عليه في المراحل الأولى لتلك الدول، وذلك لأن الظروف الاقتصادية العالمية الحالية والقدرة على المنافسة في هذه الظروف تستلزم جهداً يفوق الجهد الذي بذلته تلك الدول لسهولة الظروف في تلك الأوقات (Streeten, 1994, p.234). هذا ويعتبر التعليم والصحة والتغذية من أهم الجوانب لتكوين القدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية البشرية إضافة إلى أنها تعتبر معاني للإنتاجية بنفس الوقت (النجفي والدعمة، 2001، ص.73).

وللأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية جانبين: يتمثل الأول منها في تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز بين البشر. أما الثاني: فيتمثل في تغيير نوعية الحياة، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات الصحبة والتعليمية باعتبارها حاجات اجتماعية أساسية دالة في رأس المال الاجتماعي للتنمية البشرية[97].

تتضمن المؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية[98]:

1- **المؤشرات الصحية:** وتضم متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل وفيات البالغين، ومعدل وفيات الأمهات، ونسبة الولادات تحت إشراف أخصائيين مهرة، ونسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من وزن منخفض ومن هزال ومن تقزم، ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، وعدد ناقصي التغذية ونسبتهم إلى حجم السكان، وعدد الأطباء، وعدد الممرضات، وعدد السكان مقابل كل سرير، ونسبة الإنفاق على الخدمات الصحية، ومدى توفر كل من المياه النقية والصرف الصحي، وغيرها من المؤشرات التي تكشف عن مدى توفر خدمات الرعاية الصحية والطبية.

2- **المؤشرات التعليمية:** وتضم معدل الأمية، ومعدلات القيد الإجمالي والصافي في المراحل التعليمية المختلفة، ومتوسط سنوات الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، ومعدلات التسرب، ونسبة الإنفاق على التعليم...الخ.

أولاً- الصحة في الدول العربية:

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها «حالة المعافاة الكاملة بدنياً ونفسياً واجتماعياً وروحياً، وليست مجرد غياب المرض أو العجز» (Ministry of National Economy, 2004, p.107). والصحة بهذا التعريف وثيقة الصلة بالتنمية البشرية، بل إنها مكون رئيسي من مكوناتها. ولذا فإن البعد الصحي يحتل موقعاً مركزياً في دليل التنمية البشرية، وكذلك في الأدلة الأخرى للتنمية البشرية، كما سيرد معنا لاحقاً. وليس من الغريب أن يكون للبعد الصحي حضور مؤثر في قوائم المؤشرات التنموية عموماً، ومؤشرات التنمية البشرية خصوصاً. فالصحة

---

[97] انظر (جلبي، 1984، 2016) و(مدبولي، 1995، ص ص.81-96) و(Colin, 1994, p.28-29).

[98] انظر (عمار، 1992، 1993) و(العيسوي، 1984، ص ص.231-270).

وثيقة الصلة ببناء القدرات البشرية وتوظيفها. ذلك أن بناء القدرات البشرية مرهون بتمتع الإنسان بحالة صحية جيدة بدنياً ونفسياً. كما أن توظيف القدرات البشرية توظيفاً فعالاً بالمشاركة في النشاط الإنتاجي، وكذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات، لا يتحقق إلا لمن تتوافر لهم الصحة الجسدية والنفسية. ومن المعلوم أن الحالة الصحية للسكان (شاملة التغذية والصحة العامة) محدد رئيسي لإنتاجية العمل التي يعتبر الارتقاء بها عنصراً جوهرياً في عملية النمو الاقتصادي[99]. وتشير بعض الدراسات إلى أن 30% من النمو الاقتصادي الذي حققته بريطانيا خلال المدة 1780–1979 يعود إلى تحسن الحالة الصحية والتغذوية للسكان. كما تفيد البحوث التي أجريت في شأن العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي إلى أن زيادة توقع العمر سنة واحدة تؤدي في المتوسط إلى زيادة 1% في الدخل القومي بعد 15 عاماً (Ministry of National Economy, 2004, p.107). ومن هنا فإن الإنفاق على الصحة صار يعامل على أنه إنفاق استثماري، لا إنفاق استهلاكي. فهو استثمار في البشر لا يقل مردوده على التقدم الاقتصادي عن الاستثمار في وسائل الإنتاج المادية (Ministry of National Economy, 2004, p.107).

هناك ثلاث مشكلات أساسية متداخلة تحد من قدرة الدول العربية على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية. تكمن أولى هذه المشكلات في محدودية توافر الموارد المالية. وأما الحاجز الثاني أمام التغطية الشاملة، فهو الاعتماد المفرط على الدفع المباشر مقابل الأدوية أتعاب الاستشارات والإجراءات المصاحبة في الوقت الذي يحتاج فيه الناس إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وحتى لو كان لدى الناس نوع ما من التأمين الاجتماعي، فقد يتعين عليهم الإسهام في ذلك بشكل من أشكال المدفوعات المشتركة، أو التأمين المشترك، أو في شكل استقطاعات. ويمثل الدفع المباشر مقابل الخدمات الصحية عند الحاجة إليها معوقاً يمنع الملايين من الناس من تلقي الرعاية الصحية عندما يحتاجونها. ويمكن أن يؤدي ذلك، بالنسبة لمن يلتمسون العلاج، إلى مواجهة صعوبات مالية مضنية، أو حتى الوقوع في هاوية الفقر. وأما العقبة الثالثة التي تقف في وجه التحرك السريع تجاه التغطية الشاملة فتتمثل في عدم الكفاءة والتحيز لصالح المدن في الاستفادة من الموارد. فقد أشار أحد التقارير إلى أنه يجري إهدار ما بين 20–40% من الموارد الخاصة بالصحة[100]. ومن شأن الحد من هذا الهدر

---

[99] تعد تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج الصحية العامة الجيدة من الأمور الهامة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد والمجتمع، وذلك لأنها تساهم في معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة على التحمل للقوى العاملة، وهذه كلها توسع قاعدة الموارد البشرية وتحسنها أيضاً، بالإضافة إلى أنها حق لكل إنسان. ورغم أن الحياة بحد ذاتها من أكثر السلع نفاسة إلا أن الكثير من الدراسات أثبتت العلاقة الإيجابية للإنفاق على الرعاية الصحية على إنتاجية القوى العاملة، وبالتالي النمو الاقتصادي. ويمكن توفير الرعاية الصحية الأولية في المجتمع وخاصة في الدول النامية بتكاليف قليلة جداً، وربما من خلال إعادة توزيع بنود الإنفاق الحكومي (النجفي والدعمة، 2001، ص.75). كما تلعب التغذية دوراً حاسماً في تكوين القدرات البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع المختلفة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية وذلك عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض أيضاً (Davadas, 1987, p.100-101). وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية الغذاء الإضافي للعمال وأثره في زيادة إنتاجيتهم، حيث إن المستويات المنخفضة من التغذية تخفض الإنتاجية لأنها تضعف الصحة الجسمية والعقلية (World Bank, 1980, pp.59-64).

[100] انظر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011).

أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة وبالتالي تحسين الصحة. وعليه، فالسبيل إلى التغطية الشاملة يكمن في توفير التمويل لاقتناء التكنولوجيا والخدمات في بعض الدول وتوسيع نطاق الخدمات الصحية في دول أخرى، وفي الحد من الاعتماد على المدفوعات المباشرة لتمويل الخدمات الصحية، وتحسين الكفاءة والمساواة والإنصاف (صندوق النقد العربي، 2016، ص50).

لقد بلغ مؤشر الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[101] في الدول العربية ككل 5.33% في عام 2022، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ نحو 10.35%، وعن الدول ذات الدخل المرتفع 13.13%، وعن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 13.35%، وعن دول أوروبا وآسيا الوسطى 10.53%، وعن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 8.30%. وتراوحت هذه النسبة ما بين 2.84% في السودان و10.06% في لبنان. بينما بلغ مؤشر الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية نحو 9.3%، وتراوحت حصة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 2.23% في اليمن و16.70% في لبنان، وذلك في عام 2022، (جدول (3–12)).

وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية. وتبلغ حصة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية نحو 63.53% في عام 2022، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في الأقاليم النامية، ولكنها تظل متدنية بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي 76.49%، ودول أوروبا وأسيا الوسطى 75.51%، (جدول (3–12))، مما يؤدي إلى ضعف جاذبية المنظومات العلاجية الحكومية وأدائها (صندوق النقد العربي، 2018، ص46). ولايزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 11 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق على الصحة ما بين 50.1% في جيبوتي و90.3% في عمان، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا، وذلك غي عام 2022، (جدول (3–12)). ومن شأن ذلك، حسب الدراسات المتخصصة، أن يحسن من الولوج إلى الخدمات الطبية دون أن يضمن بالضرورة كفاءتها وجودتها. وبالفعل، لايزال النظام الصحي في الدول العربية غير فعال، بمعنى أن ارتفاع الإنفاق لا تقابله زيادة في نوعية وجاذبية المصحات والمستشفيات الموجودة، حيث يضطر العديد من المواطنين العرب الميسورين أو المكفولين ببعض التأمينات الاجتماعية إلى المعالجة في المصحات الخاصة أو السفر إلى الخارج للاستشفاء (صندوق النقد العربي، 2025، ص.60).

ويتجلى التفاوت الواضح بين الدول العربية في الإنفاق الفعلي على الصحة، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) بين 127 دولار في السودان و4066 دولار في الإمارات، فباستثناء دول الخليج العربية، ترصد غالبية الدول مبالغ لا تذكر نسبياً للقطاع الصحي في عام 2022، (جدول (3–12)). ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على الصحة في السنوات القادمة بسبب ارتفاع أعداد المسنين في جل الدول العربية نظراً للزيادة الملحوظة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو ما يؤكد

[101] يشمل الإنفاق على الصحة الاستثمار في الإطارات الطبية وشبه الطبية وفي المعدات والأجهزة والأبنية والخدمات (صندوق النقد العربي، 2025، ص.60).

ضرورة إيجاد آليات تمكن من ديمومة تمويل الخدمات الصحية في ظل التطورات الحاصلة في التركيبة السكانية في جل البلدان العربية (صندوق النقد العربي، 2014، ص40).

جدول (3-12): مؤشرات الإنفاق على الصحة في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي (%)	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)
				العام	الخاص	
تنمية بشرية مرتفعة جداً						
17	الإمارات	5.31	12.89	61.00	39.00	4066
34	البحرين	4.27	8.69	62.70	37.30	2342
40	السعودية	5.97	14.40	70.30	29.70	3029
41	قطر	2.89	8.39	79.10	20.90	2952
49	الكويت	5.78	9.92	89.90	10.10	2908
59	عمان	4.37	10.54	90.30	9.70	1647
تنمية بشرية مرتفعة						
92	ليبيا	5.00	4.30	70.30	29.70	
93	الجزائر	5.53	8.82	62.60	37.40	672
99	الأردن	7.29	7.91	49.70	50.30	739
101	تونس	6.97	12.40	58.70	41.30	784
105	مصر	4.61	6.80	31.90	68.10	615
109	لبنان	10.06	16.70	33.10	66.90	528
111	فلسطين	10.04	11.00	47.30	52.70	
تنمية بشرية متوسطة						
121	المغرب	5.74	7.18	43.50	56.50	516
128	العراق	5.25	6.99	54.80	45.20	513
152	جزر القمر	6.34	4.72	14.50	85.50	223
157	سورية	3.30	4.50	44.80	55.20	
تنمية بشرية منخفضة						
164	موريتانيا	4.12	8.34	40.20	59.80	240
170	السودان	2.84	7.86	34.20	65.80	127
171	جيبوتي	2.88	4.20	50.10	49.90	150
186	اليمن	0.60	2.23	9.20	90.80	
193	الصومال	3.00	2.40	45.00	55.00	
حسب المناطق						
الدول العربية		5.33	9.30	63.53	36.47	923
أوروبا وآسيا الوسطى		10.53	16.54	75.51	24.49	3821
شرق آسيا والمحيط الهادئ		6.76		65.17	34.83	1246
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		8.30	13.38	53.22	46.78	1406
جنوب آسيا		3.27		32.33	67.67	228
أفريقيا جنوب الصحراء		5.10		40.32	59.68	204
العالم		10.35		62.88	37.12	1639
حسب المجموعات						
الدول ذات الدخل المرتفع		13.13	18.75	65.53	34.47	6498
الدول ذات الدخل المتوسط		5.44		52.05	47.95	660
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		5.82		54.97	45.03	1072
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		3.92		34.83	65.17	273
الدول ذات الدخل المنخفض		5.25		22.32	77.68	112
دول الاتحاد الأوروبي		10.95	15.91	76.49	23.51	5226
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		13.35	18.76	65.22	34.78	6182
الدول الأقل نمواً		4.01		24.40	75.60	140

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.356) و(World Bank, 2024h).

من ناحية أخرى، حققت البلدان العربية على مدى العقود الخمسة الماضية تقدماً مشهوداً في مجال الحد من مسببات الوفاة الطبيعية ومن ثم إطالة العمر؛ ويتبدى ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع. فقد وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة[102] في الوطن العربي إلى 71.31 سنة (69.33 سنة للذكور، مقابل 73.46 سنة للإناث) في عام 2022 (جدول (3–13))، بعد أن كان 62.93 سنة (60.83 سنة للذكور، مقابل 65.23 سنة للإناث) في عام 1990 (World Bank, 2024h). وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة 80.86 سنة، والدول ذات الدخل المرتفع 79.50 سنة، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 79.31 سنة، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 75.20 سنة (ملحق جدول (4–3)).

جدول (3–13): العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)
		ذكور	إناث	جملة			
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	77.72	81.41	79.20	4.30	5.30	9
34	البحرين	78.24	80.50	79.25	5.60	6.50	16
40	السعودية	76.67	79.53	77.91	5.50	6.40	16
41	قطر	80.63	83.10	81.56	4.50	5.20	8
49	الكويت	78.88	82.75	80.26	7.40	8.60	7
59	عمان	72.36	76.05	73.94	9.00	10.50	17
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	69.74	74.76	72.15	8.90	10.30	72
93	الجزائر	75.85	78.46	77.13	18.70	21.80	78
99	الأردن	72.12	76.68	74.22	12.20	14.10	41
101	تونس	71.37	77.41	74.26	9.90	11.50	37
105	مصر	67.87	72.56	70.16	15.50	18.10	17
109	لبنان	72.24	76.60	74.42	14.90	17.40	21
111	فلسطين	71.02	75.95	73.44	12.30	14.30	111
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	72.90	77.18	74.97	14.80	17.30	72
128	العراق	69.16	73.36	71.34	20.00	23.50	76
152	جزر القمر	61.52	66.06	63.68	38.20	48.20	217
157	سورية	68.67	76.12	72.30	17.80	21.40	30
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	62.97	66.45	64.69	31.40	39.20	464
170	السودان	63.05	68.18	65.58	37.00	51.60	270
171	جيبوتي	60.34	65.50	62.86	44.10	51.90	234
186	اليمن	60.49	67.22	63.72	33.10	41.30	183
193	الصومال	54.07	58.23	56.11	68.00	106.10	621
الدول العربية		69.33	73.46	71.31	23.97	31.38	128

المصدر: (UNDP, 2024a, 2024b) و(World Bank, 2024h).

[102] يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الولادة مؤشراً مركباً يختزل معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي، ومستوى الظروف المعيشية للسكان (صندوق النقد العربي، 2016، ص.51).

ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية في عام 2022، عدا الصومال 56.11 سنة، وجيبوتي 62.86 سنة، وجزر القمر 63.68 سنة، واليمن 63.72 سنة، وموريتانيا 64.69 سنة، والسودان 65.58 سنة، وتعكس هذه البيانات تدني المستوى الصحي في المجموعة الأخيرة من الدول، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في بعضها؛ بينما يرتفع إلى ما فوق 80 سنة في كل من قطر والكويت، (جدول (3–13)).

انخفض معدل وفيات الرضع[103] في الدول العربية، والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول (صندوق النقد العربي، 2023، ص45)، إلى نحو 24‰ غي عام 2022، بعد أن كان 59‰ في عام 1990 (World Bank, 2024h). ويعتبر هذا المعدل أفضل من مثيليه في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 27‰، والعالم 28‰، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 5‰، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 14‰ (ملحق جدول (4–1)). وعلى مستوى الدول العربية، توجد أقل المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات وقطر والسعودية والبحرين والكويت وعمان)، حيث تنخفض إلى ما دون 10‰، إلا أن المعدل يتجاوز 68‰ في الصومال، وذلك في عام 2022، (جدول (3–13)).

وتعاني النساء في الدول العربية، وبخاصة تلك الأقل نمواً، درجة غير مقبولة من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب، فقد بلغ معدل وفيات الأمهات في الوطن العربي 128 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2022، بعد أن كان 318 حالة وفاة في عام 1990 (UNDP, 2024b). وهذا المتوسط هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم عدا جنوب آسيا 132 حالة وفاة، وأفريقيا جنوب الصحراء 516 حالة وفاة، والدول الأقل نمواً 354 حالة وفاة، والدول النامية 235 حالة وفاة، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 152 حالة وفاة، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 497 حالة وفاة، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض 261 حالة وفاة، والدول ذات الدخل المنخفض 409 حالة وفاة، والعالم 215 حالة وفاة (ملحق جدول (4–9)). وثمة تباين كبير بين الدول العربية في هذا المؤشر، إذ يتراوح ما بين 7 حالات وفاة في الكويت إلى أكثر من 621 حالة وفاة في الصومال، ويبلغ 464 حالة وفاة في موريتانيا، و270 حالة وفاة في السودان، و234 حالة وفاة في جيبوتي، و217 حالة وفاة في جزر القمر، و183 حالة وفاة في اليمن، وذلك في عام 2022 (جدول (3–13)). وترتبط وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر الرعاية الطبية الجيدة قبل الولادة وأثنائها وبعدها، حيث تنخفض نسبة الولادات تحت إشراف أخصائيين مهرة في الدول العربية التي يرتفع فيها معدل وفيات الأمهات، وهذا ما تؤكده بيانات (World Bank, 2024h).

ويشكل سوء التغذية، هو الآخر سبباً كافياً للوفاة والاعتلال. فعلى مستوى الوطن العربي يمثل ناقصي التغذية، والبالغ عددهم حوالي 53 مليون نسمة، نحو 12.29% من إجمالي عدد سكان الوطن العربي، و7.29% فقط من عدد ناقصي التغذية في العالم ككل، والبالغ حوالي 726 مليون نسمة، وذلك في عام 2022 (World

[103] يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط في نفس الوقت بالوقاية وبالاستشفاء. فحملات تطعيم وتلقيح الأطفال، ونوعية مياه الشرب وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر آليات العلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل هذه العوامل تؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال (صندوق النقد العربي، 2014، ص.38).

bank, 2024h). ويعود هذا المستوى المتدني نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى إلى مستويات الدخل العالية في الدول النفطية، أو إلى القدرة على شراء الغذاء التي تعززها تحويلات العاملين في الخارج و/أو سياسات التموين التي تنتهجها بعض الحكومات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.123). وتشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية حققت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو الكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، ص.28)، مثل اليمن الذي يضم العدد الأكبر من ناقصي التغذية (13.3 مليون نسمة)، وهو من الدول الأقل نمواً، ويعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الأغذية، والصومال (9.8 مليون نسمة)، وسورية (9.2 مليون نسمة)، والسودان (5.3 مليون نسمة)، وهو مسرح للنزاعات الداخلية ويخضع لعقوبات دولية، وذلك خلال المدة 2022–2024 (FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO , 2024, p.168-173) و(FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO , 2025, p.124-129). وتبين لنا أعداد ناقصي التغذية، لا من حيث الأرقام المطلقة بل من حيث نسبتها إلى حجم السكان، أن نقص التغذية لا يشكل مشكلة إنسانية في غالبية الدول العربية، باستثناء اليمن والصومال وسورية والسودان (World Bank, 2024h).

وكان لبقية المؤشرات (معدل وفيات البالغين، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من وزن منخفض ومن هزال ومن تقزم) نتائج مشابهة، وعموماً تتسم هذه المعدلات بالارتفاع في الدول العربية الأقل نمواً والأقل دخلاً (World Bank, 2024h)، وهذا دليل واضح على تدني خدمات الرعاية الصحية وانخفاض مستوى المعيشة في تلك الدول.

وعموماً شهدت الرعاية الصحية تقدماً ملحوظاً في الدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث غطت خدماتها نحو 86% من السكان (98% في الحضر، مقابل 81% في الريف) في عام 2022. ويبلغ المتوسط العام لتوفر كل من المياه النقية نحو 89.1% من جملة السكان (95.1% من سكان الحضر، مقابل 79.9% من سكان الريف)، وتوفر الصرف الصحي نحو 86.9% (93.9% من سكان الحضر، مقابل 79.9% من سكان الريف)، وذلك في عام 2022، (جدول (3–14) و(3–15)).

وبصورة عامة تتفاوت هذه المعدلات ما بين دولة وأخرى، وما بين الريف والحضر في إطار الدولة الواحدة، حيث تحظى المدن بنسبة أكبر، وبصفة عامة، تتسم هذه المعدلات بالانخفاض في الدول الأقل نمواً والأقل دخلاً، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة في هذه الدول، (جدول (3–14) و(3–15))، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية وصلت إلى 100% في كل من البحرين والسعودية وقطر والكويت، وزادت عن 90% في كل من الأردن والإمارات والجزائر وسورية وعمان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة 88% في لبنان، و87% في تونس، و82% في العراق، و71% في المغرب، و60% في اليمن، و45% في جيبوتي، و38% في جزر القمر، و30% في موريتانيا، و26% في كل من الصومال والسودان؛ كما نجد أن كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا ومصر قد وفرت مياه الشرب الآمنة لنسبة تفوق 95% من السكان؛ بينما لا تتجاوز هذه النسبة 58% في الصومال، و63% في موريتانيا،

و62% في اليمن، و65% في السودان، وذلك في عام 2022؛ ونجد أن كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسورية والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لنسبة تتجاوز 90% من السكان؛ في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لنحو 31% من السكان في موريتانيا، و39% في جزر القمر، و42% في كل من الصومال والسودان، و50.5% في جيبوتي، و59% في اليمن، وذلك في عام 2022، (جدول (3-14) و(3-15)).

جدول (3-14): السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية (%) في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)			عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة	عد الممرضات لكل 100 ألف نسمة	عدد السكان مقابل كل سرير
		ريف	حضر	جملة			
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	97	98	98	276	606	537
34	البحرين		100	100	283	634	594
40	السعودية	100	100	100	278	560	655
41	قطر	100	100	100	255	740	779
49	الكويت		100	100	403	741	428
59	عمان	96	98	97	208	441	669
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	97	98	98	210	650	318
93	الجزائر	88	98	93	217	357	720
99	الأردن	97	98	98	278	265	721
101	تونس	78	97	87	137	310	522
105	مصر	92	97	94	127	235	133
109	لبنان		88	88	220	180	380
111	فلسطين	99	99	99	270	292	785
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	63	78	71	70	140	1412
128	العراق	81	84	82	100	240	55
152	جزر القمر	30	48	38	32	165	460
157	سورية	92	94	93	139	155	719
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	9	51	30	25	94	2555
170	السودان	11	42	26	31	115	1436
171	جيبوتي	19	72	45	20	71	715
186	اليمن	30	89	60	14	6	1788
193	الصومال	5	48	26	4	11	1109

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.356) و(World Bank, 2024h).

جدول (3-15): السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم (%) في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة (%)			نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم (%)		
		ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	100	100	100	99.92	98.97	99.09
34	البحرين		99.90	100		100	100
40	السعودية	99.80	100	99.90	92.22	95.91	94.10
41	قطر		100	100		100	100
49	الكويت		100	100		100	100
59	عمان	76.25	94.70	92.44	99.30	99.32	99.32
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا			99.89			92.11
93	الجزائر	90.37	96.11	94.66	7.9.9	87.90	83.90
99	الأردن	96.98	99.15	98.97	95.36	97.30	97.14
101	تونس	96.90	99.50	98.60	97.10	97.58	97.44
105	مصر	98.38	99.29	98.77	95.85	99.76	97.53
109	لبنان			92.60			99.20
111	فلسطين	100	97.99	98.44	98.97	99.58	99.44
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	65.59	98.76	87.02	71.37	96.36	83.90
128	العراق	94.83	99.81	98.38	97.65	98.84	98.50
152	جزر القمر	76.90	88.20	82.60	31.90	45.50	38.70
157	سورية	92.08	95.60	94.08	93.58	96.04	94.98
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	52.90	73.10	62.80	16.70	47.20	31.20
170	السودان	59.72	74.19	64.92	24.40	60.30	42.40
171	جيبوتي	47.28	84.14	76.17	21.90	79.32	50.50
186	اليمن	51.81	77.20	61.76	39.64	78.45	59.00
193	الصومال	38.65	80.09	57.90	25.86	56.96	41.50
الدول العربية		79.90	95.10	89.10	79.90	93.90	86.90

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.358) و(World Bank, 2024h).

إلا أنه رغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، لا تزال هذه الخدمات تفتقد في جل الأحيان إلى الجودة والمهارة، مما يضطر البعض من سكان المنطقة العربية إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة (صندوق النقد العربي، 2018، ص.45). ولا تزال عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية تمثل عائقاً أمام تحسين أداء القطاع الصحي. وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها اليمن وموريتانيا والمغرب وجزر القمر والصومال والسودان وجيبوتي، ندرة الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل 100 ألف نسمة، ما بين 4 إلى 70 طبيباً وما بين 6 إلى 165 ممرضة، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ 170 طبيباً و370 ممرضة لكل 100 ألف نسمة. كما تواجه بعض الدول العربية نقصاً حاداً في أسرة المستشفيات، حيث يصل عدد السكان مقابل كل سرير إلى نحو 2555 شخص في موريتانيا، و1788 شخص في اليمن، و1436

شخص في السودان، و1109 شخص في الصومال، (جدول (3–14)). وترجع ندرة الكوادر الطبية وأسرة المستشفيات إلى عوامل عديدة منها ضعف الاستثمار في التكوين والبنى التحتية الصحية، وهجرة الطواقم الطبية بسبب المرتبات غير المجزية (صندوق النقد العربي، 2025، ص.59). ويجدر التنويه بأن الرعاية والعلاج الصحيين مكلفان بالنسبة لسائر الأسر في الدول العربية، ولا يتمان عبر آليات حديثة مستدامة ومعممة كالتأمين الصحي الإجباري. كما أن الفقراء لا يتمكنون في كثير من الأحيان من النفاذ إلى العلاج الصحي خاصة في حال إصابتهم بأمراض مستعصية (صندوق النقد العربي، 2014، ص.39) و(صندوق النقد العربي، 2018، ص.45).

وحسب مؤشر الرعاية الصحية لعام 2022، جاءت قطر على رأس القائمة العربية في هذا المؤشر فقد حققت 73.5 نقطة والمرتبة 18 عالمياً، وبذلك تكون قد سبقت ألمانيا وكندا والولايات المتحدة الامريكية التي حققت 73.3 و71.3 و69.1 نقطة على التوالي. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و34 عالمياً بنحو 68.7 نقطة، في حين حلت الأردن في المرتبة الثالثة عربياً و45 عالمياً، وحققت كل من لبنان والسعودية والكويت وعمان وتونس ومصر والمغرب والعراق 62.3 نقطة، و60.9 نقطة، و59.4 نقطة، و58.2 نقطة، و56.5 نقطة، و47 نقطة، و46.7 نقطة، و44.6 نقطة على التوالي (صندوق النقد العربي، 2025، ص.59).

ومع ذلك مازالت الدول العربية تسعى جاهدة لتوفير التكنولوجيا الطبية (تكنولوجيا الهاتف المحمول في مجال الصحة، الخطوط الساخنة، المساعدة عبر الإنترنت، الذكاء الاصطناعي والروبوتات، الأدوية العلاجية المتطورة، السجلات الصحية الإلكترونية)، والتي تعد من أهم المقومات الحديثة لتطوير الموارد الصحية لأفراد المجتمع كافة. وكذلك من المشاكل الجوهرية في النظام الصحي في الدول العربية تلك التي تتعلق بالموارد البشرية مثل النقص في الكوادر الطبية والطبية المساعدة، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للعاملين بالقطاع الصحي مع الهجرة للمدن الكبرى التي تتمركز بها المستشفيات، والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات والمرافق الصحية المتخصصة. فضلاً عن مشاكل الدعم الاقتصادي والمالي للخدمات الصحية في القطاع العام والتي غالباً ما تكون أدنى مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع، ومن ثم تفاقم العجز. ويشار هنا إلى أهمية التقليل من الفجوة بين الخدمات الصحية في القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية والحصول عليها بين أفراد المجتمع مهما كان الدخل والمكانة (صندوق النقد العربي، 2025، ص.59–60).

ثانياً– التعليم في الدول العربية:

يعتبر الإنسان محور التنمية لكونه الفاعل في أي منظومة للعلم والابتكار، وتفعيله يؤدي إلى تفعيل الاقتصاد بشكل عام. ويشكل التعليم أداة أساسية لبناء القدرات البشرية لأنها تساهم في النمو الاقتصادي ودعمه، ولأنها أيضاً تخفف من الفقر، وتساعد على تحسين (تحقيق) المساواة وتكافؤ الفرص في إيجاد العمل المجزي، وجعل الفرد يتصرف بشكل أمثل كعضو في مجتمع عادل وديمقراطي. كما يُنظر إلى التعليم كقيمة بحد ذاتها لما لها من تأثير على تطوير القدرات الشخصية الإنسانية من حيث التعلم الذاتي، والموضوعية، والتسامح، والاستعداد للمساهمة في كل أوجه التطور الإنساني، وعلى رأسها تحصيل المعرفة الضرورية لتطوير الأفراد كي يتمكنوا من

السيطرة على مستقبلهم ويديرونه بشكل حسن (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009ب، ص.67).

يمكن القول أيضاً أن الهدف الجوهري لكل تعليم فعال بعدان: البعد الأول يكمن في ترقية القدرات البشرية التي تعتبر القوة القائدة لتقدم المجتمع والسير به نحو مجتمعٍ أكثر عدالة وديمقراطية. بينما يتمثل البعد الثاني في الاستفادة من تطوير الموارد المتنوعة للمجتمع بشكل متمم وبصورة مستدامة لتحقيق التنمية والرفاه الإنساني. إن ما يؤكد الوجود الفعلي لهذا الهدف ثنائي البعد، نظرة الكثير من الدول المتقدمة وغيرها إلى أن الأموال التي تصرف على التعليم ليست إلا استثماراً مجزياً له عوائد تفوق عائدات الأموال المستثمرة في أية قطاعات أخرى. وبالتالي غدا التعليم أكثر من مجرد نشاط استثماري، وصار وسيلة للارتقاء بقدرات الموارد البشرية كي تؤدي أعمالاً منتجة ومربحة (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009ب، ص.358).

بناءً على ذلك، أصبح الاستثمار في الموارد البشرية عملية تراكمية تنموية يولدها التعليم، يمكن معها القول إن الاستثمار في الموارد البشرية نتيجة منطقية للعلاقة الترابطية بين التعليم وسياسة التنمية، وهو الإطار العملي الذي أصبح التعليم بمقتضاه العامل الحاسم للتنمية الاقتصادية السريعة للأمة. إن أية مقاربة لبناء وتطوير القدرات البشرية لابد أن تستند في جوهرها إلى وجود علاقة ترابطية ما بين القدرات البشرية والتعليم والتدريب. ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة أن التعليم يشكل أحد المرتكزات الرئيسية في بناء القدرات البشرية، وتقع عليه المسؤولية الرئيسية في تدريب الأطر الخبيرة والماهرة التي تشارك في تطوير وأقلمة وحقن نواتج الابتكارات والتجديد في الاقتصاديات الوطنية من خلال بناء منظومة وطنية للابتكار. يضاف إلى ذلك الدور الجديد المناط بمؤسسات التعليم العالي، والذي يتمثل بنقل وإدارة المعرفة الإنسانية واختبارها وتوسيعها وخلق حدود جديدة وتطويعها لتلائم بيئات استيطانها (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009ب، ص.358).

يتأثر مستوى التنمية البشرية بوجه عام والنمو الاقتصادي بوجه خاص بما يحوزه الناس من معارف، وبما يطورونه من قدرات ومهارات، من خلال التعليم والتدريب. فالمعرفة بالمعنى الواسع هي أحد المكونات الرئيسية لدليل التنمية البشرية، وهي محدد أساسي لإنتاجية العمل، ومن ثم لمستوى النمو الاقتصادي وللقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية وفي الأسواق الخارجية (Ministry of National Economy, 2004, p.91). وحسب ما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية عن العمالة في العالم 1998–1999، فإن إضافة سنة واحدة لمتوسط سنوات التعليم للقوة العاملة يمكن أن تزيد إنتاجية العامل ما بين 5% و15%[104]. ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته. فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في حد ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل. والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. يضاف إلى ذلك كون التعليم ذو صلة وثيقة بأبعاد عديدة أخرى للتنمية البشرية كالبعد الصحي المتمثل بطول العمر والخلو من الأمراض الناجم عن ارتفاع مستوى الوعي الصحي لدى الأفراد، وانخفاض وفيات الأطفال الناجم عن تحسن وعي الأم مع ارتفاع مستوى

[104] وذلك طبقاً لدراسة شملت 111 دولة لمدة 30 سنة (Ministry of National Economy, 2004, p.91).

تعليمها. والتعليم يزود الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة. كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية (Ministry of National Economy, 2004, p.91). ووفق مقياس جديد للثروة القومية اعتبر رأس المال البشري أنه يمكن أن يمثل 64% من إجمالي الثروة، بينما يشكل رأس المال المادي 16%، ورأس المال الطبيعي 20% (UNDP, 1996, p.64). وقد أثبت مقياس جديد لكفاءة الإنفاق على التعليم[105] أن معدل العائد الاجتماعي من التعليم في الدول النامية يبلغ 24% في التعليم الابتدائي و15% في التعليم الإعدادي والثانوي، و12% في التعليم العالي[106] (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.49). وقد أكدت المؤتمرات والقمم العالمية كافة على ضرورة توفير التعليم للجميع باعتباره حقاً إنسانياً، وكذلك باعتباره وسيلة فعالة للارتقاء بالحياة البشرية على كافة المستويات[107].

باختصار، تتعامل أدبيات التنمية البشرية مع التعليم من ثلاث زوايا، الأولى: الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب التقانة، والثانية: لا بد من ربطه باحتياجات سوق العمل، والثالثة باعتباره حقاً إنسانياً يهدف إلى تحسين وضع الأفراد والمجتمعات (النجفي والدعمة، 2001، ص.73–74).

يعتبر قطاع التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، المجال الحيوي للتنمية البشرية، ومن المحددات الرئيسية لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوة العاملة (صندوق النقد العربي، 2022، ص.52). وتبين البيانات المتوفرة أن التعليم الابتدائي قد تم تعميمه بالفعل في كل الدول العربية، عدا الصومال وجيبوتي وسورية والسودان، حيث لم يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي[108] في مرحلة التعليم الأساسي في عام 2022، نحو 21% و64% و74% و78% في كل منها على التوالي. كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي[109] خلال المدة 2010–2022 في معظم الدول العربية (World Bank, 2024h)، حيث بلغ نحو 100% في الإمارات ومصر والمغرب، وأكثر من 90% في تونس والجزائر والسعودية وقطر والبحرين والعراق وفلسطين. وتشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية،

---

[105] لمزيد من التفصيل انظر (UNDP, 1996, p.74).

[106] الإنفاق على التعليم له خاصيتان: إنفاق استهلاكي يتمثل أثره في المنافع غير المحسوسة عند وجود الفرد في المدرسة وتلقيه العلم وتزيد أيضاً من قدرته على جعل حياته المستقبلية أكثر فائدة ورضاء، وإنفاق استثماري يتمثل أثره في العوائد الخاصة والخارجية على كل من الفرد والمجتمع. وهذا الأمر قد ثبت من خلال الدراسات والأبحاث السابقة حيث تم التأكيد على العلاقة الإيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي (النجفي والدعمة، 2001، ص.74). وفي نتائج لـ 56 دراسة حالة لأنماط معدل العائد من التعليم في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لـ 45 دولة من دول العالم تبين أن معدلات العائد من الاستثمار في التعليم هي فوق الـ 10% كمعيار مشترك للفرصة البديلة لرأس المال، وهي في الدول النامية أعلى من الدول المتقدمة بالنسبة إلى العوائد المشابهة (Psacharopoulos, 1981, p.329).

[107] لمزيد من التفصيل انظر (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2011).

[108] معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى (صندوق النقد العربي، 2025، ص.331).

[109] معدل القيد الصافي هو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى (صندوق النقد العربي، 2025، ص.331).

عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، (جدول (3–16)).

جدول (3–16): معدل القيد الإجمالي والصافي في مرحلة التعليم الأساسي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي (%)			معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الاساسي (%)			دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الاساسي
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
17	الإمارات	113.93	117.86	115.83	99.90	99.70	99.80	1.034
34	البحرين	92.03	92.67	92.34	97.57	95.85	96.71	1.007
40	السعودية	102.20	102.80	108.30	99.30	99.50	99.40	1.006
41	قطر	102.20	102.00	102.10	93.08	95.17	94.09	0.998
49	الكويت	77.10	89.00	82.60	78.95	86.86	82.63	1.154
59	عمان	89.23	91.00	90.10	94.74	96.18	95.44	1.020
تنمية بشرية مرتفعة								
92	ليبيا	117.00	112.00	114.00				0.957
93	الجزائر	109.76	106.86	108.34	99.80	99.20	99.40	0.974
99	الأردن	80.50	79.50	80.00	81.54	80.18	80.86	0.988
101	تونس	105.04	102.72	103.91	96.54	98.60	97.80	0.978
105	مصر	91.41	91.78	91.59	98.32	98.77	98.54	1.004
109	لبنان	97.30	89.50	93.40	89.10	83.50	86.30	0.920
111	فلسطين	92.06	91.46	91.76	94.65	95.05	94.84	0.994
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	115.63	112.63	114.17	96.83	96.96	96.89	0.974
128	العراق	113.10	95.40	104.20	98.36	86.92	92.80	0.844
152	جزر القمر	106.60	105.80	106.20	80.82	80.69	80.75	0.992
157	سورية	74.42	74.31	74.37	70.80	71.30	71.10	0.999
تنمية بشرية منخفضة								
164	موريتانيا	83.77	89.69	86.69	78.33	80.86	79.57	1.071
170	السودان	80.60	74.90	77.80	61.07	58.92	60.01	0.929
171	جيبوتي	67.88	60.84	64.40	66.48	66.48	66.48	0.896
186	اليمن	98.60	87.10	93.60	89.44	78.68	84.17	0.883
193	الصومال	23.10	19.24	21.20				0.833

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.349-350-351) و(World Bank, 2024h).

وتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2022، نحو 80% في كل من الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب، بينما تراوح هذا المعدل بين نحو 50% و71% في الأردن والعراق وجزر القمر ولبنان واليمن، وأقل من 50% في جيبوتي والسودان وسورية والصومال وموريتانيا. أما بالنسبة إلى معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في العام ذاته، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في معظم الدول العربية بالمقارنة مع السنوات الماضية (World Bank, 2024h). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي إلى تساوي أو تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في المرحلة الثانوية من التعليم في كل الدول العربية، عدا البحرين وجيبوتي والسعودية والعراق وعمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب واليمن، (جدول (3–17)).

جدول (3–17): معدل القيد الإجمالي والصافي في مرحة التعليم الثانوي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل القيد الإجمالي في مرحة التعليم الثانوي (%)			معدل القيد الصافي في مرحة التعليم الثانوي (%)			دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
17	الإمارات	120.19	120.52	120.35	98.40	96.60	97.50	1.003
34	البحرين	105.49	101.43	103.49	86.97	93.78	90.19	0.962
40	السعودية	120.31	119.61	119.97	99.50	99.30	99.40	0.994
41	قطر	108.60	106.70	107.70	96.03	91.79	93.89	0.983
49	الكويت	94.90	101.00	97.80	84.50	88.71	86.53	1.064
59	عمان	92.72	91.20	91.98	99.30	93.15	96.19	0.984
تنمية بشرية مرتفعة								
92	ليبيا	86.30	101.10	93.50	74.20	70.50	72.40	1.171
93	الجزائر	104.28	107.66	105.93	78.90	88.10	83.40	1.032
99	الأردن	70.91	70.97	70.94	61.69	63.52	62.60	1.001
101	تونس	87.40	99.80	93.30	67.10	75.60	71.30	1.142
105	مصر	87.10	84.02	85.59	82.45	83.13	82.78	0.965
109	لبنان	63.40	62.80	63.00	64.80	65.00	64.90	0.991
111	فلسطين	86.33	92.98	89.63	83.37	91.23	87.23	1.077
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	87.71	84.69	86.23	77.70	76.80	77.20	0.966
128	العراق	60.30	45.10	52.90	49.40	39.90	44.80	0.748
152	جزر القمر	60.80	65.00	62.90	49.09	51.67	50.36	1.069
157	سورية	36.24	40.84	38.49	48.90	48.08	48.50	1.127
تنمية بشرية منخفضة								
164	موريتانيا	35.48	36.29	35.89	37.40	39.00	38.20	1.023
170	السودان	48.00	48.70	48.40	48.70	52.40	50.50	1.015
171	جيبوتي	48.41	41.55	45.01	38.27	37.28	37.82	0.858
186	اليمن	59.60	43.30	51.60	54.72	40.20	47.59	0.727
193	الصومال			5.50				

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.349-350-351) و(World Bank, 2024h).

على الرغم من التوسع الكمي في التعليم في الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام لازال متواضعاً مقارنة بإنجازات الدول النامية، وبالتأكيد مقارنة باحتياجات التنمية البشرية. فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض الدول العربية الأقل نمواً وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني معدلات الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، (جدول (3–18)). ويمثل ارتفاع نسبة الأمية في العديد من الدول العربية عائقاً أمام زيادة الإنتاجية والتحول نحو اقتصاد المعرفة (صندوق النقد العربي، 2025، ص.55)، إذ يقدر معدل الأمية بين البالغين (15 سنة وما فوق) في الدول العربية بنحو 24.8% في عام 2022، وهو بذلك يفوق مثيلاته في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليم أفريقيا جنوب الصحراء والدول ذات الدخل المنخفض، 32.3% و38.1% على التوالي (World Bank, 2024h). ولا يزال معدل الأمية بين البالغين، في العام ذاته، يصل إلى مستويات تقارب أو تفوق 30% في كل من السودان والصومال واليمن وجزر القمر وموريتانيا وجيبوتي، في حين انخفض هذا المعدل إلى 2.5% أو أقل في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وفلسطين، (جدول (3–18)).

جدول (3–18): معدل الأمية بين البالغين (15 سنة وما فوق) ومعدل الأمية بين الشباب (15–24 سنة) ودليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية ومعدلات التسرب (%) في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) (%)			معدل الأمية بين الشباب (15-24 سنة) (%)			دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية		معدلات التسرب (%)		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)	الفئة العمرية (15 - 24 سنة)	ذكور	إناث	جملة
تنمية بشرية مرتفعة جداً												
17	الإمارات	1.20	2.40	1.70	5.00	2.00	4.00	2.00	0.40			0.20
34	البحرين	1.20	4.10	2.50	0.00	0.70	0.30	3.42	0.00	1.90	2.80	2.30
40	السعودية	1.40	3.90	2.40	0.30	0.60	0.40	2.79	2.00	0.50	0.50	0.50
41	قطر	6.90	7.60	6.50	5.90	3.90	5.40	1.10	0.66	3.40	0.30	1.80
49	الكويت	2.90	4.60	3.50	1.20	0.40	0.70	1.59	0.33	4.40	0.90	2.70
59	عمان	1.60	5.60	3.50	0.30	0.30	0.30	3.50	1.00	0.60	0.40	0.50
تنمية بشرية مرتفعة												
92	ليبيا	3.30	14.40	9.00	0.00	0.10	0.10	4.36	0.00			
93	الجزائر	12.60	24.70	18.60	2.40	2.70	2.60	1.96	1.13			0.20
99	الأردن	1.40	2.20	1.80	0.80	0.50	0.70	1.57	0.63	20.00	20.90	20.50
101	تونس	10.50	22.10	16.40	2.20	2.00	2.10	2.10	0.91			0.80
105	مصر	12.40	22.80	17.50	7.30	8.30	7.80	1.84	1.14	0.60	0.80	0.70
109	لبنان	3.10	6.70	4.90	0.30	0.20	0.20	2.16	0.67	8.90	14.00	11.50
111	فلسطين	1.20	3.50	2.30	0.80	0.80	0.80	2.92	1.00	5.00	5.00	5.00
تنمية بشرية متوسطة												
121	المغرب	14.40	30.90	22.70	2.00	2.60	2.30	2.15	1.30	2.30	2.60	2.40
128	العراق	9.80	21.10	14.40	5.10	7.90	6.50	2.15	1.55			
152	جزر القمر	33.40	43.10	38.30	21.80	21.70	21.70	1.29	1.00	18.10	18.20	18.20
157	سورية	9.20	20.80	14.90	3.40	5.50	4.40	2.26	1.62	26.80	28.40	27.60
تنمية بشرية منخفضة												
164	موريتانيا	36.30	56.60	46.50	29.10	43.20	36.10	1.56	1.48	25.00	21.20	23.10
170	السودان	34.60	43.90	39.30	27.50	26.50	27.00	1.27	0.96	30.50	35.30	32.90
171	جيبوتي	20.10	38.60	29.70	9.00	15.10	12.10	1.92	1.68	31.00	36.10	33.50
186	اليمن	21.30	60.00	45.30	2.40	17.30	9.80	2.82	7.21	10.00	21.00	16.00
193	الصومال	46.00	72.00	59.00	23.70	35.30	29.50	1.57	1.49			

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.354-355) و(World Bank, 2024h).

ويصل معدل الأمية بين الشباب (15–24 سنة) إلى نحو 7.3% في عام 2022؛ بينما يبلغ معدل الأمية للإناث في ذات الفئة العمرية نحو 8.5%. ومن الواضح أن خطط التوسع في نشر التعليم الأساسي أدت إلى انخفاض ملحوظ في هاتين النسبتين عما كانتا عليه في عام 2010، إذ كانتا تقدران بنحو 10.4%، و13% على التوالي (World Bank, 2024h). وبلغ معدل الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) في عام 2022 نحو 32.2% من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، مقابل 18.1% للذكور. ووصل معدل الأمية للإناث البالغات إلى مستويات تزيد عن 40% في السودان والصومال وجزر القمر واليمن وموريتانيا، وهو ما يعتبر عائقاً قوياً أمام تسريع وتيرة التطوير في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها (صندوق النقد العربي، 2025، ص.59). ويعتبر الفقر الذي تعاني منه بعض الدول العربية أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض مستوى التعليم وضعف معدلات القيد خاصة بين الإناث، ويلاحظ أن الأسر الفقيرة، ولاعتبارات انخفاض الدخل ومحدودية

قدرتها على تحمل تكاليف التعليم، قد تميل إلى التضحية بتعليم البنات وتفضيل تعليم البنين. كما أن بُعد المدارس، واشتراط بعض الأسر توفر بعض الخدمات والتسهيلات في المدارس لالتحاق الفتيات يؤدي أيضاً إلى انخفاض معدلات قيد الإناث (صندوق النقد العربي، 2008، ص.32).

يبقى التسرب من المدرسة من أهم التحديات أمام النظم التعليمية؛ ولذلك، تستخدم كل النظم أطراً تربوية للحد من هذه الظاهرة ومن تداعياتها السلبية عليها وعلى الطلاب وأسرهم. ويقلل التسرب المدرسي من مستويات دمج الأفراد في أسواق العمل قي المستقبل، ومن المستوى التعليمي للمجتمع بصفة عامة. وتشهد المنطقة العربية نوعين من التسرب المدرسي: الأول يشمل الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أساساً عندما كانوا في سن الدراسة، والثاني يشمل الذين التحقوا بالمنظومة التعليمية ثم غادروها، سواء أكان ذلك في التعليم الابتدائي أم المتوسط أم الثانوي (العام أو التخصصي). وكلاهما يسهم في فشل المنظومة التعليمية والحد من فرص الاندماج الاقتصادي لمئات الآلاف من الشباب وتعزيز احتمالات إقصائهم (صندوق النقد العربي، 2016، ص.48–49) و(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011، ص.28). وتشير البيانات المتاحة، (جدول (3–18))، إلى أن معدل التسرب المدرسي مازال مرتفعاً في بعض الدول العربية، حيث بلغ في عام 2022 33.5% في جيبوتي، و32.9% في السودان، و27.6% في سورية، و23.1% في موريتانيا، و20.5% في الأردن، و18.2% في جزر القمر، و16% في اليمن؛ بينما نجد أن معدل التسرب من التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفض ولا يتعدى 3%. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر (صندوق النقد العربي، 2024، ص.47). ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى ارتفاع تكلفة الدراسة والظروف الاقتصادية الصعبة (صندوق النقد العربي، 2025، ص.57)، وضرورة العمل لمساعدة الأسرة بالنسبة لبعض الأطفال خاصة في الريف، وعدم جاذبية المدارس الحكومية بصفة عامة. ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، بالإضافة إلى كونه عاملاً أساسياً لارتفاع نسب البطالة نظراً إلى حرمان الطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من الحصول على تعليم علمي ومهني يمكنهم من المنافسة في سوق العمل (صندوق النقد العربي، 2014، ص.37) و(صندوق النقد العربي، 2023، ص.53).

يقدر متوسط سنوات الدراسة[110] في المنطقة العربية بنحو 7.76 سنة في عام 2022، وهو بذلك يقل عن مثيلاته في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. ويتراوح بين 12.77 سنة في الإمارات و1.90 سنة في الصومال. ويعتبر هذا المتوسط متدنياً مقارنة بمتوسط سنوات الدراسة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 12.20 سنة، وفي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 12.25 سنة، وفي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 8.64 سنة، وفي أوروبا وآسيا الوسطى 10.61 سنة، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 8.97 سنة، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ 8.22 سنة، وفي العالم ككل 8.66 سنة (ملحق جدول (4–

[110] متوسط سنوات الدراسة هو متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة وما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم (UNDP, 2010a, p.224).

3)). ويقدر المتوسط العربي لسنوات الدراسة المتوقعة (بقاء الطلبة في نظام التعليم) [111] بنحو 11.90 سنة في عام 2022، ويبقى بذلك أقل من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 16.63 سنة، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 14.49 سنة، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 12.32 سنة، والدول النامية 12.54 سنة، ودول العالم ككل 12.99 سنة (ملحق جدول (4-3)). وتتفاوت عدد سنوات الدراسة المتوقعة بين الدول العربية في عام 2022، حيث بلغت 17 سنة في الإمارات، و16 سنة في البحرين والكويت، و15 سنة في الجزائر والسعودية وتونس والمغرب، و14 سنة في ليبيا، و13 سنة في قطر وفلسطين وجزر القمر وعمان ومصر والأردن، و12 سنة في العراق ولبنان، و9 سنوات في السودان، و8 سنوات في كل من موريتانيا وجيبوتي واليمن والصومال، و7 سنوات في سورية، ويلاحظ انخفاض متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع في الدول العربية الأقل نمواً والأقل دخلاً، (جدول (3-19)).

جدول (3-19): متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)			متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	12.91	12.59	12.77	16.38	19.75	17.21
34	البحرين	11.17	10.78	11.05	15.73	17.01	16.30
40	السعودية	11.67	10.74	11.31	14.82	15.53	15.17
41	قطر	9.74	11.80	10.13	12.65	15.29	13.26
49	الكويت	7.04	8.27	7.44	13.83	17.85	15.69
59	عمان	11.69	12.27	11.89	12.59	13.47	12.96
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	7.19	8.44	7.78	13.47	14.80	13.98
93	الجزائر	7.48	6.49	6.99	14.74	16.26	15.49
99	الأردن	10.84	10.07	10.45	12.38	12.89	12.63
101	تونس	8.69	7.28	7.95	13.75	15.52	14.62
105	مصر	9.57	10.23	9.85	13.02	12.79	12.91
109	لبنان	9.16	8.05	8.60	11.30	12.80	12.05
111	فلسطين	9.96	9.92	9.94	12.36	13.96	13.15
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	6.98	5.14	6.05	14.69	14.50	14.59
128	العراق	8.00	5.65	6.81	12.77	11.64	12.22
152	جزر القمر	7.31	5.22	6.21	12.74	13.37	13.04
157	سورية	6.66	5.42	5.74	7.67	7.17	7.42
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	5.78	4.11	4.75	7.96	8.16	8.05
170	السودان	4.23	3.50	3.87	8.72	8.28	8.50
171	جيبوتي	5.13	2.85	3.89	7.97	8.22	8.03
186	اليمن	3.59	1.75	2.78	8.92	6.88	7.94
193	الصومال	2.91	0.89	1.90	8.35	7.58	7.65
الدول العربية		8.32	7.20	7.76	12.00	11.83	11.90

المصدر: (UNDP, 2024a, 2024b).

[111] متوسط سنوات الدراسة المتوقع هو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل (UNDP, 2010a, p.223).

ويشير التطور الإيجابي في عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه خلال المدة 1990–2022 إلى تحقيق بعض التقدم في مستوى تعليم السكان وتكوين رأس المال البشري ورفع كفاءة الموارد البشرية في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.47).

يستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يعزز رفد أسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل، كما أن النخب القيادية في المجتمعات تكون في الغالب من مخرجاته (صندوق النقد العربي، 2018، ص42). وقد أصبحت المعرفة والنخب عالية التكوين هي القوة المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير وشديد التنافس؛ ويعتمد نجاح أي دولة اليوم على كمية ونوعية رأسمالها الإنساني من العناصر البشرية عالية التخصص ومتميزة الكفاءة. ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال بناء مجتمع المعرفة (صندوق النقد العربي، 2023، ص.52). وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية ككل نحو 33.51% في عام 2022، وهو ما يزيد عن مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض 26.57%، والدول ذات الدخل المنخفض 9.40%، والدول الأقل نمواً 10.69%، إلا أنه يقل عن مثيله في دول العالم ككل 41.84%، والدول ذات الدخل المتوسط 40.68%، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع 62.83%، والدول ذات الدخل المرتفع 79.26%، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 78.70% (World Bank, 2024h).

وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي، حيث بلغ معدلها نحو 71.4%، تليها البحرين 64.5%، ثم الكويت 61.1%. ولا تزال مؤشرات موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي واليمن منخفضة ودون معدل 10% (جدول (3–20)).

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال المدة 2010–2022، في معظم الدول العربية، عدا الأردن وتونس والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا (World Bank, 2024h). وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك في الأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية وفلسطين ومصر والمغرب، (جدول (3–20)).

جدول (3–20): معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي (%) ودليل المساواة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي (%)			دليل المساواة بين الجنسين في التعليم العالي
		ذكور	إناث	جملة	
تنمية بشرية مرتفعة جداً					
17	الإمارات	38.25	96.38	52.71	2.520
34	البحرين	62.47	92.79	77.24	1.485
40	السعودية	69.54	78.45	73.75	1.128
41	قطر	16.47	77.34	35.09	4.695
49	الكويت	48.50	76.10	61.56	1.569
59	عمان	36.60	58.40	47.40	1.596
تنمية بشرية مرتفعة					
92	ليبيا	50.70	49.90	50.30	0.984
93	الجزائر	39.40	68.01	53.40	1.726
99	الأردن	30.86	41.33	36.01	1.339
101	تونس	27.81	47.95	37.80	1.724
105	مصر	37.61	38.03	37.82	1.011
109	لبنان			38.90	
111	فلسطين	34.52	55.53	44.98	1.609
تنمية بشرية متوسطة					
121	المغرب	43.31	49.13	46.18	1.134
128	العراق	15.40	8.40	12.00	0.545
152	جزر القمر	9.90	8.00	9.30	0.808
157	سورية	40.50	45.70	43.00	1.128
تنمية بشرية منخفضة					
164	موريتانيا	7.66	4.34	5.95	0.567
170	السودان	16.80	17.10	16.90	1.018
171	جيبوتي	6.00	4.60	5.30	0.767
186	اليمن	14.00	6.20	10.00	0.443
193	الصومال				

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.349-350-351) و(World Bank, 2024h).

وبالرغم من المؤشرات آنفة الذكر والتي يعتبر بعضها مرتفعاً مقارنة مع المعدلات الدولية، لا يزال البحث العلمي ضعيفاً في الدول العربية، كما أن ترتيب الجامعات العربية في المقارنات الدولية (على سبيل المثال ترتيب شانغهاي[112]) يعد متواضعاً بالنظر للإمكانيات البشرية المتاحة (صندوق النقد العربي، 2023، ص.52–53)،

[112] يرتب تصنيف شانغهاي الجامعات العالمية استناداً إلى (مؤشر مركب يرصد على وجه الخصوص مستوى ميزانيات البحث العلمي بالجامعات، وكم ونوعية الأبحاث المنشورة، إضافة إلى غيرها من المؤشرات الأخرى التي تقيس مستوى التقدم في الجامعات العالمية) أول مائة جامعة في العالم، ويضم بعد ذلك الجامعات الباقية في فئات متتالية حتى المرتبة الـ 500. ومن الملاحظ أنه لا توجد أية جامعة عربية ضمن قائمة المائة الأولى. ويضم ترتيب الجامعات لتصنيف شانغهاي الذي أعلن عنه في عام 2016 خمس جامعات عربية فقط، أربع منها في السعودية، تتقدمها جامعتا الملك سعود والملك عبد العزيز في الفئة 101–150، تليهما جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ضمن فئة 201 إلى 300، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الفئة 301–400، ثم جامعة القاهرة في الفئة 410–500. ويرجع تأخر ترتيب الجامعات العربية بالأساس إلى ضعف مستوى البحث العلمي، وبالتالي قلة الأبحاث المنشورة من طرف هيئات التدريس والطلبة في المجلات العلمية العالمية المحكمة. لقد تمكنت الجامعات الأمريكية من احتلال الصدارة بوجود 57 جامعة أمريكية ضمن التصنيف، وتراجعت بعض الجامعات البريطانية في ترتيبها. وحلت 8 جامعات أمريكية وجامعتان بريطانيتان

وبالنظر للميزانيات المرصودة لهذه المرحلة من التعليم (صندوق النقد العربي، 2018، ص.42)، وحسب تصنيف شنغهاي لعام 2023 تواجدت 6 جامعات سعودية ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم وجامعة واحدة من مصر (صندوق النقد العربي، 2025، ص.56)، كما أن خريجي الجامعات في المنطقة العربية يعانون من بطالة أكثر مقارنة بنظرائهم غير الحاصلين على تعليم جامعي (صندوق النقد العربي، 2017، ص.63).

ويعتبر الاقتصاد القائم على المعرفة والمنتج للتكنولوجيا من خصائص المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادي[113]. وتمثل المعرفة خلال هذه المرحلة، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث تعتمد قطاعات إنتاج السلع والخدمات على التكنولوجيات الحديثة والابتكار، مما يمكنها من التواجد في أعلى سلم القيمة المضافة. ويعتبر رأس المال البشري والفكري أكثر الأصول أهمية في اقتصاد المعرفة. ومن هنا، فإنه من الطبيعي أن ترتبط قدرة الدول على إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، بطاقتها على مراكمة المعارف التطبيقية، وبمدى تمكنها من إدماجها في منظومات إنتاج السلع والخدمات. ويتطلب ذلك بيئة مؤسسية وتشريعية محفزة على ربط مخرجات أنظمة التعليم والتكوين والبحث العلمي بالنسيج الاقتصادي، ومسهلة لريادة المشاريع، وللاستثمار الخاص المجدد للنسيج الاقتصادي، ودافعة لاقتحام الأسواق العالمية في القطاعات التي تمتلك المزايا التنافسية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.33).

لقد أضحت المعرفة والابتكار هما القوتين الدافعتين للإنتاج والمحددتين لتنافسية السلع والخدمات المنتجة (صندوق النقد العربي، 2018، ص.44). وفي حين نجحت بعض الاقتصادات النامية في الأخذ بالمعرفة وتوطينها، لا تزال معظم الدول العربية (باستثناء بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بعيدة عن الأخذ بالأسباب الضرورية لتحقيق متطلبات بناء اقتصاد معرفي قادر على المنافسة. ويقيس مؤشر اقتصاد المعرفة أربعة عوامل محورية: قدرة النظام الاقتصادي على تحفيز المعرفة وتشجيع المبادرة، مستوى تعلم وتمكن المجتمع من إنشاء المعرفة واستخدامها، قابلية المجتمع لاستخدام المعرفة بصفة جيدة وابتكار التكنولوجيا، كفاءة البنية التحتية والبيئة التكنولوجية على تسهيل نشر المعلومات وإيجادها بشكل فعال. ومن أهم جوانب الاقتصاد المعرفي الاقتصاد الرقمي (صندوق النقد العربي، 2021، ص.44).

ويمكن تبين أوضاع الاقتصادات العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024، والذي شمل 11 دولة عربية. نلاحظ تقدم الإمارات، ووجود باقي دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من الترتيب العالمي، بترتيب يتراوح بين 26 و66 من بين 133 دولة مشمولة بالمؤشر. بينما تتراوح رتب الدول العربية الخمسة الأخرى والمشمولة بالمؤشر بين الرتبة 81 لتونس والرتبة 125 لموريتانيا. وفيما

ضمن أفضل 10 جامعات في العالم. أما قائمة أفضل 20 جامعة في العالم، فضمت 15 جامعة أمريكية، و3 جامعات بريطانية، وجامعة سويسرية في المرتبة 19، وجامعة يابانية في المركز 20 (صندوق النقد العربي، 2018، ص.42).

[113] تصنف الاقتصادات حسب ثلاث مراحل للتطور. في المرحلة الأولى يرتكز الاقتصاد على الموارد الطبيعية ويكون القطاع الخاص ضعيفاً، ويمثل تراكم عوامل رأس المال المادي والعمل، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي؛ أما في المرحلة الثانية، فيتطور القطاع الخاص، ويتحسن أداء الأسواق، ويتطور النظام المالي، وينفتح الاقتصاد على الأسواق العالمية محفزاً الفرص التجارية والاستثمارية (تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2008).

يخص المكونات الرئيسية للمؤشر، والتي تعكس أهم مقومات اقتصاد المعرفة، يتبين وجود عدد من الدول العربية في مراتب متقدمة فيما يخص مكون التعليم ما قبل الجامعة، ومكون التعليم التقني والتدريب المهني، ومكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومكون الاقتصاد؛ وفي المقابل تأخرت غالبية الدول العربية فيما يخص مكون البيئة التمكينية، بينما مازال تطور مقوم البحث والتطوير والابتكار غير كاف في غالبية الدول العربية، ومقوم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضعيف التطور في العديد منها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2024). يدل ذلك على حجم التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق اللحاق بدول العالم المتقدم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية (صندوق النقد العربي، 2016، ص.44).

ويعد الابتكار أحد الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة، كما أنه يقتضي القيام باستثمارات كبيرة ومتواصلة في المنظومة التعليمية والبحث العلمي، مع اتباع سياسات محفزة للتميز وحماية الإنتاج الفكري. وتنشر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (إحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة)، بالتعاون مع جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، في تقريراً سنوياً يضم مؤشراً عن الابتكار العالمي يرتب الدول حسب أداء المؤشر المذكور فيها، وفي عام 2017، احتلت سويسرا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأربع الأولى في مؤشر الابتكار. وفي منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا (المنطقة العربية بالأساس)، تضم قائمة الدول الثلاث الأوائل في ترتيب مؤشر الابتكار دولة عربية واحدة هي الإمارات (المرتبة 35 عالمياً) (صندوق النقد العربي، 2019، ص.42).

وتحظى الرقمنة باهتمام متزايد لدى الدول العربية، حيث تسعى الكثير منها إلى الارتقاء بالتكنولوجيا من خلال الاستثمار في التحول الرقمي. وتشير أحدث الإحصائيات المتعلقة بالرقمنة في الدول العربية وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2020 إلى تفاوت كبير بين هذه الدول من حيث المؤشرات ذات الصلة، حيث تصدرت الإمارات المنطقة العربية في مجال الرقمنة (مؤشر الدول الرقمية لعام 2020)، واحتلت المرتبة 8 عالمياً، تليها السعودية في المرتبة 53، ثم قطر في المرتبة 58، وعمان في المرتبة 59، والكويت في المرتبة 68؛ في المجموع، تحتل الدول العربية المرتبة 14 في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020. ويبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية أكثر من 226 مليون مستخدم، أي ما يقارب نحو 58% من إجمالي عدد السكان؛ وتمتلك الدول العربية أكثر من 158 مليون اشتراك في الخدمات اللاسلكية المتنقلة، أي ما يعادل 41% من إجمالي عدد السكان؛ ويوجد أكثر من 200 مليون حساب على منصات التواصل الاجتماعي في الدول العربية، ويستخدم نحو 130 مليون شخص في الدول العربية تطبيقات المواصلات الذكية، في حين تتاح خدمات التجارة الإلكترونية لنحو 1.6 مليون متجر في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.48). يتضح من هذه الإحصائيات أن الدول العربية، خاصة أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تسير بخطوات ثابتة نحو التحول الرقمي، وتمتلك مؤشرات إيجابية في مجلات الاتصالات والإنترنت واستخدام التطبيقات الذكية. أما باقي الدول العربية، فما زال ترتيبها متأخراً في هذا المجال (صندوق النقد العربي، 2024، ص.49).

ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية توفر ميزانيات معتبرة لكنها متفاوتة لقطاع التعليم حسب إمكانياتها، نظراً لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية قصوى في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك

نجد أن معظم الدول في العالم، وخاصة الغنية منها، تتسابق من أجل الرقي بمنظومتها التعليمية وتحسين أدائها إيماناً منها بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية (صندوق النقد العربي، 2024، ص.49). ويقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي بنحو 3.5% في عام 2022، وهي نسبة تقل عن نسبة الإنفاق على التعليم في دول العالم ككل، حيث بلغت 4.2%، وتتساوى مع نسبة الدول ذات الدخل المتوسط. وتتباين تقديرات هذا المؤشر فيما بين الدول العربية في عام 2022، حيث بلغ 6.6% في الكويت، و6.3% في الجزائر، و5.8% في المغرب، و5.4% في فلسطين، و5.1% في السعودية، و5% في عمان، و4.9% في سورية، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا، حيث بلغت 3.2%؛ وما زالت هذه النسبة منخفضة للغاية في تونس وموريتانيا، 1.3%، (جدول (3–21))؛ بينما بلغت 7.17% في أيسلندا، و6.75% في النرويج، و5.94% في البرازيل، و5.03% في الأرجنتين، و5.10% في إنكلترا، و4.30% في المكسيك، 7.07% في السويد، و4.80% في فرنسا، و4.43% في الولايات المتحدة الأمريكية، و4.61% في دول الاتحاد الأوروبي، و4.41% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و4.41% في الدول ذات الدخل المرتفع، وذلك في عام 2022 (World Bank, 2024h)، علماً بأن هذا المعدل يعبر فقط عن الإنفاق الحكومي ولا يعكس الإنفاق على التعليم الخاص، والذي يتميز بالارتفاع النسبي في الدول المتقدمة خاصة على مستوى التعليم العالي (صندوق النقد العربي، 2005، ص.16).

جدول (3–21): مؤشرا الإنفاق على التعليم (%) في الدول العربية لعامي 2010 و2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	الإنفاق على التعليم			
		(% من الدخل القومي الإجمالي)		(% من الإنفاق العام الإجمالي)	
		2011-2008	2022	2010	2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً					
17	الإمارات	1.00	3.90	6.50	14.80
34	البحرين	3.10	2.00	11.30	9.20
40	السعودية	5.50	5.10	19.30	18.80
41	قطر	2.40	3.20	20.30	8.90
49	الكويت	4.70	6.60	7.90	12.00
59	عمان	4.60	5.00	13.80	10.40
تنمية بشرية مرتفعة					
92	ليبيا		3.30		
93	الجزائر	4.40	6.30	16.60	13.10
99	الأردن	3.10	3.30	10.80	10.40
101	تونس	6.90	1.30	24.90	9.30
105	مصر	3.70	3.80	11.30	12.30
109	لبنان	1.60	2.60	5.50	9.90
111	فلسطين	4.60	5.40	17.80	17.90
تنمية بشرية متوسطة					
121	المغرب	5.40	5.80		16.90
128	العراق		2.90		18.70
152	جزر القمر	7.60	2.40	21.40	10.50
157	سورية	5.10	4.90	18.90	19.20
تنمية بشرية منخفضة					
164	موريتانيا	3.80	1.30	13.70	5.00
170	السودان	0.80	2.20	8.00	12.50
171	جيبوتي	4.50	3.60	12.30	14.00
186	اليمن	6.70	4.60	18.00	18.20
193	الصومال			2.00	4.40

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، ص.353) و(World Bank, 2024h).

ويقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي بنحو 11.9% في عام 2022، وهو ما يزيد عن مثيله في دول أوروبا ووسط آسيا 11%، ولكنه يقل عن نظيره في دول العالم مجتمعة 12.7%. وتراوحت هذه النسبة على مستوى الدول العربية خلال المدة 2010–2022، ما بين 10% و20% في غالبية الدول العربية، في حين بلغت أقل من 10% في البحرين وتونس والصومال ولبنان وموريتانيا، (جدول (3-21)). ويعزى سبب التباين الكبير بين الدول العربية في معدلات الإنفاق على التعليم إلى مدى توفر الموارد، وتنوع المنهجيات المتبعة في تمويل التعليم بالمنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2007، ص34). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن هناك المزيد من مجالات التحسين الممكنة فيما يخص الأنظمة التعليمية، كما تعمل الدول العربية حالياً على إيلاء المزيد من الاهتمام لكفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، من خلال ترشيد الموارد مع السعي إلى تعظيم العائد من التعليم لحده الأقصى، لأن هذا العائد اقتصادي واجتماعي وإنساني وحضاري (صندوق النقد العربي، 2022، ص.55) و(صندوق النقد العربي، 2023، ص.54).

ومع ذلك يبقى الإنفاق على التعليم في الدول العربية أقل فاعلية، حيث لم يقترن مع ارتفاع ترتيب الدول العربية في مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير؛ فبحسب البيانات المتوفرة فإن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت بنحو 0.7% من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2022، بينما بلغت 2.7% في دول العالم ككل وفي دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، و2.3% في دول الاتحاد الأوروبي (صندوق النقد العربي، 2025، ص.58). ويعد مؤشر دافوس العالمي واحداً من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير من أجل قياس جودة التعليم في العالم. وتتواجد عدد من الدول العربية في مقدمة هذا التصنيف العالمي لعام 2022 الذي يشمل 140 دولة، حيث احتلت قطر المرتبة الرابعة عالمياً والأولى عربياً، تلتها الإمارات في المرتبة 10، ولبنان في المرتبة 25، والأردن في المرتبة 45، وتأتي السعودية وتونس والكويت والمغرب في المراتب 54 و84 و97 و101 على التوالي، ثم عمان في المرتبة 107، والجزائر في المرتبة 119، وموريتانيا في المرتبة 134، ومصر في المرتبة 139 (صندوق النقد العربي، 2025، ص.58). وهناك معايير معتمدة يمكن من خلالها قياس جودة المنظومة التعليمية لدى كل الدول والتي يتم على أساسها ترتيب الدول، منها جودة المناهج والمقررات التعليمية، وجودة البنية التحتية، وكفاءة الموارد البشرية، ومدى استفادة المتعلمين من الخدمات التعليمية، والتوظيف الأمثل للموارد البشرية داخل المنظومة التعليمية، والبحث الدائم عن الأفضل في مجال التعليم والتطوير الدوري للمنظومة التعليمية وفق آخر ما توصلت له الدراسات في هذا المجال (صندوق النقد العربي، 2024، ص.49).

ومن أهم مؤشرات كفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، المستوى العلمي لمخرجاته، وتوافق مهارات الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وقد أشارت عدة دراسات متخصصة إلى ضعف نوعية مخرجات قطاع التعليم في الدول العربية. ويعزى ضعف الارتباط بين معدلات الإنفاق على التعليم ونوعيته إلى عدة عوامل، أهمها ضعف كفاءة تخصيص الموارد على أنشطة قطاع التعليم، ونوعية المعلمين والمناهج الدراسية، ومدى توافر البنى التحتية الأساسية والمستوى الثقافي لأسر الطلبة. وتتجه بعض الدول العربية إلى توسيع وتطوير دور القطاع الخاص في مجال التعليم. وبما أن بعض مؤسسات التعليم الخاص المتميزة بجودة نوعيتها لا تتوفر الاستفادة منها إلا للفئة التي تتمتع بارتفاع مستوى الدخل، فإن المدارس الحكومية التي تنخفض فيها نوعية التعليم تقلل إلى حد كبير من قدرات الأطفال الفقراء

على الحصول على فرص عادلة للارتقاء في التعليم أو الحصول على عمل مناسب (صندوق النقد العربي، 2007، ص.34).

بناءً على ما سبق نجد أن أحد أهم التحديات في مسار التنمية في المنطقة العربية يكمن في تواضع نوعية التعليم رغم تعميمه في جميع الدول العربية وارتفاع الإنفاق عليه (صندوق النقد العربي، 2025، ص.55)، وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، في وقت اتجهت فيه الدول الأخرى إلى الاهتمام برفع مستويات المهارات والمعرفة والدراية التقانية، التي زادت أهميتها مقارنة بالمزايا النسبية التقليدية، وأصبحت عاملاً مهماً في زيادة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية وجعلت من الأهمية بمكان استجابة مخرجات التعليم لمتطلبات أسواق العمل[114]. وبذلك يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة، وهذا ما يقوض واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، وهو تحسين نوعية الحياة للبشر وإثراء القدرة للمجتمعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص.3-52). كما أن النظم التعليمية تواجه مجموعة من التحديات المجتمعية، أهمها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة من التعليم للأجيال الجديدة. ولذلك، تصطدم النظم التعليمية في مختلف الدول العربية بتحديات الواقع الديموغرافي وضرورة التوازن بين النمو السكاني وتوفير فرص تعليمية جيدة. وتتفاقم هذه التحديات في ضوء النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، خاصة في البلدان العربية الأقل ثراء والتي تقف عاجزة عن تحقيق الاستثمارات الكبيرة، المتعددة والضرورية لتلبية الطلب المتسارع على الخدمات التعليمية ذات النوعية الجيدة. ومن ناحية أخرى، ركزت السياسات التعليمية في الدول العربية بالدرجة الأولى على توفير فرص تعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها لم تنجح حتى اليوم في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والفنية والتقنية. فقد شهدت هذه المستويات تراجعاً في فرص التعليم فيها مقارنة بالتعليم الابتدائي، وذلك تحت تأثير النمو الديمغرافي، على الرغم من توسع استثمارات الدول في مجال التعليم في السنوات الأخيرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011، ص.26-27). كما أن قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب لا تزال محدودة في مرحلة التعليم العالي في العديد من بلدان المنطقة العربية، إذ لا يتجاوز عدد الطلاب في هذه المرحلة من التعليم عشر الشريحة العمرية المعنية في جيبوتي وجزر القمر والعراق وموريتانيا واليمن. أما في الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين والكويت وليبيا والمغرب فينعم الشباب بفرص تعليمية جامعية أوسع، إذ يستطيع أكثر من 40% منهم مواصلة دراستهم في الجامعات. وهذا التفاوت، الذي يتأثر بنسبة الفئات الشابة في التركيبة السكانية، يجد تفسيره أيضاً في حجم الموارد المتاحة، ومدى وجود سياسات تعليمية فعالة، إضافة إلى هجرة كثير من أصحاب التخصصات العلمية والمهنية النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2025، ص.55-56).

---

[114] لمزيد من التفصيل انظر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، ص ص.51-67) و(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل المكتوم، 2009، ص ص.87-124).

الفصل الرابع: قياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية

قياس حالة السكان والتنمية البشرية هو تقويم للنتائج والإنجازات المتحققة في مجال عملية التنمية البشرية، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية، ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها، واتخاذ ما يلزم من قرارات لتطوير المسار أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.116).

وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 – مع صدور أول تقرير عن التنمية البشرية في العالم – أن يطور أداةً عملية للقياس تغطي أكبر قدرٍ ممكن من جوانب التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية. ودعيت هذه الأداة بـ "دليل التنمية البشرية". وإذا كان هذا الدليل – قد غطى إلى حدٍّ ما – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة، إلا أنّه توجد جوانب أخرى لم يتمكن من تغطيتها بسبب تعذر قياسها، علماً بأنّ هذا الدليل هو مقياس دائم التطور في محاولة للوصول إلى التعبير الأفضل عن التنمية البشرية. وقد قدمت تقارير التنمية البشرية بعض المقاييس التكميلية للتعبير عن الجوانب غير المتضمنة في دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.116).

وجلي أن توافر طائفة متنوعة من الأدلة والمقاييس والمؤشرات – على ما قد يكون بها من أوجه قصور – هو أمرٌ مهم للتمكين من رصد ومتابعة التقدم في مجال التنمية البشرية على المستويين القومي ودون القومي، وكذلك لمتابعة مدى التقدم في سد الفجوات في التنمية البشرية فيما بين فئات السكان وفيما بين أقاليم الدولة (Ministry of National Economy, 2004, p.29).

تستعرض الدراسة فيما يلي الأبعاد والمؤشرات الأساسية في قياس حالة السكان من جهة وقياس التنمية البشرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى المقاييس التكميلية للتنمية البشرية، كأدواتٍ تحليلية تمثل صيغاً رائدة تساعد المخططين وصانعي القرارات في التعرف على واقع السكان والتنمية البشرية وتحديد الأهداف ورسم السياسات السكانية والتنموية الملائمة لبلوغها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.14).

المبحث الأول: قياس حالة السكان

يهدف هذا المبحث إلى تقديم منهجيةٍ لقياس حالة السكان في مجتمعٍ ما من خلال دليلٍ مركب؛ وذلك من أجل مقارنة الوضع السكاني في المجتمع عبر الزمن، أو فيما بين المجتمعات المختلفة عند النقطة الزمنية نفسها (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.49).

يقترح تقرير حالة سكان مصر لعام 2005 تعريفاً لحالة السكان بأنّها «الوضع السكاني في مجتمعٍ ما من حيث اقتراب أوضاع الأسرة ومستويات الإنجاب والوفيات وهيكل التركيب العمري من وضعٍ أمثل يسمح للمجتمع بتحقيق نوعية حياة أفضل، من خلال أربعة أبعاد هي: الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري» (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.49). وبالتالي فإنّ حالة السكان باعتمادها على هذه الأبعاد الأربعة تقدم مفهوماً متكاملاً ومتوازناً بعيد كل البعد عن التوسّع المفرط الذي لا جدوى منه، والاختصار المخل الذي يشوّه تقييم حالة السكان[115] (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.45).

أولاً- دليل حالة السكان PI (Population Index)[116]:

يعتمد أسلوب قياس حالة السكان في مجتمع ما على دليلٍ مركب يعكس أربعة أبعادٍ أساسية هي[117]:

1- الزواج والأسرة: تكون الحالة السكانية في المجتمع أفضل كلما تراجعت الظواهر السلبية التي تهدد الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في المجتمع، وتشمل الظواهر السلبية الزواج المبكر لما يشكله من مخاطر صحية تهدد الأم والطفل على حدٍّ سواء، وباعتباره يحد من حق المرأة في الاختيار من خلال تأثيره السلبي في فرصتها في التعليم والعمل. كما تشمل الظواهر السلبية مظاهر تفتت الأسرة مثل الطلاق والانفصال باعتبارها إفرازات لتفكك أسري يلقي بظلاله على تنشئة الأطفال وعلى الصحة النفسية لكل أفراد الأسرة (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.142).

---

[115] حرص تقرير حالة سكان مصر لعام 2005 على تجنّب التوسع المفرط في تضمين أبعاداً قد لا تكون متصلة بشكل مباشر بحالة السكان مثل الأبعاد التي تعكس التنمية البشرية، وإن كان لا ينفي العلاقة التفاعلية بينها وبين الوضع السكاني في المجتمع، كما روعي أيضاً تجنب الأبعاد ذات الصلة بالقيم الثقافية المتصلة بالإنجاب والوفيات أو الجوانب المتصلة بنوعية الخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية أو بتلك المتصلة بالهجرة الخارجية أو الداخلية، حيث أنّ تضمين هذه الأبعاد يعد توسعاً مبالغاً فيه في قياس التفاصيل، كما أنّ هذه الأبعاد تتصل بالسياق المجتمعي، ومن ثم تعد تحدياً منهجياً في القياس والمعايرة. كما تجنّب التقرير أيضاً الاقتصار على عددٍ أقل من الأبعاد حتى تعكس مفهوماً متكاملاً للوضع السكاني في مجتمعٍ ما بشكل متعدد الأبعاد. فلم يقتصر التعريف على الزيادة السكانية التي ظل الفكر السكاني أسيراً لها عبر عقودٍ عديدة، وإن كان لا يتجاهلها باعتبارها أحد المكونات الرئيسة التي تحكم ديناميكيات السكان، وبتضمينه الأسرة كأحد أبعاد حالة السكان يأخذ في اعتباره التحديات الاجتماعية الداخلية التي تهدد المجتمع سواء في الدول النامية أو المتقدمة. ويأتي التركيب العمري كمحصلة للتفاعل المتراكم للقوى التي تشكل ديناميكية السكان في مجتمعٍ ما وهي: الإنجاب والوفيات والهجرة (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.49).

[116] لمزيد من التفصيل حول دليل حالة السكان PI وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (3-1)).

[117] تجدر الإشارة أنّه عند تناول كل بعد يتم بناء مؤشر رقمي يعكس المركز النسبي للدولة بين دول العالم مع ملاحظة ما إذا كانت العلاقة بين المؤشر والوضع المستهدف خطية (طردية / عكسية) أم غير خطية. وقد روعي عند اختيار المؤشرات تفضيل المؤشرات المتاحة على المستوى الدولي لتسمح بالمقارنة الدولية، والمؤشرات التي تتمتع بالدورية لتسمح برصد التحولات السكانية عبر سلسلة من السنوات (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.50).

ويعتمد بعد تكوين الأسرة على مؤشرين: الزواج المبكر والطلاق باعتبارهما السلبيات الرئيسة التي تواجه الأسرة في أي مجتمع. ونظراً لاختلاف القيم الاجتماعية المتصلة بمفهوم الأسرة من دولةٍ إلى أخرى، فإنّ هناك صعوبات متعلقة بقياس الطلاق من حيث عدم التوافق بين التعريفات المستخدمة في الدول المختلفة، بالإضافة إلى عدم إمكانية المقارنة بين معدلات الطلاق في مجتمعات تنتشر فيها أشكال بديلة للزواج (المعاشرة) ومجتمعات أخرى يكون الزواج هو البديل الوحيد لتكوين الأسرة. وفي ضوء هذه الصعوبات وحرصاً على تضمين أكبر عدد من دول العالم في هذا المؤشر، فقد تمّ استخدام متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث SMAM باعتباره يعبر عن تكوين الأسرة، حيث يعكس انخفاضه انتشار ظاهرة الزواج المبكر من ناحية، ويعكس ارتفاعه اتجاهاً في المجتمع نحو تراجع الزواج كسبيل لتكوين الأسر (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.50-51).

ونظراً لأنّ كلاً من انخفاض متوسط العمر عند الزواج للإناث وارتفاعه يعكسان ظواهر تتسم بالسلبية على الحالة السكانية في المجتمع (علاقة غير خطية)، فقد تمّ اعتبار متوسط هذا العمر لدول العالم هو المؤشر الأمثل (21 سنة)، وكلما ابتعد متوسط العمر عن هذا الرقم بالزيادة أو النقصان يعكس وضعاً سكانياً سلبياً (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.142).

2- الإنجاب: تكون الحالة السكانية في المجتمع أفضل كلما كان مستوى الإنجاب قريباً من مستوى الإحلال باعتبار أنّ مستوى الإنجاب المرتفع يؤدي إلى حدوث خلل بين الموارد الطبيعية، ومتطلبات تلبية الاحتياجات الأساسية من مياه وغذاء أراضي زراعية وغابات، كما يؤدي إلى تدهور البيئة. من ناحيةٍ أخرى، فإنّ انخفاض مستويات الإنجاب عن مستوى الإحلال يؤدي على المدى الطويل إلى تركيب عمري للسكان غير مناسب لاستمرار التنمية، حيث يتجه فيه المجتمع إلى التشيخ المتزايد، وما ينجم عن ذلك من تزايد وطأة الإعالة وآثارها على برامج الرعاية الصحية ومخصصات المعاشات والتقاعد وتراجع الطلب على السلع والخدمات، كما قد يؤدي في الأجل الطويل إلى اتجاه المجتمعات إلى الانقراض، ومن ثم فإنّ العلاقة التي تربط بين الإنجاب وحالة السكان ليست بالضرورة خطية. ويعتمد قياس بعد الإنجاب على معدل الخصوبة الكلية TFR (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.50-51).

3- الوفيات: ترتبط الحالة السكانية عكسياً بمستوى الوفيات في المجتمع، حيث يعكس ارتفاع معدلات الوفيات عادة تدهوراً في الحالة الصحية للسكان ناتجة عن نوعية حياة متدنية. ويعتمد قياس بعد الوفيات على معدل وفيات الرضع IMR، وقد تمّ تفضيل هذا المعدل على معدل الوفيات الخام نظراً لتأثر الأخير بالتركيب العمري للمجتمع. كما أن معدل وفيات الرضع يعكس المستوى الصحي للمجتمع (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.50-51).

4- التركيب العمري: التركيب العمري السائد في مجتمع ما هو محصلة التفاعل بين مستويات وأنماط الإنجاب والوفيات والهجرة التي شهدها المجتمع في مدةٍ سابقة، حيث توجد علاقة طردية بين مستويات الإنجاب ونسبة

صغار السن[118]، كما توجد علاقة عكسية بين مستويات الوفيات ونسبة كبار السن[119]. والتركيب العمري الأمثل للمجتمع هو الذي يحقق التوازن بين قدرة المجتمع على البناء (السكان في سن العمل)، وقدرة المجتمع على النماء (الأطفال)، وقدرة المجتمع على البقاء (كبار السن). ومن ثم فإنّ الحالة السكانية في المجتمع تكون أفضل عندما يصل المجتمع إلى نقطة التوازن بين البناء والنماء والبقاء (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.50).

يعتمد قياس بعد التركيب العمري على مؤشرين: نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ونسبة كبار السن (65 سنة فأكثر). ويحسب دليل التركيب العمري API كوسطٍ حسابي لكلٍّ من دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) API_1 ودليل كبار السن (65 سنة فأكثر) API_2 (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.45-144).

يمثل دليل حالة السكان PI المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الأربعة الأساسية (الأسرة NPI والإنجاب FPI والوفيات DPI والتركيب العمري API)[120]. وتتراوح القيمة النظرية لدليل حالة السكان بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.52)؛ وكلما اقتربت قيمة دليل حالة السكان من الواحد فهذا مؤشر إيجابي، وعلى العكس كلما اقتربت من الصفر فهذا مؤشر سلبي (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.46).

ثانياً- العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل حالة السكان:

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين مكونات دليل حالة السكان المركب، وقد تمّ حساب مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية الأربعة التي يتكون منها دليل حالة السكان وهي: دليل الأسرة، ودليل الإنجاب، ودليل الوفيات، ودليل التركيب العمري، (جدول (4-1)).

---

[118] توجد علاقة ارتباط طردية بين نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي ومعدل خصوبة المراهقات (معامل الارتباط 0.947، و0.979، و0.951، و0.779 في كل منها على التوالي)، وذلك بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022. (حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows).

[119] توجد علاقة ارتباط عكسية بين نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات البالغين (معامل الارتباط -0.697، و-0.654، و-0.549، و-0.602 في كل منها على التوالي)، وذلك بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022، (حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows).

[120] من الجدير بالذكر أنّ تقرير حالة السكان في مصر لعام 2005 وتقرير حالة السكان في سورية لعام 2020 اعتمدا على المتوسط الحسابي لحساب قيمة دليل حالة السكان (قيمة مجموع الأبعاد الأربعة الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري). أما في هذا الدراسة فقد اعتمد على المتوسط الهندسي نظراً إلى التحوّل إلى المتوسط الهندسي عوضاً عن المتوسط الحسابي في حساب قيمة دليل التنمية البشرية (قيمة مجموع الأبعاد الثلاثة الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق)، كما سيرد معنا لاحقاً في المبحث الثاني من الفصل الرابع، وذلك لإجراء المقارنة بين قيمة دليل حالة السكان وقيمة دليل التنمية البشرية في الدول العربية ودول العالم.

جدول (4–1): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل حالة السكان بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022

	دليل الأسرة	دليل الإنجاب	دليل الوفيات	دليل التركيب العمري
دليل الأسرة	1	0.354	0.424	0.478
دليل الإنجاب	0.354	1	0.679	0.634
دليل الوفيات	0.424	0.679	1	0.426
دليل التركيب العمري	0.478	0.634	0.426	1

المصدر: حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

تشـير النتائج إلى أنّ معاملات الارتباط الثنائية كانت كلها موجبة لتعكس علاقة طردية مع وجود تفاوت في قيم معامل ارتباط بيرســون Pearson Correlation Coefficient[121] بين كل زوجٍ من المتغيرات حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.354 و0.679، أي أنّ معاملات الارتباطات لم تكن مرتفعة (متوســطة أو ضعيفة)، (جدول (4–1)).

كما هو مبين في الجدول (4–1) فإنّ معامل الارتباط بين دليل الأســرة ودليل الإنجاب هو الأقل قيمةً بين معاملات الارتباط في المصفوفة ويبلغ 0.354، يليه معامل الارتباط بين دليل الأسرة ودليل الوفيات 0.424، ثم معامل الارتباط بين دليل الوفيات ودليل التركيب العمري 0.426، ثم معامل الارتباط بين دليل الأســرة ودليل التركيب العمري 0.478، ثم معامل الارتباط بين دليل الإنجاب ودليل التركيب العمري 0.634، وكان أعلاها هو

[121] يستخدم معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لقياس درجة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين. ويقصد بالارتباط R بين متغيرين أحدهما مستقل X، والآخر تابع Y قياس درجة العلاقة بين هذين المتغيرين ومدى درجة الترابط فيما بينهما. وتقع قيمة معامل الارتباط R دوماً في المجال [1+,1-]، ويكون الارتباط طردياً إذا كانت قيمة معامل الارتباط R موجبة، ويكون الارتباط عكسياً إذا كانت قيمة معامل الارتباط R سالبة. وإذا كانت قيمة R=0 يكون الارتباط بين X و Y معدوماً، وإذا كانت قيمة R=1 يكون الارتباط بين X و Y طردياً وتاماً، أما إذا كانت قيمة R=-1 يكون الارتباط بين X و Y عكسياً وتاماً. وكلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط |R| قريبة من الواحد كان الارتباط قوياً، وكلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط |R| قريبة من الصفر كان معامل الارتباط ضعيفاً. ويقترح مؤلفون مختلفون تفسيرات مختلفة لمدى قوة علاقة الارتباط (شدة الارتباط) إلا أننا سنعتمد في البحث ما يلي: إذا كانت قيمة 0.900 ≤ |R| يكون الارتباط بين X و Y قوياً جداً متيناً جداً، وإذا كانت قيمة 0.900 > |R| ≥ 0.700 يكون الارتباط بين X و Y قوياً متيناً، أما إذا كانت قيمة 0.700 > |R| ≥ 0.500 يكون الارتباط بين X و Y متوسطاً، بينما إذا كانت قيمة 0.500 > |R| ≥ 0.300 يكون الارتباط بين X و Y ضعيفاً، في حين إذا كانت قيمة 0.300> |R| يكون الارتباط بين X و Y ضعيفاً جداً. (لمزيد من التفصيل حول معامل الارتباط Correlation Coefficient ومعامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient انظر (بالانت، 2009، ص ص.143–158) و(بشير، 2003، ص ص.143–146) و(حميدان، مخول، جاعوني، وناصر آغا، 2005، ص ص.303–317) و(حميدان وناصر آغا، 2003، ص ص.479–503) و(نجيب والرفاعي، 2006، ص ص.313–323) و(نشوان، 2005، ص ص.87–89)).

معامل الارتباط بين دليل الإنجاب ودليل الوفيات 0.679. تجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة وفقاً للأدبيات تشير مثلاً إلى أنّ العلاقة بين معدلات وفيات الرضع ومعدلات الإنجاب هي علاقة عكسية[122]، إلا أنّ تركيب دليل الإنجاب هو دالة غير خطية في معدل الإنجاب الكلي، حيث يزداد الدليل كلما اقترب من معدل الإحلال ويتناقص في حالة ارتفاع معدل الإنجاب الكلي أو انخفاضه عن معدل الإحلال. وبالتالي فليس هناك تعارض بين ما تشير إليه الأدبيات من وجود علاقةٍ عكسية بين معدل الإنجاب الكلي ومعدل وفيات الرضع وما تشير إليه مصفوفة الارتباط من ارتباطٍ طردي بين دليل الوفيات ودليل الإنجاب (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص54).

في ضوء انخفاض معاملات الارتباط بين الأدلة الفرعية الأربعة، يبدو من الأهمية بمكان التعرف على نمط الاختلافات السائدة بين الدول. وقد استخدم لهذا الغرض أسلوباً بيانياً لعرض هذه الاختلافات من خلال مضلع هندسي ذو أربعة أضلاع مرسوماً على مربع. والمسافة بين مركز المربع والركن الشمالي من المضلع تعبر عن قيمة دليل الأسرة والمسافة بين المركز المربع والركن الغربي من المضلع تعبر عن قيمة دليل الإنجاب. أما المسافة بين المركز والركن الجنوبي من المضلع فتعبر عن قيمة دليل الوفيات. وأخيراً فإن المسافة بين المركز والركن الشرقي من المضلع تعبر عن قيمة دليل التركيب العمري.

وتعرض الأشكال (4–1) حتى (4–16)[123] التفاوت القائم بين مناطق ودول العالم في الأدلة الفرعية الأربعة التي تكون دليل حالة السكان.

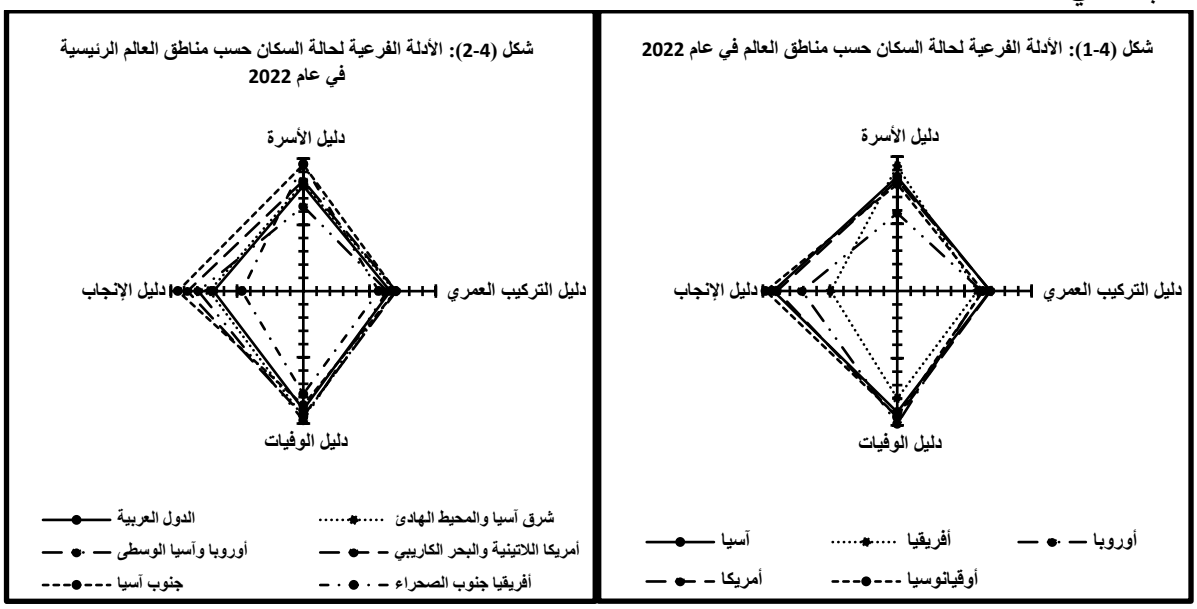

[122] توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين معدل وفيات الرضع ودليل الإنجاب (معامل الارتباط –0.679)، وذلك بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022. (حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows).

[123] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–1)) و(UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-3): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول حسب تصنيفات التنمية البشرية في عام 2022

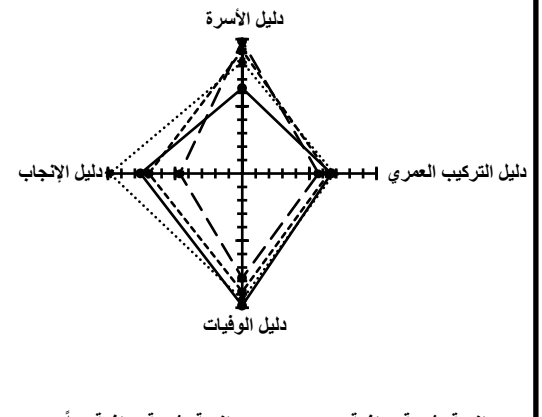

شكل (4-4): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول حسب تصنيفات الدخل في عام 2022

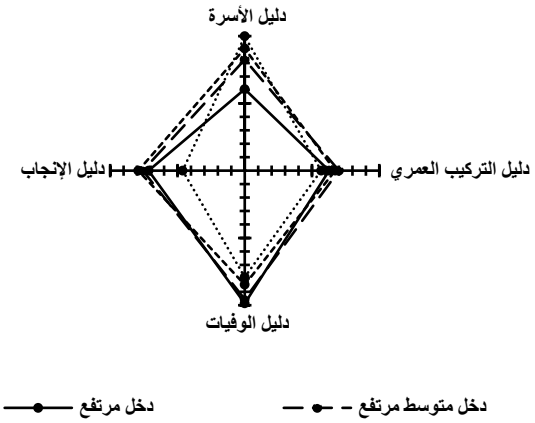

شكل (4-5): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول المتقدمة والدول النامية في عام 2022

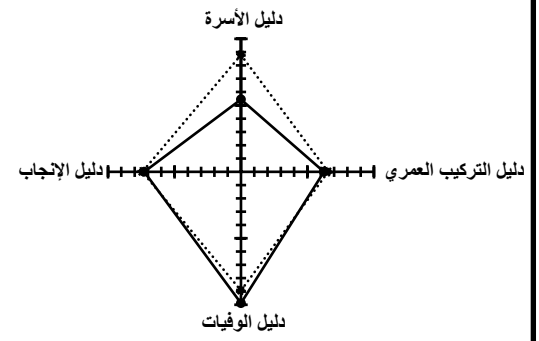

شكل (4-6): الأدلة الفرعية لحالة السكان في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأقل نمواً والعالم في عام 2022

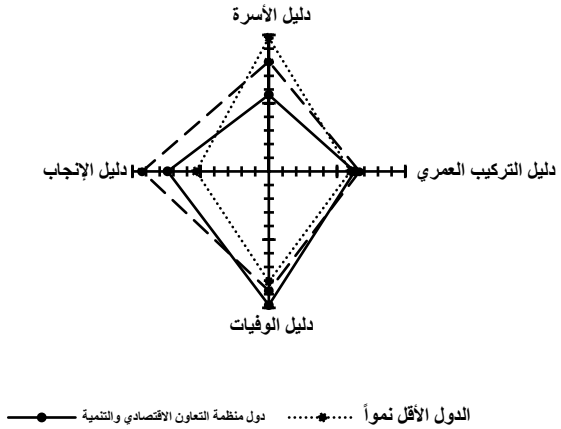

شكل (4-7): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الآسيوية في عام 2022

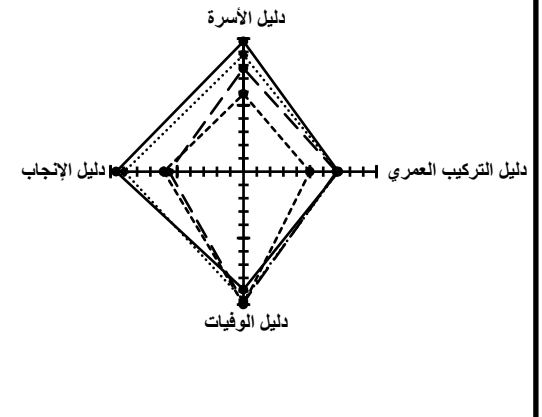

شكل (4-8): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأفريقية في عام 2022

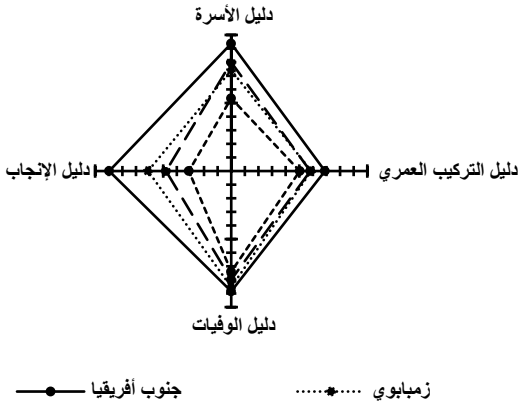

شكل (4-9): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأوروبية في عام 2022

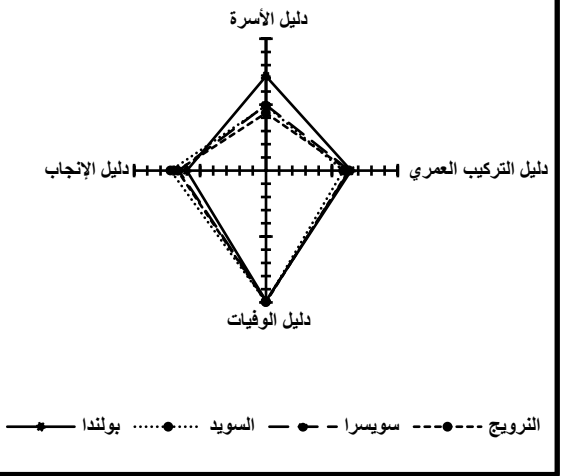

شكل (4-10): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول الأمريكية في عام 2022

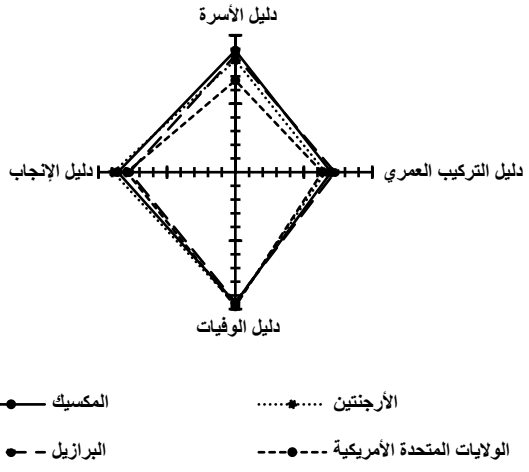

شكل (4-11): الأدلة الفرعية لحالة السكان في دول أقيانوسيا في عام 2022

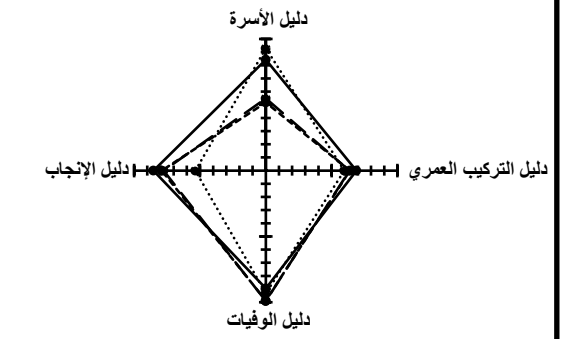

شكل (4-12): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022

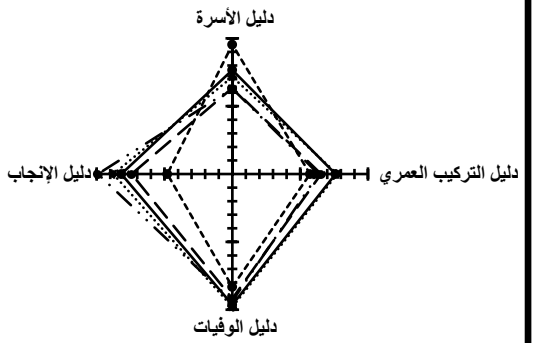

شكل (4-13): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022

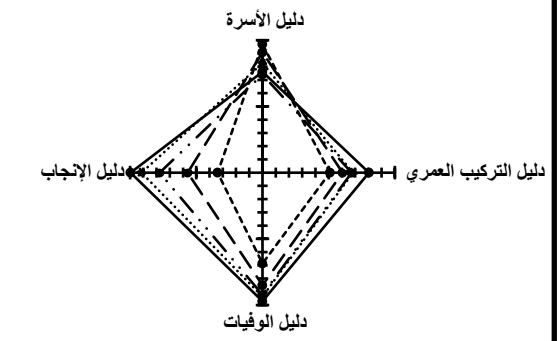

شكل (4-14): الأدلة الفرعية لحالة السكان في الدول العربية في عام 2022

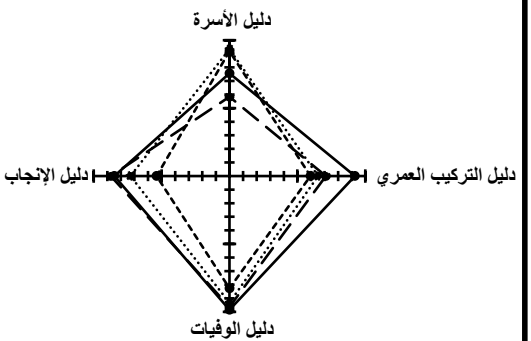

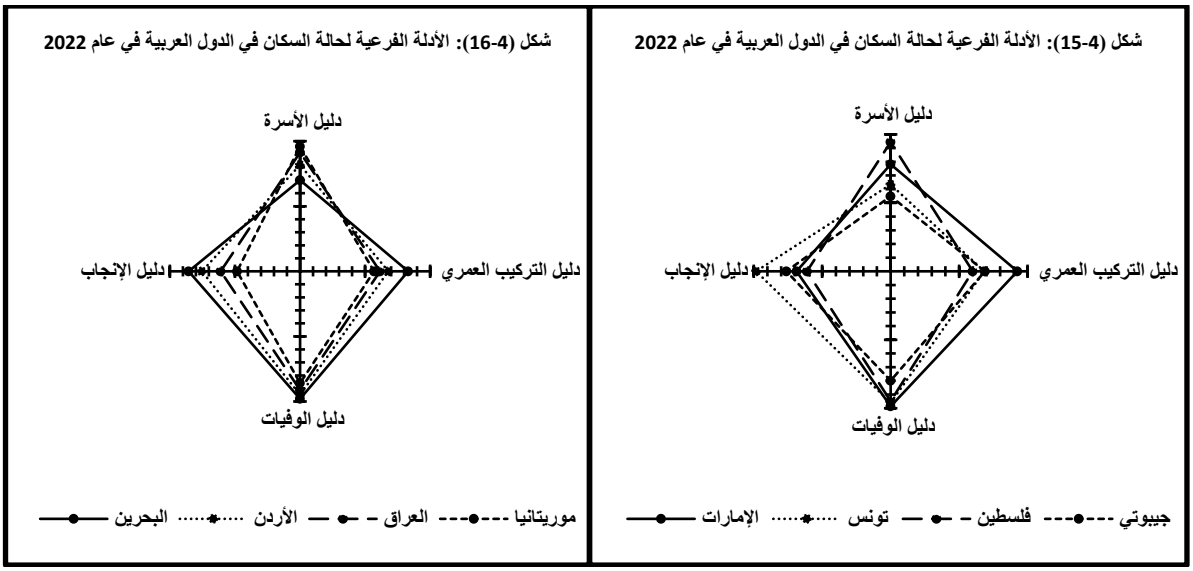

ثالثاً– دليل حالة السكان PI (Population Index) في الدول العربية:

يوضح (ملحق جدول (4–1)) أنّ المنطقة العربية تتفوق على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول المتقدمة، والدول الأقل نمواً في قيمة دليل حالة السكان، حيث بلغت 0.749، و0.666، و0.748، و0.712، و0.703، و0.709 في كل منها على التوالي؛ إلا أنّ المنطقة العربية ما زالت بعيدة عن إنجاز منطقة جنوب آسيا 0.859، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.833، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.785، وأيضاً ما زالت بعيدة عن إنجاز الدول النامية 0.786، والعالم ككل 0.812، وذلك في عام 2022.

ازدادت قيمة دليل حالة السكان في الوطن العربي من 0.616 في عام 1990 إلى 0.684 في عام 2000، ثم إلى 0.720 في عام 2010، وإلى 0.743 في عام 2020[124]، حتى وصلت إلى 0.749 في عام 2022. وهي بذلك تزيد عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.671، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0.749، وعن مستوى الدول ذات الدخل المنخفض البالغ 0.675، وعن مستوى الدول ذات الدخل المرتفع البالغ 0.719؛ إلا أنّها تقل كثيراً عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.852، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة البالغ 0.775، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط البالغ 0.845، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع البالغ 0.804، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض البالغ 0.800، وذلك في عام 2022. وتتراوح قيمة دليل حالة السكان في الدول العربية بين 0.877 في الكويت التي يأتي ترتيبها بحسب دليل حالة السكان في المرتبة 5، وبين 0.582 في الصومال التي تأتي في المرتبة 190، وذلك مقارنةً ببقية دول العالم (193 دولة). علماً بأن بليز Belize [125] احتلت المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل 0.892، في حين احتلت النيجر المرتبة الأخيرة عالمياً بقيمة للدليل 0.546، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4–1)).

---

[124] حسبت قيمة دليل حالة السكان من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h).

[125] دولة في أمريكا اللاتينية (UNDESA, 2024a).

تتوزع الدول العربية (22 دولة عربية) المندرجة في دليل حالة السكان لعام 2022 ضمن ثلاث مجموعات بحسب الإنجاز، (ملحق جدول (4-1)):

1- دول عربية ذات دليل حالة السكان مرتفع جداً (0.800 أو أكثر): وتضم كل من الكويت وقطر والإمارات والبحرين والمغرب والسعودية وعمان ومصر على الترتيب.

2- دول عربية ذات دليل حالة السكان مرتفع (يتراوح بين 0.799 و0.700): وتشمل كل من تونس والأردن ولبنان وسورية وليبيا وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وجزر القمر على الترتيب.

3- دول عربية ذات دليل حالة السكان متوسط (يتراوح بين 0.699 و0.550): وتضم كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان والصومال على الترتيب.

وينبغي الإشارة أنّه لا توجد أي دولة عربية ذات دليل حالة السكان منخفض (أقل من 0.550).

رابعاً- دليل حالة السكان PI (Population Index) في سورية:

ارتفعت قيمة دليل حالة السكان في سورية من 0.627 في عام 1990 إلى 0.667 في عام 1995، ثم إلى 0.678 في عام 2000، وإلى 0.697 في عام 2005، حتى وصلت إلى 0.726 في عام 2010، لتنتقل سورية من مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة السكان متوسط (يتراوح بين 0.699 و0.550) خلال المدة 1990-2005 إلى مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة السكان مرتفع (يتراوح بين 0.799 و0.700) خلال المدة 2006-2010، مبينة بذلك التحسن الكبير في مستوى دليل الأسرة ومستوى دليل الإنجاب ومستوى دليل الوفيات ومستوى دليل التركيب العمري، (ملحق جدول (4-2)).

فقد انخفضت قيمة دليل الأسرة من 0.893 خلال المدة 1990-1999 إلى 0.766 خلال المدة 2000-2010؛ وارتفعت قيمة دليل الإنجاب من 0.390 في عام 1990 إلى 0.459 في عام 1995، ثم إلى 0.525 في عام 2000، وإلى 0.551 في عام 2005، حتى وصلت إلى 0.617 في عام 2010؛ وقد ساهم التوسّع الكبير في نشر شبكة الخدمات الصحية وتحسين مستواها النوعي، وتحسن مستوى التغذية، في تحقيق انخفاضٍ ملموس في معدل وفيات الرضع في سورية (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص315) وبالتالي ارتفعت قيمة دليل الوفيات من 0.865 في عام 1990 إلى 0.914 في عام 2000، ثم إلى 0.929 في عام 2010؛ وارتفعت قيمة دليل التركيب العمري من 0.512 في عام 1990 إلى 0.575 في عام 2000، ثم إلى 0.631 في عام 2010، (ملحق جدول (4-2)).

غير أنّ هذا الوضع تغير خلال المدة 2011-2022 نتيجة الأزمة في سورية[126]، حيث انخفضت قيمة دليل الأسرة من 0.766 خلال المدة 2010-2014 إلى 0.741 خلال المدة 2014-2022، وذلك لارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث من 25.60 سنة خلال المدة 2010-2014 إلى 26.10 سنة خلال

[126] تم تقدير دليل حالة السكان وأبعاده (الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري) لولا حدوث الأزمة في سورية خلال المدة 2011-2022 بالاعتماد على متوسط معدل النمو السنوي خلال المدة 1990-2010 لكل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل وفيات الرضع ونسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ونسبة كبار السن (65 سنة فأكثر)؛ أما متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث فقد تمّ الافتراض أنّه لم يطرأ عليه أي تغيير منذ عام 2010.

المدة 2015–2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الأسـرة في سـورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مسـتوى 22 دولة عربية) ومرتبتان عالمياً (على مسـتوى 193 دولة)، من المرتبة 12 عربياً والمرتبة 126 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 15 عربياً والمرتبة 128 عالمياً في عام 2022. وبذلك خســـر دليل الأسـرة في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 3.31% من قيمته التي كان يمكن أن يصـل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الأسرة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 3 مراتب عربياً و6 مراتب عالمياً، (شكل (4–17)) [127] و(ملحق جدول (4–1) و(4–2)).

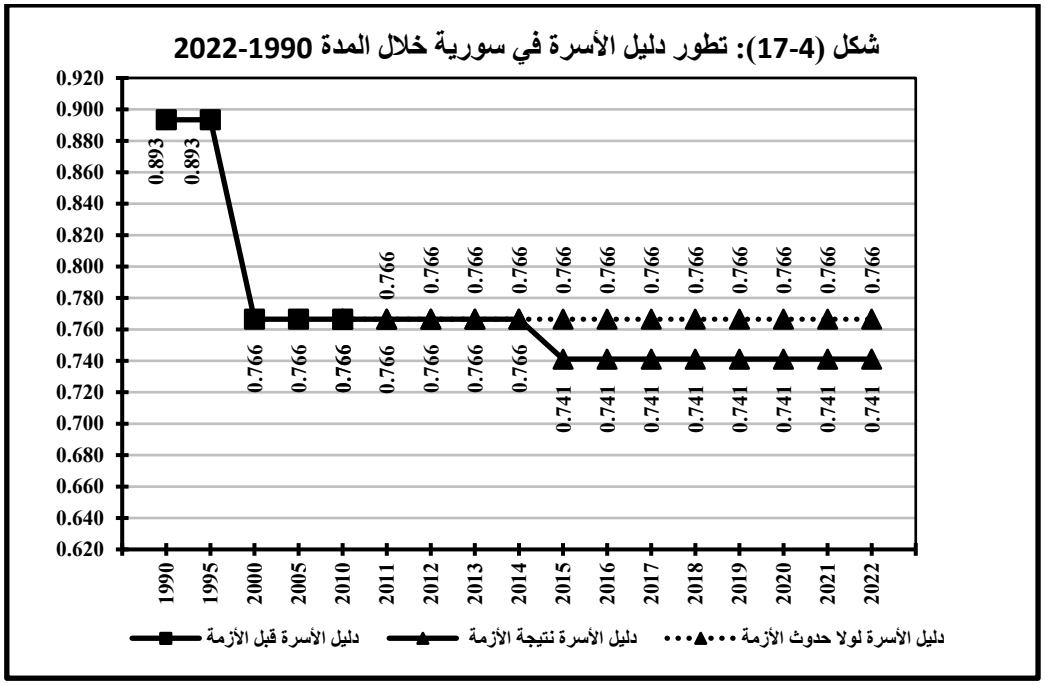

وارتفعت قيمة دليل الإنجاب من 0.617 في عام 2010 إلى 0.677 في عام 2014، ثم إلى 0.728 في عام 2018، وإلى 0.777 في عام 2022. وذلك لانخفاض معدل الخصوبة الكلية من 3.40 مولود لكل امرأة في عام 2010 إلى 3.10 مولود لكل امرأة في عام 2014، ثم إلى 2.89 مولود لكل امرأة في عام 2018، وإلى 2.70 مولود لكل امرأة في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تقدم ترتيب دليل الإنجاب في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و67 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 129 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 10 عربياً والمرتبة 62 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في ســورية لانخفض معدل الخصــوبة الكلية إلى 3.11 مولود لكل امرأة في عام 2014، ثم إلى 2.83 مولود لكل امرأة في عام 2018، وإلى 2.59 مولود لكل امرأة في عام 2022. وارتفعت قيمة دليل الإنجاب إلى 0.676 في عام 2014، وإلى 0.741 في عام 2018، ثم إلى 0.812 في عام 2022؛ واحتلت ســورية في عام 2022 المرتبة 10 عربياً والمرتبة 51 عالمياً. وبذلك خســر دليل الإنجاب في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 4.39% من قيمته التي كان يمكن أن يصـل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب

[127] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

دليل الإنجاب في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 11 مرتبة عالمياً، (شكل (4-18)) [128] و(ملحق جدول (4-1) و(4-2)).

شكل (4-18): تطور دليل الإنجاب في سورية خلال المدة 1990-2022

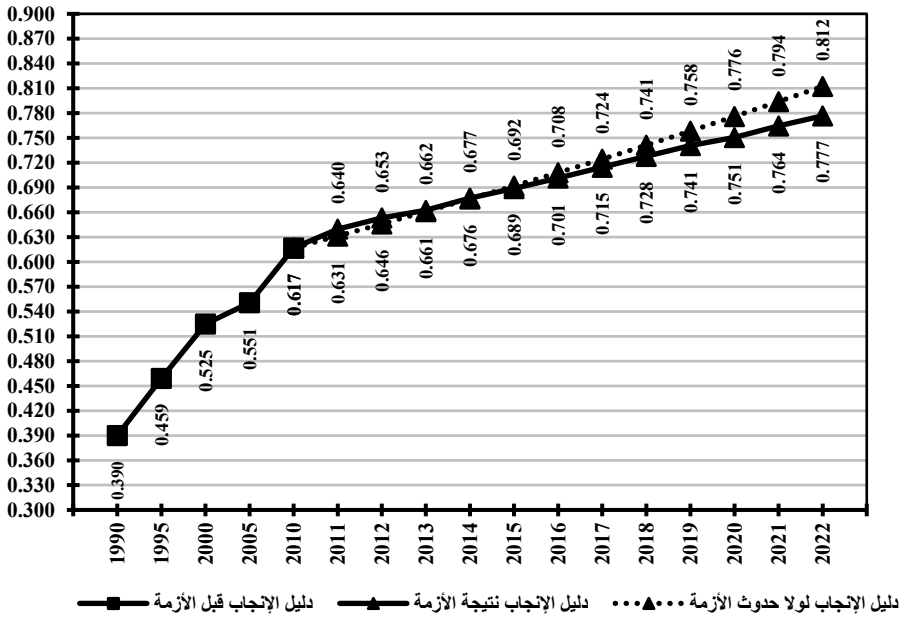

وارتفع معدل وفيات الرضع في سورية من 16.30‰ في عام 2010 إلى 28.30‰ في عام 2013، أي إلى مستوى عام 1992، وذلك بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية والتغذوية للأطفال والأمهات، وتردي حالة البيئة بفعل تلوث مياه الشرب وغياب الخدمات الصحية عن مناطق واسعة من البلد، وارتفاع أعداد ضحايا الفقر الغذائي إلى أكثر من ربع السكان، كما تمت الإشارة سابقاً (الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2014، ص.39)، ثم انخفض إلى 27.20‰ في عام 2014، وإلى 25.70‰ في عام 2018، وإلى 17.80‰ في عام 2022. ونتيجةً لذلك انخفضت قيمة دليل الوفيات في سورية من 0.929 في عام 2010 إلى 0.873 في عام 2013، ثم ارتفعت إلى 0.878 في عام 2014، وإلى 0.885 في عام 2018، وإلى 0.992 في عام 2022 نتيجة عودة الأمن والأمان والاستقرار، وبالتالي إعادة تأهيل كثيرٍ من المراكز الصحية والمشافي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الخدمات الصحية المقدمة خاصةً خدمات الصحة الإنجابية، مما انعكس إيجاباً على عودة معدلات وفيات الرضع لعام 2022 كما كانت عليه تقريباً خلال المدة 2003–2010، ويعد هذا مؤشر جيد في ظل الإمكانيات المتوفرة، فهو أقرب للواحد الصحيح من الصفر (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.48). الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الوفيات في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و26 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 10 عربياً والمرتبة 91 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 14 عربياً والمرتبة 117 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لانخفض معدل وفيات الرضع إلى 14.42‰ في عام 2014، وإلى 12.75‰ في عام

[128] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

2018، ثم إلى 11.28‰ في عام 2022. وارتفعت قيمة دليل الوفيات إلى 0.938 في عام 2014، وإلى 0.946 في عام 2018، ثم إلى 0.953 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 9 عربياً والمرتبة 87 عالمياً. وبذلك خسر دليل الوفيات في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 0.76% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 3.22% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الوفيات في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 5 مراتب عربياً و30 مرتبة عالمياً، (شكل (4-19)) [129] و(ملحق جدول (4-1) و(4-2)).

شكل (4-19): تطور دليل الوفيات في سورية خلال المدة 1990-2022

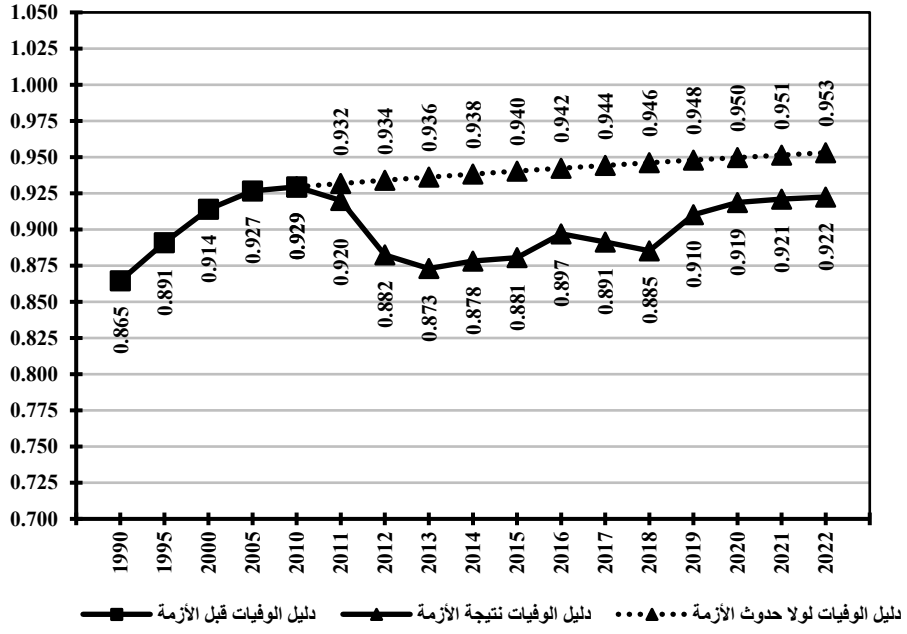

وانخفضت قيمة دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) في سورية من 0.371 في عام 2010 إلى 0.275 في عام 2014، وإلى 0.254 في عام 2015، ثم ارتفعت إلى 0.326 قي عام 2018، وإلى 0.498 في عام 2022. وذلك لارتفاع نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) من 36.44% في عام 2010 إلى 40.26% في عام 2014، وإلى 41.09% في عام 2015، ثم انخفاضها إلى 38.22% في عام 2018، وإلى 31.42% في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تقدم ترتيب دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) في سورية في عام 2022 عن عام 2010 مرتبة واحدة عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و7 مراتب عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 134 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 13 عربياً والمرتبة 127 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لانخفضت نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى 34.71% في عام 2014، وإلى 33.06% في عام 2018، ثم إلى 31.49% في عام 2022. وارتفعت قيمة دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى 0.415 في عام 2014، وإلى 0.457 في عام 2018، ثم إلى 0.496 في عام 2022؛

[129] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 13 عربياً والمرتبة 127 عالمياً، (شكل (4-20)) [130] و(ملحق جدول (4-1) و(4-2)).

شكل (4-20): تطور دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) في سورية خلال المدة 1990-2022

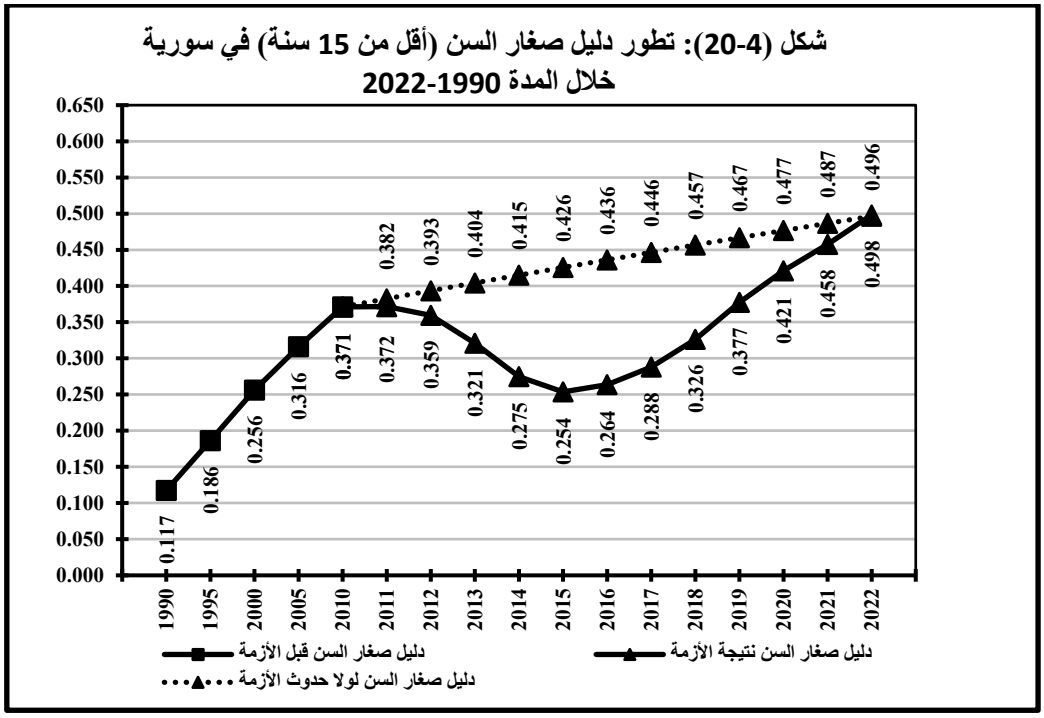

وانخفضت قيمة دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في سورية من 0.891 في عام 2010 إلى 0.873 في عام 2014، ثم إلى 0.856 في عام 2018، وإلى 0.848 في عام 2022. وذلك لارتفاع نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) من 3.40% في عام 2010 إلى 3.95% في عام 2014، ثم إلى 4.46% في عام 2018، وإلى 4.68% في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في سورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و18 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 12 عربياً والمرتبة 51 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 15 عربياً والمرتبة 69 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) إلى 3.50% في عام 2014، وإلى 3.60% في عام 2018، ثم إلى 3.70% في عام 2022. وانخفضت قيمة دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) إلى 0.888 في عام 2014، وإلى 0.885 في عام 2018، ثم إلى 0.882 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 11 عربياً والمرتبة 50 عالمياً. وبذلك خسر دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 4.81% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 3.75% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 4 مراتب عربياً و19 مرتبة عالمياً، (شكل (4-21)) [131] و(ملحق جدول (4-1) و(4-2)).

[130] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

[131] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-21): تطور دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في سورية خلال المدة 1990-2022

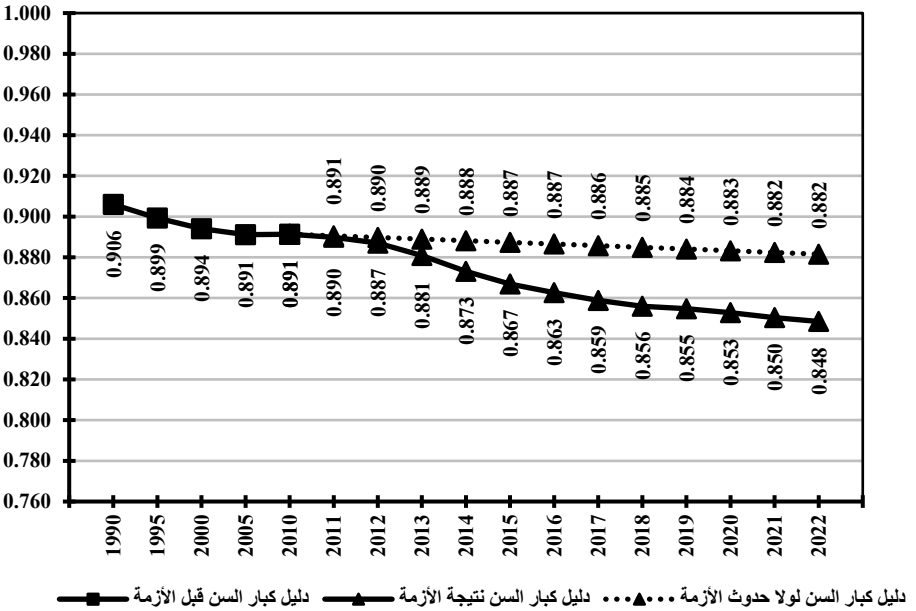

ونتيجة لما سبق، انخفضت قيمة دليل التركيب العمري في سورية من 0.631 في عام 2010 إلى 0.574 في عام 2014، وإلى 0.560 في عام 2015[132]، ثم ارتفعت إلى 0.591 في عام 2018، وإلى 0.673 في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تقدم ترتيب دليل التركيب العمري في سورية في عام 2022 عن عام 2010 مرتبة واحدة عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و53 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 13 عربياً والمرتبة 124 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 12 عربياً والمرتبة 71 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل التركيب العمري إلى 0.652 في عام 2014، وإلى 0.671 في عام 2018، ثم إلى 0.689 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 8 عربياً والمرتبة 51 عالمياً. وبذلك خسر دليل التركيب العمري في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 2.26% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التركيب العمري في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 4 مراتب عربياً و20 مرتبة عالمياً، (شكل (4-22)) و(ملحق جدول (4-1)[133] و(4-2)).

---

[132] يعود سبب ارتفاع دليل التركيب العمري في سورية إلى انخفاض نسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15-64 سنة) من 60.15% في عام 2010 إلى 55.80% في عام 2014، ثم إلى 54.78% في عام 2015 (ملحق جدول (4-2))؛ نتيجة ارتفاع معدل وفيات البالغين، وارتفاع معدل الهجرة الخارجية بين السكان وخاصة من فئة الشباب في سن العمل، لمزيد من التفصيل انظر (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.31-32).

[133] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-22): تطور دليل التركيب العمري في سورية خلال المدة 1990-2022

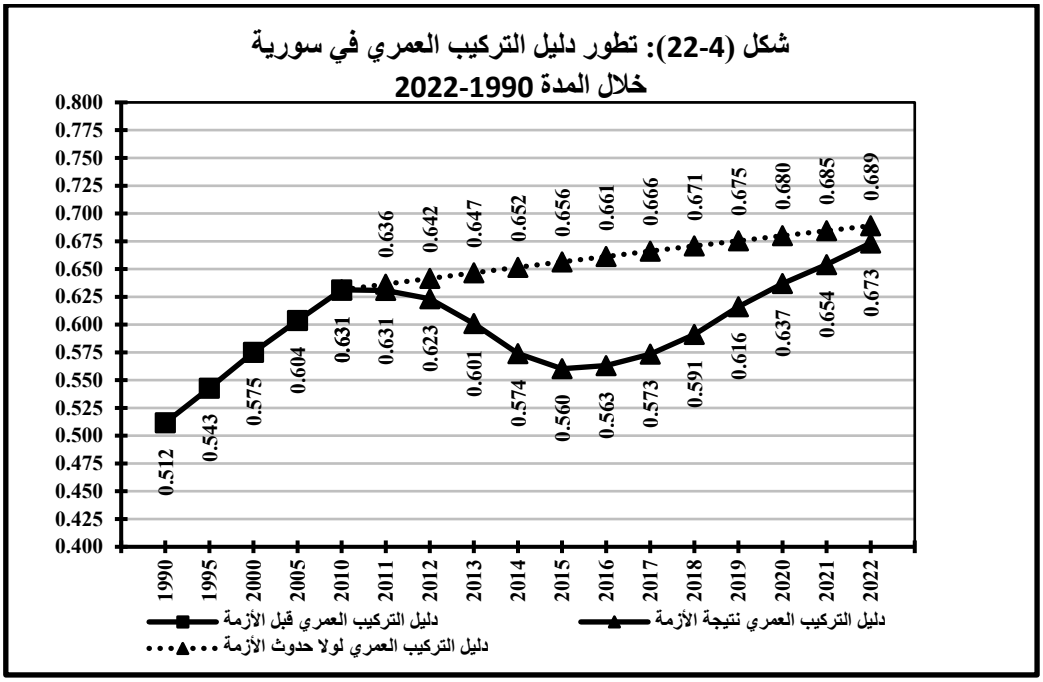

وفي ضوء المؤشرات السابقة خلال المدة 2011–2022 تراجعت قيمة دليل حالة السكان في سورية من 0.726 في عام 2010 إلى 0.715 في عام 2014، وإلى 0.708 في عام 2015، وبذلك خسر دليل حالة السكان في سورية في عام 2015 نتيجة الأزمة نحو 2.39% من قيمته مقارنة بعام 2010، ثم ازدادت قيمة دليل السكان حتى وصلت إلى 0.729 في عام 2018، وإلى 0.773 في عام 2022، بنسبة زيادة بلغت 6.54% في عام 2022 مقارنة بعام 2010؛ وهذا مؤشرٌ جيد وهو دليل على التعافي من تداعيات الأزمة وعودة المقياس أفضل مما كان عليه في عام 2010، والسبب الرئيس في ذلك انخفاض معدلات الخصوبة الكلية (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص.48). وهذه القيمة في عام 2022 أدنى مما هي عليه في الكويت 0.877، وقطر 0.874، وتركيا 0.857، والمكسيك 0.845، والإمارات 0.837، والبحرين 0.836، والمغرب 0.834، والسعودية 0.831، وماليزيا 0.826، والأرجنتين 0.825، وعمان 0.824، والبرازيل 0.821، ومصر 0.803، وتونس 0.800، والأردن 0.794، ولبنان 0.781؛ إلا أنّها أعلى من ليبيا 0.769، وفلسطين 0.757، والعراق 0.748، والجزائر 0.729، وبولندا 0.724، واليمن 0.717، وجزر القمر 0.702، وجيبوتي 0.692، وموريتانيا 0.690، والسودان 0.683، والسويد 0.676، وسويسرا 0.674، وهنغاريا 0.650، والصومال 0.582، والنيجر 0.546[134]. وبذلك تقدم ترتيب دليل حالة السكان في سورية في عام 2022 عن عام 2010 مرتبة واحدة عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و35 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 13 عربياً والمرتبة 113 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 12 عربياً والمرتبة 78 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل حالة السكان إلى 0.750 في عام 2014، وإلى 0.775 في عام 2018، ثم إلى 0.800 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 10 عربياً والمرتبة 54 عالمياً؛ وانتقلت سورية من مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة السكان مرتفع (يتراوح بين 0.799 و0.700) خلال المدة 2006–2021 إلى

[134] حسبت قيمة دليل حالة السكان من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024h).

مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة الســكان مرتفع جداً (0.800 أو أكثر) في عام 2022. وبذلك خســر دليل حالة السـكان في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 3.30% من قيمته التي كان يمكن أن يصــل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الســكان في ســورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبتان عربياً و24 مرتبة عالمياً، (شكل (4-23)) [135] و(ملحق جدول (4-1) و(4-2)).

شكل (4-23): تطور دليل حالة السكان في سورية خلال المدة 1990-2022

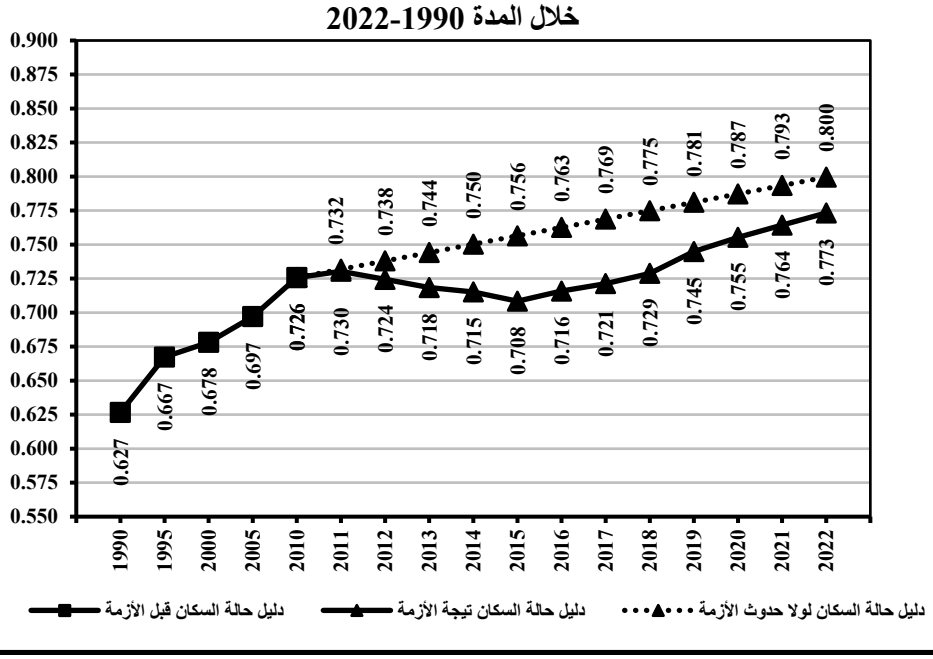

ومن الملاحظ أنّ بعد التركيب العمري المعبر عنه بدليل التركيب العمري، (وهو المتوسط الحسابي لدليل صـغار السـن (أقل من 15 سـنة) ودليل كبار السـن (65 سـنة فأكثر))، أصـبح الأضـعف بين أبعاد دليل حالة السكان في سورية خلال المدة 2011–2022، ويليه بعد الإنجاب خلال المدة 2011–2020، والمعبر عنه بدليل الإنجاب، ثم بعد الزواج والأســرة خلال المدة 2020–2022، والمعبر عنه بدليل الأســرة، وهذه الأدلة أدنى من قيمة دليل حالة السكان خلال المدد المذكورة[136]. وبالتالي فإنّ ارتفاع نسبة صـغار السن (أقل من 15 سنة)[137]،

[135] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-2))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

[136] كان بعد الإنجاب المعبر عنه بدليل الإنجاب، هو الأضعف بين أبعاد دليل حالة السكان، ويليه بعد التركيب العمري المعبر عنه بدليل التركيب العمري، وهما أدنى من قيمة دليل حالة السكان خلال المدة 1990–2010؛ بينما كان بعد الوفيات المعبر عنه بدليل الوفيات، هو الأعلى والأفضل بين أبعاد دليل حالة السكان خلال المدة 1996–2010؛ في حين كان بعد الزواج والأسرة المعبر عنه بدليل الأسرة، هو الأعلى والأفضل بين أبعاد دليل حالة السكان خلال المدة 1990–1995، (ملحق جدول (4-2)).

[137] لأن قيمة دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) هي الأضعف بين قيم أدلة دليل حالة السكان، وهي أدنى من قيمة دليل حالة السكان خلال المدة 2011–2022، بينما كانت قيمة دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) أعلى من قيمة دليل حالة السكان خلال المدة 2011–2022، (ملحق جدول (4-2)).

وارتفاع معدل الخصـــوبة الكلية عن معدل الإحلال[138]، وارتفاع متوســـط العمر عند الزواج الأول للإناث عن المتوسط العالمي البالغ 21 سنة[139] أثرت سلباً في قيمة دليل حالة السكان في سورية، وأدت إلى تخفيض قيمته؛ ومن الملاحظ أيضاً أنُ بعد الوفيات المعبر عنه بدليل الوفيات، هو الأعلى والأفضل بين أبعاد دليل حالة السكان خلال المدة 1996–2022، وهو أعلى من قيمة دليل حالة الســكان، وبالتالي فإنّ انخفاض معدل وفيات الرضــع أثر بشكل إيجابي في قيمة دليل حالة السكان، وأدى إلى رفع قيمته (ملحق جدول (4–2)).

[138] لأنّ تركيب دليل الإنجاب، كما تمت الإشارة سابقاً، هو دالة غير خطية في معدل الخصوبة الكلية، حيث يزداد الدليل كلما اقترب من معدل الإحلال ويتناقص في حالة ارتفاع معدل الخصوبة الكلية أو انخفاضه عن معدل الإحلال (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.54).

[139] لأنّ تركيب دليل الأسرة، كما تمت الإشارة سابقاً، هو دالة غير خطية في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث، حيث يزداد الدليل كلما اقترب من المتوسط العالمي لمتوسط العمر عند الزواج الأول للإناث والبالغ 21 سنة، ويتناقص في حالة ارتفاعه أو انخفاضه عن المتوسط العالمي (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.51).

المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية

بدأت تتكون قناعة لدى عددٍ من الاقتصاديين في عقد التسعينيات من القرن الماضي وما تلاه بأنّ التنمية لم يعد بالإمكان النظر إليها كزيادة في قيمة السلع والخدمات المادية فحسب، وبأنّ المقاييس الاقتصادية الكلية المعروفة، من الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط الدخل الفردي، لا تمثل بشكلٍ صحيح الوجوه المختلفة من عملية التنمية، وبأنّ المؤشرات الاقتصادية وحدها لا يمكن استعمالها كمقياسٍ عام لتصنيف الدول من حيث درجة نموها. إذ أنّ نوعية الحياة الإنسانية يمكن أن تكون سيئة نسبياً في دول تعلو فيها المؤشرات الاقتصادية التقليدية، بينما يمكن أن تكون نوعية الحياة جيدة نسبياً في دول تتأرجح فيها المؤشرات الاقتصادية حول معدلات متوسطة. ومن هنا تبلور النقد لأحادية الفكرة القائلة أنّ زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة باستمرار هو المفتاح لتحسين مستويات المعيشة، وبدأ البحث عن مقياسٍ أدق للتنمية البشرية يتجاوز نقاط الضعف في المقاييس الاقتصادية المألوفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ج، ص.1).

على هذه الخلفية جاء دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index) الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليسمح بقياس التنمية بطريقةٍ أكثر ملائمة وشمولية. فدليل التنمية البشرية يعكس الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان لأنّه يكشف، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، عن صفاتٍ تنموية جوهرية مثل الحالة الصحية أو طول العمر والمستوى التعليمي ومتوسط دخل الفرد. وهذه المكونات عندما توضع مع بعضها بطريقة علمية يصبح من السهل الاعتماد عليها لمقارنة الحالة التنموية للبلدان المختلفة، ولمعرفة درجة تحسن (أو تدهور) نوعية الحياة فيها عبر الزمن. فدليل التنمية البشرية ككل يعبر عن أكثر من مجموع الأجزاء التي يتكون منها (العمر المتوقع عند الولادة والمستوى التعليمي والدخل)، فهو مقياس اقتصادي–اجتماعي متكامل للحالة التنموية لكل بلد يقوم خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطويره باستمرار. ولهذا أصبحت تصرّ العديد من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي مثلاً، على استخدامه كأحد المقاييس الضرورية لفهم نوعية التنمية الجارية في بلد من البلدان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ج، ص.1).

من هنا فإنّ دليل التنمية البشرية HDI هو محاولةٌ للتعبير عن نوعية الحياة إحصائياً بما يتجاوز البعد الاقتصادي دون إهماله. فهو ينظر للإنسان كوحدةٍ كاملة، ولا يختزله في بعده الاقتصادي الكمي. وهو يمثل نموذجاً أولياً لتكامل خيارات الإنسان في الحياة من خلال تركيزه على طول العمر والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ج، ص.4).

أولاً– دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)[140]:

تتمثل الخطوة الأولى في فهم واقع التنمية البشرية وتحديد أهدافها وأولوياتها ورسم سياساتها بتحديد المتغيرات الرئيسة التي تعبر عن هذه التنمية، ومن ثم اختيار مقياس (أو دليل) يجمع هذه المتغيرات، فيبين المستوى الذي تم بلوغه في تحقيق التنمية البشرية، ويمكن من المقارنة فيما بين المناطق ضمن البلد الواحد وكذلك فيما بين مجموعات، ضمن البلد الواحد أيضاً، يتم اختيارها وفق معايير معينة كالمقارنة بين الريف والحضر أو بين الأغنياء

[140] لمزيد من التفصيل حول دليل التنمية البشرية HDI وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (4–2)) و(UNDP, 2024c, pp.3-5).

والفقراء أو بين الذكور والإناث، كما يمكن من المقارنة بين البلدان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.14).

ويمكن القول من حيث المبدأ أنّ أي نظام لقياس ورصد مستوى التنمية البشرية ينبغي أن يشتمل على أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي تدخل في تكوين التنمية البشرية. إلا أنّ الافتقار إلى الإحصاءات القابلة للمقارنة، وتعذر قياس بعض المتغيرات يحول دون ذلك. ومن جهةٍ ثانية، فإنّ تضمين هذا النظام كثيراً من المتغيرات قد يؤدي إلى تعقيدٍ غير مرغوب، كما قد يشتت اهتمامات صانعي السياسات والقرارات بدلاً من تركيزها على الاتجاهات والعناصر الرئيسة المهمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.14).

وهكذا فإنّ دليل التنمية البشرية HDI دليلٌ مركب يقيس متوسط الإنجازات الكلية التي حققها بلدٌ ما من حيث ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي (UNDP, 2024a, p.278):

1- الحياة المديدة والصحية a Long and Healthy Life: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy at Birth (UNDP, 2024c, p.1-3). وتكمن أهمية هذا المؤشر في الاعتقاد العام أنّ الحياة الطويلة هي قيمة في حدّ ذاتها، وفي أنّ العديد من الفوائد والمنافع غير المباشرة (مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر عند الولادة. وهذا الارتباط يجعل العمر المتوقع عند الولادة أحد المؤشرات المهمة للتنمية البشرية، لاسيما في ظل عدم توفر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تغذيتهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.15).

2- اكتساب المعرفة Access to Knowledge: وتقاس بمتوسط عدد سنوات الدراسة Mean Years of Schooling[141]، ومتوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع Expected Years of Schooling[142] (UNDP, 2024c, p.1-3).

3- مستوى المعيشة اللائق a Decent Standard of Living: ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) GNI (Gross National Income) per Capita (PPP$) (UNDP, 2024c, p.1-3)، وذلك نظراً لأنّ استخدام عملة واحدة لا يعكس القدرة الشرائية الحقيقية في داخل كل اقتصاد قومي بسبب التباين في أسعار الصرف، وبسبب عدم سيادة سعر عالمي لكل سلعة أو عنصر إنتاجي في كل دول العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص.116).

وبذلك يمثل دليل التنمية البشرية المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة. وتتراوح قيمته بين صفر وواحد، حيث القيمة العليا تعني الأداء الأفضل

---

[141] متوسط عدد سنوات الدراسة هو متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة وما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم (UNDP, 2010a, p.224) و(UNDP, 2024a, p.278).

[142] متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع هو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل (UNDP, 2010a, p.223) و(UNDP, 2024a, p.278).

(UNDP, 2024c, p.3). وبما أنّ المتوسط الهندسي يستخدم لحساب المجموع، لا يكون للقيمة القصوى أي تأثير على المقارنة النسبية (بالنسبة المئوية) بين بلدين أو مدتين زمنيتين (UNDP, 2010a, p.2-216).

يشير الفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل القومي الإجمالي وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفعالية في تحقيق التقدم في بعدي التنمية البشرية غير المرتبطين بالدخل. ويحسب دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل كوسيلة إضافية للمقارنة بين البلدان ولترتيبها بحسب إنجازاتها في البعدين غير المرتبطين بالدخل (UNDP, 2013a, p.141).

ثانياً- العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية:

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين مكونات دليل التنمية البشرية المركب، وقد تم حساب مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية وهي: دليل العمر المتوقع عند الولادة، ودليل التعليم، ودليل الدخل القومي الإجمالي، (جدول (4-2)).

جدول (4-2): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية بالنسبة لدول العالم (193 دولة) في عام 2022

	دليل العمر المتوقع عند الولادة	دليل التعليم	دليل الدخل القومي الإجمالي
دليل العمر المتوقع عند الولادة	1	0.770	0.842
دليل التعليم	0.770	1	0.868
دليل الدخل القومي الإجمالي	0.842	0.868	1

المصدر: حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024b)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

تشير النتائج إلى أنّ معاملات الارتباط الثنائية كانت كلها موجبة لتعكس علاقة طردية مع وجود تفاوت في قيم معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين كل زوجٍ من المتغيرات حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.770 و0.868، (جدول (4-2)).

وكما هو مبين في الجدول (4-2) فإن معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل التعليم أقل معاملات الارتباط في المصفوفة ويبلغ 0.770 (ارتباط متوسط)، يليه معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل الدخل القومي الإجمالي 0.842 (ارتباط قوي متين)، وكان أعلاها معامل الارتباط بين دليل التعليم ودليل الدخل القومي الإجمالي 0.868 (ارتباط قوي متين)؛ وبالتالي فإن تحسن مستوى المعيشة هو الخطوة الأكثر أهميةً في سبيل تحقيق التنمية البشرية.

ثالثاً- دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index) في الدول العربية:

يوضح (ملحق جدول (4-3)) أنّ المنطقة العربية تتفوق على منطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء في قيمة دليل التنمية البشرية، حيث بلغت 0.704 و0.641 و0.549 في كل منها على التوالي. إلا أن

المنطقة العربية ما زالت بعيدة عن إنجاز منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 0.802، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.766، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.763، والعالم ككل 0.739، وذلك في عام 2022.

لقد ازدادت قيمة دليل التنمية البشرية في الوطن العربي من 0.550 في عام 1990 إلى 0.616 في عام 2000، ثم إلى 0.672 في عام 2010، حتى وصلت إلى 0.704 في عام 2022 (UNDP, 2024b)، مبينةً بذلك التحسن الكبير في مستوى متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل. وهي بذلك تزيد عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.517، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة البالغ 0.640، وعن مستوى الدول الأقل نمواً البالغ 0.542، وعن مستوى الدول النامية البالغ 0.694، وعن مستوى الدول ذات الدخل المنخفض البالغ 0.484، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض البالغ 0.641. إلا أنّها تقل كثيراً عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0.902، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.764، وعن مستوى الدول المتقدمة البالغ 0.907، وعن مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 0.906، وعن مستوى الدول ذات الدخل المرتفع البالغ 0.900، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع البالغ 0.780، وعن مستوى الدول ذات الدخل المتوسط البالغ 0.714، (ملحق جدول (4–3)) و(UNDP, 2024a, p.277-282).

تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية في الدول العربية بين 0.937 في الإمارات التي يأتي ترتيبها بحسب دليل التنمية البشرية في المرتبة 17، وبين 0.380 في الصومال التي تأتي في المرتبة الأخيرة، وذلك مقارنةً ببقية دول العالم (193 دولة)؛ علماً بأنّ سويسرا احتلت المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل 0.967، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4–3)).

يمكن تصنيف الدول العربية المندرجة في دليل التنمية البشرية لعام 2022 (22 دولة عربية) ضمن أربع مجموعات بحسب إنجازها في هذا الدليل (ملحق جدول (4–3)):

1– دول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً (قيمة دليل التنمية البشرية فيها 0.800 أو أكثر): وتضم كل من الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت وعمان على الترتيب.

2– دول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة (قيمة دليل التنمية البشرية فيها تتراوح بين 0.799 و0.700): وتشمل كل من ليبيا والجزائر والأردن وتونس ومصر ولبنان وفلسطين على الترتيب.

3– دول عربية ذات تنمية بشرية متوسطة (قيمة دليل التنمية البشرية فيها تتراوح بين 0.699 و0.550): وتضم كل من المغرب والعراق وجزر القمر وسورية على الترتيب.

4– دول عربية ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة دليل التنمية البشرية فيها أقل من 0.550): وتشمل كل من موريتانيا والسودان وجيبوتي واليمن والصومال على الترتيب.

تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2022 مقارنة بعام 2010 في كل الدول العربية باستثناء سورية واليمن وليبيا ولبنان، نتيجة الأوضاع والظروف التي تمر بها (UNDP, 2024b).

وينبغي الإشارة أنّه، وفقاً لما ورد في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2010، يبدو أنّ المنطقة العربية قدمت أداءً جيداً في مجال التنمية البشرية، وذلك باستخدام عام 1970 كسنة أساس للمقارنة. والحق أنّه أمر متوقع

نظراً للاستثمارات الكبيرة في مجال الخدمات الاجتماعية التي قامت بها حكومات معظم الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي، ونظراً للتدني الشديد في مستوى المكونات الثلاثة الأساسية لدليل التنمية البشرية (الصحة والتعليم والدخل) في سنة الأساس 1970 (UNDP, 2011a, p.3). وبالطبع، يمكن لهذا الإنجاز أن يكون مدعاة فخر للمنطقة العربية، غير أنّ معدل التقدم في مجال التنمية البشرية شهد انخفاضاً ملحوظاً منذ عام 1990. فقد كان من الممكن أن يكون التقدم أكبر لو أنّ المنطقة اعتمدت سياساتٍ أكثر فاعلية لترجمة ثرواتها المادية إلى رفاهٍ بشري. ويتجلى هذا القصور بشكلٍ واضح عند مقارنة أداء نصيب الفرد من الدخل مع التغيرات في مجال التنمية البشرية في مختلف الدول (UNDP, 2011a, p.17).

يشير تقرير تحديات التنمية في الدول العربية لعام 2011 أنّه منذ عام 1990 فصاعداً، لا يوجد أي بلد عربي ضمن الدول العشر التي حققت أعلى تقدم في مؤشر التنمية البشرية (UNDP, 2011a, p.17)، في حين كانت توجد 5 دول عربية بين الدول العشر التي حققت أعلى تقدم منذ عام 1970، حيث تحل عمان في المرتبة الأولى ضمن المجموعة المؤلفة من 135 بلداً، تليها السعودية في المرتبة الخامسة، وتونس في المرتبة السابعة، والجزائر في المرتبة التاسعة، والمغرب في المرتبة العاشرة (UNDP, 2010a, p.29). ومصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما قد يفترض، بل هو نتيجة للإنجازات الكبيرة التي حققتها هذه البلدان في الصحة والتعليم، أي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية (UNDP, 2010a, p.3). غير أنّ ثلاثة من تلك الدول التي شهدت تغيراً في ترتيبها، عمان والسعودية وتونس، واصلت إحراز تقدم ملحوظ من حيث مؤشر التنمية البشرية في المدة 1990–2010، مما وضعها بين أعلى 20 دولة ترتيباً، جنباً إلى جنب مع المغرب. وقد أظهرت الجزائر تقدماً أبطأ بكثير في المدة 1990–2010، وذلك بسبب تأثير النزاع الداخلي الطويل الذي تعرضت له في تسعينيات القرن الماضي (UNDP, 2011a, p.17).

من ناحيةٍ أخرى، أظهرت السودان والكويت ولبنان وجيبوتي أبطأ معدلات تحسن من حيث مؤشر التنمية البشرية منذ سبعينيات القرن الماضي. كما شهد ترتيب جيبوتي أيضاً انخفاضاً مستمراً فيما يتعلق بمختلف مكونات دليل التنمية البشرية، ولا تزال من بين الأسوأ أداءً عندما نعاين المدة التي تبدأ في عام 1990. وهذا يعكس بوضوح المعوقات الكبيرة التي تواجهها في محاولتها للخروج من حلقة الفقر المفرغة. أما ضعف أداء لبنان، انطلاقاً من عام 1970 كسنة أساس للمقارنة، فيعود بدرجةٍ كبيرة، إلى الآثار السلبية للحرب الأهلية الطويلة، وما خلفته من آثار على الازدهار الاقتصادي والقدرة على الحفاظ على جودة الخدمات العامة. ولهذا السبب نلاحظ تحسناً كبيراً في الأداء النسبي في لبنان منذ عام 1990، مع انتهاء الحرب الأهلية، حيث أدى ذلك إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات العامة. ولم يكن الترتيب المنخفض للسودان مفاجئاً، إذ أنّ الدولة تكاد تكون في حالة حرب داخلية مستمرة منذ استقلالها في خمسينيات القرن الماضي. وبالتالي، فحتى عندما أدى اكتشاف النفط في تسعينيات القرن الماضي إلى تحسن الأداء بشكلٍ كبير فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، بقي ترتيب الدولة منخفضاً فيما يخص العناصر غير المرتبطة بالدخل في مؤشر التنمية البشرية، وذلك بسبب صعوبة ترجمة المكاسب في الدخل إلى تحسين للأمن البشري، وتوفير للخدمات الاجتماعية الأساسية (UNDP, 2011a, p.17-18).

إذن، الحرب الطويلة وعدم الاستقرار السياسي، هما من العوامل الرئيسة التي أعاقت التنمية البشرية في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية، من العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى السودان والصومال واليمن. وفي سياق الظروف التي تشهدها المنطقة العربية، حيث لا يمكن التقليل من أهمية الآثار السلبية للصراعات المسلحة على التنمية البشرية (UNDP, 2010a, p.55-56).

تكشف مقارنة أداء متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) بأداء دليل التنمية البشرية أنّه على مستوى دول العالم (193 دولة) يفوق ترتيب معظم دول الوطن العربي ترتيبها من حيث دليل التنمية البشرية، وذلك في عام 2022، يصل الفارق في قطر إلى 39 مرتبة، وفي الكويت إلى 33 مرتبة، وفي جيبوتي إلى 29 مرتبة، وفي موريتانيا إلى 26 مرتبة، وفي ليبيا إلى 25 مرتبة، وفي السعودية إلى 18 مرتبة، وفي السودان إلى 14 مرتبة، وفي عمان إلى 13 مرتبة، وفي كل من الإمارات والعراق ولبنان إلى 11 مرتبة، وفي البحرين إلى 9 مراتب، وفي مصر إلى 8 مراتب، وفي الصومال إلى 3 مراتب، وفي سورية إلى مرتبتين، مما يعني أنّ إنجاز هذه الدول في مجال التنمية البشرية أقل مما يتيحه لها دخلها، ويستثنى من ذلك اليمن والمغرب وجزر القمر وتونس والجزائر والأردن وفلسطين، (ملحق جدول (4-3)).

وهكذا، مازالت غالبية الدول العربية، التي تم تصنيفها في تقرير التنمية البشرية العالمي على أنّها أعلى مركزاً، متخلفة في مجال التنمية البشرية مقارنة بمستويات دخلها. ببساطة، كان يمكن لمعظم الدول العربية تحقيق مستوياتٍ أعلى من التنمية البشرية لو أنّها كانت على الدرجة نفسها من الفعالية التي اتسم بها أقرانها في الدول النامية في تبني مسارٍ يركز على التنمية البشرية ووضعه موضع التنفيذ. ويمكن القول أنّ السبب في هذا الأداء الضعيف في مجال التنمية البشرية، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في مجالات الصحة والتعليم، يعود إلى تأثير الهياكل الضعيفة للحوكمة على مدى فعالية هذه النفقات. فقد أدى ضعف أطر المساءلة إلى معدلات عالية من الفساد والتجاهل لقضايا الجودة، كما أدت محدودية التمويل المخصص لتشغيل وصيانة الأصول العامة، إلى تقويض جودة الخدمات التعليمية على وجه الخصوص (UNDP, 2011a, p.18).

رابعاً- دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index) في سورية:

لقد قامت عملية التنمية في سورية منذ الاستقلال على محاولة تحقيق قفزةٍ كبيرة في مؤشرات التنمية ومحاولة رفعها باستمرار. ويمكن القول عموماً إنّ مؤشرات التنمية البشرية في سورية قد تميزت بتقدمها الإجمالي العام قبل الأزمة خلال المدة 1990-2010، إذ ازدادت قيمة دليل التنمية البشرية في سورية من 0.563 في عام 1990 إلى 0.580 في عام 1995، ثم إلى 0.587 في عام 2000، وإلى 0.639 في عام 2005، حتى وصلت إلى 0.661 في عام 2010، مبينةً بذلك التحسن في مستوى متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل القومي الإجمالي، (ملحق جدول (4-4)).

ساهم التوسع الكبير في نشر شبكة الخدمات الصحية وتحسين مستواها النوعي، وتحسن مستوى التغذية، في تحقيق انخفاض ملموس في معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون سن الخامسة (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص.315)، وبالتالي في ارتفاع قيمة دليل العمر المتوقع عند

الولادة من 0.766 في عام 1990 إلى 0.781 في عام 2000، ثم إلى 0.829 في عام 2010، (ملحق جدول (4-4)).

وانعكست بشكلٍ إيجابي، الجهود المبذولة للحد من التسرب في مرحلة التعليم الأساسي إلى أدنى مستوى ممكن، وفي مجال مكافحة الأمية (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص.316)، على متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، وبالتالي ارتفعت قيمة دليل التعليم من 0.412 في عام 1990 إلى 0.423 في عام 2000، حتى وصلت إلى 0.544 في عام 2010، (ملحق جدول (4-4)). وارتفعت قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي من 0.565 في عام 1990 إلى 0.612 في عام 2000، حتى وصلت إلى 0.642 في عام 2010، (ملحق جدول (4-4)).

من الملاحظ أنّ بعد التعليم المعبر عنه بدليل التعليم (الذي يتضمن دليل متوسط سنوات الدراسة ودليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع، علماً أنّ مقاييس هذا البعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية)، هو الأضعف بين أبعاد دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990-2010، ويليه بعد الدخل خلال المدة 2005-2010، والمعبر عنه بدليل الدخل القومي الإجمالي، وهما أدنى من قيمة دليل التنمية البشرية[143]، (ملحق جدول (4-4))؛ وبالتالي فإنّ العامل المعرفي والعامل الاقتصادي يؤثران سلباً في قيمة دليل التنمية البشرية، ويؤديان إلى تخفيض قيمته.

كما أنّه من الملاحظ أن بعد الصحة المعبر عنه بدليل العمر المتوقع عند الولادة، هو الأفضل بين أبعاد دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990-2010، وهو أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية، (ملحق جدول (4-4))؛ وبالتالي فإنّ العامل الصحي يؤثر بشكلٍ إيجابي في قيمة دليل التنمية البشرية، ويؤدي إلى رفع قيمته.

ومن الملاحظ أنّ قيم دليل حالة السكان في سورية أعلى من قيم دليل التنمية البشرية خلال المدة 1990-2010، (ملحق جدول (4-2) و(4-4))؛ وبالتالي فإنّ الإنجازات المتحققة في مجال السكان خلال المدد الزمنية الماضية كانت أفضل من الإنجازات المتحققة في مجال التنمية البشرية.

غير أنّ هذا الوضع قد تغير تماماً خلال المدة 2011-2022 نتيجة الأزمة في سورية، حيث شهدت الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في الصحة والتعليم والدخل تدهوراً خلال الأزمة[144]. إذ تراجعت قيمة دليل العمر المتوقع عند الولادة من 0.829 في عام 2010 إلى 0.664 في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 0.771 في عام 2018، حتى وصلت إلى 0.805 في عام 2022، وهذه القيمة هي نفس المستوى الذي كان سائداً في عام 2003. ويعود ذلك إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 73.88 سنة في عام 2010 إلى 63.15

---

[143] تجدر الإشارة إلى أنّ قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي كانت أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية خلال المدة 1990-2004، (ملحق جدول (4-4)).

[144] تم تقدير دليل التنمية البشرية وأبعاده (الصحة والتعليم والدخل) لولا حدوث الأزمة في سورية خلال المدة 2011-2022 بالاعتماد على متوسط معدل النمو السنوي خلال المدة 1990-2010 لكل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة الفعلية والمتوقعة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة).

سنة في عام 2014[145]، (هذه القيمة هي نفس المستوى الذي كان سائداً في عام 1974) (World Bank, 2024h)، ثم ارتفاعه إلى 70.15 سنة في عام 2018، وإلى 72.30 سنة في عام 2022، مما يعني تراجعاً في العمر الحيوي للإنسان بنحو 2.14% في عام 2022 مقارنة بعام 2010[146]. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و21 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 10 عربياً والمرتبة 75 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 13 عربياً والمرتبة 96 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل العمر المتوقع عند الولادة إلى 0.842 في عام 2014، وإلى 0.855 في عام 2018، وإلى 0.868 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 7 عربياً والمرتبة 59 عالمياً. وبذلك خسر دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 2.93% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 7.32% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و37 مرتبة عالمياً، (شكل (4-24)) [147] و(ملحق جدول (4-3) و(4-4)).

شكل (4-24): تطور دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية خلال المدة 1990-2022

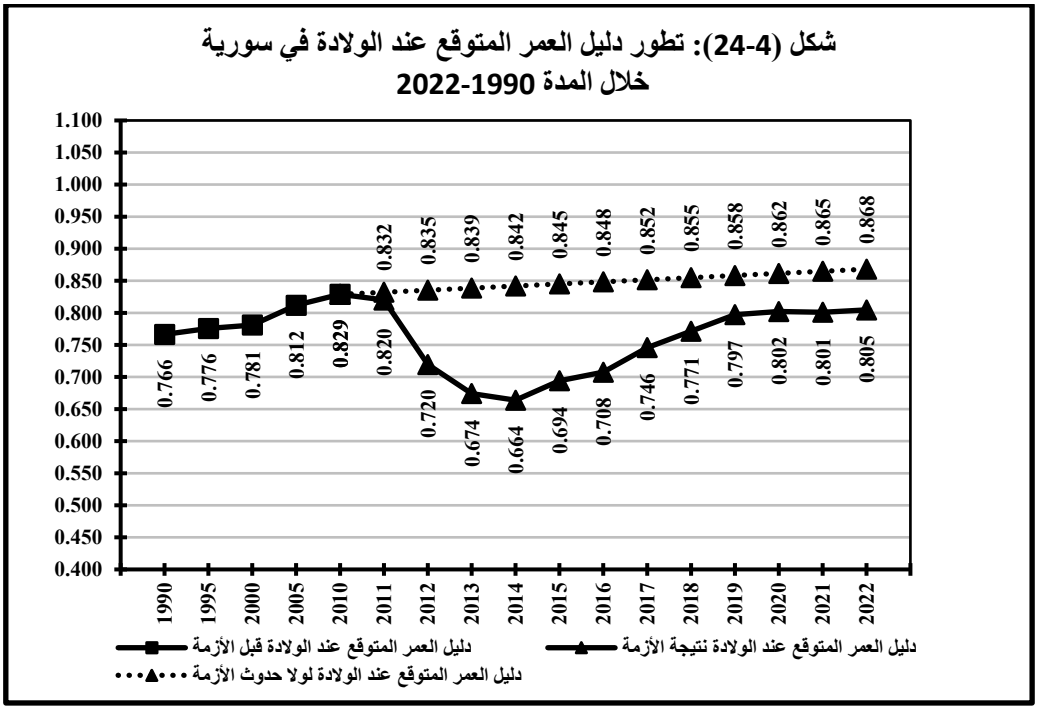

[145] وهذا يعني تراجعاً في العمر الحيوي للإنسان بنحو 14.52% في عام 2014 مقارنة بعام 2010.

[146] أدت الأزمة في سورية إلى ارتفاع هائل في معدلات الوفيات، حيث تسببت الأزمة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بوفاة نحو 1.4% من إجمالي السكان، وشكلت وفيات الأطفال نحو 11.4%، ووفيات النساء 12% من إجمالي الوفيات الناجمة عن الأزمة. ونتيجةً لارتفاع معدلات الوفيات تراجعت توقعات الحياة لجميع الفئات العمرية تراجعاً كبيراً، وخاصة الذكور من الفئات العمرية الشابة. وكان تراجع العمر المتوقع عند الولادة أقل حدة لدى الإناث نتيجة عدم الانخراط المباشر في الأعمال القتالية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016أ، ص.9).

[147] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-4))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

وتراجعت قيمة دليل التعليم في سورية من 0.544 في عام 2010 إلى 0.429 في عام 2014، ثم إلى 0.402 في عام 2018، وإلى 0.397 في عام 2022، وهذه القيمة هي نفس المستوى الذي كان سائداً في عام 1985، بسبب تدهور معدلات الالتحاق بالمدارس والانخفاض في سنوات الدراسة، حيث أنّ ما يقرب من نصف الأطفال في سن التعليم الأساسي خارج المدرسة منذ عام 2014 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016ب، ص.41). كما أدى التسرب في مستويات التعليم الأعلى إلى انخفاض متوسط سنوات الدراسة من 6.40 سنة في عام 2010 إلى 6.05 سنة في عام 2014، ثم إلى 5.77 سنة في عام 2018، وإلى 5.74 سنة في عام 2022، بنسبة انخفاض بلغت 10.33% قي عام 2022 مقارنة بعام 2010؛ وإلى انخفاض متوسط سنوات الدراسة المتوقع من 11.89 سنة في عام 2010 إلى 8.20 سنة في عام 2014، ثم إلى 7.55 سنة في عام 2018، وإلى 7.42 سنة في عام 2022، بنسبة انخفاض بلغت 37.61% قي عام 2022 مقارنة بعام 2010. وبالنتيجة تراجع ترتيب دليل التعليم في سورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و45 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 128 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 17 عربياً والمرتبة 173 عالمياً في عام 2022. ولولا حصول الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل التعليم إلى 0.577 في عام 2014، وإلى 0.613 في عام 2018، ثم إلى 0.653 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 12 عربياً والمرتبة 118 عالمياً. وبذلك خسر دليل التعليم في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 26.91% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 39.12% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التعليم في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 5 مراتب عربياً و55 مرتبة عالمياً، (شكل (4-25)) [148] و(ملحق جدول (4-3) و(4-4)).

شكل (4-25): تطور دليل التعليم في سورية خلال المدة 1990-2022

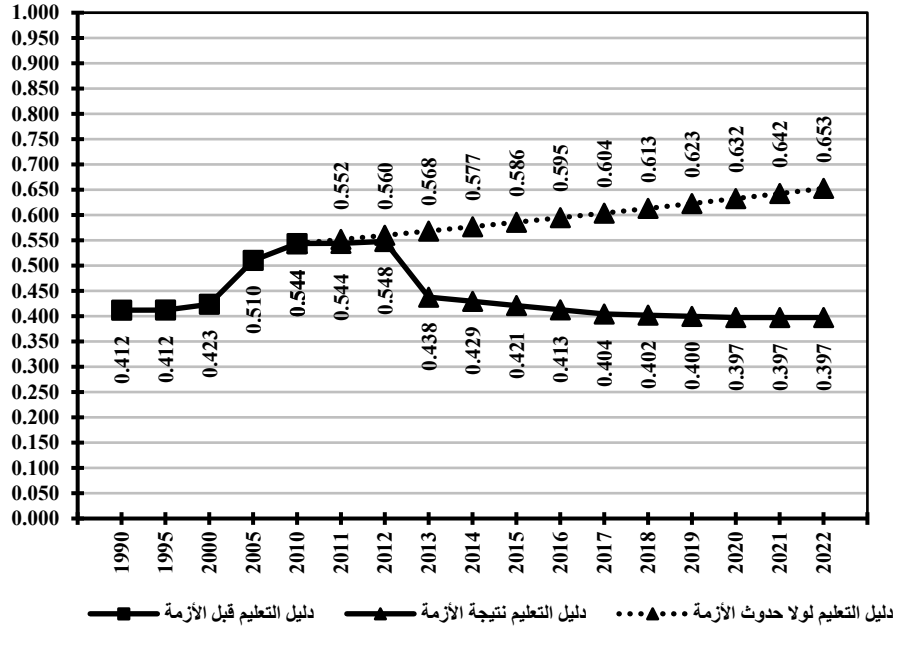

[148] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-4))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

وتراجعت قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية من 0.642 في عام 2010 إلى 0.565 في عام 2014، ثم ازدادت إلى 0575 في عام 2018، ثم انخفضت إلى 0.541 في عام 2022. ويعود ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2011 الثابتة) من 7005 دولار في عام 2010 إلى 4209 دولار في عام 2014، ثم ارتفاعه إلى 4502 دولار في عام 2018، ثم انخفاضه إلى 3594 دولار في عام 2022، بنسبة انخفاض بلغت 48.69% في عام 2022 مقارنة بعام 2010. ليعكس بذلك الانكماش الاقتصادي المتواصل خلال الأزمة، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة لعام 2000) من 1537 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 1132 مليار ليرة سورية في عام 2012، وإلى 835 مليار ليرة سورية في عام 2013، ثم إلى 748 مليار ليرة سورية في عام 2014، وإلى 717 مليار ليرة سورية في عام 2015، وإلى 671 مليار ليرة سورية في عام 2016، حتى وصل إلى 666 مليار ليرة سورية في عام 2017، ثم ارتفع إلى 676 مليار ليرة سورية في عام 2018، وإلى 684 مليار ليرة سورية في عام 2019، وإلى 697 مليار ليرة سورية في عام 2020، ثم انخفض إلى 692 مليار ليرة سورية في عام 2021، ليعود ويرتفع من جديد إلى 697 مليار ليرة سورية في عام 2022، ليعادل نحو 46.62% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، والبالغ 1495 مليار ليرة سورية (المكتب المركزي للإحصاء، 2022، 2024). علاوةً على ما سبق، فإنّ دليل الدخل لا يعكس المستويات المتنامية لعدم المساواة التي سجلت قفزاتٍ هائلة خلال الأزمة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2015، ص40). الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و35 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 120 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 18 عربياً والمرتبة 155 عالمياً في عام 2022. ويعكس هذا الانخفاض في دخل الفرد في سورية، الركود وتبدد الثروة خلال النزاع (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016، ص42). ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي إلى 0.657 في عام 2014، وإلى 0.673 في عام 2018، ثم إلى 0.688 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 12 عربياً والمرتبة 114 عالمياً. وبذلك خسر دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.71% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 21.36% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنةً بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و41 مرتبة عالمياً، (شكل (4-26))[149] و(ملحق جدول (4-3) و(4-4)).

[149] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-4))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-26): تطور دليل الدخل القومي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2022

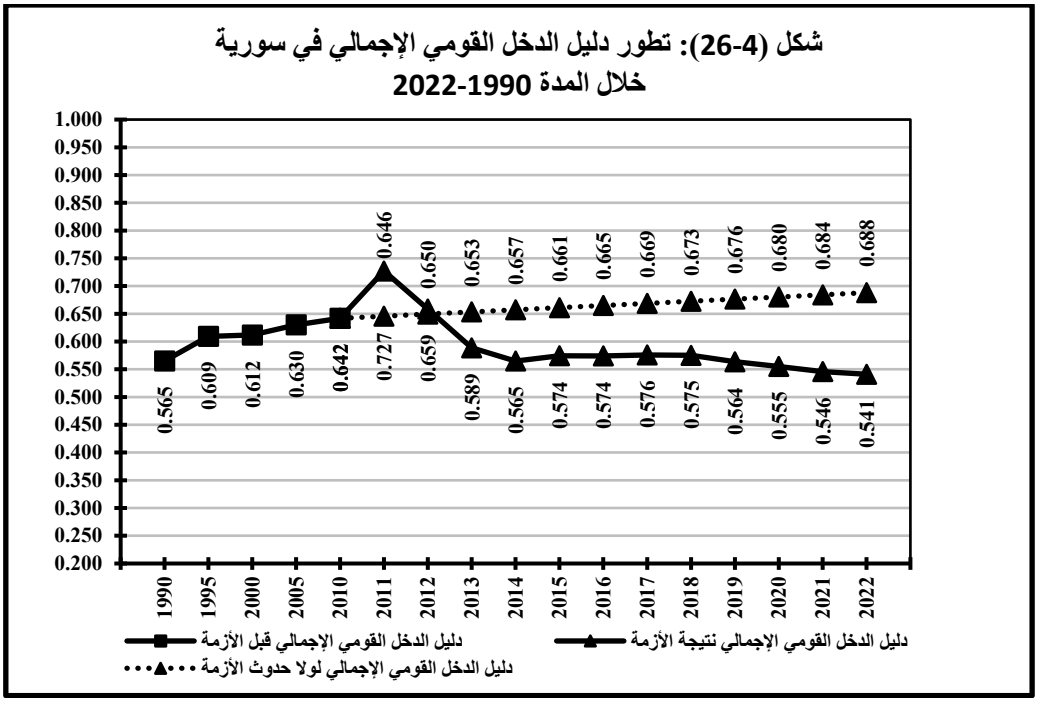

شكلت هذه الانتكاسات في الصحة العامة والتعليم والدخل تدهوراً في وضع التنمية البشرية في سورية خلال المدة 2011–2022، إذ تراجع مستوى التنمية البشرية[150] من 0.661 في عام 2010 إلى 0.544 في عام 2014، لتنتقل سورية نتيجة الأزمة من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال المدة 1990–2013 (قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين 0.699 و0.550) إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة في عام 2014 (قيمة دليل التنمية البشرية بها أقل من 0.550)، ثم ارتفع مستوى التنمية البشرية إلى 0.563 في عام 2018، ثم انخفض حتى وصل إلى 0.557 في عام 2022، وهذه القيمة أدنى من المستوى الذي كان سائداً خلال المدة 1990–2010[151]، وأدنى مما هي عليه في سويسرا 0.967، والسويد 0.952، والإمارات 0.937، والبحرين 0.888، وبولندا 0.881، والسعودية 0.875، وقطر 0.875، وتركيا 0.855، والكويت 0.847، وعمان 0.819، والمكسيك 0.781، وليبيا 0.746، والجزائر 0.745، والأردن 0.736، وتونس 0.732، ومصر 0.728، ولبنان 0.723، وفلسطين 0.716، والمغرب 0.698، والعراق 0.673، وجزر القمر 0.586. إلا أنها أعلى من موريتانيا 0.540، والسودان 0.516، وجيبوتي 0.515، واليمن 0.424، والنيجر 0.394، والصومال 0.380، وذلك في عام 2022 (UNDP, 2024b). وبذلك تراجع ترتيب دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و39 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 118 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 17 عربياً والمرتبة 157 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية إلى 0.683 في عام 2014، وإلى 0.706 في عام 2018، ثم إلى 0.730 في عام 2022؛ وأصبحت سورية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة

---

[150] يعد دليل التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة معياراً قياسياً دولياً يساعد في إجراء مقارنة لقياس تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في سورية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2015، ص.39).

[151] هذه القيمة كانت سائدة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

(قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين 0.799 و0.700)؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 11 عربياً والمرتبة 104 عالمياً، (شكل (4-27))[152] و(ملحق جدول (4-3) و(4-4)).

شكل (4-27): تطور دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990-2022

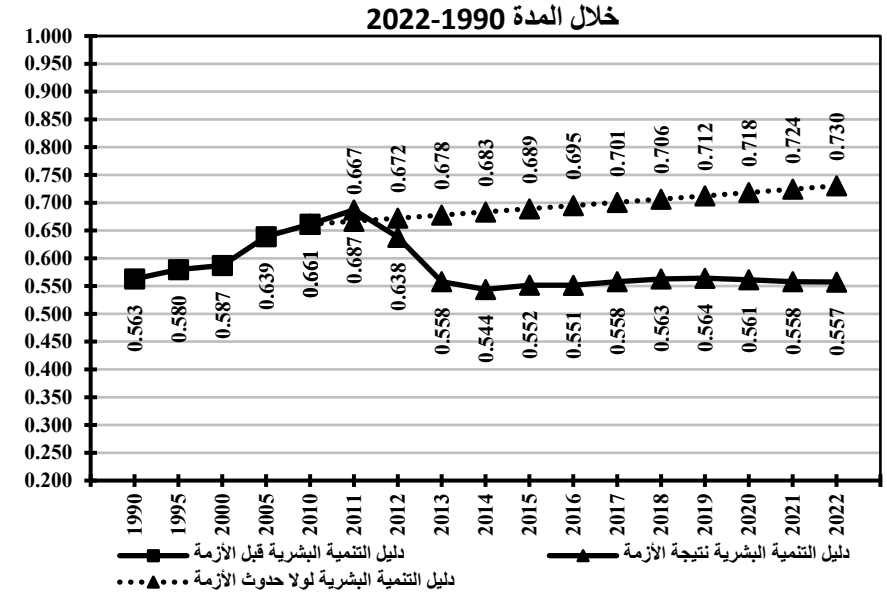

بناءً عليه، تشير التقديرات أنّ دليل التنمية البشرية لسورية قد خسر في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنةً بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و53 مرتبة عالمياً. يعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير (نصر، محشي، وأبو إسماعيل، 2013، ص.57). بمعنىً آخر، يشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية إلى أن سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية.

من الملاحظ أنّ قيم دليل التنمية البشرية في سورية أدنى من قيم دليل حالة السكان خلال المدة 2011-2022. وازداد بشكلٍ كبير الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في ظل الأزمة، وكان الفرق لصالح دليل السكان، من 6.45% في عام 2010 إلى 17.11% في عام 2014، ثم إلى 21.61% في عام 2022؛ علماً أنّه بلغ 9.10% في عام 2000، و6.37% في عام 1990، وبالتالي فإنّ التدهور الحاصل في مجال التنمية البشرية نتيجة الأزمة أكبر من التدهور الحاصل في مجال السكان، (شكل (4-28))[153] و(ملحق جدول (4-2) و(4-4)).

[152] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-4))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

[153] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-4))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-28): تطور الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في سورية خلال المدة 1990-2022

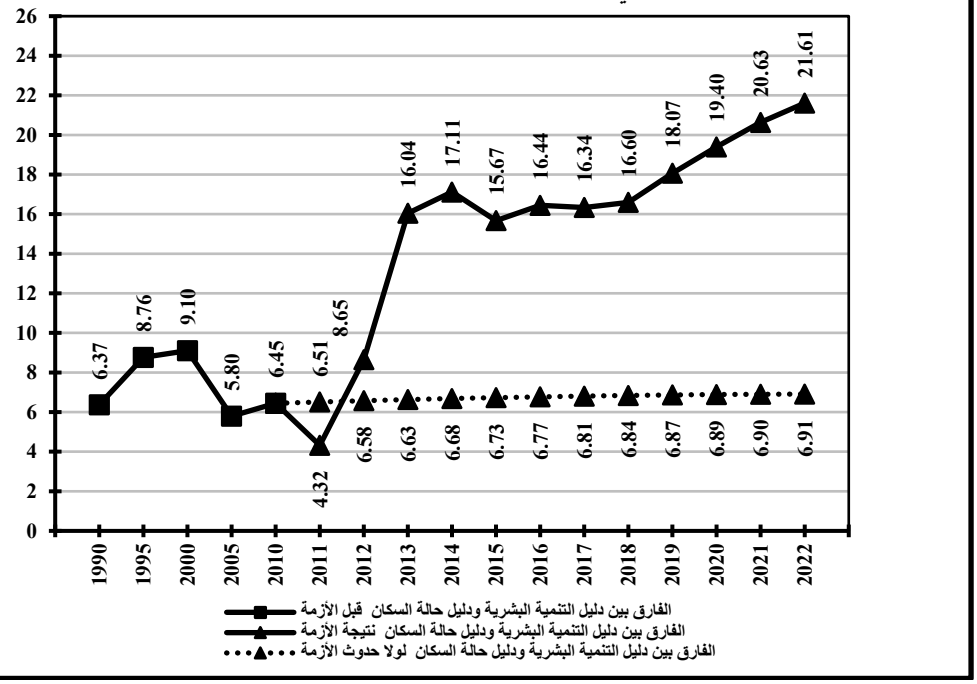

لقد أدى الأثر السلبي للأزمة على الصحة والتعليم والدخل، وهي المكونات الثلاثة الرئيسة لدليل التنمية البشرية، كما أشرنا سابقاً، إلى تراجع دليل التنمية البشرية العام خلال الأزمة حتى عام 2022. وتبين النتائج بأنّ عام 2022 قد شهد تحولاً في الإسهامات النسبية لكل مكون من المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية، حيث ساهم التراجع في دليل التعليم بنسبة 45% من التراجع الذي سجله دليل التنمية البشرية الإجمالي. وعليه فإنّ إعادة بناء المدارس، وإعادة تأهيلها، وافتتاحها، سيكون لها أثرٌ إيجابي ملحوظ على دليل التنمية البشرية. ولكن كلما طالت مدة التسرب المدرسي للطفل، أصبحت عودته إلى المدرسة أصعب (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013ب، ص.29). وأسهم ضعف أداء دليل الدخل بتدهورٍ كبير في دليل التنمية البشرية، حيث بلغت هذه المساهمة نحو 33% من الفرق بين قيمة دليل التنمية البشرية لولا حدوث الأزمة وقيمتها نتيجة الأزمة في عام 2022. بينما أسهم تراجع دليل الصحة خلال الأزمة بنسبة 22% من إجمالي التدهور في دليل التنمية البشرية، ويعود ذلك إلى الزيادة الدراماتيكية في عدد الوفيات[154]. بشكلٍ عام، فإنّ الضرر الهائل في التنمية البشرية نتيجة الأزمة قد أعاد البلاد لأكثر من ثلاثة عقود خلت من حيث مكونات دليل التنمية البشرية[155].

وعلى الرغم أنّه في مرحلة ما بعد الأزمة، سيكون هناك دون أدنى شك، حشدٌ كبير للموارد الرأسمالية والبشرية على المستويين الوطني والدولي في مسعىً لإعادة تأهيل الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد

---

[154] خلال فترة الأزمة 2011–2019 أسهم التراجع في دليل التعليم بنسبة 54.5% من الخسارة الإجمالية في دليل التنمية البشرية؛ في حين أسهم دليل الدخل بنحو 28.4% من الخسارة، وأسهم دليل الصحة بنحو 17.1% منها (المركز السوري لبحوث السياسات، 2020، ص.80).

[155] حسبت بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–4)).

وترسيخ هذه الأسس، إلا أنّ حجم التراجع في مؤشر التنمية البشرية هو دليل على مدى جسامة المهمة المنتظرة مستقبلاً وضخامتها (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013أ، ص.21–22).

ولا شك أنّ قياس أثر الأزمة على التنمية البشرية في خضم الأوضاع المضطربة في سورية يعد تحدياً هائلاً، حيث تبقى البيانات المأخوذة على المستوى الكلي والمؤشرات المحدودة لدليل التنمية البشرية تعطي نظرةً عامة عن التراجع، لكنها على أهميتها، لا تقدم توصيفاً محكماً للتنمية البشرية على المستوى الملموس للبؤس الإنساني الذي يؤثر على المجموعات الاجتماعية والمناطق من خلال عدم المساواة، والتباين في جودة الخدمات التعليمية والصحية الذي يحتاج إلى دراسة أعمق ضمن إطار أشمل (المركز السوري لبحوث السياسات، 2015، ص.43).

خامساً– دراسة العلاقة المتبادلة بين التنمية البشرية وحالة السكان في الدول العربية:

سندرس فيما يلي، باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient، مدى الارتباط بين التنمية البشرية وحالة السكان (أثر التنمية البشرية على حالة السكان) من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل، ودليل التنمية البشرية) وبين مؤشرات حالة السكان، وذلك بالنسبة للدول العربية (22 دولة) في عام 2022[156].

1– دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الصحة وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية:

سندرس فيما يلي أثر الصحة على حالة السكان من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الصحة معبراً عنه بدليل العمر المتوقع عند الولادة وبين مؤشرات حالة السكان، وذلك بالنسبة للدول العربية (22 دولة) في عام 2022.

1– توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (معامل الارتباط 0.480).

2– توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي (معامل الارتباط –0.863، و–0.889، و–0.852 في كل منها على التوالي). كما توجد علاقة ارتباط عكسية قوية جداً متينة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين معدل خصوبة المراهقات (معامل الارتباط –0.913).

3– توجد علاقة ارتباط عكسية قوية جداً متينة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات البالغين (معامل الارتباط –0.933، و–0.905، و–0.993 في كل منها على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من معدل وفيات الأمهات ومعدل الوفيات الخام (معامل الارتباط –0.849، و–0.844 في كل منهما على التوالي).

---

[156] حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(UNDP, 2024b) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

4- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين معدل الزيادة الطبيعية للسكان (معامل الارتباط -0.762)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين معدل النمو السكاني (معامل الارتباط -0.190).

5- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ومعدل إعالة صغار السن ومعدل الإعالة العمرية الكلية ومعدل الإعالة الاقتصادية (معامل الارتباط -0.856، و-0.865، و-0.844، و-0.877 في كل منها على التوالي).

6- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من العمر الوسيط ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15-64 سنة) (معامل الارتباط 0.855، و0.814 في كل منهما على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (معامل الارتباط 0.166).

7- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين نسبة الحضر (معامل الارتباط 0.765).

8- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين دليل الأسرة (معامل الارتباط -0.444)، في حين توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين كل من دليل الإنجاب ودليل التركيب العمري (معامل الارتباط 0.754، و0.793 في كل منهما على التوالي)، وتوجد علاقة ارتباط طردية قوية جداً متينة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين دليل الوفيات (معامل الارتباط 0.933).

9- توجد علاقة ارتباط طردية قوية جداً متينة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة وبين دليل حالة السكان (معامل الارتباط 0.914).

بصورة عامة، يؤثر ارتفاع المستوى الصحي في مستوى الخصوبة من خلال تحسن الوضع التعليمي[157]؛ كما يسهم وجود خدمات طبية وعلاجية جيدة، وتوفر قدر كاف من الأطباء والمستشفيات ونوعية جيدة من الأدوية واللقاحات التي تعطى إلى الأطفال والأمهات، وتوفر الكثير من البرامج والحملات الصحية وبرامج التوعية والتثقيف عن كيفية تربية الأطفال وإرضاعهم وكيفية الاهتمام بالصحة، في تخفيض معدلات الوفيات ولاسيما وفيات الأطفال، ويسمح بالوصول إلى العدد المرغوب فيه من الأطفال عن طريق عدد أقل من الولادات. وهذا ما أكدته الدراسة التي أجريت في الهند في عام 1997 حول الرغبة في الحصول على الولد وتأثيراته في الخصوبة، حيث بينت وجود علاقة عكسية بين معدلات الخصوبة والحالة الصحية للبلد (Mutharayappa, Choe, Arnold, & Roy, 1997).

من ناحية أخرى، تلعب الحالة الصحية دوراً مهماً ومتميزاً في تأثيرها على مستوى الوفيات. فتحسين المستوى الصحي من خلال زيادة عدد المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية الأخرى، وتزايد عدد الأطباء بمختلف الاختصاصات وتطور الجهاز الطبي المساعد، وتطور صناعة الأدوية، وتكثيف حملات اللقاح

[157] انظر (الشيخ أوغلي وحمد، 1996) و(الضرير، 1996).

والمضادات، والسيطرة على كثير من الأوبئة الفتاكة، وانتشار الكثير من البرامج والحملات الصحية في الأرياف، وتوفر الكثير من برامج التوعية والتثقيف عن كيفية تربية الأطفال، والاهتمام بنوعية الغذاء والمياه النقية...الخ، يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات[158].

2- دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر التعليم وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية:

سندرس فيما يلي أثر التعليم على حالة السكان من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر التعليم معبراً عنه بدليل التعليم وبين مؤشرات حالة السكان، وذلك بالنسبة للدول العربية (22 دولة) في عام 2022.

1- توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين دليل التعليم وبين متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (معامل الارتباط 0.344).

2- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التعليم وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي ومعدل خصوبة المراهقات (معامل الارتباط -0.748، و-0.760، و-0.779، و-0.841 في كل منها على التوالي).

3- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التعليم وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات البالغين ومعدل الوفيات الخام (معامل الارتباط -0.848، و-0.810، و-0.848، و-0.754، و-0.726 في كل منها على التوالي).

4- توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين دليل التعليم وبين معدل الزيادة الطبيعية (معامل الارتباط -0.649)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً بين دليل التعليم وبين معدل النمو السكاني (معامل الارتباط -0.010).

5- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التعليم وبين كل من نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ومعدل الإعالة العمرية الكلية ومعدل الإعالة الاقتصادية (معامل الارتباط -0.739، و-0.745، و-0.840 في كل منها على التوالي).

6- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التعليم وبين كل من العمر الوسيط ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15-64 سنة) (معامل الارتباط 0.761، و0.726 في كل منهما على التوالي، كما توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين دليل التعليم وبين نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (معامل الارتباط 0.059).

7- توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين دليل التعليم وبين نسبة الحضر (معامل الارتباط 0.654).

8- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين دليل التعليم وبين دليل الأسرة (معامل الارتباط -0.316)، في حين توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين دليل التعليم وبين دليل الإنجاب (معامل الارتباط 0.588)، وتوجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التعليم وبين كل من دليل الوفيات ودليل التركيب العمري (معامل الارتباط 0.848، و0.724 في كل منهما على التوالي).

9- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التعليم وبين دليل حالة السكان (معامل الارتباط 0.801).

---

[158] انظر (Govindasamy & Ramesh, 1997) و(NIMS & UNICEF, 2012) و(Pandey, Choe, Luther, Sahu, & Chand, 1998) و(Sharma, 2008) و(UNDESA, 1998a, 1998b) و(United Nations, 1996).

بصورة عامة، يؤدي انتشار التعليم خاصة في مستوياته العليا إلى انخفاض ملحوظ في الخصوبة، وذلك من خلال تأخير سن الزواج سواء للرجل أم للمرأة مما يقلص من طول المدة التي تكون المرأة فيها معرضة للحمل، وكذلك من خلال التغيير في كثير من المواقف الاجتماعية التقليدية التي تدعو عادة إلى كثرة الإنجاب (بلغ معامل الارتباط بين دليل التعليم لدى الإناث وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي ومعدل خصوبة المراهقات −0.760، و−0.795، و−0.800، و−0.860 في كل منها على التوالي، أي ارتباط عكسي قوي متين؛ كما بلغ معامل الارتباط بين نسبة الإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق) وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل التكاثر الصافي −0.671، و−0.676 في كل منهما على التوالي، أي ارتباط عكسي متوسط، وبلغ معامل الارتباط بين نسبة الإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق) وبين كل من معدل المواليد الخام ومعدل خصوبة المراهقات −0.718، و−0.746 في كل منهما على التوالي، أي ارتباط عكسي قوي متين). وهذا ما أكدته نتائج المسح الصحي الأسري في سورية لعام 2009 بأنه مع ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات ينخفض إنجابهن من الأطفال (المكتب المركزي للإحصاء وجامعة الدول العربية، 2011أ، 2011ب).

ورغم إثبات معظم الدراسات صحة العلاقة العكسية بين معدلات الخصوبة ومستوى التعليم، إلا أننا نقوم بتأكيد هذه العلاقة، فكلما ارتفع مستوى التعليم ولاسيما عند النساء كلما انخفض معدل الخصوبة، فارتفاع مستوى التعليم يزيد الوعي والمعرفة بالحياة ويغير أنماط العيش مما يجعل الوالدين أكثر إدراكاً لتحسين نوعية الحياة لهما ولأطفالهما، فيعمدان إلى الحد من عدد أفراد أسرتهما لأن زيادة عدد أطفالهما سوف يتعارض مع تطلعاتهما إلى المستقبل، واستمتاعهما بمباهج الحياة العصرية[159].

إن التعليم يعزز من قدرة المرأة على تأمين رعاية أفضل لأفراد أسرتها، والاستفادة من المرافق والتحسينات الصحية بالشكل الأمثل، وكيفية استعمال موانع الحمل والمباعدة بين فترات حدوثه اقتناعاً منها بأن كثرة الإنجاب تؤثر سلباً على صحتها وعلى مستوى معيشة الأسرة. كما يؤدي التعليم إلى ازدياد وعي المرأة نتيجة تحسن مستواها الثقافي، ويوحي لها بضرورة تقليل عدد أطفالها كشرط لرفع مستوى تربيتهم وتنشئتهم، وتقديم كل ما يحتاجونه من الغذاء والصحة والتعليم خاصة إذا كانت الإمكانات المادية محدودة في الأسرة. ويعتقد بأن حصول المرأة على مستوى تعليمي مرتفع يؤهلها للدخول في مجال العمل ويضطرها إلى تخفيض الوقت المخصص لبيتها وأطفالها فلا يتسنى لها الوقت الكافي لتربية المزيد من الأطفال، فتعمد إلى تقليل عدد مواليدها.

من ناحية أخرى، كلما ارتفعت مستويات التعليم وخاصة عند الإناث انخفضت معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال[160] (بلغ معامل الارتباط بين دليل التعليم لدى الإناث وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات −0.858، و−0.815، و−0.748 في كل منها على التوالي، أي ارتباط عكسي قوي متين؛ كما بلغ معامل الارتباط بين نسبة الإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي

---

[159] انظر (Gandotra, Retherford, Pandey, Luther, & Mishra, 1998) و(Mutharayappa, Choe, Arnold, & Roy, 1997).

[160] انظر (Govindasamy & Ramesh, 1997).

على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق) وبين معدل وفيات الرضع −0.736، أي ارتباط عكسي قوي متين، وبلغ معامل الارتباط بين نسبة الإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق) وبين كل من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات −0.685، و−0.666 في كل منهما على التوالي، أي ارتباط عكسي متوسط). ويعود ذلك إلى قدرة الوالدين المتعلمين على تقديم حماية أفضل لأولادهما، فتعلم المرأة يعزز قدرتها على تأمين رعاية أفضل لطفلها، ويجعلها أكثر معرفة بشؤون النظافة والغذاء والانتفاع من الخدمات الصحية. وقد أكدت هذه النتيجة دراسات كثيرة، منها الدراسة التي أجريت في الهند في عام 1998 حول وفيات الرضع ووفيات الأطفال، والتي جاء فيها أن مستوى التعليم وخاصة تعليم الإناث يؤثر بشكل قوي وعكسي على الوفيات وخاصة وفيات الأطفال (Pandey, Choe, Luther, Sahu, & Chand, 1998). كما أشارت بعض الدراسات إلى أن تعلم الأم يسهم إسهاماً إيجابياً ومهماً في انخفاض معدل وفيات الأطفال[161].

3- دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الدخل وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية:

سندرس فيما يلي أثر الدخل على حالة السكان من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشر الدخل معبراً عنه بدليل الدخل القومي الإجمالي وبين مؤشرات حالة السكان، وذلك بالنسبة للدول العربية (22 دولة) في عام 2022.

1- توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (معامل الارتباط 0.464).

2- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي ومعدل خصوبة المراهقات (معامل الارتباط −0.795، و−0.858، و−0.842، و−0.797 في كل منها على التوالي).

3- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات البالغين ومعدل الوفيات الخام (معامل الارتباط −0.824، و−0.788، و−0.855، و−0.788 في كل منها على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين معدل وفيات الأمهات (معامل الارتباط −0.691).

4- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين معدل الزيادة الطبيعية للسكان (معامل الارتباط −0.745)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين معدل النمو السكاني (معامل الارتباط −0.010).

5- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين كل من نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ومعدل الإعالة العمرية الكلية (معامل الارتباط −0.868، و−0.884 في كل منهما على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط قوية جداً متينة جداً بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين معدل الإعالة الاقتصادية (معامل الارتباط −0.948).

---

[161] انظر (Hallak, 1983) و(Govindasamy & Ramesh, 1997) و(UNDESA, 1998a, 1998b) و(United Nations, 1996).

6- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين كل من العمر الوسيط ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15-64 سنة) (معامل الارتباط 0.856، و0.884 في كل منهما على التوالي)، في حين توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (معامل الارتباط -0.048).

7- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين نسبة الحضر (معامل الارتباط 0.792).

8- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين دليل الأسرة (معامل الارتباط -0.439)، في حين توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين دليل الإنجاب (معامل الارتباط 0.659)، وتوجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين كل من دليل الوفيات ودليل التركيب العمري (معامل الارتباط 0.824، و0.885 في كل منهما على التوالي).

9- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي وبين دليل حالة السكان (معامل الارتباط 0.849).

بالنتيجة يلعب مستوى الدخل دوراً مهماً ومتميزاً في تأثيره على مستوى الخصوبة. فتحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي في المجتمع يؤديان إلى تحسين مستوى معيشة أفراده ويعملان على تأمين كافة مستلزمات الحياة المادية والمعنوية، وتأمين الخدمات الصحية والاجتماعية بنوعية عالية. وعندما تتحسن معيشة الأفراد ويرتفع مستواهم التعليمي والصحي تتغير طموحاتهم ونظرتهم إلى الحياة نفسها التي يعيشونها فتتولد لديهم قناعة بأفضلية صغر حجم العائلة. ويلاحظ بعضهم أن ارتفاع مستوى الدخل، والوصول إلى الخدمات الصحية والرفاه الاجتماعي يسهم في تخفيض معدل الوفيات، ولاسيما وفيات الأطفال. وهذا ما يسمح بالوصول إلى العدد المرغوب فيه من الأطفال عن طريق عدد أقل من الولادات. كما أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى إحداث تغيير في العلاقات الاجتماعية وإتباع أنماط جديدة من التمتع بالحياة مما يقلل الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال. مما سبق نلاحظ أن رفع مستوى الدخل يؤثر على عدة متغيرات كل منها بدوره يؤثر سلباً في الخصوبة، ولهذا يكون لارتفاع مستوى الدخل أثر سلبي على الخصوبة (Alachkar & Eberstein, 1998). ويمكن القول بصورة عامة أنه كلما ارتفعت مستويات الدخل انخفضت معدلات الخصوبة، وذلك من خلال تحسن الوضع التعليمي.

من ناحية أخرى، يؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى انخفاض معدلات الوفيات، فتحسين مستوى المعيشة عن طرق تأمين مستلزمات الحياة كافة، وتطوير الخدمات الصحية، وتحسين نوعية الغذاء ونوعية المسكن، وتأمين وسائل الأمن والحماية من أخطار البيئة والمجتمع كافة، يقلل من احتمالات الوفاة. وهذا ما أكدته الدراسة التي أجريت في الهند في عام 1998 حول وفيات الرضع ووفيات الأطفال حيث بينت أن الدخل يلعب دوراً أساسياً في اختلاف مستويات الوفيات (Pandey, Choe, Luther, Sahu, & Chand, 1998). وكذلك أكدت هذه العلاقة منظمة العمل الدولية حيث أجمعت بأن هناك علاقة مباشرة ووطيدة وعكسية بين مستويات الدخل الفردي ومعدل

وفيات الأطفال، أي بازدياد مستويات الدخول الفردية تميل معدلات وفيات الأطفال للانخفاض، والعكس صحيح أيضاً (خوري، خوري، أمين وآخرون، 1992، ص.79).

4- دراسة العلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية:

سندرس فيما يلي أثر التنمية البشرية على حالة السكان من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين مؤشرات حالة السكان من جهة، والعلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان من جهة أخرى، وذلك بالنسبة للدول العربية (22 دولة) في عام 2022.

أ- دراسة العلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين مؤشرات حالة السكان في الدول العربية:

1- توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين دليل التنمية البشرية وبين متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (معامل الارتباط 0.436).

2- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد الخام ومعدل التكاثر الصافي ومعدل خصوبة المراهقات (معاملات الارتباط -0.822، و-0.858، و-0.854، و-0.866 في كل منها على التوالي).

3- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات ومعدل الوفيات الخام (معاملات الارتباط -0.893، و-0.856، و-0.781، و-0.802 في كل منها على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية قوية جداً متينة جداً بين دليل التنمية البشرية وبين معدل وفيات البالغين (معامل الارتباط -0.918).

4- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين معدل الزيادة الطبيعية للسكان (معامل الارتباط -0.740)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً بين دليل التنمية البشرية وبين معدل النمو السكاني (معامل الارتباط -0.047).

5- توجد علاقة ارتباط عكسية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين كل من نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) ومعدل الإعالة العمرية الكلية (معامل الارتباط -0.844، و-0.849 في كل منهما على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط عكسية قوية جداً متينة جداً بين دليل التنمية البشرية وبين معدل الإعالة الاقتصادية (معامل الارتباط -0.927).

6- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين كل من العمر الوسيط ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15-64 سنة) (معامل الارتباط 0.853، و0.834 في كل منهما على التوالي)، كما توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين دليل التنمية البشرية وبين نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (معامل الارتباط 0.049).

7- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين نسبة الحضر (معامل الارتباط 0.761).

8- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل الأسرة (معامل الارتباط -0.406)، في حين توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل الإنجاب (معامل الارتباط

0.679)، وتوجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشـــرية وبين كل من دليل الوفيات ودليل التركيب العمري (معامل الارتباط 0.893، و0.830 في كل منهما على التوالي).

9- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشـــرية وبين دليل حالة الســـكان (معامل الارتباط 0.877)، والتي سنتحدث عنها بشيء من التفصيل في الفقرة التالية.

بصورة عامة، تتسم البلدان التي حققت مستوى متقدماً من التنمية البشرية بانخفاض أكبر في معدل الخصوبة بالمقارنة مع البلدان الأقل نمواً أو التي لم تحقق مستوى متقدماً من التنمية البشرية. وهناك العديد من الدراسات التي تؤكد العلاقة المتبادلة بين معدلات الخصوبة ومجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان النامية أم المتقدمة[162]. فكلما حققت البلدان مستوى متقدماً في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية انخفضت معدلات الخصوبة الكلية في هذه البلدان. ويؤكد هذه العلاقة أيضاً تقرير المعهد السكاني في واشنطن في عام 1999 أن الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع هي ذات معدلات خصوبة منخفضة (Population Institute, 1999, p.2). ويرى كثير من الباحثين أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع من المجتمعات هي المحدد الأساسي لكافة أشكال السلوك الاجتماعي، وبصورة خاصة فإن العلاقات الإنتاجية في المجتمع هي التي تحدد طريقة تكوين الأسرة وعدد أفرادها المفضل. ويؤدي السير على طريق التنمية الاقتصادية في رأي أغلب الباحثين إلى الشعور بضرورة الحد من إنجاب الأطفال وتصغير حجم الأسرة[163].

من ناحية أخرى، تتسم البلدان التي حققت مستوى متقدماً في التنمية البشرية بانخفاض أكبر في معدلات الوفيات بالمقارنة مع البلدان التي لم تحقق مستوى متقدماً في التنمية البشرية. وتؤكد معظم الدراسات هذه العلاقة العكسية بين معدلات الوفيات ومجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان النامية أم المتقدمة[164]. ومنها الدراسة التي أجريت في الهند في عام 1998 حول وفيات الرضع ووفيات الأطفال، حيث بينت أن عدد الوفيات يقع بدون شك تحت تأثير عدد كبير من العوامل، منها ذات طبيعة بيولوجية تؤثر بشكل مباشر على عدد الوفيات، ومنها ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية تؤثر بشكل غير مباشر على عدد الوفيات (Pandey, Choe, Luther, Sahu, & Chand, 1998). ونظراً لكثرة هذه العوامل لجأ الباحثون إلى وضعها في عدد من المجموعات، كالوضع الصحي والثقافي والاقتصادي وغيرها. يمكننا القول عموماً أنه كلما تقدمت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت الدولة أكثر تقدماً كانت معدلات الوفيات أكثر انخفاضاً في مختلف الأعمار[165].

من جهة أخرى، تتسم البلدان التي حققت مستوى متقدماً في التنمية البشرية بانخفاض أكبر في معدل الزيادة الطبيعية، ومعدل النمو السكاني، ونسبة صغار السن (أقل من 15 سنة)، ومعدل الإعالة العمرية الكلية

---

[162] انظر (أيسترلين، 1985) و(Macunovich, 1999).

[163] انظر (الأشقر، 1993).

[164] انظر (بريستون، 1985) و(Alachkar & Serow, 1988) و(Hallak, 1983) و(Govindasamy & Ramesh, 1997) و(Macunovich, 1999) و(Pandey, Choe, Luther, Sahu, & Chand, 1998).

[165] انظر (الأشقر، 1992، 1993) و(UNDESA, 1998a, p.11).

(معدل الإعالة الديمغرافية)، ومعدل الإعالة الاقتصادية؛ كما تتسم بارتفاع أكبر في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث، والعمر الوسيط، ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً (15–64 سنة)، ونسبة كبار السن (65 سنة فأكثر)، ونسبة الحضر، وذلك بالمقارنة مع البلدان الأقل نمواً أو التي لم تحقق مستوى متقدماً من التنمية البشرية. ورغم إثبات معظم الدراسات صحة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية أو بين التنمية البشرية وحالة السكان، إلا أننا نقوم بتأكيد هذه العلاقة، فكلما كانت الدولة أكثر تقدماً في التنمية البشرية كانت الولادات وكانت الوفيات وكان النمو السكاني الطبيعي فيها أكثر انخفاضاً، كما كان مستوى الدخل الفردي ومستوى التعليم والمستوى الصحي فيها أكثر ارتفاعاً، كما أشرنا سابقاً[166].

بالنتيجة تتصف البلدان التي حققت مستوى متقدماً من التنمية البشرية بانخفاض مستوى الولادات، وانخفاض مستوى الوفيات لدى كل الأعمار ولاسيما لدى الأطفال والرضع، وانخفاض مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بارتفاع مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع المستوى الصحي بصورة عامة. والعكس صحيح، أي أن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تتصف بارتفاع مستوى الولادات، وارتفاع مستوى الوفيات لدى كل الأعمار ولاسيما لدى الأطفال والرضع، وارتفاع مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض المستوى الصحي بصورة عامة.

ب– دراسة العلاقة المتبادلة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في الدول العربية:

سبق الإشارة في مقدمة هذا البحث أنّه لم يتم حتى الآن حسم الجدل الدائر حول طبيعة العلاقة بين السكان والتنمية، حيث تراوحت آراء الاقتصاديين في هذا الخصوص بين التشاؤم والتفاؤل والحياد. ورغبةً في إثراء الحوار العلمي السائد في هذا المجال، يحاول البحث فيما يلي تحليل العلاقة بين دليل حالة السكان باعتباره مؤشراً للسكان، وبين دليل التنمية البشرية الذي يعتبر المقياس الأشمل لجهود التنمية في المجتمع محل الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient[167].

بتحليل هذه العلاقة، تبين أنّه بصفةٍ عامة، توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.877)؛ بينما كانت العلاقة الطردية أقل قوة بالنسبة لدول جنوب آسيا (معامل الارتباط 0.848)، والدول النامية (معامل الارتباط 0.828)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (معامل الارتباط 0.820)، والدول ذات الدخل المنخفض (معامل الارتباط 0.720)، ودول العالم ككل (193 دولة) (معامل الارتباط 0.701)؛ في حين كانت العلاقة طرديةً متوسطة في كل من الدول ذات الدخل المتوسط، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول الأقل نمواً، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة،

---

[166] انظر (ملحق جدول (4–1) و(4–3)).

[167] حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(UNDP, 2024b) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (معامل الارتباط 0.674، و0.617، و0.575، و0.639، و0.634، و0.565، و0.592، و0.512 في كل منها على التوالي).

غير أنّه عند حساب معامل الارتباط بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان بالنسبة لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، كانت قيمة هذا المعامل 0.449، و0.370 في كل منهما على التوالي، الأمر الذي يشير إلى ضعف العلاقة بين الدليلين بالنسبة لهاتين المجموعتين من الدول.

أما بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، كانت العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان علاقة عكسية وضعيفة (قيمة معامل الارتباط بين الدليلين −0.375، و−0.301 في كل منهما على التوالي)؛ في حين كانت العلاقة بين الدليلين علاقة عكسية وضعيفة جداً بالنسبة لدول أوروبا وآسيا الوسطى، والدول المتقدمة، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (قيمة معامل الارتباط بين الدليلين −0.127، و−0.024، و−0.018 في كل منها على التوالي).

تجدر الإشارة أنّ العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان كانت طرديةً قوية متينة بالنسبة لدول أفريقيا، ودول أوقيانوسيا (معامل الارتباط 0.820، و0.729 في كل منهما على التوالي)؛ وطرديةً متوسطة بالنسبة لدول أمريكا، ودول آسيا (معامل الارتباط 0.512، و0.510 في كل منهما على التوالي)؛ في حين كانت العلاقة عكسية وضعيفة جداً بالنسبة لدول أوروبا (معامل الارتباط −0.087).

إنّ أهم ما يمكن استنتاجه من هذه الأرقام أنّ تأثير التنمية البشرية في حالة السكان، والعكس، أو العلاقة بين السكان والتنمية البشرية، يختلف من مرحلةٍ لأخرى في مسيرة التنمية البشرية، وكذلك يختلف من مجموعةٍ دولية إلى أخرى بحسب موقع هذه المجموعة على سلم التنمية. والواقع أنّه يمكن تصنيف دول العالم في عام 2022 ضمن أربع مجموعات بحسب الإنجاز في التنمية البشرية إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة. فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية 1.59، و2.13، و3.02، و4.52 مولود لكل امرأة في كل منها على التوالي؛ وبلغ معدل وفيات الرضع 4.75‰، و14.36‰، و26.80‰، و48.43‰ في كل منها على التوالي؛ وبلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان 2.31‰، و6.44‰، و14.05‰، و27.30‰ في كل منها على التوالي؛ وبلغ معدل النمو السكاني 0.45%، و0.63%، و1.34%، و2.64% في كل منها على التوالي[168]؛ بينما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 79.31 سنة، و75.20 سنة، و67.95 سنة، و61.65 سنة في كل منها على التوالي؛ وبلغ متوسط سنوات الدراسة 12.25 سنة، و8.64 سنة، و6.68 سنة، و4.67 سنة في كل منها على التوالي؛ وبلغ متوسط سنوات الدراسة المتوقع 16.63 سنة، و14.49 سنة، و12.32 سنة، و9.25 سنة في كل منها على التوالي؛ وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) 44958 دولار، و15484 دولار، و6444 دولار، و3186 دولار في كل منها على التوالي، وذلك في عام 2022 (UNDP, 2024a, p.277). ويمكن القول عموماً أنّه كلما كانت الدولة أكثر تقدماً في التنمية البشرية كانت الولادات والوفيات

[168] حسبت بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024h).

والنمو السكاني الطبيعي فيها أكثر انخفاضاً، كما كان مستوى الدخل الفردي ومستوى التعليم والمستوى الصحي فيها أكثر ارتفاعاً[169] (الأشقر، 1996، ص.55).

لا تشاهد هذه العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الخاصة بالتنمية فقط إذا أخذنا مقطعاً لدول العالم في سنةٍ معينة، بل تشاهد أيضاً إذا تتبعنا مسيرة دولة معينة على طريق التنمية الطويل. ففي المراحل الأولى للتنمية تكون الولادات مرتفعة، والوفيات مرتفعة كذلك، والنمو السكاني الطبيعي منخفضاً، ويكون كل من الدخل الفردي والمستوى التعليمي والمستوى الصحي منخفضاً. وعندما ينتقل المجتمع إلى مراحل أكثر تقدماً على طريق التنمية يرتفع مستوى الدخل الفردي ويرتفع المستوى التعليمي والمستوى الصحي شيئاً فشيئاً ويكون من نتيجة ذلك انخفاض مستوى الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني. ثم في مراحل لاحقة متقدمة على طريق التنمية يبدأ مستوى الولادات بالانخفاض ليقترب من مستوى الوفيات وليصبح النمو السكاني ضئيلاً بعد أن ارتفع كل من مستوى الدخل الفردي ومستوى التعليم والمستوى الصحي إلى آفاق عالية نسبياً (الأشقر، 1993، ص.172).

وفيما يلي توزيع دول العالم حسب الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عام 2022:

---

[169] انظر (ملحق جدول (4-1) و(4-3)).

جدول (4-3): توزيع دول العالم (193 دولة) حسب الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عام 2022

أقل من -10%	هونغ كونغ (الصين) – جمهورية كوريا – النرويج – سلوفينيا – هولندا – سويسرا – ألمانيا – فنلندا – الدنمارك – إيطاليا – إستونيا – أيسلندا – السويد – اليابان – أيرلندا – ليتوانيا – سنغافورة – لوكسمبورغ – ليختنشتاين – فرنسا – تشيكيا (الجمهورية التشيكية) – سان مارينو – أستراليا – نيوزيلندا – مالطة – إسبانيا – كندا – أندورا – هنغاريا – لاتفيا – اليونان – المملكة المتحدة – البرتغال – النمسا – بلجيكا – الولايات المتحدة الأمريكية – إسرائيل – قبرص – بولندا – سلوفاكيا – أنتيغوا وبربودا – كرواتيا – سانت كيتس ونيفس – بلغاريا – **الإمارات**.
-10% حتى -5%	تشيلي – جزر البهاما – ترينيداد وتوباغو – دومينيكا – غرينادا – **البحرين**.
-5% حتى +5%	الجبل الأسود – الصين – روسيا الاتحادية – **السعودية** – صربيا – أوروغواي – البوسنة والهرسك – رومانيا – كوستاريكا – بالاو – الأرجنتين – ألبانيا – موريشيوس – بربادوس – **الجزائر** – تايلاند – كازاخستان – **قطر** – بروني دار السلام – تركيا – تونغا – **عمان** – بيلاروس – ساموا – أرمينيا – ماليزيا – **ليبيا** – أوكرانيا – **الكويت** – مقدونيا الشمالية – سيشيل – غينيا الاستوائية – **فلسطين** – غابون – جورجيا – ناميبيا – أنغولا – كوبا – تركمانستان.
+5% حتى +10%	جمهورية مولدوفا – بنما – **لبنان** – **الأردن** – أوزبكستان – ناورو – إيران – جزر مارشال – أذربيجان – البرازيل – جنوب أفريقيا – المكسيك – **تونس** – منغوليا – جامايكا – **سورية لولا حدوث الأزمة** – سري لانكا – سورينام – **العراق** – **مصر** – نيجيريا – الكاميرون – فيجي – بوتسوانا – كولومبيا – سانت فنسنت وجزر غرينادين – الفلبين – سانت لوسيا – الجمهورية الدومينيكية – غيانا – طاجيكستان.
أكثر من +10%	بيرو – ملديف – بوليفيا دولة متعددة القوميات – الكونغو – بوتان – قيرغيزستان – جمهورية الكونغو الديمقراطية – **جزر القمر** – إكوادور – فانواتو – باراغواي – كيريباس – زامبيا – مملكة أسواتيني – غانا – كوت ديفوار – توفالو – سان تومي وبرينسيبي – **المغرب** – أوغندا – فيتنام – بنن – ميكرونيزيا الولايات الموحدة – جمهورية تنزانيا المتحدة – فنزويلا الجمهورية البوليفارية – توغو – **موريتانيا** – النيجر – كينيا – رواندا – جزر سليمان – إندونيسيا – **السودان** – جمهورية أفريقيا الوسطى – باكستان – السفادور – السنغال – مالي – **جيبوتي** – تشاد – تيمور ليشتي – بنغلاديش – غامبيا – غينيا – موزامبيق – زمبابوي – ليبريا – بليز – غينيا بيساو – سيراليون – **الصومال** – هايتي – كابو فيردي – ملاوي – نيكاراغوا – غواتيمالا – أفغانستان – بابوا غينيا الجديدة – مدغشقر – بوركينا فاسو – **سورية نتيجة الأزمة** – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – إثيوبيا – بوروندي – ليسوتو – إريتريا – الهند – هندوراس – ميانمار – جنوب السودان – كمبوديا – نيبال – **اليمن**.

المصـــدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(UNDP, 2024b) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024h).

وتوضح الأشكال (4–29) حتى (4–36)[170] العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان والفارق بينهما في مناطق ودول العالم المختلفة.

شكل (4-29): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان حسب مناطق العالم في عام 2022

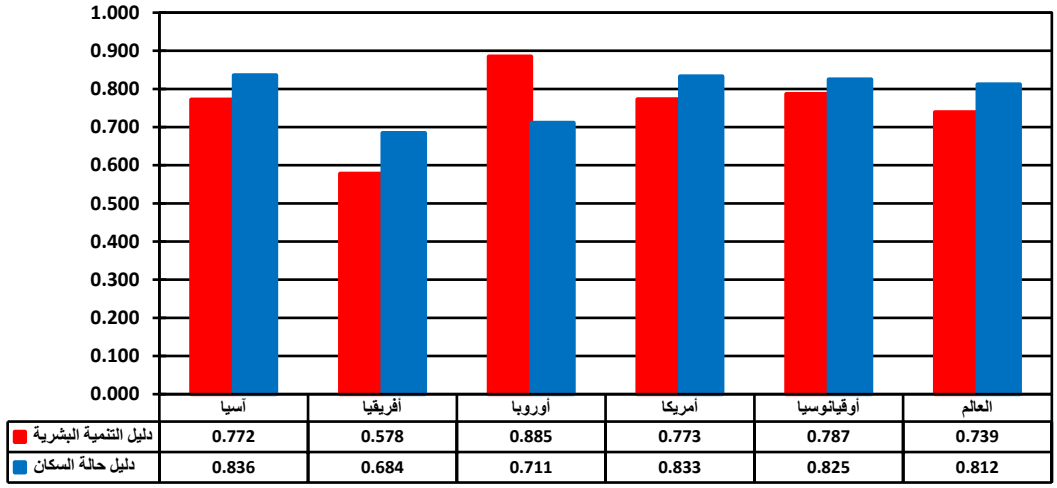

	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	أوقيانوسيا	العالم
دليل التنمية البشرية	0.772	0.578	0.885	0.773	0.787	0.739
دليل حالة السكان	0.836	0.684	0.711	0.833	0.825	0.812

شكل (4-30): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان حسب مناطق العالم الرئيسية في عام 2022

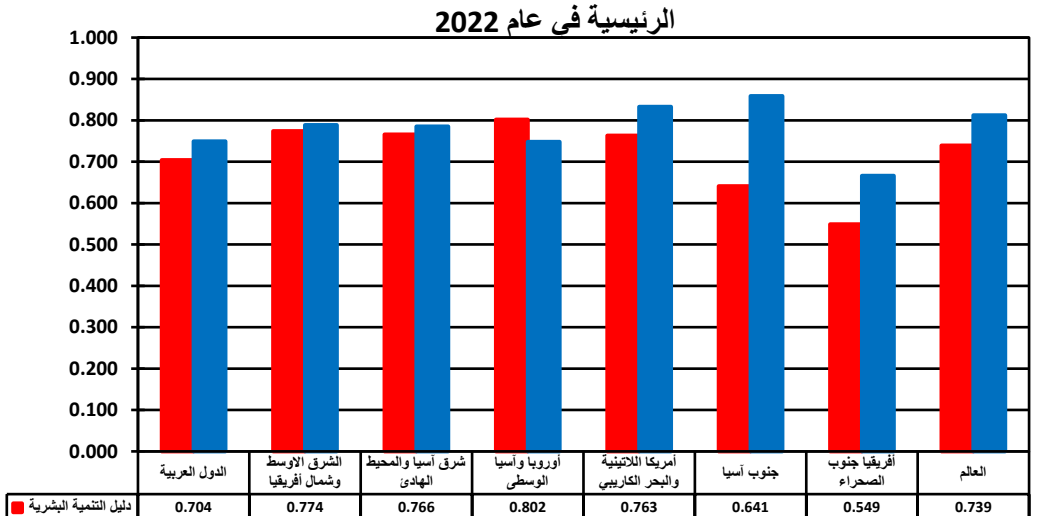

	الدول العربية	الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم
دليل التنمية البشرية	0.704	0.774	0.766	0.802	0.763	0.641	0.549	0.739
دليل حالة السكان	0.749	0.789	0.785	0.748	0.833	0.859	0.666	0.812

[170] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–1) و(4–3)) و(UNDESA, 2024a) و(UNDP, 2024b) و(World Bank, 2024h)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-31): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في دول العالم حسب تصنيفات التنمية البشرية في عام 2022

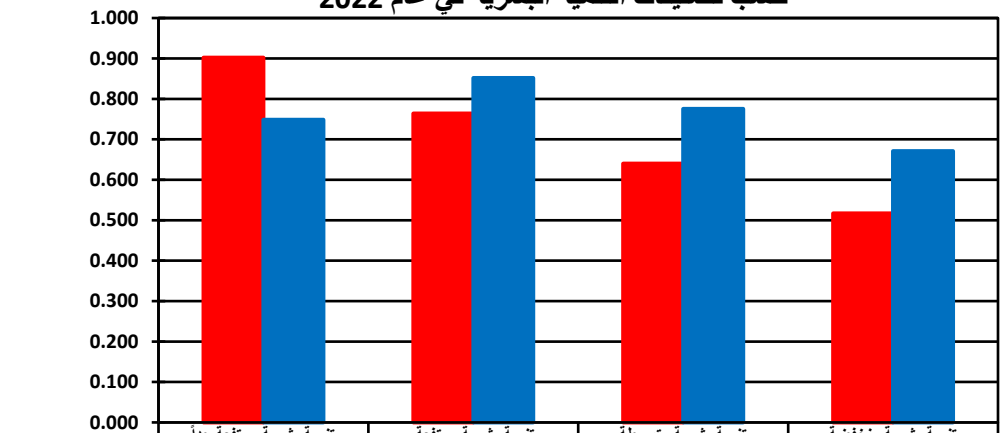

	تنمية بشرية مرتفعة جداً	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية منخفضة
دليل التنمية البشرية	0.902	0.764	0.640	0.517
دليل حالة السكان	0.749	0.852	0.775	0.671

شكل (4-32): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول المتقدمة والدول النامية والدول الأقل نمواً ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2022

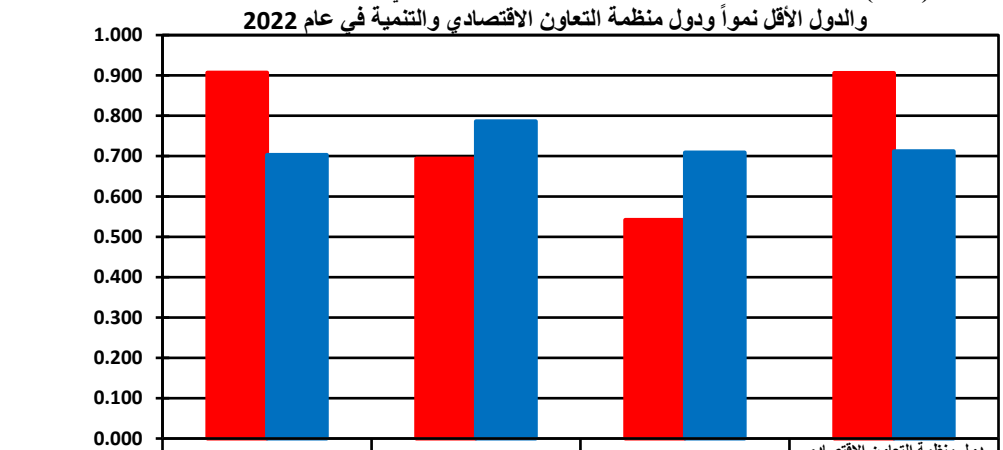

	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الأقل نمواً	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
دليل التنمية البشرية	0.907	0.694	0.542	0.906
دليل حالة السكان	0.703	0.786	0.709	0.712

شكل (4-33): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في دول العالم حسب تصنيفات الدخل في عام 2022

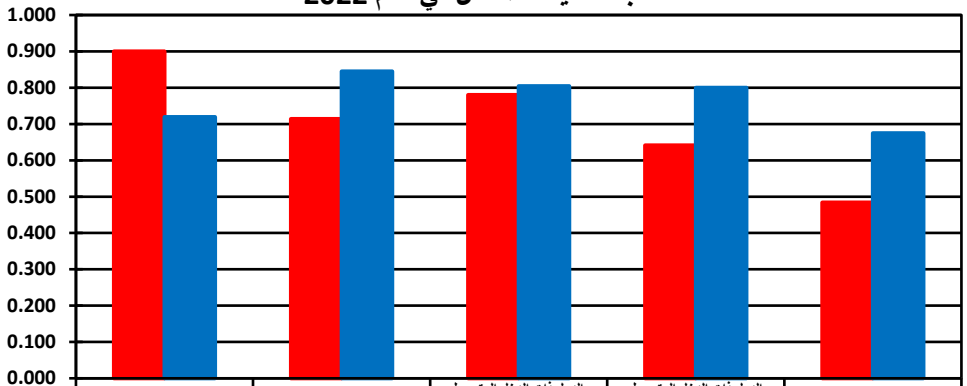

	الدول ذات الدخل المرتفع	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	الدول ذات الدخل المنخفض
دليل التنمية البشرية	0.900	0.714	0.780	0.641	0.484
دليل حالة السكان	0.719	0.845	0.804	0.800	0.675

شكل (4-34): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عدد من دول العالم في عام 2022

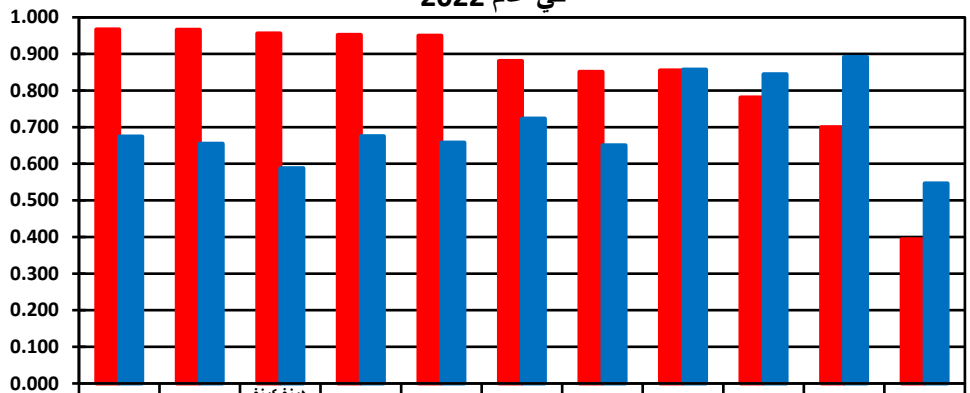

	سويسرا	النرويج	هونغ كونغ الصين	السويد	ألمانيا	بولندا	هنغاريا	تركيا	المكسيك	بليز	النيجر
دليل التنمية البشرية	0.967	0.966	0.956	0.952	0.950	0.881	0.851	0.855	0.781	0.700	0.394
دليل حالة السكان	0.674	0.655	0.588	0.676	0.658	0.724	0.650	0.857	0.845	0.892	0.546

شكل (4-35): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022

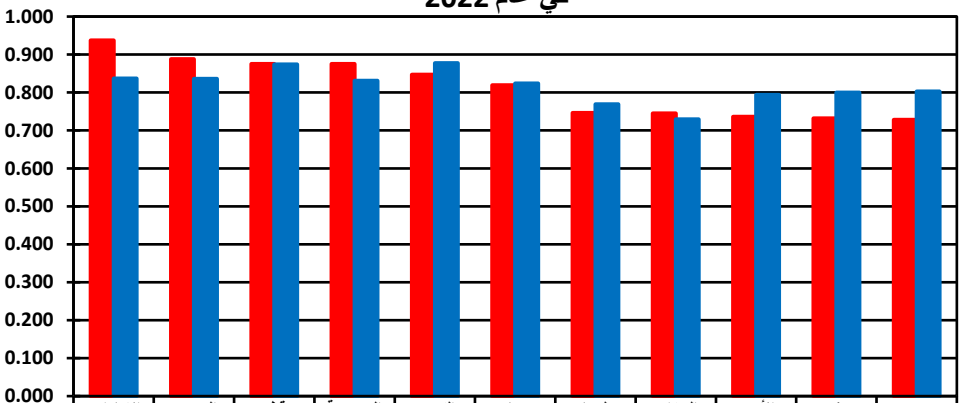

	الإمارات	البحرين	قطر	السعودية	الكويت	عمان	ليبيا	الجزائر	الأردن	تونس	مصر
دليل التنمية البشرية	0.937	0.888	0.875	0.875	0.847	0.819	0.746	0.745	0.736	0.732	0.728
دليل حالة السكان	0.837	0.836	0.874	0.831	0.877	0.824	0.769	0.729	0.794	0.800	0.803

شكل (4-36): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022

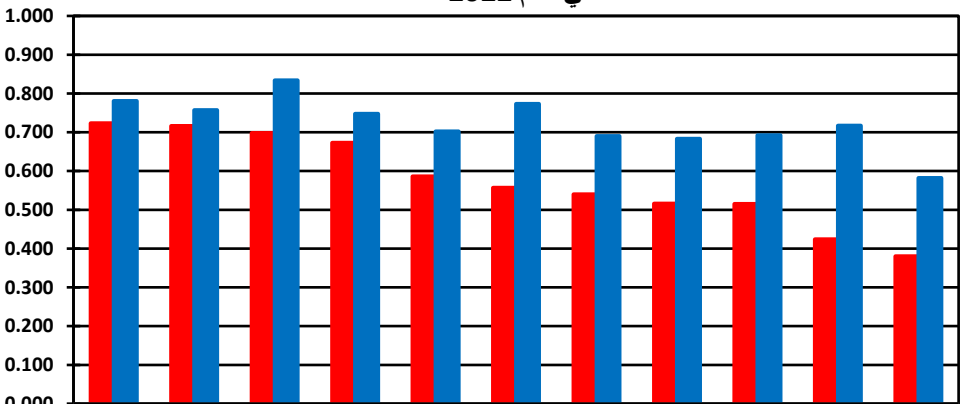

	لبنان	فلسطين	المغرب	العراق	جزر القمر	سورية	موريتانيا	السودان	جيبوتي	اليمن	الصومال
دليل التنمية البشرية	0.723	0.716	0.698	0.673	0.586	0.557	0.540	0.516	0.515	0.424	0.380
دليل حالة السكان	0.781	0.757	0.834	0.748	0.702	0.773	0.690	0.683	0.692	0.717	0.582

الشيء الجدير بالملاحظة مما سبق أنّ قيمة دليل حالة السكان كانت أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية في كل مناطق العالم باستثناء أوروبا والدول المتقدمة والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ارتفع فيها دليل التنمية البشرية بصورةٍ ملحوظة عن دليل حالة السكان؛ كما أنّ دليل حالة السكان يفوق دليل التنمية البشرية في كل الدول العربية بما فيها سورية، باستثناء الإمارات والسعودية والبحرين وقطر والجزائر، في حين أنّ هذا الفارق كان لصالح دليل التنمية البشرية في معظم الدول الأوروبية، (شكل (4–34) و(4–35) و(4–36)). يمكن تبرير هذا الوضع بأنّ أسلوب حساب دليل حالة السكان يعتبر انخفاض معدل الخصوبة عن معدل الإحلال 2.1 طفل لكل امرأة كما هو الحال في دول أوروبا، أمراً سالباً وغير مرغوب فيه، حيث أنّ له آثاراً سلبية لا يمكن تجاهلها على ديمومة عملية التنمية لما يعنيه ضمناً من ارتفاع نسبة كبار السن وتزايد معدلات الإعالة، وما يمكن أن يؤدي إليه هذا من عدم استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص.58).

مرةً أخرى، لا بدّ من التأكيد أنّ الهدف الأساسي من طرح هذا الدليل الجديد لقياس حالة السكان هو المساهمة في تعزيز الحوار البناء حول العلاقة الجدلية بين السكان والتنمية من خلال عملية استثارة فكرية لكل المهتمين بهذا الموضوع، ستؤدي بلا شك إلى أطروحاتٍ ومساهمات علمية جادة.

المبحث الثالث: مقاييس تكميلية للتنمية البشرية

إضافةً إلى دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)، توجد ثلاثة أدلة مركبة جديدة استحدثت في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010، لقياس أثر الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة، تكمل الدليل الأصلي للتنمية البشرية HDI. وهذه الأدلة هي دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index) الذي يعدّل قيمة دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة بما يعكس مدى عدالة كل بعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية (الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق)، ودليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index) الذي يركز على تمكين المرأة، ودليل الفقر متعدد الأبعاد MPI (Multidimensional Poverty Index) الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل. وقد استحدث في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014 دليل التنمية حسب الجنس GDI (Gender Development index) الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور.

أولاً- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index)[171]:

يعالج دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية (الصحة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق). يقوم هذا الدليل على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية اقترحها فوستر Foster ولوبيز- كالفا-Lopez Calva وشيكيلي Szekely في عام 2005 (Foster, López-Calva, & Szekely, 2005, pp.5-29)، على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها أتكينسون Atkinson في عام 1970 (Atkinson, 1970, pp.244-263). والدليل في هذه الحالة هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية معدلةً بعامل عدم المساواة (UNDP, 2024c, p.5).

من هنا فإنّ دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لا يقتصر على قياس متوسط الإنجازات المحققة في كل بلد في الصحة والتعليم والدخل، بل يبين كيفية توزيع هذه الإنجازات على السكان (UNDP, 2019a, p.311).

يبين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق حسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه (UNDP, 2011b, p.169) و(UNDP, 2014b, p.3).

ولا شك أنّ تعديل قيمة دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة بما يعكس مدى عدالة كل بعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية (الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق) يضفي على الدليل سمةً تحليلية مفيدة. فحيث تسود المساواة التامة بين الناس، تتساوى قيمة دليل التنمية البشرية مع قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. وكلما انخفض دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (واتسع الفارق بينه وبين دليل التنمية البشرية)، يكون مستوى عدم المساواة مرتفعاً (UNDP, 2014b, p.3).

---

[171] لمزيد من التفصيل حول دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (4-3)).

بهذا المعنى يكون دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة تعبيراً عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية (إذ يقيس عدم المساواة) (UNDP, 2015a, p.205). بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشراً للتنمية البشرية المحتملة (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة) (UNDP, 2010a, p.87)، أو المستوى الذي كان يمكن تحقيقه في التنمية البشرية لو توزعت الإنجازات بالتساوي بين السكان (UNDP, 2013a, p.141).

يحسب الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بنسبةٍ مئوية تدل على الخسارة في المستوى المحتمل للتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في توزع قيمة الدليل داخل البلد (UNDP, 2015a, p.205). ويشير الفارق في ترتيب أي بلد حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى أنّ عامل عدم المساواة إما يؤثر سلباً أو إيجاباً على ترتيب البلد (UNDP, 2013a, p.141).

1- العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI:

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين مكونات دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة المركب، وقد تم حساب مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة وهي: دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة، (جدول (4-4)).

جدول (4-4): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بالنسبة لدول العالم (169 دولة) في عام 2022

	دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة
دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	1	0.802	0.880
دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	0.802	1	0.848
دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة	0.880	0.848	1

المصدر: حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024b)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

تشير النتائج أنّ معاملات الارتباط الثنائية كانت كلها موجبة لتعكس علاقةً طردية مع وجود تفاوتٍ في قيم معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين كل زوجٍ من المتغيرات حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.802 و0.880، أي أنّ معاملات الارتباطات مرتفعة (قوية متينة)، (جدول (4-4)).

كما هو مبين في الجدول (4–4) فإنّ معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة أقل معاملات الارتباط في المصفوفة ويبلغ 0.802، يليه معامل الارتباط بين دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة 0.848، وكان أعلاها معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة 0.880؛ وبالتالي فإنّ تحسن مستوى المعيشة هو الخطوة الأكثر أهمية في سبيل تحقيق التنمية البشرية.

2– دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index) في الدول العربية:

يوضح (ملحق جدول (4–5)) أنّ المنطقة العربية تتفوق على منطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء في قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، حيث بلغت 0.534 و0.443 و0.363 في كل منها على التوالي. إلا أنّ المنطقة العربية ما زالت بعيدةً عن إنجاز منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 0.708، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.640، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.605، وذلك في عام 2022. وتزيد قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في المنطقة العربية والبالغة 0.534 عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.341، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة البالغ 0.447، وعن مستوى الدول الأقل نمواً البالغ 0.363. إلا أنّها تقل كثيراً عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0.807، وعن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.628، وعن مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 0.803، وعن مستوى الدول النامية البالغ 0.524، وعن مستوى العالم ككل البالغ 0.576، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4–5)).

تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في الدول العربية المتاح عنها بيانات (17 دولة عربية) بين 0.859 في الإمارات التي يأتي ترتيبها بحسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في المرتبة 15، وبين 0.218 في الصومال التي تأتي في المرتبة 169، وذلك مقارنةً ببقية دول العالم (169 دولة)؛ علماً بأنّ أيسلندا احتلت المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل 0.910، (ملحق جدول (4–5)).

يمكن تصنيف الدول العربية المتاح عنها بيانات (17 دولة عربية) المندرجة في دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة (دليل التنمية البشرية الفعلية) لعام 2022 ضمن أربع مجموعات بحسب الإنجاز في التنمية البشرية الفعلية[172]، (ملحق جدول (4–5)):

1– دول عربية ذات تنمية بشرية فعلية مرتفعة جداً (قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة فيها 0.800 أو أكثر): وتضم الإمارات فقط.

[172] لا يشمل ترتيب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة كل من قطر والسعودية والبحرين والكويت وليبيا نظراً إلى النقص في البيانات الدقيقة والوافية والقابلة للمقارنة في بعد واحد أو أكثر من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

2– دول عربية ذات تنمية بشرية فعلية مرتفعة (قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة فيها تتراوح بين 0.799 و0.700): وتضم عمان فقط.

1– دول عربية ذات تنمية بشرية فعلية متوسطة (قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة فيها تتراوح بين 0.699 و0.550): وتضم كل من لبنان والأردن والجزائر وفلسطين وتونس ومصر على الترتيب.

2– دول عربية ذات تنمية بشرية فعلية منخفضة (قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة فيها أقل من 0.550): وتشمل كل من العراق والمغرب وسورية وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والسودان واليمن والصومال على التوالي.

تشير البيانات أنّه ازدادت قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في عام 2022 مقارنةً بعام 2010 في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات باستثناء سورية واليمن (نتيجة الظروف والأوضاع التي تمر بها) (UNDP, 2024b).

بناءً عليه، خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 في المنطقة العربية 24.15% من قيمته بعد تعديله بعامل عدم المساواة[173]، بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل. وهي نسبة تفوق متوسط خسارة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 10.53%، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 17.80%، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 11.37%، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 11.72%، ومنطقة شرق أسيا والمحيط الهادئ 16.45%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 20.71%، والعالم ككل 22.06%؛ إلا أنّها تقل عن متوسط خسارة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 30.16%، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 34.04%، والدول الأقل نمواً 33.03%، والدول النامية 24.50%، ومنطقة جنوب آسيا 30.89%، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 33.88%. وتتراوح نسبة الخسارة (الفارق بين دليل التنمية البشرية والدليل المعدل بعامل عدم المساواة) في الدول العربية المتاح عنها بيانات (17 دولة عربية) بين 8.24% في الإمارات و42.98% في جزر القمر. علماً بأنه على مستوى دول العالم (169 دولة) بلغت نسبة الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية أدنى مستوياتها في سلوفينيا 4.75% وأعلى مستوياتها في جزر القمر 42.98%، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4–5)) و(UNDP, 2024b).

يلاحظ أنّ الدول العربية التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة في مختلف الأبعاد، وبالتالي تتكبد خسائر كبيرة في التنمية البشرية. وتعزى معظم الخسائر في ترتيب الدول العربية حسب الدليل إلى عدم المساواة في توزيع التعليم، (ملحق جدول (4–3) و(4–5)).

سجلت المنطقة العربية أكبر الخسائر في بعد التعليم (معامل عدم المساواة في التعليم[174])، أي بفارق بلغ 32.92% في عام 2022، بعد أن كان 33.06% في عام 2020، و35.10% في عام 2015، و40.47% في عام 2010؛ ويتراوح معامل عدم المساواة في التعليم في الدول العربية المتاح عنها بيانات (21 دولة عربية) بين

---

[173] الفارق النسبي بين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية (UNDP, 2024a, p.287).

[174] عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة (UNDP. 2024a, p.287).

4.30% في عمان و47.61% في جزر القمر في عام 2022. بينما بلغت نسبة الخسارة في بعد الصحة (معامل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة[175]) 13.76% في عام 2022، بعد أن كانت 14.30% في عام 2020، و16.14% في عام 2015، و17.41% في عام 2010؛ ويتراوح معامل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية المتاح عنها بيانات (22 دولة عربية) بين 4.02% في قطر و36.81% في الصومال في عام 2022. في حين بلغت نسبة الخسارة في بعد الدخل (معامل عدم المساواة في الدخل[176]) 24.54% في عام 2022، بعد أن كانت 24.46% في عام 2020، و23.63% في عام 2015، و24.28% في عام 2010؛ ويتراوح معامل عدم المساواة في الدخل في الدول العربية المتاح عنها بيانات (17 دولة عربية) بين 10.42% في الإمارات و52.44% في جزر القمر في عام 2022. في ضوء هذه المؤشرات، بلغت قيمة معامل عدم المساواة بين البشر[177] في المنطقة العربية 23.74% في عام 2022، بعد أن كانت 23.94% في عام 2020، و24.96% في عام 2015، و27.39% في عام 2010؛ وتتراوح قيمة معامل عدم المساواة بين البشر في الدول العربية المتاح عنها بيانات (17 دولة عربية) بين 8.20% في الإمارات و42.58% في الصومال في عام 2022، (ملحق جدول (4–5)) و(UNDP, 2024b).

3- دليل التنمية البشـــرية معدلاً بعامل عدم المســـاواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index) في سورية:

يبين (ملحق جدول (4–6))، أنّه في عام 2010 خسر دليل التنمية البشرية في سورية 20.93% من قيمته بعد تعديله بعامل عدم المساواة، بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل. وتسجل سورية في عام 2010 أكبر الخسائر في بعد التعليم (معامل عدم المساواة في التعليم)، أي بفارق يبلغ 31.49%، مقابل متوسط عالمي بلغ 21.72%؛ في حين بلغت نسبة الخسارة في بعد الدخل (معامل عدم المساواة في الدخل) 18.45%، مقابل متوسط عالمي بلغ 30.73%؛ بينما بلغت نسبة الخسارة في بعد الصحة (معامل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة) 11.52%، مقابل متوسط عالمي بلغ 17.30% (UNDP, 2024b).

بناءً عليه، بلغت قيمة كل من دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة 0.733، و0.372، و0.523 على التوالي؛ وبالتالي، بلغت قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 0.523 في عام 2010، (ملحق جدول (4–6)).

---

[175] عدم المساواة في توزيع العمر المتوقع بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الحياة المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة (UNDP, 2024a, p.287).

[176] عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة (UNDP, 2024a, p.287).

[177] متوسط أوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية (UNDP, 2024a, p.287).

غير أنّ هذا الوضع قد تغير خلال المدة 2011–2022 نتيجة الأزمة في سورية، حيث شهدت الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية المعدلة بعامل عدم المساواة تدهوراً خلال الأزمة[178]. إذ تراجعت قيمة دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية من 0.733 في عام 2010 إلى 0.510 في عام 2014، ثم ازدادت إلى 0.658 في عام 2018، وإلى 0.703 في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 عن عام 2010 5 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و31 مرتبة عالمياً (على مستوى 193 دولة)، من المرتبة 9 عربياً والمرتبة 79 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 14 عربياً والمرتبة 110 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة إلى 0.758 في عام 2014، وإلى 0.769 في عام 2018، ثم إلى 0.781 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 7 عربياً والمرتبة 69 عالمياً. وبذلك خسر دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 4.19% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 10.05% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 7 مراتب عربياً و41 مرتبة عالمياً، (شكل (4–37))[179] و(ملحق جدول (4–5) و(4–6)).

[178] لتقدير قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة وأبعاده لولا حدوث الأزمة في سورية خلال المدة 2011–2022 تم افتراض ثبات كل من معامل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعامل عدم المساواة في التعليم ومعامل عدم المساواة في الدخل خلال المدة 2011–2022، والبالغة 10.02%، و28.71%، و18.32% على التوالي في عام 2011 (UNDP, 2018c, 2022c)؛ ومن ثم تم حساب كل من دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (3–4))، ثم بعد ذلك تم حساب كل من دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ومتوسط الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية (الفارق بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة)، ومعامل عدم المساواة بين البشر.

[179] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–6))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-37): تطور دليل العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005-2022

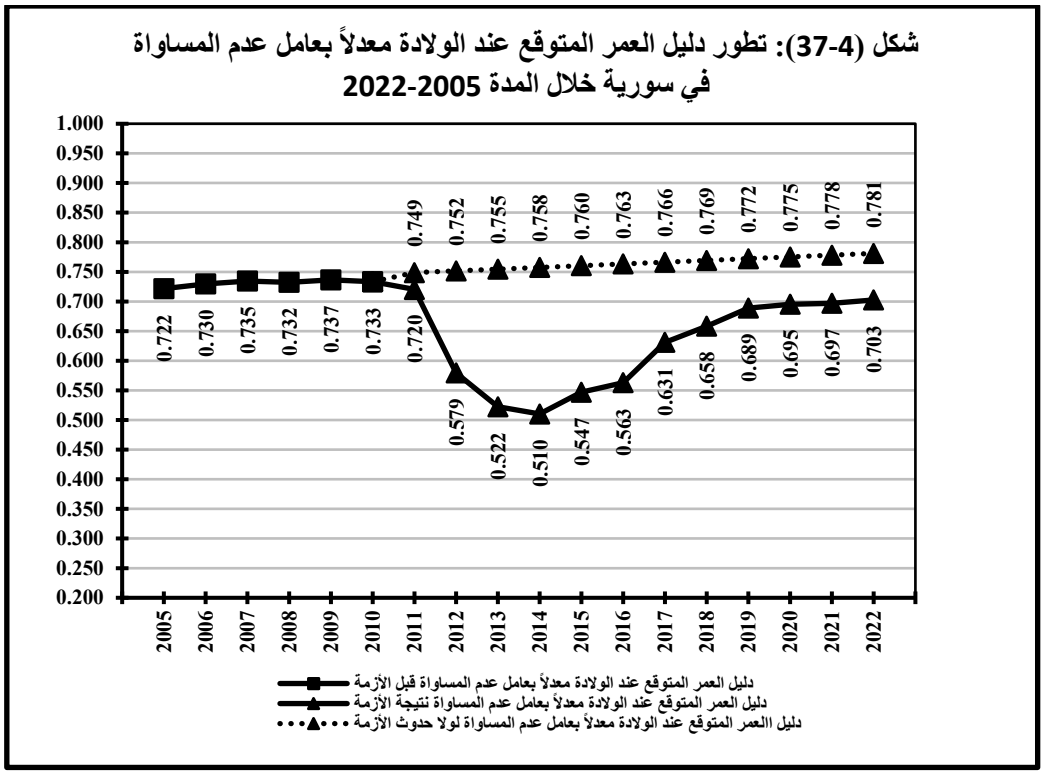

وانخفضت قيمة دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية من 0.372 في عام 2010 إلى 0.294 في عام 2014، ثم إلى 0.275 في عام 2018، وإلى 0.272 في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 21 دولة عربية) و33 مرتبة عالمياً (على مستوى 182 دولة)، من المرتبة 12 عربياً والمرتبة 125 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 16 عربياً والمرتبة 158 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة إلى 0.411 في عام 2014، وإلى 0.437 في عام 2018، ثم إلى 0.465 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 10 عربياً والمرتبة 119 عالمياً. وبذلك خسر دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 26.91% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 41.49% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و39 مرتبة عالمياً، (شكل (4-38))[180] و(ملحق جدول (4-5) و(4-6)).

[180] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-6))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-38): تطور دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005-2022

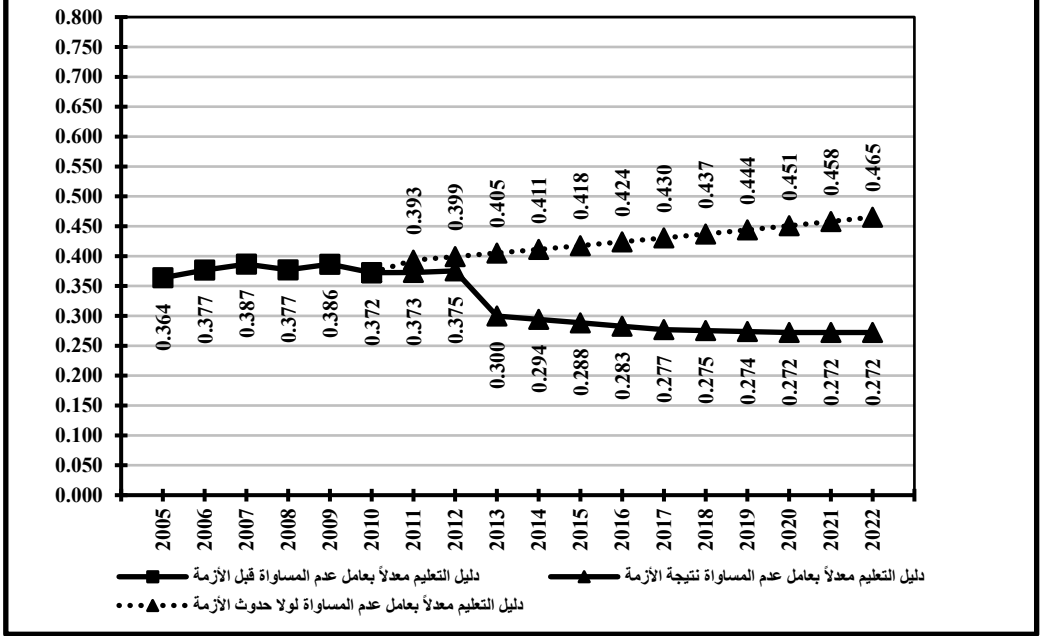

وانخفضت قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية من 0.523 في عام 2010 إلى 0.461 في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 0.469 في عام 2018، ثم انخفضت إلى 0.441 في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 عن عام 2010 3 مراتب عربياً (على مستوى 17 دولة عربية) و41 مرتبة عالمياً (على مستوى 175 دولة)، من المرتبة 7 عربياً والمرتبة 69 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 10 عربياً والمرتبة 110 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة إلى 0.537 في عام 2014، وإلى 0.549 في عام 2018، ثم إلى 0.562 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 6 عربياً والمرتبة 74 عالمياً. وبذلك خسر دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.71% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 21.48% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 4 مراتب عربياً و36 مرتبة عالمياً، (شكل (4-39))[181] و(ملحق جدول (4-5) و(4-6)).

[181] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-6))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-39): تطور دليل الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005-2022

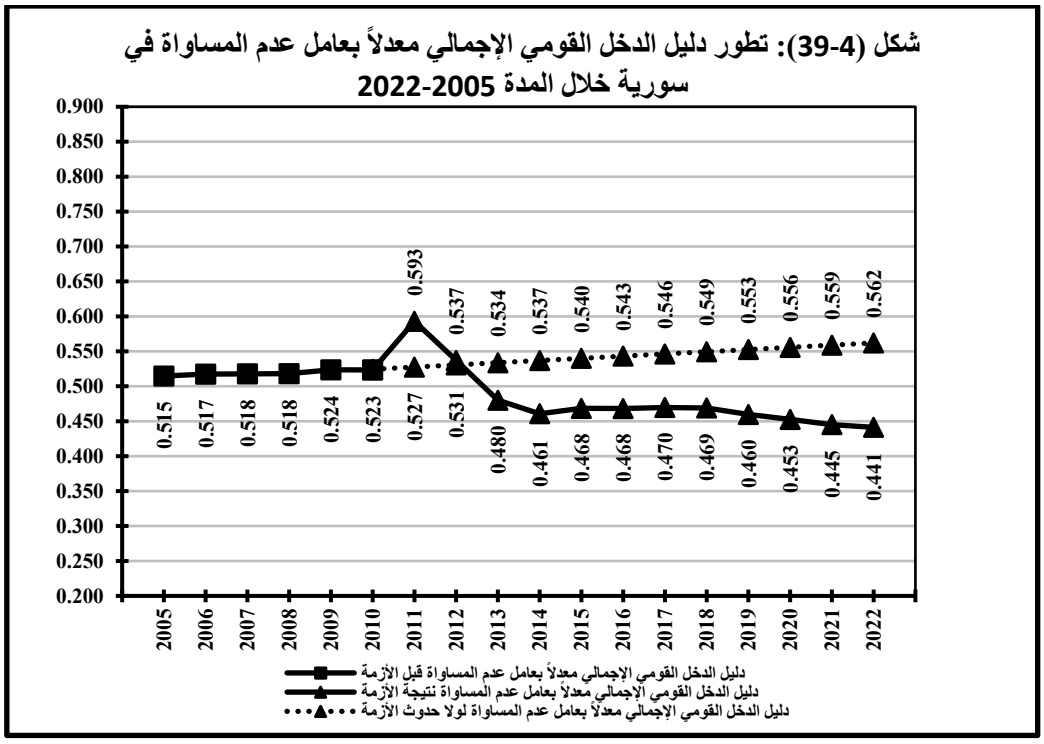

سجلت سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم (معامل عدم المساواة في التعليم)، أي بفارق يبلغ 31.49% خلال المدة 2010–2022؛ بينما بلغت نسبة الخسارة في بعد الدخل (معامل عدم المساواة في الدخل) 18.45% خلال المدة 2010–2022؛ في حين بلغت نسبة الخسارة في بعد الصحة (معامل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة) 12.67% في عام 2022، بعد أن كانت 14.66% في عام 2018، وصلت إلى 23.14% في عام 2014، و11.52% في عام 2010. ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة معامل عدم المساواة بين البشر في سورية من 20.49% في عام 2010 إلى 24.36% في عام 2014، ثم انخفضت إلى 21.53% في عام 2018، وإلى 20.87% في عام 2022، (ملحق جدول (4–6)).

أدى الأثر السلبي للأزمة على الصحة والتعليم والدخل إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة من 0.523 في عام 2010 إلى 0.410 في عام 2014، ثم ازدادت حتى وصلت إلى 0.440 في عام 2018، وإلى 0.443 في عام 2009، ثم انخفضت إلى 0.439 في عامي 2021 و2022. وهذه القيمة أقل مما هي عليه في النرويج 0.903، وسويسرا 0.891، والسويد 0.878، والإمارات 0.859، وبولندا 0.797، وعمان 0.721، وتركيا 0.717، ولبنان 0.644، والمكسيك 0.641، والأردن 0.615، والجزائر 0.588، وفلسطين 0.587، وتونس 0.574، ومصر 0.561، والعراق 0.519، والمغرب 0.508؛ إلا أنها أعلى من موريتانيا 0.351، وجيبوتي 0.341، وجزر القمر 0.334، والسودان 0.331، واليمن 0.285، والنيجر 0.262، والصومال 0.218، وذلك في عام 2022 (UNDP, 2024b). وبذلك تراجع ترتيب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 عن عام 2010 مرتبتان عربياً (على مستوى 17 دولة عربية) و22 مرتبة عالمياً (على مستوى 169 دولة)، من المرتبة 9 عربياً والمرتبة 99 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 11 عربياً والمرتبة 121 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى 0.551 في عام 2014، وإلى 0.570 في عام 2018، ثم إلى 0.589 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام

2022 المرتبة 5 عربياً والمرتبة 89 عالمياً. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 16.11% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 25.52% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و32 مرتبة عالمياً، (شكل (4-40))[182] و(ملحق جدول (4-5) و(4-6)).

شكل (4-40): تطور دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في سورية خلال المدة 2005-2022

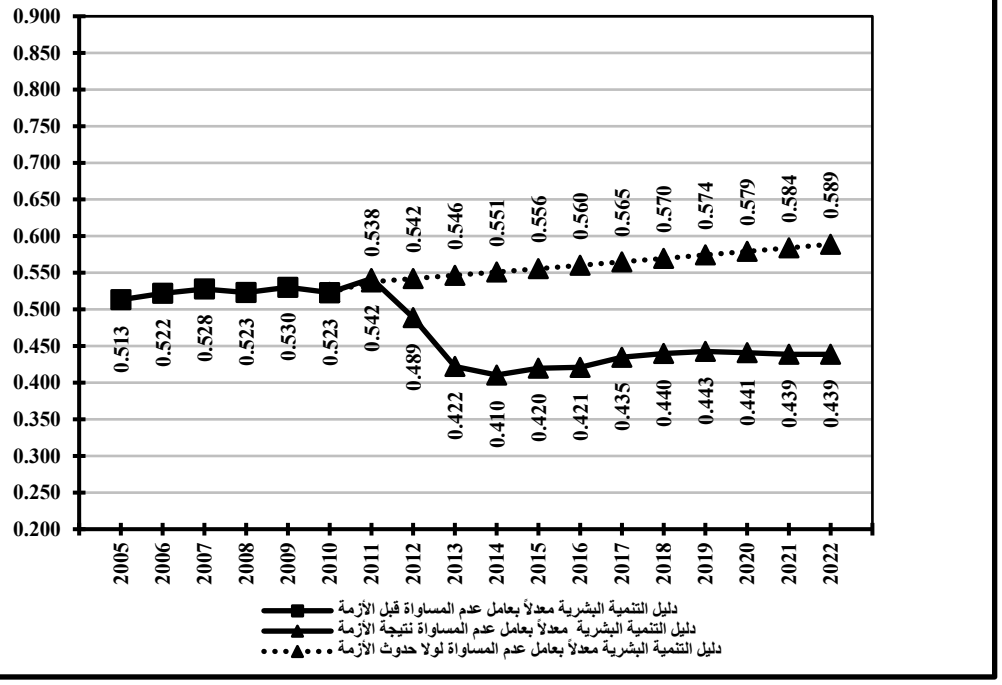

بناءً عليه، خسر دليل التنمية البشرية في سورية بعد تعديله بعامل عدم المساواة[183] 24.56% من قيمته في عام 2014، و21.88% من قيمته في عام 2018، و21.27% من قيمته في عام 2022؛ بعد أن كان متوسط نسبة الخسارة 20.93% في عام 2010، بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل. وهي نسبة تفوق متوسط خسارة النرويج 6.52%، والسويد 7.85%، وسويسرا 7.86%، والإمارات 8.24%، وبولندا 9.61%، ولبنان 11.01%، وعمان 11.98%، وتركيا 16.16%، والأردن 16.51%، والمكسيك 17.93%، وفلسطين 17.95%، والجزائر 21.08%؛ إلا أنها تقل عن متوسط خسارة تونس 21.61%، ومصر 22.93%، والعراق 22.95%، والمغرب 27.24%، واليمن 32.94%، والنيجر 33.50%، وجيبوتي 33.74%، وموريتانيا 35.14%، والسودان 35.86%، والصومال 42.74%، وجزر القمر 42.98%، وذلك في عام 2022، (UNDP, 2024b) و(ملحق جدول (4-5) و(4-6)).

---

[182] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-6))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

[183] النسبة المئوية للخسارة في المستوى المحتمل للتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في توزع قيمة الدليل داخل سورية (الفارق بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة).

ثانياً- دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI (Gender Human Development Index)[184]:

يقيس دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI عدم المساواة بين الجنسين في الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي (UNDP, 2024c, p.7):

1- الحياة المديدة والصحية a Long and Healthy Life: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة لكل من الذكور والإناث Life expectancy at birth.

2- اكتساب المعرفة Access to Knowledge: وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين (25 سنة فأكثر) لكل من الذكور والإناث Mean years of schooling، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع لكل من الذكور والإناث Expected years of schooling.

3- السيطرة على الموارد الاقتصادية Command over Economic Resources أو مستوى المعيشة اللائق a Decent Standard of Living: ويقاس بالنصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل من الذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) Estimated Gross National Income (GNI) per Capita (PPP $).

وبذلك يعد دليل التنمية البشرية للذكور ودليل التنمية البشرية للإناث هو المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة لكل من الذكور والإناث (UNDP, 2019b, p.6). وتشكل نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور دليل التنمية حسب الجنس (UNDP, 2019a, p.315). وتتراوح قيمة دليل التنمية حسب الجنس بين صفر وواحد، وكلما قاربت النسبة 1 واحد تقلص الفارق بين النساء والرجال (UNDP, 2016a, p.194).

1- العلاقة بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI:

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين مكونات دليل التنمية البشرية لدى الذكور ودليل التنمية البشرية لدى الإناث، وقد تم حساب مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية لدى الذكور وهي: دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور، ودليل التعليم لدى الذكور، ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الذكور، (جدول (4-5))؛ ومصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية لدى الإناث وهي: دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث، ودليل التعليم لدى الإناث، ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الإناث، (جدول (4-6)).

[184] لمزيد من التفصيل حول دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (4-4)).

جدول (4–5): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لدى الذكور بالنسبة لدول العالم (182 دولة) في عام 2022

	دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور	دليل التعليم لدى الذكور	دليل الدخل القومي الإجمالي لدى الذكور
دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور	1	0.732	0.829
دليل التعليم لدى الذكور	0.732	1	0.834
دليل الدخل القومي الإجمالي لدى الذكور	0.829	0.834	1

المصدر: حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024b)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

جدول (4–6): مصفوفة الارتباطات بين الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لدى الإناث بالنسبة لدول العالم (182 دولة) في عام 2022

	دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث	دليل التعليم لدى الإناث	دليل الدخل القومي الإجمالي لدى الإناث
دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث	1	0.793	0.805
دليل التعليم لدى الإناث	0.793	1	0.866
دليل الدخل القومي الإجمالي لدى الإناث	0.805	0.866	1

المصدر: حسب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024b)، وباستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS vers.30 for Windows.

تشير النتائج أنّ معاملات الارتباط الثنائية كانت كلها موجبة لتعكس علاقة طردية مع وجود تفاوت في قيم معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين كل زوج من المتغيرات، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.732 و0.866، أي أنّ معاملات الارتباطات مرتفعة (قوية متينة)، (جدول (4–5) و(4–6)). وكما هو مبين في الجدول (4–5) فإنّ معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور ودليل التعليم لدى الذكور أقل معاملات الارتباط في المصفوفة ويبلغ 0.732، يليه معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الذكور 0.829، وكان أعلاها معامل الارتباط بين دليل التعليم لدى الذكور ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الذكور 0.834؛ ونجد في الجدول (4–6) أنّ معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث ودليل التعليم لدى الإناث أقل معاملات الارتباط في المصفوفة

ويبلغ 0.793، يليه معامل الارتباط بين دليل العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الإناث 0.805، وكان أعلاها معامل الارتباط بين دليل التعليم لدى الإناث ودليل الدخل القومي الإجمالي لدى الإناث 0.866؛ وهذا يعني أنّ ارتفاع مستوى المعيشة هو الخطوة الأكثر أهمية في سبيل تحقيق التنمية البشرية لدى الذكور ولدى الإناث.

2- دليل التنمية البشـرية حسـب الجنس GDI (Gender Human Development Index) في الدول العربية:

ازدادت قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس في المنطقة العربية من 0.777 في عام 1995 إلى 0.801 في عام 2000، وإلى 0.842 في عام 2010، ثم إلى 0.864 في عام 2015، وإلى 0.874 في عام 2020، حتى وصلت إلى 0.877 في عام 2022 (UNDP, 2024b)؛ وهي بذلك تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 5، انحراف مطلق فوق 10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها أقل من 0.900). وتقل قيمة دليل التنمية حسب الجنس في المنطقة العربية عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 0.988، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 0.962، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.984، والدول المتقدمة 0.995، والدول النامية 0.929، والدول الأقل نمواً 0.890، والدول ذات الدخل المرتفع 0.993، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع 0.978، والدول ذات الدخل المتوسط 0.955، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض 0.919، ودول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.991، ودول منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 0.963، ودول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.962، ودول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 0.915، ودول العالم ككل 0.951؛ إلا أنها تزيد عن مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 0.870، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 0.868، والدول ذات الدخل المنخفض 0.861، ودول منطقة جنوب آسيا 0.855، وذلك في عام 2022. ملحق جدول (4-7)).

تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس في الدول العربية بين 0.988 في ليبيا التي يأتي ترتيبها بحسب دليل التنمية البشرية حسب الجنس في المرتبة 36، وبين 0.456 في اليمن التي تأتي في المرتبة 182، وذلك مقارنةً ببقية دول العالم (182 دولة). علماً بأن البرازيل احتلت المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل بلغت 1.000، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4-7)).

يمكن تصنيف الدول العربية المندرجة في دليل التنمية البشرية حسب الجنس لعام 2022 (22 دولة عربية) ضمن خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية، (ملحق جدول (4-7)):

1- دول عربية تسجل مستوى مرتفعاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 1، انحراف مطلق دون 2.5%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها تتراوح بين 1 و0.975): وتشمل كل من ليبيا والكويت والإمارات على الترتيب.

2- دول عربية تسجل مستوى مرتفعاً إلى متوسط من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 2، انحراف مطلق بين 2.5% و5%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها تتراوح بين أقل من 0.975 وحتى 0.950): وتضم قطر فقط.

3- دول عربية تسجل مستوى متوسطاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 3، انحراف مطلق بين 5% و7.5%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها تتراوح بين أقل من 0.950 وحتى 0.925): وتشمل كل من البحرين وعمان وتونس والسعودية ولبنان على الترتيب.

4- دول عربية تسجل مستوى متوسطاً إلى منخفض من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 4، انحراف مطلق بين 7.5% و10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها تتراوح بين أقل من 0.925 وحتى 0.900): وتضم جزر القمر فقط.

5- دول عربية تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 5، انحراف مطلق فوق 10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها أقل من 0.900): وتشمل كل من مصر والجزائر وفلسطين وموريتانيا والسودان والأردن والمغرب وجيبوتي وسورية والعراق والصومال واليمن على الترتيب.

وتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس في عام 2022 مقارنة بعام 2010 في كل الدول العربية باستثناء اليمن وسورية (UNDP, 2024b).

3- دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI (Gender Human Development Index) في سورية:

يشير (ملحق جدول (4-8)) إلى التحسن المستمر في قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI قبل الأزمة خلال المدة 1990-2010، نتيجةً لتقلص التفاوتات في الإنجازات التي حققها المجتمع السوري بين الذكور والإناث في مختلف المجالات (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص317)، حيث ازدادت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الذكور HDI_m من 0.619 في عام 1990 إلى 0.627 في عام 2000، ثم إلى 0.703 في عام 2010؛ وازدادت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الإناث HDI_f من 0.465 في عام 1990 إلى 0.513 في عام 2000، ثم إلى 0.569 في عام 2010؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI (نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية) من 0.752 في عام 1990 إلى 0.818 في عام 2000، وإلى 0.830 في عام 2002، ثم انخفضت إلى 0.808 في عام 2005، وإلى 0.798 في عام 2006، ثم ارتفعت من جديد إلى 0.809 في عام 2010، (ملحق جدول (3-8)). وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنّها سجلت مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 5، انحراف مطلق فوق 10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها أقل من 0.900).

غير أنّ هذا الوضع قد تغير خلال المدة 2011-2022 نتيجة الأزمة في سورية، حيث شهدت الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في الصحة والتعليم والدخل لكل من الذكور والإناث، تدهوراً خلال الأزمة[185]، إذ

[185] تم تقدير دليل التنمية البشرية حسب الجنس وأبعاده لولا حدوث الأزمة في سورية خلال المدة 2011-2022، بالاعتماد على متوسط معدل النمو السنوي خلال المدة 1990-2010 لكل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور والإناث، ومتوسط عدد سنوات

انخفضت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية من 0.703 في عام 2010 إلى 0.574 في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 0.602 في عام 2018، ثم انخفضت إلى 0.597 في عام 2022، وهذه القيمة أدنى من المستوى الذي كان سائداً خلال المدة 1990–2010. وبذلك تراجع ترتيب دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و42 مرتبة عالمياً (على مستوى 182 دولة)، من المرتبة 13 عربياً والمرتبة 103 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 17 عربياً والمرتبة 145 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لازدادت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الذكور إلى 0.722 في عام 2014، وإلى 0.741 في عام 2018، ثم إلى 0.761 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 9 عربياً والمرتبة 86 عالمياً. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.09% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 21.56% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 8 مراتب عربياً و59 مرتبة عالمياً، (شكل (4–41))[186] و(ملحق جدول (4–7) و(4–8)).

شكل (4-41): تطور دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية خلال المدة 1990-2022

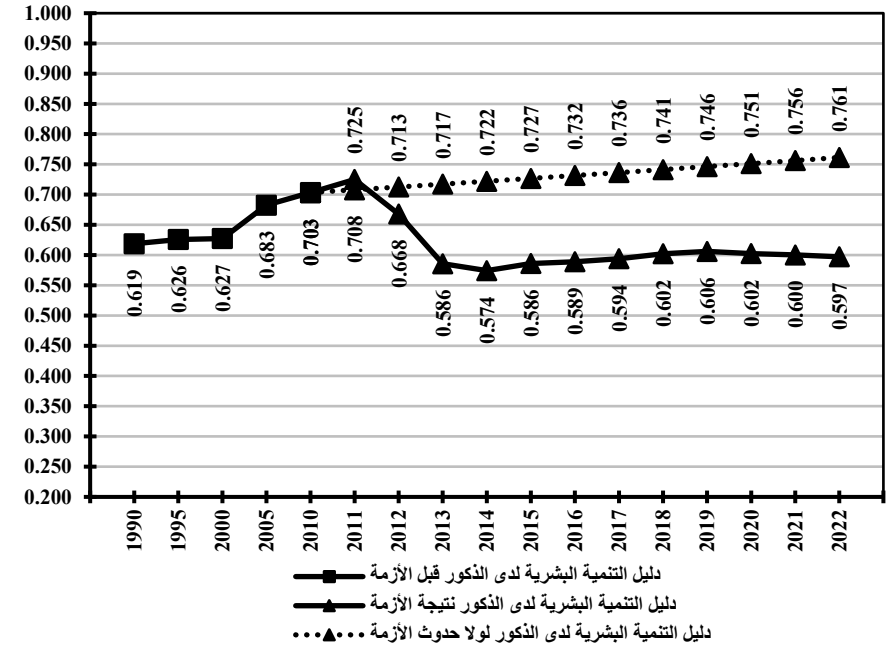

وانخفضت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية من 0.569 في عام 2010 إلى 0.480 في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 0.492 في عام 2018، ثم انخفضت من جديد إلى 0.481 في عام 2022، وهذه القيمة أدنى من المستوى الذي كان سائداً خلال المدة 1992–2010. وبذلك تراجع ترتيب دليل التنمية البشرية

الدراسة الفعلية والمتوقعة لدى الذكور والإناث، والنصيب التقديري للذكور والإناث من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة).

[186] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–8))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

لدى الإناث في سورية في عام 2022 عن عام 2010 4 مراتب عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و35 مرتبة عالمياً (على مستوى 182 دولة)، من المرتبة 14 عربياً والمرتبة 127 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 18 عربياً والمرتبة 162 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لازدادت قيمة دليل التنمية البشرية لدى الإناث إلى 0.593 في عام 2014، وإلى 0.619 في عام 2018، ثم إلى 0.646 في عام 2022. واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 14 عربياً والمرتبة 123 عالمياً. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.49% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 25.52% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 4 مراتب عربياً و39 مرتبة عالمياً، (شكل (4-42))[187] و(ملحق جدول (4-7) و(4-8)).

شكل (4-42): تطور دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية خلال المدة 1990-2022

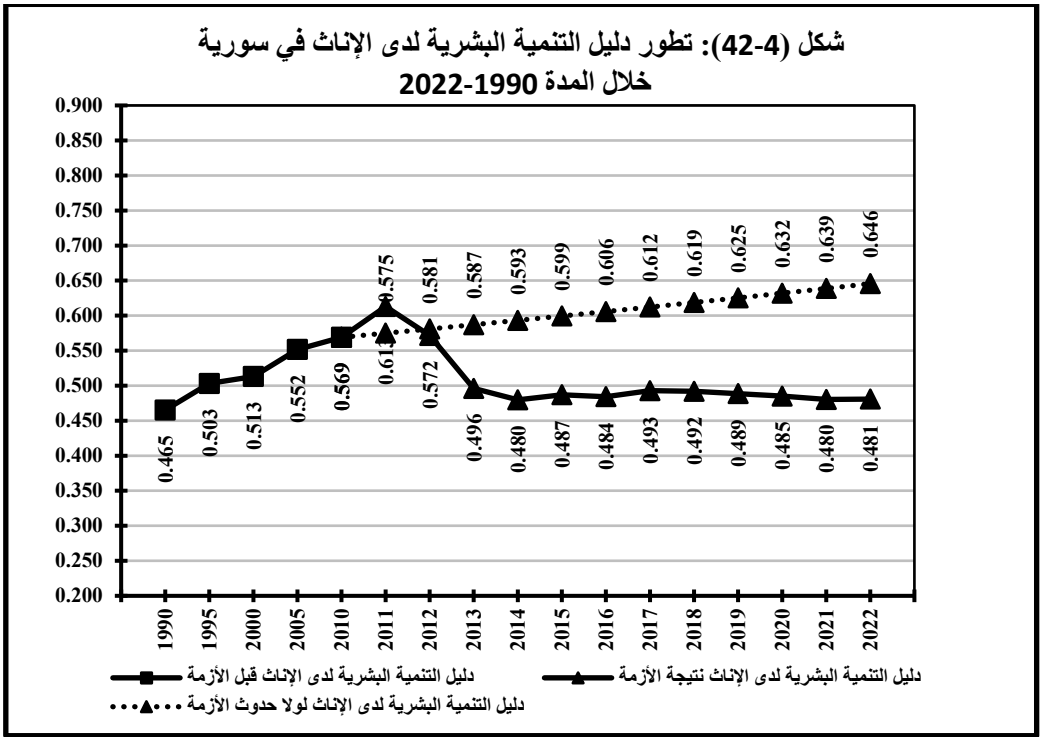

في ضوء المؤشرين السابقين (دليل التنمية البشرية لدى الذكور ودليل التنمية البشرية لدى الإناث)، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس (نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية) في سورية من 0.809 في عام 2010 إلى 0.856 في عام 2012، ثم انخفضت إلى 0.835 في عام 2014، وإلى 0.817 في عام 2018، وإلى 0.800 في عام 2021، ثم ارتفعت إلى 0.805 في عام 2022، وهذه القيمة أدنى من المستوى الذي كان سائداً خلال المدة 1999–2005، وهي بذلك تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 5، انحراف مطلق فوق 10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها أقل من 0.900). كانت هذه القيمة في عام 2022 أقل مما هي عليه في البرازيل 1.000، وبولندا 1.009 (نسبة الذكور إلى الإناث من دليل التنمية البشرية 0.991)، وليبيا 0.988، والكويت 1.014 (نسبة الذكور إلى

[187] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-8))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

الإناث من دليل التنمية البشرية 0.986) والإمارات 0.986، والسويد 0.983، والمكسيك 0.979، وقطر 1.027 (نسبة الذكور إلى الإناث من دليل التنمية البشرية 0.973)، وسويسرا 0.971، وتركيا 0.941، والبحرين وعمان 0.937، وتونس والسعودية ولبنان 0.928، وجزر القمر 0.914، ومصر 0.884، والجزائر 0.881، وفلسطين 0.880، وموريتانيا 0.874، والسودان 0.868، والأردن 0.863، والمغرب 0.851، وجيبوتي 0.844، والنيجر 0.826؛ إلا أنّها أعلى من العراق 0.786، والصومال 0.769، واليمن 0.456 (UNDP, 2024b). وبذلك تراجع ترتيب دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية في عام 2022 عن عام 2010 مرتبة واحدة عربياً (على مستوى 22 دولة عربية) و6 مراتب عالمياً (على مستوى 182 دولة)، من المرتبة 18 عربياً والمرتبة 171 عالمياً في عام 2010 إلى المرتبة 19 عربياً والمرتبة 177 عالمياً في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة في سورية لازدادت قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس إلى 0.822 في عام 2014، وإلى 0.835 في عام 2018، ثم إلى 0.848 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 18 عربياً والمرتبة 172 عالمياً. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 0.47% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 5.04% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبة واحدة عربياً و5 مراتب عالمياً، (شكل (4-43))[188] و(ملحق جدول (4-7) و(4-8)).

شكل (4-43): تطور دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية خلال المدة 2022-1990

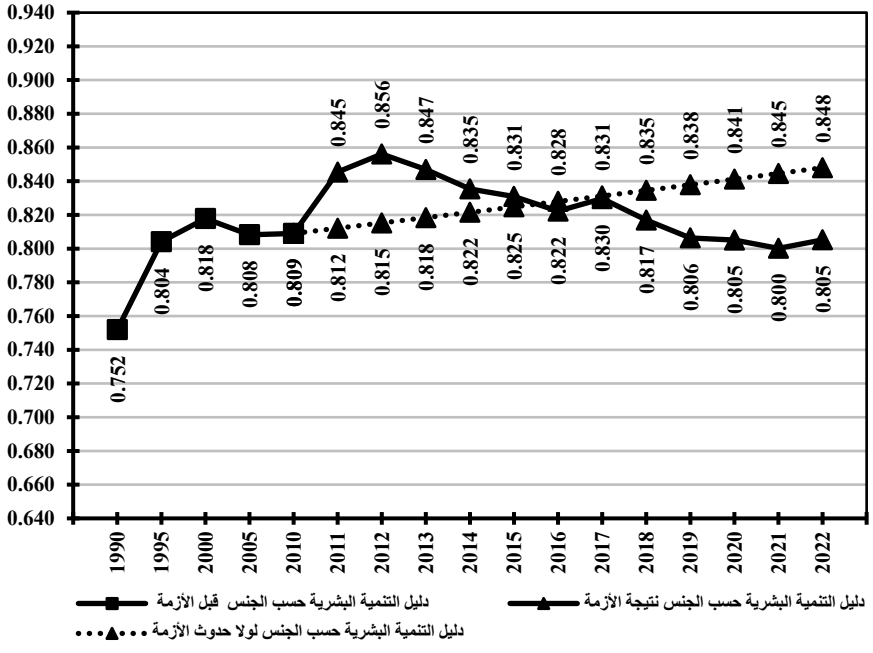

[188] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-8))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

ثالثاً- دليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index)[189]:

دليل الفوارق بين الجنسين GII دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات الناجم عن عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية (UNDP, 2024a, p.297):

1- الصحة الإنجابية Reproductive Health: وتقاس بمعدل وفيات الأمهات MMR (Maternal Mortality Ratio)، ومعدل خصوبة المراهقات AFR (Adolescent Fertility Rate).

2- التمكين Empowerment: ويقاس بالنسبة المئوية لكل من الذكور والإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل SE (Attainment at Secondary and Higher Education)، والنسبة المئوية لكل من الرجال والنساء من مجموع المقاعد البرلمانية PR (Share of Parliamentary Seats Held by Each Sex).

3- النشاط الاقتصادي (المشاركة في سوق العمل) Labor Market Participation: ويقاس بمعدل مشاركة كل من الرجال والنساء في القوة العاملة LFPR (Labor Force Participation Rate).

تتراوح قيمة دليل الفوارق بين الجنسين بين صفر حيث المساواة التامة بين الرجل والمرأة، و1 حيث الانعدام التام للمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأبعاد موضع القياس (UNDP, 2024c, p.9).

ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح (UNDP, 2015a, p.205).

صمم دليل الفوارق بين الجنسين ليقدم أساساً تجريبياً يستفاد منه في أعمال تحليل السياسة العامة والدعوة إلى المساواة (UNDP, 2013a, p.141)، ولدفع عجلة التقدم في التنمية البشرية عن طريق مقياس موضوعي يرصد حجم الفوارق بين الرجل والمرأة وأثرها في التنمية. فإتاحة الفرص المتكافئة أمام الذكور والإناث في تحصيل التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، والتمتع بالحقوق القانونية، والتمثيل السياسي، ليس من أسس العدالة الاجتماعية فحسب، بل هو من أهم الاستثمارات في تنمية جميع البشر (UNDP, 2010a, p.7). ومن الجدير بالذكر أن دليل الفوارق بين الجنسين GII جاء ليكون بديلاً عن دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس GDI (Gender-related Development Index) ودليل تمكين المرأة GEM (Gender Empowerment Measure)[190]، اللذان كانا يستخدمان في تقارير التنمية البشرية السابقة (من عام 1995 حتى عام 2009) (UNDP, 2010a, p.90).

1- دليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index) في الدول العربية:

يوضح (ملحق جدول (4-9)) أنّ دليل التنمية البشرية في المنطقة العربية خسر في عام 2022 نحو 52.28% من قيمته بعد تعديله بدليل الفوارق بين الجنسين، بعد أنّ كان متوسط الخسارة 54.20% في عام 2015، و58.60% في عام 2010، و62.10% في عام 2005، و65.90% في عام 2000، و67.90% في

---

[189] لمزيد من التفصيل حول دليل الفوارق بين الجنسين GII وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (4-5)).

[190] لمزيد من التفصيل حول دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس GDI ودليل تمكين المرأة GEM وطريقة حسابهما انظر (UNDP, 1995, pp.125-133) و(UNDP, 2007a, pp.358-361).

عام 1995 (UNDP, 2024b). وهي نسبة تفوق متوسط خسارة دول منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 22.41%، ومنطقة شـــرق آســـيا والمحيط الهادئ 34.02%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 38.58%، ومنطقة جنوب آسيا 47.80%، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً 15.02%، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 33.88%، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 47.55%، والدول ذات الدخل المرتفع 12.02%، والدول ذات الدخل المتوســـط المرتفع 32.23%، والدول ذات الدخل المتوســـط 44.99%، والدول ذات الدخل المتوســـط المنخفض 50.88%، ودول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية 19.44%، والدول المتقدمة 8.84%، والدول النامية 48.45%، والعالم ككل 46.17%. إلا أنّها تقل عن متوسط خسارة دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 56.46%، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 57.86%، والدول الأقل نمواً 55.59%، والدول ذات الدخل المنخفض 56.97%، وذلك في عام 2022. ويعزى ذلك إلى ضعف تمكين المرأة، وانخفاض معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي. ففي المنطقة العربية، لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي 51.02% من مجموع النســـاء في الفئة العمرية 25 ســـنة وما فوق، مقابل 57.43% من الرجال في الفئة العمرية ذاتها في عام 2022. وكان مســـتوى تمثيل المرأة في البرلمانات العربية 18.31% فقط، مقابل 81.69% للرجال في عام 2022. وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة 19.86% من مجموع النساء في الفئة العمرية 15 سنة وما فوق، مقابل 70.17% للذكور في الفئة العمرية ذاتها في عام 2022، (ملحق جدول (4–9)).

ويحل اليمن في أدنى الترتيب العربي (على مســـتوى 19 دولة عربية[191]) والعالمي (على مســـتوى 166 دولة)، حيث خســـر دليل التنمية البشـــرية 81.97% من قيمته نتيجة الفوارق في الإنجازات بين الجنســـين، بينما تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 7 عالمياً، حيث خســـر الدليل 3.48% من قيمته، في حين تحتل الدنمارك المرتبة الأولى عالمياً، حيث خسر الدليل 0.93% من قيمته، وذلك في عام 2022، (ملحق جدول (4–9)).

من ناحية أخرى، يلاحظ وجود ترابط وثيق بين الفوارق بين الجنسين والخسارة الناجمة عن عدم المساواة في توزيع دليل التنمية البشرية. فالدول العربية التي تسجل توزيعاً غير متساوٍ في التنمية البشرية تشهد فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة. والدول العربية التي تشـهد فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة تسـجل توزيعاً غير متسـاوٍ في التنمية البشرية، (ملحق جدول (4–5) و(4–9)) و(UNDP, 2024b).

كما يلاحظ تقلص الفارق في الإنجازات التي حققتها الدول العربية بين الذكور والإناث في مختلف المجالات (الصـــحة الإنجابية والتمكين وســـوق العمل) خلال المدة 1990–2022، حيث انخفضـــت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات، باستثناء سورية واليمن نتيجة الأوضاع التي تمر بها، (ملحق جدول (4–9)) و(UNDP, 2024b).

[191] لا يشمل ترتيب دليل الفوارق بين الجنسين كل من جزر القمر وجيبوتي وفلسطين نظراً إلى النقص في البيانات الدقيقة والوافية والقابلة للمقارنة في بعد واحد أو أكثر من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل الفوارق بين الجنسين.

4- دليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index) في سورية:

يوضح (ملحق جدول (4-10)) أنّ دليل التنمية البشرية في سورية خسر في عام 2010 نحو 49.25% من قيمته بعد تعديله بدليل الفوارق بين الجنسين. ويعزى ذلك إلى ضعف تمكين المرأة في سورية، وانخفاض معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي. حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي 28.68% من مجموع النساء في الفئة العمرية 25 سنة وما فوق، مقابل 38.13% من الرجال في الفئة العمرية ذاتها في عام 2010. وكان مستوى تمثيل المرأة في مجلس الشعب السوري 12.40% فقط، مقابل 87.60% للرجال خلال المدة 2007-2011. وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة 12.94% فقط من مجموع النساء في الفئة العمرية 15 سنة وما فوق، مقابل 72.18% للذكور في الفئة العمرية ذاتها في عام 2010.

من جهة أخرى، يلاحظ تقلص الفارق في الإنجازات التي حققها المجتمع السوري بين الذكور والإناث في مختلف المجالات (الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل) خلال المدة 1990-2010، حيث انخفضت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين من 0.553 في عام 1990 إلى 0.516 في عام 1995، ثم إلى 0.479 في عام 2000، إلا أنها ارتفعت من جديد إلى 0.483 في عام 2005، ثم 0.493 في عام 2010. علماً بأنها بلغت أدنى مستوى لها في عام 2002، حيث بلغت 0.452، (ملحق جدول (4-10)). وكما تمت الإشارة سابقاً، يشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح (UNDP, 205 2015a, p.).

وعلى الرغم من التحسن المستمر الذي طرأ على مستوى مقياس الفوارق بين الجنسين في سورية نتيجة الجهود المبذولة لزيادة تمكين المرأة وتوسيع فرص مشاركتها في صنع القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والسيطرة على الموارد الاقتصادية، فما زالت الحاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة تمكينها وتفعيل مشاركتها في هذه المجالات وخاصة فيما يتعلق بمجال الدخول لأنّ معظم العاملات في بعض القطاعات الاقتصادية يعملن بدون أجر، وأجورهن منخفضة في القطاعات الباقية (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009، ص.319).

غير أنّ هذا الوضع قد تغير خلال المدة 2011-2022 نتيجة الأزمة في سورية[192]، حيث انخفضت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في سورية من 0.493 في عام 2010 إلى 0.487 في عام 2014، وإلى 0.475 في عام 2016، ثم ارتفعت إلى 0.484 في عام 2018، وإلى 0.487 في عام 2022. الأمر الذي أدى إلى تراجع ترتيب دليل الفوارق بين الجنسين في سورية في عام 2022 عن عام 2010 5 مراتب عربياً (على مستوى 19 دولة عربية) و17 مرتبة عالمياً (على مستوى 166 دولة)، من المرتبة 9 عربياً والمرتبة 106 عالمياً في عام

[192] تم تقدير دليل الفوارق بين الجنسين وأبعاده (الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة الاقتصادية) لولا حدوث الأزمة في سورية خلال المدة 2011-2022 باستخدام متوسط معدل النمو السنوي خلال المدة 1990-2010 لكل من معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات ونسبة الذكور والإناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق) ومعدل مشاركة الذكور والإناث في القوة العاملة (% من عمر 15 سنة وما فوق)؛ أما نسبة تمثيل الذكور والإناث في مجلس الشعب السوري خلال المدة 2011-2022 فهي بيانات فعلية.

2010 إلى المرتبة 14 عربياً والمرتبة 123 عالمياً في عام 2022. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 نحو 48.67% من قيمته بعد تعديله بدليل الفوارق بين الجنسين، وهي نسبة تفوق متوسط خسارة الدنمارك 0.93%، والنرويج 1.23%، وسويسرا 1.78%، والسويد 2.33%، والإمارات 3.48%، وفرنسا 8.42%، وبولندا 10.49%، والبحرين 18.06%، وسلوفاكيا 18.38%، والكويت 19.89%، وماليزيا 20.21%، وقطر 21.16%، والسعودية 22.86%، وهنغاريا 22.99%، وتونس 23.73%، وتركيا 25.90%، وليبيا 26.60%، وعمان 26.69%، والأرجنتين 29.22%، والمكسيك 35.17%، ولبنان 36.45%، ومصر 38.90%، والبرازيل 39.12%، والمغرب 44%، والأردن 44.94%، والجزائر 46.01%؛ إلا أنها تقل عن متوسط خسارة السودان 54.81%، العراق 56.17%، وموريتانيا 60.30%، والنيجر 60.91%، الصومال 67.44%، واليمن 81.97% (UNDP, 2024b). ولولا حدوث الأزمة في سورية لانخفضت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى 0.476 في عام 2014، وإلى 0.452 في عام 2018، ثم إلى 0.444 في عام 2022؛ واحتلت سورية في عام 2022 المرتبة 12 عربياً والمرتبة 111 عالمياً (أي تراجع ترتيب دليل الفوارق بين الجنسين في سورية في عام 2022 لولا حدوث الأزمة عن عام 2010 3 مراتب عربياً و5 مراتب عالمياً). وبذلك خسر دليل الفوارق بين الجنسين في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 9.72% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الفوارق بين الجنسين في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبتان عربياً و12 مرتبة عالمياً، (شكل (4-44))[193] و(ملحق جدول (4-9) و(4-10)).

شكل (4-44): تطور دليل الفوارق بين الجنسين في سورية خلال المدة 1990-2022

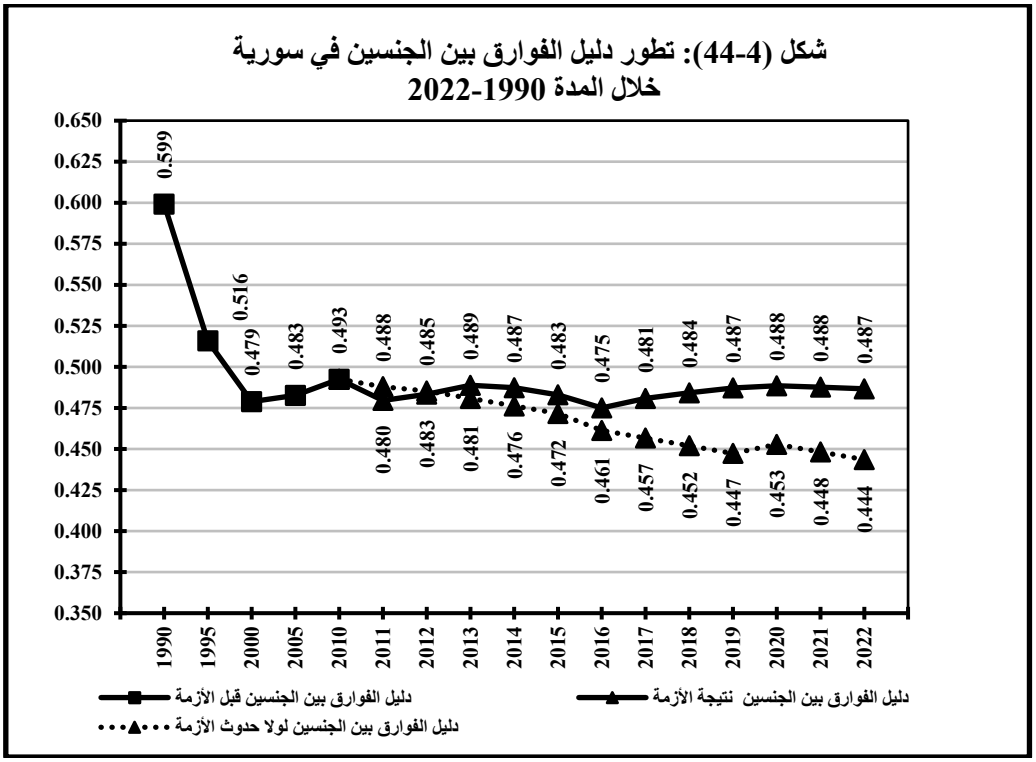

[193] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-9))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

رابعاً- دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI (Multidimensional Poverty Index)[194]:

الحرمان هو عنصر جوهري لا بد من التركيز عليه في سياق التنمية البشرية. والفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة. هذا الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم، هو الفقر متعدد الأوجه، الفقر متعدد الأبعاد (UNDP, 2010a, p.94).

ولا شك أنّ المقاييس المالية أساسية في قياس الفقر، ولكنها تعجز عن قياس أوجه الحرمان في أبعاد أخرى ورصد تداخلها، فالأسر التي تعاني من أوجه حرمان متعددة يمكن أن تكون في وضع أسوأ مما قد يظهره قياس فقر الدخل (UNDP, 2010a, p.94)، ولهذا أهميةٌ بالغة في صنع السياسات والتخطيط للحد من الفقر (Nawar, 2014, p.7).

يعد دليل الفقر متعدد الأبعاد دليلاً جديد للدول النامية، وهو دليلٌ بسيط ومهم في توجيه السياسة العامة. وهذا الدليل يكمل المقاييس المالية (يتمم مقاييس التنمية النقدية) بنهج أوسع نطاقاً، حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.4)، ويحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية. ويظهر متوسط عدد الفقراء وأوجه الحرمان التي تعاني منها الأسر الفقيرة (UNDP, 2010a, p.94-95).

ودليل الفقر متعدد الأبعاد هو حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد)، ومتوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة (أي شدة الفقر) (UNDP, 2010a, p.95).

من هنا فإنّ دليل الفقر متعدد الأبعاد هو نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد معدلةً بشدة أوجه الحرمان (UNDP, 2024a, p.300). ويكمل هذا الدليل مقاييس الفقر المرتكزة على الدخل بمقاييس أخرى ترصد مختلف أوجه الحرمان. ولهذا الدليل ثلاثة أبعاد توازي أبعاد الدليل الأصلي للتنمية البشرية، أي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، تقاس فيها 10 مؤشرات، لكل منها الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه (UNDP, 2024c, p.12)، وهي:

1- الصحة Health: وتتألف من مؤشرين؛ الأول هو التغذية Nutrition التي يمكن أن يكون لها أثرٌ مدى الحياة من حيث التطورات العقلية والجسدية. أما المؤشر الثاني فهو وفيات الأطفال Child Mortality حيث يمكن الوقاية من معظم وفيات الأطفال في حال توافر خدمات صحية للأم والطفل وإمكانية النفاذ إليها. ويعد مؤشر وفيات الأطفال أحد المؤشرات الرئيسية للخدمات الصحية المتاحة للأم والطفل، وهو يعكس المستوى التعليمي، ومستوى الدخل، والحالة المعيشية للوالدين (نصر ومحشي، 2014، ص.26-27).

2- التعليم Education: وله مؤشرين؛ الأول هو عدد سنوات الدراسة Years of Schooling التي يمكن أن تكون مؤشراً لمستوى المعرفة في الأسرة. أما المؤشر الثاني فهو الالتحاق بالمدارس School Enrollment الذي

---

[194] لمزيد من التفصيل حول دليل الفقر متعدد الأبعاد وطريقة حسابه انظر (الملحق الفني (4-6)).

ينظر فيما إذا كان الأطفال ملتحقون بالمدارس أم لا، بوصفه تقديراً لمستوى التعليم في المستقبل. مع العلم أنّ هذين المؤشرين لا يمكن أن يوفرا معلومات عن جودة الأنظمة التعليمية (نصر ومحشي، 2014، ص.28).

3- مستوى المعيشة Standard of Living: الذي يمثل البنية التحتية والخدمات الضرورية اللازمة للحيلولة دون تصنيف الأسرة أنها فقيرة. وهو يتضمن ستة مؤشرات تتعلق بالكهرباء Electricity، ومياه الشرب Drinking Water، والصرف الصحي Improved Sanitation، ووقود الطهي Cooking Fuel، والأرضية Flooring، وملكية الأصول Assets Ownership. ويشمل مؤشر ملكية الأصول الوصول إلى وسائط المعلومات مثل الهاتف والتلفزيون، بالإضافة إلى المعدات الأساسية مثل الثلاجات، ومركبات النقل، والأصول الثابتة مثل المباني التجارية (نصر ومحشي، 2014، ص.19).

تعد الأسرة فقيرةً في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل (يختلف الحد الفاصل حسب وزن كل مؤشر في المقياس ككل). والحدود الفاصلة الموضوعة لهذا الدليل متشددة جداً، تبين حالات الحرمان الشديد، ومعظمها مرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية (UNDP, 2010a, p.95).

تتضح جدوى هذا المقياس في حالة البلدان ذات المستوى المنخفض في التنمية، إذ يقيس أوجه الحرمان المنتشرة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية. والإنجاز المهم الذي تحقق بإطلاق هذا الدليل، هو إظهار مدى الفقر الذي لا تظهره المقاييس المالية. باختصار، يساعد هذا الدليل في قياس أوجه الحرمان المتداخلة والتعبير عنها بوضوح. وكان الأساس في اعتماده إجماع عالمي على وجود أبعاد للحرمان خطيرة وغير مقبولة تجلى في الأهداف الإنمائية للألفية (UNDP, 2010a, p.95-96).

قُدم دليل الفقر متعدد الأبعاد من خلال مبادرة أكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية Oxford Poverty and Human Development Initiative at the University of Oxford وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010، ليحل محل دليل الفقر البشري HPI (Human Poverty Index) الذي كان يحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، وسبق استخدامه في تقارير التنمية البشرية من عام 1997 وحتى عام 2009[195]، لكنه كان يعاني نقاط ضعفٍ عديدة، ولاسيما عدم قدرته على تحديد الأشخاص الين يعانون صوراً متعددة من الحرمان في وقتٍ واحد (Nawar, 2014, p.10). ويسد دليل الفقر متعدد الأبعاد هذه الثغرة، إذ يقيس عدد الأشخاص الذين يعيشون أوجه حرمان متداخلة وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها في المتوسط. ويمكن حساب هذا الدليل في كل بعد من الأبعاد الثلاثة، لإظهار مدى اختلاف الفقر متعدد الأبعاد من حيث انتشاره وشدته بين المناطق والفئات الإثنية، وغيرها. ولهذا أهمية بالغة في توجيه السياسة العامة (UNDP, 2010a, p.95).

لهذه المنهجية الجديدة العديد من المزايا مقارنة بمنهجية دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أنّ دليل الفقر متعدد الأبعاد يقدم صورةً أكثر دقة من خلال استخدام بياناتٍ جزئية على مستوى الأسرة، كوحدةٍ للتحليل، استناداً إلى المسوح الصحية الأسرية FHS (Family Health Surveys) أو

---

[195] لمزيد من التفصيل حول دليل الفقر البشري HPI وطريقة حسابه انظر (Anand & Sen, 1997) و(UNDP, 1997, pp.117-121) و(UNDP, 2007a, p.357).

المسوح متعددة الأغراض، ويقيس انتشار الفقر متعدد الأبعاد وكثافته، كما يستخدم العديد من المؤشرات الفرعية التفصيلية، ويعتمد عتبات حرمان مختلفة لقياس الفقر والهشاشة (نصر ومحشي، 2014، ص.8).

بالإضافة إلى ذلك، يسمح دليل الفقر متعدد الأبعاد بتحليل الحرمان الإجمالي، ويستخدم في الوقت نفسه مقاربة شيبلي Shapely التفكيكية لدراسة المتغيرات في كل محافظة وفي كل بعد (الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة) محافظاً على مزايا الطرق التي لا تستخدم دليلاً إجمالياً مركباً (Roche, 2013). وهذا يؤدي إلى تعميق فهم ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد، الذي بدوره، يزوّد صانعي السياسات بالمعلومات اللازمة للتوصل إلى إستراتيجيات وسياسات مناسبة؛ وتصميم الآليات والأدوات الصحيحة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية (نصر ومحشي، 2014، ص13).

من الجدير بالذكر أنّه لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي[196] ومنهجية قياس الفقر متعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، ولكن هذا ليس الحال دائماً، فقد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة مادياً حرماناً من بعض الجوانب غير المادية. وبالتالي فإنّ هاتين المنهجيتين تتممان بعضهما ويمكن استخدامهما في آنٍ واحد في تحليل الفقر في أي دولة إذا توافرت البيانات على المستوى الأسري في مسح واحد (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.4).

لكن في أغراض المقارنة بين الدول، تستند مقارنات الفقر النقدي إلى صحة الفرضية المتعلقة بتعادل القدرة الشرائية عبر الزمان والمكان. ولكن المشاكل الموثقة في المراجع المختصة فيما يتعلق بتعديلات أسعار الصرف والتضخم تشير أنّ المقارنات الدولية تقلل في تقييمها من تكلفة المعيشة في البلدان المتوسطة الدخل بالمقارنة مع الدول الفقيرة. ويتجنب قياس الفقر متعدد الأبعاد هذه المشاكل لأنّه يعبر عن الحرمان بصورة مباشرة، ولذلك لديه ميزة مطلقة على الفقر النقدي فيما يتعلق بالمقارنات بين البلدان. وبالتالي، فإنّ الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد يتسم بميزة واضحة عن الطرق الأخرى في أغراض المقارنة بين البلدان المختلفة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.4).

تجدر الإشارة أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة حظيا بقبولٍ واسع خلال وقت قصير، ويستخدمان كمقياسين مكملين لمقياس الفقر النقدي في عدد من الدول النامية، وكذلك في عدد من الدول العربية. ومع ذلك، ينبغي اقتران التطرق إلى مزاياهما بالحديث عن حدود استخدامهما وسلبيتهما الرئيسة، في أنهما لا يعالجان كافة صور الحرمان النوعي والكمي. فهناك أبعادٌ نوعية مهمة للحرمان تبرز على مستوى المجتمع ولا يعبر عنها في إطار دليل الفقر متعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، مثل انعدام الأمن والعنف والإجرام والتدهور البيئي وسوء نوعية التعليم، وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة وما يلحق بذلك. وفي المنطقة العربية تحديداً، ثمة العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر، ولكن من المؤسف أنّ

---

[196] يعتمد قياس الفقر على إنفاق واستهلاك الأسرة فقط، ويحدد خط فقر نقدي/مادي يقارن بقيمته إنفاق الأسرة واستهلاكها. فإذا كان إنفاق الأسرة دون خط الفقر تصنف أنها فقيرة نقدياً (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.xiv).

أبعاد الفقر هذه في الغالب غائبة عن النقاش العام على الصعيدين الوطني والعالمي. وعند النظر في دولة تحت الاحتلال، مثل فلسطين، نجد أنّ الحرمان يتغير تغيراً كبيراً (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.13).

1- دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI (Multidimensional Poverty Index) في الدول العربية:

تشهد المنطقة العربية اليوم مرحلةً استثنائية تكتنفها تحدياتٌ جسام على كافة الأصعدة. فقد أسفرت الصراعات المسلحة عن كلفةٍ إنسانية ضخمة، وحالات لجوء ونزوح بأعدادٍ غير مسبوقة داخل المنطقة وخارجها، حتى صار نحو نصف لاجئي العالم عرباً. مدن دمرتها الحروب تحتاج إعادة إعمارها إلى مليارات الدولارات، مما يلقي بأعباء إضافية على جهود الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وينعكس مباشرةً على مستويات المعيشة ونوعية حياة المواطنين. ولعل الفقر بمختلف أبعاده هو من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والعالم (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.vii).

من الجدير بالذكر أنّ الفقر ليس مستوطناً في المنطقة العربية، بل هو نتيجة لظروف تاريخية وسياسية واقتصادية أدت، في ظل غياب التخطيط السليم والإدارة القائمة على المنهج العلمي العصري، إلى تراجع النمو الاقتصادي، ومن ثم إلى خللٍ في الوضع الاجتماعي، أدى بدوره إلى تفاوت مستويات المعيشة. وأسفر هذا التراجع عن تعثر مواكبة التطور الاقتصادي والتنمية، ولاسيما في البلدان العربية الأقل قدرة وثروة، التي استطاعت أن تخرج من دائرة الفقر، ولكنها لم تحرز تقدماً قوياً على مسار التنمية. لذا نجد أنّ تأخر التنمية في المنطقة العربية أدى إلى حالةٍ من التراجع الاقتصادي والفكري انعكس على واقع المجتمعات العربية، ونتجت عنه تداعيات أهمها هشاشة النسيج المجتمعي، مما أتاح المجال لتفشي الأفكار الهدامة بين العديد من أبناءه لاسيما الشباب (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.2-3).

يظهر دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI الذي يقيس أوجه الحرمان الشديد في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة أنّ 14.65% من سكان المنطقة العربية[197] يعيشون في فقرٍ متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل). وهذه النسبة التي يشكلها الفقراء من مجموع السكان أسوأ من تلك السائدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 1.21%، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 4.99%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.80%؛ إلا أنها أفضل من تلك السائدة في منطقة جنوب آسيا 20.79%، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 48.38%، والدول النامية 18.34%. وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

[197] تمثل الدول العربية المشـــمولة في دليل الفقر متعدد الأبعاد، وعددها 15 دولة عربية (ملحق جدول (4-11))، نحو 86% من مجموع الســكان في الوطن العربي (World Bank, 2024h)، وهذه الدول تتباين فيما بينها من حيث حجم الســكان والمســتوى الاقتصادي والهياكل الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتعرض للنزاعات والاحتلال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.5).

المتاح لها بيانات (15 دولة عربية[198]) بين 0.43% في الأردن و82.22% في الصومال، (ملحق جدول (4–11)).

وفقاً لنسبة الفقر متعدد الأبعاد، فإنّ ترتيب الدول العربية (15 دولة عربية) وفق آخر بيانات متوفرة، (ملحق جدول (4–11))، يضع الصومال كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي؛ بينما كانت كل من الأردن وفلسطين وتونس والجزائر وليبيا من أقل الدول العربية فقراً نظراً إلى أنّ مستويات التعليم والصحة في تلك الدول تعد جيدةً بالمقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد (صندوق النقد العربي، 2016، ص.50).

تصنف الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) من حيث نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ضمن ثلاث مجموعات، (ملحق جدول (4–11)):

1– دولٌ عربية ذات فقر متعدد الأبعاد منخفض (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد فيها أقل من 10%): وتضم كل من الأردن وفلسطين وتونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب وسورية والعراق على الترتيب.

2– دول عربية ذات فقر متعدد الأبعاد متوسط (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد فيها تتراوح بين 10%–20%): وتضم جزر القمر فقط.

3– دول عربية ذات فقر متعدد الأبعاد مرتفع جداً (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد فيها أكثر من 30%): وتتضمن كل من جيبوتي واليمن والسودان وموريتانيا والصومال على الترتيب.

وينبغي الإشارة أنّه لا توجد أي دولة عربية ذات فقر متعدد الأبعاد مرتفع (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد فيها تتراوح بين 20%–30%).

من ناحية أخرى، بلغت شدة الفقر متعدد الأبعاد Intensity of deprivation (شدة الحرمان) في المنطقة العربية 48.88%. وهذه النسبة أسوأ من تلك السائدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 37.08%، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 42.36%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 42.90%، والدول النامية 48.55%؛ إلا أنّها أفضل من تلك السائدة في منطقة جنوب آسيا 45.16%، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 52.53%. وتتراوح شدة الحرمان (أو شدة الفقر متعدد الأبعاد) في الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) بين 34.97% في فلسطين و62.95% في الصومال، (ملحق جدول (4–11)).

تصنف الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) من حيث شدة الحرمان c ضمن مجموعتين، (ملحق جدول (4–11)):

1– دول عربية تكون الأسرة المعيشية (وكل أفرادها) في حالة فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل): وتضم كل من فلسطين وتونس والأردن وليبيا ومصر والعراق وسورية والجزائر والمغرب وجزر القمر وجيبوتي على الترتيب.

2– دول عربية في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر): وتشمل كل من اليمن والسودان وموريتانيا والصومال على الترتيب.

---

[198] لا تشمل كل من الإمارات وقطر والسعودية والبحرين وعمان والكويت ولبنان.

كما ينبغي الإشارة أنّه لا توجد أي دولة عربية من المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) معرضة للوقوع في حالة الفقر متعدد الأبعاد (حرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20–33.32%)، وأيضاً لا توجد أي دولة عربية لا تعاني من الفقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة أقل من 20%)، (ملحق جدول (4–11)).

بالمقابل، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد Population in severe multidimensional poverty (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) في المنطقة العربية 6.50%. وهذه النسبة أسوأ من تلك السائدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 0.07%، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.90%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 1.55%؛ لكنها أفضل من تلك السائدة في منطقة جنوب آسيا 7.31%، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 26.95%، والدول النامية 8%. وتتراوح نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) في الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) بين 0.001% في الأردن و67.47% في الصومال، (ملحق جدول (4–11)).

وبلغت نسبة السكان المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد Population vulnerable to multidimensional poverty (حرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20%–33.32%) في المنطقة العربية 9.22%. وهذه النسبة أسوأ من تلك السائدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2.61%، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 6.41%؛ إلا أنها أفضل من تلك السائدة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 14.16%، ومنطقة جنوب آسيا 17.91%، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 18.24%، والدول النامية 14.77%. وتتراوح نسبة السكان المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد (حرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20%–33.32%) في الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) بين 0.69% في الأردن و22.29% في اليمن، (ملحق جدول (4–11)).

وبمقارنة مقياس الفقر متعدد الأبعاد (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل)) بمقاييس فقر الدخل المبنية على أساس خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم، أو 3.65 دولار في اليوم، أو 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017)، أو باستخدام خطوط الفقر الوطنية أو القطرية، وذلك حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة، (جدول (3–8) و(ملحق جدول (4–11))، تتكشف بعض المقارنات الهامة كالتالي:

1– كما ذكرنا سابقاً، حققت معظم الدول العربية تقدماً ملحوظاً في الحد من فقر الدخل في عام 2010، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017) إلى نحو 5.80% من دول المنطقة التي توفرت لها بيانات[199]، بعد أن كانت 7.53% في عام 2000، و10.37% في عام 1990، و10.79% في عام 1981. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلى نحو 7.34% في عام 2015، وإلى نحو 9.81% في عام 2022 (World bank, 2024g) نتيجة الأوضاع التي تمر بها الدول العربية، فإنها تبقى أدنى من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) في المنطقة العربية، والبالغة 14.65% خلال المدة 2018–2023.

[199] 13 دولة عربية فقط، وهذه الدول تمثل نحو 81% من إجمالي سكان الوطن العربي (جدول (3–1)).

2- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (باستخدام خط الفقر الوطني أو القطري) في المنطقة العربية خلال المدة 2018-2023، والبالغة 25.86% (OPHI & UNDP, 2024, p.25)، نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد البالغة 14.65%.

2- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في سورية نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

3- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في كل من الأردن وتونس والعراق وفلسطين والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن وجيبوتي نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، مما يدل على انخفاض مؤشرات الصحة والتعليم مقارنة بالدخل السائد في هذه الدول.

4- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في كل من تونس وفلسطين والجزائر والمغرب ومصر وجزر القمر وجيبوتي واليمن وسورية نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

5- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في كل من الأردن والعراق وموريتانيا والسودان نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017).

6- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل مقوماً بـ 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في جميع دول الوطن العربي التي توافرت عنها البيانات (13 دولة عربية) نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

7- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (باستخدام خط الفقر الوطني أو القطري) في كل من الجزائر وسورية والأردن وتونس والعراق ومصر وفلسطين وجزر القمر واليمن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

8- تتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في كل من المغرب وجيبوتي وموريتانيا والسودان والصومال نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل (باستخدام خط الفقر الوطني أو القطري).

9- شهدت موريتانيا والسودان وجيبوتي واليمن أعلى معدلات لانتشار فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد على السواء، مما أدى إلى ارتفاع مقياس فقر الدخل في المنطقة العربية إلى 23.28% مقوماً بـ 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، أو إلى 47.01% مقوماً بـ 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017).

يتضح مما سبق أنّ التقدم في الحد من فقر الدخل، من ناحية، والتقدم في الحد من الفقر متعدد الأبعاد، من ناحية أخرى، لا يسيران دائماً جنباً إلى جنب. ويشير تحليل الإنجاز إلى ضعف العلاقة بين فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد. ولذا، فإنّه عند رصد التقدم، لا ينبغي أن يكون التركيز على فقر الدخل فقط، ولكن على مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد أيضاً.

في ضوء المؤشرين المذكورين أعلاه، (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل)، ومتوسط شدة الحرمان)، بلغت قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية 0.072[200]. وهذه القيمة أسوأ من تلك السائدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 0.004، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.021، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.025؛ إلا أنّها أفضل من تلك السائدة في منطقة جنوب آسيا 0.094، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 0.254، والدول النامية 0.089، (ملحق جدول (4–11)).

كما أنّ الدول العربية تتباين من حيث مستويات الدخل بها، وكذلك من حيث مستوى التنمية البشرية، فإنّها تتفاوت أيضاً في مستويات الفقر وخاصة الفقر متعدد الأبعاد. وتتراوح قيمة دليل حالة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية المتاح لها بيانات (15 دولة عربية) بين 0.002 في الأردن (بنسبة فقر متعدد الأبعاد بلغت 0.43%، وشدة حرمان بلغت 35.39%)، والتي يأتي ترتيبها بحسب دليل حالة الفقر متعدد الأبعاد في المرتبة 9، وبين 0.518 في الصومال (بنسبة فقر متعدد الأبعاد بلغت 82.22%، وشدة حرمان بلغت 62.95%)، والتي تأتي في المرتبة 114، وذلك مقارنة ببقية دول العالم (115 دولة). علماً بأنّ صربيا احتلت المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل بلغت 0.0004، بينما احتلت النيجر المرتبة الأخيرة عالمياً بقيمة للدليل بلغت 0.601، (ملحق جدول (4–11)).

وعلى الرغم من انخفاض قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد في كل من الأردن وفلسطين[201] وتونس والجزائر، وليبيا، فإنّ متوسط شدة الحرمان ليس منخفضاً (بين 35% و40%)، (ملحق جدول (4–11)).

ومن الملاحظ أنّ قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد انخفضت في كل الدول العربية المتاح لها بيانات بين آخر مسحين باستثناء ليبيا وموريتانيا وسورية نتيجة الأوضاع التي تمر بها، (ملحق جدول (4–11)). ويلاحظ أيضاً أنّه على الرغم من ارتفاع نسبة الفقر متعدد الأبعاد في اليمن مقارنة بالدول العربية الأخرى، (ملحق جدول (4–11))، فإنّ المسح الذي أجري في عام 2013 لا تعكس نتائجه التفاقم في نسبة الفقر الناجمة عن النزاع. على سبيل المثال، أوضحت تقارير صدرت خلال الآونة الأخيرة عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أنّ مؤشرات التعليم والصحة والأمن الغذائي تدهورت كثيراً نتيجة للنزاع الجاري في اليمن (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.28).

في الواقع إنّ النزاعات التي لا تزال مستمرة في المنطقة لها آثار سلبية شديدة الخطورة على أحوال الفقراء فيها، حيث أدت بنسبة أكبر من السكان إلى السقوط تحت خط الفقر. فقد أوقع الصراع المستمر في اليمن، مثلاً،

---

[200] من الجدير بالذكر أنّ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد يواجه صعوبة في تبيان الحرمان الشديد في الدول ذات الدخل المتوسط بصفةٍ عامة، وفي المنطقة العربية بوجهٍ خاص (UNDP, 2011a, p.21).

[201] تجدر الإشارة أنّ دليل الفقر متعدد الأبعاد ليس ملائماً لتبيان الحرمان البشري الناتج عن الاحتلال (UNDP, 2011a, p.21)، حيث تشهد دولة فلسطين زيادة كبيرة ومطردة في معدلات الفقر، ترتبط بظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة، فضلاً عن الآثار السلبية الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تشمل قيوداً على الوصول والتنقل والسيطرة على نسبة كبيرة من الأرض التي تعد أهم موارد رزق الشعب الفلسطيني. ونظراً إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها فلسطين، فينبغي التعامل مع مقياس الفقر متعدد الأبعاد بمنهجية مختلفة تشمل مختلف أبعاد الفقر والتهميش في فلسطين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.5).

الشعب اليمني في أزمة إنسانية ودفع ملايين الناس إلى حافة المجاعة، حيث حصد النزاع أكثر من 10 آلاف شخص، بينما جعل نحو7 ملايين شخص يكابدون نقصاً حاداً في الغذاء. وقد أدى ذلك ببرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن يعلن أن البلاد معرضة لخطر المجاعة. ولا شك أن حالة الفقر المتعدد الأبعاد اليوم في اليمن أسوأ بكثير مما توحي به الأرقام، لاسيما في البعد الصحي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.31–32).

ويواجه العديد من البلدان العربية الأخرى اضطرابات سياسية: فقد تأثرت أربعة من البلدان العربية تأثراً مباشراً وكبيراً بالنزاعات أو الاحتلال، وهي: اليمن والعراق والسودان وفلسطين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.32).

وأثر النزاع الدائر في التنمية البشرية أشد بكثير من الأضرار المادية ومن تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولعل أفضل ما يعكس ذلك أنّه، على الرغم من أنّ عدد سكان المنطقة العربية يشكلون نحو 5% من سكان العالم، فإنّ المنطقة العربية تؤوي أكثر من 53% من مجموع اللاجئين و37% من السكان المشردين في العالم (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.32).

يبين تحليل دليل الفقر متعدد الأبعاد أنّ بعد مستوى المعيشة، البالغ 39.71%، هو المساهم الرئيس في دليل الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، ويليه بعد التعليم، البالغ 34.62%، ثم بعد الصحة، البالغ 25.67%، (ملحق جدول (4–11)).

على مستوى الدول العربية، تظهر بيانات (ملحق جدول (4–11)) حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة ما يلي:

1– إنّ بعد التعليم في كل من الأردن وتونس والعراق ومصر وسورية وليبيا والجزائر هو المساهم الرئيس في دليل الفقر متعدد الأبعاد في هذه الدول، ويليه بعد الصحة، ثم بعد مستوى المعيشة.

2– إنّ بعد التعليم في كل من المغرب وموريتانيا هو المساهم الرئيسي في دليل الفقر متعدد الأبعاد في هاتين الدولتين، ويليه بعد مستوى المعيشة، ثم بعد الصحة.

3– إنّ بعد مستوى المعيشة في كل من السودان والصومال وجزر القمر واليمن وجيبوتي هو المساهم الرئيس في دليل الفقر متعدد الأبعاد في هذه الدول، ويليه بعد التعليم، ثم بعد الصحة.

4– إنّ بعد الصحة في فلسطين هو المساهم الرئيس في دليل الفقر متعدد الأبعاد في هذه الدولة، ويليه بعد التعليم، ثم بعد مستوى المعيشة.

من ناحية أخرى، يلاحظ أنّ قيم مؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد (الفقر المدقع، والفقر متعدد الأبعاد، وشدة الحرمان) في الريف أعلى منه في الحضر في كل الدول العربية المتاح لها بيانات، باستثناء ليبيا، مما يعكس التفاوت التنموي بين الريف والحضر في الدول العربية. وعموماً تلقى اللامساواة في الحرمان البشري اهتماماً أقل بكثير من اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي. ولتوسيع نطاق الفقر متعدد الأبعاد بحيث يشمل اللامساواة المتعددة الأبعاد، نجد أنّ مستوى اللامساواة بين الريف والحضر (نسبة دليل الفقر متعدد الأبعاد في الريف

إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد في الحضر) في المنطقة العربية، البالغ (3.158)، أعلى من مستوى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (1.915)، ومنطقة جنوب آسيا (2.503)، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (3.009)، والدول النامية (3.036)؛ إلا أنّه أقل من مستوى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (5.697)، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (3.319). وعلى المستوى الوطني، نجد عدم التجانس في مستويات اللامساواة وقياساتها النسبية، حيث يوجد أعلى مستوى من اللامساواة بين الريف والحضر في المغرب (12.180)، تليها تونس (7.810)، ثم الجزائر (4.569)، واليمن (4.180)، وموريتانيا (3.903)، والأردن (3.226)، والسودان (2.885)، وجزر القمر (2.608)، وفلسطين (2.565)، ومصر (1.975)، والعراق (1.973)، وسورية (1.877)، وليبيا (0.936)، (ملحق جدول (4–12)).

ورغم أنّ مؤشر الفقر المبني على هذا الدليل لا يقتصر على تعريف الفقر من خلال الدخل فحسب، إلا أنّ بعض المؤشرات الفرعية على غرار التعليم والصحة هي بذاتها مرتبطة بالدخل، وبالتالي فإنّ هذا المؤشر بمفرده قد لا يعبر على جوانب أخرى لرفاه الفرد (صندوق النقد العربي، 2016، ص.51). وتشير بعض المؤشرات الأخرى للفقر المبنية على استطلاعات الرأي[202]، إلى أنّ عدداً كبيراً من المواطنين في الدول العربية غير راضين عن نوعية الحياة التي يعيشونها (صندوق النقد العربي، 2016، ص.32). فقد بلغ دليل الرضا العام عن الحياة (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)[203] Overall life satisfaction index (0 least satisfied, 10 most satisfied) خلال المدة 2012–2017 7 في الإمارات، و6.9 في عمان، و6.4 في قطر، و6.3 في السعودية، و6.2 في البحرين، و6.1 في الكويت، و5.6 في ليبيا، و5.3 في المغرب، و5.2 في كل من لبنان والجزائر، مقابل

---

[202] يقيس الشعور بالرفاه Perceptions of well-being في استطلاعات غالوب Gallup العالمية شعور السكان بالرفاه، من خلال مؤشرات تعبر عن آراء الأفراد وتصوراتهم الذاتية بشأن أبعاد التنمية البشرية ومن هذه المؤشرات: الرضا بنوعية الرعاية الصحية Satisfaction with health care quality (نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بتوفر خدمات الرعاية الصحية وجودتها؟)، والرضا بنوعية التعليم Satisfaction with education quality (نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بنظام التعليم؟)، والرضا بمستوى المعيشة Satisfaction with standard of living (نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بمستوى معيشتك، كل ما يمكنك أن تشتريه أو تقوم به؟)، والوظيفة المثالية Ideal job (نسبة العاملين المجيبين بنعم عن سؤال: هل تعتبر أنّ وظيفتك مثالية؟)، والشعور بالأمان Feeling safe (نسبة المجيبين بنعم عن سؤال: هل تشعر بالأمان وأنت تسير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة حيث تعيش؟)، والرضا بحرية الاختيار Satisfaction with freedom of choice (نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بحرية الخيار المتاحة لك للتصرف بشؤونك في هذا البلد؟)، ودليل الرضا العام عن الحياة (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا) Overall life satisfaction index (النقطة التي تعطى للمجيبين عن السؤال حول مدى الرضا بالحياة). (لمزيد من التفصيل عن مؤشرات الشعور بالرفاه لدى الأفراد في استطلاعات غالوب Gallup العالمية انظر (Gallup, 2016, 2018) و(UNDP, 2010a, p.224) و(UNDP, 2014a, pp.220-223) و(UNDP, 2015a, pp.266-269) و(UNDP, 2016a, p.196, pp.250-253) و(UNDP, 2018a, pp.74-77)).

[203] دليل الرضا العام عن الحياة (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا) Overall life satisfaction index هو حصيلة الردود عن سؤال استطلاعات غالوب Gallup العالمية: تخيل نفسك على سلم صعوداً من الدرجة صفر إلى الدرجة العاشرة، مفترضاً أنّ الدرجة السفلى تمثل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسنت حياتك. على أي درجة تشعر أنك تقف اليوم؟ (Gallup, 2018) و(UNDP, 2018a, p.77).

4.8 في الأردن، و4.7 في كل من موريتانيا والصومال، و4.6 في فلسطين، و4.5 في العراق، و4.4 في جيبوتي، و4.1 في كل من تونس والسودان، و4 في جزر القمر، و3.9 في مصر، و3.5 في سورية، و3.3 في اليمن (UNDP, 2016a, pp.250-253) و(UNDP, 2018a, pp.74-77).

وعلى الرغم من الصورة الإيجابية التي رسمها أعلاه دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإنّ التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 يوضح أنّ المنطقة لا تزال بعيدةً عن مسار تحقيق أهداف بعينها من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يمكننا أن نخلص إلى أنّ المنطقة العربية عموماً، على الرغم من بعض التقدم الملحوظ، قد فشلت في تحويل ثروتها النفطية الهائلة (ثروتها المادية) إلى تحسنٍ في مستوى رفاهية الإنسان وخفض للحرمان البشري (UNDP, 2011a, p.21). علاوةً على ذلك، يفاقم غياب آليات فعالة للحماية الاجتماعية من خطر الوقوع في براثن الفقر، نظراً لأنّ الفقراء يحتلون موقعاً هامشياً في نظم اقتصادية تشجع أنماط استهلاك الأغنياء، كالاستثمار في مشاريع السكن الفاخر والمضاربة العقارية، على حساب القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل لائقة وأكثر استقراراً (UNDP, 2011a, p.4).

من هنا فإنّ مكافحة الفقر والقضاء عليه هي عملية متكاملة، تبدأ أولاً بإصلاح التعليم ثم النظم التشريعية؛ ثم وضع خطة عربية متكاملة تؤدي إلى تعاون اقتصادي حقيقي بمستوى ما يتطلبه الوضع الحالي، ويثمر سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافلاً اجتماعياً واستقراراً اقتصادياً، وصولاً إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.3).

2- دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي[204] MPI (Multidimensional Poverty Index) في سورية:

يظهر دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي MPI الذي يقيس أوجه الحرمان الشديد في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة أنّ 7.39% من سكان سورية (9.55% في الريف، مقابل 5.59% في الحضر) يعيشون في حالة فقرٍ متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) في عام 2018، بعد أن كانت هذه النسبة قبل الأزمة 4.39% (6.02% في الريف، مقابل 3.04% في الحضر) في عام 2009، و5.53% (7.41% في الريف، مقابل 3.90% في الحضر) في عام 2006. وهذه النسبة التي يشكلها الفقراء من مجموع السكان في عام 2018 أفضل من تلك السائدة في العراق 8.64%، وجزر القمر 19.22%، وجيبوتي 34.63%، واليمن 37.42%، والسودان 52.33%، وموريتانيا 58.45%، والصومال 82.22%، والنيجر 90.97%؛ إلا أنّها أسوأ من تلك السائدة في صربيا 0.11%، وكل من الأردن والأرجنتين 0.43%، وفلسطين 0.57%، وتونس 0.98%، والجزائر 1.38%، وليبيا 2%، والبرازيل 3.84%، والمكسيك 5%، ومصر 5.24%، والمغرب 6.36%، (شكل (4-45))[205] و(ملحق جدول (4-11) و(4-13)) و(OPHI, 2024).

---

[204] دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، وذلك حسب منهجية ألكاير Alkire التي تستند إلى بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS (Multiple Indicator Cluster Survey) لعام 2006 وبيانات مسح المشروع العربي لصحة الأسرة PAPFAM (Pan Arab Population and Family Health Project) لعامي 2009 و2018.

[205] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-13))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

شكل (4-45): السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (%) والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (%) والسكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد (%) في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي

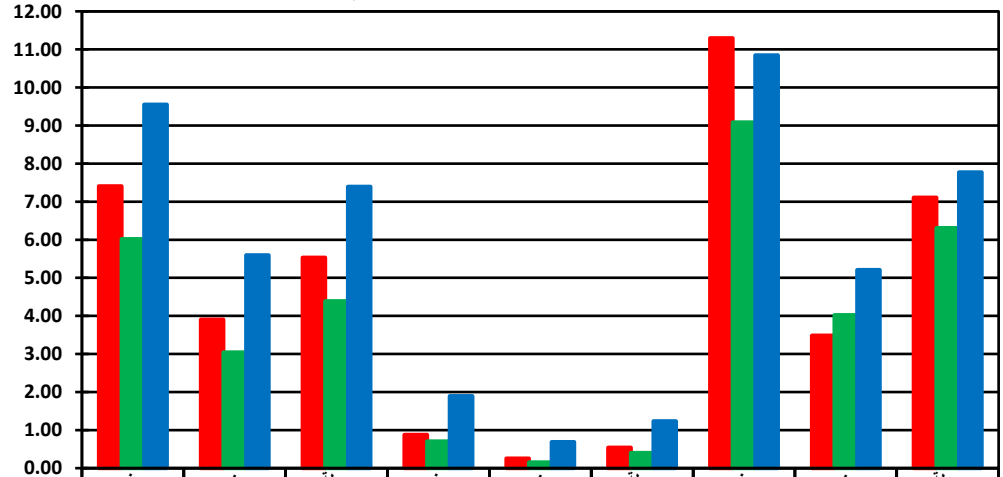

	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد			السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد			السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد		
	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة
2006 MICS	7.41	3.90	5.53	0.88	0.25	0.54	11.30	3.48	7.11
2009 PAPFAM	6.02	3.04	4.39	0.70	0.15	0.40	9.08	4.02	6.31
2018 PAPFAM	9.55	5.59	7.39	1.90	0.69	1.24	10.85	5.21	7.77

بالمقابل، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في فقرٍ مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) في سورية إلى 1.24% (1.90% في الريف، مقابل 0.69% في الحضر) في عام 2018، بعد أن كانت 0.40% (0.70% في الريف، مقابل 0.15% في الحضر) في عام 2009، و0.54% (0.88% في الريف، مقابل 0.25% في الحضر) في عام 2006. وارتفعت نسبة السكان المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد (حرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20%–33.32%) في سورية إلى 7.77% (10.85% في الريف، مقابل 5.21% في الحضر) في عام 2018، بعد أن كانت 6.31% (9.08% في الريف، مقابل 4.02% في الحضر) في عام 2009، و7.11% (11.30% في الريف، مقابل 3.48% في الحضر) في عام 2006، (شكل (4–45)) و(ملحق جدول (4–13)).

وارتفعت شدة الفقر متعدد الأبعاد (شدة الحرمان) في سورية إلى 38.94% (40.45% في الريف، مقابل 36.80% في الحضر) في عام 2018، بعد أن كانت 37.39% (38.54% في الريف، مقابل 35.51% في الحضر) في عام 2009، و37.52% (38.58% في الريف، مقابل 35.78% في الحضر) في عام 2006، (ملحق جدول (4–13)).

في ضوء المؤشرين المذكورين أعلاه، (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) ومتوسط شدة الحرمان)، ارتفعت قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية إلى 0.029 (0.039 في الريف، مقابل 0.021 في الحضر) في عام 2018، بعد أن كانت 0.016 (0.023 في الريف، مقابل 0.011 في الحضر) في عام 2009، و0.021 (0.029 في الريف، مقابل 0.014 في الحضر) في عام 2006. وهذه القيمة في عام 2018 أفضل من تلك السائدة في العراق 0.033، وجزر القمر 0.084، وجيبوتي 0.170، واليمن 0.188، والسودان 0.279، وموريتانيا 0.327، والصومال 0.518، والنيجر 0.601؛

إلا أنها أسوأ من تلك السائدة في الأرجنتين 0.001، وكل من الأردن وفلسطين 0.002، وتونس 0.003، والجزائر 0.005، وليبيا 0.007، والبرازيل 0.016، وكل من مصر والمكسيك 0.020، والمغرب 0.027. وبذلك احتلت سورية حسب دليل الفقر متعدد الأبعاد لعام 2018 المرتبة 8 عربياً (على مستوى 15 دولة عربية) والمرتبة 52 عالمياً (على مستوى 115 دولة)، بينما احتلت صربيا المرتبة الأولى عالمياً بقيمة للدليل 0.0004، واحتلت الأردن المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 9 عالمياً بقيمة للدليل 0.002، في حين احتلت الصومال المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة 114 عالمياً بقيمة للدليل 0.518، واحتلت النيجر المرتبة الأخيرة عالمياً بقيمة للدليل 0.601، (شكل (4-46))[206] و(ملحق جدول (4-11) و(4-13)) و(OPHI, 2024).

شكل (4-46): دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي

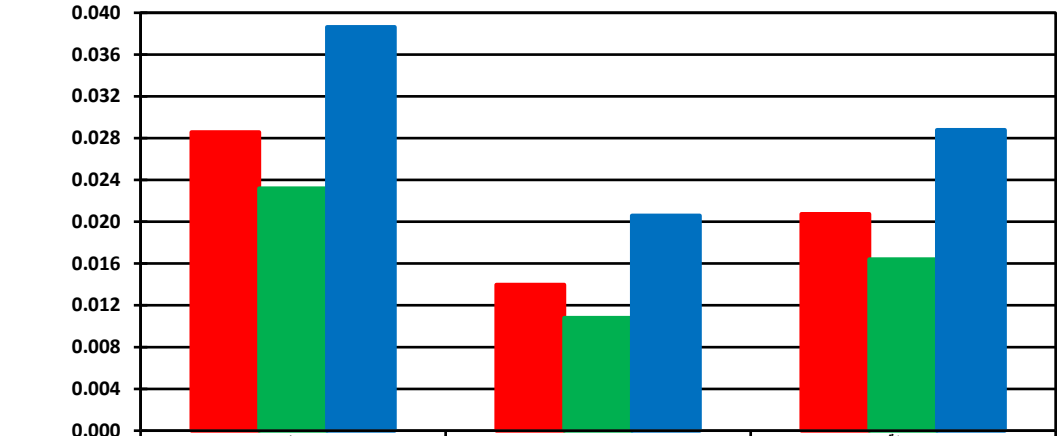

	ريف	حضر	جملة
2006 MICS	0.029	0.014	0.021
2009 PAPFAM	0.023	0.011	0.016
2018 PAPFAM	0.039	0.021	0.029

من الملاحظ أنّ قيم مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في سورية خلال المدة 2006–2018 (دليل الفقر متعدد الأبعاد، وشدة الحرمان، ونسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل)، ونسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر)، ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (حرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20%–33.32%)) في الريف أعلى منه في الحضر، مما يعكس التفاوت التنموي بين الريف والحضر في سورية، (شكل (4–45) و(4–46)) و (ملحق جدول (4–13)).

ويبين تحليل دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية خلال المدة 2006–2018 أنّ بعد التعليم هو المساهم الرئيسي في دليل الفقر متعدد الأبعاد، حيث بلغت مساهمته في عام 2018 48.99% (48.31% في الريف، مقابل 50.04% في الحضر)، يليه بعد الصحة 40.78% (37.80% في الريف، مقابل 45.44% في الحضر)،

[206] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4–13))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

ثم بعد مستوى المعيشة 10.23% (13.88% في الريف، مقابل 4.52% في الحضر)، (شكل (4-47))[207] و(ملحق جدول (4-13)).

شكل (4-47): حصة أبعاد الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد (%) في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018 حسب النموذج العالمي

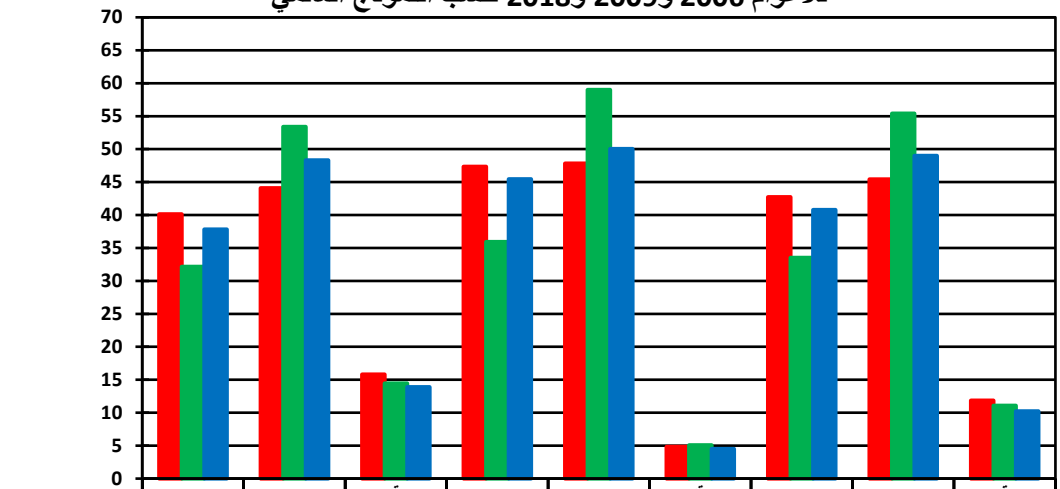

	ريف			حضر			جملة		
	الصحة	التعليم	مستوى المعيشة	الصحة	التعليم	مستوى المعيشة	الصحة	التعليم	مستوى المعيشة
2006 MICS	40.13	44.07	15.80	47.34	47.82	4.83	42.73	45.43	11.84
2009 PAPFAM	32.16	53.38	14.45	35.93	58.99	5.08	33.52	55.41	11.07
2018 PAPFAM	37.80	48.31	13.88	45.44	50.04	4.52	40.78	48.99	10.23

يظهر (ملحق جدول (4-13)) أنّ الالتحاق بالمدارس والتغذية، هما المساهمان الرئيسان في دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية في عام 2018، حيث بلغا 27.66% (26.20% في الريف، مقابل 29.94% في الحضر)، و26.72% (25.37% في الريف، مقابل 28.85% في الحضر) في كل منهما على التوالي؛ يليهما مؤشر سنوات الدراسة 21.33% (22.11% في الريف، مقابل 20.11% في الحضر)، ثم مؤشر وفيات الأطفال 14.06% (12.44% في الريف، مقابل 16.59% في الحضر)؛ وهذه المؤشرات مرتفعة نسبياً في دليل الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

من ناحية أخرى، ارتفعت بين عامي 2009 و2018 نسبة السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد في جميع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، بعد أن شهدت انخفاضاً بين عامي 2006 و2009؛ ففي عام 2018 كانت نسبة السكان المحرومين من حيث مؤشر الالتحاق بالمدارس، ثم نسبة السكان المحرومين من حيث مؤشر التغذية، هي الأعلى مقارنة بالمؤشرات الأخرى، تليها نسبة السكان المحرومين من حيث مؤشر سنوات الدراسة، ثم نسبة السكان المحرومين من حيث مؤشر وفيات الأطفال، (ملحق جدول (4-13)).

يعكس عدم التقدم نسبياً في بعد التعليم تحدياً خطيراً لتراكم رأس المال البشري، كما يبرز الركود الذي طرأ على عدد من المؤشرات الصحية، خاصة خلال العقد الماضي، أوجه القصور المؤسساتي الذي لم يساهم في ترجمة التوسع الكمي إلى تطور نوعي (نصر ومحشي، 2014، ص.8). وبالنتيجة يفترض أن تكيف السياسات الموجهة لتخفيض الحرمان أولوياتها لتركز أكثر على بعدي التعليم والصحة (نصر ومحشي، 2014، ص.6).

---

[207] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ملحق جدول (4-13))، وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft Office Excel 2011.

كما تعكس نتائج دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية إلى حدٍّ كبير إستراتيجية التنمية التي اعتمدت خلال المدة 2001–2009. فتحسن مستوى المعيشة يعود لتركيز الحكومة على البنية التحتية وعلى الدعم كجزء من سياساتها الاجتماعية الرامية لتأمين الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الكهرباء، والغاز، ومياه الشرب، والصرف الصحي المناسب لجميع المواطنين (نصر ومحشي، 2014، ص.6–31). ومع ذلك، بدت هذه الإستراتيجية وكأنها تركز أكثر على تحقيق الأهداف الكمية بدلاً من الجودة كما في حالة مياه الشرب (هيئة تخطيط الدولة، 2009). ومنذ عام 1991، تم البدء بالتخفيف من القيود عن العديد من السلع الاستهلاكية المستوردة مثل السيارات مما ساهم في تحسين بعد مستوى المعيشة؛ وأحد العوامل الأخرى التي ساهمت في تحسين هذا البعد هو ثورة الاتصالات التي انعكست في طفرة استخدام الهواتف المحمولة وقنوات البث. ومن المرجح أن يؤدي الاستمرار في تطبيق السياسات النيوليبرالية، مثل خفض دعم الوقود الذي بدأ فعلياً منذ عام 2008، إلى ارتفاع الفقر متعدد الأبعاد في سورية (نصر ومحشي، 2014، ص.16).

أما فيما يتعلق ببعدي التعليم والصحة؛ وعلى الرغم أنّ الحكومة قد زادت عدد المدارس والمستشفيات وفتحت هذين القطاعين على نطاقٍ واسع للقطاع الخاص، فقد ازدادت المساهمة النسبية لهذه الأبعاد في الفقر وفق دليل الفقر متعدد الأبعاد، ولاسيما التعليم. ويمكن تفسير ذلك بأوجه الضعف المؤسساتي الذي انعكس في الإنتاجية المنخفضة، والفساد المرتفع، وغياب نظم الرصد والتقييم، وتدني جودة الخدمات العامة (نصر، محشي، وأبو إسماعيل، 2013). ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى زيادة المساهمة النسبية لبعدي التعليم والصحة في دليل الفقر متعدد الأبعاد، وأثرت بشكلٍ سلبي في رفاهية الأفراد في سورية، التحرير الجزئي للخدمات العامة، حيث بدأت الدولة بالتخلي عن دورها كمزود رئيس للخدمات العامة دون إيجاد بدائل مناسبة، مما رفع من تكلفة الصحة والتعليم على الأسر، الأمر الذي ساهم في اضطرار بعض الأسر خاصةً الهشة إلى الاستغناء عن الحصول على بعض هذه الخدمات (نصر ومحشي، 2014، ص.32).

بالإضافة لذلك، يعد سوء تغذية الأطفال تحدياً أساسياً للأسر السورية، فهو مؤشرٌ تراكمي ومعقد، وتعد الحالة التغذوية للطفل مؤشراً قوياً على رفاه الأطفال الحالي والمستقبلي، وعلى حالة الأمهات والحالة الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم. وعادة ما يترافق هذا الحرمان مع الافتقار إلى الغذاء الصحي المناسب للأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الملائمة للأم والطفل، وسوء الحالة التعليمية للوالدين، والفقر المادي، والقيود على نفاذ المرأة للموارد والعادات والتقاليد السائدة (نصر ومحشي، 2014، ص.31–32). ويمثل ثبات معدل وفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة خلال المدة 2001–2009 مثالاً على عدم فعالية السياسات التنموية (هيئة تخطيط الدولة، 2009)، ويضاف إلى ذلك تأثر حوافز الالتحاق بالتعليم الأساسي سلباً بالأداء الضعيف لسوق العمل[208] (نصر ومحشي، 2014، ص.7).

[208] خلال العقد الماضي، وعلى نحوٍ غير متوقع، انخفض معدل المشاركة في قوة العمل على نحو كبير للذكور والإناث في المناطق الحضرية والريفية، ولم يخلق الاقتصاد سوى 400 ألف فرصة عمل فقط بدلاً من مليون وستمائة ألف مخطط لها (Nasser & Mehchy, 2012).

وهذا يعني أنّ إستراتيجيات التنمية التي اعتمدت في سورية خلال المدة 2001–2009 ركزت أكثر على توفير الاحتياجات الأساسية وليس على تحسين رأس المال البشري وتعزيز القدرات اللازمة لتحقيق التنمية التضمينية التي محورها الإنسان، ويمكن وصف هذه الحالة بأنها "التنمية عند الحد الأدنى" (نصر، محشي، وأبو إسماعيل، 2013). لذلك تحتاج معالجة التنمية غير المتوازنة إلى إستراتيجية تنمية تضمينية على المستوى الوطني، التي يفترض بها التركيز على الاستثمار في المناطق الأكثر حرماناً وفق دليل الفقر متعدد الأبعاد، وذلك بغية توفير فرصٍ متساوية لجميع الأفراد في شتى المناطق لبناء قدراتهم والمشاركة في عملية التنمية بصورة فعالة (نصر ومحشي، 2014، ص.32).

تم التبني الأول لقضية الفقر المادي في السياسات الرسمية في سورية ضمن الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2006–2010، التي كان محورها التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في إشارةٍ لأهمية الجانب الاجتماعي. ووضعت الخطة أهدافاً بعيدة المدى تتلخص بتحقيق نمو مضطرد مناصر للفقراء، وتحسين العدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري وتحقيق الاستدامة البيئية. وشكلت قضايا التفاوت والفقر مكوناتٍ أساسية في هذه الإستراتيجية التنموية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2006)، لكن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق أهدافها المتعلقة بالفقر المادي بل على العكس فقد ازداد الفقر، كما تفاقم التفاوت بين المناطق في دليل على عدم نجاح البرامج التي كانت مخططة لتخفيض الفقر في المناطق الأكثر حرماناً في تحقيق أهدافها خاصة في المنطقتين الشمالية والشرقية كما تدهورت حالة الفقر في ريف دمشق (نصر ومحشي، 2014، ص.10). ويمكن أن تعزى الزيادة في الفقر وعدم تحقيق الخطة لأهدافها لأسباب خارجية وداخلية، فمن الأسباب الخارجية الجفاف والتوتر السياسي الإقليمي والأزمة المالية العالمية؛ ومن الأسباب الداخلية: تأجيل الإصلاحات المؤسسية ~~الرئيسية~~ الرئيسة، ما أبقى المؤسسات تعاني من ضعف التشاركية والكفاءة ونقص المساءلة؛ والتطبيق التدريجي لمبدأ استرداد الكلفة في الخدمات الصحية والتعليمية العامة، وتخفيض دعم الأغذية الرئيسة، والتحرير الجزئي لأسعار الطاقة خاصةً في عام 2008، مما تسبب بزيادة الأعباء على الأسر؛ والسياسة المالية غير المحابية للفقراء من خلال تركيزها على الضرائب غير المباشرة، وتخفيض الإنفاق الاستثماري العام، وتأجيل البرامج التي تركز على زيادة كفاءة برامج الإنفاق الحكومي (نصر، 2009) و(نصر ومحشي، 2014، ص.7).

ولم يترافق التوسع الكمي للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم وظروف السكن مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات مع تحسن جودة هذه الخدمات بسبب ضعف الإصلاح المؤسسي (هيئة تخطيط الدولة، 2009). كما لم تتبنَ السياسات التنموية في سورية المفهوم الحديث للفقر المتعدد الأبعاد، ومع ذلك فإنّ سياسات مختلفة كانت تستهدفه بشكلٍ غير مباشر مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية. لكن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية مثل تخفيض الأمية ووفيات وسوء تغذية الأطفال (نصر ومحشي، 2014، ص.11).

وخلال المدة 2011–2022 ترافقت زيادة الفقر المادي[209] بزيادة في الفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل مستويات معيشة الناس، وحصولهم على التعليم، والصحة، إذ يشهد هذا النوع من الفقر تنامياً بسبب تزايد العنف، والنهب، والعمليات العسكرية التي أتت على الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة. وبالتالي، فإنّ ظروف المعيشة أصبحت أسوأ بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب السوري، الذي يواجه تحدياتٍ متنامية في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والعيش ضمن ظروفٍ لائقة. علاوةً على ذلك، فإنّ الأعداد المتزايدة للنازحين واللاجئين ستفاقم حالة الفقر، مع معاناة غالبيتهم من الحرمان من الصحة والتعليم المناسبين، بينما يرزح العديد من الناس تحت ظروفٍ معيشية غير لائقة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013ب، ص.28). لذلك يفترض إدراج موضوع الفقر متعدد الأبعاد، كما تمت الإشارة سابقاً، ضمن إستراتيجية تنموية مستقبلية تضمينية تستهدف العدالة الاجتماعية والاستثمار في قدرات الأفراد وتتيح فرصاً عادلة للجميع؛ خصوصاً أنّ الأزمة التي تمر بها سورية حالياً فاقمت من حالة الفقر متعدد الأبعاد (نصر ومحشي، 2014، ص.7).

[209] وصلت نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل في سورية في عام 2022 إلى نحو 24.84% باستخدام خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 66.95% باستخدام خط الفقر الدولي 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 96.05% باستخدام خط الفقر الدولي 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 48% باستخدام خط الفقر الغذائي، وإلى نحو 78% باستخدام خط الفقر الوطني الأدنى، وإلى نحو 90% باستخدام خط الفقر الوطني الأعلى (المركز السوري لبحوث السياسات، 2023، 2024) و(World Bank, 2024g, 2024h).

النتائج:

أولاً- على مستوى الدول العربية:

1- على الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في اتجاه تحسين الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية (السكان والصحة والتعليم والتشغيل والدخل) خلال المدة 1990-2022، ما زالت بعض الدول العربية، خاصة الدول الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر)، تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الفقر، وارتفاع معدل الأمية، وتردي نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها خاصة بين الشباب، وضعف تمكين المرأة وتدني معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وعدم توفر الخدمات الصحية بالقدر المناسب من حيث الكم والكيف وبخاصة في الريف، الأمر الذي أثر سلباً على التنمية البشرية، وأدى إلى عدم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية.

2- تتصف الدول العربية التي حققت مستوى متقدماً من التنمية البشرية ومن العدالة والمساواة بين الجنسين في الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة، وأحرزت تقدماً في التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد، بانخفاض مستوى الولادات، وانخفاض مستوى الوفيات لدى كل الأعمار ولاسيما لدى الأطفال والرضع، وانخفاض مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بارتفاع مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع المستوى الصحي. والعكس صحيح، أي أنّ الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة وذات الفقر متعدد الأبعاد المرتفع تتصف بارتفاع مستوى الولادات، وارتفاع مستوى الوفيات لدى كل الأعمار ولاسيما لدى الأطفال والرضع، وارتفاع مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض المستوى الصحي.

3- تسجل الدول العربية التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية (الصومال واليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا) مستويات مرتفعة في عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل، وبالتالي تتكبد خسائر كبيرة في التنمية البشرية.

4- يوجد ترابط وثيق بين الفوارق بين الجنسين والخسارة الناجمة عن عدم المساواة في توزيع دليل التنمية البشرية. فالدول العربية التي تشهد فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا) تسجل توزيعاً غير متساوٍ في التنمية البشرية.

بناءً لما سبق (النتائج 1 و2 و3 و4) تم قبول الفرضية الأولى: (هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر وتتأثر بالتنمية البشرية في الدول العربية، وتؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق مستويات متقدمة من التنمية).

5- توجد علاقة ارتباط طردية قوية جداً متينة جداً بين دليل العمر المتوقع عند الولادة باعتباره مؤشراً لمستوى الصحة وبين دليل حالة السكان باعتباره مؤشراً لحالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.914)؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية الفرعية (أ) (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الصحة وبين حالة السكان في الدول العربية).

6- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التعليم باعتباره مؤشراً لمستوى التعليم وبين دليل حالة السكان باعتباره مؤشراً لحالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.801)؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية الفرعية (ب): (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وبين حالة السكان في الدول العربية).

7- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل الدخل القومي الإجمالي باعتباره مؤشراً لمستوى الدخل وبين دليل حالة السكان باعتباره مؤشراً لحالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.849)؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية الفرعية (ج) (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل وبين حالة السكان في الدول العربية).

8- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية باعتباره مؤشراً لمستوى التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان باعتباره مؤشراً لحالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.877)؛ ولكن شدة هذه العلاقة بين الدليلين تختلف من مجموعة دولية إلى أخرى، حيث كانت العلاقة الطردية أقل قوة بالنسبة للدول النامية (معامل الارتباط 0.828)، والدول ذات الدخل المنخفض (معامل الارتباط 0.720)، ودول العالم ككل (193 دولة) (معامل الارتباط 0.701)؛ بينما كانت العلاقة بين الدليلين علاقة طردية متوسطة بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول الأقل نمواً، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، (معامل الارتباط 0.674، و0.617، و0.575، و0.639، و0.592، و0.512 في كل منها على التوالي)، وعلاقة طردية ضعيفة بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (معامل الارتباط 0.370)؛ في حين كانت العلاقة بين الدليلين علاقة عكسية ضعيفة بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، (معامل الارتباط – 0.375، و–0.301 في كل منهما على التوالي)، وعلاقة عكسية ضعيفة جداً بالنسبة للدول المتقدمة، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (معامل الارتباط –0.024، و–0.018 في كل منهما على التوالي)؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية الفرعية (د) (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في الدول العربية).

بناءً لما سبق (النتائج 5 و6 و7 و8) تم قبول الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البشرية وبين حالة السكان في الدول العربية).

ثانياً- على مستوى سورية:

1- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري خلال المدة 2011-2022 إلى تراجع قيمة دليل حالة السكان من 0.726 في عام 2010 إلى 0.708 في عام 2015، وبذلك خسر دليل حالة السكان في عام 2015 نتيجة الأزمة نحو 2.39% من قيمته مقارنة بعام 2010، ثم ازدادت قيمة دليل حالة السكان حتى وصلت إلى 0.773 في عام 2022، بنسبة زيادة بلغت 6.54% في عام 2022 مقارنة بعام 2010؛ وهذا مؤشر جيد وهو دليل على التعافي من تداعيات الأزمة وعودة المقياس أفضل مما كان عليه في عام 2010، والسبب الرئيس في ذلك انخفاض معدلات الخصوبة الكلية. ولولا حدوث الأزمة لارتفعت قيمة دليل

حالة السكان إلى 0.800 في عام 2022؛ وانتقلت سورية من مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة السكان مرتفع (يتراوح بين 0.799 و0.700) خلال المدة 2006–2021 إلى مجموعة الدول التي يكون فيها دليل حالة السكان مرتفع جداً (0.800 أو أكثر) في عام 2022. وبذلك خسر دليل حالة السكان في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 3.30% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل حالة السكان في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبتان عربياً و24 مرتبة عالمياً؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الثالثة: (أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري للسكان وأدت إلى تراجع دليل حالة السكان).

2- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة والتعليم والدخل خلال المدة 2011–2022 إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية من 0.661 في عام 2010 إلى 0.544 في عام 2014، لتنتقل سورية نتيجة الأزمة من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال المدة 1990–2013 (قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين 0.699 و0.550) إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة في عام 2014 (قيمة دليل التنمية البشرية بها أقل من 0.550)، ثم ارتفع مستوى التنمية البشرية إلى 0.563 في عام 2018، ثم انخفض حتى وصل إلى 0.557 في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة لارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية إلى 0.730 في عام 2022، وأصبحت سورية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين 0.799 و0.700)؛ وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و53 مرتبة عالمياً. ويعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير؛ ويشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية أنّ سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية؛ وبالتالي تم قبول الفرضية الرابعة: (أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم والدخل وأدت إلى تراجع دليل التنمية البشرية).

3- خسر دليل التنمية البشرية في سورية بعد تعديله بعامل عدم المساواة 24.56% من قيمته في عام 2014، و21.88% من قيمته في عام 2018، و21.27% من قيمته في عام 2022؛ بعد أن كان متوسط نسبة الخسارة 20.93% في عام 2010، بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل. وتسجل سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم 31.49% خلال المدة 2010–2022؛ بينما بلغت نسبة الخسارة في بعد الدخل 18.45% خلال المدة 2010–2022؛ في حين بلغت نسبة الخسارة في بعد الصحة 12.67% في عام 2022، بعد أن كانت 14.66% في عام 2018، و23.14% في عام 2014، و11.52% في عام 2010.

4- خسر دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.09% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 21.56% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية لدى الذكور في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 8 مراتب عربياً و59 مرتبة عالمياً.

5- خسر دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.49% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 25.52% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية لدى الإناث في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 4 مراتب عربياً و39 مرتبة عالمياً.

6- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة والتعليم والدخل لدى الجنسين إلى تراجع مستوى التنمية البشرية لدى الذكور ولدى الإناث خلال المدة 2011-2022، وبالتالي إلى انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس من 0.809 في عام 2010 إلى 0.805 في عام 2022، وهي بذلك تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (المجموعة 5، انحراف مطلق فوق 10%، قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس فيها أقل من 0.900). ولولا حدوث الأزمة لازدادت قيمة دليل التنمية البشرية حسب الجنس إلى 0.848 في عام 2022. وبذلك خسر دليل التنمية البشرية حسب الجنس في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 0.47% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 5.04% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية حسب الجنس في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبة واحدة عربياً و5 مراتب عالمياً؛ وبناءً عليه (النتائج 4 و5 و6) تم قبول الفرضية الخامسة: (أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم والدخل لدى الذكور والإناث وأدت إلى تراجع دليل التنمية البشرية حسب الجنس).

7- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل لدى الذكور والإناث إلى انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين من 0.493 في عام 2010 إلى 0.487 في عام 2014، وإلى 0.475 في عام 2016، ثم ارتفاعها إلى 0.484 في عام 2018، وإلى 0.487 في عام 2022. ولولا حدوث الأزمة لانخفضت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى 0.444 في عام 2022. وبذلك خسر دليل الفوارق بين الجنسين في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 9.72% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل الفوارق بين الجنسين في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة مرتبتان عربياً و12 مرتبة عالمياً؛ وبالتالي تم قبول الفرضية السادسة: (أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل وأدت إلى ارتفاع دليل الفوارق بين الجنسين).

8- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة والتعليم ومستوى المعيشة خلال المدة 2011-2018 إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد من 4.39% في عام 2009 إلى 7.39% في عام 2018؛ وارتفاع شدة الحرمان من 37% في عام 2009 إلى 39% في عام 2018؛ وارتفاع قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد من 0.016 في عام 2009 إلى 0.029 في عام 2018؛ وترافق ذلك مع زيادة الفقر المادي، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل في سورية في عام 2022 إلى نحو 24.84% باستخدام خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 66.95% باستخدام خط الفقر الدولي 3.65 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 96.05% باستخدام خط

الفقر الدولي 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، وإلى نحو 48% باستخدام خط الفقر الغذائي، وإلى نحو 78% باستخدام خط الفقر الوطني الأدنى، وإلى نحو 90% باستخدام خط الفقر الوطني الأعلى؛ وبالتالي، فإن ظروف المعيشة أصبحت أسوأ بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب السوري، الذي يواجه تحديات متنامية في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والعيش ضمن ظروفٍ لائقة؛ وبالتالي تم قبول الفرضية السابعة: (أثرت الأزمة التي تمر بها سورية على الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وأدت إلى ارتفاع دليل الفقر متعدد الأبعاد).

تفرض هذه الأوضاع على الدول العربية ومن بينها سورية اتخاذ مجموعةٍ متوازنة من التوجهات والإصلاحات بغية تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، من خلال إصلاح نظم التعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وضمان شروط مناسبة للصحة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، وحفز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات، وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي، باعتبار أنّ هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر، وتعميق مستويات العمل المشترك والتكامل فيما بين الدول العربية.

المقترحات:

أولاً- على مستوى الدول العربية:

نظراً لتنوع الدول العربية في الحجم، وفي البنية الاجتماعية والاقتصادية، كما في مستوى التنمية البشرية، لا يوصى بتبني التوجهات الإستراتيجية المتضمنة أدناه بكاملها في كل من الدول العربية على حدٍّ سواء. لكن هذه التوجهات الإستراتيجية تشكل حزمةً متضافرة يمكن منها تركيب توليفية من السياسات تناسب حالة كل بلد. ومن الضروري في عملية التركيب هذه ألا يغفل عنصر التضافر بين السياسات المقترحة. فبينما قد لا تناسب جميع التوجهات الإستراتيجية المقترحة كل بلد، لا يتصور أن يستطيع أي بلد في الوطن العربي تركيب توليفة مناسبة من سياسات تحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية إذا استبعد واحداً أو أكثر من المحاور أو التوجهات الإستراتيجية التالية:

1- السياسات السكانية:

أ- ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة عن طريق تحسين استثمارها والتخطيط لمشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في إطار سياسات وبرامج ومشروعات خاصة موجهة للتنمية البشرية تركز على تعبئة وتنمية وتوظيف الجزء الأكبر من هذه الزيادات السكانية لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبناء القدرات الكفؤة لإدارة وتنظيم القطاعات الاقتصادية العربية على أسس عالية حديثة ومتطورة ومواكبة لمعدلات التحديث وبما يضمن تحقيق معدلات النمو في الإنتاجية.

ب- أن تتوجه السياسات السكانية إلى الحد من التزايد السكاني الكبير والمتسارع، وذلك عند حجم معين، أو عند نسبة أرض/سكان محدودة، عن طريق برامج شاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية (برامج تنظيم الأسرة، وتحسين مستوى معيشة الشرائح الأكثر حرماناً وفقراً، وتطوير حياة الأسرة من خلال تعميم التعليم وتوفير فرص العمل المنتجة المناسبة، وتوفير الاحتياجات الأساسية بشروط معقولة...الخ). مع التأكيد أنّ تبني سياسة سكانية لا يعني بالضرورة الحد من الإنجاب، وإنما ضبط التكاثر البشري ضمن حدود إمكانيات المجتمع وموارده، كما لا يعني أيضاً أن نسعى لتحقيق معدلات نمو سكانية منخفضة إذا كانت التنمية ضعيفة، وإنما علينا أولاً تطوير المجتمع والوصول بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى أعلى المستويات، إذ إنّ تنظيم وتخطيط عملية التكاثر البشري من جهة، ودراسة المتغيرات الديمغرافية بأشكالها المختلفة وانعكاساتها من جهةٍ أخرى على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، يقود فعلاً إلى خلق توازن سكاني اقتصادي سليم.

2- السياسات الاقتصادية:

أ- رفع معدلات النمو الاقتصادي مع مراعاة العدالة في توزيع ثمار التنمية بين السكان من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والبرامج الإنمائية والإصلاحية بهدف تحقيق الاستقرار والنمو، ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، وتنويع الهياكل الإنتاجية ومصادر الدخل، وتطوير التعليم وتنمية المهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل والإنتاجية ومستوى الدخل.

ب- مواصلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، اللازمة لتوفير بيئةٍ اقتصادية اجتماعية مواتية قادرة على تعزيز دور القطاع الخاص والعام والمشترك، وتنويع الإنتاج، وتطوير البنى التقانية والمعرفية والتعليمية والمؤسسية. بالإضافة إلى تعزيز دور الحكومات في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية، خاصةً فيما يتعلق بالتشريعات المالية والاقتصادية والتنظيمية، ذلك لأنّ ترك الأمور لآلية اقتصاديات السوق الحر سيزيد الفقراء فقراً لأسباب عديدة منها أنّ معظم الدول العربية تنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي بمعاونة البنك الدولي، الذي يؤكد على مبدأ الخصخصة، وما لهذا البرنامج من نتائج اجتماعية سلبية على الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل؛ ولأنّ اقتصاديات السوق الحر فشلت في الحدّ من الفقر، والإقلال من التفاوت؛ ولأنّ توزيع الدخل غير عادل؛ ولأنّ بعض الحقوق الأساسية تنتهك أحياناً كثيرة.

ج- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي العامة والخاصة، وذلك لتلافي الآثار السلبية لبرامج التصحيح والخصخصة التي تظهر في المرحلة الأولى لتطبيقها، ويترتب عليها إضراراً بالفقراء وذوي الدخل المحدود. وتهدف منظومة هذه الشبكات إلى تخفيف معاناة الفقراء، من خلال تلبية احتياجاتها الأساسية، وتوفير الموارد اللازمة للإنفاق على تلك الاحتياجات.

د- تشجيع المشاركة الشعبية مع المخططين ومتخذي القرار في رسم وصياغة السياسات التنموية، وذلك من أجل ضمان تواصل التنمية، ولسد ما قد يسفر عنه تعديل الدور الحكومي بسبب برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من فراغٍ مؤسسي في بعض القطاعات أو بعض المجالات.

هـ- تنمية قدرات القوة العاملة العربية، ومهاراتها ومرونتها واتجاهاتها نحو العمل (درجة انضباطها والتزامها)، بالإضافة إلى تطوير أنظمة التعليم والتدريب والبحوث لمواكبة المعايير الدولية، ولتتماشى مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل في المرحلة المقبلة، ومن الضروري أن تواكب البرامج التعليمية والتدريب المتطلبات الجديدة للوظائف المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، وتطوير قدرة الشباب العربي على استيعاب التكنولوجيات الرقمية والابتكار فيها وتوظيفها لتطوير الهيكل الاقتصادي العربي، وكذلك تحسين كفاءة برامج التشغيل، وتعديل القوانين المنظمة للعمل، وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص لكي يتمكن من التعويض عن طاقة القطاع العام المتقلصة في احتواء العدد الهائل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتطوير الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية ذات الكثافة العمالية العالية القادرة على استيعاب جزء كبير من القوة العاملة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة. وزيادة مفعول برامج تنظيم الأسرة، بما يساعد على تخفيض معدلات النمو السكاني، وبالتالي تخفيض معدلات نمو العرض من القوة العاملة، وتخفيف حدة الضغوط الكبيرة على أسواق العمل العربية. ومن المهم أن تعمل الدول العربية على تسهيل عملية انتقال العمالة العربية فيما بين الدول العربية، والعمل على تشجيع إحلالها محل العمالة غير العربية دون النظر إلى التضحيات المترتبة على ذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات العربية الصادرة في هذا الشأن.

و- تتطلب معالجة البطالة الهيكلية في المنطقة العربية القيام بإصلاحات هيكلية متكاملة من أجل معالجة العوائق المستفحلة في أسواق العمل، المتعلقة بجانبي الطلب والعرض وبالبيئة المؤسسية المصاحبة لتيسير التوافق بينهما. ومن أهم الإصلاحات الضرورية إصلاح منظومات التعليم والتدريب والتكوين المهني من أجل الرفع من جودتها

وربط مخرجاتها بالاحتياجات الآنية والمستقبلية لسوق العمل، في تناغم مع الاستراتيجيات القطاعية لكل بلد. ومن شأن برامج إعادة التأهيل وبرامج التكوين المهني المستجيبة لحاجة سوق العمل، أن تعطي فرصةً ثانية للشباب العربي خارج قوة العمل الذي لا يتلقى أي تعليم أو تدريب (NEET)؛ وتحسين بيئة الأعمال وزيادة المنافسة والتقليل من الاقتصاد الريعي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وذلك لتطوير القطاع الخاص المجدد وزيادة فرص العمل للمهارات العالية؛ وتطوير البيئة القانونية وحماية الملكية الفكرية وتطوير المنظومة المالية وربط مراكز البحث بالنسيج الاقتصادي، لتشجيع الابتكار في القطاعات ذات الأولوية، وريادة الأعمال المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية لإيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والتنموية.

3- السياسات الاجتماعية:

أ- توفير خدمات الرعاية الصحية بالقدر المناسب من حيث الكم والكيف خاصةً في المناطق الريفية والنائية، وضمان حصول الفقراء على الرعاية الصحية، ووضع برامج مشتركة للرعاية الصحية وخاصةً في الدول العربية الأقل نمواً، ورفع كفاءة العاملين في القطاع الصحي، وتحقيق الجودة والعدالة في أداء النظم الصحية، وإدارة الرعاية الصحية على نحو أفضل بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للرعاية الأولية والرعاية الوقائية والعوامل السلوكية التي تضر بالصحة، بالإضافة إلى ضرورة تحسين الصحة الإنجابية للأمهات، وتوسيع خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة وخاصة في الريف، وزيادة الوعي الصحي، والتوسع في برامج التثقيف الصحي، والتركيز على التوعية بقضايا الأمومة والإنجاب وسواها، وذلك عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات الصحية المختصة بذلك وبإشراف الحكومات في الدول، وتوفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي الملائمة لجميع السكان، وضرورة توفير التكنولوجيا الطبية (تكنولوجيا الهاتف المحمول في مجال الصحة، الخطوط الساخنة، المساعدة عبر الإنترنت، الذكاء الاصطناعي والروبوتات، الأدوية العلاجية المتطورة، السجلات الصحية الإلكترونية)، والتي تعد من أهم المقومات الحديثة لتطوير الموارد الصحية لأفراد المجتمع كافة.

ب- ضرورة توفير التعليم الأساسي للجميع، خاصةً في المناطق الريفية والنائية، وتطوير نوعية التعليم بجميع مستوياته، والتركيز على الجودة وتنمية المهارات من خلال بناء المعرفة والقدرة على الإبداع، بحيث تصبح مخرجات العملية التعليمية مدخلات فعالة في العملية الإنمائية ومتناسبة مع احتياجات أسواق العمل العربية المستقبلية بما يسهم في دعم وتطوير الاقتصاديات العربية وزيادة مناعتها وقدراتها التصديرية والتنافسية. وبما أنّ أنشطة البحث والتطوير، هي من الوسائل الأكثر أهمية في تحسين مستويات المعيشة، ولزيادة القدرة التنافسية للإنتاج السلعي والخدمي العربي، وربط الدول العربية بالاقتصاديات العالمية، فإنّه من صالح الدول العربية تعزيز سياساتها الخاصة بقطاع البحث والتطوير وتوفير الميزانيات المناسبة لذلك، واتخاذ التدابير التي تسهم في تكوين وتطوير قدرات الكوادر البشرية وإنشاء البنية التحتية العلمية والتكنولوجية اللازمة.

ج- الاهتمام بالإحصاءات ذات العلاقة بقياس حالة السكان وقياس التنمية البشرية سواء على المستوى القطري أو القومي.

د– تعميق مستويات العمل المشترك والتكامل فيما بين الدول العربية في نطاق جامعة الدول العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة من أجل تسريع الخطى لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية ومواجهة تحدياتها كضرورة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة العربية، الذي لا يقل أهميةً عن مواجهة التحديات التي تواجه أمنها الوطني.

ثانياً– على مستوى سورية:

للنهوض بمستوى التنمية البشرية في سورية لا بد من تبني إستراتيجية تضم مجموعةً واسعة من السياسات المترابطة التي من شأنها توسيع خيارات الناس في مختلف المجالات، وتطوير مستوى حياة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً وثقافياً، وجعل أفراد المجتمع أكثر قدرةً على المشاركة الفعالة في عملية التنمية وعلى نجاح مسيرة التطوير والتحديث في كافة القطاعات، ومن أهمها:

1– السياسات السكانية:

أ– إيلاء المسألة السكانية والقضايا المرتبطة بها الاهتمام والرعاية الكافيين والعمل على وضع وتبني سياسة سكانية ذات أهداف محددة وقابلة للقياس تسهل الوصول إلى حالة من المواءمة بين الزيادة في عدد السكان، والزيادة في الفائض الاقتصادي والتي يمكن من خلالها تأمين فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان والتنمية البشرية بشكل عام. ويجب أن تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق الاستقرار السكاني بحيث يتناسب معدل النمو السكاني مع معدل النمو الاقتصادي. مع التأكيد أن تبني سياسة سكانية لا يعني بالضرورة الحد من الإنجاب، وإنما ضبط التكاثر البشري ضمن حدود إمكانيات المجتمع وموارده، كما لا يعني أيضاً أن نسعى لتحقيق معدلات نمو سكانية منخفضة إذا كانت التنمية ضعيفة، وإنما علينا أولاً تطوير المجتمع والوصول بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى أعلى المستويات، إذ إن تنظيم وتخطيط عملية التكاثر البشري من جهة، ودراسة المتغيرات الديمغرافية بأشكالها المختلفة وانعكاساتها من جهة أخرى على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، يقود فعلاً إلى خلق توازن سكاني اقتصادي سليم.

ب– من الصائب أن تراعي السياسة السكانية العمل على نشر الوعي السكاني ووضع برامج إعلامية متخصصة للتعريف بمزايا تنظيم الأسرة وتحديد النسل، ومخاطر الحمل المتكرر على صحة الأم والطفل، والحمل في سن مبكرة تقل عن 18 عاماً، وفي سن متأخرة تزيد على 35 عاماً، وتشجيع النساء على إتباع أساليب منع الحمل الطبيعي، والمباعدة بين المواليد وحثهن على الإرضاع الطبيعي؛ والعمل على محو الأمية بين المواطنين، لما لها من آثار سلبية في زيادة النمو السكاني؛ والاهتمام بتعليم الإناث، والتخطيط من أجل زيادة معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كمورد بشري هام، ولتحد من عدد الأولاد لديها وتخفف من عبء الإعالة.

ج– رسم سياسة وطنية واضحة تجاه الهجرة الخارجية؛ والحد من الهجرة الداخلية، وتوفير مقومات عودة النازحين داخلياً واللاجئين؛ بالعمل على إعادة إعمار البنى التحتية والوحدات السكنية، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الاستثمارات العامة والخاصة وتوزيع الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى التحتية جغرافياً، وإحداث تنوع اقتصادي بما يتوافق مع الميزات النسبية للمحافظات والمناطق، والتخفيف من التفاوت التنموي بين الريف والحضر، والاهتمام بموضوع الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري.

2- السياسات الاقتصادية:

أ- التركيز على استعادة النمو الاقتصادي وتسريعه من خلال توسيع قاعدة الإنتاج (الانتشار الافقي)، وتقوية الأسواق بإزالة المعوقات لجميع أوجه النشاط الاقتصادي، وتطوير الصناعات الاستهلاكية الكثيفة العمالة، والتركيز على الزراعة والصناعة لتلبية الاحتياجات، وتعزيز بيئة العمل في القطاع الخاص وزيادة دوره في النمو، وزيادة الاعتماد على المحتوى التكنولوجي في الإنتاج ولجميع الأنشطة الاقتصادية، ورفع إنتاجية وكفاءة اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية، وزيادة معدلات الإنفاق على البحث والتطوير، وتعميق المحتوى المعرفي، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر وتأمين التمويل اللازم لها لما لها من دور كبير في تحسين الوضع المعيشي لشريحة واسعة من السكان وتأمين فرص عمل حقيقية لهم، وتوجيه الاستثمار العام لخدمة العملية الإنتاجية والخدمات الاجتماعية وفق منظور التنمية المتوازنة، وحشد جميع الطاقات والإمكانات لإعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية، وتوسيع الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ودعم صناعة التكنولوجيا المتطورة لجميع القطاعات.

ب- القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تبني سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار تحسين مستوى الدخل الفردي، وزيادة فرص العمل ومكافحة البطالة، وعدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء، ورفع المستوى التعليمي للفئات المهددة بالفقر والقضاء على الأمية، والتخفيف من الهجرة الداخلية، وبناء شبكات وحزم الأمان الاجتماعي للضمان الصحي والتأمين الاجتماعي، وتوسيع قاعدة التمويل الصغير، وتأمين وصول الفقراء إلى الموارد المالية عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمل على زيادة معدلات الاستثمار ولاسيما في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً، وتفعيل دور المجتمع المحلي والأهلي وتطويره وتطوير عمل الجمعيات الأهلية من عمل خيري إلى عمل تنموي، وتطوير الريف والبادية بتطوير الخدمات العامة فيها ولاسيما التوسع في نشر شبكة المرافق وخدمات البنية التحتية.

3- السياسات الاجتماعية:

أ- تعزيز الصحة العامة للسكان المتمثلة في رفع العمر المتوقع عند الولادة، وخفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومعدل وفيات الأمهات، وزيادة المخصصات المالية للقطاع الصحي ضمن الميزانيات الحكومية، ولاسيما المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية على المستوى العام ومستوى كل محافظة، وتشجيع الأمهات على إجراء الولادة في المستشفيات، وتوفير الخدمات النوعية للأمومة الآمنة وخدمات تنظيم الأسرة، وتوفير الموارد المالية لشراء مستلزمات الصحة الإنجابية وتأمينها بشكل مستمر، والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بالإضافة إلى المجتمع المحلي في تقديم خدمات الصحة الإنجابية، وبذل جهود أكبر في توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي في المناطق التي تشكو من نقص فيها، وزيادة الوعي الصحي، والتوسع في برامج التثقيف الصحي، والتركيز على التوعية بقضايا الأمومة والإنجاب وسواها، وذلك عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات الصحية المختصة بذلك وبإشراف الحكومة.

ب- تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة في المراكز الصحية الحكومية طبقاً للحد الأدنى من معايير الجودة المتعارف عليها عالمياً، وتطوير أداء العاملين الصحيين في المؤسسات الصحية عموماً وفي برامج الرعاية الصحية

الأولية بصورة خاصة، وتحقيق قدر أكبر من عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المناطق والمحافظات وبين الريف والحضر، وإيلاء مزيد من الاهتمام بالمناطق ذات الاحتياجات الخاصة التي تتطلب تدخلات سريعة، وتوفير التجهيزات الطبية الحديثة والمتطورة واللقاحات والأدوية اللازمة لتقديم الخدمات، والتوجه إلى المنظمات الدولية من أجل زيادة الخبرات الفنية والمالية التي تقدمها، والتكامل والتنسيق الفعال مع القطاعات ذات العلاقة وتفعيل دور المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

ج- متابعة العمل على تطوير وتنفيذ برامج تقنية وإدارية لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال حديثي الولادة، ولاسيما الخدج، ولزيادة فاعلية هذه الخدمات وكفاءتها، وتعزيز البرامج الصحية التي تعنى بصحة الأطفال، مثل (الرعاية الصحية ما حول الولادة (الفحص الطبي قبل الزواج، رعاية الحامل، الرعاية أثناء الولادة والولادة الآمنة، رعاية الوليد) مع التركيز على الأسباب الأكثر شيوعاً لوفيات الأطفال والرضع، والمحافظة على نسب التلقيح لتبقى بالمستوى الذي وصلت إليه حالياً على الأقل, ومحاولة الارتقاء بها قدر الإمكان، والتنسيق مع كافة الفعاليات الوطنية في هذا المجال لتغطي جميع الأطفال، واعتماد برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل الذي يهدف إلى تحسين مهارات الأطر الصحية وأداء النظام الصحي ومهارات الأهل والمجتمع في الرعاية الصحية المنزلية للطفل، وتعزيز برنامج تنظيم الأسرة واللجوء إلى أفكار ومبادرات خلاقة لتغيير السلوك في هذا الاتجاه بمشاركة الرجل، وتعزيز السلوك الصحي السليم للأسرة والمجتمع، وخاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال، وتطوير برنامج وقائي للحد من انتشار أمراض سوء التغذية بين الأطفال).

د- تحديث التشريعات والقوانين الناظمة للقطاع الصحي، وإعادة هيكلة إدارة القطاع لتوحيد مرجعيته، وتقليص بيروقراطيته، وتمكينه من التطوير، وتوفير المعلومات الأساسية المطلوبة لإدارة القطاع، وتطويره، وتقييم أداءه، وتشجيع الاستثمار فيه بدرجة عالية من الجودة، وتوفير البيئة التمكينية للقطاعين الخاص والأهلي لزيادة استثماراتها في القطاع الصحي، وتوفير الحوافز الاقتصادية والمالية والقانونية لتشجيع هذين القطاعين على الاستجابة للاحتياجات الصحية للمواطنين وفق خطة وطنية.

هـ- إعادة تأهيل المدارس المتضررة لتوفير البنية التحتية للتعليم، وتحقيق تعميم التعليم الأساسي على كل الأطفال ممن هم في سن هذه المرحلة، خاصةً في المناطق الريفية والنائية، وذلك من خلال التشدد بتطبيق مبدأ إلزامية التعليم، وفرض عقوبات مادية على أولياء التلاميذ المتسربين، وذلك من أجل خفض معدلات الإهدار والتسرب في تلك المرحلة، وتفعيل قانون منع تشغيل الأطفال، وتحسين الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي من خلال القضاء تدريجياً على الرسوب، وذلك يتطلب تجويد العملية التربوية والتخلص من الأساليب التقليدية في التعليم، وإشراك التلاميذ بصورة فاعلة في العملية وفرزهم وفق الفروق الفردية وقدراتهم، وتطوير أساليب التقويم وتدريب التلاميذ على ممارسة التقويم الذاتي وبواسطة الزملاء، واللجوء إلى أساليب علاجية مناسبة عند حدوث تعثر أو صعوبة في مسار التعليم، وتحسين نسبة التأطير في مرحلة التعليم الأساسي (نسبة طالب/أستاذ)، ومن الضروري تضافر الجهود ما بين القطاع الحكومي والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص لتحقيق تعليم أساسي شامل.

و- ضرورة تحسين مستوى التعليم المتوسط وتحديثه والنهوض به، والتركيز على التعليم المهني والتقني وتشجيعه وربطه بحاجات سوق العمل لرفع نسبة السكان من حملة هذه الفئات التعليمية بما يتوافق وحاجات سوق العمل، وزيادة

مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم المهني والفني، وتوفير المحتوى الرقمي والتعليم التفاعلي عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية.

ل- زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وإتاحته للمجتمع وفق معايير الجدارة، والوصول إلى مستوى نوعي عال في الخطط الدراسية والمناهج والبرامج والنشاطات الأكاديمية، يوفر الربط المحكم بين مخرجات التعليم العالي كماً ونوعاً، وحاجات التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل، وذلك من أجل توفير قوة عمل عالية التأهيل متعددة المعارف ومهنية قادرة على نقل الاقتصاد الوطني إلى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية الحادة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعديل تركيبة طلاب الجامعات حسب الاختصاصات، باتجاه خفض التضخم المفرط للطلاب في العلوم الإنسانية لصالح العلوم الأساسية والهندسية والطبية، من خلال مراعاة توزيع المقبولين في الجامعات بشكل متوازن نسبياً بين مختلف الاختصاصات، والاستمرار في زيادة مخصصات التعليم العالي، ورفع نسبتها من مجموع موازنة التعليم عموماً، ومن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى التوسع في نشر شبكة التعليم الجامعي، والارتقاء بمستوى جودته.

ز- تشجيع البحث العلمي والاستشارات العلمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ليكون القرار مبرراً علمياً، وبصورة خاصة تشجيع البحث العلمي لاختيار البديل التنموي الأفضل بين البدائل الممكنة، ولاستكشاف مشاريع استثمارية جديدة.

ح- تعزيز المساواة بين الجنسين، والاستمرار في تمكين المرأة، وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتأخذ دورها المناسب في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك، والعمل على تغيير المواقف والعادات التقليدية التي تقف عائقاً في طريق تقدمها، وذلك من خلال إيجاد الفرص المتكافئة لتعليم المرأة، وتوفير الفرص الممكنة لزيادة مشاركتها في العمل، وخلق الظروف الملائمة لذلك حتى تتمكن من أن تسهم بشكل فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص، وتسهيل حصولها على الائتمانات والتسهيلات، والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية المساعدة لعمل المرأة.

ط- الاستمرار في تطوير الأنظمة الإحصائية، وإعداد مزيد من البحوث والدراسات والمسوح الميدانية حول القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في مجال العلاقة بين النمو السكاني والاستخدام والبطالة والدخل ومستوى المعيشة والصحة والتعليم وسواها من الجوانب الإنتاجية والخدمية التي تدخل في عمليات التنمية ونوعية حياة السكان، وتقديم الدعم المادي لها، وذلك لما تقدمه من نتائج تساعد على وضع سياسات سكانية وتنموية صحيحة.

المراجع المعتمدة

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1998). مقدمة ابن خلدون. القاهرة: المكتبة التوفيقية.
2. أبو عيانة، فتحي محمد. (1985). دراسات في علم السكان. بيروت: دار النهضة العربية.
3. أبو عيانة، فتحي محمد. (1993). جغرافية السكان: أسس وتطبيقات (ط.4). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
4. الأشقر، أحمد. (1992). العلاقة التبادلية بين المتغيرات السكانية والتنمية. في الإعلام وقضايا التنمية والسكان الندوتان الوطنيتان في محافظتي حلب واللاذقية حول الإعلام وقضايا التنمية والسكان (ص ص.39-53). دمشق: وزارة الإعلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
5. الأشقر، أحمد. (1993). العلاقة التبادلية بين المتغيرات السكانية والتنمية. في الإعلام وقضايا التنمية والسكان الندوات التي عقدت في محافظات: حمص – دير الزور – درعا حول الإعلام وقضايا التنمية والسكان (ص ص.168-182). دمشق: وزارة الإعلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
6. الأشقر، أحمد. (1996). العلاقة التبادلية بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية. في محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية (ج.1، ص ص.51-68). دمشق: مجلس الشعب وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو.
7. الإمام، محمد محمود. (1973، 17-20 آذار/مارس). تخصيص أم تنمية الموارد. قُدّم إلى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، الكويت.
8. الإمام، محمد محمود. (1993). مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
9. الإمام، محمد محمود. (1995). التنمية البشرية من المنظور القومي. في التنمية البشرية في الوطن العربي (ط.1، ص ص.389-454). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. الأمم المتحدة. (1985). السكان والتنمية في الشرق الأوسط. بغداد: الأمم المتحدة.
11. الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية. (2013). التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015. نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_edgd_13_1_a.pdf
12. البستاني، باسل. (1996). تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي. نيويورك: الأمم المتحدة.
13. الجابري، محمد عابد، والإمام، محمد محمود. (1996). التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية. نيويورك: الأمم المتحدة.
14. الخضوري، سالم بن محمد. (2002، 17-20 كانون الأول/ ديسمبر). السكان والتنمية البشرية في سلطنة عمان. قُدّم إلى المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديمغرافي بالقاهرة.

15. الخفاف، عبد علي، ومومني، محمد أحمد عقلة. (1994). سكان العالم الإسلامي: دراسة عن الواقع ومؤثرات المستقبل (ط.1). إربد: دار الكندي.

16. الربيعي، فلاح خلف. (2006، 13 أيار). تطور العلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي. استرجعت في تاريخ 5 أيلول، 2013 من www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/161.htm

17. السعدي، عباس فاضل. (1999، آذار/ مارس). خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، 241، 69–83.

18. السيد علي، عبد المنعم، وفتح الله، سعد حسين. (1994، خريف). التنمية المستقلة: المفهوم الاستراتيجيات المؤشرات النتائج دراسة مقارنة في أقطار مختارة. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 3، 51–93.

19. الشيخ أوغلي، عصام، وحمد، إسعاف. (1996). المحددات الاجتماعية والثقافية للتمييز بين الذكور والإناث وعلاقتها بالسلوك الإنجابي. في مؤتمر السكان الإقليمي العربي (المجلد 3، ص ص.272–280). القاهرة.

20. الضرير، موسى. (1996). أثر التعليم على السلوك الإنجابي في الجمهورية العربية السورية. في مؤتمر السكان الإقليمي العربي (المجلد 2، ص ص.127–135). القاهرة.

21. العاني، أسامة عبد المجيد. (2002). المنظور الإسلامي للتنمية البشرية (ط.1). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

22. العربي، أشرف. (1997). التنمية البشرية في مصر: دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطويره (مع التركيز على التعليم). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

23. العربي، أشرف. (1998، خريف). ملخص رسالة التنمية البشرية في مصر دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطويره (مع التركيز على التعليم). مجلة بحوث اقتصادية عربية، 13، 179–198.

24. العيسوي، إبراهيم حسن، عبد الله، إبراهيم سعد الدين، عوض، إبراهيم، قنديل، أماني، أمين، جلال، مطر، جميل، وآخرون. (2003، كانون الثاني/ يناير). رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. مجلة المستقبل العربي، 287، 61–160.

25. العيسوي، إبراهيم. (1984). مؤشرات قطرية للتنمية العربية. في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (ط.1، ص ص.219–272). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

26. العيسوي، إبراهيم. (2000). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (ط.1). القاهرة: دار الشروق.

27. العيسوي، إبراهيم. (2006، 20–21 آذار). نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. قُدّم إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، بيروت.

28. الفارس، عبد الرزاق. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (ط.1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

29. القرآن الكريم. سورة الرحمن. الآيتان 3–4.

30. القش، محمد أكرم. (2018). أولوية المسألة السكانية في برامج إعادة إعمار سورية ما بعد الحرب. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، الإعمار والبناء في سورية عدد خاص 2018، 111–148. http://damascusuniversity.edu.sy/mag/human/FCKBIH/file/2018-2/111-148.pdf

31. القش، محمد أكرم. (2019، حزيران/يونيو). المسألة السكانية في سورية (سلسلة قضايا التنمية البشرية، العدد الخامس). دمشق: مداد (مركز دمشق للأبحاث والدراسات).

32. القصيفي، جورج. (1995). التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. في التنمية البشرية في الوطن العربي (ط.1، ص ص.81–99). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

33. القصيفي، جورج. (1997). التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. في وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة في القاهرة 14–19 أيار/ مايو 1995 (ص ص.36–48). نيويورك: الأمم المتحدة.

34. الكسواني، ممدوح الخطيب. (1986). الإحصاء السكاني. دمشق: مطبعة طربين.

35. الكفري، مصطفى العبد الله، والأشقر، أحمد. (1997). السياسات السكانية والاستراتيجيات (ط.1). دمشق: مركز الدراسات السكانية.

36. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1993). إطار نظري ومنهجي للتخفيف من حدة الفقر في منطقة الإسكوا. نيويورك: الأمم المتحدة.

37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1997). الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي. نيويورك: الأمم المتحدة.

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2003). الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر. نيويورك: الأمم المتحدة.

39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية (العدد 2). نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-2005-5-a.pdf

40. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2008). موجز السياسات الاجتماعية: التحول الديمغرافي في البلدان العربية التهيؤ للمستقبل (العدد 1). نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_08_tp-6_a.pdf

41. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2011). تقرير السكان والتنمية: إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية (العدد 5). نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_11_2_a.pdf

42. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2014). الاقتصاد الاجتماعي التضامني: أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية (سلسلة السياسات العامة، العدد4). بيروت: الأمم المتحدة.

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-solidarity-economy-tool-social-justice-arabic.pdf

43. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2017). نشرة التنمية الاجتماعية: الاستفادة من العائد الديمغرافي (المجلد 6، العدد 2). نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/harnessing-demographic-dividend-arabic.pdf

44. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2019). المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية (العدد 14). بيروت: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-society-compendium-demographic-social-statistics-14-arabic.pdf

45. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2022). المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية (العدد 16). بيروت: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-society-demographic-social-trends-16-arabic_0.pdf

46. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد. (2017). التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيروت: الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

47. المركز السوري لبحوث السياسات. (2013أ). الكارثة السورية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية التقرير الفصلي الأول (كانون الثاني ـ آذار 2013). دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR_The_Syrian_Catastrophe_2013_AR.pdf

48. المركز السوري لبحوث السياسات. (2013ب). سورية حرب على التنمية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية التقرير الفصلي الثاني (نيسان ـ حزيران 2013). دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR_War_on_Development_2013_AR.pdf

49. المركز السوري لبحوث السياسات. (2015). سورية الاغتراب والعنف تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR_Alienation_Violence_Report_2014_AR.pdf

50. المركز السوري لبحوث السياسات. (2016أ). التشتت القسري حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي 2016. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/Forced_Dispersion_SCPR_2016_Ar.pdf

51. المركز السوري لبحوث السياسات. (2016ب). سورية مواجهة التشظي! تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://scpr-

syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR-report-Confronting-fragmentation-2015-AR.pdf

52. المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). سوريا العدالة لتجاوز النزاع: تقرير آثار النزاع السوري 2016–2019. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR_JTC_2020_Report_Arabic.pdf

53. المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سورية لعام 2022 (العدد2). بيروت: المركز السوري لبحوث السياسات.-https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPRS-Annual-Bulletin-for-CPI-and-INF-2022-Ar.pdf

54. المركز السوري لبحوث السياسات. (2024). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سورية لعام 2023: اقتصاد يتداعى (العدد3). بيروت: المركز السوري لبحوث السياسات.-https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPRS-Annual-Bulletin-for-CPI-and-Inflation-in-Syria-2023-EN-1-1.pdf

55. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). حلقة نقاشية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 وأطروحات أخرى ذات صلة. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

56. المعهد العربي للتخطيط. (1980). أنماط التنمية في الوطن العربي 1960–1975: أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي (ج.1). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

57. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. (2000). مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

58. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. (2002). مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

59. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. (2005أ). قياس الفقر في التطبيق. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

60. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. (2005ب). مقاييس اللامساواة. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

61. المكتب المركزي للإحصاء. (1996). مسح سوق العمل لعام 1995 في الجمهورية العربية السورية التقرير الأولي لنتائج مسح العرض من القوى العاملة (ج.3). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

62. المكتب المركزي للإحصاء، وجامعة الدول العربية. (2011أ). المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009 التقرير الرئيسي حول الأسر السورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء. http://www.cbssyr.sy/family health/Syria Survey Principal Report For Syrians.pdf

63. المكتب المركزي للإحصاء، وجامعة الدول العربية. (2011ب). المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009 المحافظات السورية في أرقام (الأسر السورية). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء. http://www.cbssyr.sy/family health/Syria Survey Summary Report- Syrian Governorates..pdf

64. المكتب المركزي للإحصاء. (2022). الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2022 (المجموعة الإحصائية، الإصدار الخامس والسبعون). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

65. المكتب المركزي للإحصاء. (2024). الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2023 (المجموعة الإحصائية، الإصدار السادس والسبعون). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

66. المكتب المركزي للإحصاء، وجامعة الدول العربية. (2011أ). المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009 التقرير الرئيسي حول الأسر السورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

67. المكتب المركزي للإحصاء، وجامعة الدول العربية. (2011ب). المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009 المحافظات السورية في أرقام (الأسر السورية). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

68. المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2011). الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية. في محسن عوض (محرر). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

69. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2008. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

70. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2025أ). التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2024. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2024.pdf

71. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2025ب). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (المجلد 44). الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. https://www.aoad.org/ASSY44/statbook44Cont.htm

72. النجفي، سالم توفيق، والدعمة، إبراهيم مراد. (2001، شتاء). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 26، 65–103.

73. الهيئة السورية لشؤون الأسرة. (2011). حالة سكان سورية 2010 (التقرير الوطني الثاني): انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

74. الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان. (2022). حالة سكان سورية 2020 (التقرير الوطني الرابع): العودة والاستقرار. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.

75. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. (2009). حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008). دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

76. أيسترلين، ر. أ. (1985). الخصوبة والتنمية. في السكان والتنمية في الشرق الأوسط (ص ص.159–207). بغداد: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

77. باقر، محمد حسين. (1996). قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: الأمم المتحدة.

78. باقر، محمد حسين. (2005أ). قياس الفقر في التطبيق. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

79. باقر، محمد حسين. (2005ب). مقاييس اللامساواة. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

80. بالانت، ج. (2009). التحليل الإحصائي باستخدام برامج SPSS دليل عملي يوضح خطوة بخطوة كيفية استخدام برامج SPSS في تحليل البيانات (ط.2، خالد العامري، مترجم). القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

81. بانوري، طارق، جوما، ك.، هايدن، غ.، وريفيرا، م. (1995). التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية. نيويورك: الأمم المتحدة.

82. بدران، عدنان. (2004أ، 25–28 تشرين الثاني). تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي1997 و2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و1997 و2002. قُدّم إلى ورشة العمل الإقليمية الرابعة حول إحصاءات الفقر في الأردن، عمان.

83. بدران، عدنان. (2004ب، 20 كانون الأول). الفقر في الأردن ماهيته وحجمه وانتشاره الجغرافي. قُدّم إلى الورشة الحوارية حول الاستدامة في برامج مكافحة الفقر في مركز الأردن للدراسات، مأدبا.

84. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام 2000. دمشق: معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. http://hdr.undp.org/sites/default/files/syrian_arab_republic_2000_ar.pdf

85. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003أ). التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

86. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003ب). المقدرة البشرية كمفهوم أوسع من رأس المال البشري. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

87. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003ج). تحسن الدخل الفردي لا يعني بالضرورة تحسن نوعية الحياة. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

88. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003د). مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

89. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf

90. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf

91. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2003a.pdf

92. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل المكتوم. (2009). تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج. دبي: شركة دار الغرير للطباعة والنشر. http://www.arab-hdr.org/Arabic/akr/AKR2009/Arabic/AKR2009Ar.pdf

93. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. (2024). مؤشر المعرفة العالمي 2024. دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. https://knowledge4all.com/admin/2024/Methodology/GKI_Report_Ar.pdf

94. بريستون، س. (1985). الوفاة والمرض والتنمية. في السكان والتنمية في الشرق الأوسط (ص ص.233–258). بغداد: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

95. بشور، منير. (1995). التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية. القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

96. بشير، سعد زغلول. (2003). دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار العاشر Version 10. بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. http://aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/spss-book_1.rar http://aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/spss-book_2.zip http://aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/spss-book_3.zip

97. بقجه جي، صباح. (1995). كلمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. في التنمية البشرية في الوطن العربي (ط.1، ص ص. 31–33). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

98. بوادقجي، عبد الرحيم، والحريري، محمد خالد. (2005). علم السكان. دمشق: جامعة دمشق.

99. جامعة الإمارات العربية المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1999). تقرير التنمية البشرية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997: ملامح ومؤشرات. أبو ظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة.

100. جلال الدين، محمد العوض. (1993). التنمية البشرية تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

101. جلبي، علي عبد الرزاق. (1984). علم اجتماع السكان (ط.1). بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

102. جلبي، علي عبد الرزاق. (2016). علم اجتماع السكان. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

103. حبيب، مطانيوس. (1992). التنمية الاقتصادية (ط. 3). دمشق: جامعة دمشق.

104. حميدان، عدنان عباس، مخول، مطانيوس، جاعوني، فريد، وناصر آغا، عمار. (2005). الإحصاء التطبيقي. دمشق: جامعة دمشق.

105. حميدان، عدنان عباس، وناصر آغا، عمار. (2003). الإحصاء الحيوي. دمشق: جامعة دمشق.

106. خوري، عصام، وسليمان، عدنان. (1994). التنمية الاقتصادية (دراسة في التخلف والتنمية). دمشق: جامعة دمشق.

107. خوري، نبيل، خوري، عصام، أمين، زهير، الأشقر، أحمد، عبود، صموئيل، علي، إبراهيم، وآخرون. (1992). الحركية السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي مع إشارة خاصة لحالة الجمهورية العربية السورية (ط.1). دمشق: دار الهجرة للنشر والطباعة والتوزيع.

108. زكي، رمزي. (1984). المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

109. شتا، السيد علي. (1998). دراسة في المجتمع السعودي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
110. شعبان، إسماعيل. (1993). المشكلات الاقتصادية المعاصرة. حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
111. شفيق، محمد. (2003). السكان وقضايا التنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
112. شكوري، بتول. (2004، 19–21 تشرين الثاني/ نوفمبر). الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي. بحث مقدم إلى المنتدى العربي للسكان الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وجامعة الدول العربية (LAS)، بيروت.
113. صايغ، يوسف. (1986، 26–29 نيسان/إبريل). نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي. قُدّم إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان.
114. صندوق النقد العربي. (1999). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
115. صندوق النقد العربي. (2002). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2001
116. صندوق النقد العربي. (2005). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2004
117. صندوق النقد العربي. (2007). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2006
118. صندوق النقد العربي. (2008). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2007
119. صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2008
120. صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2009
121. صندوق النقد العربي. (2011). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010
122. صندوق النقد العربي. (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2012

123. صندوق النقد العربي. (2014). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2013

124. صندوق النقد العربي. (2015). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2014

125. صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2015

126. صندوق النقد العربي. (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2016

127. صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2017

128. صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2018

129. صندوق النقد العربي. (2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2019

130. صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020

131. صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf

132. صندوق النقد العربي. (2023). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%20-%202022.pdf

133. صندوق النقد العربي. (2024). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-03/62591_Joint%20Arab%20Economic%20Report%202023_Inner_Edit.pdf

134. صندوق النقد العربي. (2025). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2025-05/Joint%20Arab%20Economic%20Report%202024-Final.pdf

135. طبارة، رياض. (1989). تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي. في تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في الكويت 28–29 نوفمبر 1987 (ط.1، ص ص. 229–258). بيروت: دار الرازي.

136. طلبة، مصطفى كمال. (1992). إنقاذ كوكبنا: التحديات... والآمال حالة البيئة في العالم 1972–1992. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

137. عارف، نصر. (2004، 14 شباط). مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان. استرجعت في تاريخ 5 أيلول، 2013 من www.isegs.com/forum/showthread.php?t=4143

138. عامر، سعيد ياسين. (2000). البعد الثالث لإدارة القرن الحادي والعشرون (ط.1). القاهرة: مركز وايد سرفس للاستثمارات والتطوير الإداري.

139. عبد الحكيم، محمد صبحي، وغلاب، محمد السيد. (1998). السكان ديمغرافياً وجغرافياً. القاهرة: مكتبة الأنجلو.

140. عبد الفضيل، محمود. (2005، 19–21 كانون الأول/ ديسمبر). العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. قُدّم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت.

141. عبد الله، إسماعيل صبري. (1986، 26–29 نيسان/إبريل). التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهل. قُدّم إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان.

142. عبد الله، إسماعيل صبري. (1994). التنمية البشرية المفهوم – القياس – الدلالة. القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

143. عبد الله، إسماعيل صبري. (1997، آب/ أغسطس). الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية. مجلة المستقبل العربي، 222، 4–25.

144. عثمان، ماجد. (2006). الزيادة السكانية: منحة ديموجرافية أم محنة تنموية. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية المحلية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

145. عثمان، ماجد، فرج، محمود، رجاء، أحمد، والعربي، أشرف. (2006). حالة السكان في مصر. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية المحلية.

146. عطية، شوقي. (2020). علم السكان في البحث التطبيقي والإحصائي. بيروت: دار نلسن.

147. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (2000). اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

148. علي، إبراهيم. (1994). السكان والمؤشرات السكانية. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

149. علي، إبراهيم. (1995). خصائص السكان في الجمهورية العربية السورية. في الكتاب المرجعي في التربية السكانية (ص ص. 12–72). دمشق: وزارة التربية واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

150. علي، إبراهيم، أبو الشامات، مؤيد، المبيض، ممدوح، الضرير، موسى، وخليفة، ياسين. (2001، 10–12 تشرين الثاني). التوزع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية في سورية. قُدّم إلى المؤتمر الوطني للسكان، دمشق.

151. علي، إبراهيم، حسين، عبد الكريم، النعيمي، قاسم، والجاعوني، فريد. (1997). الإحصاءات السكانية وتقنية التحليل (ط.1). دمشق: مركز الدراسات السكانية.

152. علي، علي عبد القادر. (2002). الفقر: مؤشرات القياس والسياسات. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

153. عمار، حامد. (1992). التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم– المؤشرات– الأوضاع (ط.1). القاهرة: سينا للنشر.

154. عمار، حامد. (1993). التنمية البشرية في الوطن العربي الإحصاءات والوثائق (ط.1). القاهرة: سينا للنشر.

155. عمار، حامد. (1998). مقالات في التنمية البشرية العربية الأحوال والبيئة الثقافية (ط.1). القاهرة: الدار العربية للكتاب.

156. عمران، عبد الرحيم. (1988). سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

157. عمران، كامل. (1991). التنمية في الوطن العربي. دمشق: مطبعة الاتحاد.

158. عيسى، نجيب. (1997). قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية. نيويورك: الأمم المتحدة.

159. فرجاني، نادر. (1992). عن نوعية الحياة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

160. فرجاني، نادر. (1997). مؤشر نوعية الحياة: المدلول والبيانات. في وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة في القاهرة 14–19 أيار/ مايو 1995 (ص ص.27–35). نيويورك: الأمم المتحدة.

161. فرجاني، نادر. (2002، أيلول/ سبتمبر). التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس. مجلة المستقبل العربي، 283، 66–84.

162. قبرصي، عاطف عبد الله. (2000). التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي. نيويورك: الأمم المتحدة.

163. قرم، جورج. (1997). التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي. نيويورك: الأمم المتحدة.

164. قفطان، محمد فاضل عزيز. (1984). التنمية الاقتصادية. بغداد: مطبعة الحوادث.

165. كالن، س. ر. (1996). عالم يفيض بسكانه عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها (ليلى الجبالي، مترجم). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

166. كرباج، يوسف، وخلاط، مريم. (1993، 4–8 نيسان). هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي: الاتجاهات الأخيرة. قُدّم إلى المؤتمر العربي للسكان، عمان.

167. لجنة أمن الإنسان. (2003). أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم. نيويورك: الأمم المتحدة.

168. مبيض، عامر رشيد. (2000أ). الإنسان. في موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم (ص ص.205–212). حمص: دار المعارف.

169. مبيض، عامر رشيد. (2000ب). التنمية الاقتصادية. في موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم (ص ص. 359–361). حمص: دار المعارف.

170. مبيض، عامر رشيد. (2000ج). العولمة. في موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم (ص ص. 961–982). حمص: دار المعارف.

171. مجمع اللغة العربية. (1985). المعجم الوسيط (ط.3). القاهرة: مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية.

172. محمد، خديجة عرفة. (2006). مفهوم الأمن الإنساني. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية (ICFS).

173. مدبولي، محمد عبد الخالق. (1995). البعد الاجتماعي في سياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور التنمية البشرية. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

174. مديرية البحث العلمي. (2012). دليل كتابة الأطروحة الجامعية (ماجستير ودكتوراه). جامعة دمشق: دمشق.

175. مديرية البحث العلمي. (2021). دليل كتابة أبحاث الدراسات العليا الجامعية (الإصدار 1). جامعة دمشق: دمشق.

176. مورلابييه، ف.، وكولينز، ج. (1983). صناعة الجوع... خرافة الندرة (أحمد حسان، مترجم). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

177. نجيب، حسين علي، والرفاعي، غالب عوض صالح. (2006). تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل للحزمة SPSS (ط.1). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

178. نشوان، عماد. (2005). الدليل العملي لمقرر الإحصاء التطبيقي. القدس: جامعة القدس المفتوحة.

179. نصر، ربيع، محشي، زكي، وأبو إسماعيل، خالد. (2013). الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/SCPR_Syria_Crisis_Report_2013_AR.pdf

180. نصر، ربيع، ومحشي، زكي. (2014). الفقر متعدد الأبعاد في سورية بحث مقارن بين العامين 2001 و2009 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء في سورية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف. https://scpr-syria.org/wp-content/uploads/2024/08/Multidimensional_Poverty_in_Syria_AR.pdf

181. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. (2006). الخطة الخمسية العاشرة 2006–2010: تنمية تشاركية محورها المواطن اجتماعياً اقتصادياً بيئياً. دمشق: هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

182. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. (2009). تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة 2006–2010: تنمية تشاركية محورها المواطن اجتماعياً اقتصادياً بيئياً. دمشق: هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

183. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. (2019). التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة. دمشق: هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

184. هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009أ). التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025): محور الاقتصاد والإنتاجية (مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970–2005) المشاهد المستقبلية المرجعية، الليبيرالية، التنموية). دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

185. هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009ب). التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025): محور التقانة (استشراف مستقبل العلم والتقانة في سورية حتى 2025). دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

186. وديع، محمد عدنان، عبد الله، عادل، نصار، علي، ودشتي، رولا. (1997). مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

187. وزارة التخطيط والتنمية المحلية. (2006). تقرير حالة السكان في مصر 2005. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية المحلية.

188. وزارة التخطيط والتنمية. (1998). اليمن: تقرير التنمية البشرية الوطني الأول 1998. صنعاء: وزارة التخطيط والتنمية.

189. يونس، مفيد زنون. (2011). اقتصاديات السكان (ط.1). عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

ثانياً– المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alachkar, A., & Eberstein, I.W. (1998, Gennaio- Giugno). Income, Fertility, and Economic Development. Genus, 44 (1/2), 121-137. Retrieved From http://www.jstor.org/stable/29788941

2. Alachkar, A., & Serow, W.J. (1988, Luglio- Dicembre). The Socio-Economic Determinants of Mortality: An International Comparison. Genus, 44 (3/4), 131-151. Retrieved From http://www.jstor.org/stable/29788963

3. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2023a, July). A methodological note on the global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023 changes over time results for 84 countries. OPHI MPI Methodological Note 57. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-03/OPHI_MPI_MN57_2023.pdf

4. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2023b, July). The global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023 country results and methodological note. OPHI MPI Methodological Note 55. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-03/OPHI_MPI_MN55_2023.pdf

5. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2023c, July). The global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023 disaggregation results and methodological note. OPHI MPI Methodological Note 56. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-03/OPHI_MPI_MN56_2023.pdf

6. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2024a, October). A methodological note on the global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2024 changes over time results for 86 countries. OPHI MPI Methodological Note 60. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-10/OPHI_MPI_MN_60.pdf
7. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2024b, October). The global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2024 country results and methodological note. OPHI MPI Methodological Note 58. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-11/OPHI_MPI_MN_58_vs3.pdf
8. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2024c, October). The global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2024 disaggregation results and methodological note. OPHI MPI Methodological Note 59. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-11/OPHI_MPI_MN_59_vs2.pdf
9. Anand, S. & Sen, A. (1997). Concepts of Human Development and Poverty: A Multi-dimensional Perspective. In Poverty and Human Development: Human Development Report 1997 Papers. New York: UNDP. https://www.wits.ac.za/media/wits-university/research/coe-human/documents/Anand &Sen 1997 Concepts of human development and poverty A multidimensional perspective.pdf
10. APA (American Psychological Association). (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). Washington, DC: American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/0000165-000
11. Atlantic Council - Rafik Hariri Center For the Middle East & United States Institute of Peace. (2016). Rebuilding Societies: Strategies for Resilience and Recovery in Times of Conflict.
12. Belhaj Hassine, N. (2015). Economic Inequality in the Arab Region. World Development, 66, 532-556.
13. Bibi, S., & Nabli, M. (2010). Equity and Inequality in the Arab Region. Cairo: Economic Research Forum.
14. Chemingui, M., & Ayadi, N. (2003, October). Understanding the Poor Human Capital Contribution to Economic Growth in Algeria. paper produced as part of the Global Development Project. https://www.researchgate.net/profile/Mohamed-Chemingui/publication/228849019_Understanding_the_Poor_Human_Capital_Contribution_to_Economic_Growth_in_Algeria/links/0c96053b7343b673c6000000/Understanding-the-Poor-Human-Capital-Contribution-to-Economic-Growth-in-Algeria.pdf
15. Chenery, H., Ahluwalia, M. S., Bell, C.L.G., Duloy, J. H., & Jolly, R. (1974). Redistribution with Growth: a joint study by the World Bank's Development Research Centre and the IDS at the University of Sussex. London: Oxford University Press.
16. Colin, G. (1994, September). Social Security and Protection in the Developing World. In Monthly Labor Review (pp.24-31). Geneva: ILO (International Labor Office). http://www.bls.gov/mlr/1994/09/art4full.pdf

17. Davadas, R.P. (1987). A Major Factor in National Development: Nutrition. in J. L. Lewis & P. J. Kelly (Eds.), Science and Technology Education and Future Human Needs (p.100-101). Oxford: Pergamon Press.
18. Denison, E.F. (1962). The Sources of Economic Growth in The United States and The Alternatives Before Us. New York: Committee for Economic Development.
19. Denison, E.F. (1964). Measuring The Contribution of Education To Economic Growth, The Residual Factor and Economic Growth. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
20. ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) & IOM (International Organization for Migration). (2019). Situation Report on International Migration 2019: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region. Beirut: United Nations & International Organization for Migration.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/situation-report-international-migration-2019-english.pdf
21. FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations), IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Children's Fund), WFP (World Food Programme), & WHO (World Health Organization). (2024). The State of Food Security and Nutrition in the World 2024: Financing to end hunger, food insecurity and malnutrition in all its forms. Rome: FAO.
https://openknowledge.fao.org/bitstreams/d5be2ffc-f191-411c-9fee-bb737411576d/download
22. FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations), IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Children's Fund), WFP (World Food Programme), & WHO (World Health Organization). (2025). The State of Food Security and Nutrition in the World 2025: Addressing high food price inflation for food security and nutrition. Rome: FAO.
https://openknowledge.fao.org/bitstreams/e612e779-ec47-44c2-a3e0-499569c3422d/download
23. Fields, G. S. (1993). Poverty changes in developing countries. In R. Van der Hoeven & R. Anker (Eds.), Poverty monitoring: An international concern (pp.3-14). New York: St. Martin's Press. http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/articles/476/
24. Frisch, R. (1993). Propagation Problems and Impulse Problems in Dynamic Economics. in Economic Essays in Honour of Gustav Cassel (pp.171-205). London: George Allen and Unwin.
25. Gallup. (2016). Gallup World Poll Analytics database. Washington: Gallup. Retrieved January 25, 2016 from www.gallup.com/products/170987/gallup-analytics.aspx
26. Gallup. (2018). Gallup World Poll Analytics database. Washington: Gallup. Retrieved November 13, 2018 from https://www.gallup.com
27. Gandotra, M.M., Retherford, R.D., Pandey, A., Luther, N.Y., & Mishra, V.K. (1998, May). Fertility in India. National Family Health Survey Subject Reports Number 9. Mumbai: International Institute for Population Sciences, Honolulu, Hawaii: East-West Center Program on Population. Retrieved From http://www.eastwestcenter.org/fileadmin/stored/pdfs/NFHSsubjrpt009.pdf

28. Govindasamy, P., & Ramesh, B.M. (1997, December). Maternal Education: the Utilization of Maternal Child Health Services in India. National Family Health Survey Subject Reports Number 5. Mumbai , India: International Institute for Population Sciences, Calverton, Mayland, USA: Macro International Inc. Retrieved From http://www.eastwestcenter.org/sites/default/files/filemanager/Research_Program/NFHS_Subject_Reports/subj-5.pdf or http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACC717.pdf
29. Hallak, O. (1983). Les relations entre les variables démographiques et les indicateurs de développement économique et social en Syrie. Thèse d'État: Sciences économiques, Université d'Aix-Marseille II.
30. Harbison, F. (1973). Human Resources as The Wealth of Nations. NewYork: Oxford University Press.
31. Herrera, A. O., & International Development Research Centre. (1976). Catastrophe or New Society? A Latin American World Model. Ottawa: International Development Research Centre.
32. Ianchovichina, E., Mottaghi, L., & Devarajan, S. (2015). Inequality, Uprisings, and Conflict in the Arab World. Middle East and North Africa (MENA) Economic Monitor. Washington, D.C.: World Bank Group.
33. ILO (International Labor Office). (1976). Employement, Growth and Basic Needs: A One World Problem. Geneva: ILO.
34. ILO (International Labor Office). (2015, January). What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted? Technical Brief No.1. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40dcomm/documents/publication/wcms_343153.pdf
35. Kendrick, J.W. (1961). Productivity Trends in the United States. Princeton: University Press for The National Bureau of Economic Research.
36. Kuznets, S. S. (1966). Modern Economic Growth: Rate Structure, and Spread, Studies in Comparative Economies. New Haven: Yale University Press.
37. League of Arab States, & UNDP (United Nations Development Programme). (2009a). Development Challenges For The Arab Region: A Human Development Approach (vol.1). Cairo: UNDP. Retrieved From http://204.200.211.31/contents/file/DevChallenges_Report_Vol01_Eng.pdf
38. League of Arab States, & UNDP (United Nations Development Programme). (2009a). Development Challenges For The Arab Region: A Human Development Approach (vol.1). Cairo: UNDP. Retrieved From http://204.200.211.31/contents/file/DevChallenges_Report_Vol01_Eng.pdf
39. Macunovich, D.J. (1999, March). The Role of Relative Cohort Size and Relative Income in the Demographic Transition?. Working Paper No.9. Syracuse: Center for Policy Research, Maxwell School of Citizenship and Public Affairs, Syracuse University. Retrieved From http://www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/cpr/publications/working_papers2/wp9.pdf
40. Massell, B.F. (1960, May). Capital Formation and Technological Change in United States Manufacturing. Review of Economics and Statistics, 42 (2), 182-188.
41. Meadows, D. H., Meadows, D. L., & Randers, J. (1992). Beyond The Limits: Global Collapse or a Sustainable Future. The Amazon Book Review.

42. Ministry of National Economy. (2004). Human Development in the Sultanate of Oman First Report 2003. Sultanate of Oman: Ministry of National Economy.
43. Mottaghi, L. (2016). The impact of War and Peace in MENA. MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series (no.155). Washington, D.C.: World Bank Group.
44. Mutharayappa, R., Choe, M.K., Arnold, F., & Roy, T.K. (1997, March). Son Preference and Its Effect on Fertility in India. National Family Health Survey Subject Reports Number 3. Mumbai: International Institute for Population Sciences, Honolulu, Hawaii: East-West Center Program on Population. Retrieved From http://www.eastwestcenter.org/fileadmin/stored/pdfs/NFHSsubjrpt003.pdf
45. Nasser, R., & Mehchy, Z. (2012, July). Determinants of Labor Force Participation in Syria (2001-2010), Working Paper No.698. Cairo: ERF (Economic Research Forum). http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/698.pdf
46. Nawar, A.H. (2014). Multidimensional Poverty Index and Policies for Tackling Interlocking Deprivations in the Arab States. Arab Human Development Report Research Paper Series. Beirut: UNDP Regional Bureau for Arab States. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/Final_Abdel-HameedNawar ENG low res.pdf
47. NIMS (National Institute of Medical Statistics), & UNICEF (United Nations Children's Fund). (2012). Infant and Child Mortality in India Levels, Trends and Determinants. New Delhi: NIMS. Retrieved From http://www.unicef.org/india/Report.pdf
48. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2008). Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries.
49. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative). (2024, October). All Published Global Multidimensional Poverty Index (MPI) Results 2010-2024. Oxford, UK: Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford. https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-10/table-8-all-mpi-data-2010-2024.xlsx
50. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2019). Global Multidimensional Poverty Index 2019: Illuminating Inequalities. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents/mpi2019publicationpdf_1.pdf
51. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2020). Global Multidimensional Poverty Index 2020: Charting pathways out of multidimensional poverty Achieving the SDGs. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents//2020mpireportenpdf.pdf
52. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2021). Global Multidimensional Poverty Index 2021: Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents//2021mpireportenpdf.pdf
53. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2022a). Global Multidimensional Poverty Index 2022: Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty. NewYork:

UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdp-document/2022mpireportenpdf.pdf
54. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2022b). Global Multidimensional Poverty Index 2022: Technical notes. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents//mpi2022technicalnotespdf.pdf
55. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2023). Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking global poverty Data for high impact action. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdp-document/2023mpireportenpdf.pdf
56. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2024). Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty amid conflict. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdp-document/mpireport2024en.pdf or https://ophi.org.uk/sites/default/files/2024-10/Global_MPI_2024_report_%28Conflict%29.pdf
57. OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), & UNDP (United Nations Development Programme). (2025). Global Multidimensional Poverty Index 2025 Overlapping Hardships: Poverty and Climate Hazards. NewYork: UNDP, & Oxford, UK: OPHI. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/mpireport2025en.pdf
58. Palma, J.G. (2011, January). Homogeneous middles vs. heterogeneous tails, and the end of the 'Inverted-U': the share of the rich is what it's all about. Cambridge Working Papers in Economics (CWPE) 1111. Cambridge, UK: Cambridge University. http://www.econ.cam.ac.uk/dae/repec/cam/pdf/cwpe1111.pdf
59. Pandey, A., Choe, M.K., Luther, N.Y., Sahu, D., & Chand, J. (1998, December). Infant and Child Mortality in India. National Family Health Survey Subject Reports Number 11. Mumbai: International Institute for Population Sciences, Honolulu, Hawaii: East-West Center Program on Population. Retrieved From http://www.eastwestcenter.org/fileadmin/stored/pdfs/NFHSsubjrpt011.pdf
60. Population Institute. (1999). World Population Overview 1998 and Outlook 1999. Washington, DC: Population Institute.
61. Psacharopoulos, G, (1981). Returns to education: an updated international comparison. Comparative Education.
62. Rashad, H. (2000, May). Demographic transition in Arab countries: A new perspective. Journal of Population Research, 17 (1), 83-101. DOI:10.1007/BF03029449
63. Ravallion, M. (2004). Pro-Poor Growth: A Primer. Washington DC: World Bank.
64. Ravallion, M., & Chen, S. (2001, August). Measuring Pro-Poor Growth. Policy Research Working Paper 2666. Washington DC: World Bank.
65. Ravallion, M., & Chen, S. (2003). Measuring Pro-Poor Growth. Economics Letters, 78 (1), 93-99.
66. Schultz, T.W. (1961, March). Investment in Human Capital. American Economic Review, 51 (1), 1-17

67. Seth, S. (2009, November). Inequality, Interactions, and Human Development. Journal of Human Development and Capabilities, 10 (3), 375-396. doi:10.1080/19452820903048878.
68. Sharma, S. (2008, March 24-25). Childhood Mortality and Health in India. Working Paper Series No. E/292/2008. presented in International Conference on Population, Health and Human Resources in India's Development, IEG (Institute of Economic Growth), Delhi. Retrieved From http://iegindia.org/workpap/wp292.pdf
69. Shorrocks, A., & Wan, G. (2008, February). Ungrouping Income Distributions: Synthesising Samples for Inequality and Poverty Analysis. Research Paper No. 2008/16. Helsinki : UNU-WIDER (United Nations University- World Institute for Development Economics Research).
70. Solow, R. M. (1957, august). Technical Change and The Aggregate Production Function. Review of Economics and Statistics, 39 (3), 312-320.
71. Solow, R.M. (1962, May). Technical Progress, Capital Formation and Economic Growth. American Economic Review, 52 (2), 76-86.
72. Streeten, P. (1994, May). Human Development: Means and Ends. American Economic Review, 84 (2), 232-237.
73. Tabutin, D., & Schoumaker, B. (2012). The Demographic Transitions: Characteristics and Public Health Implications. in eds: Samer Jebbour et al., Public Health in the Arab World (pp.35-46). Cambridge: Cambridge University Press. https://www.researchgate.net/profile/Dominique-Tabutin/publication/286182961_The_Demographic_Transitions_in_the_Arab_world_Characteristics_and_public_Health_Implications/links/56699a0b08ae62b05f025123/The-Demographic-Transitions-in-the-Arab-world-Characteristics-and-public-Health-Implications?_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19
74. UlHaq, M. (1988, 3-5 September). Presented to The Round Table on Development: The Human Dimension, Amman.
75. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (1998a). Health and Mortality: A Concise Report. New York: United Nations. Retrieved From http://www.un.org/esa/population/pubsarchive/catalogue/catrpt1.htm#3
76. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (1998b). World Population Monitoring 1998 Health and Mortality: Selected Aspects. New York: United Nations. Retrieved From http://www.un.org/esa/population/pubsarchive/catalogue/catrpt1.htm#2
77. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2022a, July). World Population Prospects 2022: Comprehensive Dataset in Excel format [DVD Edition]. New York: United Nations. Retrieved June 9, 2023 From http://esa.un.org/unpd/wpp/ or http://www.un.org/en/development/desa/population/
78. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2022b). World Population Prospects 2022: Summary of Results. New York: United Nations. https://www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/wpp2022_summary_of_results.pdf
79. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2024a, July). World Population Prospects 2024: Comprehensive Dataset in Excel format [DVD

Edition]. New York: United Nations. Retrieved December 15, 2025 From https://population.un.org/wpp/downloads
80. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2024b). World Population Prospects 2024: Summary of Results. New York: United Nations. https://population.un.org/wpp/assets/Files/WPP2024_Summary-of-Results.pdf
81. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2025). World Urbanization Prospects 2025: Comprehensive Dataset in Excel fille. New York: United Nations. Retrieved December 15, 2025 From https://population.un.org/wup/downloads
82. UNDP (United Nations Development Programme). (1990). Human Development Report 1990: Concept and Measurement of human development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/219/hdr_1990_en_complete_nostats.pdf
83. UNDP (United Nations Development Programme). (1994). Human Development Report 1994: New dimensions of human security. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf
84. UNDP (United Nations Development Programme). (1995). Human Development Report 1995: Gender and human development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/256/hdr_1995_en_complete_nostats.pdf
85. UNDP (United Nations Development Programme). (1996). Human Development Report 1996: Economic growth and human development. New York: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/257/hdr_1996_en_complete_nostats.pdf
86. UNDP (United Nations Development Programme). (1997). Human Development Report 1997: Human Development to Eradicate Poverty. New York: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/258/hdr_1997_en_complete_nostats.pdf
87. UNDP (United Nations Development Programme). (1998). Human Development Report 1998: Consumption for Human Development. New York: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/259/hdr_1998_en_complete_nostats.pdf
88. UNDP (United Nations Development Programme). (1999). Human Development Report 1999: Globalization with a Human Face. New York: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/260/hdr_1999_en_nostats.pdf
89. UNDP (United Nations Development Programme). (2001). Human Development Report 2001: Making new technologies work for human development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/262/hdr_2001_en.pdf
90. UNDP (United Nations Development Programme). (2002). Human Development Report 2002: Deepening democracy in a fragmented world. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/263/hdr_2002_en_complete.pdf
91. UNDP (United Nations Development Programme). (2007a). Human Development Report 2007/2008 Fighting climate change: human solidarity in a divided world. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/268/hdr_20072008_en_complete.pdf
92. UNDP (United Nations Development Programme). (2007b). Measuring Human Development A Primer: Guidelines and Tools For Statistical Research Analysis and Advocacy. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/primer_complete.pdf

93. UNDP (United Nations Development Programme). (2009). Human Development Report 2009 Overcoming barriers: Human mobility and development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/269/hdr_2009_en_complete.pdf
94. UNDP (United Nations Development Programme). (2010). Human Development Report 2010 20th Anniversary Edition The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/270/hdr_2010_en_complete_reprint.pdf
95. UNDP (United Nations Development Programme). (2011a). Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region. Cairo: UNDP. http://www.arabstates.undp.org/content/dam/saudi_arabia/docs/Publications/ADCR_27 March 2013.pdf
96. UNDP (United Nations Development Programme). (2011b). Human Development Report 2011 Sustainability and Equity: A Better Future for All. NewYork:UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/271/hdr_2011_en_complete.pdf
97. UNDP (United Nations Development Programme). (2013a). Human Development Report 2013 The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/14/hdr2013_en_complete.pdf
98. UNDP (United Nations Development Programme). (2013b). Human Development Report 2013 The Rise of the South Human Progress in a Diverse World: Technical notes. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2013_en_technotes.pdf
99. UNDP (United Nations Development Programme). (2014a). Human Development Report 2014 Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerability and Building Resilience. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr14-report-en-1.pdf
100. UNDP (United Nations Development Programme). (2014b). Human Development Report 2014 Sustaining Human Progress Reducing Vulnerability and Building Resilience: Technical notes. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr14_technical_notes.pdf
101. UNDP (United Nations Development Programme). (2015a). Human Development Report 2015 Work for Human Development. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report_1.pdf
102. UNDP (United Nations Development Programme). (2015b). Human Development Report 2015 Work for Human Development: Technical notes. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2015_technical_notes.pdf
103. UNDP (United Nations Development Programme). (2016a). Human Development Report 2016 Human Development for Everyone. NewYork: UNDP. file:///sites/default/files/2016_human_development_report.pdf
104. UNDP (United Nations Development Programme). (2016b). Human Development Report 2016 Human Development for Everyone: Technical notes. NewYork: UNDP. http://dev-hdr.pantheonsite.io/sites/default/files/hdr2016_technical_notes_0.pdf
105. UNDP (United Nations Development Programme). (2018a). Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update. NewYork: UNDP.

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf
106. UNDP (United Nations Development Programme). (2018b). Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update: Technical notes. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2018_technical_notes.pdf
107. UNDP (United Nations Development Programme). (2018c, September 14). Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update: Human Development Trends Data by Indicator. NewYork: UNDP. Retrieved September 25, 2018 From http://hdr.undp.org/en/data
108. UNDP (United Nations Development Programme). (2019a). Human Development Report 2019 Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf
109. UNDP (United Nations Development Programme). (2019b). Human Development Report 2019 Beyond income, beyond averages, beyond today Inequalities in human development in the 21st century: Technical notes. NewYork: UNDP. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf
110. UNDP (United Nations Development Programme). (2020a). Human Development Report 2020 The next frontier Human development and the Anthropocene. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf
111. UNDP (United Nations Development Programme). (2020b). Human Development Report 2020 The next frontier Human development and the Anthropocene: Technical notes. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/sites/default/files/data/2020/hdr2020_technical_notes.pdf
112. UNDP (United Nations Development Programme). (2022a). Human Development Report 2021/2022 Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22pdf_1.pdf
113. UNDP (United Nations Development Programme). (2022b). Human Development Report 2021/2022 Uncertain Times, Unsettled Lives Shaping our Future in a Transforming World: Technical notes. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/sites/default/files/2021-22_HDR/hdr2021-22_technical_notes.pdf
114. UNDP (United Nations Development Programme). (2022c). Human Development Report 2021/2022 Uncertain Times, Unsettled Lives Shaping our Future in a Transforming World: Human Development Trends Data by Indicator. NewYork: UNDP. Retrieved December 15, 2023 From http://hdr.undp.org/en/data
115. UNDP (United Nations Development Programme). (2024a). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf
116. UNDP (United Nations Development Programme). (2024b). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock Reimagining cooperation in a polarized world: DATA LINKS Complete composite indices time-series with components (1990-2022). NewYork: UNDP. Retrieved May 8, 2024 From

https://hdr.undp.org/sites/default/files/2023-24_HDR/HDR23-24_Composite_indices_complete_time_series.csv
117. UNDP (United Nations Development Programme). (2024c). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock Reimagining cooperation in a polarized world: Technical notes. NewYork: UNDP. https://hdr.undp.org/sites/default/files/2023-24_HDR/hdr2023-24_technical_notes.pdf
118. UNDP (United Nations Development Programme), & MDGD (Management Development and Governance Division). (1997a). Governance for sustainable human Development. New York: UNDP.
119. UNDP (United Nations Development Programme), & MDGD (Management Development and Governance Division). (1997b). Reconceptualising Governance. New York: UNDP.
120. UNDP (United Nations Development Programme), & Society for International Development. (1985, 1-4 September). Istanbul Statement on Development: The Human Dimension, Report of the 1st session of the Roundtable on the Human Dimension of Development. Istanbul: UNDP. http://ns-rt.org/html/publication_nsrt.htm
121. UNDP (United Nations Development Programme), & Society for International Development. (1986, 7-9 September). Salzburg Statement on Adjustment and Growth with Human Development, Report of the 2nd Session of the Roundtable on the Human Dimension of Development. Salzburg: UNDP. http://ns-rt.org/html/publication_nsrt.htm
122. UNDP (United Nations Development Programme), & Society for International Development. (1987, 6-9 September). Budapest Statement on Human Development in a Changing World, Report of the 3rd Session of the Roundtable on the Human Dimension of Development. Budapest: UNDP. http://ns-rt.org/html/publication_nsrt.htm
123. UNDP (United Nations Development Programme), & Society for International Development. (1988, 3-5 September). Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000, Report of the 4th Session of the Roundtable on the Human Dimension of Development. Amman: UNDP. http://ns-rt.org/html/publication_nsrt.htm
124. UNDP (United Nations Development Programme), & UNDDSMS (United Nations Department For Development Support and Management Services). (1997). Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of A Strategy To Eradicate Poverty In The Arab States. NewYork: UNDP.
125. UNICEF (United Nations Children's Fund). (2023). The State of The World′s Children 2023: For Every Child, Vaccination. Florence, Italy: UNICEF. https://www.unicef.org/lac/media/41411/file/The-State-of-the-Worlds-Children-2023.pdf
126. United Nations. (1996). Child Survival, Health and Family Planning Programmes and Fertility. New York: United Nations. Retrieved From http://www.un.org/esa/population/pubsarchive/catalogue/catsst1.htm#a
127. United Nations Economic and Social Council. (1987, June). Second Regular Session, International Co-operation and Co-ordination Within the United Nations System, Report of The Chairmen of the Committee for Programme and Co-ordination

and The Administrative Committee on Co-ordination on The Joint Meetings of The Two Committees (E/1987/83).
128. United Nations General Assembly. (1989, May). Forty– fourth Session, Human Resources Development and The Activities of The United Nations System in That Field: Report of The Secretary General (A/44/229).
129. United Nations, & Governing Council of The United Nations Development Programme. (1986). Thirty-Third Session, 2–27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980 s, Human Resources Development: Issues and Implications, Report of the Administrator» 25 March 1986 (DP/1986/10).
130. Uraga, M.G. (1999, September). Sustainable Development, Knowledge, Development. Journal of Economic Issues, 33 (3), 773-779.
131. Webster ′s, N. (1991). New Collegiate Dictionary.
132. World Bank. (1980). World Development Report 1980: Part I Adjustment and Growth in the 1980s, Part II Poverty and Human Development. NewYork: Oxford University Press. http://wdronline.worldbank.org/worldbank/a/c.html/world_development_report_1980/part_adjustment_growth_1980s and http://wdronline.worldbank.org/worldbank/a/c.html/world_development_report_1980/part_ii_poverty_human_development
133. World Bank. (1990). World Development Report 1990: Poverty. NewYork: Oxford University Press. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/02/28/000425962_20130228141712/Rendered/PDF/PUB85070REPLACEMENT0WDR01990.pdf
134. World Bank. (2005). World Development Report 2006: Equity and Development. NewYork: Oxford University Press. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/09/20/000112742_20050920110826/Rendered/PDF/322040World0Development0Report02006.pdf
135. World Bank. (2023a, January 22). Education Statistics (EdStats). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/EdStats_EXCEL.zip
136. World Bank. (2023b, January 22). Millennium Development Goals (MDGs). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/MDG_EXCEL.zip
137. World Bank. (2023c, October 16). Sustainable Development Goals (SDG). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/SDG_EXCEL.zip
138. World Bank. (2024a, September 3). Gender Statistics (Gender Stats). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/Gender_Stats_EXCEL.zip
139. World Bank. (2024b, September 3). Health Nutrition and Population Statistics (HNP Stats). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/HNP_Stats_EXCEL.zip

140. World Bank. (2024c, July 2). Population Estimates and Projections. Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/Population-Estimates_EXCEL.zip
141. World Bank. (2024d, August 22). Poverty and Equity Database (Poverty and Inequality Platform) (PovStats). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 10, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/PovStats_EXCEL.zip
142. World Bank. (2024e, May 6). Poverty and Inequality Platform (PIP): Percentiles. Washington, DC: World Bank. Retrieved May 8, 2024 from https://datacatalogfiles.worldbank.org/ddh-published/0063646/DR0090357/world_100bin.csv?versionId=2024-05-06T15:09:43.3181645Z and https://datacatalogfiles.worldbank.org/ddh-published/0063646/DR0090251/world_100bin.csv?versionId=2024-05-06T15:09:31.0782328Z
143. World Bank. (2024f, September 3). Poverty and Inequality Platform (version 20240326_2011_02_02_PROD) [data set]. Retrieved September 10, 2024 from https://pip.worldbank.org/poverty-calculator
144. World Bank. (2024g, September 3). Poverty and Inequality Platform (version 20240326_2017_01_02_PROD) [data set]. Retrieved September 10, 2024 from https://pip.worldbank.org/poverty-calculator
145. World Bank. (2024h, September 3). World Development Indicators (WDI). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/WDI_EXCEL.zip

الملحق الفني

ملحق فني (4-1) طريقة حساب دليل حالة السكان PI (Population Index)[210]:

يجري حساب دليل حالة السكان PI على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بناء دليل لكل بعد من الأبعاد الأربعة الأساسية لحالة السكان

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد. وقد حددت القيمة القصوى والقيمة الدنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي على أساس القيمة الدنيا والقيمة القصوى التي سجلتها المؤشرات في دول العالم (193 دولة) خلال المدة 1990-2022، وذلك لتحويل هذه المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد.

وفيما يلي ملخص لمعالم دليل حالة السكان PI المستخدم في هذا البحث:

جدول (1): معالم قياس دليل حالة السكان PI

الأبعاد	المؤشرات	التكوين	
		الحد الأدنى المسجل	الحد الأقصى المسجل
الزواج والأسرة NPI	متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (بالسنوات) SMAM	14.4 (النيجر 2001)	34.1 (سلوفينيا 2017)
الإنجاب FPI	معدل الخصوبة الكلية (مولود لكل امرأة) TFR	$FPI_i = \frac{TFR_i}{2.1}$ إذا كان TFR في الدولة أقل من مستوى الإحلال 2.1 $FPI_i = \frac{2.1}{TFR_i}$ إذا كان TFR في الدولة أعلى من مستوى الإحلال 2.1 $FPI_i = 1$ إذا كان TFR في الدولة يساوي مستوى الإحلال 2.1	
الوفيات DPI	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) IMR	1.30 (سان مارينو 2022)	213.9 (راوندا 1994)
التركيب العمري API	نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) YNG (%)	11.57 (الجمهورية الكورية 2022)	51.12 (اليمن 1992)
	نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) OLD (%)	0.17 (الإمارات 2009)	29.92 (اليابان 2022)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024a, 2024b, 2024c, 2024h).

بعد تحديد القيم القصوى والدنيا. تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد على النحو التالي:

---

[210] لمزيد من التفصيل انظر ((الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2022، ص ص.142-145) و(وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2006، ص ص.49-56)).

1– الزواج والأسرة: يتم قياس دليل الأسرة NPI اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$NPI_i = 1\text{-}\frac{|SMAM_i - \overline{SMAM}|}{Max(SMAM) - Min(SMAM)}$$

حيث أن:

NPI_i : دليل تكوين الأسرة للدولة i

$SMAM_i$: متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في الدولة i

$\overline{SMAM}$: متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في دول العالم

$Min(SMAM)$: أقل متوسط للعمر عند الزواج الأول للإناث في دول العالم

$Max(SMAM)$: أعلى متوسط للعمر عند الزواج الأول للإناث في دول العالم

2– الإنجاب: يعتمد دليل الإنجاب FPI على معدل الخصـــوبة الكلية TFR. وحتى تؤخذ في الاعتبار العلاقة غير الخطية بين معدل الخصوبة الكلية والحالة السكانية، تم قياس دليل الإنجاب اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$FPI_i = \frac{TFR_i}{2.1}$$

إذا كان معدل الخصوبة الكلية TFR في الدولة أقل من مستوى الإحلال 2.1

$$FPI_i = \frac{2.1}{TFR_i}$$

إذا كان معدل الخصوبة الكلية TFR في الدولة أعلى من مستوى الإحلال 2.1

$$FPI_i = 1$$

إذا كان معدل الخصوبة الكلية TFR في الدولة يساوي مستوى الإحلال 2.1

3– الوفيات: يتم قياس دليل الوفيات DPI اعتماداً على المعادلة الآتية:

$$DPI_i = 1\text{-}\frac{IMR_i - Min(IMR)}{Max(IMR) - Min(IMR)}$$

حيث أن:

DPI_i : دليل الوفيات في الدولة i

IMR_i : معدل وفيات الرضع في الدولة i

$Min(IMR)$: أقل معدل وفيات للرضع في دول العالم

$Max(IMR)$: أعلى معدل وفيات للرضع في دول العالم

4– التركيب العمري: يعتمد دليل التركيب العمري API على مؤشـرين: نسـبة صـغار السـن (أقل من 15 سـنة) ونسبة كبار السن (65 سنة فأكثر).

أ– نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة):

$$API_{1_i} = 1\text{-}\frac{YNG_i - Min(YNG)}{Max(YNG) - Min(YNG)}$$

حيث أن:

API_{1_i} : دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) في الدولة i

YNG_i : نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى جملة السكان في الدولة i

Min(YNG) : أقل نسبة من صغار السن (أقل من 15 سنة) في دول العالم

Max(YNG) : أعلى نسبة من صغار السن (أقل من 15 سنة) في دول العالم

ب– نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر):

$$API_{2_i} = 1\text{-}\frac{OLD_i - Min(OLD)}{Max(OLD) - Min(OLD)}$$

حيث أن:

API_{2_i} : دليل كبار السن (65 سنة فأكثر) في الدولة i

OLD_i : نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) إلى جملة السكان في الدولة i

Min(OLD) : أقل نسبة من كبار السن (65 سنة فأكثر) في دول العالم

Max(OLD) : أعلى نسبة من كبار السن (65 سنة فأكثر) في دول العالم

يحسب دليل التركيب العمري API كوسط حسابي لكل من دليل صغار السن (أقل من 15 سنة) API_1 ودليل كبار السن (65 سنة فأكثر) API_2.

$$API_i = \frac{API_{1_i} + API_{2_i}}{2}$$

المرحلة الثانية: تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل حالة السكان

دليل حالة السكان PI هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الأربعة الأساسية (الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري)[211]. وتتراوح القيمة النظرية لدليل حالة السكان بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى.

$$PI_i = (NPI_i \cdot FPI_i \cdot DPI_i \cdot API_i)^{1/4}$$

[211] كما أشرنا سابقاً، اعتمد تقرير حالة السكان في مصر لعام 2005 وتقرير حالة السكان في سورية لعام 2020 على المتوسط الحسابي لحساب قيمة دليل حالة السكان (قيمة مجموع الأبعاد الأربعة الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري). أما في هذا البحث فقد اعتمد على المتوسط الهندسي نظراً إلى التحول إلى المتوسط الهندسي عوضاً عن المتوسط الحسابي في حساب قيمة دليل التنمية البشرية (قيمة مجموع الأبعاد الثلاثة الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق)، وذلك لإجراء المقارنة بين قيمة دليل حالة السكان وقيمة دليل التنمية البشرية في الدول العربية ودول العالم.

ملحق فني (4–2) طريقة حساب دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)[212]:

يجري حساب دليل التنمية البشرية HDI على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بناء دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد (UNDP, 2024c, p.3). وبما أن المتوسط الهندسي يستخدم لحساب المجموع. لا يكون للقيمة القصوى أي تأثير على المقارنة النسبية (بالنسبة المئوية) بين بلدين أو فترتين زمنيتين (UNDP, 2010a, p.216). وقد حددت القيمة القصوى على النحو التالي، 85 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، و15 سنة لمتوسط سنوات الدراسة (الحد الأقصى المتوقع لهذا المؤشر في عام 2025)، و18 سنة لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع (تعادل درجة الماجستير في غالبية البلدان)، و75000 دولار أمريكي[213] لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[214] (UNDP, 2024c, p.3). أما القيمة الدنيا فتؤثر على المقارنة، وبالتالي تستخدم القيمة التي تعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة، أو القيمة التي تعادل الصفر. ويحسب التقدم بالاستناد إلى الحد الأدنى الذي يحتاج إليه المجتمع للاستمرار (UNDP, 2010a, p.216). وقد حددت القيمة الدنيا على النحو التالي، 20 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وصفر سنة لكل من المتغيرين في مجال التعليم (متوسط سنوات الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع)، و100 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويعزى انخفاض القيمة المعتمدة للدخل إلى وجود كمية كبيرة من الإنتاج غير المسجل وغير المحسوب في البيانات الرسمية في الاقتصاديات القريبة من الحد الأدنى (UNDP, 2019b, p.2). ويستند الحد الأدنى لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى الأدلة المسجلة في مدة زمنية طويلة، إذ لا يوجد أي بلد في القرن العشرين كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة فيه أقل من 20 سنة[215]. أما التعليم، فيمكن لأي مجتمع أن يستمر بدونه، ولذلك حددت قيمة المتغيرين بصفر (UNDP, 2010a, p.216). أما الدخل، فمن الضروري تأمينه بالحد الأدنى لضمان البقاء (UNDP, 2010a, p.216).

---

[212] لمزيد من التفصيل انظر (UNDP, 2015b, p.2-3) و(UNDP, 2016b, p.2-3) و(UNDP, 2018b, p.2-3) و(UNDP, 2019b, p.2-3) و(UNDP, 2020b, pp.2-4) و(UNDP, 2022b, pp.2-4) و(UNDP, 2024c, pp.3-5).

[213] أظهرت دراسة كانيمان Kahneman وديتون Deaton (2010, pp.16489-16493) أنه عملياً لا يوجد أي مكاسب في التنمية البشرية والرفاه أعلى من دخل سنوي 75000 دولار. وعلى افتراض معدل نمو سنوي للدخل 5%، فإنه من المتوقع أن تتجاوز 3 بلدان فقط حد 75000 دولار في السنوات الأربعة القادمة.

[214] تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة) في عام 2022 تجاوز حد 75000 دولار في 5 دول (ليختنشتاين وقطر وسنغافورة وأيرلندا ولوكسمبورغ، حيث بلغ 146673 دولار، و95944 دولار، و88761 دولار، و87468 دولار، و78554 دولار في كل منها على التوالي) (UNDP, 2024a, p.274) و(UNDP, 2024b).

[215] لمزيد من التفصيل انظر (Maddison, 2010) و(Oeppen & Vaupel, 2002, pp.1029-1031) و(Riley, 2005).

فيما يلي ملخص لمعالم دليل التنمية البشرية HDI المستخدم في هذا البحث وفي تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2020 و2022 و2024:

جدول (2): معالم قياس دليل التنمية البشرية HDI

البعد	الحد الأدنى	الحد الأقصى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	20	85 (محدد)
متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	0	15 (محدد)
متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)	0	18 (محدد)
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017)	100	75000 (محدد)

المصدر: (UNDP, 2020b, p.2) و(UNDP, 2022b, p.2) و(UNDP, 2024c, p.3).

بعد تحديد القيم القصوى والدنيا. تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد على النحو التالي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \quad (1)$$

$$\text{Dimension Index} = \frac{\text{Actual Value} - \text{Min Value}}{\text{Max Value} - \text{Min Value}} (1)$$

يحسب دليل الصحة I_{Health} وفق المعادلة التالية:

$$I_{Health} = \frac{\text{Life expectancy at birth} - 20}{85 - 20}$$

وفي بعد التعليم، تستخدم المعادلة (1) لكل من المؤشرين (متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع)، ويحسب المتوسط الحسابي للدليلين الناتجين وفق المعادلة التالية:

$$I_{Education} = \left[\left(\frac{\text{Mean years of schooling} - 0}{15 - 0}\right) + \left(\frac{\text{Expected years of schooling} - 0}{18 - 0}\right)\right]/2$$

وبما أن دليل كل بعد من الأبعاد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانات في كل بعد، من المرجح أن تكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانات مقعرة (Anand & Sen, 2000, pp.83-106). وبالتالي، يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية القصوى والدنيا للدخل (UNDP, 2024c, p.4) وفق المعادلة التالية:

$$I_{Income} = \frac{\ln(GNI) - \ln(100)}{\ln(75000) - \ln(100)}$$

المرحلة الثانية: تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية HDI

دليل التنمية البشرية HDI هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة الأساسية (الصحة I_{Health} والتعليم $I_{Education}$ والدخل I_{Income}) (UNDP, 2024c, p.4). وتتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى.

$$HDI = (I_{Health} \cdot I_{Education} \cdot I_{Income})^{1/3} \quad (2)$$

تنطوي المعادلة (2) على قابلية الاستبدال غير الكامل بين مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية، وبالتالي تعالج أحد الانتقادات الموجهة لمعادلة التجميع الخطية، حيث قابلية الاستبدال الكامل بين الأبعاد. ويبقى احتمال قابلية الاستبدال ملازماً لأي دليل ترتفع قيمته مع ارتفاع قيمة العناصر التي تكونه (UNDP, 2010a, p.216).

يؤدي التحسن في نهج حساب دليل التنمية البشرية HDI، باستخدام مؤشرات جديدة ودالة جديدة، إلى تغييرات جوهرية. فاعتماد المتوسط الهندسي يؤدي إلى خفض قيمة الدليل. والبلدان التي تشهد تنمية غير متوازنة بين الأبعاد تشهد القدر الأكبر من التغييرات. وليس للمتوسط الهندسي أثر بالغ على ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية. أما اعتماد الحدود العليا للقيم القصوى المسجلة فهو أقل تأثيراً على مجمل قيمة الدليل، وكذلك على ترتيبه (UNDP, 2010a, p.217).

تجدر الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية HDI الوارد في تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2020 و2022 و2024 لا يمكن مقارنته مع دليل التنمية البشرية HDI الوارد في تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 نظراً لتحديث قيمة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال المدة 1990–2022 بأسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2017، بدلاً من أسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2011 في الإصدارات السابقة؛ وأن دليل التنمية البشرية HDI الوارد في تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2014 و2015 و2016 و2018 و2019 لا يمكن مقارنته مع دليل التنمية البشرية HDI الوارد في تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2010 و2011 و2013 لاختلاف قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأقصى المستخدمة في بناء أدلة كل بعد من الأبعاد الثلاثة (الصحة والتعليم والدخل)، كما أن دليل التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2018 لا يمكن مقارنته مع دليل التنمية البشرية الوارد في أعداد سابقة (2009 وما قبل) نظراً إلى التحول إلى المتوسط الهندسي عوضاً عن المتوسط الحسابي في حساب قيمة هذا الدليل (قيمة مجموع الأبعاد

الثلاثة الصحة والتعليم والدخل)، حيث تأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق بين الأبعاد بدلاً من مجرد الاكتفاء بمتوسط عام. بالإضافة إلى استخدام مؤشرات ومنهجيات مختلفة، لقياس أبعاد الدخل والتعليم والصحة في دليل التنمية البشرية. فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقياس مستوى المعيشة، وذلك لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية. ولقياس البعد المتعلق بالمعرفة استعيض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار (25 سنة فما فوق) عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق). والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد، ومقاييس هذا البعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية. ويبقى متوسط العمر المتوقع عند الولادة المؤشر الرئيسي لقياس القدرة على التمتع بصحة جيدة، حيث لا يوجد مقياساً أفضل منه. وباتت التغيرات في ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية تسجل على مدى خمس سنوات، وليس سنوياً، بهدف التمكن من رصد الاتجاهات الإنمائية في الأجل الطويل. فالتغير السنوي في ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لا يعطي صورة وافية عن واقع التنمية في هذه البلدان[216].

[216] انظر (UNDP, 2007a, p.356) و(UNDP, 2010a, p.15-138-216-217) و(UNDP, 2011b, p.168-169) و(UNDP, 2013b, p.2-3) و(UNDP, 2014b, p.2-3) و(UNDP, 2015b, p.2-3) و(UNDP, 2016b, p.2-3) و(UNDP, 2018b, p.2-3) و(UNDP, 2019b, p.2-3) و(UNDP, 2020b, pp.2-4) و(UNDP, 2022b, pp.2-4) و(UNDP, 2024c, pp.3-5).

ملحق فني (4-3) طريقة حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI (Inequality-adjusted Human Development Index)[217]:

يجري حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: قياس عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية

يستند دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها أتكينسون Atkinson في عام 1970 ويحدد عامل المخاطرة ε بواحد[218]. وفي هذه الحالة، يجري قياس عدم المساواة باستخدام المعادلة التالية:

$$A=1-g/\mu$$

حيث أن g يمثل المتوسط الهندسي، و μ المتوسط الحسابي في التوزيع، وبالتالي تصبح المعادلة:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \cdots X_N}}{\overline{X}} (1)$$

حيث أن تسلسل $\{X_1 \ldots X_n\}$ يمثل التوزيع في الأبعاد المختارة. وتحسب قيمة A_x لكل متغير (العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد المتاح من الدخل أو من الاستهلاك) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الحياة[219].

ولا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة (1) قيمة الصفر. ولذلك، في حالة متوسط سنوات الدراسة، تزاد سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لغرض حساب عدم المساواة. وفي حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل، تقتطع نسبة 0.5% من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جداً ويستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5% من أسفل توزيع الدخل الإيجابي[220].

---

[217] لمزيد من التفصيل انظر (UNDP, 2015b, pp.3-5) و(UNDP, 2016b, pp.3-5) و(UNDP, 2018b, p.4-5) و(UNDP, 2019b, p.4-5) و(UNDP, 2020b, pp.4-6) و(UNDP, 2022b, pp.4-6) و(UNDP, 2024c, pp.5-7).

[218] يشير عامل المخاطرة في عدم المساواة إلى درجة التركيز على الإنجازات الدنيا وعدم التركيز على الإنجازات العليا (UNDP, 2011b, p.173) و(UNDP, 2013b, p.8).

[219] تقدر A_x على أساس بيانات المسح باستخدام الترجيحات المعتمدة، $\widehat{A_x} = 1 - \frac{x_1^{w_1} \ldots x_n^{w_n}}{\sum_1^n w_i x_i}$ حيث أن $\sum_1^n W_i = 1$. ولكن حرصاً على تبسيط عملية الحساب والمحافظة على عموميته، يشار إلى المعادلة (1) على أنها مقياس أتكينسون Atkinson (UNDP, 2011b, p.173) و(UNDP, 2013b, p.8).

[220] لمزيد من التفصيل حول ذلك انظر (Kovacevic, 2010, pp.1-65).

المرحلة الثانية: تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة

تحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة I^*_x، بضرب أدلة أبعاد دليل التنمية البشرية I_x بعامل (1- A_x)، حيث A_x المحدد بالمعادلة (1) يمثل مقياس أتكينسون Atkinson.

$$I_x^* = (1 - A_x) \cdot I_x$$

يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة I^*_{income} إلى دليل الدخل غير المعدل $I_{income*}$. وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل (UNDP, 2024c, p.6).

المرحلة الثالثة: جمع أدلة الأبعاد لحساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة IHDI هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم المساواة (UNDP, 2024c, p.6).

$$IHDI = (I^*_{Health} \cdot I^*_{Education} \cdot I^*_{Income})^{1/3}$$

$$IHDI = [(1 - A_{Health}) \cdot (1 - A_{Education}) \cdot (1 - A_{Income})]^{1/3} \cdot HDI$$

تحسب النسبة المئوية للخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة وفق المعادلة التالية:

$$Loss\% = 1 - [(1 - A_{Health}) \cdot (1 - A_{Education}) \cdot (1 - A_{Income})]^{1/3}$$

أما **معامل عدم المساواة بين البشر Coefficient of human inequality**، الذي هو متوسط غير مرجح لأوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية (عدم المساواة في الصحة، وعدم المساواة في التعليم، وعدم المساواة في الدخل) (UNDP, 2015a, p.205)، فيحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{Coefficient of human inequality} = \frac{A_{Health} + A_{Education} + A_{Income}}{3}$$

عندما تكون قيمة معاملات عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة (الصحة والتعليم والدخل) متماثلة أو متشابهة، فإن الاختلاف يكون صغيراً جداً بين قيمة معامل عدم المساواة بين البشر وقيمة الخسارة في دليل التنمية البشرية. وعندما يكون الاختلاف كبيراً بين قيمة معاملات عدم المساواة فإن قيمة الخسارة في دليل التنمية البشرية تكون أعلى من قيمة معامل عدم المساواة بين البشر (UNDP, 2019b, p.5).

ملاحظات حول المنهجية وقيودها:

يستند دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة IHDI إلى دليل أتكينسونAtkinson Index، الذي يقوم على مبدأ التقارب ضمن المجموعات الفرعية. وعلى هذا الأساس فإن أي تحسن أو تدهور في توزيع التنمية البشرية ضمن مجموعة معينة من المجتمع (بينما تبقى بدون تغير في المجموعات الأخرى) يؤدي إلى تغيرات على مستوى قياس التنمية البشرية في المجمل (UNDP, 2015b, p.5). وهذا الدليل يتبع مساراً مستقلاً، أي أن تجميع البيانات بين الأفراد أو المجموعات والأبعاد المختلفة يؤدي إلى النتيجة نفسها، وبالتالي لا حاجة إلى الاعتماد على تسلسل معين أو مصدر واحد من البيانات. وفي هذه الحالة، يمكن إجراء التقديرات لعدد كبير من البلدان (UNDP, 2013b, p.5).

يستند حساب دليل التنمية البشرية إلى مجاميع مستمدة من مصادر على مستوى البلدان كالحسابات القومية للدخل. لذلك يفترض أن يعتمد دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على مصادر بديلة للبيانات للحصول على التوزيع الفعلي في كل بعد. ولقياس التوزيع في مختلف الأبعاد وحدات مختلفة، فتوزيع الدخل وسنوات الدراسة يقاس على مستوى الأفراد بينما يقاس توزيع متوسط العمر المتوقع عند الولادة على مستوى الفئات العمرية (UNDP, 2011b, p.169). وبيانات التوزيع المتوفرة لا تعني بالضرورة المجموعة نفسها من الأفراد أو الأسر. ومع ذلك، يعتبر عدم المساواة في كل متغير بين أفراد المجتمع قياساً لعدم المساواة في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية (UNDP, 2010a, p.217-218).

يجري تقدير عدم المساواة في التوزيع في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية على النحو التالي[221]:

1- متوسط العمر المتوقع عند الولادة، على أساس بيانات جداول الحياة حسب الفئات العمرية (0-1، و1-5، و5-10، .....، و85+)، وهي تشمل معدلات الوفيات ومتوسط العمر عند الوفاة لكل فئة عمرية.

2- متوسط سنوات الدراسة، على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية.

3- التفاوت في مستوى المعيشة، على أساس نصيب الفرد المتاح من دخل الأسرة، أو نصيب الفرد من استهلاك الأسرة، أو الدخل المحتسب على أساس منهجية مطابقة مؤشرات الأصول[222].

ومع أن دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يهدف إلى قياس الفارق في التنمية البشرية الناتج من عدم المساواة، فهو يمزج ضمناً بين عدم الإنصاف وعدم المساواة في كل بعد (UNDP, 2010a, p.219).

من أبرز شوائب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة عدم قدرته على تبيان الترابط بين الأبعاد، وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة. ولتفادي هذه المشكلة، يجب أن يكون قياس جميع البيانات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد غير أن ذلك مستحيل في الوقت الراهن في حالة العديد من البلدان (UNDP, 2018b, p.5).

---

[221] للاطلاع على المجموعة الكاملة لمصادر البيانات المستخدمة في تقدير عدم المساواة انظر (Kovacevic, 2010, pp.53-65).

[222] لمزيد من التفصيل انظر (Harttgen, & Klasen, 2010, pp.1-73) و(Harttgen, & Vollmer, 2011, pp.1-15).

ملحق فني (4-4) طريقة حساب دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI (Gender Human Development index)[223]:

يجري حساب دليل التنمية البشرية حسب الجنس على أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: تقدير الدخل المكتسب للذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

لحساب النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل من الذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) تحسب حصة كلا الجنسين من كشف حساب الأجور.

تحسب حصة الإناث من كشف حساب الأجور S_f وفق المعادلة التالية:

$$S_f = \frac{W_f/W_m \cdot EA_f}{(W_f/W_m \cdot EA_f) + EA_m}$$

حيث أن:

S_f = حصة الإناث من كشف حساب الأجور.

W_f/W_m = نسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور.

EA_f = النسبة المئوية لحصة الإناث من السكان الناشطين اقتصادياً.

EA_m = النسبة المئوية لحصة الذكور من السكان الناشطين اقتصادياً.

تحسب حصة الذكور من كشف حساب الأجور S_m وفق المعادلة التالية:

$$S_m = 1\text{-}S_f$$

يحسب النصيب التقديري للدخل المكتسب للإناث $GNIpc_f$ وفق المعادلة التالية:

$$GNIpc_f = \frac{GNIpc \cdot S_f}{P_f}$$

حيث أن:

$GNIpc_f$ = النصيب التقديري للدخل المكتسب للإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

$GNIpc$ = نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

S_f = حصة الإناث من كشف حساب الأجور.

P_f = نسبة الإناث من عدد السكان.

يحسب النصيب التقديري للدخل المكتسب للذكور $GNIpc_m$ وفق المعادلة التالية:

$$GNIpc_m = \frac{GNIpc \cdot S_m}{P_m}$$

---

[223] لمزيد من التفصيل انظر (UNDP, 2014b, p.7-8) و(UNDP, 2015b, pp.5-7) و(UNDP, 2016b, pp.5-7) و(UNDP, 2018b, pp.5-7) و(UNDP, 2019b, pp.5-7) و(UNDP, 2020b, pp.6-8) و(UNDP, 2022b, pp.6-8) و(UNDP, 2024c, pp.7-9).

حيث أن:

$GNIpc_m$ = النصيب التقديري للدخل المكتسب للذكور (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

$GNIpc$ = نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

S_m = حصة الذكور من كشف حساب الأجور.

P_m = نسبة الذكور من عدد السكان.

المرحلة الثانية: بناء دليل لكل بعد حسب الجنس

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد حسب الجنس (ذكور وإناث). وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد. علماً بأن القيم الدنيا والقصوى (المعالم المرجعية للقياس) هي نفسها المعالم المرجعية لدليل التنمية البشرية باستثناء متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث الذي يزداد بيولوجياً بمقدار خمسة سنوات عن متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور (UNDP, 2024c, p.8)، مع ذلك فإن الفجوة بين الجنسين في بعض دول العالم يمكن أن تكون أكثر من 10 سنوات (UNDP, 2014b, p.7).

فيما يلي ملخص لمعالم دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI المستخدم في هذا البحث وفي تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2020 و2022 و2024:

جدول (3): معالم قياس دليل التنمية البشرية حسب الجنس GDI

المؤشر	الحد الأدنى	الحد الأقصى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الذكور (بالسنوات)	17.5	82.5 (محدد)
متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث (بالسنوات)	22.5	87.5 (محدد)
متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	0	15 (محدد)
متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)	0	18 (محدد)
الدخل المقدر المكتسب (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017)	100	75000 (محدد)

المصدر: (UNDP, 2020b, p.7) و(UNDP, 2022b, p.7) و(UNDP, 2024c, p.8).

بعد تحديد القيم القصوى والدنيا. تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد حسب الجنس على النحو التالي:

$$\text{قيمة البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \quad (1)$$

$$\text{Dimension Index} = \frac{\text{Actual Value} - \text{Min Value}}{\text{Max Value} - \text{Min Value}} (1)$$

$$I_{\text{Health}_f} = \frac{\text{Life expectancy at birth}_f - 22.5}{87.5 - 22.5}$$

$$I_{\text{Health}_m} = \frac{\text{Life expectancy at birth}_m - 17.5}{82.5 - 17.5}$$

وفي بعد التعليم، تستخدم المعادلة (1) لكل من المؤشرين (متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع) حسب الجنس، ويحسب المتوسط الحسابي للدليلين الناتجين حسب الجنس.

$$I_{\text{Education}_f} = \left[\left(\frac{\text{Mean years of schooling}_f - 0}{15 - 0}\right) + \left(\frac{\text{Expected years of schooling}_f - 0}{18 - 0}\right)\right]/2$$

$$I_{\text{Education}_m} = \left[\left(\frac{\text{Mean years of schooling}_m - 0}{15 - 0}\right) + \left(\frac{\text{Expected years of schooling}_m - 0}{18 - 0}\right)\right]/2$$

وفي بعد الدخل، يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية القصوى والدنيا للنصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب الجنس (UNDP, 2014b, p.7).

$$I_{\text{Income}_f} = \frac{\ln(\text{GNIpc}_f) - \ln(100)}{\ln(75000) - \ln(100)}$$

$$I_{\text{Income}_m} = \frac{\ln(\text{GNIpc}_m) - \ln(100)}{\ln(75000) - \ln(100)}$$

المرحلة الثالثة: تجميع الأدلة الفرعية حسب الجنس لتكوين دليل التنمية البشرية للذكور ودليل التنمية البشرية للإناث

دليل التنمية البشرية للذكور HDI_m ودليل التنمية البشرية للإناث HDI_f هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة الأساسية حسب الجنس (UNDP, 2024c, p.8). وتتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى.

$$HDI_f = \left(I_{\text{Health}_f} \cdot I_{\text{Education}_f} \cdot I_{\text{Income}_f}\right)^{1/3}$$

$$HDI_m = \left(I_{\text{Health}_m} \cdot I_{\text{Education}_m} \cdot I_{\text{Income}_m}\right)^{1/3}$$

المرحلة الرابعة: حساب دليل التنمية حسب الجنس GDI

دليل التنمية حسب الجنس GDI هو نسبة دليل التنمية البشرية للإناث HDI_f إلى دليل التنمية البشرية للذكور HDI_m (UNDP, 2024c, p.8).

$$GDI = \frac{HDI_f}{HDI_m}$$

تجدر الإشارة إلى أنه في تقارير التنمية البشرية العالمية للأعوام 2015 و2016 و2018 و2019 و2020 و2022 و2024 جرى تصنيف البلدان في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية، وتضم المجموعة الأولى (1) البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق دون 2.5%)؛ وتشمل المجموعة الثانية (2) البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً إلى متوسط من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 2.5% و5%)؛ وتضم المجموعة الثالثة (3) البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 5% و7.5%)؛ وتشمل المجموعة الرابعة (4) البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً إلى منخفض من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 7.5% و10%)؛ وتضم المجموعة الخامسة (5) البلدان التي تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق فوق 10%) (UNDP, 2015a, p.223) و(UNDP, 2016b, p.6-7) و(UNDP, 2018a, p.37) و(UNDP, 2019a, p.315) و(UNDP, 2020a, p.360) و(UNDP, 2022a, p.290) و(UNDP, 2024a, p.292) و(UNDP, 2024c, p.9).

ملحق فني (4-5) طريقة حساب دليل الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index)[224]:

يقيس دليل الفوارق بين الجنسين GII العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية Reproductive Health، والتمكين Empowerment، وسوق العمل Labor Market، وذلك في البلدان حيث تتوفر البيانات بنوعية مقبولة. ويبين هذا الدليل الفرق في مستوى التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الإنجازات بين الرجل والمرأة في الأبعاد الثلاثة (UNDP, 2024c, p.9).

يرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه سيث Seth (Seth, 2009, pp.375-396) لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد. ويحسب دليل الفوارق بين الجنسين على أساس المتوسط العام لمتوسطات عامة تحسب على النحو التالي: يحسب أولاً المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد، ثم تحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدة؛ وتجمع باستخدام متوسط واحد للجنسين (UNDP, 2024c, p.9).

يجري حساب دليل الفوارق بين الجنسين على خمسة مراحل:

المرحلة الأولى: معالجة قيمة الصفر والقيم المفرطة[225]

لا بد من تحديد قيمة دنيا لكل مؤشر من مؤشرات العناصر، لأن المتوسط الهندسي لا يقبل القيمة صفر. وقد حددت هذه القيمة بنسبة 0.1% لمعدل خصوبة المراهقات، وحصة النساء من المقاعد البرلمانية، ومعدل التحصيل العلمي الثانوي والعالي، ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي حالة البلدان حيث تمثيل المرأة في المجالس النيابية 0%، يستعاض عنه بنسبة 0.1% لأن المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر، كما أن للمرأة شيئاً من النفوذ السياسي في مثل هذه البلدان.

ولأن ارتفاع معدلات الوفيات يعني انخفاض مستوى الرعاية الصحية، يحسب معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100000 ولادة حية وحد أقصى هو 1000 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية. واستند في ذلك إلى افتراض أن البلدان التي يتجاوز فيها معدل الوفيات 1000 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية لا تختلف كثيراً من حيث عدم القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، وأن البلدان التي يكون فيها معدل الوفيات أقل من 10 وفيات لكل 100000 ولادة حية متشابهة مبدئياً من حيث مستوى الأداء.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة والرجل على حدة باستخدام المتوسطات الهندسية

---

[224] لمزيد من التفصيل انظر (UNDP, 2015b, p.7-8) و(UNDP, 2016b, p.7-8) و(UNDP, 2018b, pp.7-9) و(UNDP, 2019b, pp.7-9) و(UNDP, 2020b, pp.8-10) و(UNDP, 2022b, pp.8-10) و(UNDP, 2024c, pp.9-11).

[225] للاطلاع على تحليل دقيق لمعالجة قيمة الصفر والقيم المفرطة لمؤشرات دليل الفوارق بين الجنسين GII انظر (Gaye, Klugman, Kovacevic, Twigg, & Zambrano, 2010, pp.1-41).

بهدف حساب الترابط بين الأبعاد، يصار إلى تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام متوسط هندسي[226].

في حالة النساء والفتيات، تكون معادلة التجميع:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{AFR}\right)^{1/2} \cdot (PR_F \cdot SE_F)^{1/2} \cdot LFPR_F}$$

وفي حالة الرجال والفتيان، تكون معادلة التجميع:

$$G_M = \sqrt[3]{(1 \cdot PR_M \cdot SE_M)^{1/2} \cdot LFPR_M}$$

من الضروري أن يعاد حساب معدل وفيات الأمهات عند 0.1 لمعادلة الحساب للنساء والفتيات بحيث تعكس اقتطاع المعدل الأدنى عند 10 وفيات (UNDP, 2024c, p.10).

المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين

تجمع أدلة الجنسين باستخدام متوسط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل متوازن للجنسين (دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين) (الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين).

$$\text{HARM}(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1}$$

ويعكس استخدام متوسط تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل والمرأة، كما يراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة (UNDP, 2024c, p.10).

المرحلة الرابعة: حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر

يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستخدام معاملات متساوية (أي بالتساوي بين الجنسين) ومن ثم بتجميع الأدلة في مختلف الأبعاد (UNDP, 2024c, p.10).

$$G_{\overline{F},\overline{M}} = \sqrt[3]{\overline{Health} \cdot \overline{Empowerment} \cdot \overline{LFPR}}$$

[226] انظر (Seth, 2009, pp.375-396).

حيث أن:

$$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{AFR}} + 1\right)/2$$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F \cdot SE_F} + \sqrt{PR_M \cdot SE_M}\right)/2$$

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}$$

ولا يعتبر عنصر الصحة Health من المعايير التي يحسب على أساسها متوسط الأدلة للنساء والرجال لأنها لا تساوي في الأهمية أكثر من نصف مؤشري الصحة الإنجابية، وهما عدد أقل من الوفيات في صفوف الأمهات وعدد أقل من حالات الحمل في صفوف المراهقات (UNDP, 2024c, p.10).

المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين الجنسين GII

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي (UNDP, 2024c, p.10). وهو يتراوح بين صفر (في حالة المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع الأبعاد) وواحد (في حالة انعدام المساواة) (UNDP, 2018b, p.7).

$$\text{GII}=1-\frac{\text{HARM}(G_F,G_M)}{G_{\overline{F},\overline{M}}}$$

ملحق فني (4-6) طريقة حساب دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI (Multidimensional Poverty Index)[227]:

بينما يقيس دليل التنمية البشـرية متوسـط الإنجازات، يقيس دليل الفقر متعدد الأبعاد أوجهاً مختلفة من الحرمان في مجالات الصـحة والتعليم ومسـتوى المعيشـة. وهو يسـتند إلى البيانات الدقيقة من مسـوح الأسـر المعيشية. ولحسابه تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من مسح واحد خلافاً لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حيث تؤخذ المؤشرات من مصـادر مختلفة[228] (UNDP, 2011b, p.172). ويصـنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر أو عدمها استناداً إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته. ومن ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني (UNDP, 2010a, p.221).

يحدد لكل فرد مجموع معين من النقاط وفقاً لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة. والمجموع الأقصى من النقاط هو 100%، وتحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي (وتكون النتيجة القصوى لكل بعد 33.3%). ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران، يساوي كل مؤشر منها 1/6 (أي 16.7%). أما بعد مستوى المعيشة فيشـمل سـتة مؤشـرات، ويسـاوي كل منها 1/18 (أي 5.6%) (Alkire, Kanagaratnam, & Suppa, 2024a, p.3) و(UNDP, 2024c, p.11).

ومؤشرا بعد الصحة هما وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية، ووفاة ولد واحد أو أكثر. ومؤشرا بعد التعليم هما عدم استكمال أي فرد من الأسرة ست سنوات دراسية، ووجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة (حتى الصف الثامن) غير ملتحق بالمدرسة. ومؤشرات مستوى المعيشة هي عدم الحصول على الكهرباء، وعدم الحصـول على مياه الشـرب النظيفة، وعدم الحصـول على مرافق محسـنة للصـرف الصـحي، واستخدام وقود وسخ للطهي (الروث، أو الحطب أو الفحم)، والسكن في منزل أرضه تراب، وملكية الأصول (عدم

---

[227] لمزيد من التفصيل انظر (Alkire, Conconi, Robles, Roche, Santos, Seth, & Vaz, 2016, pp.1-30) و(Alkire, Conconi, Robles, & Seth, 2015, pp.1-18) و(Alkire, Conconi, & Roche, 2013, pp.1-15) و(Alkire & Jahan, 2018, pp.1-18) و(Conconi, & Seth, 2014, pp.1-17) و(Alkire, Jindra, Robles, & Vaz, 2016, pp.1-10) و(Alkire & Kanagaratnam, 2018, pp.1-12) و(Alkire, Kanagaratnam, & Suppa, 2018, pp.1-58) و(Alkire, Kanagaratnam, & Suppa, 2023a, 2023b, 2023c) و(Alkire & Robles, 2015a, pp.1-18) و(Alkire & Robles, 2015b, pp.1-10) و(Alkire & Robles, 2017, pp.1-20) و(Alkire & Robles, 2016, pp.1-13) و(Alkire, Roche, Santos, & Seth, 2011, pp.1-14) و(Alkire & Santos, 2010, pp.1-138) و(OPHI & UNDP, 2019, 2020, 2021, 2022a, 2022b, 2023, 2024) و(UNDP, 2010a, pp.94-100, p.221-222-224) و(UNDP, 2011b, p.172-173) و(UNDP, 2013b, p.7-8) و(UNDP, 2014b, pp.8-10) و(UNDP, 2015b, pp.8-10) و(UNDP, 2016b, pp.8-10) و(UNDP, 2018b, pp.9-11) و(UNDP, 2019b, pp.9-11) و(UNDP, 2020b, pp.10-13) و(UNDP, 2022b, pp.10-13) و(UNDP, 2024c, pp.11-14).

[228] انظر (Alkire & Santos, 2010, pp.1-138) و(Dotter & Klasen, 2014, pp.1-43) و(Kovacevic & Calderon, 2014, pp.1-24).

امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز، حاسوب) (UNDP, 2010a, p.221) و(UNDP, 2024c, p.12).

لقد أدخلت بعض التعديلات على المؤشرات العشرة لدليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي في عامي 2014 و2015 وفي عام 2018. ففي مؤشر الصحة، استعيض عن الوزن حسب العمر بالطول حسب العمر في فئة الأطفال دون سن الخامسة، لأن التقزم هو مؤشر أفضل لسوء التغذية المزمن. وحُسبت وفيات الأطفال ضمن أوجه الحرمان من الخدمات الصحية في حال حدثت خلال خمس سنوات قبل المسح. ورفع قياس الحد الأدنى للحرمان من التعليم من خمس سنوات إلى ست سنوات من الدراسة في المدرسة، عملاً بتعريف التعليم الابتدائي المعتمد في الأهداف الإنمائية للألفية وفي المقاييس الدولية للإلمام بالقراءة والكتابة. واتسع نطاق مؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد المتعلقة بأصول الأسر المعيشية لتشمل الأسر في الأرياف كما في المدن (Alkire & Jahan, 2018, p.9-10) و(UNDP, 2016a, p.195).

تمثل هذه المؤشرات العالمية المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد أداة قوية لقياس الحرمان العالمي المدقع. لكنها ليست فعالة في رصد أشكال الفقر الأقل حدة التي تنتشر في العديد من البلدان العربية ذات الدخل المتوسط، مثل الأردن أو مصر أو المغرب (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أكسفورد، 2017، ص.4).

لتحديد الفقر متعدد الأبعاد، تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة، الذي يرمز إليه بـــ c. والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 33.3% (عتبة الحرمان)، أي ما يعادل ثلث المؤشرات المرجحة. فإذا كانت حصيلة c 33.3% أو أكثر (c ≥33.3%)، تكون الأسرة المعيشية (وكل أفرادها) في حالة فقر متعدد الأبعاد. أما الأسر التي تتراوح نقاطها بين 20% أو أكثر ولكن أقل من 33.3% (20%≤ c<33.3%)، فتكون عرضة للوقوع في حالة فقر متعدد الأبعاد. في حين أن الأسر التي تبلغ نقاطها 50% أو أكثر (c≥50%)، تكون في حالة فقر مدقع شديد متعدد الأبعاد (Alkire, Jindra, Robles, & Vaz, 2016, p.5-6) و(Alkire, Kanagaratnam, & Suppa, 2018, p.8). وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس (صندوق النقد العربي، 2016، ص.50).

قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI هي حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد H وشدة الفقر متعدد الأبعاد (أو نطاقه) (كثافة الفقر) A.

$$MPI = H \times A$$

ونسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد H تساوي:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث أن q هو عدد السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد، وn هو العدد الإجمالي للسكان.

تبين شدة الفقر متعدد الأبعاد (كثافة الفقر) A متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء. وفي حالة الأسر الفقيرة فقط، تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسم على العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر:

$$A=\frac{\sum_i^q c_i}{q}$$

حيث أن c_i هو مجموع أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء i. وأوجه الحرمان c_i التي يعاني منها الشـــخص الفقير i هي حاصل جمع الأوزان أو النقاط المسجلة في كل مؤشر من مؤشرات الحرمان j

$(j = 1,2,\ldots,10)$، $c_i = c_{i_1} + c_{i_2} + \cdots + c_{i_{10}}$.

أما مساهمة البعد d في الفقر متعدد الأبعاد فتساوي:

$$\text{Contrib}_d = \frac{\sum_{j\epsilon k}\sum_1^q c_{ij}}{n}/\text{MPI}$$

حيث أن d هو الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة.

الملحق الإحصائي

جدول (4-1): دليل حالة السكان ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (بالسنوات)	معدل الخصوبة الكلية (مولود لكل امرأة)	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) (%)	نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (%)
تنمية بشرية مرتفعة جداً						
17	الإمارات	25.30	1.44	4.30	15.23	1.83
34	البحرين	26.90	1.80	5.60	20.19	3.76
40	السعودية	26.60	2.39	5.50	25.95	2.81
41	قطر	25.80	1.78	4.50	15.81	1.52
49	الكويت	25.70	2.09	7.40	20.72	4.93
59	عمان	25.60	2.57	9.00	27.03	2.76
تنمية بشرية مرتفعة						
92	ليبيا	29.20	2.40	8.90	28.29	4.86
93	الجزائر	28.20	2.83	18.70	30.64	6.39
99	الأردن	24.60	2.79	12.20	32.09	3.84
101	تونس	28.20	2.06	9.90	24.84	9.02
105	مصر	22.30	2.88	15.50	32.86	4.83
109	لبنان	28.30	2.08	14.90	27.44	9.89
111	فلسطين	22.10	3.44	12.30	38.77	3.53
تنمية بشرية متوسطة						
121	المغرب	24.40	2.30	14.80	26.58	7.72
128	العراق	22.70	3.45	20.00	37.74	3.41
152	جزر القمر	22.60	3.91	38.20	38.04	4.28
157	سورية	26.10	2.70	17.80	31.42	4.68
تنمية بشرية منخفضة						
164	موريتانيا	21.80	4.34	31.40	41.61	3.22
170	السودان	21.90	4.38	37.00	40.93	3.50
171	جيبوتي	29.90	2.76	44.10	30.39	4.54
186	اليمن	22.80	3.72	33.10	39.50	2.66
193	الصومال	20.40	6.20	68.00	47.16	2.57
حسب المجموعات						
تنمية بشرية مرتفعة جداً		28.19	1.59	4.75	17.40	15.78
تنمية بشرية مرتفعة		24.34	2.13	14.36	25.04	8.79
تنمية بشرية متوسطة		22.65	3.02	26.80	33.76	4.62
تنمية بشرية منخفضة		21.29	4.52	48.43	41.92	3.01
الدول ذات الدخل المرتفع		28.77	1.50	4.10	16.20	18.90
الدول ذات الدخل المتوسط		23.63	2.16	26.78	25.45	8.43
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		24.44	1.59	10.80	20.52	11.29
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		22.83	2.65	33.70	30.02	5.79
الدول ذات الدخل المنخفض		20.97	4.55	45.70	41.79	3.17
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		29.64	1.56	5.52	17.23	17.99
الدول المتقدمة		29.98	1.53	3.85	15.69	19.46
الدول النامية		23.39	2.83	24.00	30.26	6.59
الدول الأقل نمواً		21.40	3.93	42.26	38.74	3.66
حسب المناطق						
الدول العربية		25.06	3.10	23.97	32.96	4.55
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		25.81	2.60	16.20	29.80	5.44
شرق آسيا والمحيط الهادئ		24.64	1.49	11.70	19.00	12.98
أوروبا وآسيا الوسطى		28.10	1.66	6.40	17.89	17.27
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		24.29	1.84	13.50	23.23	9.19
جنوب آسيا		21.90	2.22	30.70	27.16	6.44
أفريقيا جنوب الصحراء		21.79	4.53	48.60	41.82	3.04
العالم		24.83	2.26	27.90	25.28	9.81
أوروبا		29.28	1.49	3.50	15.53	19.28
أفريقيا		22.37	4.24	44.16	38.68	3.76
آسيا		23.96	1.94	22.20	26.14	7.56
أمريكا		24.47	1.88	13.79	23.34	9.52
أوقيانوسيا		25.03	2.14	15.71	30.68	7.34

تتمة جدول (4-1): دليل حالة السكان ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	دليل الأسرة	دليل الإنجاب	دليل الوفيات	دليل صغار السن (أقل من 15 سنة)	دليل كبار السن (65 سنة فأكثر)	دليل التركيب العمري	دليل حالة السكان		
								القيمة	الترتيب	
									عالمياً (193 دولة)	عربياً (22 دولة عربية)
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
17	الإمارات	0.782	0.687	0.986	0.907	0.944	0.926	0.837	32	3
34	البحرين	0.701	0.856	0.980	0.782	0.880	0.831	0.836	33	4
40	السعودية	0.716	0.878	0.980	0.637	0.911	0.774	0.831	36	6
41	قطر	0.756	0.848	0.985	0.893	0.955	0.924	0.874	8	2
49	الكويت	0.761	0.996	0.971	0.769	0.840	0.804	0.877	5	1
59	عمان	0.766	0.818	0.964	0.609	0.913	0.761	0.824	40	7
تنمية بشرية مرتفعة										
92	ليبيا	0.584	0.874	0.964	0.577	0.842	0.710	0.769	81	13
93	الجزائر	0.635	0.742	0.918	0.518	0.791	0.654	0.729	112	16
99	الأردن	0.817	0.754	0.949	0.481	0.877	0.679	0.794	61	10
101	تونس	0.635	0.983	0.960	0.665	0.703	0.684	0.800	53	9
105	مصر	0.934	0.730	0.933	0.462	0.843	0.653	0.803	51	8
109	لبنان	0.629	0.990	0.936	0.599	0.673	0.636	0.781	69	11
111	فلسطين	0.944	0.611	0.948	0.312	0.887	0.600	0.757	87	14
تنمية بشرية متوسطة										
121	المغرب	0.827	0.913	0.937	0.620	0.746	0.683	0.834	35	5
128	العراق	0.914	0.610	0.912	0.338	0.891	0.615	0.748	98	15
152	جزر القمر	0.919	0.537	0.826	0.331	0.862	0.596	0.702	127	18
157	سورية	0.741	0.777	0.922	0.498	0.848	0.673	0.773	78	12
تنمية بشرية منخفضة										
164	موريتانيا	0.959	0.484	0.858	0.241	0.897	0.569	0.690	139	20
170	السودان	0.954	0.479	0.832	0.258	0.888	0.573	0.683	145	21
171	جيبوتي	0.548	0.762	0.799	0.524	0.853	0.689	0.692	136	19
186	اليمن	0.909	0.565	0.850	0.294	0.916	0.605	0.717	119	17
193	الصومال	0.970	0.339	0.686	0.100	0.919	0.510	0.582	190	22
حسب المجموعات										
تنمية بشرية مرتفعة جداً		0.635	0.757	0.984	0.853	0.475	0.664	0.749		
تنمية بشرية مرتفعة		0.830	0.986	0.939	0.659	0.710	0.685	0.852		
تنمية بشرية متوسطة		0.916	0.695	0.880	0.439	0.850	0.645	0.775		
تنمية بشرية منخفضة		0.985	0.465	0.778	0.233	0.905	0.569	0.671		
الدول ذات الدخل المرتفع		0.606	0.715	0.987	0.883	0.371	0.627	0.719		
الدول ذات الدخل المتوسط		0.866	0.973	0.880	0.649	0.722	0.686	0.845		
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		0.825	0.757	0.955	0.774	0.626	0.700	0.804		
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		0.907	0.791	0.848	0.534	0.811	0.672	0.800		
الدول ذات الدخل المنخفض		0.998	0.462	0.791	0.236	0.899	0.568	0.675		
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		0.561	0.742	0.980	0.857	0.401	0.629	0.712		
الدول المتقدمة		0.544	0.728	0.988	0.896	0.352	0.624	0.703		
الدول النامية		0.879	0.742	0.893	0.527	0.784	0.656	0.786		
الدول الأقل نمواً		0.980	0.534	0.807	0.313	0.883	0.598	0.709		
حسب المناطق										
الدول العربية		0.794	0.678	0.893	0.459	0.853	0.656	0.749		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		0.756	0.809	0.930	0.539	0.823	0.681	0.789		
شرق آسيا والمحيط الهادئ		0.815	0.710	0.951	0.812	0.570	0.691	0.785		
أوروبا وآسيا الوسطى		0.640	0.793	0.976	0.840	0.425	0.633	0.748		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		0.833	0.874	0.943	0.705	0.697	0.701	0.833		
جنوب آسيا		0.954	0.947	0.862	0.606	0.789	0.698	0.859		
أفريقيا جنوب الصحراء		0.960	0.464	0.778	0.235	0.904	0.569	0.666		
العالم		0.806	0.929	0.875	0.653	0.676	0.665	0.812		
أوروبا		0.580	0.710	0.990	0.900	0.358	0.629	0.711		
أفريقيا		0.930	0.495	0.798	0.315	0.879	0.597	0.684		
آسيا		0.850	0.922	0.902	0.632	0.752	0.692	0.836		
أمريكا		0.824	0.895	0.941	0.702	0.686	0.694	0.833		
أوقيانوسيا		0.795	0.979	0.932	0.517	0.759	0.638	0.825		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDESA, 2024a) و(World Bank, 2024a, 2024h).

جدول (4-2): دليل حالة السكان ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنوات		متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث (بالسنوات)	معدل الخصوبة الكلية (مولود لكل امرأة)	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) (%)	نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) (%)
قبل الأزمة	1990	23.10	5.38	30.10	46.48	2.97
	1991	23.10	5.12	29.00	45.98	3.01
	1992	23.10	4.95	27.90	45.42	3.05
	1993	23.10	4.83	26.80	44.85	3.09
	1994	23.10	4.72	25.60	44.30	3.13
	1995	23.10	4.57	24.50	43.75	3.17
	1996	23.10	4.43	23.40	43.21	3.21
	1997	23.10	4.28	22.30	42.67	3.24
	1998	23.10	4.18	21.30	42.12	3.27
	1999	23.10	4.08	20.40	41.56	3.30
	2000	25.60	4.00	19.60	40.99	3.32
	2001	25.60	4.01	18.90	40.44	3.35
	2002	25.60	3.95	18.30	39.93	3.37
	2003	25.60	3.90	17.70	39.45	3.39
	2004	25.60	3.86	17.30	39.01	3.40
	2005	25.60	3.81	16.90	38.62	3.41
	2006	25.60	3.76	16.60	37.82	3.39
	2007	25.60	3.70	16.40	36.67	3.34
	2008	25.60	3.61	16.30	36.34	3.34
	2009	25.60	3.51	16.30	36.52	3.38
	2010	25.60	3.40	16.30	36.44	3.40
نتيجة الأزمة	2011	25.60	3.28	18.30	36.43	3.45
	2012	25.60	3.22	26.30	36.91	3.53
	2013	25.60	3.17	28.30	38.43	3.72
	2014	25.60	3.10	27.20	40.26	3.95
	2015	26.10	3.05	26.70	41.09	4.13
	2016	26.10	2.99	23.20	40.70	4.26
	2017	26.10	2.94	24.40	39.73	4.37
	2018	26.10	2.89	25.70	38.22	4.46
	2019	26.10	2.84	20.40	36.20	4.49
	2020	26.10	2.80	18.60	34.47	4.55
	2021	26.10	2.75	18.10	33.02	4.62
	2022	26.10	2.70	17.80	31.42	4.68
لولا حدوث الأزمة	2011	25.60	3.33	15.81	36.00	3.43
	2012	25.60	3.25	15.33	35.56	3.45
	2013	25.60	3.18	14.87	35.13	3.48
	2014	25.60	3.11	14.42	34.71	3.50
	2015	25.60	3.04	13.98	34.29	3.52
	2016	25.60	2.97	13.56	33.87	3.55
	2017	25.60	2.90	13.15	33.47	3.57
	2018	25.60	2.83	12.75	33.06	3.60
	2019	25.60	2.77	12.37	32.66	3.62
	2020	25.60	2.71	11.99	32.27	3.65
	2021	25.60	2.65	11.63	31.88	3.67
	2022	25.60	2.59	11.28	31.49	3.70

تتمة جدول (4-2): دليل حالة السكان ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

	السنوات	دليل الأسرة	دليل الإنجاب	دليل الوفيات	دليل صغار السن (أقل من 15 سنة)	دليل كبار السن (65 سنة فأكثر)	دليل التركيب العمري	دليل حالة السكان
قبل الأزمة	1990	0.893	0.390	0.865	0.117	0.906	0.512	0.627
	1991	0.893	0.410	0.870	0.130	0.905	0.517	0.637
	1992	0.893	0.425	0.875	0.144	0.903	0.524	0.646
	1993	0.893	0.434	0.880	0.159	0.902	0.530	0.652
	1994	0.893	0.445	0.886	0.173	0.901	0.537	0.659
	1995	0.893	0.459	0.891	0.186	0.899	0.543	0.667
	1996	0.893	0.474	0.896	0.200	0.898	0.549	0.676
	1997	0.893	0.490	0.901	0.214	0.897	0.555	0.684
	1998	0.893	0.503	0.906	0.228	0.896	0.562	0.691
	1999	0.893	0.514	0.910	0.242	0.895	0.568	0.698
	2000	0.766	0.525	0.914	0.256	0.894	0.575	0.678
	2001	0.766	0.524	0.917	0.270	0.893	0.582	0.680
	2002	0.766	0.532	0.920	0.283	0.893	0.588	0.685
	2003	0.766	0.539	0.923	0.295	0.892	0.594	0.690
	2004	0.766	0.544	0.925	0.306	0.891	0.599	0.693
	2005	0.766	0.551	0.927	0.316	0.891	0.604	0.697
	2006	0.766	0.558	0.928	0.336	0.892	0.614	0.703
	2007	0.766	0.568	0.929	0.366	0.893	0.629	0.710
	2008	0.766	0.581	0.929	0.374	0.893	0.634	0.716
	2009	0.766	0.598	0.929	0.369	0.892	0.631	0.720
	2010	0.766	0.617	0.929	0.371	0.891	0.631	0.726
نتيجة الأزمة	2011	0.766	0.640	0.920	0.372	0.890	0.631	0.730
	2012	0.766	0.653	0.882	0.359	0.887	0.623	0.724
	2013	0.766	0.662	0.873	0.321	0.881	0.601	0.718
	2014	0.766	0.677	0.878	0.275	0.873	0.574	0.715
	2015	0.741	0.689	0.881	0.254	0.867	0.560	0.708
	2016	0.741	0.701	0.897	0.264	0.863	0.563	0.716
	2017	0.741	0.715	0.891	0.288	0.859	0.573	0.721
	2018	0.741	0.728	0.885	0.326	0.856	0.591	0.729
	2019	0.741	0.741	0.910	0.377	0.855	0.616	0.745
	2020	0.741	0.751	0.919	0.421	0.853	0.637	0.755
	2021	0.741	0.764	0.921	0.458	0.850	0.654	0.764
	2022	0.741	0.777	0.922	0.498	0.848	0.673	0.773
لولا حدوث الأزمة	2011	0.766	0.631	0.932	0.382	0.891	0.636	0.732
	2012	0.766	0.646	0.934	0.393	0.890	0.642	0.738
	2013	0.766	0.661	0.936	0.404	0.889	0.647	0.744
	2014	0.766	0.676	0.938	0.415	0.888	0.652	0.750
	2015	0.766	0.692	0.940	0.426	0.887	0.656	0.756
	2016	0.766	0.708	0.942	0.436	0.887	0.661	0.763
	2017	0.766	0.724	0.944	0.446	0.886	0.666	0.769
	2018	0.766	0.741	0.946	0.457	0.885	0.671	0.775
	2019	0.766	0.758	0.948	0.467	0.884	0.675	0.781
	2020	0.766	0.776	0.950	0.477	0.883	0.680	0.787
	2021	0.766	0.794	0.951	0.487	0.882	0.685	0.793
	2022	0.766	0.812	0.953	0.496	0.882	0.689	0.800

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (World Bank, 2024a, 2024h).

جدول (4-3): دليل التنمية البشرية ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة)	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2022 (193 دولة)	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي- الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
17	الإمارات	79.20	12.77	17.21	74104	6	-11
34	البحرين	79.25	11.05	16.30	48731	25	-9
40	السعودية	77.91	11.31	15.17	50620	22	-18
41	قطر	81.56	10.13	13.26	95944	2	-39
49	الكويت	80.26	7.44	15.69	56729	16	-33
59	عمان	73.94	11.89	12.96	32967	46	-13
تنمية بشرية مرتفعة							
92	ليبيا	72.15	7.78	13.98	19752	67	-25
93	الجزائر	77.13	6.99	15.49	10978	106	13
99	الأردن	74.22	10.45	12.63	9295	114	15
101	تونس	74.26	7.95	14.62	10297	112	11
105	مصر	70.16	9.85	12.91	12361	97	-8
109	لبنان	74.42	8.60	12.05	12313	98	-11
111	فلسطين	73.44	9.94	13.15	6936	129	18
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	74.97	6.05	14.59	7955	124	3
128	العراق	71.34	6.81	12.22	9092	117	-11
152	جزر القمر	63.68	6.21	13.04	3261	160	8
157	سورية	72.30	5.74	7.42	3594	155	-2
تنمية بشرية منخفضة							
164	موريتانيا	64.69	4.75	8.05	5344	138	-26
170	السودان	65.58	3.87	8.50	3515	156	-14
171	جيبوتي	62.86	3.89	8.03	4875	142	-29
186	اليمن	63.72	2.78	7.94	1106	188	2
193	الصومال	56.11	1.90	7.65	1072	190	-3
حسب المجموعات							
تنمية بشرية مرتفعة جداً		79.31	12.25	16.63	44958		
تنمية بشرية مرتفعة		75.20	8.64	14.49	15484		
تنمية بشرية متوسطة		67.95	6.68	12.32	6444		
تنمية بشرية منخفضة		61.65	4.67	9.25	3186		
الدول ذات الدخل المرتفع		79.50	11.99	16.30	48205		
الدول ذات الدخل المتوسط		71.29	8.63	13.09	10949		
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		75.70	9.96	14.17	15657		
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		67.20	7.33	12.04	6329		
الدول ذات الدخل المنخفض		63.01	4.04	9.26	1793		
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		80.13	12.20	16.59	46318		
الدول المتقدمة		78.56	12.53	16.71	49723		
الدول النامية		70.51	7.64	12.54	11125		
الدول الأقل نمواً		64.92	5.05	10.08	3006		
حسب المناطق							
الدول العربية		71.31	7.76	11.90	14391		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		73.21	8.94	13.36	27165		
شرق آسيا والمحيط الهادئ		76.22	8.22	14.48	16138		
أوروبا وآسيا الوسطى		73.56	10.61	15.51	19763		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		73.72	8.97	14.78	15109		
جنوب آسيا		68.44	6.63	11.87	6972		
أفريقيا جنوب الصحراء		60.64	5.98	10.32	3666		
العالم		72.00	8.66	12.99	17254		
أوروبا		77.42	12.19	16.14	43836		
أفريقيا		62.15	5.78	10.85	5452		
آسيا		73.18	9.34	13.53	22484		
أمريكا		73.56	9.55	14.29	18018		
أوقيانوسيا		79.17	9.62	14.38	13746		

تتمة جدول (4-3): دليل التنمية البشرية ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل التعليم	دليل الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية			دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
					القيمة	الترتيب		
						عالمياً (193 دولة)	عربياً (22 دولة عربية)	
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
17	الإمارات	0.911	0.904	0.998	0.937	17	1	0.907
34	البحرين	0.911	0.821	0.935	0.888	34	2	0.865
40	السعودية	0.891	0.798	0.941	0.875	40	3	0.843
41	قطر	0.947	0.706	1.000	0.875	41	4	0.818
49	الكويت	0.927	0.684	0.958	0.847	49	5	0.796
59	عمان	0.830	0.757	0.876	0.819	59	6	0.792
تنمية بشرية مرتفعة								
92	ليبيا	0.802	0.648	0.798	0.746	92	7	0.721
93	الجزائر	0.879	0.663	0.710	0.745	93	8	0.763
99	الأردن	0.834	0.699	0.685	0.736	99	9	0.764
101	تونس	0.835	0.671	0.700	0.732	101	10	0.749
105	مصر	0.772	0.687	0.728	0.728	105	11	0.728
109	لبنان	0.837	0.622	0.727	0.723	109	12	0.721
111	فلسطين	0.822	0.697	0.640	0.716	111	13	0.757
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	0.846	0.607	0.661	0.698	121	14	0.717
128	العراق	0.790	0.567	0.681	0.673	128	15	0.669
152	جزر القمر	0.672	0.569	0.526	0.586	152	16	0.618
157	سورية	0.805	0.397	0.541	0.557	157	17	0.565
تنمية بشرية منخفضة								
164	موريتانيا	0.688	0.382	0.601	0.540	164	18	0.513
170	السودان	0.701	0.365	0.538	0.516	170	19	0.506
171	جيبوتي	0.659	0.353	0.587	0.515	171	20	0.482
186	اليمن	0.673	0.313	0.363	0.424	186	21	0.459
193	الصومال	0.555	0.276	0.358	0.380	193	22	0.391
حسب المجموعات								
تنمية بشرية مرتفعة جداً		0.912	0.870	0.923	0.902			0.891
تنمية بشرية مرتفعة		0.849	0.691	0.762	0.764			0.766
تنمية بشرية متوسطة		0.738	0.565	0.629	0.640			0.645
تنمية بشرية منخفضة		0.641	0.413	0.523	0.517			0.514
الدول ذات الدخل المرتفع		0.915	0.852	0.933	0.900			0.883
الدول ذات الدخل المتوسط		0.789	0.651	0.709	0.714			0.717
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		0.857	0.726	0.763	0.780			0.789
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		0.726	0.579	0.627	0.641			0.648
الدول ذات الدخل المنخفض		0.662	0.392	0.436	0.484			0.509
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		0.925	0.868	0.927	0.906			0.896
الدول المتقدمة		0.901	0.882	0.938	0.907			0.891
الدول النامية		0.777	0.603	0.712	0.694			0.685
الدول الأقل نمواً		0.691	0.448	0.514	0.542			0.557
حسب المناطق								
الدول العربية		0.789	0.589	0.751	0.704			0.682
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		0.819	0.669	0.847	0.774			0.740
شرق آسيا والمحيط الهادئ		0.865	0.676	0.768	0.766			0.765
أوروبا وآسيا الوسطى		0.824	0.784	0.799	0.802			0.804
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		0.826	0.710	0.758	0.763			0.766
جنوب آسيا		0.745	0.551	0.641	0.641			0.641
أفريقيا جنوب الصحراء		0.625	0.486	0.544	0.549			0.551
العالم		0.800	0.650	0.778	0.739			0.721
أوروبا		0.883	0.855	0.919	0.885			0.869
أفريقيا		0.649	0.494	0.604	0.578			0.566
آسيا		0.818	0.687	0.818	0.772			0.750
أمريكا		0.824	0.715	0.785	0.773			0.768
أوقيانوسيا		0.910	0.720	0.744	0.787			0.810

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-4): دليل التنمية البشرية ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنوات		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة)	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل التعليم	دليل الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
1990	قبل الأزمة	69.82	3.78	10.29	4211	0.766	0.412	0.565	0.563	0.562
1991		70.04	3.88	10.33	4401	0.770	0.416	0.572	0.568	0.566
1992		70.26	3.97	10.17	4873	0.773	0.415	0.587	0.573	0.567
1993		70.19	4.07	10.07	4994	0.772	0.415	0.591	0.574	0.566
1994		70.14	4.17	9.93	5424	0.771	0.415	0.603	0.578	0.566
1995		70.42	4.27	9.72	5649	0.776	0.412	0.609	0.580	0.565
1996		70.35	4.28	9.78	5908	0.775	0.414	0.616	0.583	0.567
1997		70.28	4.30	9.84	6179	0.774	0.417	0.623	0.586	0.568
1998		70.20	4.32	9.90	6293	0.772	0.419	0.626	0.587	0.569
1999		70.43	4.34	9.95	5931	0.776	0.421	0.617	0.586	0.572
2000		70.76	4.36	10.01	5741	0.781	0.423	0.612	0.587	0.575
2001		71.64	4.54	10.07	5841	0.795	0.431	0.614	0.595	0.585
2002		71.94	4.73	10.13	6136	0.799	0.439	0.622	0.602	0.592
2003		72.41	5.10	10.47	6044	0.806	0.461	0.620	0.613	0.610
2004		72.48	5.48	10.86	6318	0.807	0.484	0.626	0.626	0.625
2005		72.77	5.86	11.34	6477	0.812	0.510	0.630	0.639	0.644
2006		73.35	6.24	11.54	6622	0.821	0.528	0.633	0.650	0.659
2007		73.71	6.61	11.58	6640	0.826	0.542	0.634	0.657	0.669
2008		73.55	6.19	11.61	6662	0.824	0.529	0.634	0.651	0.660
2009		73.85	6.49	11.73	6960	0.829	0.542	0.641	0.660	0.670
2010		73.88	6.40	11.89	7005	0.829	0.544	0.642	0.661	0.671
2011	نتيجة الأزمة	73.31	6.31	12.01	12322	0.820	0.544	0.727	0.687	0.668
2012		66.77	6.22	12.26	7827	0.720	0.548	0.659	0.638	0.628
2013		63.83	6.13	8.40	4926	0.674	0.438	0.589	0.558	0.543
2014		63.15	6.05	8.20	4209	0.664	0.429	0.565	0.544	0.534
2015		65.12	5.96	8.01	4482	0.694	0.421	0.574	0.552	0.541
2016		65.99	5.87	7.81	4473	0.708	0.413	0.574	0.551	0.540
2017		68.48	5.78	7.62	4525	0.746	0.404	0.576	0.558	0.549
2018		70.15	5.77	7.55	4502	0.771	0.402	0.575	0.563	0.557
2019		71.82	5.75	7.48	4174	0.797	0.400	0.564	0.564	0.564
2020		72.14	5.74	7.42	3942	0.802	0.397	0.555	0.561	0.565
2021		72.06	5.74	7.42	3711	0.801	0.397	0.546	0.558	0.564
2022		72.30	5.74	7.42	3594	0.805	0.397	0.541	0.557	0.565
2011	لولا حدوث الأزمة	74.09	6.57	11.98	7186	0.832	0.552	0.646	0.667	0.678
2012		74.30	6.74	12.06	7371	0.835	0.560	0.650	0.672	0.684
2013		74.51	6.92	12.15	7561	0.839	0.568	0.653	0.678	0.690
2014		74.72	7.11	12.24	7756	0.842	0.577	0.657	0.683	0.697
2015		74.93	7.30	12.33	7956	0.845	0.586	0.661	0.689	0.704
2016		75.15	7.49	12.42	8161	0.848	0.595	0.665	0.695	0.710
2017		75.36	7.69	12.51	8371	0.852	0.604	0.669	0.701	0.717
2018		75.57	7.90	12.60	8587	0.855	0.613	0.673	0.706	0.724
2019		75.79	8.11	12.69	8808	0.858	0.623	0.676	0.712	0.731
2020		76.00	8.32	12.78	9035	0.862	0.632	0.680	0.718	0.738
2021		76.22	8.54	12.87	9268	0.865	0.642	0.684	0.724	0.745
2022		76.43	8.77	12.97	9507	0.868	0.653	0.688	0.730	0.753

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-5): دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (%)	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم (%)	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل (%)	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		قيمة معامل عدم المساواة بين البشر (%)
								القيمة	مجموع الخسارة (%)	
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
17	الإمارات	4.39	0.871	9.81	0.815	10.42	0.894	0.859	8.24	8.20
34	البحرين	4.40	0.871	8.82	0.749		0.935	0.848	4.48	4.41
40	السعودية	5.11	0.845	12.59	0.698		0.941	0.822	6.04	5.90
41	قطر	4.02	0.909	11.23	0.627		1.000	0.829	5.20	5.08
49	الكويت	5.05	0.880	22.11	0.533		0.958	0.766	9.57	9.05
59	عمان	6.62	0.775	4.30	0.724	23.69	0.668	0.721	11.98	11.54
تنمية بشرية مرتفعة										
92	ليبيا	7.85	0.739		0.648		0.798	0.726	2.69	2.62
93	الجزائر	11.43	0.778	33.28	0.442	16.81	0.590	0.588	21.08	20.51
99	الأردن	9.29	0.757	15.44	0.591	24.11	0.520	0.615	16.51	16.28
101	تونس	9.83	0.753	30.70	0.465	22.92	0.540	0.574	21.61	21.15
105	مصر	10.72	0.689	36.94	0.433	18.68	0.592	0.561	22.93	22.11
109	لبنان	5.81	0.789		0.622	20.24	0.580	0.657	9.09	8.68
111	فلسطين	10.27	0.738	10.19	0.626	31.45	0.439	0.587	17.95	17.30
تنمية بشرية متوسطة										
121	المغرب	10.54	0.757	41.87	0.353	25.92	0.490	0.508	27.24	26.11
128	العراق	12.64	0.690	29.75	0.398	25.47	0.508	0.519	22.95	22.62
152	جزر القمر	25.60	0.500	47.61	0.298	52.44	0.250	0.334	42.98	41.89
157	سورية	12.67	0.703	31.489	0.272	18.45	0.441	0.439	21.27	20.87
تنمية بشرية منخفضة										
164	موريتانيا	25.07	0.515	43.99	0.214	35.00	0.391	0.351	35.14	34.69
170	السودان	24.40	0.530	42.45	0.210	39.34	0.326	0.331	35.86	35.40
171	جيبوتي	24.74	0.496	45.78	0.191	28.69	0.419	0.341	33.74	33.07
186	اليمن	26.68	0.493	46.45	0.168	23.19	0.279	0.285	32.94	32.11
193	الصومال	36.81	0.351		0.276	47.41	0.188	0.263	30.73	28.07
حسب المجموعات										
تنمية بشرية مرتفعة جداً		4.53	0.871	5.93	0.819	20.15	0.737	0.807	10.50	10.21
تنمية بشرية مرتفعة		8.26	0.779	13.99	0.594	29.63	0.536	0.628	17.81	17.29
تنمية بشرية متوسطة		17.41	0.609	34.56	0.370	37.12	0.396	0.447	30.21	29.69
تنمية بشرية منخفضة		28.92	0.455	39.15	0.251	33.39	0.348	0.341	33.96	33.82
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		4.74	0.881	6.73	0.809	21.80	0.725	0.803	11.43	11.09
الدول النامية		14.87	0.662	25.05	0.452	32.54	0.480	0.524	24.50	24.15
الدول الأقل نمواً		23.40	0.529	36.21	0.286	38.60	0.316	0.363	33.06	32.74
حسب المناطق										
الدول العربية		13.76	0.681	32.92	0.395	24.54	0.566	0.534	24.14	23.74
شرق آسيا والمحيط الهادئ		7.90	0.797	12.28	0.593	27.88	0.554	0.640	16.48	16.02
أوروبا وآسيا الوسطى		7.49	0.762	6.49	0.733	20.42	0.636	0.708	11.70	11.46
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		9.79	0.746	14.74	0.605	35.34	0.490	0.605	20.77	19.96
جنوب آسيا		17.74	0.613	37.72	0.343	35.46	0.414	0.443	30.85	30.31
أفريقيا جنوب الصحراء		27.88	0.451	33.63	0.322	39.37	0.330	0.363	33.79	33.63
العالم		13.14	0.695	21.72	0.508	30.33	0.542	0.576	22.05	21.73

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-6): دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ومؤشراته في سورية خلال المدة 2005-2022

السنة		عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (%)	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم (%)	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل (%)	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل معدلاً بعامل عدم المساواة		قيمة معامل عدم المساواة بين البشر (%)
								القيمة	مجموع الخسارة (%)	القيمة	مجموع الخسارة (%)	
قبل الأزمة	2005	11.10	0.722	28.71	0.364	18.32	0.515	0.513	19.70	0.512	20.39	19.38
	2006	11.10	0.730	28.71	0.377	18.32	0.517	0.522	19.70	0.524	20.39	19.38
	2007	11.10	0.735	28.71	0.387	18.32	0.518	0.528	19.70	0.533	20.39	19.38
	2008	11.10	0.732	28.71	0.377	18.32	0.518	0.523	19.70	0.526	20.39	19.38
	2009	11.10	0.737	28.71	0.386	18.32	0.524	0.530	19.70	0.534	20.39	19.38
	2010	11.52	0.733	31.49	0.372	18.45	0.523	0.523	20.93	0.523	22.14	20.49
نتيجة الأزمة	2011	12.16	0.720	31.49	0.373	18.45	0.593	0.542	21.12	0.518	22.42	20.70
	2012	19.46	0.579	31.49	0.375	18.45	0.537	0.489	23.37	0.466	25.72	23.13
	2013	22.53	0.522	31.49	0.300	18.45	0.480	0.422	24.36	0.396	27.15	24.16
	2014	23.14	0.510	31.49	0.294	18.45	0.461	0.410	24.56	0.387	27.43	24.36
	2015	21.21	0.547	31.49	0.288	18.45	0.468	0.420	23.93	0.397	26.53	23.72
	2016	20.42	0.563	31.49	0.283	18.45	0.468	0.421	23.68	0.399	26.16	23.45
	2017	15.38	0.631	31.49	0.277	18.45	0.470	0.435	22.10	0.418	23.86	21.77
	2018	14.66	0.658	31.49	0.275	18.45	0.469	0.440	21.88	0.426	23.54	21.53
	2019	13.59	0.689	31.49	0.274	18.45	0.460	0.443	21.55	0.434	23.06	21.18
	2020	13.31	0.695	31.49	0.272	18.45	0.453	0.441	21.47	0.435	22.93	21.08
	2021	12.99	0.697	31.49	0.272	18.45	0.445	0.439	21.37	0.436	22.79	20.97
	2022	12.67	0.703	31.49	0.272	18.45	0.441	0.439	21.27	0.437	22.65	20.87
لولا حدوث الأزمة	2011	10.02	0.749	28.71	0.393	18.32	0.527	0.538	19.38	0.543	19.91	19.01
	2012	10.02	0.752	28.71	0.399	18.32	0.531	0.542	19.38	0.548	19.91	19.01
	2013	10.02	0.755	28.71	0.405	18.32	0.534	0.546	19.38	0.553	19.91	19.01
	2014	10.02	0.758	28.71	0.411	18.32	0.537	0.551	19.38	0.558	19.91	19.01
	2015	10.02	0.760	28.71	0.418	18.32	0.540	0.556	19.38	0.563	19.91	19.01
	2016	10.02	0.763	28.71	0.424	18.32	0.543	0.560	19.38	0.569	19.91	19.01
	2017	10.02	0.766	28.71	0.430	18.32	0.546	0.565	19.38	0.574	19.91	19.01
	2018	10.02	0.769	28.71	0.437	18.32	0.549	0.570	19.38	0.580	19.91	19.01
	2019	10.02	0.772	28.71	0.444	18.32	0.553	0.574	19.38	0.586	19.91	19.01
	2020	10.02	0.775	28.71	0.451	18.32	0.556	0.579	19.38	0.591	19.91	19.01
	2021	10.02	0.778	28.71	0.458	18.32	0.559	0.584	19.38	0.597	19.91	19.01
	2022	10.02	0.781	28.71	0.465	18.32	0.562	0.589	19.38	0.603	19.91	19.01

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-7): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة)	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
تنمية بشرية مرتفعة جداً									
17	الإمارات	77.72	81.41	12.91	12.59	16.38	19.75	84088	51510
34	البحرين	78.24	80.50	11.17	10.78	15.73	17.01	64700	22722
40	السعودية	76.67	79.53	11.67	10.74	14.82	15.53	69723	24647
41	قطر	80.63	83.10	9.74	11.80	12.65	15.29	114135	47964
49	الكويت	78.88	82.75	7.04	8.27	13.83	17.85	75232	28018
59	عمان	72.36	76.05	11.69	12.27	12.59	13.47	45769	13055
تنمية بشرية مرتفعة									
92	ليبيا	69.74	74.76	7.19	8.44	13.47	14.80	27248	12073
93	الجزائر	75.85	78.46	7.48	6.49	14.74	16.26	17859	3842
99	الأردن	72.12	76.68	10.84	10.07	12.38	12.89	15380	2753
101	تونس	71.37	77.41	8.69	7.28	13.75	15.52	15528	5198
105	مصر	67.87	72.56	9.57	10.23	13.02	12.79	20790	3739
109	لبنان	72.24	76.60	9.16	8.05	11.30	12.80	18439	6546
111	فلسطين	71.02	75.95	9.96	9.92	12.36	13.96	11759	2134
تنمية بشرية متوسطة									
121	المغرب	72.90	77.18	6.98	5.14	14.69	14.50	12876	2968
128	العراق	69.16	73.36	8.00	5.65	12.77	11.64	16070	2087
152	جزر القمر	61.52	66.06	7.31	5.22	12.74	13.37	4174	2338
157	سورية	68.67	76.12	6.66	5.42	7.67	7.17	6132	1049
تنمية بشرية منخفضة									
164	موريتانيا	62.97	66.45	5.78	4.11	7.96	8.16	7727	3053
170	السودان	63.05	68.18	4.23	3.50	8.72	8.28	5282	1750
171	جيبوتي	60.34	65.50	5.13	2.85	7.97	8.22	7481	2307
186	اليمن	60.49	67.22	3.59	1.75	8.92	6.88	2042	150
193	الصومال	54.07	58.23	2.91	0.89	8.35	7.58	1563	578
حسب المجموعات									
تنمية بشرية مرتفعة جداً		76.41	82.29	12.35	12.16	16.15	17.14	55442	34726
تنمية بشرية مرتفعة		72.54	77.98	8.96	8.33	14.17	14.85	20011	10904
تنمية بشرية متوسطة		66.13	69.92	7.64	5.76	12.31	12.31	9638	3127
تنمية بشرية منخفضة		59.68	63.71	5.50	3.87	9.63	8.91	4368	2073
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		77.40	82.86	12.33	12.08	16.14	17.05	56848	36106
الدول المتقدمة		75.42	81.73	12.60	12.49	16.25	17.20	59554	39936
الدول النامية		68.24	72.91	8.22	7.08	12.51	12.58	14943	7283
الدول الأقل نمواً		62.54	67.39	5.89	4.29	10.27	9.91	4054	2042
الدول ذات الدخل المرتفع		76.78	82.44	12.01	12.02	15.72	16.97	59019	37745
الدول ذات الدخل المتوسط		69.02	73.69	8.93	8.37	12.83	13.38	14088	7853
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		73.00	78.51	10.03	9.91	13.75	14.62	19963	11908
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		65.35	69.17	7.84	6.87	11.92	12.16	8656	4104
الدول ذات الدخل المنخفض		60.55	65.56	5.02	3.15	9.74	8.88	2463	1279
حسب المناطق									
الدول العربية		69.33	73.46	8.32	7.20	12.00	11.83	22726	5468
شرق آسيا والمحيط الهادئ		73.57	78.99	8.69	7.75	14.18	14.81	20216	11939
أوروبا وآسيا الوسطى		70.18	77.02	10.85	10.39	15.48	15.53	26631	13573
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		70.62	76.89	8.93	9.00	14.22	15.34	18823	11503
جنوب آسيا		66.67	70.38	7.53	5.74	11.97	11.77	10808	2958
أفريقيا جنوب الصحراء		58.71	62.62	6.87	5.19	10.51	10.17	4388	3025
العالم		69.60	74.53	9.12	8.23	12.91	13.08	22035	12516

تتمة جدول (4-7): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة		دليل التعليم		دليل الدخل القومي الإجمالي		دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية حسب الجنس			
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	الترتيب		المجموعة
											عالمياً (193 دولة)	عربياً (22 دولة عربية)	
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
17	الإمارات	0.926	0.906	0.885	0.920	1.000	0.943	0.936	0.923	0.986	44	3	1
34	البحرين	0.934	0.892	0.809	0.832	0.978	0.820	0.904	0.847	0.937	122	5	3
40	السعودية	0.910	0.877	0.801	0.789	0.989	0.832	0.897	0.832	0.928	133	8	3
41	قطر	0.971	0.932	0.676	0.818	1.000	0.932	0.869	0.893	1.027	80	4	2
49	الكويت	0.944	0.927	0.619	0.772	1.000	0.851	0.836	0.848	1.014	43	2	1
59	عمان	0.844	0.824	0.740	0.783	0.925	0.736	0.833	0.780	0.937	123	6	3
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	0.804	0.804	0.614	0.692	0.847	0.724	0.748	0.739	0.988	36	1	1
93	الجزائر	0.898	0.861	0.659	0.668	0.783	0.551	0.774	0.682	0.881	158	12	5
99	الأردن	0.840	0.833	0.705	0.694	0.761	0.501	0.767	0.662	0.863	163	16	5
101	تونس	0.829	0.845	0.672	0.674	0.762	0.597	0.751	0.698	0.928	132	7	3
105	مصر	0.775	0.770	0.681	0.696	0.806	0.547	0.752	0.664	0.884	156	11	5
109	لبنان	0.842	0.832	0.619	0.624	0.788	0.632	0.743	0.690	0.928	134	9	3
111	فلسطين	0.823	0.822	0.675	0.718	0.720	0.462	0.737	0.649	0.880	160	13	5
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	0.852	0.841	0.641	0.574	0.734	0.512	0.737	0.628	0.851	168	17	5
128	العراق	0.795	0.782	0.621	0.512	0.767	0.459	0.724	0.569	0.786	178	20	5
152	جزر القمر	0.677	0.670	0.598	0.546	0.564	0.476	0.611	0.558	0.914	146	10	4
157	سورية	0.787	0.825	0.435	0.380	0.622	0.355	0.597	0.481	0.805	177	19	5
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	0.699	0.676	0.414	0.364	0.657	0.516	0.575	0.503	0.874	161	14	5
170	السودان	0.701	0.703	0.383	0.347	0.599	0.432	0.544	0.472	0.868	162	15	5
171	جيبوتي	0.659	0.662	0.392	0.323	0.652	0.474	0.552	0.466	0.844	172	18	5
186	اليمن	0.661	0.688	0.367	0.250	0.456	0.061	0.480	0.219	0.456	182	22	5
193	الصومال	0.563	0.550	0.329	0.240	0.415	0.265	0.425	0.327	0.769	180	21	5
حسب المجموعات													
تنمية بشرية مرتفعة جداً		0.906	0.920	0.860	0.881	0.954	0.884	0.906	0.895	0.988			
تنمية بشرية مرتفعة		0.847	0.854	0.692	0.690	0.800	0.709	0.777	0.747	0.962			
تنمية بشرية متوسطة		0.748	0.730	0.597	0.534	0.690	0.520	0.675	0.587	0.870			
تنمية بشرية منخفضة		0.649	0.634	0.451	0.376	0.571	0.458	0.551	0.478	0.868			
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		0.921	0.929	0.859	0.876	0.958	0.890	0.912	0.898	0.984			
الدول المتقدمة		0.891	0.911	0.871	0.894	0.965	0.905	0.908	0.903	0.995			
الدول النامية		0.781	0.776	0.622	0.586	0.756	0.648	0.716	0.665	0.929			
الدول الأقل نمواً		0.693	0.691	0.482	0.418	0.559	0.456	0.572	0.509	0.890			
الدول ذات الدخل المرتفع		0.912	0.922	0.837	0.872	0.964	0.896	0.903	0.897	0.993			
الدول ذات الدخل المتوسط		0.793	0.788	0.654	0.651	0.747	0.659	0.729	0.696	0.955			
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		0.854	0.862	0.716	0.736	0.800	0.722	0.788	0.771	0.978			
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		0.736	0.718	0.592	0.567	0.674	0.561	0.665	0.611	0.919			
الدول ذات الدخل المنخفض		0.662	0.662	0.438	0.352	0.484	0.385	0.520	0.448	0.861			
حسب المناطق													
الدول العربية		0.797	0.784	0.611	0.569	0.820	0.604	0.736	0.646	0.877			
شرق آسيا والمحيط الهادئ		0.863	0.869	0.683	0.670	0.802	0.722	0.779	0.749	0.962			
أوروبا وآسيا الوسطى		0.811	0.839	0.792	0.778	0.844	0.742	0.815	0.785	0.963			
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		0.817	0.837	0.693	0.726	0.791	0.717	0.765	0.758	0.991			
جنوب آسيا		0.756	0.737	0.583	0.518	0.707	0.512	0.678	0.580	0.855			
أفريقيا جنوب الصحراء		0.634	0.617	0.521	0.455	0.571	0.515	0.574	0.525	0.915			
العالم		0.802	0.800	0.662	0.638	0.815	0.730	0.756	0.719	0.951			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-8): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنة		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي بأسعار عام 2017 الثابتة)	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1990	قبل الأزمة	68.16	71.65	4.79	2.75	11.24	9.31	7098	1239
1991		68.18	72.10	4.85	2.88	11.26	9.37	7451	1263
1992		68.51	72.21	4.90	3.01	11.00	9.31	8175	1478
1993		68.41	72.17	4.96	3.13	10.79	9.32	8401	1493
1994		68.35	72.13	5.02	3.26	10.61	9.22	9017	1733
1995		68.59	72.44	5.08	3.39	10.34	9.07	9178	2025
1996		68.52	72.38	5.05	3.49	10.37	9.17	10075	1631
1997		68.44	72.32	5.02	3.60	10.39	9.26	10933	1303
1998		68.36	72.22	5.00	3.71	10.41	9.36	10766	1706
1999		68.40	72.68	4.97	3.81	10.43	9.45	9940	1823
2000		68.65	73.11	4.95	3.92	10.46	9.55	9570	1819
2001		69.54	73.99	5.14	4.04	10.48	9.64	9754	1835
2002		69.77	74.36	5.33	4.16	10.50	9.74	10071	2110
2003		70.12	74.98	5.79	4.45	10.80	10.13	10135	1860
2004		70.41	74.75	6.25	4.74	11.21	10.49	10659	1881
2005		70.63	75.12	6.70	5.03	11.67	11.00	11032	1822
2006		70.99	75.98	7.16	5.31	11.82	11.24	11508	1632
2007		71.21	76.52	7.62	5.60	11.85	11.31	11539	1643
2008		71.11	76.28	7.09	5.29	11.83	11.38	11510	1717
2009		71.33	76.67	7.34	5.59	11.90	11.55	12199	1618
2010		71.35	76.68	7.28	5.58	12.11	11.66	12149	1761
2011	نتيجة الأزمة	70.55	76.36	7.23	5.58	12.15	11.87	20941	3536
2012		62.43	71.82	7.17	5.58	12.40	12.11	13286	2267
2013		58.83	69.77	7.11	5.58	8.48	8.31	8356	1438
2014		58.23	68.95	7.05	5.57	8.41	7.99	7146	1229
2015		60.57	70.35	7.00	5.57	8.33	7.68	7575	1350
2016		61.57	71.01	6.94	5.57	8.26	7.36	7589	1323
2017		62.96	74.93	6.88	5.56	8.18	7.05	7707	1316
2018		65.63	75.17	6.81	5.52	8.01	7.09	7696	1287
2019		68.22	75.64	6.74	5.47	7.84	7.13	7134	1200
2020		68.89	75.56	6.66	5.42	7.67	7.17	6728	1144
2021		69.06	75.18	6.66	5.42	7.67	7.17	6329	1084
2022		68.67	76.12	6.66	5.42	7.67	7.17	6132	1049
2011	لولا حدوث الأزمة	71.52	76.94	7.44	5.79	12.16	11.79	12480	1792
2012		71.68	77.20	7.60	5.99	12.20	11.93	12820	1824
2013		71.84	77.47	7.76	6.21	12.25	12.06	13169	1856
2014		72.01	77.73	7.92	6.43	12.29	12.20	13528	1889
2015		72.17	77.99	8.09	6.67	12.34	12.34	13896	1922
2016		72.34	78.26	8.26	6.91	12.39	12.48	14275	1956
2017		72.50	78.53	8.43	7.16	12.43	12.62	14664	1991
2018		72.67	78.79	8.61	7.41	12.48	12.76	15063	2026
2019		72.84	79.06	8.79	7.68	12.52	12.91	15473	2062
2020		73.00	79.33	8.98	7.96	12.57	13.05	15895	2099
2021		73.17	79.60	9.17	8.24	12.62	13.20	16328	2136
2022		73.34	79.87	9.37	8.54	12.67	13.35	16772	2174

تتمة جدول (4-8): دليل التنمية البشرية حسب الجنس ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنة		دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة		دليل التعليم		دليل الدخل القومي الإجمالي		قيمة دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية حسب الجنس	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل		دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل حسب الجنس
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
قبل الأزمة	1990	0.779	0.756	0.472	0.350	0.644	0.380	0.619	0.465	0.752	0.606	0.515	0.849
	1991	0.780	0.763	0.474	0.356	0.651	0.383	0.622	0.470	0.756	0.608	0.521	0.857
	1992	0.785	0.765	0.469	0.359	0.665	0.407	0.626	0.482	0.770	0.607	0.524	0.863
	1993	0.783	0.764	0.465	0.363	0.669	0.408	0.625	0.484	0.775	0.604	0.527	0.873
	1994	0.782	0.764	0.462	0.365	0.680	0.431	0.626	0.493	0.787	0.601	0.528	0.878
	1995	0.786	0.768	0.457	0.365	0.683	0.454	0.626	0.503	0.804	0.599	0.529	0.884
	1996	0.785	0.767	0.456	0.371	0.697	0.422	0.630	0.493	0.784	0.598	0.534	0.892
	1997	0.784	0.766	0.456	0.377	0.709	0.388	0.633	0.482	0.762	0.598	0.538	0.899
	1998	0.782	0.765	0.456	0.383	0.707	0.429	0.632	0.501	0.793	0.597	0.542	0.907
	1999	0.783	0.772	0.456	0.390	0.695	0.439	0.628	0.509	0.810	0.597	0.548	0.918
	2000	0.787	0.779	0.455	0.396	0.689	0.438	0.627	0.513	0.818	0.599	0.555	0.927
	2001	0.801	0.792	0.462	0.403	0.692	0.439	0.635	0.519	0.818	0.608	0.565	0.928
	2002	0.804	0.798	0.469	0.409	0.697	0.461	0.641	0.532	0.830	0.614	0.571	0.930
	2003	0.810	0.807	0.493	0.430	0.698	0.442	0.653	0.535	0.819	0.632	0.589	0.932
	2004	0.814	0.804	0.520	0.449	0.705	0.443	0.668	0.543	0.813	0.650	0.601	0.924
	2005	0.817	0.810	0.548	0.473	0.710	0.438	0.683	0.552	0.808	0.669	0.619	0.925
	2006	0.823	0.823	0.567	0.489	0.717	0.422	0.694	0.554	0.798	0.683	0.634	0.929
	2007	0.826	0.831	0.583	0.501	0.717	0.423	0.702	0.560	0.799	0.694	0.645	0.930
	2008	0.825	0.827	0.565	0.493	0.717	0.429	0.694	0.559	0.806	0.683	0.638	0.935
	2009	0.828	0.833	0.575	0.507	0.726	0.421	0.702	0.562	0.801	0.690	0.650	0.942
	2010	0.828	0.834	0.579	0.510	0.725	0.433	0.703	0.569	0.809	0.693	0.652	0.941
نتيجة الأزمة	2011	0.816	0.829	0.578	0.516	0.807	0.539	0.725	0.613	0.845	0.687	0.654	0.952
	2012	0.691	0.759	0.583	0.522	0.739	0.471	0.668	0.572	0.856	0.635	0.630	0.991
	2013	0.636	0.727	0.473	0.417	0.669	0.403	0.586	0.496	0.847	0.548	0.550	1.004
	2014	0.627	0.715	0.469	0.408	0.645	0.379	0.574	0.480	0.835	0.542	0.540	0.996
	2015	0.663	0.736	0.465	0.399	0.654	0.393	0.586	0.487	0.831	0.555	0.542	0.977
	2016	0.678	0.746	0.461	0.390	0.654	0.390	0.589	0.484	0.822	0.559	0.540	0.965
	2017	0.699	0.807	0.457	0.381	0.656	0.389	0.594	0.493	0.830	0.565	0.555	0.981
	2018	0.740	0.810	0.449	0.381	0.656	0.386	0.602	0.492	0.817	0.577	0.555	0.963
	2019	0.780	0.818	0.442	0.380	0.645	0.375	0.606	0.489	0.806	0.588	0.558	0.949
	2020	0.791	0.816	0.435	0.380	0.636	0.368	0.602	0.485	0.805	0.587	0.557	0.949
	2021	0.793	0.810	0.435	0.380	0.627	0.360	0.600	0.480	0.800	0.587	0.555	0.944
	2022	0.787	0.825	0.435	0.380	0.622	0.355	0.597	0.481	0.805	0.585	0.560	0.956
لولا حدوث الأزمة	2011	0.831	0.838	0.586	0.520	0.729	0.436	0.708	0.575	0.812	0.698	0.660	0.946
	2012	0.834	0.842	0.592	0.531	0.733	0.439	0.713	0.581	0.815	0.703	0.669	0.952
	2013	0.836	0.846	0.599	0.542	0.737	0.441	0.717	0.587	0.818	0.708	0.677	0.957
	2014	0.839	0.850	0.605	0.553	0.741	0.444	0.722	0.593	0.822	0.713	0.686	0.962
	2015	0.841	0.854	0.612	0.565	0.745	0.447	0.727	0.599	0.825	0.718	0.694	0.968
	2016	0.844	0.858	0.619	0.577	0.749	0.449	0.732	0.606	0.828	0.723	0.703	0.973
	2017	0.846	0.862	0.626	0.589	0.753	0.452	0.736	0.612	0.831	0.728	0.713	0.979
	2018	0.849	0.866	0.634	0.602	0.758	0.454	0.741	0.619	0.835	0.733	0.722	0.984
	2019	0.851	0.870	0.641	0.615	0.762	0.457	0.746	0.625	0.838	0.739	0.731	0.990
	2020	0.854	0.874	0.649	0.628	0.766	0.460	0.751	0.632	0.841	0.744	0.741	0.996
	2021	0.856	0.878	0.656	0.642	0.770	0.462	0.756	0.639	0.845	0.750	0.751	1.001
	2022	0.859	0.883	0.664	0.656	0.774	0.465	0.761	0.646	0.848	0.755	0.761	1.007

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-9): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	معدل خصوبة المراهقات (مولود لكل 1000 امرأة من عمر15-19 سنة)	المقاعد في المجالس النيابية (%)		السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق)		معدل المشاركة في القوة العاملة (% من عمر 15 سنة وما فوق)	
				ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
تنمية بشرية مرتفعة جداً									
17	الإمارات	9	2.84	50.00	50.00	86.15	82.03	89.45	55.32
34	البحرين	16	8.71	77.50	22.50	83.08	79.90	85.77	42.43
40	السعودية	16	11.58	80.13	19.87	80.93	71.27	79.64	34.46
41	قطر	8	6.90	95.56	4.44	71.42	81.83	95.33	61.73
49	الكويت	7	5.30	93.75	6.25	56.45	61.81	88.45	44.41
59	عمان	17	9.69	90.06	9.94	98.65	93.26	83.84	34.97
تنمية بشرية مرتفعة									
92	ليبيا	72	6.99	83.53	16.47	45.33	62.18	59.86	32.76
93	الجزائر	78	11.56	92.99	7.01	46.82	42.91	65.53	17.57
99	الأردن	41	24.87	86.67	13.33	84.21	77.38	60.71	13.81
101	تونس	37	6.63	73.73	26.27	47.17	40.02	71.81	29.25
105	مصر	17	43.60	77.22	22.78	78.73	85.93	69.10	15.34
109	لبنان	21	20.04	93.75	6.25	61.07	54.74	70.17	29.81
تنمية بشرية متوسطة									
121	المغرب	72	25.46	78.64	21.36	37.90	31.90	69.60	19.80
128	العراق	76	61.15	71.12	28.88	40.35	25.30	68.24	10.77
157	سورية	30	38.13	88.80	11.20	31.98	24.06	68.90	14.43
تنمية بشرية منخفضة									
164	موريتانيا	464	76.85	79.74	20.26	27.56	16.08	65.71	30.99
170	السودان	270	77.58	68.96	31.04	20.40	17.00	69.07	28.04
186	اليمن	183	52.50	99.71	0.29	38.20	23.70	64.69	5.84
193	الصومال	621	116.07	79.27	20.73	17.77	4.45	49.31	22.32
حسب المجموعات									
تنمية بشرية مرتفعة جداً		15	13.52	70.71	29.29	90.06	87.75	69.36	53.95
تنمية بشرية مرتفعة		65	28.68	73.98	26.02	78.43	74.02	74.16	49.77
تنمية بشرية متوسطة		152	37.77	77.04	22.96	55.63	40.53	75.72	34.18
تنمية بشرية منخفضة		497	88.32	76.00	24.00	31.91	21.27	77.50	50.75
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		21	18.55	67.34	32.66	89.32	86.71	68.68	53.02
الدول المتقدمة		8.48	8.92	67.92	32.08	92.75	91.10	67.46	56.56
الدول النامية		235	45.91	75.69	24.31	65.38	56.80	75.25	44.90
الدول الأقل نمواً		354	92.39	74.92	25.08	33.82	23.43	75.50	50.43
الدول ذات الدخل المرتفع		12	11.20	69.94	30.06	88.76	87.44	68.14	54.16
الدول ذات الدخل المتوسط		192	38.07	74.80	25.20	62.83	59.00	74.08	45.46
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		62	27.77	73.26	26.74	72.59	71.23	73.59	54.31
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		261	44.68	76.90	23.10	52.66	46.25	74.59	36.17
الدول ذات الدخل المنخفض		409	93.96	75.92	24.08	27.29	15.18	74.38	55.24
حسب المناطق									
الدول العربية		128	44.18	81.69	18.31	57.43	51.02	70.17	19.86
شرق آسيا والمحيط الهادئ		78	21.40	78.99	21.01	79.04	72.53	75.42	53.99
أوروبا وآسيا الوسطى		21	19.53	73.99	26.01	89.90	83.75	69.59	45.39
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		85	52.34	65.90	34.10	64.20	64.36	75.30	51.63
جنوب آسيا		132	27.91	82.07	17.93	55.68	40.90	76.31	28.11
أفريقيا جنوب الصحراء		516	99.26	73.64	26.36	42.05	30.86	76.43	63.92
العالم		215	41.92	73.82	26.18	70.97	64.12	73.88	46.80

تتمة جدول (4-9): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في الدول العربية في عام 2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	دليل الصحة الإنجابية		دليل التمكين		دليل المشاركة في سوق العمل		دليل الفوارق بين الجنسين	الترتيب	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	عالمياً (166 دولة)	عربياً (19 دولة عربية)
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
17	الإمارات	1.000	0.593	0.656	0.640	0.895	0.553	0.035	7	1
34	البحرين	1.000	0.269	0.802	0.424	0.858	0.424	0.181	45	2
40	السعودية	1.000	0.231	0.805	0.376	0.796	0.345	0.229	55	5
41	قطر	1.000	0.381	0.826	0.191	0.953	0.617	0.212	54	4
49	الكويت	1.000	0.434	0.727	0.197	0.885	0.444	0.199	51	3
59	عمان	1.000	0.246	0.943	0.304	0.838	0.350	0.267	66	8
تنمية بشرية مرتفعة										
92	ليبيا	1.000	0.141	0.615	0.320	0.599	0.328	0.266	65	7
93	الجزائر	1.000	0.105	0.660	0.173	0.655	0.176	0.460	114	13
99	الأردن	1.000	0.099	0.854	0.321	0.607	0.138	0.449	111	12
101	تونس	1.000	0.203	0.590	0.324	0.718	0.293	0.237	59	6
105	مصر	1.000	0.117	0.780	0.442	0.691	0.153	0.389	93	10
109	لبنان	1.000	0.156	0.757	0.185	0.702	0.298	0.365	86	9
تنمية بشرية متوسطة										
121	المغرب	1.000	0.074	0.546	0.261	0.696	0.198	0.440	110	11
128	العراق	1.000	0.046	0.536	0.270	0.682	0.108	0.562	143	16
157	سورية	1.000	0.094	0.533	0.164	0.689	0.144	0.487	123	14
تنمية بشرية منخفضة										
164	موريتانيا	1.000	0.017	0.469	0.180	0.657	0.310	0.603	150	17
170	السودان	1.000	0.022	0.375	0.230	0.691	0.280	0.548	140	15
186	اليمن	1.000	0.032	0.617	0.026	0.647	0.058	0.820	166	19
193	الصومال	1.000	0.012	0.375	0.096	0.493	0.223	0.674	164	18
حسب المجموعات										
تنمية بشرية مرتفعة جداً		1.000	0.224	0.798	0.507	0.694	0.540	0.150		
تنمية بشرية مرتفعة		1.000	0.073	0.762	0.439	0.742	0.498	0.339		
تنمية بشرية متوسطة		1.000	0.042	0.655	0.305	0.757	0.342	0.476		
تنمية بشرية منخفضة		1.000	0.015	0.492	0.226	0.775	0.508	0.579		
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		1.000	0.159	0.776	0.532	0.687	0.530	0.194		
الدول المتقدمة		1.000	0.335	0.794	0.541	0.675	0.566	0.088		
الدول النامية		1.000	0.030	0.703	0.372	0.753	0.449	0.485		
الدول الأقل نمواً		1.000	0.017	0.503	0.242	0.755	0.504	0.556		
الدول ذات الدخل المرتفع		1.000	0.273	0.788	0.513	0.681	0.542	0.120		
الدول ذات الدخل المتوسط		1.000	0.037	0.686	0.386	0.741	0.455	0.450		
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		1.000	0.076	0.729	0.436	0.736	0.543	0.322		
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		1.000	0.029	0.636	0.327	0.746	0.362	0.509		
الدول ذات الدخل المنخفض		1.000	0.016	0.455	0.191	0.744	0.552	0.570		
حسب المناطق										
الدول العربية		1.000	0.042	0.685	0.306	0.702	0.199	0.523		
شرق آسيا والمحيط الهادئ		1.000	0.077	0.790	0.390	0.754	0.540	0.340		
أوروبا وآسيا الوسطى		1.000	0.158	0.816	0.467	0.696	0.454	0.224		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		1.000	0.047	0.650	0.468	0.753	0.516	0.386		
جنوب آسيا		1.000	0.052	0.676	0.271	0.763	0.281	0.478		
أفريقيا جنوب الصحراء		1.000	0.014	0.556	0.285	0.764	0.639	0.565		
العالم		1.000	0.033	0.724	0.410	0.739	0.468	0.462		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-10): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنة		معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	معدل خصوبة المراهقات (مولود لكل 1000 امرأة من عمر15-19 سنة)	المقاعد في المجالس النيابية (%)		السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (% من عمر 25 سنة وما فوق)		معدل المشاركة في القوة العاملة (% من عمر 15 سنة وما فوق)	
				ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قبل الأزمة	1990	43	79	91.79	8.21	23.98	18.90	65.44	10.24
	1991	41	76	91.60	8.40	24.13	19.57	65.44	10.24
	1992	39	74	91.60	8.40	24.27	20.24	62.63	14.87
	1993	40	75	91.60	8.40	24.42	20.91	80.60	19.50
	1994	40	74	91.60	8.40	24.57	21.58	78.54	19.83
	1995	36	73	90.40	9.60	24.72	22.25	76.47	20.15
	1996	38	70	90.40	9.60	24.13	22.97	73.94	15.73
	1997	37	67	90.40	9.60	23.55	24.23	71.40	11.30
	1998	38	64	90.40	9.60	22.96	24.40	83.83	16.71
	1999	36	60	89.60	10.40	22.37	25.12	80.65	20.00
	2000	34	57	89.60	10.40	21.79	25.84	79.86	20.63
	2001	29	56	89.60	10.40	22.82	25.74	83.29	21.32
	2002	26	55	89.60	10.40	23.86	25.64	81.57	23.46
	2003	24	55	88.00	12.00	27.23	26.13	76.51	18.84
	2004	25	55	88.00	12.00	30.61	26.61	75.71	17.55
	2005	23	54	88.00	12.00	33.98	27.09	74.92	16.25
	2006	21	54	88.00	12.00	37.36	27.58	74.12	14.96
	2007	21	54	88.00	12.00	40.73	28.06	73.58	14.08
	2008	22	52	87.60	12.40	38.22	27.37	72.98	14.72
	2009	20	50	87.60	12.40	38.89	28.99	71.61	13.01
	2010	21	49	87.60	12.40	38.13	28.68	72.18	12.94
نتيجة الأزمة	2011	24	47	87.60	12.40	37.38	28.12	71.20	14.80
	2012	26	45	88.00	12.00	36.65	27.57	70.88	14.87
	2013	29	44	88.00	12.00	35.94	27.03	71.17	15.02
	2014	29	42	88.00	12.00	35.22	26.49	70.57	14.82
	2015	30	40	88.00	12.00	34.51	25.96	70.30	15.27
	2016	29	39	86.80	13.20	33.79	25.42	68.99	14.64
	2017	31	39	86.80	13.20	33.07	24.88	68.17	14.16
	2018	31	39	86.80	13.20	32.71	24.60	68.25	13.89
	2019	33	39	86.80	13.20	32.35	24.33	67.87	13.91
	2020	30	39	88.80	11.20	31.98	24.06	68.14	14.15
	2021	30	39	88.80	11.20	31.98	24.06	68.90	14.43
	2022	30	38	88.80	11.20	31.98	24.06	68.90	14.43
لولا حدوث الأزمة	2011	21	47	87.60	12.40	39.02	29.28	72.53	13.09
	2012	20	46	88.00	12.00	39.94	29.90	72.89	13.25
	2013	19	45	88.00	12.00	40.88	30.53	73.25	13.40
	2014	18	44	88.00	12.00	41.84	31.18	73.61	13.56
	2015	18	43	88.00	12.00	42.82	31.83	73.97	13.72
	2016	17	42	86.80	13.20	43.82	32.50	74.33	13.88
	2017	17	41	86.80	13.20	44.85	33.19	74.70	14.04
	2018	16	40	86.80	13.20	45.90	33.89	75.07	14.21
	2019	15	39	86.80	13.20	46.98	34.60	75.44	14.38
	2020	15	38	88.80	11.20	48.08	35.33	75.81	14.55
	2021	14	37	88.80	11.20	49.21	36.08	76.18	14.72
	2022	14	36	88.80	11.20	50.36	36.84	76.55	14.89

تتمة جدول (4-10): دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته في سورية خلال المدة 1990-2022

السنة		دليل الصحة الإنجابية		دليل التمكين		دليل المشاركة في سوق العمل		دليل الفوارق بين الجنسين
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1990	قبل الأزمة	1.000	0.054	0.469	0.125	0.654	0.102	0.599
1991		1.000	0.056	0.470	0.128	0.654	0.102	0.592
1992		1.000	0.059	0.472	0.130	0.626	0.149	0.543
1993		1.000	0.058	0.473	0.133	0.806	0.195	0.542
1994		1.000	0.058	0.474	0.135	0.785	0.198	0.536
1995		1.000	0.061	0.473	0.146	0.765	0.202	0.516
1996		1.000	0.061	0.467	0.148	0.739	0.157	0.536
1997		1.000	0.064	0.461	0.153	0.714	0.113	0.559
1998		1.000	0.064	0.456	0.153	0.838	0.167	0.532
1999		1.000	0.068	0.448	0.162	0.807	0.200	0.493
2000		1.000	0.072	0.442	0.164	0.799	0.206	0.479
2001		1.000	0.078	0.452	0.164	0.833	0.213	0.472
2002		1.000	0.083	0.462	0.163	0.816	0.235	0.452
2003		1.000	0.088	0.490	0.177	0.765	0.188	0.460
2004		1.000	0.086	0.519	0.179	0.757	0.176	0.475
2005		1.000	0.089	0.547	0.180	0.749	0.163	0.483
2006		1.000	0.093	0.573	0.182	0.741	0.150	0.489
2007		1.000	0.095	0.599	0.183	0.736	0.141	0.495
2008		1.000	0.094	0.579	0.184	0.730	0.147	0.487
2009		1.000	0.099	0.584	0.190	0.716	0.130	0.491
2010		1.000	0.098	0.578	0.189	0.722	0.129	0.493
2011	نتيجة الأزمة	1.000	0.095	0.572	0.187	0.712	0.148	0.480
2012		1.000	0.093	0.568	0.182	0.709	0.149	0.483
2013		1.000	0.089	0.562	0.180	0.712	0.150	0.489
2014		1.000	0.090	0.557	0.178	0.706	0.148	0.487
2015		1.000	0.090	0.551	0.176	0.703	0.153	0.483
2016		1.000	0.094	0.542	0.183	0.690	0.146	0.475
2017		1.000	0.092	0.536	0.181	0.682	0.142	0.481
2018		1.000	0.091	0.533	0.180	0.683	0.139	0.484
2019		1.000	0.088	0.530	0.179	0.679	0.139	0.487
2020		1.000	0.093	0.533	0.164	0.681	0.142	0.488
2021		1.000	0.093	0.533	0.164	0.689	0.144	0.488
2022		1.000	0.094	0.533	0.164	0.689	0.144	0.487
2011	لولا حدوث الأزمة	1.000	0.101	0.585	0.191	0.725	0.131	0.488
2012		1.000	0.104	0.593	0.189	0.729	0.132	0.485
2013		1.000	0.108	0.600	0.191	0.732	0.134	0.481
2014		1.000	0.111	0.607	0.193	0.736	0.136	0.476
2015		1.000	0.114	0.614	0.195	0.740	0.137	0.472
2016		1.000	0.118	0.617	0.207	0.743	0.139	0.461
2017		1.000	0.121	0.624	0.209	0.747	0.140	0.457
2018		1.000	0.125	0.631	0.212	0.751	0.142	0.452
2019		1.000	0.129	0.639	0.214	0.754	0.144	0.447
2020		1.000	0.133	0.653	0.199	0.758	0.145	0.453
2021		1.000	0.137	0.661	0.201	0.762	0.147	0.448
2022		1.000	0.141	0.669	0.203	0.766	0.149	0.444

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (UNDP, 2024a, 2024b).

جدول (4-11): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	طريقة المسح	سنة المسح	دليل الفقر متعدد الأبعاد			السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) (% من السكان)	شدة الحرمان (%)	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) (% من السكان)	السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بين 20%-33.32%) (% من السكان)	حصة أبعاد الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد (%)		
				القيمة	الترتيب						الصحة	التعليم	مستوى المعيشة
					عالمياً (115 دولة)	عربياً (15 دولة عربية)							
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	PAPFAM	2014	0.007	28	5	2.00	37.13	0.09	11.36	39.00	48.57	12.44
93	الجزائر	MICS	2019	0.005	23	4	1.38	39.17	0.20	3.61	31.21	49.30	19.48
99	الأردن	DHS	2018	0.002	9	1	0.43	35.39	0.001	0.69	37.50	53.49	9.01
101	تونس	MICS	2018	0.003	18	3	0.79	36.49	0.06	2.39	24.41	61.57	14.02
105	مصر	DHS	2014	0.020	45	6	5.24	37.57	0.58	6.09	40.02	53.08	6.90
111	فلسطين	MICS	2020	0.002	11	2	0.57	34.97	0.01	1.25	62.91	31.00	6.09
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	PAPFAM	2018	0.027	50	7	6.36	41.98	1.42	10.86	24.37	46.83	28.80
128	العراق	MICS	2018	0.033	55	9	8.64	37.86	1.31	5.24	33.07	60.92	6.00
152	جزر القمر	DHS	2012	0.181	79	11	37.26	48.51	16.08	22.25	20.76	31.61	47.63
157	سورية	PAPFAM	2018	0.029	52	8	7.39	38.94	1.24	7.77	40.78	48.99	10.23
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	DHS	2021	0.327	100	14	58.45	55.95	38.00	12.28	17.70	42.44	39.86
170	السودان	MICS	2014	0.279	95	13	52.33	53.40	30.88	17.66	21.06	29.15	49.79
171	جيبوتي	MICS	2018	0.170	74	10	34.63	48.99					
186	اليمن	DHS	2013	0.245	90	12	48.47	50.58	24.35	22.29	28.95	30.41	40.63
193	الصومال	MICS	2018	0.518	114	15	82.22	62.95	67.47				
حسب المناطق													
الدول العربية				0.072			14.65	48.88	6.50	9.22	26.07	34.27	39.66
شرق آسيا والمحيط الهادئ				0.021			4.99	42.36	0.90	14.16	28.09	35.78	36.13
أوروبا وآسيا الوسطى				0.004			1.21	37.08	0.07	2.61	66.72	16.53	16.76
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				0.025			5.80	42.90	1.55	6.41	33.49	27.65	38.87
جنوب آسيا				0.094			20.79	45.16	7.31	17.91	27.95	33.72	38.33
أفريقيا جنوب الصحراء				0.254			48.38	52.53	26.95	18.24	20.58	29.58	49.84
الدول النامية				0.089			18.34	48.55	8.00	14.77	24.22	31.58	44.20

تتمة جدول (4-11): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	طريقة المسح	سنة المسح	نسبة السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد (% من السكان)									
				الصحة		التعليم		مستوى المعيشة					
				التغذية	وفيات الأطفال	سنوات الدراسة	الالتحاق بالمدارس	وقود الطهي	الصرف الصحي	مياه الشرب	الكهرباء	الأرضية	ملكية الأصول
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	PAPFAM	2014	1.52	0.22	1.29	0.87	0.02	0.32	0.85	0.05	0.39	0.03
93	الجزائر	MICS	2019	0.79	0.23	0.96	0.64	0.13	0.62	0.41	0.17	0.44	0.13
99	الأردن	DHS	2018	0.18	0.17	0.25	0.24	0.01	0.04	0.06	0.00	0.11	0.03
101	تونس	MICS	2018	0.37	0.06	0.69	0.38	0.02	0.24	0.21	0.04	0.07	0.15
105	مصر	DHS	2014	3.91	0.81	2.86	3.40		0.71	0.33	0.05	0.74	0.21
111	فلسطين	MICS	2020	0.50	0.25	0.04	0.32	0.03	0.09	0.02	0.00	0.05	0.01
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	PAPFAM	2018	3.36	0.54	4.96	2.54	1.89	2.39	3.48	1.04	3.85	1.18
128	العراق	MICS	2018	5.04	1.45	5.49	6.46	0.16	1.41	0.41	0.05	1.32	0.17
152	جزر القمر	DHS	2012	18.89	3.63	19.57	14.72	35.84	31.20	19.29	22.04	23.73	22.88
157	سورية	PAPFAM	2018	4.62	2.43	3.68	4.78	0.15	1.44	1.55	0.12	1.56	0.49
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	DHS	2021	29.42	5.31	40.31	42.95	47.99	42.19	30.17	47.36	46.78	20.17
170	السودان	MICS	2014	29.75	5.56	27.01	21.87	43.82	46.06	35.81	42.61	51.86	30.27
171	جيبوتي	MICS	2018	16.07	10.76	16.65	20.35	8.90	19.18	8.69	22.55	28.76	25.78
186	اليمن	DHS	2013	37.85	4.74	17.17	27.57	29.52	37.16	29.86	19.83	45.80	17.14
193	الصومال	MICS	2018	41.64	12.18	64.49	44.02	82.08	69.53	71.75	76.45	70.99	73.79

تتمة جدول (4-11): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	سنة المسح	طريقة المسح	إسهام مؤشرات أبعاد الحرمان في دليل الفقر متعدد الأبعاد (%)									
				الصحة		التعليم		مستوى المعيشة					
				التغذية	وفيات الأطفال	سنوات الدراسة	الالتحاق بالمدارس	وقود الطهي	الصرف الصحي	مياه الشرب	الكهرباء	الأرضية	ملكية الأصول
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	2014	PAPFAM	34.10	4.90	29.06	19.50	0.17	2.42	6.34	0.35	2.91	0.25
93	الجزائر	2019	MICS	24.22	7.00	29.61	19.69	1.31	6.33	4.24	1.70	4.54	1.36
99	الأردن	2018	DHS	19.18	18.32	26.79	26.70	0.34	1.43	2.10	0.00	3.92	1.22
101	تونس	2018	MICS	21.07	3.34	39.79	21.78	0.40	4.53	4.07	0.74	1.44	2.84
105	مصر	2014	DHS	33.13	6.88	24.26	28.82		2.39	1.11	0.18	2.50	0.73
111	فلسطين	2020	MICS	41.76	21.15	3.65	27.35	0.94	2.66	0.68	0.00	1.46	0.34
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	2018	PAPFAM	20.99	3.39	30.99	15.83	3.93	4.98	7.25	2.17	8.00	2.46
128	العراق	2018	MICS	25.70	7.37	27.99	32.93	0.28	2.40	0.70	0.09	2.25	0.30
152	جزر القمر	2012	DHS	17.41	3.34	18.04	13.57	11.01	9.59	5.93	6.77	7.29	7.03
157	سورية	2018	PAPFAM	26.72	14.06	21.33	27.66	0.29	2.78	3.00	0.22	3.00	0.94
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	2021	DHS	14.99	2.71	20.54	21.89	8.15	7.17	5.13	8.05	7.95	3.43
170	السودان	2014	MICS	17.74	3.32	16.11	13.04	8.71	9.16	7.12	8.47	10.31	6.02
171	جيبوتي	2018	MICS										
186	اليمن	2013	DHS	25.73	3.22	11.67	18.74	6.69	8.42	6.77	4.49	10.38	3.88
193	الصومال	2018	MICS										

المصدر: (OPHI, 2024).

جدول (4-12): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته (ريف، حضر) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	طريقة المسح	سنة المسح		دليل الفقر متعدد الأبعاد	مستوى اللامساواة بين الريف والحضر (نسبة دليل الفقر متعدد الأبعاد في الريف إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد في الحضر)	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) (% من السكان)	شدة الحرمان (%)	السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بين 20%-33.32%) (% من السكان)	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) (% من السكان)	حصة أبعاد الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد (%)		
											الصحة	التعليم	مستوى المعيشة
تنمية بشرية مرتفعة													
92	ليبيا	PAPFAM	2014	حضر	0.007	0.936	2.01	37.14	11.14	0.09	37.96	49.96	12.08
				ريف	0.007		1.89	37.12	13.00	0.09	46.96	37.85	15.19
93	الجزائر	MICS	2019	حضر	0.002	4.569	0.64	36.35	2.01	0.05	42.45	50.75	6.81
				ريف	0.011		2.64	40.34	6.33	0.47	27.01	48.76	24.23
99	الأردن	DHS	2018	حضر	0.001	3.226	0.35	35.50	0.64	0.00	34.31	55.93	9.76
				ريف	0.004		1.13	35.09	1.14	0.00	45.69	47.23	7.08
101	تونس	MICS	2018	حضر	0.001	7.810	0.27	33.68	0.73	0.00	31.52	65.96	2.52
				ريف	0.007		1.91	37.34	5.95	0.19	22.46	60.36	17.18
105	مصر	DHS	2014	حضر	0.012	1.975	3.41	35.74	1.39	0.37	40.50	57.78	1.72
				ريف	0.024		6.31	38.15	8.85	0.71	39.87	51.68	8.44
111	فلسطين	MICS	2020	حضر	0.002	2.565	0.48	34.22	1.23	0.00	66.38	27.96	5.66
				ريف	0.004		1.14	36.92	1.55	0.04	55.88	36.15	7.97
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	PAPFAM	2018	حضر	0.005	12.180	1.42	35.62	3.95	0.07	34.90	56.08	9.02
				ريف	0.062		14.34	43.00	22.04	3.61	22.97	45.60	31.43
128	العراق	MICS	2018	حضر	0.025	1.973	6.87	36.67	3.16	0.91	35.39	61.46	3.15
				ريف	0.050		12.63	39.32	9.95	2.21	30.41	60.31	9.28
152	جزر القمر	DHS	2012	حضر	0.086	2.608	18.72	45.89	21.17	7.28	22.02	32.89	45.09
				ريف	0.224		45.72	49.00	22.75	20.09	20.54	31.39	48.07
157	سورية	PAPFAM	2018	حضر	0.021	1.877	5.59	36.80	5.21	0.69	45.44	50.04	4.52
				ريف	0.039		9.55	40.45	10.85	1.90	37.80	48.31	13.88
تنمية بشرية منخفضة													
164	موريتانيا	DHS	2021	حضر	0.128	3.903	28.16	45.53	16.07	10.66	24.13	47.50	28.37
				ريف	0.500		84.87	58.97	8.98	61.85	16.26	41.30	42.43
170	السودان	MICS	2014	حضر	0.122	2.885	26.34	46.13	20.28	9.99	27.32	22.68	50.00
				ريف	0.351		64.03	54.75	16.48	40.28	20.08	30.16	49.75
186	اليمن	DHS	2013	حضر	0.076	4.180	17.51	43.62	27.89	4.09	39.12	36.77	24.11
				ريف	0.319		62.04	51.45	19.83	33.24	27.89	29.75	42.37

تتمة جدول (4-12): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته (ريف، حضر) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	طريقة المسح	سنة المسح		نسبة السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد (% من السكان)									
					الصحة		التعليم		مستوى المعيشة					
					التغذية	وفيات الأطفال	سنوات الدراسة	الالتحاق بالمدارس	وقود الطهي	الصرف الصحي	مياه الشرب	الكهرباء	الأرضية	ملكية الأصول
تنمية بشرية مرتفعة														
92	ليبيا	PAPFAM	2014	حضر	1.50	0.20	1.35	0.89	0.03	0.30	0.85	0.04	0.38	0.03
				ريف	1.65	0.33	0.89	0.70	0.00	0.48	0.81	0.13	0.48	0.02
93	الجزائر	MICS	2019	حضر	0.42	0.18	0.38	0.33	0.01	0.12	0.04	0.00	0.06	0.04
				ريف	1.42	0.31	1.95	1.17	0.33	1.46	1.04	0.45	1.09	0.28
99	الأردن	DHS	2018	حضر	0.13	0.12	0.20	0.21	0.01	0.04	0.04	0.00	0.09	0.03
				ريف	0.54	0.55	0.58	0.54	0.04	0.02	0.19	0.00	0.22	0.04
101	تونس	MICS	2018	حضر	0.14	0.03	0.25	0.11	0.00	0.00	0.02	0.01	0.00	0.01
				ريف	0.85	0.12	1.64	0.94	0.06	0.73	0.62	0.11	0.24	0.45
105	مصر	DHS	2014	حضر	2.45	0.51	1.74	2.48		0.07	0.03	0.00	0.15	0.06
				ريف	4.77	0.99	3.52	3.94		1.08	0.50	0.08	1.08	0.30
111	فلسطين	MICS	2020	حضر	0.42	0.23	0.02	0.25	0.03	0.08	0.03	0.00	0.03	0.00
				ريف	1.01	0.40	0.11	0.80	0.10	0.22	0.03	0.00	0.20	0.06
تنمية بشرية متوسطة														
121	المغرب	PAPFAM	2018	حضر	0.91	0.15	1.24	0.46	0.00	0.12	0.25	0.07	0.29	0.10
				ريف	7.33	1.17	10.98	5.89	4.94	6.07	8.72	2.62	9.60	2.94
128	العراق	MICS	2018	حضر	4.14	1.21	4.31	4.97	0.09	0.58	0.05	0.02	0.61	0.07
				ريف	7.09	1.98	8.16	9.82	0.32	3.28	1.22	0.12	2.93	0.41
152	جزر القمر	DHS	2012	حضر	9.48	1.87	9.50	7.46	15.39	15.92	6.91	8.85	12.99	9.66
				ريف	23.18	4.43	24.17	18.03	45.16	38.17	24.93	28.06	28.63	28.91
157	سورية	PAPFAM	2018	حضر	3.56	2.05	2.48	3.70	0.01	0.62	0.49	0.01	0.42	0.13
				ريف	5.88	2.88	5.13	6.07	0.32	2.42	2.84	0.24	2.92	0.92
تنمية بشرية منخفضة														
164	موريتانيا	DHS	2021	حضر	15.43	3.14	14.81	21.74	16.64	12.95	6.64	8.57	15.14	5.52
				ريف	41.63	7.21	62.56	61.46	75.34	67.70	50.70	81.20	74.38	32.95
170	السودان	MICS	2014	حضر	15.96	3.96	9.10	7.43	21.27	20.21	15.16	14.56	25.75	12.42
				ريف	35.96	6.28	35.06	28.37	53.98	57.70	45.10	55.23	63.61	38.30
186	اليمن	DHS	2013	حضر	14.67	3.26	4.75	12.09	1.79	6.25	7.64	1.26	13.84	2.36
				ريف	48.02	5.38	22.62	34.36	41.68	50.72	39.60	27.98	59.81	23.62

تتمة جدول (4-12): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته (ريف، حضر) في الدول العربية حسب آخر مسوحات ميزانية الأسرة خلال المدة 2012-2022

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 (193 دولة)	الدول	طريقة المسح	سنة المسح		إسهام مؤشرات أبعاد الحرمان في دليل الفقر متعدد الأبعاد (%)									
					الصحة		التعليم		مستوى المعيشة					
					التغذية	وفيات الأطفال	سنوات الدراسة	الالتحاق بالمدارس	وقود الطهي	الصرف الصحي	مياه الشرب	الكهرباء	الأرضية	ملكية الأصول
تنمية بشرية مرتفعة														
92	ليبيا	PAPFAM	2014	حضر	33.44	4.52	30.09	19.88	0.20	2.24	6.33	0.26	2.79	0.26
				ريف	39.15	7.81	21.23	16.62	0.00	3.80	6.41	0.99	3.81	0.18
93	الجزائر	MICS	2019	حضر	29.76	12.69	27.27	23.48	0.24	2.91	1.05	0.04	1.50	1.07
				ريف	22.14	4.87	30.49	18.27	1.71	7.61	5.44	2.32	5.68	1.47
99	الأردن	DHS	2018	حضر	17.88	16.43	27.71	28.22	0.27	1.85	1.88	0.00	4.27	1.49
				ريف	22.52	23.17	24.41	22.81	0.53	0.34	2.68	0.00	3.02	0.50
101	تونس	MICS	2018	حضر	25.82	5.70	45.20	20.76	0.23	0.27	1.22	0.31	0.00	0.50
				ريف	19.76	2.69	38.30	22.06	0.45	5.70	4.86	0.86	1.83	3.49
105	مصر	DHS	2014	حضر	33.53	6.97	23.83	33.96		0.37	0.19	0.01	0.80	0.35
				ريف	33.02	6.86	24.38	27.30		3.00	1.38	0.23	3.00	0.84
111	فلسطين	MICS	2020	حضر	42.59	23.79	2.48	25.47	0.85	2.77	0.85	0.00	1.02	0.17
				ريف	40.10	15.77	4.36	31.79	1.28	2.89	0.45	0.00	2.60	0.75
تنمية بشرية متوسطة														
121	المغرب	PAPFAM	2018	حضر	29.82	5.09	40.91	15.16	0.00	1.33	2.71	0.74	3.16	1.09
				ريف	19.81	3.16	29.68	15.92	4.45	5.47	7.85	2.36	8.65	2.65
128	العراق	MICS	2018	حضر	27.37	8.02	28.54	32.92	0.21	1.28	0.12	0.04	1.35	0.15
				ريف	23.78	6.63	27.37	32.95	0.36	3.67	1.37	0.13	3.28	0.46
152	جزر القمر	DHS	2012	حضر	18.40	3.62	18.43	14.46	9.95	10.30	4.47	5.72	8.40	6.25
				ريف	17.24	3.30	17.98	13.41	11.20	9.46	6.18	6.96	7.10	7.17
157	سورية	PAPFAM	2018	حضر	28.85	16.59	20.11	29.94	0.02	1.68	1.31	0.02	1.14	0.34
				ريف	25.37	12.44	22.11	26.20	0.46	3.48	4.08	0.35	4.19	1.32
تنمية بشرية منخفضة														
164	موريتانيا	DHS	2021	حضر	20.05	4.08	19.25	28.25	7.21	5.61	2.88	3.71	6.56	2.39
				ريف	13.86	2.40	20.83	20.47	8.36	7.52	5.63	9.01	8.26	3.66
170	السودان	MICS	2014	حضر	21.89	5.43	12.49	10.19	9.72	9.24	6.93	6.66	11.77	5.68
				ريف	17.10	2.99	16.67	13.49	8.55	9.15	7.15	8.75	10.08	6.07
186	اليمن	DHS	2013	حضر	32.01	7.11	10.38	26.39	1.31	4.54	5.56	0.91	10.07	1.72
				ريف	25.08	2.81	11.81	17.94	7.25	8.83	6.89	4.87	10.41	4.11

المصدر: (OPHI, 2024).

جدول (4-13): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته في سورية للأعوام 2006 و2009 و2018

المؤشرات		سنة المسح	2006	2009	2018
		طريقة المسح	MICS	PAPFAM	PAPFAM
دليل الفقر متعدد الأبعاد		ريف	0.029	0.023	0.039
		حضر	0.014	0.011	0.021
		جملة	0.021	0.016	0.029
السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 33.32% على الأقل) (% من السكان)		ريف	7.41	6.02	9.55
		حضر	3.90	3.04	5.59
		جملة	5.53	4.39	7.39
شدة الحرمان (%)		ريف	38.58	38.54	40.45
		حضر	35.78	35.51	36.80
		جملة	37.52	37.39	38.94
السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر) (% من السكان)		ريف	0.88	0.70	1.90
		حضر	0.25	0.15	0.69
		جملة	0.54	0.40	1.24
السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد (حرمان ترجح حدته بين 20%-33.32%) (% من السكان)		ريف	11.30	9.08	10.85
		حضر	3.48	4.02	5.21
		جملة	7.11	6.31	7.77
حصة أبعاد الحرمان من الفقر متعدد الأبعاد (%)	الصحة	ريف	40.13	32.16	37.80
		حضر	47.34	35.93	45.44
		جملة	42.73	33.52	40.78
	التعليم	ريف	44.07	53.38	48.31
		حضر	47.82	58.99	50.04
		جملة	45.43	55.41	48.99
	مستوى المعيشة	ريف	15.80	14.45	13.88
		حضر	4.83	5.08	4.52
		جملة	11.84	11.07	10.23
إسهام مؤشرات أبعاد الحرمان في دليل الفقر متعدد الأبعاد (%)	الصحة	وفيات الأطفال	25.71	17.64	14.06
		التغذية	17.02	15.88	26.72
	التعليم	سنوات الدراسة	10.30	21.24	21.33
		الالتحاق بالمدارس	35.12	34.16	27.66
	مستوى المعيشة	الكهرباء	0.42	0.12	0.22
		الصرف الصحي	2.67	3.00	2.78
		المياه	4.45	3.03	3.00
		الأرضية	2.70	3.60	3.00
		وقود الطهي	0.37	0.31	0.29
		ملكية الأصول	1.23	1.02	0.94
نسبة السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد (% من السكان)	الصحة	وفيات الأطفال	3.20	1.74	2.43
		التغذية	2.12	1.56	4.62
	التعليم	سنوات الدراسة	1.28	2.09	3.68
		الالتحاق بالمدارس	4.37	3.36	4.78
	مستوى المعيشة	الكهرباء	0.16	0.03	0.12
		الصرف الصحي	1.00	0.89	1.44
		المياه	1.66	0.89	1.55
		الأرضية	1.01	1.06	1.56
		وقود الطهي	0.14	0.09	0.15
		ملكية الأصول	0.46	0.30	0.49

المصدر: (OPHI, 2024).

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً

Population and Human Development in a Number of Selected Arab States with Special Reference to Syria -Present and Future

أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، إعداد: رولا محمد فيصل خضري، إشراف: أ.د. هيثم أحمد عيسى، عام 2026

مقدمة: ظهر مفهوم التنمية البشرية كرد فعل للتجارب التنموية التي ركزت على النمو الاقتصادي، وأغفلت الكثير من الأبعاد الإنسانية للتنمية. والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق. والتنمية البشرية هي من حيث المضمون تنمية الناس، أي الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق؛ ومن حيث النتائج تنمية من أجل الناس، أي كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً؛ ومن حيث الوسيلة تنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة في التنمية؛ وذلك باعتبار البشر عنصراً من عناصر الإنتاج، بل العنصر الأهم والثروة الحقيقية للأمم، وباعتبار أن التنمية السوية هي التنمية التي تتيح لكل إنسان في المجتمع فرصة المشاركة في اتخاذ قراراتها وتحديد مساراتها.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أنّ التقدم الإجمالي في مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية، ومن بينها سورية، تتسم بالبطء النسبي، وباختلال التوازن بين مكونات التنمية البشرية فيها، كما أنّ حجم المدخلات أعلى بكثير من حجم المخرجات.

أهداف البحث:

1- تقديم مراجعة نقدية لمفهوم ومضمون التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجه الاختلاف بينه وبين (النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية، إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، الرفاهية البشرية، الاحتياجات الأساسية)، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، وعلاقة مفهوم التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر).

2- دراسة أبعاد التنمية البشرية (الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية) ومؤشراتها في الدول العربية.

3- قياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية وسورية خلال المدة 1990-2022 من خلال تتبع تطور قيم كل من دليل حالة السكان ودليل التنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها؛ وتحليل أثر كل من الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل على التنمية البشرية باستخدام المقاييس التكميلية للتنمية البشرية؛ وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة)، والأكثر تأثيراً في قيمة دليل حالة السكان (الزواج والأسرة، الإنجاب، الوفيات، التركيب العمري للسكان)؛ ودراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات حالة السكان في الدول العربية؛ وقياس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011- 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تحدث الأزمة.

4- تحديد الإستراتيجية والسياسات السكانية والتنموية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية في الدول العربية بشكل عام، وسورية بشكل خاص.

منهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في توضيح مفهوم التنمية البشرية، وأبعادها، وطرق قياسها، وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية؛ والمنهج الاستقرائي، حيث تم تجميع البيانات المطلوبة عن متغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية الإحصائية خاصة عند إجراء قياس حالة السكان والتنمية البشرية؛ وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لدراسة مدى الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل) وبين مؤشرات حالة السكان؛ وذلك بالاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel 2011، وبرنامج SPSS For Windows version 30 للتحليل الإحصائي.

أهم النتائج:

1- على الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في اتجاه تحسين الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية (السكان والصحة والتعليم والتشغيل والدخل) خلال المدة 1990-2022، ما زالت بعض الدول العربية، خاصة الدول الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر)، تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الفقر، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها خاصة بين الشباب، وارتفاع معدل الأمية، وتردي نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، وضعف تمكين المرأة وتدني معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وعدم توفر الخدمات الصحية بالقدر المناسب من حيث الكم والكيف وبخاصة في الريف، الأمر الذي أثر سلباً على التنمية البشرية، وأدى إلى عدم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية.

2- توجد علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في عام 2022 بالنسبة للدول العربية (22 دولة) (معامل الارتباط 0.877)، (الشكل (1)).

3- تتصف الدول العربية التي حققت مستوى متقدماً من التنمية البشرية ومن العدالة والمساواة بين الجنسين في الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة، وأحرزت تقدماً في التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد، بانخفاض مستوى الولادات، وانخفاض مستوى الوفيات لدى كل الأعمار، وانخفاض مستوى النمو السكاني؛ وتتصف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بارتفاع مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع المستوى الصحي. والعكس صحيح.

4- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري خلال المدة 2011-2022 إلى تراجع قيمة دليل حالة السكان.

5- أدى الأثر السلبي للأزمة في سورية على الصحة والتعليم والدخل خلال المدة 2011-2022 إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية، (الشكل (3))؛ وتسجل سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم، يليه بعد الدخل، ثم بعد الصحة؛ وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ ويعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير؛ ويشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية أنّ سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية.

تفرض هذه الأوضاع على الدول العربية، ومن بينها سورية، تبني إستراتيجية تضم مجموعة متضافرة من السياسات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع؛ من أهمها حفز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات، وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، وإصلاح نظم التعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي؛ باعتبار أنّ هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر.

شكل (1): مقارنة بين دليل التنمية البشرية ودليل حالة السكان في عدد من الدول العربية في عام 2022

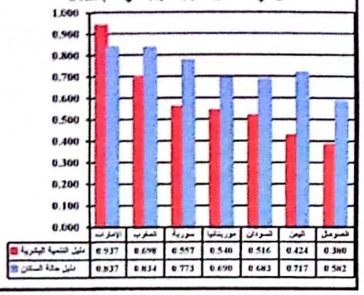

	الإمارات	المغرب	سورية	موريتانيا	السودان	اليمن	الصومال
دليل التنمية البشرية	0.937	0.698	0.557	0.540	0.516	0.424	0.380
دليل حالة السكان	0.937	0.834	0.773	0.690	0.683	0.717	0.582

شكل (2): تطور دليل التنمية البشرية في سورية خلال المدة 1990-2022

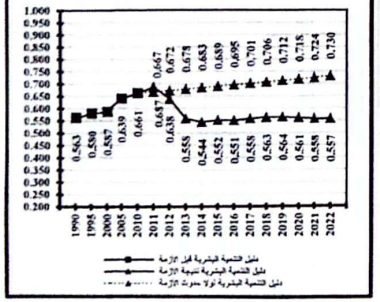

المراجع:

1-UNDP (United Nations Development Programme). (2024a). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. NewYork: UNDP.

2- UNDP (United Nations Development Programme). (2024b). Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock Reimagining cooperation in a polarized world: DATA LINKS Complete composite indices time-series with components (1990-2022). NewYork: UNDP. Retrieved May 8, 2024 From https://hdr.undp.org/sites/default/files/2023-24_HDR/HDR23-24_Composite_indices_complete_time_series.csv

3- World Bank. (2024, September 3). World Development Indicators (WDI). Washington, DC: World Bank. Retrieved September 8, 2024 from https://databank.worldbank.org/data/download/WDI_EXCEL.zip

Population et Développement Humain dans un certain nombre de Pays Arabes avec une attention particulière à la Syrie: Présent et Avenir

Résumé

Le concept de développement humain est apparu en réaction aux politiques de développement axées sur la croissance économique et négligeant de nombreuses dimensions humaines. Le développement humain est un processus visant à élargir les choix des individus. Parmi ces choix, les plus importants sont celui de vivre longtemps et en bonne santé, d'être instruit et d'avoir accès aux ressources nécessaires à un niveau de vie décent.

Le développement humain est un développement du peuple, par le peuple et pour le peuple. Développer le peuple signifie investir dans ses capacités, que ce soit en matière d'éducation, de santé ou de compétences, afin qu'il puisse travailler de manière productive et créative. Développer pour le peuple signifie garantir une distribution équitable et large de la croissance économique qu'il génère. Développer par le peuple, c'est donner à chacun la possibilité de participer.

Les pays arabes ont incontestablement connu des progrès économiques et sociaux remarquables au cours des dernières années. Mais avec l'avènement du XXIe siècle, Les pays arabes à faible Développement humain et la Syrie sont confrontés à des problèmes économiques et sociaux profonds et complexes qui affectent négativement leur présent et leur avenir. Ces problèmes comprennent, entre autres, la pauvreté endémique et la baisse du niveau de vie, la faiblesse des bases de production et de la compétitivité, la montée du chômage, la détérioration des services de santé, notamment en milieu rural, des taux d'analphabétisme élevés, la dégradation du système éducatif et le ralentissement de la recherche scientifique et du développement technologique.

Toutes ces conditions contraignent les pays arabes et Syrie à adopter un ensemble équilibré de réformes afin de promouvoir le bien-être de la population. Pour ce faire, il s'agit de relancer la croissance économique, de diversifier l'économie, de créer des mécanismes adaptés à une juste répartition des richesses, de développer les structures et les cadres institutionnels, d'améliorer la production et les services en termes quantitatifs et qualitatifs, de créer des emplois – en particulier pour les jeunes – , de garantir l'accès aux soins de santé, d'améliorer les services de santé de base offerts à la population, de réformer les systèmes éducatifs, de stimuler la recherche et le développement et d'accroître les dépenses consacrées à l'éducation, à la santé et à la protection sociale. Ces domaines constituent un investissement dans l'humanité et permettent, à terme, d'élargir les perspectives des citoyens et de promouvoir des initiatives communes et intégrées entre les pays arabes.

Mots-clés: Développement Humain, Population, Revenu, Emploi, Santé, Éducation, Indices de Développement Humain, Pays Arabes, Syrie.

Population and Human Development in a Number of Selected Arab States with Special Reference to Syria Present and Future

Abstract

The concept of human development emerged as a reaction to development exercises that engrossed in economic growth and ignored a host of human dimensions of development. Human development is a process of enlarging people's choices. The most critical of these choices are to live a long and healthy life, to be educated and to have access to resources needed for a decent standard of living.

Human development is development of the people for the people by the people. Development of the people means investing in human capabilities, whether in education or health or skills, so that they can work productively and creatively. Development for the people means ensuring that the economic growth they generate is distributed widely and fairly. Development by the people- on giving everyone a chance to participate.

Arab countries have undoubtedly seen remarkable economic and social achievements during the past decades. But with the advent of the twenty-first century, Especially Arab countries with low human development and Syria, have started to face deep and complex economic and social problems that negatively affect their present and future. These problems comprise, inter alia, rampant poverty and reduction of standard of living, poor production bases and competitive capacity, mounting unemployment rates, the deterioration of the health care services particularly in rural, high illiteracy rates, the deterioration of education, the slow-down of scientific research and technological development.

All these conditions compel Arab countries and Syria to adopt a balanced package of reforms so as to promote the wellbeing of the community at large. In doing so, revitalizing economic growth, economic diversification, creating suitable mechanisms for the fair distribution of wealth, developing institutional structures and cadres, enhancing production and services in quantitative and qualitative terms, creating jobs -particularly for youth-, securing appropriate health requirements, improving the basic health care services offered to the public, it looks at reforming education systems, stimulating research and development, increasing expenditure on education, health and social safety nets. These areas constitute an investment in humanity and lead in the end to an expansion of people’s options, and promoting joint and integrated initiatives among the Arab countries.

Keywords: Human Development, Population, Income, Employment, Health, Education, Human Development Indices, Arab States, Syria.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics and Development

Population and Human Development in a Number of Selected Arab States with Special Reference to Syria Present and Future

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D. in Economics

by

Roula Mouhamad Faissal Khoudari

Supervisor

Prof. Dr. Haitham Ahmad Issa

2026

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

الرقم: ٣١٠١/ ١٥/ ٢٠٢٦
التاريخ: ٢١/ ٥/ ٢٠٢٦

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economic

إعـــــــلان

استناداً إلى قرار جامعة دمشق رقم/٧٠٧٩/ ص. م تاريخ ٢٠٠٣/٨/٦ قبول تسجيل الطالبة **رولا محمد فيصل خضري** لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد العام– قسم الاقتصاد والتنمية في موضوع بحث بعنوان:

(السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً)

وتسمية السيد الدكتور **هيثم عيسى** مشرفاً.

وإلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /٢١٥٦/ تاريخ ٢٠٢٦/٤/٦ القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة اطروحة الدكتوراه في الاقتصاد العام – قسم الاقتصاد والتنمية للطالبة **رولا محمد فيصل خضري** والمؤلفة من السادة الأساتذة:

د. رانية الدروبي	الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. رسلان خضور	الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. هيثم عيسى	الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً
د. محمد أكرم القش	الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق	عضواً
د. مدين علي	المدرس في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً

تعقد لجنة الحكم المذكورة آنفاً جلسة علنية في تمام الساعة/الحادية عشرة صباحاً/ من يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/٦/٨ في قاعة الدراسات العليا في مبنى كلية الاقتصاد.

دمشق في ٢٠٢٦/٥/٢١

رئيس قسم الدراسات العليا
مريم عيا

عميد كلية الاقتصاد
أ. د. علي كنعان

نائب العميد للشؤون العلمية
أ. د. عبد الرزاق حساني

صورة إلى

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة دمشق
الأستاذ الدكتور نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية
الأستاذ الدكتور نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا – مديرية شؤون البحث العلمي+ cd.
السادة عمداء الكليات (الآداب والعلوم الانسانية–التربية –الفنون الجميلة– الهندسة الميكانيكية والكهربائية– الهندسة المدنية– الحقوق– الشريعة– الطب البشري– طب الأسنان– الصيدلة– الزراعة– الهندسة المعلوماتية) – مديرية النظم.
الأستاذ الدكتور عميد كلية الاقتصاد– الأستاذ الدكتور نائب العميد للشؤون الإدارية– الأستاذ الدكتور نائب العميد للشؤون العلمية
السادة أعضاء لجنة الحكم– السيد مدير الدائرة – محاسبة الكلية –الدراسات العليا– الديوان– اضبارة الطالب.

السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية

مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً

أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، إعداد: رولا محمد فيصل خضري، إشراف: أ.د. هيثم أحمد عيسى، عام 2026

الملخص

يهدف البحث إلى تقديم مراجعة نقدية لمفهوم ومضمون التنمية البشرية كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجه الاختلاف بينه وبين (النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية، إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، الرفاهية البشرية، الاحتياجات الأساسية)، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، وعلاقة مفهوم التنمية البشرية بمفاهيم (التنمية الإنسانية، التنمية المستقلة، العولمة، الأمن البشري، الفقر)؛ ودراسة أبعاد التنمية البشرية (الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية) ومؤشراتها في الدول العربية؛ وقياس حالة السكان والتنمية البشرية في الدول العربية وسورية خلال المدة 1990–2022 من خلال تتبع تطور قيم كل من دليل حالة السكان ودليل التنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها، وتحليل أثر كل من الفقر والفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل على التنمية البشرية باستخدام المقاييس التكميلية للتنمية البشرية (دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، دليل التنمية البشرية حسب الجنس، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر متعدد الأبعاد)، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة) والأكثر تأثيراً في قيمة دليل حالة السكان (الزواج والأسرة، الإنجاب، الوفيات، التركيب العمري للسكان)، ودراسة العلاقة المتبادلة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات حالة السكان في الدول العربية، وقياس آثار الأزمة السورية على حالة السكان والتنمية البشرية خلال المدة 2011– 2022، من خلال إجراء تحليل مقارن بين المؤشرات الفعلية الحقيقية خلال الأزمة وبين المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تحدث الأزمة؛ وتحديد الإستراتيجية والسياسات السكانية والتنموية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أو رفع مستوى التنمية البشرية قي الدول العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص. وفي سبيل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي؛ وتم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لدراسة مدى الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، والدخل) وبين مؤشرات حالة السكان.

تبين من خلال البحث أن مفهوم التنمية البشرية ظهر كرد فعل للتجارب التنموية التي ركزت على النمو الاقتصادي، وأغفلت الكثير من الأبعاد الإنسانية للتنمية. وأن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق. وأن التنمية البشرية هي من حيث المضمون تنمية الناس، أي الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلّاق؛ ومن حيث الناتج تنمية من أجل الناس، أي كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً؛ ومن حيث الوسيلة تنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة في التنمية؛ وذلك باعتبار البشر عنصراً من عناصر الإنتاج، بل العنصر الأهم والثروة الحقيقية للأمم، وباعتبار أن التنمية السوية هي التنمية التي تتيح لكل إنسان في المجتمع فرصة المشاركة في اتخاذ قراراتها وتحديد مساراتها.

توصل البحث إلى العديد من النتائج من أبرزها أنه على الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في اتجاه تحسين الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية في الدول العربية خلال المدة 1990–2022، ما زالت بعض الدول العربية، خاصة الدول الأقل نمواً (الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر)، تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الفقر، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها خاصة بين الشباب، وضعف تمكين المرأة وتدني معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدل الأمية، وتردي نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وتدني مستوى خدمات الرعاية الصحية وبخاصة في الريف، الأمر الذي أثر سلباً على التنمية البشرية، وأدى إلى عدم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية؛ كما أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية متينة بين دليل التنمية البشرية وبين دليل حالة السكان في الدول العربية في عام 2022 (معامل الارتباط 0.877)؛ وبالنسبة لسورية أدى الأثر السلبي للأزمة على الأسرة والإنجاب والوفيات والتركيب العمري خلال المدة 2011–2022 إلى تراجع قيمة دليل حالة السكان؛ كما أدى الأثر السلبي للأزمة على الصحة والتعليم والدخل خلال المدة 2011–2022 إلى تراجع قيمة دليل التنمية البشرية؛ وتسجل سورية أكبر الخسائر في بعد التعليم، يليه بعد الدخل، ثم بعد الصحة؛ وبذلك خسر دليل التنمية البشرية في عام 2022 نتيجة الأزمة نحو 15.75% من قيمته مقارنة بعام 2010، ونحو 23.73% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها في عام 2022 لو لم تحدث الأزمة؛ وتراجع ترتيب دليل التنمية البشرية في سورية في عام 2022 نتيجة الأزمة مقارنة بترتيبه لولا حدوث الأزمة 6 مراتب عربياً و53 مرتبة عالمياً. ويعد هذا الانخفاض تغيراً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية ذو الطبيعة البطيئة في التغير؛ ويشير هذا التراجع في مستوى دليل التنمية البشرية أنّ سورية قد خسرت ومنذ بداية الأزمة نحو أربعة عقود من الإنجازات التنموية.

تفرض هذه الأوضاع على الدول العربية، ومن بينها سورية، تبني استراتيجية تضم مجموعة متضافرة من السياسات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع؛ من أهمها رفع معدل النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وإيجاد الآليات المناسبة لتوزيع عادل للثروة، وتطوير هياكل وكوادر المؤسسات، وتحقيق التحسين الكمي والنوعي في الإنتاج والخدمات، وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة للناس، وإصلاح نظم التعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي؛ باعتبار أنّ هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر، وتعميق مستويات العمل المشترك والتكامل فيما بين الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، السكان، الدخل، التشغيل، الصحة، التعليم، أدلة التنمية البشرية، الدول العربية، سورية.

Population et Développement Humain dans un certain nombre de Pays Arabes avec une attention particulière à la Syrie: Présent et Avenir

Résumé

Le concept de développement humain est apparu en réaction aux politiques de développement axées sur la croissance économique et négligeant de nombreuses dimensions humaines. Le développement humain est un processus visant à élargir les choix des individus. Parmi ces choix, les plus importants sont celui de vivre longtemps et en bonne santé, d'être instruit et d'avoir accès aux ressources nécessaires à un niveau de vie décent.

Le développement humain est un développement du peuple, par le peuple et pour le peuple. Développer le peuple signifie investir dans ses capacités, que ce soit en matière d'éducation, de santé ou de compétences, afin qu'il puisse travailler de manière productive et créative. Développer pour le peuple signifie garantir une distribution équitable et large de la croissance économique qu'il génère. Développer par le peuple, c'est donner à chacun la possibilité de participer.

Les pays arabes ont incontestablement connu des progrès économiques et sociaux remarquables au cours des dernières années. Mais avec l'avènement du XXIe siècle, Les pays arabes à faible Développement humain et la Syrie sont confrontés à des problèmes économiques et sociaux profonds et complexes qui affectent négativement leur présent et leur avenir. Ces problèmes comprennent, entre autres, la pauvreté endémique et la baisse du niveau de vie, la faiblesse des bases de production et de la compétitivité, la montée du chômage, la détérioration des services de santé, notamment en milieu rural, des taux d'analphabétisme élevés, la dégradation du système éducatif et le ralentissement de la recherche scientifique et du développement technologique.

Toutes ces conditions contraignent les pays arabes et Syrie à adopter un ensemble équilibré de réformes afin de promouvoir le bien-être de la population. Pour ce faire, il s'agit de relancer la croissance économique, de diversifier l'économie, de créer des mécanismes adaptés à une juste répartition des richesses, de développer les structures et les cadres institutionnels, d'améliorer la production et les services en termes quantitatifs et qualitatifs, de créer des emplois – en particulier pour les jeunes –, de garantir l'accès aux soins de santé, d'améliorer les services de santé de base offerts à la population, de réformer les systèmes éducatifs, de stimuler la recherche et le développement et d'accroître les dépenses consacrées à l'éducation, à la santé et à la protection sociale. Ces domaines constituent un investissement dans l'humanité et permettent, à terme, d'élargir les perspectives des citoyens et de promouvoir des initiatives communes et intégrées entre les pays arabes.

Mots-clés: Développement Humain, Population, Revenu, Emploi, Santé, Éducation, Indices de Développement Humain, Pays Arabes, Syrie.

Population and Human Development in a Number of Selected Arab States with Special Reference to Syria Present and Future

Abstract

The concept of human development emerged as a reaction to development exercises that engrossed in economic growth and ignored a host of human dimensions of development. Human development is a process of enlarging people's choices. The most critical of these choices are to live a long and healthy life, to be educated and to have access to resources needed for a decent standard of living.

Human development is development of the people for the people by the people. Development of the people means investing in human capabilities, whether in education or health or skills, so that they can work productively and creatively. Development for the people means ensuring that the economic growth they generate is distributed widely and fairly. Development by the people- on giving everyone a chance to participate.

Arab countries have undoubtedly seen remarkable economic and social achievements during the past decades. But with the advent of the twenty-first century, Especially Arab countries with low human development and Syria, have started to face deep and complex economic and social problems that negatively affect their present and future. These problems comprise, inter alia, rampant poverty and reduction of standard of living, poor production bases and competitive capacity, mounting unemployment rates, the deterioration of the health care services particularly in rural, high illiteracy rates, the deterioration of education, the slow-down of scientific research and technological development.

All these conditions compel Arab countries and Syria to adopt a balanced package of reforms so as to promote the wellbeing of the community at large. In doing so, revitalizing economic growth, economic diversification, creating suitable mechanisms for the fair distribution of wealth, developing institutional structures and cadres, enhancing production and services in quantitative and qualitative terms, creating jobs -particularly for youth-, securing appropriate health requirements, improving the basic health care services offered to the public, it looks at reforming education systems, stimulating research and development, increasing expenditure on education, health and social safety nets. These areas constitute an investment in humanity and lead in the end to an expansion of people’s options, and promoting joint and integrated initiatives among the Arab countries.

Keywords: Human Development, Population, Income, Employment, Health, Education, Human Development Indices, Arab States, Syria.

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتنمية

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم / 2156 / تاريخ 6 / 4 / 2026، المتضمن الموافقة على تأليف لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد التي أعدتها الطالبة رولا محمد فيصل خضري بعنوان:

((السكان والتنمية البشرية في عدد مختار من الدول العربية مع إشارة خاصة لسورية – حاضراً ومستقبلاً))

نحيطكم علماً أنه تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

د. رانية الدروبي الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. رسلان خضور الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د. هيثم عيسى الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً
د. محمد أكرم القش الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق	عضواً
د. مدين علي المدرس في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً

وقد تمت المناقشة العلنية لرسالة الدكتوراه بتاريخ 8 / 6 / 2026

دمشق 10 / 8 / 2026